قام الطالب بتعديل ما طلب منه من ملحوظات عند المناقشة
د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي
د. أمين عبد الله سالم
د. محمود محمد الطناحي
٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٣٩٢

جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدرس اللغوي

مع تحقيق كتابه شرح الجمل

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٢٢٩٢
٠٠٠٠٦١

رسالة دكتوراه

إعداد
حمادة محمد حامد الثمالي

إشراف
د/ محمود محمد الطناحي

المجلد الثاني

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠هـ

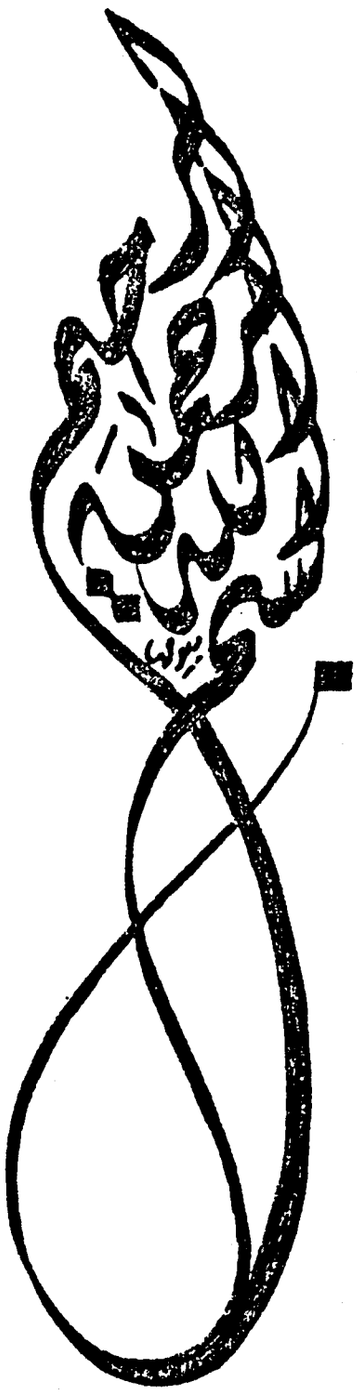

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

هذه الحروف ستة وهي : إنَّ ، وأنَّ ، ولكن ، وكأن ، وليت ، ولعل ، كذا عدَّها (١) أبو القاسم .

وقال سيبويه : هذا باب الحروف الخمسة وهي : إن ، وليت ، ولعل ، ولكن ، وكأن (٢) ، وأسقط منها "أنَّ" المفتوحة الهمزة ، ووجه ذلك ، أن المفتوحة فرع المكسورة ، بدلالة أنها لا تفتح إلاّ في موضع يعمل فيه العامل ، فكان فتحها مشعرا بأن موضعها يتأثر بالعوامل ، فلذلك اقتصر سيبويه على الأصول وعدها أبو القاسم بأصولها وفروعها ، إلاّ أنه لم يستوف جملة فروعها ، وذكر غيره أن في "لعل" ثماني لغات (٣) وهي : لعلَّ ، وعلَّ ، ولأنَّ ، وأنَّ (٤) ، ولعنَّ ، [ورغنَّ] (٥) ، وغنَّ ، وعنَّ ، ولعل أبا القاسم إنما لم يذكر هذه اللغات ، لقلة استعمالها واعتمد على المشهور منها ، كما لم يذكر "هَنَاهَا" مع الأسماء الخمسة ، لقلة استعمالها بالحروف . والله أعلم .

مسألة (٦) : لما بُلِغَ بالقراءة عليَّ إلى هذا الموضع من الجمل جرى بين المذاكرين في المسألة فوائد ، رأيت إثباتها هنا ، وذلك أن "أن" المفتوحة فرع المكسورة بدلالة استفتاح الكلام بها مكسورة ، ولا يستفتح بها

---

(١) الجمل : الكتاب : ٢/١٣١ وعدها المبرد خمسةً أيضاً انظر المقتضب : ٤/١٠٧ .

(٢) انظر هذه اللغات في أمالي القالي : ٢/١٣٤ ، رصف المباني : ٣٧٥ وذكر المرادي في الجنى الداني أنَّ فيها اثنتي عشرة لغةً انظرها هناك : ٥٢٩ ، وذكر الراعي أن "لعل وأن وعل ولأن" هي مشاهير تلك اللغات جاء في القرآن وفي فصيح الكلام . عنوان الإفادة : ١٦٢ .

(٤) تكملة من "ح" .

(٥) تكملة من "ح" .

(٦) هذه المسألة ساقطة من "ح" بأكملها .

مفتوحة ،وما يستفتح به مقدم على ما يكون حشوا ، ثم إذا وقعت المكسورة مع معموليها [فهي] (١) من قبيل الجمل ،لا تكون فاعلة ،ولا مفعولة ، ولا مجرورة ،لأن كل واحد من هذه الثلاثة يخبر عنه في المعنى ،وإنما يخبر ويحدث عن الأسماء ،والمفتوحة مع معموليها من قبيل المفردات ،والفاعلية ، والمفعولية ،والجر من أحكام المفردات .

ثم قال بعض المذاكرين عن زمان فتحها : والسبب فيه هل هو متحد أو متعدد ؟ إن قلنا بالتعدد لم يكن بد من أحد أمرين : إما تقدم المؤثر بالزمان ،وإما تأخره بالزمان ،أما تأخره فبين الإحالة ، وأما تقدمه بالزمان فأدق من الاحالة ،لأنه يستلزم التعليق في زمانه الذي كان فيه متقدماً على زمان أثره بلا معلق ،وإذا كان كذلك وجب القول بالاقتران ، وبقي تعدد الزمان ،وهذه المسألة شبيهة بتكأة شيخنا أبي القاسم بن الشاط (٢) - رحمة الله عليه - كان يقول فيما إذا مر به نحو هذا : ففي أي وقت انكسرت القدر ، أفي زمان الصحة أم في زمان الكسر ، أم في زمان بين الزمانين ؟ وتلخيص ما يرفع الإشكال من هذا وأمثاله ،أن تقدم السبب / على المسبَّب، ٩٧
مرة يكون تقدما زمانيا ومرة يكون تقدما حكميا ، وهذا مما التقدم فيه حكمي لا زماني ،وهو الذى عبرنا عنه قبل الاقتران ،فتأمل ذلك ،وبالله التوفيق .

---

(١) تكملة يستقيم بها المراد .

(٢) هو أبو القاسم قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصارى السبتي قال ابن فرحون أقرأ عُمْرَة بمدينة سبته الأصول والفرائض ،مقدم موصوف بالإمامة ،وكان موفور الحظ من الفقه حسن المشاركة في العربية كاتبا مترسلا ريَّانَ من الأدب ، له نظر في العقليات ، يكنى كما سبق بأبي القاسم ،والشاط كما قال هو اسم لجده لطوله ، ولد سنة ٦٤٣ ، ومات سنة ٧٢٣ . ترجمته في برنامج الوادي آشي : ١٦٨ ،ودرة الحجال : ٣/ ٢٧٠ - ٢٧١، والديباج المذهب : ٢/ ١٥٢ .

فصل : ثم إن هذه الحروف نصبت الاسم الذى كان مبتدأ ، ورفعت الخبر الذى كان خبرًا ؛ لأنها أشبهت الفعلَ المتعديَ إلى واحدٍ من خمسة أوجه .(١)

أحدها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد ، والتمني ، والترجي ، والتشبيه ، والاستدراك .

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال ، لأنّ منها ثلاثيا ورباعيا ، وخماسيا .

والثالث : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الماضي .

والرابع : أنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين ، وذلك أنها تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تمنيه ، أو ترجيه ، وغير ذلك من المعاني المذكورة قبل ، وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر ؛ لأنّه مطلوبه على اللزوم .

والخامس : أنها يتصل بها ضمير المنصوب كما يتصل بالفعل ، فتقول : إنك ، وانه ، وإني كما تقول : ضربني ، وضربك وضربه ، هذا كله توجيه أبي القاسم ، وقد نقضها عليه السهيلي إلّا الرابعَ (٢) ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، وهو الذى عبر عنه بأنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين ، قال : أما اتصال الضمير المنصوب بها ، فلم يكن إلّا بعدَ حصول الشبه الموجِبِ للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ، فلا فرق في هذا بين الضمير

---

(١) ذكر هذه الاوجه الزجاجي في الجمل عدا الوجه الثاني ، وذكر الاربعة الأول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٦٨ وذكرها الشاطبي في شرح الألفية : ٤٠٤/ بنص ابن الفخار هنا ، فيبدو أنه نقلها عن أستاذه .

(٢) انظر نتائج الفكر : ٣٤٢ . وجعل المبرد شَبَهَها بالأفعال بأنها لا تقع إلا على الأسماء فقال : "... وإنما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني ، والتشبيه التي عباراتها الافعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي ." المقتضب : ٤/١٠٨ .

والظاهر ، في أن كل واحد منهما ثانٍ من الوجه الذى أوجب لها العمل ، وهذا الذى قاله ظاهر.

وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف " ثم " ،ولم يوجب لها ذلك شيئاً من العمل ،انتهى ما قاله السهيلي.(١)

وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أنَّ اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل ،وأما الشبه المذكور ، فلم يوجب [لها](٢) شيئاً من العمل ،وإنَّما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها(٣). والله أعلم.

فصل : ثم قال (فلا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها)(٤).

إن وأخواتها غير متصرفة في نفسها ،وما لا يتصرف في نفسه فلا يجوز أن يتصرفَ في معموله ، فمن ثَمَّ لم يجز أن يتقدم عليها شيء مما في حيِّزها(٥) ، فلا يتقدم عليها اسمها ،ولا خبرها مطلقاً ،ولا معموله مطلقا ؛ لما ذكر من عدم تصرفها ،وأما تقديم خبرها على اسمها فجائز بشرط أن يكون ظرفا أو مجرورا ،

---

(١) قول السهيلي هذا نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٤٠٤/ ولم أعثر عليه في نتائج الفكر إلاَّ الوجه الرابع الذي سبقت الإشارة إليه ،وكذلك لم أجده في أماليه . فيبدو أن الشاطبي نقله من عند أستاذه ؛لأنه صرح بالنقل عنه من الفقرة التالية. (٢) زيادة من "ح" وشرح الشاطبي.

(٣) في معموليها ساقطة من "ح" وهذه الفقرة نقلها بنصها الشاطبي عن أستاذه ابن الفخار انظر شرح الالفية : ٤٠٤. وقال الراعي في عنوان الإفادة : ١٦٣ "...فهذه الحروف مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ، فلاختصاصها وجب لها أن تعمل ،وإنما رفعت ونصبت لشبهها بالفعل الماضي المتعدى إلى واحد ،وشبهها به من أربعة أوجه ". ثم ساق الأوجه السابقة عدا الخامس.

(٤) الجمل : ٥٢.

(٥) في الأصل : «خبرها» خطأ.

وكذلك معموله ،بالشرط المذكور ،وأكثر ما يكون هذا في الشعر كقوله :(١)

فلا تَلْحَني فيها فَإِنَّ بحبها أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بَلَابِلُهْ

فصل : وأما قوله : (لأن كان متصرفة . تقول : كان يكون فهو كائن ومكون) .(٢)

أما كان يكون فلا إشكالَ فيهما لمجيئهما في التنزيل ، وأما كائن فمعلوم من كلام العرب ،حكى الخليل في الكتاب :(٣) هو كائنٌ أخيكَ ، وأصله كائن أخاك وأضيف للتخفيف ،ولولا ذلك لم يجز ، ثمَّ تقدير الانفصال . ليس هو المجوز بانفراده ولكن لمَّا انضاف البيان(٤) كان خبر كان مشبهاً بالمفعول به حصل الجواز بمجموع الأمرين . والله أعلم .

وأمَّا مَكُونٌ فلا يقال بوجه ،والمانع من ذلك ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل وإبقاء الخبر ،وهذا ممنوع عند الكافَّة ،لأنهما جزءان متلازمان لا يستغني أحدهما عن صاحبه(٥) ،ولإشكالِ هذه المسألة سأل ابن جني عنها شيخه الفارسي فقال له : أيجوز أن يقال : مَكُون ؟ فقال : لا ،فقال له : أفأخطأ سيبويه ؟! فقال : لا ،فقال له : أفأخطأ الناسخ ؟! فقال : لا ، فقال له فأيش(٦) هذا ؟!! فقال : ليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيبُ .(٧)

---

(١) ذكر البغدادي في الخزانة ٣/٥٧٣ أن هذا البيت من الخمسين المجهولة ،وهو في الكتاب : ٢/١٣٣ والأصول : ١/٢٤٧ ، وشرح ابن عصفور : ١/٤٤٠ ،والمقرب : ١/١٠٨ ،وشرح الشاطبي : / ٤٠٩ .

(٢) الجمل : ٥٢ .

(٣) لم أستطع العثور على ذلك في الكتاب . والذي في الكتاب : ١/٤٦ قوله " هو كائنٌ ومَكُون ،كما تقول: ضارب ومضروب " .

(٤) في الأصل " إليه أن " فالتبست على الناسخ لاشتباه الكلمتين في الخط .

(٥) انظر اصلاح الخلل : ١٦٠ .

(٦) في الأصل " أيش " بإسقاط حرف العطف .

(٧) قول المناقشة التي في هذه المسألة بين ابن جني وشيخه في إصلاح الخلل : ١٦٠ .

والمسألة فيها [للناس] (١) خلاف كثير ،وأجود ما وُجِّهت به ما قاله الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : إنه إنما أراد بذلك الإعلام بتصرف الفعل ،وان مكوناً ليس امتناعه من جهة الفعل (٢) ،وإنما امتناعه من جهة أخرى وهي : ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل ،وإبقاء الخبر على ما تقدم ذكره ،ولولا ذلك لجاز ،والله أعلم.

فصل : ثم قال (٣) : (واعلم أنه إذا كان خبر هذه الحروف حرف خفض ،أو ظرفا جاز تقديمه على الاسم) (٤) إلى آخر الفصل .

وجه هذا الاتساع أن كل كلام لا يخلو من ظرف ومجرور ، إما تصريحا واما تقديرا / تقول من ذلك : قعد زيد يوم الجمعة في المسجد ،فهذا ٩٨
تصريح بالظرف والمجرور ،وتقول : قعد زيد ،فهذا الكلام ،وإن لم يصرح فيه بالظرف والمجرور فانه في الحكم كالأول ،فإن هذا الفعل لا بد من جهة التحصيل أن يكون في زمان وفي مكان ،فلما لم يخل منهما كلام وكثر هذه الكثرة اتسع فيهما ما لم يتسع في غيرهما ، ففصل بهما حيث لا يفصل بغيرهما ،فهذا وجه الاتساع المذكور والله أعلم.

فصل : ثم قال : (فإن أتيت بخبر مع الظرف بعد الاسم) (٤) إلى آخر الفصل .

هذه المسألة فيها أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الاسم الذى بعد اسمها خبر "ان" والظرف أو (٥) المجرور من صلته ، أي متعلق به ،وهذا الوجه جائز مطلقا سواء كان

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) البسيط : ٧٧٤ - ٧٧٥.
(٣) "ثم قال" ساقطة من "ح" وانظر الجمل : ٥٢.
(٤) الجمل : ٥٢.
(٥) في "ح" "والمجرور".

الظرف أو المجرور تاما أو ناقصا .

الثاني : أن تنصبه على الحال ، ويكون الخبر في الظرف أو المجرور ، إلّا أن هذا الوجه لا يكون الا بشرط أن يكون الظرف أو المجرور تاما ؛ أي يتم به مع الاسم الكلام ، بأن يصلح أن يكون خبراً كقولك : إنَّ في الدار زيداً قائماً ، وإنَّ عندك زيداً قائماً ، فزيدٌ اسمُ إنّ ، وقائمٌ نَصْباً على الحال ، والخبر في الظرف أو المجرور ، ولو قلت : ان اليوم زيداً قائماً ، أو إنَّ (١) في يوم الخميس زيدا ذاهبا ، بنصب " قائم " و " ذاهب على الحال لم يجز ؛ لأن الحال لا تكون إلّا بعد تمام الكلام ، وهذا الظرف أو المجرور غير تام ، فلذلك لم يجز في قائم غير الرفع على الخبر .

الثالث : أن يكون الظرف ، أو المجرور خبراً ، لإنَّ ، و " قائم " المرفوع خبر ثان ، وقد جوز سيبويه في قوله تعالى : ﴿ كلا إنها لظَى نزاعة للشوى ﴾ (٢) في قراءة الرفع أن تكون لَظَى ، ونزاعة جميعا خبرين ، لـ " إنَّ " فهذه المسألة كذلك ، والله أعلم .

الرابع : أن ترفع " قائما " على الخبر ، ويكون المجرور في موضع الحال من الضمير في الخبر ، كأنه قال : ان زيداً قائمٌ في حال كونه ثابتاً في الدار .

ووجه خامس : أن يكون اسم إنَّ ضميرَ الأمرِ والشأنِ والجملة خبرها ، كأنه قال : إنه في الدار زيد قائم ، ولكنه حذف ضمير الأمر والشأن لطول الكلام ، وليس هذا خاصّا بالشعر ، ولكنه أكثرُ ما يكونُ فيه .

---

(١) في الأصل " وإن " .

(٢) سورة المعارج : ١٥ وهي قراءة ابن مسعود ، انظر الكتاب : ٢/٨٤ وذكر ابن زنجلة أن النصب في " نزاعة " قراءة حفص ، وقرأ الباقون بالرفع ، فمن نصب فعلى أنها حال مؤكّدة ، كما تقول : " أنا زيد

===

فصل : ثم قال : (وٱعلم أن كل شيء كان خبرًا للمبتدأ) (١)

إلى آخر ٱلفصل .

كان ينبغي أن يقول : وٱعلم أن كل شيء كان خبرًا للمبتدأ ، فإنه يكون خبر هذه ٱلحروف ، الا الجملةَ غيرَ الخبرية المتقدمَ تفسيرُها في باب كان ، وإلَّا ما له صدر ٱلكلام من مفردات ٱلأسماء ، وهذا ٱلمعنى يريد ، ولكن الإطلاق في موضع ٱلتقييد مخل بٱلمقصود ، وٱلله أعلم . (٢)

فصل : ثم قال (وٱعلم أنه يدخل في خبر إنَّ وحدها من بين سائر أخواتها ٱللام) .

يعني لام ٱلٱبتداء وهذه ٱللام لها ثلاثة ألقاب : لام ٱلتوكيد ، ولام الٱبتداء ، ولام إنَّ ، ولا تقع إلَّا في جملة خبرية صالحة أن تكون جوابا للقسم (٣) ، وهذه الأوصاف الثلاثة مخصوصة بـ " ان " وحدها من بين سائر أخواتها ، فلا تدخل هذه ٱللام مع ليت ، ولعل ؛ لأنهما وإن كانا في جملة فإنَّها غير خبرية ، وغير صالحة أن تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع " كأن " ولا مع " لكن " لأنهما وإنْ كانا في جملة خبرية ، فإنَّ واحدة منهما لا تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع " أن " ٱلمفتوحة الهمزة ، لأنها وإن صلحت أن تكون جواباً للقسم عند بعضهم فإنها ليست بجملة ، لأنها موصولةٌ بما بعدها ،

=== معروفا " ومن رفعها جعلها بدلاً من " لَظَى " وهو قول الفراء . وقال الزجاج بما قال به سيبويه شبهه بقولهم : إنه حلوٌ حامضٌ ، إذ قد جمع الطعمين ، حجة القراءات : ٧٢٣ - ٧٢٤ .

(١) الجمل : ٥٣ .

(٢) انظر ص : ٢١٩ ، وهذا ٱلمأخذ أخذه عليه ابن الضائع في كلا الموضعين . انظر شرح الجمل : ١٥/أ ومثله قال في البسيط : ٧٧٧ واعتذر عنه بأن أبا القاسم يريد ٱلحقائق وهي أن هذه الحروف يخبر عنها بالجملة وبالظروف كما يخبر عن المبتدأ بالجملة والظروف دون الالتفات إلى ٱحتمال ٱلجملة للصدق وٱلكذب .

(٣) انظر البسيط : ٧٨١ .

والموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد (١) ، فلهذا اختصت (٢) بـ "ان" المكسورة الهمزة من بين سائر أخواتها والله أعلم .

فصل : ثم إن هذه اللام أصلها أن تكون قبل "إنَّ" كقولك : لإنَّ زيدا قائمٌ ، ولكنهم كرهوا الجمع بين حرفين مؤكِّدين ، ففرقوا بينهما إصلاحًا [للفظ (٣)] لهذا الغرض ، فأخروا اللام إلى الخبر بشرط الفصل ، وبشرط أن لا يكون فعلا ماضيا مطلقا عند قوم (٤) ، أو متصرفا عند آخرين ، وألَّا يكونَ شرطا ولا جزاء ، ولا قسما وجوابا (٥) ، تقول من ذلك : إنَّ زيداً لقائم ، وإنَّ زيدا لفي الدار ، وان زيدا لعندك ، وان زيدا ليقوم ، وإنَّ زيدا لنعم الرجل ، على أحد القولين ، فإذا قلت : ان زيدا لأبوه قائم ، فقيل : انها مؤخرة من تقديم ، كالمسائل الأُوَلِ ، وقيل انها في موضعها ، لا ينوى بها التقديم ، بدليل ثباتها في موضعها عند سقوط ان ، ولو (٦) كانت مؤخرة من تقديم ، لوجب ردها إلى أول الكلام عند زوالِ "إنَّ" ؛ لارتفاع السبب الذي أوجبَ / تأخيرَها ، وهذا ظاهر والله أعلم ، وتظهر ثمرة الخلاف في نحو هذه المسألة : إذا قلنا (٧) : ان زيدا في الدار لأبوه قائم ، وإنَّ [زيداً (٨)] طعامَك لأبوه آكلٌ ، فمن قال : إنها مؤخرة من

٩٩

---

(١) انظر البسيط : ٧٨١ .

(٢) في "ح" اختصتا .

(٣) تكملة من "ح" وانظر المسألة في الخصائص : ١/٣١٤ باب في إصلاح اللفظ .

(٤) نقل أبو حيان أن الصفار وابن السِّيد منعا ذلك نقلاً عن سيبويه بهمع الهوامع : ٢/١٧٤ ، ومنع الجمهور دخولها على الماضي المتصرف وأجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي المتصرف على نية الاقتران بقد . انظر المغني : ٣٠١ ، ورصف المباني : ٢٣٤ ، والجَنَى الداني : ١٦٣ ، ١٦٧ .
وقال الزمخشري إنّها لا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع . المفصل : ٣٢٨ وانظر المسألة في شرح الألفية للشاطبي ٤٢٣ ، وشرح ابن عصفور ١/٤٣٢ ، وتقييد ابن لب : ٧٢٥ .

(٥) انظر شرح الألفية للشاطبي : ٤٢٥ .

(٦) سقطت واو العطف من الأصل .

(٧) في "ح" قلت .

(٨) تكملة من "ح" .

تقديم جوز هذه المسألة ،كما جوزها الكل في المسائل المتقدمة ،ومن قال : إنها في موضعها لا ينوى بها التقديم منع هذا ونحوه ، لأن هذه اللام لها صدر الكلام ،فلا يجوز أن يعمل مابعدها فيما قبلها إذا كانت في موضعها ، فتدبر ذلك . والله المستعان .

فصل : وتؤخر هذه اللام أيضا إلى اسم " إنَّ " بشرط الفصل بينهما ،ولا يفصل بينهما إلاّ بظرف أو مجرور ،كقولك : إنّ في الدار لزيداً ، وتؤخر أيضا إلى معمول الخبر بشرط تقديمه عليه ،وحصول الفصل بينهما كقولك : ان زيدا لطعامك آكل ، ولا يجوز دخول اللام في الخبر مع دخولها في معموله المقدم عليه غالباً (١) ،وقد سمع من كلامهم : انى لبحمد الله لصالح (٢) ، وهو قليل في الاستعمال (٣) .

فصل : ثم قال : (وتقول في العطف إنَّ زيدا قائم وعمرو ،وعمرا بالنصب والرفع) (٤) .

أما نصب هذا المعطوف فلا إشكال في أن جميع هذه الحروف متساوية فيه ،وأما رفعه فإنَّ هذه الحروف تنقسم بالنظر إليه على ثلاثة أقسام : إنَّ ، ولكن قسم ،وليت ،ولعل ،وكأن قسم ، وأنَّ المفتوحة الهمزة قسم .

[فأما (٥)] إنّ ولكنَّ ،فإن المرفوع فيها بعد الخبر على ثلاثة أوجه (٦) :

أحدها : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ،كأنه قال : إن زيداً قائمٌ، وعمرو قائم ،ثم حذف من الثاني ما دل عليه الأول ،وهذا من باب عطف الجمل المتساوية في المعنى ؛ لأنَّ "إنَّ" لم تُغَيِّر من المعنى شيئاً .

---

(١) أجاز الزجاج دخولها على الخبر وعلى معموله مثل : إن زيدا لفي الدار لقائم انظر شرح الشاطبي : / ٤٢٦ .
(٢) انظر هذا القول في شرح ابن عقيل : ١/ ٣٧١ .
(٣) في الأصل : " الاستفهام " خطأ .
(٤) الجمل : ٥٤ .
(٥) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل بقدر كلمتين .
(٦) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٦٧ .

والوجه الثاني : أن يكون عطفًا على الضمير الذى في الخبر إنْ كان مما يتحمله كأنَّه قال : ان زيدا قائم هو وعمرو ، والأحسن في ذلك أن يؤكد أو يفصل (١) ، وهذا من عطف مفردٍ على مفرد .

والوجه الثالث : أن يكون عطفًا على موضع اسم "إنَّ" قبل دخولها ، على تَوَهُّمِ الأصل ؛ لأن "إنَّ" لم تغير من المعنى شيئًا .

وينبغي أن يحقق النظر في هذا الموضع ، فإن بعض أشياخنا السبتيين المحققين وهو : الأستاذ أبو عبدالله بن عبدالمنعم - رحمة الله عليه - سلك مسلك أبي عبدالله بن أبي العافية ، في إنكار العطف على الموضع في هذا الباب وأمثاله ، فكان يقول : إن العطف على الموضع ، إنما يكون حيث يتقدم عاملان أحدهما معلَّق باللفظ ، والآخر معلق بالموضع ، فإذا كان كذلك جاز أن يحمل المعطوف على كل واحد منهما ، كقولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا [معا] (٢) ، فليس عاملة في الموضع ، والباء عاملة في اللفظ ، ولا تشبه "إنَّ" هذا ؛ لأنها معاقبة للابتداء ؛ لا تجامعه ألبتة ، فوجب ألا يكون العطف على الموضع الا بشرط حضور صاحبه ؛ لأنَّه لا موضع إلاَّ لذي (٣) [موضع] (٤) ، وصاحب الموضع هو الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، فوجب زوال الموضع بزوال صاحبه (٥) ، وهذا مذهب قوي .

قال سيبويه : واعلم [أن] (٦) الاسم أوله الابتداء ، وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان

---

(١) انظر الكتاب : ٢/١٤٤ ، والمقتضب : ٤/١١٢ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) في الأصل "الذى" خطأ .
(٤) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .
(٥) انظر قول ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٤ ، وقد تقدم : ١٨٧ ، وهناك استوفيت مراجعه
(٦) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .

مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام معما ذكرتُ لك ، إلّا أن تدعه ، وذلك إذا قلت : عبدُ اللهِ منطلقٌ ، إن شئت أدخلت رأيت [عليه] (١) ، فقلت : رأيت عبدالله منطلقا ، فالمبتدأ أول ، كما أن الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة (٢) . فقوله : ولا تصل إلى الابتداء ما دام معما ذكرت لك إلّا أن تدعه ، نص في الموضع.

فأما من قال بجواز العطف على الموضع ، فإنّما غره في ذلك ما نحا إليه سيبويه من أن بعض العرب يتوهم الابتداء فيعطف عليه . قال في الكتاب: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال (٣) :

* ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا *

على ما ذكرت لك ، انتهى (٤) .

وإنما اضطرّ سيبويه إلى توهم الابتداء ، لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان في معمول واحد ، ألا ترى أنه لو جعل المرفوع مبتدأ لوجب أن يكون " ذاهبان " مرفوعا بـ " ان "

---

(١) زيادة من الكتاب.

(٢) الكتاب : ١/ ٢٣-٢٤ .

(٣) هذا عجز البيت وصدره :

* بدالي أني لستُ مدركَ ما مضى *

وفي نسبته اضطراب فهو لزهير ابن أبي سُلْمَى ، أو لِصِرْمَةَ بن قيس الأنصاري كلّ ذلك قاله سيبويه في مواطن متعددة : ١/ ١٦٥ ، ٢/ ١٥٥ ، ٣/ ٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/ ١٦٠ .
وذكر الأصمعي أن هذا البيت ليس موسوما بديوان زهير ، وإنما هو لِصِرْمَةَ بن قيس : الوصايا : ٨٤ ولم يتعرض الأسود الغندجاني لهذا البيت وهو في شرح ديوان زهير: ٢٨٧ ، والخزانة : ٣/ ٦٦٥ ، وانظر بقية تخريجه في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/ ٧٢ .

(٤) الكتاب : ٢/ ١٥٥ .

وبالمبتدأ ،ولم يُضْطَر إلى ذلك فيما إذا انفرد كل واحد من الاسمين نحو: ان زيدا قائم وعمرو ؛لأنّ الدلالة / على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل ١٠٠
"إنّ" لعمل الابتداء ؛لاجتماعهما في معنى الإيجاب ،فلم يضطر الى توهم الابتداء ،هذا هو الصحيح وإنْ كان على جواز العطف على الموضع في باب "إنّ" جماعة كبيرة من حذاق الأئمة.

فالحاصل أن إطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده بخفاء الإعراب . أو تأخر المعطوف على الخبر لفظا أو حكماً غير مستقيم ،لما ذكرناه .

فأما قول بعضهم : إنّ الإسناد هو المحرز ، بمنزلة ليس في بابها (١) ،فبناء على أصل مذهبه ، من أن الإسناد هو الرافع للمبتدأ ، والمخالف ينكره ،فليس قادحاً فيما أورد على إفساد القول بالعطف على الموضع في باب إنّ ،وأيضا فإن الإسناد وصف يعم ولا يخص ،وليست العوامل هكذا ،فتأمل ذلك كله . والله المستعان.

وأما ليت ،ولعل ،وكأنّ ،وهو القسم الثاني ،فإنّ رَفْعَ المعطوف معها بعد الخبر على وجه واحد ليس غيرُ ، وهو العطف على المضمر في الخبر إن كان الخبر مما يتحمله ،والأحسن في ذلك أن يؤكد ذلك المضمر قبل العطف عليه ،أو يفصل بينهما ،(٢) ولا يجوز العطف على الموضع عند القائل [به] (٣) في "إنّ" و"لكن" ،لأن ذلك انما يكون على توهم إسقاط الحرف ،وإسقاطه ها هنا يخل بالمعنى ،فلا يجوز توهم إسقاط ما يخل بالمعنى ، بخلاف "ان" فإن إسقاطها لا يخل بالمعنى فيصح

---

(١) انظر المسألة في شرح الجزولية للأبذى : ١/١٠٠٨ .
(٢) انظر الملخص : ١/٢٣٥ ،وشرح الجزولية للأبذى : ١٠١٦ ، والبسيط : ٨٠٦ .
(٣) تكملة من "ح".

توهمه ، فمن ثَمَّ جاز عندهم العطف على الموضع في " إنّ " ولم يجز في ليت ،ولعل ،ولكن ،ولا يجوز أيضا رفعه بالابتداء ،لانتفاء ما يدل على خبره ،ولا يَصِحُّ أن يدل خبر هذه الحروف الثلاثة على خبر المبتدأ ؛لاختلاف معنى الخبرين ،وذلك أن أخبار هذه الحروف غير واجبةٍ ،وخبر المبتدأ واجبٌ ، ولا يدل خبر غير واجبٍ على خبرٍ واجبٍ (١) ،فإنْ أظهرت الخبر فقلت : ليت زيدا قائم وعمرو قائم ،جاز؛لخروج هذه الجملة على حرف ليت واستقلالها بنفسها ،وهذا ظاهر والله أعلم.

وأما "أن" المفتوحة ،وهو: القسم الثالث ،فإنْ لم تصلح في مكانها المكسورةُ ،لحقت بالقسم الثاني في امتناع العطف على الموضع ، واختصاصه بالعطف على الضمير الذى في الخبر إنْ كانَ مما يتحمله ،كقولك : أعجبني أن زيداً قائمٌ وعمرو ،أي [قائم] (٢) هو وعمرو ، وذلك أنَّ العطف على الموضع إنما هو على توهم إسقاط ذلك الحرف ،وتوهم إسقاط "أن" ها هنا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة ،وذلك محال ،وما أدى إلى المحال محالٌ ؛ فمن ثَمَّ لَحِقَ هذا الفرعُ بالقسم الثاني ،وذلك إذا رفعت المعطوف.

وأما نصبه على اللفظ فلا كلامَ في صحته. (٣)

وأما إن صلحت في مكانها المكسورة فإنها لاحقة بالقسم الأول في جميع ما ذكر في المكسورة ،ومن هذا القسم قوله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه ﴾ (٤) بدليل قراءة (٥) الكسر ، وكذلك [تقول] (٦) : ظننت أن زيداً قائمٌ وعمرا (٧) ،

---

(١) انظر هذه المسألة في شرح الجزولية للأبذى : ١٠١٦.
(٢) تكملة من "ح".
(٣) انظر شرح الجزولية للأبذى : ١٠١١.
(٤) سورة التوبة : ٣.
(٥) أي كسر همزة إن . وهي قراءة الحسن ومجاهدٍ وابن يَعْمَرَ . انظر البحر المحيط : ٥/٦.
(٦) تكملة من "ح".
(٧) ساقطة من "ح"

وعمرو ،ألا ترى أنك تدخل اللام فتكسر إنَّ ،هذا هو الصحيح (١) ، خلافاً لمن أطلقَ القولَ في إلحاقِ " أنَّ " المفتوحة بالمكسورة. (٢)

فصل : هذا الذى ذكرناه من اعتبار الموضع في ان ،ولكن ،مخصوص بعطف النسق دون سائر التوابع (٣) على حسب ما تقدم ،وينبغي أن نصورها مسألة مسألة ،كل مسألة بعلتها حتى يعلم الفرق بين عطف النسق وغيره من التوابع .

مسألة النعت (٤) : إن زيدا العاقل قائم ،لا يكون فيه إلَّا النصب، وذلك أن الغرض بالنعت بيان المنعوت ،وفصله ممن يشاركه في اسمه ليصح الإخبار عنه ، فوضعه أن يكون قبل الخبر ، ومتى جاء بعده فهو في نية التقديم ،والحمل على الموضع لا يكون إلَّا بعد تمام الكلام ،ولهذا إذا كان المعطوف قبل الخبر لم يكن فيه إلَّا اعتبار اللفظ لا غير ،كقولك ان زيدا وعمرا قائمان ،ولا يتصور في النعت أن يكون بعد الخبر لفظا ونية أصلا ، كما يكون ذلك في المعطوف ،فمن ثَمَّ لم يكن فيه إلَّا النصب ، فتأمل هذه المسألة فإنها كانت السببَ في عَمَى الأستاذ أبي الحجاج الأعلم ،وذلك أنَّه سأله بعضُ نحاةِ عصرِه ،لم جاز اعتبار الموضع ها هنا في العطف ، ولم يجز في النعت ؟ ، فتكلف إيراداً ،وكان إذْ ذاك رَمِدَ العينين ، فنزل الماء فيهما فعَمِيَ . (٥)

---

(١) هذا هو مذهب ابن ابي الربيع . انظر البسيط : ٦٨٠ .

(٢) هو ابو الفتح بن جني . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٥٧ ، والبسيط : ٨٠٤ وتقييد ابن لب : ٧٢٧ .

(٣) انظر بقية التوابع في البسيط : ٦٨٤ ومابعدها ،وتقييد ابن لب : ٧٣٠ ، وهذا مذهب أهل الكوفة وبعض أهل البصرة فإنهم فيما عدا "ان" و "لكن" فإن التابع يكون للفظ لا للموضع. أنظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٥٨ .

(٤) انظر المسألة في الكتاب : ١/١٤٧ ،والمقتضب : ٤/١١٣ .

(٥) قصة عمَى الأعلم هذه أوردها الشاطبي في شرح الألفية عن أستاذه ابن الفخار : / ٤٣٤ .

فإنْ قيل : قد جوزتم / النعت على الموضع في باب "لا" ؟ ١٠١

فالجواب : أن "لا رجل" كالشيء الواحد ، من أجل التركيب، وليست إنَّ مع اسمها كذلك .

فإنْ قيل : فقد جوزتم ذلك في نحو ﴿ مالكم من إله غيره ﴾ (١) ؟ وليس فيه ما في "لا رجل" من التركيب .

فالجواب : أن "من" زائدة وليست "ان" بزائدة ، فحصل الفرق .

وأما مسألة التوكيد فالكلام فيها كالكلام في النعت ، في امتناع الحمل على الموضع كقوله تعالى ﴿ قل إن الأمر كله لله ﴾ (٢) ، فأما قراءة الرفع (٣) فعلى الابتداء والخبر (٤) ، دون اعتبار الموضع ، والتعميم من "كل" تابعا حاصل كحصوله منه مبتدأ ، ولا تستعمل مضافةً للضمير غالباً ، إلاَّ على هذين الوجهين ، وقد تقدم القول فيما حكاه سيبويه من قولهم : انهم أجمعون ذاهبون (٥) .

وأما مسألة البدل : فالكلام فيها أيضا كالكلام في مسألة النعت في امتناع اعتبار الموضع ، وأيضا فإن البدلَ إنْ قلنا : إنَّه على تقدير طرح الأول فهو (٦) اسم "إنّ" المذكورة في التحصيل ، واسم "ان" لا يكون

---

(١) وردت هذه الآية في سور متعددة أولها الأعراف : ٥٩ وانظر البقية في المعجم المفهرس .
(٢) آل عمران : ١٥٤ .
(٣) هي قراءة أبي عَمْرٍو انظر حجة القراءات : ١٧٧ .
(٤) انظر القرطبي : ٤/٢٤٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١/٣٠٣ ، أي "كله" مبتدأ و "لله" خبر ، وهما في موضع خبر ان .
(٥) انظر ما تقدم ص: ٣٤٢
(٦) انظر معنى الطرح فيما سبق ص: ٢٠٣

إلّا نصبا ،وإنْ قلنا : انه على تقدير تكرار العامل ،فكذلك أيضا لا يكون إلّا نصبًا ،لأنه لا عامل يصح تقديره مع البدل غير " ان " ومنسوخها لا يصح تقديره ،لأنهما متعاقبان ،وهذا واضح .

وأما عطفُ البيان وهي المسألة الرابعة : فالكلام فيها كالكلام في النعت أيضا في امتناع اعتبار الموضع ،لأنه معمول للعامل في المعطوف هو عليه ،فلو حُمِلَ على الموضع ،لكان معمولاً لعاملٍ آخَرَ ،على سبيل الاستقلال ، وذلك لا يتصور كما لا يتصور في النعت ومجراهما في ذلك واحد والله أعلم .

وذكر عن الجرمي ،والزجاج ،والفراء[1] إجراء النعت وعطف البيان ،والتوكيد مُجْرَى عطف النَّسَقِ في جواز اعتبار الموضع ،وهو غير مستقيم ،لما ذكرناه ،فأما قوله تعالى ﴿ قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ﴾[2] في قراءة الرفع[3] ،فإنّه عند سيبويه على وجهين:

أحدهما : على البدل من الضمير في الخبر .

والثاني : أن يكون مبنيا على مبتدأ ، أي هو علام[4] ،ولا سبيل إلى حمله على الموضع لما تقدم ،وقد تقدم القول في [رفع][5] ﴿ قل إنَّ الأمر كله لله ﴾[6] .

---

(١) ذكر ابن عصفور أن هذا مذهب أهل الكوفة وبعض البصريين قال : " وأما أهل الكوفة وبعض البصريين ،فإن الإتباع عندهم فيما عدا " إن " و " لكن " على اللفظ ليس إلا ... وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/٨ ونقل أبو حيان في الآية التالية أن ظاهر قول الزجاج فيها أن عَلّامُ بالرفع خبرٌ ثانٍ وقرأ الجمهور بالرفع .

(٢) سبأ : ٤٨ .

(٣) في " ح " " في قراءة رفع علام " . والرفع قراءة الجمهور ،وقرأ بالنصب عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق ،وزيد بن علي ،وابن ابي عبلة وغيرهم . البحر المحيط : ٢٩٢/٧ .

(٤) الكتاب : ١٤٧/٢ .

(٥) تكملة من " ح " .

(٦) انظر ما سبق ص ٢٨٠

مسألة (١) : لا خلاف عند البصريين في امتناع إن زيداً وإنّ عمراً قائمان ، لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد (٢) ، إلّا أن تكون الثانية توكيداً للأولى ، ومأخذها على مذهب الفراء (٣) القائل بجواز إعمال عاملين في معمول واحد ، بشرط اتفاق المعنى والعمل ، فتكون المسألة حينئذ جائزةً .

لا خلاف في جواز : زيد وعمرو قائمان ، وإن كان فيه إعمال عاملين في معمول واحد (٤) ، لأن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، عامل في خبره ، لكنه أجرى مجرى المثنى من أجل أن العطف في المختلف نظير التثنية في المتفق ، ولولا السماع لساوت الأولى في الامتناع .

فرع بين أصلين : اختلف سيبويه والأخفش في جواز لا رجل ولا امرأة قائمان ، فجوزها سيبويه بناءً على أن " لا " وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء ، فالمسألة عنده ملحقة بالثانية ، ومنعها الأخفش بناء على أن " لا " تعمل في خبرها فالمسألة عنده ملحقة بالأولى (٥) ، واتفقا على جواز : لا رجل ولا امرأة في الدار ، كما اتفقا على جواز : إن زيداً وإنّ عمراً في الدار ، وكل واحد من الإمامين يقدر ما يتعلق به المجرور على أصل مذهبه على ما تقدم ، وهذه المسألة أحكمها الفارسي غاية الإحكام ، وطول فيها ، وهذا اختصارها ، فأبصِرْ ذلك وتأمله ، وبالله التوفيق .

---

(١) من هنا إلى آخر هذا الباب ساقط من "ح" .
(٢) يعتبر الفراء أن خبر ان واخواتها باقٍ على رفعه ولم تؤثر فيه هذه الحروف انظر معاني الفراء : ١/٣١١ .
(٣) انظر المساعد : ١/٤٥٢ .
(٤) انظر المصدر السابق . ١/٤٤١
(٥) انظر المصدر نفسه ١/٤٤١ .

باب الفرق بين إنَّ و أنَّ

اعلم أن " إن " لها ثلاثة مواضع ،موضع يلزم فيه كسرها ،وموضع يلزم فيه فتحها ،وموضع يجوز فيه الأمران.

فيلزم كسرها في ثمانية مواضع : إذا وقعتْ أولَ الكلام ،وإذا كانت معها اللام ،وبعد الواوِ الحالية ،وألا الاستفتاحية ،وكلَّا الزجرية ،وحتى الابتدائية ،وبعد القول المجرد من معنى الظن ،وإذا وقعت صلة للذي وأخواتها ،فهذه ثمانية مواضع يلزم فيها كسرها .

وأما ما يجوز فيه الأمران ،فأربعة مواضع وهي : إذا وقعت بعد القسم ،والقولِ المُشْرَبِ معنَى الظَّنِّ ،وبعد أمَّا / وإذا الفجائية ، ١٠٢
إلا أنَّ كسرها بعد القسم أجودُ ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره (١) ، لأمرين :

أحدهما : أن ذلك لم يأت في القرآن أصلا .

والآخر : أن جواب القسم لا يكون إلَّا جملةً اسمية أوفعلية ،فقول أبي القاسم : (والفتح جائز قياسا) (٢) فيه نظرٌ ،لِما ذكرناه .

---

(١) ذكرالزجاجي رحمه الله . أن "ان" تكسر بعد القسم ، ثم نقل عن بعض النحاة جواز الفتح ،ثم تعرض ابن مالك لذلك فقال :
فاكسر في الابتدا وفي بدءِ صِلَهْ وحيث إنّ ليمين مُكمِلَهْ
ثم قال فيما بعد :
بعد إذا فُجَاءةٍ أو قَسَمِ لا لامَ بعدَهُ بوجهين نُمِي
واعتذر عنه الشاطبي - رحمه الله - بأن ما في البيت السابق مقيد لما في البيت التالي . فعلى ذلك يجب كسر همزة إن في جواب القسم . انظر شرح الألفية للشاطبي : ٤١١/-٤١٢ وهذا مذهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ وهمع الهوامع : ١٦٦/٢ وصححه ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٦٠/١ ونقل هذه الفقرة عن الاستاذ ابن الفخار الراعي في عنوان الإفادة : ١٦٩ . ثم عقب ذلك بقوله : فقوله : لم يأت في القرآن "ليس فيه دليل لأن القرآن قد يأتي على الأفصح مرة وعلى الفصيح أخرى ،وانما الدليل في الثاني .

(٢) الجمل : ٥٨ .

وأما القول المُشْرَبُ معنى الظَّنِّ ففيه ثلاث لغات :

إحداها : إجراؤه مُجْرَى الظن مطلقا.(١)

والثانية : الحكاية مطلقاً على الأصل فيه.(٢)

والثالثة : إجراؤه مُجْرَى الظَّن بأربعة شروط وهي(٣) : أن يكون فعلاً مضارعاً بتاء الخطاب تقدمته أداة الاستفهام(٤) ، لم يفصل بينهما بأجنبي ما عدا الظرف والمجرور ،والحكاية جائزة مع استيفاء الشروط؛ لأنها الأصل ، فمن أعمل القول في المبتدأ والخبر فتح "إنَّ" ومن حكى كَسَرَها .

والموضع الثالث وهو ما عدا ما ذكر : يلزم فيه فتحها ،وهي وما عملت فيه بمنزلة اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والجر .

مسائل الباب : ان زيدا قائم ،إنْ كانت التوكيدية التي نحن بسبيلها لزم كسرها لوقوعها أول الكلام ،لأن تقديرها مع الفتح . قيام زيد ، وهذا ليس بكلام ،فلا يجوز فتحها حتى يضم إليها ما يكون معه كلاما نحو: ظننت أن زيدا قائم ،وفي علمي أن زيدا عالم وما أشبه ذلك ،وإنْ كانت التي معناها الرجاء ، إحدى لغات لعل ، فتحتها فقلت : أن زيدا قائم بمعنى لعل زيدا قائم ،لأنها ليست المصدرية ،كذا قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾(٥) [أي لعلها إذا جاءت لا يؤمنون](٦).

---

(١) وهذه لُغَةُ بني سُلَيْم . الكتاب : ١/ ١٢٤ ،وشرح ابن عصفور ١/ ٤٦٢.

(٢) انظر الكتاب : ١/ ١٢٢.

(٣) هذه الشروط يشترطها اكثر العرب . انظر المساعد : ١/ ٣٧٥.

(٤) في "ح" "استفهام" بدون تعريف.

(٥) الأنعام : ١٠٩ وانظر قول الخليل في الكتاب: ٣/ ١٢٣. وأما ابو الخطاب الأخفش الكبير فيجعلها مكسورة على أنه ابتدأ بها . وما قال به الخليل هو قراءة أهل المدينة ،وانظر حجة القراءات : ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٦) تكملة من "ح".

مسألة اللام : تقول : علمت إنَّ زيدا لقائم ،ولا يجوز فتحها معها ؛ لأن هذه اللام مقدرة قبلها ،وهي إحدى المعلّقات ،فمن ثَمَّ لزم كسرها معها ،وقد تقدم بيان ذلك في الباب قبل هذا (١) ، فأما فتحها في قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ (٢) في بعض القراءات فعلى زيادة اللام (٣) ، فليست التي يجب كسرها معها ، وكذلك إذا قلت : علمت أن زيدا ليقومن ، بفتحها لا غير ،أن هذه اللام لام اليمين وليست لام الابتداء ،بدليل إلحاق نون التوكيد ،فلو أسقطت النون لكانت لام الابتداء ،ووجب كسر إنَّ ،لما تقدم.

مسألة الواو الحالية : جاء زيد وإنَّ يده على رأسه ،بالكسر لا غير، لأن واو الحال مخصوصة بالجمل ،و"أن" المفتوحة بتأويل المفرد ، فلم يكن لها سبيل إلى هذا الموضع ، وبهذه المنزلة " ألا " " الاستفتاحية ، و"كلّا" الزجرية ،ويقال : الردعية ،لأنّ الموضع مخصوص بالجمل ، ولا حظ فيه للمفرد .

مسألة حتى الابتدائية : قام القوم حتى إن زيداً قائم ،لا يجوز فتحها هنا لتعذر تأويلها بالمصدر ، فإن كانت العاطفة فتحتَها كقولك: عرفت زيداً حتى أنّه كريم ،أيْ حتّى كرمَه .

---

(١) ساقطة من "ح".

(٢) الفرقان : ٢٠ كما في الخصائص : ١/ ٣١٥.

(٣) قرأ بها سعيد بن جبير كما في الخصائص : ١/ ٣١٥ ،والمغني : ٣٠٧ ،وشرح الرضي : ٢/ ٣٥٦ ،وهي في البحر المحيط : ٦/ ٤٩٠ دون نسبة. قال أبو جعفر النحاس : " إذا دخلت اللام لم يكن في إن إلا الكسر ، ولو لم تكن اللام ما جاز أيضا إلا الكسر ،لأنها مستأنفة . وهذا قول جميع النحويين ،إلا أنّ عليّ ابن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد أنه قال يجوز الفتح في ان هذه وإنْ كان ما بعدها اللام ،وأحْسَبُهُ وَهَمًا منه ".
إعراب القرآن : ٢/ ٤٦٢ . وانظر الخصائص : ١/ ٣١٥ ،فإنَّ أبا الفتح رحمه الله جعلها زائدة وأورد على ذلك شواهد متعددة جاءت فيها اللام مع أن المفتوحة ومع غيرها من أخواتها .

مسألة القول اللفظي : قال زيد : ان عمرا منطلق ،أى فاه بذلك ، على الأصل الذى وضع له القول.(١)

مسألة الواقعة صلة للذى وأخواتها : مثاله : أعجبني الذى إنه قائم لا بدَّ من كسرها ، لأنَّ الصلةَ لا تكون إلا جملةً ، فلا حظ للمفرد في الموضع.

مسألة القسم : والله إن زيدا قائم ، البيِّن الذى لا اختلافَ فيه كسرها ،لأنَّ جواب القسم لا يكون الا جملة ،ومن جوز فتحها فعلى معنى أحلف بالله على قيام زيد ،وهو قليل جدا .

مسألة القول المُشْرَبُ معنَى الظنِّ : بنو سُلَيم أطلقوا القول بإعماله عمل الظن ،فيقولون قال زيد ، أنَّ عمرا منطلق ،وكذلك باب القول أجمع ، وغيرهم يحكى على الأصل مطلقا ،والفصحاء على ما تقدم من اعتبار الشروط كقولك : أتقول : زيداً منطلقاً ،فعلى هذا تفتح بعده " ان " كما تفتحها بعد الظن (٢) ،فإذا قلت : أفي الدار تقول : زيدا منطلقا ،جاز مطلقا سواء علقت المجرور بالقول ،أو بقوله : منطلقا ،فإن كان معلقا بالقول لم يكن أجنبياً ، فَجَوازُها ظاهر ،وإنْ جعلته معلقا بمنطلق ،فهو أجنبي من القول ،أى ليس معمولا له ،وإنما هو معمول معموله ، ولكنه فصل مُغْتَفَرٌ ،لأنَّ الظروف والمجرورات لا يعتد بها فصولا ،لاتساع العرب فيها ، فإن قدمت أحد جُزْأَي الجملة المعمولة للقول جاز ،لأنَّ الفصل به بين الاستفهام والقول مغتفر ،لكونه غيرَ أجنبي من القول من حيث هو معموله ، فاعرف ذلك .

---

(١) وهو الحكاية كما تقدم ص٣٥٠

(٢) في الأصل " أتظن ".

مسألة أما تقول : أما انك ذاهب / : إنْ جَعَلْتَها بمنزلة ١٠٣
" أَلَا " ٱستفتاحاً جرت على حكمِ " ألا " في لزوم الكسر ،وإنْ جعلتها
بمعنى حقاً ملحقة بٱلظروف ٱلمعنوية ،لزم فتح " إنّ " وٱلمعنى حينئذ
على تحقيق ٱلخبر ، بخلاف ٱلكسر فإنه على معنى ٱلإخبار مجرداً من ٱلتحقيق ،
فاعرف ذلك .

مسألة إذا الفُجَائِيَّة : مثاله البيت المشهور:(١)

وكنت أُرَى زيداً كما قيل سيّداً إذا إنَّه عبدُ ٱلقفا وٱللَّهازِمِ

فٱلفتح على معنى : فإذا ٱلعبودية لائحة عليه ،أى أخلاقه أخلاق العبد ،
وليس فيه ما يقتضي أنه عبد ،وٱلكسر على معنى : فإذا هو عبد ،أي مملوك ،
من غير تعرض إلى ٱلأخلاق .

مسألة : " سئلت قديماً في مسألة أبي علي في الإيضاح"(٢) أول
ما أقول : إنّي أحمد الله ،فرأيت أن أكتب ذلك في هذا ٱلموضع لتتم به
فائدة ٱلباب ، فأقول وٱلله المستعان : أول ما أقول اني أحمد الله ، فيه
أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون [ما](٣) بمنزلة ٱلذي .

والثاني : أن تكون نكرة موصوفة .

وٱلثالث : أن تكون مصدرية مقدرة مع ٱلفعل بلفظ ٱلمصدر .

---

(١) البيت مجهول ٱلقائل ،وهو في الكتاب : ١/ ٤٧٢ ،والمقتضب ٢/ ٣٥١ ،والأصول : ١/ ٢٦٥ والخصائص : ٢/ ٣٩٩ ،وشرح المفصل لٱبن يعيش : ٨/ ٦١ ،وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ١/ ٤٦١ والخزانة : ٤/ ٣٠٣ .

(٢) الإيضاح : ١٣٠ .

(٣) تكملة من "ح" .

والرابع : أن تكون مصدرية مقدرة بلفظ ٱلذي ٱلمعنيِّ به ٱلمصدرُ، فإن ٱعتقدت كونها بمنزلة ٱلذي غير مَعْنِيٍّ به ٱلمصدر ،جاز في "أنَّ" ٱلفتحُ والكسرُ ،فأما الكسرُ فعلى أن تكونَ هي وما عملت فيه في موضع خبر ٱلمبتدأ الذي هو "أول" ،كأنه قال : أول ٱلأشياء ٱلتي أقولها ،أي أول ٱلمقولات إنّي أحمدُ اللهَ ،وبهذه ٱلمنزلة ٱلوجه ٱلثاني من القسمة الأولى ،وهو كونها نكرةً موصوفةً ،وٱلتقدير : أول شيء أقوله ،أي أول مقول أقوله اني أحمد الله إلّا أنك إنْ جعلتها موصولة فٱلجملة بعدها لا محل لها من ٱلإعراب ،وإذا جعلتها نكرة موصوفة فلها محل من ٱلإعراب ،وهو ٱلجر ، لكونها صفة لمجرور ،وٱلعائد إلى ٱلموصول ،أو الموصوف مفعول القول ٱلمحذوف ،وكونها موصولة أحسن من كونها نكرة موصوفة من جهتين :

إحداهما : أن ٱلموصولة أكثر في ٱلكلام من ٱلموصوفة .

وٱلثانية : ما يلزم على جعلها نكرةً موصوفةً من ٱلإخبار بٱلمعرفة عن ٱلنكرة ،لأنَّ قوله اني أحمد ٱلله ،في هذا ٱلموضع جارٍ على أحكام ٱلمعارف ،إذْ هو حكاية قول ٱلقائل : اني أحمد الله ،والذى سوغ الإخبار به عن ٱلنكرة ٱختصاصها ،لأنّ ٱلٱختصاص في ٱلنكرة تقريب لها من ٱلمعرفة ، من جهة تقليل تنكيرها ،وإن شئت ٱجتناب ما يعتذر منه ، فجعلت " اني أحمد الله " مبتدأ ، و "أول" خبراً مقدماً ،كأنك قلت : اني أحمد الله أول ما أقول ،وفي هذا أيضا كون الكلام على غير ٱلنظم ٱلمألوف ، مع ٱلإعراض (١) عن مذهب مانع تقديم خبر ٱلمبتدأ عليه .

ويترجح أيضاً تقديم ٱلموصولة على ٱلموصوفة من جهة ثانية وهي : أن حذف ضمير ٱلموصوفة على ٱلتشبيه بٱلموصولة ،ففي ٱلمسألة أصل ،وفرع، وٱلأصل أحقّ بٱلتقديم من ٱلفرع.

---

(١) في الأصل : "ٱلٱعتراض".

وأما الفتحُ فعلى تقديرِ : أوّلُ الكلامِ الذى أقولُه كلامٌ فيه حَمْدُ اللهِ ، فَسَمّيتَ ذلك الكلامَ باسمِ المصدرِ ،لتضمّنِه إيّاه .

فصل : فإن اعتقدتَ كَوْنَها مصدريةً مقدّرةً مع الفعلِ بلفظِ المصدر جازَ أيضاً فتحُ "إنّ" وكَسْرُها ،فأمّا الفتحُ فعلى وجهين:

أحدهما : أن يكونَ خبرَ المبتدأ الذى هو "أولُ" ، وهذا واضحٌ ، لإخبارِك بمصدرٍ عن مصدرٍ ،كأنّك قلت : أول قولي حمدُ الله .

والثانـي : أن يكون "إنّي أحمدُ اللهَ" مفعولاً بالقولِ ، سادّاً مَسَدَّ الخبـرِ ، على جَعْلِ القولِ اعتقاداً .

وأما الكسرُ فعلى أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : أن يكونَ مفعولاً بالقولِ سادّاً مَسَدَّ الخبرِ ،من غيـرِ اعتقادِ حذفٍ اعتباراً بأن المعنى : أقولُ قبلَ كلّ شيءٍ : إنّي أحمدُ اللـهَ ، كما يَسُدُّ الفاعلُ والصفةُ مسدَّ الخبرِ من غـيرِ اعتقادِ حذفٍ ، في قولهم : أقائمٌ أخواك ،وأقل يومين لا أصيدُ فيهما .

والثاني أن يكون : "إني أحمدُ الله" خبراً عن المبتدأ الذى هو "أولُ" ،على اعتقادِ أن تكونَ "ما" مقدرةً مع الفعلِ بلفظِ المصدر الموضوع موضع المفعولِ ، على حدِّ قوله تعالى : ﴿ هذا خلق الله ﴾ (١) أي مخلـوق الله ، وقولهم : هذا درهم ضرب الأمير ، أي مضروبه ، وزيدٌ رِضًا ،أيْ مرضي ، فكأنّه قال : أول مقولي : اني أحمد الله ،وهذا واضح المعنى ، لأن "إني أحمد الله" من جنس المقولات .

فإن قلت :إنما جاء مثل هذا التقدير في / المصدر المصرح به ، ١٠٤
نحو ما تقدم ، وأما المصدر المقدر فغير معروف ذلك فيه .

---

(١) لقمان : ١١ .

فالجواب : أنّ ذلك ليس ببعيد ، إذْ جاء المصدر المقدر موضوعاً موضع اسم الفاعلِ في قولهم : قام القوم ما عدا زيداً ، وما خلا عمرًا في الاستثناء ، وإذا جاء ذلك في الفاعلِ فلا يَبْعُدُ أن يأتي في المفعول مثله ؛ لاشتراكهما في المصدرِ المصرَّحِ به .

والثالث : ما حكاه الفارسيُّ عن عَضُدِ الدَّولة (١) ، ونصه : قال أحد أهل النظر : إذا كَسَرَ إنَّ كان التقدير : أول ما أقول : قولي إنّي أحمد الله ، فيكون إنّي أحمد الله متعلقا بقوله : " قولي " المضمر الذى هو خبر المبتدأ ، وهو قول حسن جميل .

فإنْ قلت : فقد حذف الموصول وأبقي بعض الصلة ، فإن ذلك في قول البغداذيين بين (٢) جائز ، وينبغي ألا يمتنع عن قول غيرهم ، لأن هذا الحرف قد كَثُرَ في كلامهم إضمارُهُ ، حتى صار يجري مضمراً مَجْرَاهُ مظهراً (٣) ، هذا آخر نصه .

ورده ابن عصفور بما يلزم عليه من حذف الموصول وإبقاءِ الصلة (٤) ، ظَنّاً منه أنَّ الفارسيَّ لم ينتبه لغامضِ ما نبَّه عليه ، وقد تقدم جوابه .

والرابع : أن يكون " إنّي أحمد الله " مفعولاً بالقول ، وخبرُ المبتدأ محذوفاً اجتزاءً عن ذكره بفهم المعنى وطول الكلام ، تقديره : أول قولي :

---

(١) في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦٧ ، وشرح الجزولية للأبذى : ١/ ١٠٥٨ سيف الدولة ، والصواب ما أثبت ، انظر شرح الجمل لابن بزيزة ١٥٣ .

(٢) ساقطه من " ح " .

(٣) انظر تمثيل ابن أبي الربيع لكثرة حذف القول كثيرا في شرح الإيضاح : ١/ ٢٨٤ .

(٤) انظر شرح الجمل : ١/ ٤٦٧ . قال : " وحكي عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون : اني أحمد الله معمولاً لقول مضمر يدل عليه ما تقدم ، كأنه قال : أول ما أقول قولي : اني احمد الله . واضمر " قولي " وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات ، وإضمار الموصول وابقاء صلته لا يجوز إلاّ في الشعر " .

إنّي أحمدُ الله ثابتٌ أو موجود وهو قول الفارسي في "الإيضاح"[(١)] وغيره .

واعترض[(٢)] بأن مثل هذا لا يصدر عن فطانةٍ وإمعانِ تأمل ؛

بيان ذلك: أن التقديرَ في قولك : أولُ قولي إنّي أحمدُ الله ثابتٌ أو موجود : أول أني أحمد الله ثابت أو موجود ، لأن القول هو متعلّقه في المعنى ، فالإخبار إذاً بثابت أو موجود ، إنّما وقع عن " أول أني أحمد الله ، وأوله باعتبار الحروف الهمزة ، وباعتبار الكلمات " إنّي " فيكون الإخبار بثابت أو موجود في المعنى عن الهمزة ، أو عن " إنّي " ، وهذا فاسدٌ لعدمِ القصدِ إليه ، وفساده من جهتين :

إحداهما : الإخبارُ عن أولِ الكلمة بالوجود ، مع العلم بذلك دون تقدير هذا الخبر ، والخبر لا يكون موءكّدا لِتَعَرِّيه مما وضع له .

والثانية : ما يقتضيه من انتفاء وجود سائرها ، ومعلوم وجوده بنفس نطق الناطق ، فقد ظهر بطلانُ وجهِ الكسرِ على ذلك التأويل .

والوجه الصحيح الذى يستقيم عليه الكسرُ هو أن يكونَ القول عاماً في الحمد وغيرِه ، فيكون " أول " مضافاً إلى أقوالٍ متعددةٍ منها أني أحمد الله ومنها غيره ، فما أخبرت به هو أولها ، وهو قولك : إنّي أحمد الله ، وحكيته ، لأنّه قولٌ ، وبعض الأقوالِ قولٌ ، كما تقول : أول الأقوالِ التي تكلمت بها اليومَ : زيدٌ قائمٌ ، ولا حاجةَ إلى خبرٍ محذوفٍ ، بل يكون قولك : إنّي أحمد الله نفسَ الخبر ، ووجب أن يكونَ جملةً لأنك أخبرت به عمّا معناه جملة ، كما تقول : قولي : زيد منطلق .

---

(١) الإيضاح : ١٣٠-١٣١ وانظر شرحه لابن أبي الربيع : ١/ ٢٨٥ "المسمى الكافيَ في الإفصاح . . ."

(٢) انظر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١/ ٢٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦٣ ومابعدها وشرح الجزولية للابذى : ١/ ١٠٥٧ ومابعدها .

ولابن عصفور في المسألة كلام أساء فيه الأدب مع شيخه أبي علي الشلوبين (١) ، وقال : إنّ كلام الفارسيّ محمول على ظاهره ، لا يتوجه عليه اعتراض .

قال : ومراد المتكلم أن يقول : أول قولي إنّي أحمد الله قد ثبت واستقر مني قبل نطقي بهذا الكلام ، أي ليس قولي الآن : إنّي أحمد الله بأول حمدٍ حمدته ، بل أول قولي إني أحمد الله قد تقدّم قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إنّي أحمد الله هذا اللفظ الذي لفظ به الآن ، وإنّما يريد جنس قوله للألفاظ التي يحمد بها الله . انتهى (٢) قوله .

---

(١) وكلام الأستاذ أبي علي رحمه الله يتعلق بكلام الفارسي - رحمه الله - عند قوله : " وإذا وقعت المكسورة والمفتوحة في موضع ، فالتأويل مختلفٌ ، تقول : أول ما أقول اني احمد الله ، فتكسر الهمزة من إني وتفتحها ، فإذا كسرت كان كقولك : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إني احمد الله ثابت أو موجود . . . " الإيضاح : ١٣٠ - ١٣١ .
قال الاستاذ أبو علي الشلوبين شرحا لذلك : " لم يرد أن التقدير : أول ما أقول اني أحمد الله ثابت على معنى أن خبر أول محذوف ، وإنما أراد أن أول ما أقول في هذا الموضع بمنزلته في قولك : أول قولي اني أحمد الله ثابت أو موجود لو كان هذا مما يقال ، ومعنى قوله محذوف الخبر ، أي لا خبر له ، لأنّ إني احمد الله محمول على المفهوم من هذا اللفظ المرادف له ، وأغنى عما يطلبه . . . " شرح الايضاح لابن أبي الربيع : ١ / ٢٨٥ وانظر ما قاله ابن عصفور في حق استاذه من تكذيبه صراحة فيما ذهب اليه في شرح الجمل : ١ / ٤٦٦ ، ومعلوم ما بين ابن عصفور وبين شيخه من جفوة ربما تولد عنها مثل هذه المخالفة وهذه الإساءة .
وبقي التنبيه على أن كلام أبي علي الشلوبين وكلام الفارسي يبدو عند ابن عصفور من كلام الفارسي ، فلذلك يبدو مضطربا ، وذلك أنه حينما أراد رد كلام الشلوبين لم يُحَلِّ الأستاذ بشهرته وانما اكتفى بكنيته وهي مشتركة بين الفارسي والشلوبين رحمهما الله .

(٢) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل له : ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .

وهذا لا يتوجه به انفصال ، لأنَّ القول هو متعلَّقه ، فالمعنى ، ولا بد : أول انني أحمد الله ، فلزم ما تقدم من مجيء الخبر موءكّدا ، وهو خلاف ما انبني عليه أصل التخاطب وذلك أنه لما أضاف " أول " إلى القول المضاف الى ضميره ، حصل العلم بوجوده ، لانتفاء تصور جهل المخاطب بحصوله فتأمل / ذلك فإنَّه من غامض ما ينظر فيه والله أعلمُ بالصواب . ١٠٥

وأقرب ما يتخرج عليه كلام الفارسي ، أنه لم يظهر هذا الخبر ليفيد به ، وإنَّما المفيد عنده " اني أحمد الله " الداخل في القول ، ولما كان أصل الخبر ووضعه أن يكون جزءاً آخرَ خارجاً عن المبتدأ مثل بـ " ثابت " و " موجود " ، إصلاحًا لحكم اللفظ ، وليسا بمقصودين ، لاستغناء الكلام بالإفادة دونهما ، وبالله التوفيق .(١)

وأما المصدرية المقدرة بلفظ " الذى " فالكلام فيها على ما مضى ، في المقدرة بلفظ المصدر ، لا فرق بينهما إلَّا في مسألتين :

إحداهما : اعتقادُ اسْميةِ هذه وحرفيةِ تلك .

والثانية : اعتقاد ضمير يعود إلى هذه دون تلك ، وهذا على الخلاف الجاري بين سيبويه وأبي الحسن .(٢)

فإنْ قلت : كيف يصح اعتقاد تعدي الفعل في صلة ما إلى ضمير في النية ، مع اعتقاد تعديه إلى قولك : اني أحمد الله .

فالجواب : أن ذلك لا يمتنع ، لأن كل فعل يتعدى إلى مصدره مع تعديه إلى ما يقتضيه من المفعولات الصحاح ، فاعرف ذلك ، والله المستعان .

---

(١) انظر قولَ الاستاذ أبي علي السابقَ في هامش التحقيق .
(٢) انظر مذهب سيبويه والأخفش في امالي ابن الشجرى : ٢/ ٢٤٠ ، والجني الداني : ٣٣١ .

باب حروف الخفض

الخفض لا يكون إلاّ بالإضافة ،والإضافة على وجهين :

أحدهما : إضافة اسم إلى اسم مثله .

والثاني : إضافة فعل إلى اسم .

فأمّا إضافة الاسم إلى اسم مثله فهي أن يحل الاسم الثاني من الأول محل تنوينه حقيقة أو حكما .

فالأول نحو قولك : غلامُ زيدٍ ،وصاحب عمرو ،فقد حل الاسم الثاني هنا من الأول محل تنوينه حقيقة ، إذْ أصله : غلام لزيد ،وصاحب لعمرو .

والثاني جميع ما لا ينصرف في النكرة نحو : ﴿ إنما يعمر مساجد اللهِ من آمن بالله ﴾ (١) ﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد الله ﴾ (٢) وما أشبه ذلك ، فقد حل الاسم الثاني من الأول هنا محلّ تنوينه حكما لا حقيقة ؛ لأنّ هذا الضرب ليس مما ينون معرفة ولا نكرة غالباً ، لكنه في نية التنوين من جهة أنه لمّا أشبه الفعل على الوجه المذكور فيما لا ينصرف ،منع في اللفظ ما لا يكون في الفعل ، وهو الجرّ والتنوين ؛لأنّ الغرض إنّما هو تخفيفُ اللفظ ،وذلك حاصلٌ بزوالِ التنوينِ لفظاً وبقائهِ نيّةً ،كما قالوا فيما إضافته غيرُ محضة : إنّه في نية التنوين ؛ولذا كانت أحكامه أحكام النكرة ،وذلك دليل على زواله لفظاً وبقائه حكما ،وهذا واضح والله أعلم .

ومن هذا الضرب ما جاء مضافاً من المبنيات نحو : كم كتابٍ عندي إذا أخبرتَ (٣) ،فالاسم المخفوض بكم ، حالٌّ محلّ تنوينها حكما ،

---

(١) التوبة : ١٨ .
(٢) البقرة : ١١٤ .
(٣) أي جعلت كم خبرية ،وهي تفيد التكثير .

اعتباراً بأن كم عبارة عن عدد مضاف إلى ما بعده ،كأنه قال : مائة كتاب عندي ،ألف كتاب عندي ، وكذلك ما أشبهه .

مسألة : سأل سائل فقال : المضاف إليه إضافة معنوية ،واقع موقعَ التنوين ، ومُضَمَّنٌ معنى حرف الإضافة وهو : اللام ،أو من ،وكلاهما مذكور في أسباب البناء ،والحاصل أنه شبيه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ، ووقوعه موقعه ،أما شَبَهُهُ بتضمنه معناه فظاهر،لحصول المشاركة فيما هو للحرف وضعا ، وأما شبهه بوقوعه موقعه ،فمن حيث شاركه أيضاً في الموضع الذى هو للحرف وضعاً ،وقد تقرر أنَّ موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف ،في نفي اشتراط التعدد ،وقد تعدد ها هنا موجب البناء ، فبناؤه آكَدُ من بناء ما اتحد فيه سببه ،فما الجواب ؟

الجواب : أن الوقوع موقع الحرف أو تضمن معناه ،إمَّا أن يكون على وجه الجواز كهذا الذي نحن بسبيله ،وإمَّا أن يكون على وجه اللزوم .

فالأول لا يوجب بناءً ، لضعفه بعروضه وقوة (١) أَصَالَةِ الاسمية بالتمكن ،والخروجُ عن الأصل لا يكونُ إلَّا بسبب قويّ .

والثاني : هو الذى يوجب البناء ،لقوته باللزوم ، وهذا هو المذكور في أسباب البناء ،وقد أورد ابن جني سُوءَ الأدب في الظروف المعربة لم لم تبن وقد تضمنت معنى حرف الوعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه ،من أنَّ ذلك التضمن لا حكم له ،لكونه على وجه الجواز ،فهو بصدد الاستعمال / ،فلم يعتد به لذلك، إلَّا أنَّه يهيئه للبناء ، مثل أنْ يقطع عن الإضافة ، فيسرع إليه البناء ، بخلاف ١٠٦

---

(١) في "ح" "وقلة" خطأ .

الاسم الذى لم يتقدم إليه تهيئة ،وبهذا فرقوا بين نحو : قبل ،وبعد ، وبين كل ،وبعض ،فأما امتناع بناء نحو "عندك" و "دونك" مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال ،فقد يقال : إنَّ هذا اللزوم إنَّما هو من جهة أخرى ،وهي عدم التصرف ، لا من جهة التضمن الذي الغرض به البناء ، وقد يقال : ان هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله إذا جُرّا بحرف "مِن" والله أعلم ، ويؤنس ما ذكرناه (١) آنفاً ما رآه سيبويه في باب النداء ،وهو أن المنادى إمّا أن يلزمه النداء ولا يفارقه ،أو يكون على وجه الجواز .

فالأول: لا يجوز نعته عنده ،للزومه موضعَ ما لا يصح نعته (٢).

والثاني : لا يمتنع نعته ، لعروضه في ذلك الموضع ،وعدم لزومه ، وهذا ظاهر إنْ شاءَ الله .

فصل: وأما إضافة الأفعال إلى الأسماء فبحروف الجرّ الموضوعةِ لذلك كقولك : مررت بزيد ، فقد أضفت المرورَ إلى زيدٍ بالباء ، ولولاها لم تصح هذه الإضافة ،وعلى هذا فقِسْ .

وهذه الحروف تسمى حروفَ خفضٍ اعتباراً بعملها ،وتسمى حروف إضافةٍ ، اعتبارا بالمعنى الذى سيقت له ،وهو إضافة معانى الأفعال إلى الأسماء ،وتسمى حروف جر اعتبارا بعملها ، كالوجه الأول ، واعتباراً بالمعنى الذى سيقت له كالوجه الثاني ،لأنَّها تجر معانيَ الأفعال إلى الأسماءِ ،فهما وجهان .

---

(١) في "ح" "بما ذكرناه".
(٢) انظر الكتاب : ٢/١٩٨ - ١٩٩.

مسألة : دخول حروف الجر في الكلام لأحد ثلاثة أشياء : إمّا لتعدية ما لا يتعدى نحو مررت بزيد ، وذهبت بعمرو ، وإمّا لزيادة ما يتعدى تعديًا (١) نحو : باب أمَرَ واختارَ ، وإمّا لتأكيد ما ضعف العلم به نحو : ليس زيد بقائم (٢) ، وما أشبه ذلك .

فصل : أمّا مِنَ المضيفةُ فلا تكون إلّا حرفًا ، ولا تكون إلّا خافضةً ، وتكون زائدة وغيرَ زائدة ، فأما الزائدة فمعناها استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه ، والفرق بينهما أنّ استغراق الجنس إنْ كان مستفادًا من لفظ ما تدخل عليه دونها ، كانت لتأكيد استغراقه كقولك : ما قام من أحد ، وإنْ كان بالعكس ، فهي لاستغراقه نحو : ما قام من رجل ، وليس بمستقيم ما يعتقده كثير من أهل الأصول من إطلاق القول بأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، ولا بد من التفصيل كما ذكرناه (٣) ، فتأمله .

واختلف في موضعها على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها ، وكونها في سَاقِ نَفْيٍ ، أو نهيٍ ، أو استفهامٍ ، هذا مذهب البصريين (٤) ، وزاد الأستاذ أبو الحسين شرطًا ثالثًا (٥) وهو : أن يكون مجرورها مرادًا به استغراقُ

---

(١) مكانها بياض في "ح".

(٢) أي تأكيد النفي . انظر شرح ابن خروف : ٥٩ ، والبسيط : ٧٣٨ .

(٣) ذُكِر في شرح الكوكب المنير : ١/٢٤٣ نقلا المغني : ٤٢٥ ، وانظر رصف المباني : ٣١٧ ، والجني الداني : ٣٢٠ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش : ٨/١٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٨٤ ، والجني الداني : ٣٢١ ، وانظر الصاحبي : ٢٧١ .

(٥) البسيط : ٧٢٠ ، وعزاه إلى سيبويه ، هو والشروطَ التي قبله ، ويبدو أنه اشتق ذلك من مثل سيبويه فقد مثل لِمِن الزائدة بقول : " ما أتاني من أحد إلّا زيد " وقال : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، الكتاب : ٢/٣١٥ ، ٤/٢٢٥ على التوالي .

الجنس . وظاهره غير مستقيم ،لأنّ استغراق الجنس مستفاد من زيادة "من" في أحد الوجهين ، فكيف يشترط ما هو لازم عنها ؟ ،ولذا أسقط ابنُ عصفور هذا الشرط (١) ، والصحيح ما قاله الأستاذ ،ووجه ذلك أن "من" لا تزاد في النكرة إلّا بشرط أن يراد بتلك النكرة استغراق الجنس قبل دخول "من" عليها ،ودخول "من" علامة على ذلك المعنى ، فإنْ كانت تلك النكرة غيرَ مرادٍ بها استغراقُ الجنس ، لم يجز دخول "من" عليها كقولك : ما قام رجل واحد بل اثنان (٢) أو أكثر ،فالصحيح اشتراطه .

وذهب قوم (٣) إلى جواز زيادتها في الشرط ، لكونه غيرَ واجبٍ كقولك : إنْ قام من رجل أكرمته ،ورد بأن الشرط وإنْ كان غيرَ واقعٍ فإنّه مفروض الوقوع ،فهو جارٍ مَجْرَى الواجب (٤).

القول الثاني : أنّ زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها حَسْبُ ،قاله الكوفيون (٥) ،واحتجوا بقولهم : قد كان من مطر (٦) ، وأول بإمكان كونها للتبعيض ،على معنى : قد كان شيء من مطر ،أو كائن من مطر ، ويحسن حذف الموصوف مع مِنَ التبعيضية (٧).

وأما الأخفش فأطلق القول بزيادتها ،وهو القول الثالث : واحتج

---

(١) شرح الجمل : ١/٤٨٤.
(٢) في الأصل "اثنين" خطأ.
(٣) منهم الفارسي ؛انظر المغني ٤٢٥.
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨٧.
(٥) انظر
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨٥ والبسيط : ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٥ وهمع الهوامع : ٤/٢١٦ ،وهو من حكاية الأخفش .
(٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل : ٢/١٤٤.

بقوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ (١) لأن الكافر إذا أسلم يغفر له ما قد سلف (٢).

وأوله ابن عصفور بإمكان كونها تبعيضية قال : لأن المغفور بالإيمان ما اكتسبه في حال الكفر ، لا ما يكتسبه في الإسلام من الذنوب ، فالمغفور إذًا بالإيمان بعض الجملة (٣) ، وهذا التأويل إنما يستقيم على الجملة لا على التفصيل ، فهو بعيد ، وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين من كونها لابتداء الغاية ، على تضمين الفعل ، والمعنى : يخلصكم من ذنوبكم ، لأن من غفرت ذنوبه فقد خلص منها ، لأنها كالحيوان العادي ، وقد وصفها الله تعالى بالإحاطة / فقال : ﴿ وأحاطت به خطيئاته ﴾ (٤). ١٠٧

فصل : وأما غير الزائدة فتكون على أوجه من المعاني ، فمنها أن تكون للتبعيض (٥) نحو : أكلت من الرغيف ، أي بعضه وهو ما دون الكل ، ومنها أن تكون لابتداء الغاية مع قصد الانتهاء ، وهي التي يصلح معها إلى ، نحو : سرت من الدار إلى المسجد ، ولمجرد الابتداء دون قصد انتهاء ، وهي التي يعبر عنها بالغاية ، نحو: أخذته من التابوت ، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فالتابوت ، والشيطان محلان لابتداء الفعل المذكور وانتهائه (٦).

وهل تكون لبيان الجنس ولانتهاء الغاية ؟ مسألة خلافية :

---

(١) الأحقاف : ٣١.
(٢) انظر قول الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٨٥ ، والبسيط : ٧٢٢.
(٣) شرح الجمل : ١/ ٤٨٥ مع اختلاف في العبارة. وبه قال ابن بزيزة في شرح الجمل له : ١/ ١٥٥.
(٤) البقرة : ٨١ وخطيئاته جمع خطيئة ، قرأ بالجمع نافع ، وقرأ بقية السبعة بالإفراد . انظر السبعة ١٦٢ ، وانظر قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٢٢.
(٥) في الأصل "ما كان الكل" خطأ.
(٦) الجني الداني : ٣١٨.

احتج القائل بإثبات كونها لبيان الجنس بقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ (١) ؛ لأنها هنا كالصفة لما قبلها (٢) ، أي الذى هو الأوثان ، ومجرورها جملة المذكور قبلها (٣) .

واحتج القائل بإثبات كونها لانتهاء الغاية ، بقولهم : رأيت الهلال من دارى من خلل السحاب ، لأن مجرورها هنا منتهى غاية الروءية (٤) .

وأولهما القائل بانتفاء الوجهين ، بإمكان كونها لابتداء الغاية في الموضعين ، فقال في قوله تعالى : ﴿ فاجتنبو الرجس من الأوثان ﴾ (٥) إن معناه : فاجتنبوا من الأوثان عبادتها دون غير ذلك مما لم يحرمه الشرع ، من إحراقها واستعمالها في بناء أو غير ذلك .

واختلف في تصوير كون الثانية لابتداء الغاية ، فأما أبو الحسن ابن عصفور فقال : إن الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل ، والثانية لابتداء الغاية في حق المفعول ؛ لأن ابتداء وقوع الروءية من الفاعل إنما كان في الدار ، وابتداء وقوع الروءية بالهلال إنما كان من خلل السحاب (٦) .

وأما الأستاذ أبو الحسين فسلم كون الثانية لابتداء الغاية ، إلا أنه جعلها في موضع الحال ، كأنه قال : رأيت الهلال من داري باديًا أو ظاهرا من خلل السحاب (٧) ، ورده ابن عصفور بأن المحذوف الذى يقوم المجرور مقامه مشروط ، بمناسبة معناه الحرف (٨) نحو : زيد في الدار ،

---

(١) الحج : ٣٠ .
(٢) هذا قول الزجاجي في معاني الحروف له : ٥٧ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨/ ١٢ ، والجني الداني : ٣١٥ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٩٠ .
(٥) الحج : ٢٢ .
(٦) انظر شرح الجمل : ١/ ٤٩٠ .
(٧) البسيط : ٧٢٦ .
(٨) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٤٩١ .

أي مستقر فيها ، لأنَّ "في" يناسبها الاستقرار ، فصحت النيابة؛ لقوة الدلالة ، و"مِنَ" الابتدائية لا يفهم منها الكون ولا الظهور ، فلم تصح النيابة؛ لانتفاء الدلالة ، وهذا إذا سُلِّمَ لم يلزم منه بطلان المسألة ؛ لأن المحذوفَ منها مدلولٌ عليه بِمَساقِ الكلام ومقتضاه ، وإذا حققت النظرَ تبين لك قرب ما قاله الأستاذ أبو الحسين بوجود النظائر وبعد ما قاله أبو الحسن بن عصفور بعدم النظائر ؛ لأن حرفي جر متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعلٍ واحد (١) ، وانظر إلى كلام الأئمة في ذلك .

وأما "من" من قوله تعالى (٢-) ﴿ فاقرءوا ما تيسر من القرآن ﴾ (٣) فتحتمل أمرين :

أحدهما : أن تكون البيانيةَ كما تقدم .

والثاني : أن تكون التبعيضيةَ ، فإنْ قلت : التبعيض مفهوم من قوله "ما تيسر" ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن تكون "مِنْ" هنا على حذف موصوف لِمُتَعَلَّقِهَا ، ألَا تَرَاكَ تقول : أكلت من الخبز ، وشربت من الماء ؟ على معنى أكلت شيئا من الخبز ، وشربت شيئا من الماء ، فيكون هذا من ذلك القبيل ، والتأويل : فاقرءوا ما تيسر ، شيئًا من القرآن ، ويكون شيئا المحذوف بدلا من "ما" ، سواءٌ جعلتها موصولة أو نكرة موصوفة ، ويكون كونُ "من" للتبعيض على هذا التأويل واضحًا بينا ، والله أعلم (٢-) .

واختلف في "من" الابتدائية هل هي مخصوصة بغير الزمان ، أو هي عامة في الزمان وغيره ، فالأول مذهب البصريين ، والثاني

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبرى : ٣٥٣ .
(٢-٢) ساقط من "ح" .
(٣) المزمل : ٢٠ .

مذهب الكوفيين (١) ، والاستعمال يشهد بقوة ما ذهبوا إليه (٢) ، وبه كان يقول الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم ، وكان يستضعف نظر المتأخرين من البصريين في تأويل قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق ﴾ (٣) ويقول : إنه تأويل يلزم عليه التسلسل ، فهو باطل ، وقد ارتاب الفارسي في المسألة وقال : هذا : مما ينظر فيه ، فإن كثر كثرة توجب القياس ، فالقول ما قاله الكوفيون ، وإلا فالقول ما قاله البصريون (٤) .

وزاد بعضهم في أقسامها أن تكون للتعليل (٥) ، كفعلت هذا من أجلك ، ومن جرائك ، وزيد أيضاً في أقسامها أن يكون معناها البدل (٦) ، كما قاله الفارسي في قوله تعالى : ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون ﴾ (٧) أي بدلا منكم ملائكة (٨) ، والله أعلم .

وإنما قلنا أولاً : "من" المضيفة تنبيهاً على اشتراك عارض في اللفظ ، وذلك أن " من " هذا اللفظ / قد يكون فعل أمر من ١٠٨
مان يمين إذا كذب ، ومعلوم أن هذا اللفظ مسبوق بأصل ، فوجب التنبيه على ذلك .

---

(١) انظر الإنصاف : ٣٧٠ ، والجني الداني : ٣١٤ .
(٢) صحح مذهب الكوفيين ابن مالك انظر التسهيل : ١٤٤ ، والمساعد : ٢/٢٤٦ ، وذكر الأخفش من البصريين أن بعض العرب قد قال : من الآن الى غد . انظر معاني القرآن : ١١ . والمساعد ، وانظر التبيان للعكبري : ٦٦٠
(٣) التوبة : ١٠٨ .
(٤) انظر قول الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨٩ ، وذكر ابن عصفور أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، وانظر ما يأتي : ٦٢٦ .
(٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٤٤ ، وانظر المساعد : ٢/٢٤٧ ، والجني الداني : ٣١٤ .
(٦) انظر الجني الداني : ٣١٤ والمغني : ٤٢٢ .
(٧) الزخرف : ٦٠ .
(٨) "أي بدلا منكم ملائكة" ساقط من "ح" .

فصل : وأما "إلى" المضيفة وضعًا ، فلا تكون إلَّا حرفًا ، ولا تكون إلَّا خافضةً ، ولا تكون زائدةً ، ومعناها انتهاء الغاية ، وهل تكون بمعنى مع ؟ مسألة خلافية (١) ، فقوله تعالى ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ (٢) من قال : إنها بمعنى "مع" فلا إشكال في إيجابه دخولَ المرافقِ في الغَسْلِ ، ومن قال : إنها على بابها من انتهاء الغاية فينبغي أن يوجب أيضًا دخولَها في الغَسْلِ (٣) ؛ لأنَّ المجرور متعلِّق بالفعل ، منصوب المحل به ، ولو زال الجار لباشر الفعل لفظ المرافق ؛ لأن حرف الجر إنَّما سيق لتوصيل الفعل إلى الاسم على حَسَبِ معناه الذى وضع له ، وهذا يوجب دخولَها في الغَسْلِ ، ومن قال : إنها غير داخلة في الغَسْلِ فينبغي أن يكون ذلك عنده من باب تسمية الشيء بما قرب منه ، وذلك مجاز يجب اجتنابه مع إمكان الحمل على الحقيقة (٤) .

وانظر كلام ابن عصفور فإنَّه لم يحقق النظر في المسألة (٥) ، والله أعلم .

واعلم أن القائل : إنَّها قد تكون بمعنى "مع" يستدل بقوله تعالى : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ (٦) وبقوله سبحانه : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ (٧) قال : معناه : من أنصاري مع الله ، ولا تأكلوا أموالهم

---

(١) انظر الصاحبي : ١٧٩ - ١٨٠ وفيه كلا المعنيين ، ومن مواضع كونها بمعنى مع ما حكاه الفراء في المعاني : ٢١٨/١ وهو قولهم : الذَّودُ إلى الذود إبلٌ " أى مع الذود وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٧١ ، والجني الداني : ٣٧٣ والمغني : ١٠٤ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) يقول الإمام الشافعي رحمه الله " ان الآية تحتمل أن يكونا [أى المرفقين والكعبين] حدَّين للغَسْلِ ، وأن يكونا داخلين في الغَسْل " انظر الرسالة : ٢٩ .

(٤) انظر الجني الداني : ٣٧٣ .

(٥) لم يشر ابن عصفور رحمه الله إلى أنها تأتي بمعنى مع . انظر شرح الجمل : ٤٩٨/١ - ٤٩٩ .

(٦) آل عمران : ٥٢ .

(٧) النساء : ٢ .

مع أموالكم ، وقد ردت بالتأويل إلى الوجه المجمع عليه ، وذلك أن تضمين الحرف معنىً ليس له بأصل الوضع ضربٌ من التصرف ، والحرف بمعزلٍ عن ذلك ، فيجب أن يكون موقوفا على السماع ، والتضمين في الأفعال أوجهُ منه في الحروف ، فينبغي أن يقال به هنا ليكون حرف "إلى" باقياً على وضعه المجمع عليه ، فيكون المعنى : ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم ، وكذلك من يضيف نصرته [لي](١) إلى [نصرة](٢) الله ، وهذا التأويل أبين(٣) والله أعلم .

وإنّما قلنا أوّلاً "إلى" المضيفة وضعاً تنبيهاً على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أن "إلَى" هذا اللفظ ، قد يكون اسمًا يراد به النعمة ، وهي التي تجمع على آلاء ، كما قال سبحانه : ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾(٤) فيقال : اشكر إلَى(٥) الله عليك ، أي اشكر نعمة الله عليك ، وتكون أيضا فعلَ مأمورين من وَأَلَ يَئِل إذا لَجأ(٦) ، تقول من ذلك ، يا زيد إلْ إلَى الله ، ويا زيدان إلَا إلى الله(٧) ، فلما صار اللفظُ مشتركاً بين الأوجه الثلاثة وجب تجريد الرسم ليقع المَيْزُ بين(٨) الحرفية وغيرها ، لأنّ الحرفية موضوعة للإضافة ، وأمر الفعلية بيّنٌ ، والاسمية إنّما طرأت عليها الإضافة ، وليس لها أصل في ذلك .

فصل : وأما "عن" فلا تكون إلّا خافضة ، ولا تكون زائدة ، ومعناها البعد والمجاوزة ، كقولك : أطعمته عن جوع ، ورميت عن القوس ، أي أزلت

---

(١) (٢) تكملة من "ح" .
(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ١/٢١٨ ، والصاحبي : ١٨٠ ، ومعاني الحروف للزجاجي : ٦٩ والجنى الداني : ٣٧٤ .
(٤) الرحمن في مواضع متعددة .
(٥) اللسان : "ألا" ١٤/٤٣ .
(٦) انظر اللسان : "وأل" ١١/٧١٥ .
(٧) انظر عنوان الافادة : ٢٦٨ ، والكتاب : ٤/٢٣١ .
(٨) في "ح" "التمييز" .

عنه الجوع ،وقذفت السهم عن القوس ،وتكون اسما إذا دخل عليها حرف الجر لأنه من دلائل الأسمية .

قال ابن عصفور : وكذلك اذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره كقوله :(١)

* دع عنك نهبا صيح في حجراته *

ولم يشترط أبو القاسم في الحكم عليها بالأسمية غير دخول حرف الجر عليها ،فيمكن أن يكون مذهبه جواز تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمرة مع حرف الجر،ويكون ذلك من باب الاتساع المقصور على حروف الجر ،ويقوي ذلك أن الضمير المجرور ،غير متصل بالفعل لفظا ،فيجري لذلك مجرى الضمير المنفصل ،وهذا أولى مما ذهب إليه ابن عصفور(٢)؛ لكثرة ما جاء من ذلك مع حروف الجر التي لا يمكن جعلها أسماءً ،كقوله تعالى : * واضم إليك جناحك من الرهب *(٣) ومنه * ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون *(٤) لأن المعنى على تعلق "لهم" بيجعلون ،ولا يمكن جعل لامه اسماً ،وبهذا الرأى كان يقول الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه .

---

(١) قول ابن عصفور في المقرب : ١/ ١٩٥ . وانظر الهامش الآتي بعد هذا ،وما أنشده صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه : ٩٤ ،وعجزه :
* ولكن حديثا ما حديث الرواحل *
وهو في المقرب : ١/ ١٩٥ ،والمغني : ٢٠٠ ، ٦٨٩ ،وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣/ ٣١٥ ، ٢٢٧ .

(٢) هذه المسألة تنبني على أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن ،وفقد ،وعدم ، سواء كان التعدى بلا واسطة نحو ضربتني ،أى ضربت نفسي أو بواسطة نحو : فرحت بي ،أي بنفسي ،فلما امتنع ذلك حمل ابن عصفور "عن" على أنها اسم ،وذكر ابن هشام : أنها إذا لم يصح تقديرها بجانب لم تكن اسماً .انظر المغني : ١٩٤ ، ٢٠٠ وقد كان الأخفش الأوسط يذهب إلى ما ذهب اليه ابن عصفور ،فكان يقول في قول العرب "سويت علي ثيابي" ان "على" اسم فراراً من تعدى الفعل المضمر إلى ضميره ،إلا أن "على" هنا تقدر بفوق فليس فيها إشكال على ما قاله ابن هشام قال البغدادى : وهذا الذى ذهب إليه الأخفش وبعض أصحابنا لا يطرد بل هو مراد غالب لكنه قد جاء ذلك التعدى قال تعالى * وهزى اليك * و * واضم يدك الى جناحك * ومن كلامهم "في" اليك" شرح أبيات المغني

(٣) القصص : ٣٢ . (٤) النحل : ٥٧ .

ولا خلافَ في حرفيّتها فيما عدا هذين الموضعين .

ولم يتعرض أبو القاسم في هذا الباب إلى تحرير اللفظ وتثقيف الكلام من عروض الاشتراك اللفظي ، بين عن الخافضة وعن المبدلة عينها من همزة أن المخففة في بعض اللغات (١) ، لأن هذه مسبوقة بأصل آخر ، وذلك أنك تقول : أعجبني أنّ زيدا قائم ، ثم تخفف "أنّ" فتقول : أعجبني أنْ زيدا قائم بإبقاء عملها لفظا إنْ شئت ، ثم تبدل / من ١٠٩
الهمزة عينا فتقول : أعجبني عن زيداً قائم ، وإن شئت أعجبني عن زيد قائم ، بإهمالها لفظا دون معنًى .

فصل : وأما "على" المضيفة فلا تكون إلّا حرفًا ، ولا تكونُ إلّا خافضةً ، ولا تكون زائدة ، ومعناها الاستعلاء ، حسًّا كقوله تعالى : ﴿ كل من عليها فانٍ ﴾ (٢) أو معنًى كقوله سبحانه : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ (٣) وتكون اسما حيث تكون "عن" اسمًا . وقد تقدم ذلك .

وزعم بعض النحاة أن "على" الخافضة لا تكون إلّا اسما مطلقًا ، دخل عليها خافض أوْلا (٤) ، تعلقًا منه بكلام الإمام في باب عِدَّةِ ما يكون عليه الكلم ، فانه قال فيها : لا تكون إلّا اسمًا ولا تكون إلّا ظرفا (٥) ، وأوّله الأستاذ أبو الحسين ، بأنّ قال : يريد إذا دخل عليها حرف الجر ؛ لأنه أنشد في أول الكتاب بيت المُتَلَمِّس (٦) :

---

(١) انظر ما سبق ص
(٢) الرحمن :
(٣) البقرة : ٢٥٣ .
(٤) منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابو علي الرندي ، وابو الحجاج بن معزوز ، والشلوبين في احد قوليه . انظر الجني الداني : ٤٤٢ ، وشرح أبيات المغني : ٣/٢٢٨ .
(٥) الكتاب : ٤/١٣١ وكلام سيبويه بتمامه : "وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه" .
(٦) المتلمس هو

والبيت في ديوانه : ٩٥ ، والكتاب : ١/٣٨ والاصول : ١/١٧٩ وأمالي ابن الشجرى ١/٣٦٥ ، والمغنى : ١٣٤ ، والجني الداني : ٤٧٣ ، وشرح ابيات مغني اللبيب : ٢/٢٥٩ .

آلَيْتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُهُ والحَبُّ يأكُلُهُ في القريةِ السُّوسُ

على أنه من باب : أمرتك الخير ، فالاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بما آخر الكتاب (١) ؛ لأن في هذا تصريحا بالحرفية ، وذلك يحتمل ما قاله الأستاذ ، وأيضا فإذا حققت النظر قطعت بحرفيتها ، وذلك أنك إذا قلت: جلست على الحصير فهمت المباشرة ، وحروف الجر إنما جيء بها لتوصيل معاني الأفعال إلى الأسماء ، وعلى هذا المعنى نبهت أولاً بقولي عنها : على المُضِيفَة ، لأنَّ إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء لا يتصور إلاَّ في الحروف ، فإذا قلت : جلست فوق الحصير كان الفعل واقعا بمدلول فوق ، لا بمخفوضها ، فدل ذلك على انتفاء المرادفة ، فكيف يصح أن يقال : إنَّ " على " بمعنى فوق ؟ فيفسر اللفظ بما يباينه ، فالصحيح ما ذكرناه آنفا ، والله أعلم .

ونبهت أيضا بقولي : "على " المُضِيفةِ ، على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أن " على " هذا اللفظ يكون فعلا كقوله تعالى :

---

(١) قال ابن أبي الربيع : "... واما نسبته الى سيبويه لقوله في الباب الذى ذكر " ولا تكون إلاّ ظرفا " فيريد والله أعلم " ولا تكون إلاّ ظرفاً إذا كانت اسما ، والدليل على ذلك أنه قال في باب ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على احدهما دون الآخر إنك تقول : استغفر الله الذنب ، والاصل استغفر الله من الذنب ، فأسقط حرف الجر ونظَّرهُ بقول الشاعر :

آليت حب العراق ....

وقال في هذا انه على اسقاط حرف ، وقال الأصل : آليت على حب العراق ، فلما سقط حرف الجر انتصب الاسم ، فهذا يدلك على أن "على " تكون عنده حرفَ جر . البسيط : ٧٣٢ .

ويمثل قول ابن أبي الربيع قال المرادى في الجنَّى الداني : ٤٤٢ ، وابو حيان . انظر شرح أبيات مغني اللبيب : ٢/ ٢٦٠ وذكر في الاصول : ١/ ١٧٩ أن سيبويه خولف في ذلك وان مراد الشاعر آليت اطعم حب العراق ، أي لا اطعم فهو من باب الاشتغال اى لا أطعم حب العراق الدهرَ لا اطعمه فنصب حب باطعم المفسِّرة .

﴿ ان فرعون علا في الأرض ﴾ (١) ومعلوم أن هذا اللفظ مسبوق بأصل وهو "علو" فصار اللفظ واحدا بالاعتلال ،فلما وقع الاشتراك وجب التنبيه على ذلك.

مسألة: "عن" و"على" مبنيان في حال الاسمية ،لحصول مايقتضي البناء وهومشابهتهما الحرف في لفظهما وأصل معناهما ،والدليل على صحة بناء "على" في حال الآسمية حصول آلعلم ببناء "عن" في حال الآسمية ، فلو كانت معربة لوجب أن تكون عن معربة ،وأيضا فلو كانت معربة في حال الآسمية لوجب مساواتها لسائر المقصورات في ثبات ألفها في كل أحوالها فكنت تقول: جئت من علاه (٢) ؛ أي من عليه ،كما تقول : فَتَاهُ وَرَحَاهُ ، وفي عدم ذلك دليل على عدم إعرابها ،لأنهم إنَّما يفعلون ذلك فيما كان غيرَ معرب قال سيبويه : فرقاً بين آلمتمكن وغيره (٣) ،وآلله أعلم.

فصل : وأما "في" المضيفة فلا تكون إلَّا حرفاً ،ولا تكون إلَّا خافضة ، ولا تكون زائدةً ،ومعناها آلظرفية آلحسية نحو : آلمال في آلكيس ،وآلمعنوية نحو : زيد ينظر في العلم.

وإنَّمَا وصفناها بآلمضيفة تنبيها على آشتراكٍ عارضٍ في آللفظ ، وذلك أنَّك إذَا أمرت موءنثاً من وفىٰ يفي قلت : في يا هندُ بآلعهد ، وأصلُهُ أوفيي على مثال : آضربي ،ثم حذفت منه آلواو كما حذفت من مضارعه ؛لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لِأَنَّ آلأفعالَ كلَّها كآلمثال آلواحد ،يلزم (٤) في آلكل ما يلزم في آلبعض ، ثم حذفت كسرة آلياء تخفيفاً ،ثم حذفت آلياء؛ لآلتقاء آلساكنين ،وكانت هي أولى بآلحذف من آلثانية ؛لِأَنَّها لا تدل على معنىٰ ،وآلثانية ضمير آلفاعل ،وآلفاعل لا يحذف ، فَآل أمرها إلى أنْ صار

---

(١) القصص : ٤.

(٢) حكى أبو زيد أن لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا يقولون " أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان ،والسلام علاكم . النوادر : ٥٨ ،وانظر الكتاب : ٣/٤١٣.

(٣) الكتاب : ٣/٤١٢.

(٤) في "ح" "فلزم".

لفظها كلفظ الحرفية ، فحصل أن هذه مسبوقة (١) بأصل آخر ، وليست مضيفة ، فتحرزنا من هذا الاشتراك العارض ، ووصفناها بالمضيفة ، والله أعلم .

فصل : وأما " رُبَّ " المضيفة فلا تكون إلاّ حرفاً ، ولا تكون زائدة ، ومعناها التقليل (٢) ، ومخفوضها يلزم الصفة على الأصح (٣) في الأربعة (٤) ، وإنّما وصفناها بالمضيفة تنبيها على اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أنه يقال : رَبَّهُ يَرُبُّهُ إذا أصلحه ، والأمر من هذا : رُبَّ زيداً ، أي أصلح زيداً وأحسِنِ القيام عليه ، والماضي المبني للمفعول : رُبَّ زيدٌ ، أي أُصْلِحَ زيدٌ ، وأُحْسِنَ القيامُ عليه ، فأصل الأول : اُرْبُبْ زيداً على مثال : اُقْتُلْ [زيداً] (٥) وأصل الثاني رُبِبَ على / ١١٠
مثال : ضُرِبَ ، ثم صار على مثال : رُبَّ المضيفةِ ، فلما اشترك اللفظ هذا الاشتراك العارض وجب التنبيه عليه ليقع التمييز بين اللفظين ، والله أعلم .

فصل : واعلم أن حذاق النحويين من البصريين يذهبون إلى أنَّ " رُبَّ " المضيفة موضوعةٌ للتقليل ، والتقليل بها على وجهين :

---

(١) في الأصل " منسوقه " خطأ .

(٢) هو قول اكثر النحويين وينسب إلى سيبويه انظر الاصول : ١/٣١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، التسهيل : ١٤٤ ، والجني الداني : ٤١٧ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٦ وهمع الهوامع : ٤/١٧٤ وما في الكتاب : ٢/١٦١ يقتضي أنها تفيد التكثير ، وإن كان كلام سيبويه ليس نصا صريحا في المسألة ، فهو محتمل للتكثير ، ولذلك اختلف النحاة في مراد سيبويه .

(٣) نص على ذلك ابو علي في الإيضاح : ٢٥١ ، وابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل : ٢/١٥١ " وخالف في ذلك ابو الحسين بن الطراوة وجماعة من حذاق النحويين ، والخلاف في هذا قوى ، وظاهر كلام سيبويه أن مخفوضها لا يلزم الصفة ، وكان الأستاذ ابو علي يتأول كلام سيبويه ، ويذهب إلى ما قال ابو علي " انتهى بنصه من الكافي لابن أبي الربيع : ٢/٢٠٥ وانظر تأويل أبي علي الشلوبين في شرح الجزولية : ٢٧٠ وانظر قول المخالفين في الجني الداني : ٤٢٥-٤٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين ، ولعله يعني بالأربعة أن رب مضيفه ، وحرف وغير زائدة ، وتفيد التقليل .

(٥) تكملة من " ح " .

أحدهما : أن يكون لتقليل الشيء في نفسه كقوله : (١)

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ ... وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبَوانِ

وذي شَامَةٍ غراءَ في حُرِّ وجهه ... مُجَلِّلَةٍ (٢) لا تنقضي لأوانِ

فالأول عيسى عليه السلام ، والثاني آدم عليه السلام ، والثالث القمر ، والشَّامَةُ أرنبهُ . (٣)

والوجه الثاني أن تكون لتقليل النظير نحو قوله : (٤)

* فيا رُبَّ مكروبٍ كررتُ وَرَاءَهُ *

وزعم الكوفيون وبعض البصريين أنها للتكثير (٥) ، واحتجوا بهذا البيت وأمثاله ، ولا حجة فيه ، لما تقدَّم ذكره من اعتبار النظير .

فصل : واعلم أن مخفوض "رُبَّ" يلزم الصفة عند كبار النحويين كابن السراج والفارسي (٦) ، لأن الصفة تخصص الجنس المذكور فيصير بها نوعاً ، وأيضاً فإنَّها موضوعة للمباهاة والافتخار ، ولم يقع

---

(١) البيتان ينسبان لرجل من أزد السراة ، ونسبا أيضا لعمرو الجَنَبِيّ . انظر الكتاب ٢/٢٦٦ والاصول : ١/٣٦٤ ، ٣/١٥٨ وشرح المفصل لابن يعيش : ٩/١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٠٠ ، ورصف المباني : ١٨٩ ، الجَنَى الداني : ٤١٩ والمغني : ١٨١ ، وشرح أبياته ٣/١٧٣ ، والخزانة ١/٣٩٧ ، ويرويه المبرد في الكامل ٣/١٧٧ ، والفارسي في التكملة ١٧٣ " عجبت لمولود . . . . " وليس فيه شاهد على تلك الرواية ، وكلتا الروايتين صحيحة عن البغدادي .

(٢) في الاصل " مجلقة " بالجيم والقاف . خطأ ، وتروى " مخلده " أيضا .

(٣) قال في رصف المباني " وذو الشامة السوداء في حر وجهه البدر " وشامة : الأرنب في وسطه " وقال البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/١٧٥ : الشامة : المسحة التي في القمر يقال : انها من أثر جناح جبريل عليه السلام . وفي القاموس : الأرنب : ضرب من الحلي .

(٤) هذا صدر بيت لامرىء القيس وعجزه :

* وعانٍ فككت الغل عنه فقدانِ * وهو في ديوانه : ٩٠ .

(٥) جملة الكوفيين ، الكسائيّ ، والفراء ، وابن سعدان ، وهشام يرون أن " رب " للتقليل . انظر الاصول ١/٤١٨ ، وهمع الهوامع : ٤/١٧٤ وفي الكتاب : ١/١٦١ " واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه رب لأن المعنى واحد " ويعني بكم هنا كم الخبرية التي تفيد التكثير

(٦) انظر الاصول ١/٤١٧ ، ٤١٨ ، والايضاح ٢٥١ ، والجني الداني : ٤٢٥ .

الافتخار بمجرورها من حيث هو ذات فقط ، وإنّما وقع الافتخار به ؛ لاختصاصه (١) مثلا بتلك الصفة ، فلذلك وجب ذكرها تنبيها على أنه إنّما افتخر به من أجل تلك الصفة .

وذهب قوم من النحويين إلى نفي اللزوم ، تعلقا بقول سيبويه : رب رجل يقول ذاك ، أضفت القول إلى الرجل برب ، (٢) وحَمْلُ هذا الكلامِ على ظاهرِه غيرُ مستقيم ، لما يلزم عليه من تعدي فعلِ المضمرِ المتصلِ إلى ظاهره ، وقد تقدم في الاشتغال امتناعُهُ مطلقا (٣) ، فلا بد أن يكون قول سيبويه أضفت القول إلى الرجل برب ، تجوزا في العبارة ، ووجهه أنه أطلق على ما سَدَّ مَسَدَّ الجواب من طول الكلام ما حقه أن يطلق على الجواب. (٤)

فصل : واعلم أن "رب" إذا لحقتها "ما" فإنّ ذلك على وجهين :

أحدهما : اعتقاد كونها زائدة ، والآخر اعتقاد كونها كافة ، فعلى الوجه الأول تبقى على حكمها مع التَّجْرِيْدِ ، وعلى الثاني تكون من حروف الأفعال الخاصة بها (٥) ، وهو مذهب سيبويه (٦) ، وهو مُرْتَضَى علماء سَبْتَةَ .

وذهب الجزولي (٧) وصاحب الدّرّة إلى أنها بمنزلة "إنّما" ،

---

(١) غير واضحة في "ح" وصححت في الهامش مع إلحاق كلمةٍ قبلها لم أستطع قراءتها .

(٢) الكتاب : ١/٤٢١ .

(٣) انظر ما سبق ص ٢٤١ وانظر تفصيل المسألة في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٧٠ .

(٤) انظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٧١ .

(٥) أي انه لا يليها إلا الفعل إذا كانت مقرونة بما وانظر المسألة في المغني ١٨٢ ومابعدها .

(٦) الكتاب : ٣/٥١٥ ، ١١٦ ، ١٥٨ قال في شرح ألفية بن معطي : ٤٧ "وقيل لا تدخل على الأسمية إلا في الضرورة حكاه الشلوبين عن سيبويه" .

(٧) في الأصل "الجرمي" وما أثبت يوافق ما في الجزولية ١١٨ وشرحها للشلوبين : ٢٧١ .

تقع بعدها الأسماء والأفعال (١) ، وليس بجيد ، وينبغي أن يكون وقوع الأسماء بعدها خاصًّا بالشعر (٢) ، والله أعلم.

فصل : واعلم أن "رب" قد تجرُّ ضميرًا لازمَ الإفراد والتذكير ، مفسَّرا بنكرة متأخرة مطابقة المعنى ، منصوبةٍ على التمييز كقولك : رُبَّهُ رجلا ، ورُبَّهُ رجلين ، ورُبَّهُ رجالاً ، ورُبَّهُ امرأةً ، ورُبَّهُ امرأتين ، ورُبَّهُ نساءً (٣).

ومذهب الكوفيين مطابقة الضمير للمفسِّر (٤) ، ورد بأنه من باب الاستغناء (٥) بالمفسِّر عن ذلك كبابِ نعمَ وبئس ، وإنَّما جاز دخول "رُبَّ" على هذا الضمير ، وهو من جنس المعارف - وقد تقرر أنها مخصوصة بالنكراتِ - من جهة أنَّ هذا الضمير قد (٦) انتفى عنه المعنى الذى كان به ضمير النكرة معرفةً ، وهو تأخر مفسِّره (٧) ، فلم يعقل مدلوله إلَّا بعد الفراغ من ذكره ، فلم تدخل عليه "رُبَّ" إلَّا وهو أشدُّ إبهامًا من النكرة الظاهرة ، لأن النكرة الظاهرة تدل بلفظها على جنس أو نوع (٨) منه ، بخلافِ الضميرِ المفسَّرِ بمذكورٍ قبله (٩).

وأما الضمير في رُبَّ رجل وأخيه ، فمعرفة على الأصل في ضمير النكرة

---

(١) قال : ورب ان كنت بما كربما صارت كمثل انما وقلما
فيقع الفعل والاسم بعدها .....
انظر شرح الفية بن معطي لابن القواس : ٤٠٥ وهو أيضا مذهب المبرد ، انظر المقتضب ٢/٤٨ ، ٥٥ وانظر الجنى الداني : ٤٩٩.

(٢) انظر الهامش : ٢ ، وشرح الجزولية للشلوبين : ٢٧١.

(٣) انظر الاصول : ١/٤١٩.

(٤) انظر التسهيل : ٢١٢.

(٥) في "ح" "الاشتغال" خطأ.

(٦) "قد" ساقطة من "ح".

(٧) في الأصل "تأخره بمفسره".

(٨) في الأصل : "أنواع".

(٩) انظر الأصول : ١/٤١٩.

المتقدمة الذكر ، وإنّما جاز لِرُبَّ (١) أن تعمل في الاسم المضاف إليه ؛ لأن إضافته في نية الانفصال (٢) ، غير أن ذلك مشروط بعدم المباشرة ، لأنه من باب ما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وهي أبواب محصورة ستقف عليها في باب الإضافة ، إن شاء الله .

فصل : واعلم أن " رُبَّ " تضمر بعد ثلاثة أحرف ، وهي الواو كقوله : (٣)

* وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ *

والفاءُ كقوله : (٤)

* فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقت ومرضِعٍ *

وبلْ كقوله : (٥)

* بل بلدٍ ملءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ *

واختلف في الجر ، فذهب سيبويه أنه بِرُبَّ (٦) المحذوفة ، لدلالة الحرف المعوض / منها عليها . ١١١

وقد تقرر أن [الحرف] (٧) المحذوف يبقى عمله مع وجود المحرز ، وهذا من ذلك ، وذهب أبو العباس المبرد أن الجر بعد

---

(١) "لرب" غامضة في "ح".

(٢) قال سيبويه : "واما رب رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى تقول : وأخ له".

(٣) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه : ١٠٤ والكتاب : ٤/ ٢١٠ ، والخصائص ١/ ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس في معلقته وعجزه :
* فألهيتها عن ذي تمائم مُحْبَلِ *
وهو في ديوانه برواية الاعلم : ٦٧ . وهمع الهوامع ٤/ ٢٢٢ .

(٥) البيت لرؤبة في ديوانه : ١٥٠ وامالي بن الشجرى ١/ ١٤٤ والانصاف : ٥٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٥ .

(٦) انظر الكتاب ١/ ١٠٦ ، ٢٦٣ ، ٢/ ١٦٣ - ١٦٤ ، سر صناعة الإعراب : ٦٣٨ وانظر شرح ألفية بن معطي : ٤١٠ .

(٧) تكملة من "ح".

الواو بالواو نفسها لا برب المحذوفة (١) ، ولم يخالف في غيرها ، ولو كان على ما يقوله أبو العباس لجاز دخول حرف العطف عليها كما يجوز دخوله على واو القسم من حيث خرجت بالجر عن معنى العطف ، وامتناعه من قول ذلك في الفاء ولم رجوع إلى القول الصحيح ، والله أعلم .

فصل : إذا قلنا : إن "رُبَّ" ليست بمنزلة حرف زائد ، فلا إشكال في احتياجها إلى متعلَّق ، وهو يأتي على وجهين : ظاهر ، ومضمر .

قال أبو العباس المبرد (٢) : النحويون كالمجمعين على أن "رُبَّ" جواب لكلام متقدم ، فلذا يكثر حذف متعلَّقها كقولك : رب رجل عالم ، جواباً لمن قال : هل لقيتَ رجلاً عالماً ؟ أو ما لقيتُ رجلاً عالما ، واستغنيتُ عن ذكر "لقيت" لوجوده فيما هي جواب له ، ولا يصح فيها الزيادة بمنزلة الباء ، في : بِحَسْبِك زيدٌ ، لأن الحرفَ الزائدَ لا يختل المعنى بسقوطه ، ولو أسقطت "رُبَّ" لاختلَّ المعنى الذى سيقت له بسقوطه ، وأيضا فإنَّ الحرف الزائد لا يعمل إلَّا أن يكون منقولا من موضع صح له فيه العمل ، و"رب" هذا مَوْضِعُها ليست منقولةً إليه من غيره (٣) ، لكن يشبه أن يكون ذلك قولاً من جهة صعوبة إضافة الجواب إلى مخفوضها بها ؛ لأنك إذا قلت : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ أو شاهدتُ ، أو رأيتُ ، لا يطلب مخفوضها بتوسطها ، إنَّما يطلبها بنفسه لتعديه ، فهي شبهة تقتضي

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢١٨ ، وشرح ألفية بن معطي : ٤١٠ وانظر ص ٤٠٩

(٢) انظر الأصول ١/٤١٧ ويبدو أن هذا القول من كلام ابن السراج إلا أنه منسوب في شرح ابن عصفور : ١/٥٠٢ لأبي العباس المبرد .

(٣) انظر في المسألة البسيط : ٧٤٦ .

زيادتها ،فإن كان كذلك جاز اعتبار موضع المخفوض بها ،فإن كان موضعه رفعا رفعت التابع ،وإن كان نصبا نصبته ، فهذا مما ينظر فيه . والله أعلم.

وذهب بعض الناس إلى اسميتها (١) ،واستشهد بقولهم (٢) :

* ..... وربَّ قتل عار *

وهذا ممكن (٣) . وليست بأبعدَ من كم ،إلاَّ أنَّ من منع ذلك تأول قولهم: رب قتل عار ،فجعله خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ ،أي ورب قتل هو عار (٤) ، فرق بينها وبين "كم" بأن "كم" يدخل عليها حرف الجر نحو : بكم رجلٍ مررت ،ويستقل بها الكلام مع الاسم نحو : كم رجل أفضل منك وكم رجل عاقل ، ولولا هذا ما قيل في "كم" إنها اسم ،لأنها تدل على معنًى في غيرها ،ولا يوجد في "رب" من هذا شيء (٥) ،فالصواب القول بحرفيتها ،والله أعلم.

فصل : وأما "حَاشَىٰ" المضيفةُ فلا تكون إلاَّ حرفًا ،ولا تكون إلاَّ خافضةً ،ولا تكون زائدةً ،ومعناها الاستثناءُ .

وزعم أبو العباس أنها قد تخرج عن الإضافة فتكون فعلاً ،

---

(١) انظر الأصول : ١/٤١٨ والإنصاف : ٨٣٢ ،والجنَى الداني : ٤٣٩ ،وهمع الهوامع : ٤/١٧٤ وهو ايضاً مذهب الاخفش انظر الخزانة : ٤/١٨٤.

(٢) هذا جزء من بيت لثابت قُطْنَةَ ،وهو بتمامه :
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
وهو في ديوانه : ٤٩ برواية " وبعض قتل عار" وهو في المقتضب ٣/٦٦ ثم قال بعده : هذا إنشاد بعضهم ،واكثرهم ينشده " وبعض قتل عار" وانظره أيضا في أمالي ابن الشجرى ٢/٣٠١ ، والمقرب ١/٢٢٠ والمغني : ٤١ ،والجنَى الداني : ٤١٧ ، والخزانة ٤:١٨٤ .

(٣) انظر البسيط : ٧٤٤ - ٧٤٥.

(٤) منهم المبرد في المقتضب ٣/٦٢.

(٥) في "ح" "ولا يوجد في رب شيء من هذا".

واستشهد على صحة ذلك بأمرين :(١)

أحدهما : أنه حُكِيَ من كلامهم(٢) : غفر الله لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الإصبع ، فهذه فعل لوقوع المنصوب بعدها .

والثاني : قول النابغة(٣) :

* ولا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ من أحدِ *

وقد أجيب عن هذين : أما الأول فنادر ، والنوادر لا تُعَلَّقُ عليها الأحكام ؛ لأن ندورها يلحقها بالعدم .

وأما الثاني : فمبنيٌّ من لفظ "حاشى" ، لأن معناه : ولا أقول حَاشَى ، من باب "لَوْلَيْتُ لزيد" أي قلت له : لولا ، فهذا فعل مبني من لفظِ الحرف الذي هو "لولا" كما يقول : بَسْمَلَ وحَوْقَلَ يريد باسم الله ، ولا حول ولا قوة(٤) ، وسيأتي الكلام فيها في باب الاستثناء إنْ شاءَ الله .

فصل : وأما "خلا" فلا يخلو أنْ يضاف إليها "ما" أو لا ، فإن لم يضف إليها "ما" فلا خلاف في ترددها بين الفعلية والحرفية ، فإن جَرَّتْ ما بعدها فحرف جر متعلق بما قبله ، ومعناه الاستثناء ، وإنْ نصب ما بعده فهو فعل مضمر فيه فاعله ، وهو في موضع نصب على الحال

---

(١) انظر قول المبرد في الأصول ١/ ٢٨٩ وانظر رد ابن ولاّد في هامش المقتضب ٤/ ٣٩٢ .

(٢) حكى هذا القول المازني رواية عن أبي زيد . انظر الأصول ١/ ٢٨٩ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

* ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ *

وهو في ديوانه : ٢٠ ، الأصول : ١/ ٢٨٩ ، والزاهر ١/ ٦٢٦ ، ٢/ ٣٠٠ وأمالي ابن الشجرى ٢/ ٨٥ ، والمغني : ١٦٤ ، والجني الداني : ٥١٠ ، والخزانة ٢/ ٤٤ ، وانظر تخريجات أخرى في معجم شواهد العربية ١/ ١١٨ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٨١ ، والملخص ١/ ٤٠٥ .

من المستثنى منه كأنه قال : قام القوم خالين زيداً ، أي مجاوزين زيداً ، أي قام القوم إلّا زيداً ، فإن أضيف إليها "ما" تعينت الفعلية لأنها حينئذ صلة لما المصدرية ، وما المصدرية لا تُوْصَلُ بالحرف ، إنما تُوْصَل بالفعل ، و"ما" مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع الحال كأنه قال : قام القوم خُلُوَّ زيدٍ ، أي خالينَ زيداً / أي مجاوزين زيداً ، أي قام القوم إلّا زيداً . ١١٢

ونقد ابن الضائع هذا الموضع بأن المصدر المعرَّف بالإضافة لا يكون حالا إلّا قليلاً لا يقاس عليه .

قال : فالوجه في ذلك أن تكون "ما" هي الظرفية كأنه قال : قام القوم وقتَ خُلُوِّهم زيداً ؛ أي زمانَ خلوِّهم زيداً ، ووضْعُ المصدر موضعَ الزمان بحيث لا يُحْصَى كثرةً لما بينهما من المداخلة ، والكل يحومون على معنًى واحد ، فحمله على ما كثرت نظائره أولى .

وهذه الطريقة قد قالها غيره ، فكان ينبغي أن ينبه على ذلك ، فإنّه ساقها مَسَاقَ ما هو من استنباطه ، والله أعلم .

وأما الضمير الفاعل بهذا الفعل ، فزعموا أنه ضمير البعض المفهوم من سياق الكلام ، ولهذا لزم إفراده وتذكيره ، فإذا قلت : قام القوم خلا زيداً ، فإنّ تقديره خلا هو زيدا ؛ أي خلا بعضهم زيدا ، على هذا إجماعهم ، وسيأتي تحقيق ذلك في باب الاستثناء إنْ شاء الله تعالى .

فصل : وأما "منذ" فإنها مترددة بين الحرفية والاسمية ، والغالب عليها الحرفية ، وهي في الزمان بمنزلة "من" في سائر الأشياء ، أي إنّها تكون لابتداء الغاية في الزمان كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ،

وتكون للغاية كلها ،ٱبتداءً بها ،وٱنتهاءً بها ،كقولك : ما رأيته منذ يومين ،كما أن "من" تكون في غير ٱلزمان على ذينك ٱلوجهين وسيأتي بيان أحكامها في بابها إنْ شاء ٱلله .

فصل : وأما كاف ٱلتشبيه ،فللناس فيها ثلاثة مذاهب ، فأما ٱلأخفش (١) فأطلق ٱلقول بٱسميتها تعلقاً منه بٱلمعنى ،وبمجيئها كذلك في بعض ٱلمواضع ،ورد قوله بأمرين :

أحدهما : وقوعها صلةً في نحو قولك : أعجبني ٱلذى كزيد ،ووجه ٱلٱستدلال من هذا أنَّ ٱلصلة محصورةٌ في أربعة أشياء ،وهي إمَّا جملة فعليه ،أو جملة ٱسمية ،أو ظرف،أو مجرور ،وقوله : كزيد في صلة ٱلذى ، قد ٱنتفى عنه أن يكون جملة فعلية ،أو جملة ٱسمية ،أو ظرفا ، فتعينت ٱلحرفية ،فإن زعم أنها ٱسم مبني على مبتدأ محذوف تقديره أعجبني ٱلذى هو كزيد ، أجيب بأن حذف ٱلمبتدأ من صلة "ٱلذى" مع عدم ٱلطول قليل (٢) جدا ،ووقوع ٱلكاف صلة للذي مطَّردٌ كثير ،فكثرة هذا وقلة ذاك دليل على صحة ما قلناه ،فتفهم ذلك .

وأما ٱلأمر ٱلثاني : فقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ (٣) ووجه ٱلدليل أنه إن قال بٱسميتها لزم أن تكون غيرَ زائدة ،لٱمتناع زيادة

---

(١) ذكروا أن أبا الحسن الأخفش والفارسي وكثيراً من ٱلنحويين يجيزون في ٱلٱختيار أن تكون ٱلكاف ٱسما وحرفا ،انظر ٱلجَنَى ٱلداني : ١٣٢ ،وشرح الرضي ٢/٣٤٣ وشرح ٱلجمل لابن عصفور ١/٤٧٨ .

(٢) انظر شرح الرضي : ٢/٣٤٣ .
قال ابن مالك : "وان وقعت صلةً فٱلحرفية راجحة" ٱلجَنَى ٱلداني ١٣٤ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٨ ،وانظر تفصيلا آخر في ٱلمسألة في سر صناعة ٱلإعراب ١/٢٨٢ بتحقيق السقا وآخرين . وانظر ٱلإيضاح : ٢٦٠ .

(٣) الشورى : ١١ .

الأسماء عنده كسائر البصريين ، والقول بهذا يؤدي إلى صريح الكفر ، لأن تقديره على هذا الفرض ليس مثل مثله شيء ، وهذا كفر صُراح، فلزم لهذا أن تكون زائدةً للتوكيد ، وإذا لزمت الزيادة تعينت الحرفية (١) ، على الأصل الذي أجمعَ عليه البصريون ، فتأمل ذلك ، فإنَّه حسن والله أعلم.

وأما سيبويه فأطلق القول بالحرفية (٢) ، وخصص اسميتها بالضرورة (٣) ، على ما هو مبسوط في الأمهات (٤) ، وهذا المذهب الثاني .

وأما الأستاذ أبو الحسين فتوسط بين المذهبين فقال : أكثر ما تكون اسماً في الشعر وأقل ذلك في الكلام (٥) ، تعلقا منه بقوله تعالى : ﴿ أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير ﴾ (٦) فالكاف هاهنا مفعولة بأخلق ، لأنَّ المعنى : أني أخلق لكم من الطين مثلَ هيئة الطير ، فتعينت الاسمية بالمفعولية ، لأنها من دلائل الاسمية وخصائصها ، هذا هو الظاهر والله أعلم.

فصل : وأما الباء فلا تكون إلَّا حرفا ، ولا تكون إلَّا خافضةً ، وتكون زائدةً وغيرَ زائدةٍ ، فأما الزائدة فعلى ضربين : ضرب يطرد زيادته ، وضرب زيادته مقصورة على السماع.

فأما الضرب الذى (٧) تطرد زيادته فمنه الباء في خبر "ليس" ،

---

(١) انظر المقتضب : ٤/١٤٠.
(٢) انظر الكتاب : ٢/٣٨٣ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١٥٩.
(٣) الكتاب : ١/٤٠٨.
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٠١ ومابعدها والبسيط : ٧٢٤ .
(٥) انظر البسيط : ٧٣٣ ومابعدها وليست الآية المستشهد بها فيه.
(٦) آل عمران : ٤٩.
(٧) في الأصل "التي".

وفي خبر " ما " الحجازية (١) ، وفي خبر " لا " المحمول على " إنّ " على ظاهر كلام أبي علي في " الإيضاح " ؛ لأنّه جعل الباء في قولهم : لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة ، زائدة في أحد الوجهين (٢) ، ومن ذلك أيضا الباء في فاعل * كفى بالله شهيدا * (٣) إنّما هو كفى الله شهيدا إلّا أنّ إثباتها أكثر من إسقاطها (٤) ، ومن ذلك أيضا الباء في فاعل أفعل في التعجب كقولك : / أحسن بزيد ، إلّا أنها لازمة هنا لإصلاح اللفظ (٥) . ١١٣

وتزاد أيضا في خبر المبتدأ بعد " ما " التميمية ، لانسحاب معنى النفي عليها (٦) ، ولذلك زيدت في خبر " أنّ " في نحو قوله تعالى : * أولم يروا أنّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى * (٧) ؛ لأن المعنى : أوليس الله بقادر على أن يحيي الموتى (٨) ، ومن اطّراد زيادتها عند ابن عصفور دخولها على مفعول كفى (٩) كقوله (١٠) :

---

(١) انظر الإيضاح : ١١٠ .

(٢) انظر تفصيل المسألة في الملخص : ٤٠٧ وانظر المغني : ١٤٩ ، وهمع الهوامع : ١٢٨/٢ والقول الذي نقله من الإيضاح لم اعثر عليه فيه .

(٣) النساء : ٨١ .

(٤) انظر تفصيلا اكثر في رصف المباني : ١٤٨ ، والجني الداني : ١١١ والمغني : ١٤٥ .

(٥) انظر الجني الداني : ١١٠ .

(٦) خالف في هذه المسألة الفارسي والزمخشري فمنعا ذلك . انظر التسهيل : ٥٨ وشرح الرضي ٢٦٨/١ ، والجني الداني : ١١٥ .

(٧) الأحقاف : ٣٣ .

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢/١ .

(٩) شرح الجمل : ٤٩٢/١ .

(١٠) البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، أو لحسان بن ثابت رضي الله عنهما ، وينسب لغيرهما ، وهو في ديوان حسان :

===

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرَنا حبُّ النبي محمد إيَّانـــــا

وإنَّما قال ذلك ،لاعتقاده أن "حب" فاعل "كفى" ،وأن المجرور بالباء مفعولها ،وليس هذا مذهبَ المحققين كالاستاذ أبي الحسين وابن الضائع ،فإنهما قالا : ان "حب" بدل اشتمال من موضع المجرور بالباء (١) ، فالباء على هذا إنما هي زائدة في الفاعل خلافا لما قاله ابن عصفور .

وأما الضرب الذى زيادته موقوفة على السماع ، فمن ذلك زيادتها في المفعول كقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٢) ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾ (٣) .

وحضرت بمدينةِ فاس ـ حرسها الله ـ مَجْلِساً جرى فيه ذكر هـــذه الباء ،فقال بعض أصحابنا الصحيح عندي أنها للإلصاق (٤) ، وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير (٥) على المدونة ، فسكت، رضاً لصاحبي، إذْ كان قد قبل بذلك ،فقال لي بعض حـــذاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فإنها وقعت عندنا قديمـــاً وحديثا ،فلم نقف منها على طُمأْنِينَةٍ ،فلم يسعني إلَّا الكلامُ ،فقلت :

=== وفي ديوان كعب : وانظره في الكتاب : ٢/ ١٠٥ ومعاني الفراء : ١/ ٢١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ١/ ٥٣٥، وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ١٦٩ ، ٣١١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢ ،ورصف المباني : ١٤٩ ،والجنى الداني : وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٩٢ والخزانة : ٢/ ٥٤٥ .

(١) لم أر ما نسبه لابن ابي الربيع ولابن الضائع إلاَّ أنَّ ابن أبي الربيع في الملخص : ٥١٥ ذكر عدم قياس زيادتها في المفعول وانظر البسيط : ٧٣٩ .

(٢) البقرة : ١٩٥ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) ذكر في آية المائدة أن الباء تكون للإلصاق وقيل للتبعيض ،وقيل إنها زائدة وقيل إنها للاستعانة ،انظر الجنى الداني : ١٠٦-١٠٧ وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١٧ .

(٥) هو علي بن محمد بن عبد الحق الزويلي (ابو الحسن الصغير) قاضي معمَّر ،ولي القضاء بفاس . له التقييد على المدونة توفي سنة ٧١٩ . انظر: درة الحجال: ٢/ ٢٤٣ ، والاعلام : ٤/ ٤٢٤

مسحت رأسي ، ومسحت برأسي باتحاد المعنى ، فلو كانت للإلصاق لذهب معناها بذهابها ولم يجز الاستغناء ، فجائز أن يقال بالزيادة؛ لصحة المعنى عند زوالها ، بمنزلتها في خبر ليس ، وما ، وألقى بيده ، وأمثالها ، ولأن الفعل إذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ، فالأصل وصوله (١) بنفسه لا على نوعين ، وجائز أن تكون بمنزلتها في بريت بالسكين ؛ لأن مسحت يقتضي ممسوحا وممسوحا به عند المحققين ، كما أن بريت يقتضي مبريا ومبريا به عند جميع الناس ، فيكون المفعول محذوفًا ، كأنه مسحت الماء بالراس ، فاستحسن ذلك من حضر ممن له فهم ، وسكت الخصم .

ومن ذلك أيضا زيادتها في الفاعل غير المذكور (٢) قبل ، كقوله: (٣)

أَلَمْ يأتيكَ والأنباء تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ

فالباء في قوله " بما لاقت " زائدة في فاعل " يأتيك " (٤) وجعلها ابن الضائع غيرَ زائدة متعلقة بـ " تنمي " على إضمار الفاعل في " يأتيك " قبل الذكر من باب إعمال الثاني ، وسيأتي الكلام عليه فيما يستقبل إنْ شاءَ الله .

ومن ذلك أيضا زيادتها في المبتدأ كقولهم : بحسبك زيد ، وإنَّما

---

(١) في الأصل : " وصولها " .

(٢) انظر ص ٤٢١

(٣) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب : ٣/٣١٦ ونوادر أبي زيد : ٢٣ ، ومعاني الفراء : ١/١٦١ ، ٢/٢٢ والأصول ٣/٤٤٣ ، والمحتسب : ١/٦٧ ، وسر صناعة الإعراب : ٨٧ ، والإيضاح في علل النحو : ١٠٤ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٩٣ ، والضرائر لابن عصفور : ٦٣ ورصف المباني : ١٤٩ والجنى الداني ١١٤

(٤) زيادة الباء في فاعل " يأتيك " ضرورة . انظر الضرائر لابن عصفور: ٦٣ ، وشرح الجمل له : ١/٤٩٣ ، والمقرب : ١/٢٠٣ .

هو : حسبك زيد ،ولا معنى لقول ابن عصفور في المسألة ،وذلك أنه جعل القياس في المسألة مقصوراً على السماع (١) ،وهذا لا معنى له ؛لأن القياس إنّما يطلق على ما تعدى موضعَ السماع إلى أمثاله .

ومن ذلك أيضا زيادتها في خبر المبتدأ كقوله تعالى : ﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ (٢) وإنّما معناه والله أعلم : جزاء [سيئة سيئة] (٣) مثلها ، فهذه المواضع المذكورة في هذا الضرب الثاني موقوفة على السماع.

ويمكن أن تكون من هذا الضرب الباء في قول امرئ القيس (٤) :

﴿ فإنّك مما أحْدَثَتْ بالمجرَّبِ ﴾

على رواية كسر الراء ،فتكون زائدة في خبر إنّ حملاً لها على "لا" النافية العاملة عملها ،فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتها ،والله أعلم.

فصل : وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددةٌ ،فمنها أن تكون للإلصاق والاختلاط كقولك : خضتُ الماءَ برجلي ،ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾ (٥) ؛لأن المعنى على مباشرة الرأس بالماء من غير حائل . والله أعلم ، وقد تقدم القول في ذلك. (٦)

ومن ذلك أن تكون للنقل بمعنى الهمزة كقولك : ذهبت بزيد على معنى أذْهبت زيداً ،وأنكر هذا الوجهَ أبو العباس / المبرد ، (٧) ١١٤

---

(١) قال ابن عصفور : "... فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم ،شرح الجمل : ١/٤٩٣.

(٢) يونس : ٢٧ ،وهي في الأصل "سيئة سيئة" وما أثبت من "ح" إلاّ أنّ فيها "وجزاء" بإقحام الواو .

(٣) ما بين القوسين مكرر في النسختين .

(٤) هذا عجز البيت وصدره : ﴿ فإن تنأ عنها حِقْبةٌ لا تلاقِها ﴾ وهو في ديوانه : ٤٢ ،وشرح الجمل لابن خروف : ٥٩.

(٥) المائدة : ٦.

(٦) انظر ص ٤٢٢

(٧) انظر الجنى الداني : ١٠٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٩٣.

ورد قوله بهذه الآية الكريمة : ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ (١) فإنّ المعنى ولا بد : ولو شاء الله لأذهب سمعهم وأبصارهم ، ولا يجوز اعتقاد كونها للمصاحبة ، لأنّ الله تبارك وتعالى منزه عن صفات المُحْدَثين ، إلّا أن يقال : إنّ الآية من المتشابه الذي يجب الإيمان به بعد نفي التحديد والتكييف ، ولكنها تُمَرُّ كما جاءت كنظائرها ، أو يقال : إنّها للمصاحبة الحقيقية على أن يكون فاعل ذهب ضميرَ الرعد والبرق ، وأُضمر مفردا على معنى ما ذكر كقولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله (٢) ، فكأنه في المعنى : ولو شاء الله لذهب الرعد والبرق بسمعهم وأبصارهم ، فالسمع راجع إلى الرعد ، والأبصار راجعة إلى البرق .

والمأخذ الأول هو الوجه الذي ينبغي أن تُحْمَل عليه الآية ، لأنه لا اعتذار عنه وقد حُكِي من كلامهم : تكلم فلان فما سقط بحرف ، وما أسقط حرفا (٣) ، باتحاد المعنى ، وهذا نص في الموضع . والله أعلم .

ومن ذلك أن تكون بمعنى الحال كقولك : ذهبتُ بزيد ، إذا أردتَ ذهبتُ ومعي زيد ، وإنّما سميت "باءَ" الحال ، لأنها في موضع الحال ، لأنّ معنى قولك ذهبتُ بزيدٍ ذهبت مُلْتَبِساً بزيد (٤) .

ومن ذلك أيضًا أن تكون بمعنى السبب كقولك : أعطيت بزيد درهما ، أي بسببه .

ومن ذلك أيضًا أن تكون بمعنى "في" كقولك : نزلت بالبلد ، أي في البلد ، وهي المقول عنها ظرفية .

---

(١) البقرة : ٢٠ .

(٢) انظر القول في معاني الفراء : ١/ ١٣٠ ، والنهاية لابن الأثير : ١/ ٤٥٤ ، واللسان (قصر) .

(٣) انظر القول في : المشوف المُعْلَم : ٣٨٥ "سقط" واللسان "سقط" .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب : ١٣٤ ، ورصف المباني : ١٤٥ .

ومن ذلك أيضاً أن تكونَ للبدلِ والعوض ،كقولك : الدقيق رِطْلَانِ بدرهم ،ومنه والله أعلم قوله تعالى : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ (١) إلى آخره .

فصل : وأما اللام المضيفة ،فلا تكون إلّا حرفا ،ولا تكون إلّا خافضة ، وتكون زائدةً وغيرَ زائدةٍ ،فالزائدة مطردة وغير مطردة ، فالمطردة في مفعول الفعل المتأخر عنه كقولك : لزيد ضربت (٢) ،وفي التنزيل : ﴿ إنْ كنتم للرءويا تعبرون ﴾ (٣) وفي مفعول اسم الفاعل مطلقا كقولك : هذا ضارب لزيد ،ولزيد ضارب ،وفي التنزيل ﴿ فعال لما يريد ﴾ (٤) وفي مفعول المصدر كقولك : أعجبني ضربك لزيد ، ويمكن أن يقال : إنّها في هذه المواضع غير زائدة ،ولكنها لتعدية ما ضعف عن التعدى إمّا بالتأخر (٥) وإمّا بكون عمله غير أصيل ،كما قالوا في لام المستغاث ونحوها .

فصل : وغير المطردة المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في بابي النداء و " لا " النافية كقولك : يا بؤسَ للحرب (٦) ،ولا أبالزيد (٧) ،

---

(١) المائدة : ٤٥ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٠٨ والبسيط : ٧٤١ وانظر كتاب اللامات للهروى : ٥٢ ،ورصف المباني : ٢٤٧ والجني الداني : ١٥٠ .
(٣) يوسف : ٤٣ .
(٤) سورة هود : ١٠٧ ،والبروج : ١٦ .
(٥) انظر البسيط : ٧٤١-٧٤٢ .
(٦) من ذلك ما أنشده ابن جني في الخصائص : ٣/١٠٦
قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضرّارٌ لأقوامِ
قال ابن جني : أراد يا بؤس الجهل ،فأقحم لام الإضافة تمكينا واحتياطاً لمعنى الإضافة .
(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٣٣٢ ،وهذه اللام مقوية للإضافة . فأصل الكلام لا أباك .

وفي مفعول الفعل الباقي على الترتيب المألوف كقولك : ضربت لزيد ، وأكثر ما يكون في الشعر ، ولا يجوز في باب أعطيت دخول اللام على المفعول تقدم أو تأخر ، بخلاف المتعدى إلى واحد على ما قدمنا ، وانظر هل يجوز : هذا معطٍ لزيد درهما ؟

يقتضي قول بن عصفور في منع لزيد أعطيت درهما ، أنه لا يجوز ، لاجتماع الضعف والقوة وذلك متدافع.(١)

وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددةٌ ، منها أن تكون مشعرة بالملك كقولك : المال لزيد ، ومنها أن تكون للاستحقاق كقولك الحصير للمسجد ، ومنها أن تكون للتحضيض كقولك : هذا أخ لزيد ، وعبر الشلوبين عن ذلك بالمِلْكِ الحقيقيِّ أو المجازيِّ(٢) ، وهذه العبارة تعم جميع ما ذكر ، والله أعلم.

وإنَّما وصفت اللام أولاً بالمضيفة إشارةً إلى اشتراكٍ عارضٍ في اللفظ ، وذلك أنها قد تكون فعل أمر من وَلِيَ يَلِي كقول الشاطبي:(٣)

* وعند سِرَاطٍ والسِّراطُ لِقُنْبُلاَ *

وهي ليست مضيفة ، ومن مسائل الألغاز : لِعَبْدَ الله زيداً.

فصل : وأما الواو فلا تكون إلاَّ حرفاً ، ولا تكون زائدة على الأصح ، وتكون خافضة وغير خافضة في موضعين.

أحدهما : إذا أبدلت من باء الجر وذلك في القسم خاصة كقولك : والله لأفعلن ، ولا خلاف في هذا ، إلاَّ ما يذكر عن أبي القاسم

---

(١) انظر شرح الجمل : ١/٣٠٩.
(٢) التوطئة : ٢٣٠.
(٣) هو أبو محمد قاسم بن فيرّة بن أبي القاسم الرعيني الشاطبي الضرير، عالمٌ بكتاب الله قراءةً وتفسيراً وبحديث رسول الله، يُصَحِّحُ عليه البخاري ومسلم وموطأ مالك من حفظه، ألف القصيدة المسماة «حرز الاماني» في القراءات، ولد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي سنة ٥٩٠. شجرة النور الزكيه: ١٥٩.

السهيلي ،فانه قال : لو كانت بدلا من الباء لكانت على حركتها ؛ لأن الحرف إذا أبدل من حرف آخر لم يكن إلا على حركته : كتراث ،وتخمة ، وتوراة ،وتقاة ،وتقوى ،وتيقور فيعول ، من الوقار ،إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر ،قال : فلو كانت هذه الواو بدلا من الباء لكانت مكسورة مثلها ،فكنت تقول: والله لأفعلن.(١) ١١٥

أجاب الأستاذ أبو الحسين بأن الواو هنا على حركة الباء الأصلية ، وذلك أن الباء إنما كانت أصلها أن تكون مفتوحة ،وقد جاء ذلك منبهة على الأصل المذكور ،وذلك قولهم : بهجهج ناعقه ،وهو موضع ،وإنما كسرت تشبيها بعملها اللازم لها . فلما أبدلت الواو منها زال الحرف الذى وجبت له الكسرة بحق الأصالة فعادت الفتحة ،لارتفاع السبب ، فجاء في هذا أن المسألة مندرجة تحت الأصل المذكور ،وهو الحرف إذا أبدل من حرف آخر لزم أن يكون على حركته لفظا أو أصلا ،وهو جواب حسن كما ترى .

والموضع الثاني : هو الواو المضافة إلى "رُبَّ" في نحو:(٣)

* وقاتم الأعماق خاوي المخترق *

فذهب أبو العباس المبرد إلى أنها خافضة بنفسها من حيث كانت عوضا من "رُبَّ" فتولت عملها من هذه الجهة ،واستدل على صحة ذلك بوقوعها أولا ،ولو كانت عاطفة لم يكن كذلك ،لأن سبيل العاطف ألا يكون صدرا أصلا .(٤)

---

(١) انظر قول السهيلي في البسيط : ٨١٩ مع اختلاف في اللفظ ظاهر . وانظر سر صناعة الإعراب : ١٤٥- ١٤٦ .

(٢) انظر البسيط :

(٣) سبق ص: ٣٦٩

(٤) انظر مذهب المبرد في الإنصاف : ٣٧٦ والتسهيل : ١٤٨ ،ومنهج السالك : ٢٦٠- ٢٦١ والجنى الداني : ١٨٥ وانظر ص ٤١٥

والجواب : أن وقوعها أولاً ، إنما هو أمر لفظي ، والمعنى على خلاف ذلك ، فإمّا أن يكون الشاعر قد أسقط بعض ما رَوَاهُ على جهة الانتقاء،(١) وإمّا أن يكون عطف على ما رَوَّاهُ في نفسه ، ولم يلفظ به فالواو على هذين الوجهين ليست صدرًا تقديرا وإن كانت صدرا تسطيرًا ، فالصحيح أنها عاطفة ، وهذا مذهب المحققين كسيبويه والفارسي(٢) وأمثالهما ؛ والدليل على ذلك أنها لو كانت خافضة بنفسها لجاز دخول العاطف عليها كما يدخل على واو القسم لمّا(٣) كان خافضاً بنفسه ، وفي امتناع ذلك -إجماعًا- دلالةٌ ظاهرةٌ على أنها عاطفةٌ كما يقوله المحققون والله أعلم.

فصل : وأما التاء فلا تكون إلّا حرفاً ، ولا تكون زائدةً ، وتكون خافضةً وغيرَ خافضةٍ ، إلّا أنّها لا تخفض إلّا في القسم ؛ لأنّها ثمّ مبدلةٌ من الواو المبدلة من الباء على الوجه المذكور ، فهي رتبة ثالثة ، ولهذا المعنى اختصت باسم الله تعالى ، على أن الأخفش حكى عن العرب(٤) : تَرَبِّ الكعبةِ ، على وجه النُّدُورِ.

فصل : وأما حتى فحرف غاية وهو على ثلاثة أقسام : حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء(٥) ، فتكون حرفَ جر في موضعين :

أحدهما : أن يقع بعدها الاسم الصريح مجروراً بها ، وحكمه

---

(١) في الأصل "الانتفاء" بنقطة واحدة من أسفل.
(٢) الكتاب : ١/١٠٦ وانظر ص ٩٥ والإيضاح : ٢٥٤.
(٣) في "ح" "بما".
(٤) في الأصل "أن الأخفش حكى عن اخفش" وانظر ما حكاه في الجنى الداني : ١١٧.
(٥) هذا هو تقسيم البصريين ، وزاد قسماً رابعا الكوفيون إذْ جعلوها ناصبة للفعل المضارع . الجنى الداني : ٤٩٨.

أنه إنْ لم يكن من جنس ما قبلها كان غاية له ، غير داخل فيه نحو :
* سلام هي حتى مطلع الفجر * (١) . وإنْ كان من جنس ما قبلها ،
واقترن به ما يدل على امتناع دخوله فيما قبلها ،أو على وجوب دخوله فيه ،
وجب العمل على مقتضى تلك القرينة ،كقولك : صمتُ الأيامَ حتى يوم
الفطر ،أو يوم الأضحى ، وكقولك : صمت الشهور حتى شهر رمضان ،
فالأول خارج والثاني داخل ،إلا أنَّ الأول يلزم جره [بحتى] (٢) ،
والثاني يجوز جره بحتى ،ويجوز نصبه على أن تكون "حتى" هي العاطفة
وإنْ تجرد من القرائن كقولك : صمت الأيام حتى يومَ الجمعة ، فهذا
يحتمل الدخول والخروج ،إلا أنّ الأكثر في المجرور بحتى إذا كان
من جنس ما قبلها أن يكون داخلاً فيما قبلها مع وجود القرائن ،فيجب
حمله على الغالب (٣) في المجرور بها مع عدم القرائن .

والموضع الثاني التي تكون فيه حرف جر : هو إذا وقع بعدها
المضارع المنصوب نحو : سرت حتى أدخلَ المدينة ،وذلك أن هذا الفعل
منصوب بإضمار "أن" ،ولا يجوز (٤) إظهارُها و "أنْ" مع الفعل بتأويل
المصدر ،وهذا المصدر المؤول مجرور في المعنى بحتى .

وأما كونها حرفَ ابتداء ففي ثلاثة مواضع :
إذا وقع بعدها الفعل الماضي كقوله : (٥)

* ... حتى بلَّ دمعي محملي *

---

(١) القدر : ٦ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) "الغالب" في "ح" "أفعالها" .
(٤) في "ح" "لا يجوز" بإسقاط حرف العطف .
(٥) هذا جزء من بيت لامرئ القيس من معلقته ،وهو بتمامه :
ففاضت دموع العين منى صَبَابةً على النحر حتى بلَّ دمعي محملي
وهو في ديوانه : ٩ .

وإذا وقع بعدها الفعل المضارع المرفوع ،كقراءة نافع (١) :
﴿ وزلزلوا حتى يقولَ الرسول ﴾ (٢) .

وإذا وقع بعدها الجملة الاسمية كقولك : قام القوم حتى زيد قائم . / ١١٦

ويختلف فيها إذا وقع بعدها " إذا " كقوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها ﴾ (٣) فمِنْ قائلٍ إنها حرف ابتداء اعتبارا بأن " إذا " منصوبة المحل [بجوابها ،فكأنها إنّما دخلت على جملة مصدرة بفعل غير مؤول بمصدر ، فلزم لذلك أن تكون حرف ابتداء ، ومِنْ قائلٍ إن "إذا" مجرورة المحل] (٤) بها والجار والمجرور متعلق بالجواب المذكور (٥) والأول أظهر والله أعلم .

والموضع الثالث من التقسيم الأول : أن تكون حرف عطف ،وذلك إذا وقع بعدها الاسم المعرب بإعراب ما قبلها كقولك : قام القوم حتى زيد ،ورأيت القوم حتى زيدًا ،ومررت بالقوم حتى بزيد ، إذا أعدت الخافض، فإنْ قلت مررت بالقوم حتى زيد ، من غير إعادة الخافض ،وجب حملها على أنها الجارة دونَ العاطفة (٦) ؛ لأنها الأصلُ والعاطفةُ منقولةٌ منها ،فإذا احتَمَلَ الموضعُ الأمرين ،وجب الرجوع إلى الأصل ،ولا يقدم على الفرع إلاّ بدليلٍ .

---

(١) انظر القراءة في السبعة : ١٨١ ،والحجة لابن خالويه : ٩٥ ، ٩٦ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٤٠ .
(٢) البقرة : ٢١٤ .
(٣) هذا جزء من آية في الزمر : ٧١ ، ٧٣ وفصلت : ٢٠ .
وآية الزمر الاولى ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ الآية .
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) ممن قال بانها حرف جر إذا وقع بعدها " إذا " الأخفش وابن مالك . انظر المغنى : ١٧٤ والجمهور على أنها ابتدائية .
(٦) انظر المغني : ١٧٢ .

فصل : وأما الأسماء فإنَّها بالنظر إلى الإضافة على أربعة أقسام :

قسم : لا يستعمل إلَّا مضافا نحو "كِلَا" و "كلتا".

وقسم لا تصح إضافتُهُ على وجه : كالضمائر، والموصولات، وأسماء الإشارة.

وقسم يستعمل على وجهين : مضافاً وغير مضاف، كغلام، وثوب، ودار، وما أشبه ذلك من أسماء الأجناس.

وقسم جاء مضافا إلى الجملة، وذلك آية[1] بمعنى علامة كقوله[2] :

بآية تُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثا كأنَّ على سَنَابِكِها مُدامـا

وكقولهم[3] : اذهبْ بذي تَسلمُ، وبذى تسلمان، وبذي تسلمون،

---

(١) في الأصل "أنه" بالنون".

(٢) عجز هذا البيت ساقط من "ح" وقد نسبه سيبويه للأعشى : ١١٨/٣، وذكر البغدادي في الخزانة : ١٣٦/٣ أنه لم يره منسوبا للأعشى عند غير سيبويه، وليس في ديوانه، وانظره في شرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٣، والمغني : ٥٤٩، ٨٣٦ وشرح أبياته للبغدادى : ٢٧٧/٦.
وفي آية ذكر أبو علي الشَّلَوبين أنها تضاف إلى المفرد، قال ووجدت لذلك شاهدًا وهو قوله بآية الخال منها تحت سرتها.

(٣) في "ح" "وقولهم" بإسقاط كاف التشبيه، وانظر القول في الكتاب : ١١٨/٣ ورواية الكتاب "لا افعل بذي تسلم" وانظر أيضًا الإيضاح في عِلَل النحو : ١١٢، ١١٨.

ولا يضاف شيء من الأسماء إلى الجملة إلا أسماء الزمان ، و "حيث" وحدها من ظروف المكان ، والاسمان المذكوران ، فهذه أربعة أقسام جاءت على خلاف الأصول والأسباب ، على (١) ما أذكره ، وذلك أن أسماء الزمان لا تُضاف إلى المعاني دون الجواهر ، وما أوهم خلاف ذلك أول بتوهم المعنى ، فمن ثم فإنه (٢) قوّاها الى الإضافة الى الأفعال والجمل ، لأنها عبارة عن المعاني المنسوبة . (٣)

وأما اختصاص "حيث" بالإضافة إلى الجملة من بين سائر أخواتها من ظروف المكان ، فلما دخلها من معنى المجازاة التي تستلزم التركيب من جملتين ، وقد سوى سيبويه بينهما وبين "إذا" في باب من أبواب الاشتغال ، فقال : انهما يقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا وقع بعده الفعل ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة (٤) ، وهذا بين فيما قلناه ، وأما "آية" في نحو قوله : (٥)

بآية تقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما

فالذى جوز إضافتها إلى الفعل ، أنها تجامع الوقت في أنّ كل واحد منهما علامة ، وتوقيت الفعل المذكور معهما فأجريت مُجْرَاهُ . (٦)

وأما قولهم : اذهب بذى تسلم ، ففيه قولان : (٧)

أحدهما : أنها ذو الطائية كسرت ذالها إتباعاً ، فهي بمعنى الذى ،

---

(١) من هنا إلى قوله : ثم قال : "اعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما بعدها" ساقط من "ح" .

(٢) هنا كلمة في الأصل غير واضحة والمثبت اجتهادي

" وانظر الإيضاح في علل النحو : ١١٤ .

(٣) انظر نتائج الفكر : ٩٣-٩٤ .

(٤) انظر الكتاب : ١/١٠٦-١٠٧ .

(٥) سبق ص ٤٢٢

(٦) انظر في هذه المسألة الإيضاح في علل النحو : ١١٣ ومابعدها ، ونتائج الفكر : ٩٦ .

(٧) انظر الإيضاح في علل النحو : ١٨ والمساعد : ٣/٣٦٠ ، والتذييل والتكميل : ٤/٩١/أ .

والفعل صلتها ، والعائد محذوف على حد حذفه من قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ (١) أي لا تجزى فيه ، فكذلك اذهب بذى تسلم ، وهي عبارة عن الزمان ، كأنه قال : اذهب في الزمان الذى تسلم فيه . واما أن تكون الباء للمصاحبة كأنه قال : اذهب مصاحبا للزمان الذى تسلم فيه ، وهو مُضَمَّن معنى الإنشاء ، لأنَّه مقولٌ في مَعْرِض التوديع .

القول الثاني : أنها من الأسماء الخمسة إلَّا أنها هنا عبارة عن الزمان ، فمن ثَمَّ جازت إضافتها إلى الفعل ، كأنه قال : اذهب مصاحبا لزمان سلامتك ، على معنى الإنشاء على الوجه المذكور ، وهذا بيّن إنْ شاء الله .

ثم قال : (واعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما بعدها) (٢) إلى آخر الفصل .

ثم مثل بقوله : [لعمرو] (٣) من زيد رسول قاصد ، ولعمرو مال كثيرٌ ، وفي أخيك خَصْلَةٌ جميلةٌ ، فهذه الأمثلة الثلاثة مطابقة للقانون المذكور له ، وما بعد ذلك من المُثُل غير مطابق ، فلذلك اعتُرِضَ عليه هذا الفصلُ ، وأُنْفَصِلُ عن ذلك بأنَّ هذه المُثُلَ كلَّها إنَّما هي راجعة إلى الحروف المتقدمة وليست راجعة إلى ما يقتضيه قانونُه المذكور ، وإنَّما قصد أنْ يُمَثِّلَ كلَّ حرفٍ حرفٍ بما يَلِيقُ به (٤)

---

(١) البقرة : ٤٨ .
(٢) الجمل : ٦٢ ، ونص الجملة " واعلم أن حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض مابعدها ".
(٣) تكملة من " ح " والجمل : ٦٢ .
(٤) في " ح " " له ".

من التمثيل (١) ، والله أعلم .

وأما قوله : (ويرتفع / ما بعد المخفوض بالابتداء) ١١٧

فمعناه إن كان هنالك ما يصح فيه ذلك الحكم ، وهذا انفصال جيد ، والله أعلم .

ثم قال (٢) : (تنصب الظروف وتخفض ما بعدها بها ، [إلى آخره])

ظاهره أن المضاف إليه مخفوض بنفس المضاف كظاهر الكتاب (٣) ، وذهب قوم منهم أبو الحسن بن الباذش إلى أنه مخفوض بالحرف المحذوف الذي ناب عنه المضاف (٤) ، وذهب أبو القاسم السهيلي إلى أنه مخفوض بمعنى الإضافة ، لا بالمضاف . قال : لأنه جامدٌ والجامدُ لا أصلَ له في العمل ، ولا بالحرف المحذوف ، لتنافي القصدين ، والصحيح ما ذهب إليه

---

(١) قال ابن أبي الربيع : اعترض بعض المتأخرين هذا القول بأن قال : "ليس هذا على إطلاقه ألا ترى أنك تقول : ضربت في الدار زيدا ، ولا يرتفع ما بعد المخفوض هنا .
والجواب : أنه قال بعد هذا : " إلا أن يدخل عليه عامل غيره" وأنت إذا قلت : ضربت في الدار زيداً ، فقد أدخلت على زيد عاملا وهو "ضربت" ، فقد تبين أن مراده ما لم يكن هناك عامل إلا الابتداء ، فقد صح أن هذا الكلام على إطلاقه ، فإنك متى وجدت بعد المخفوض اسما غير مرفوع فهو بلا شك محمول على عامل غير الابتداء" البسيط ٧٧٧ ، وقد ذكر الزجاجي من مثله في هذا المقام : زيد على فراشه ، وقد اعترض عليه ابن السيد في هذا المثال فقال : هذا الذي قاله صحيح غير أنه كان يجب أن يقول : على فراشه زيد ، فيقدم المجرور . . .

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) الكتاب : ١/ ٤٢٠ .

(٤) هو مذهب الزجاج وابن الحاجب . انظر التذييل والتكميل ٤/ ٦٧/أ وهمع الهوامع : ٤/ ٢٦٥ .

الجمهور من أنه مخفوض بنفس المضاف ، وذلك أن أصل العمل الطلب، ولا شك أن المضاف طالب للمضاف إليه ، فوجب أن يعمل فيه لذلك .

وأما من قال : إنَّه مخفوض بالحرف المحذوف ، فانه يلزم عليه أن يكون منفصلا بحق تقدير الحرف ،متصلا بحق الإضافة المعنوية ، والشيء الواحد لا يتصور أن يكون متصلا منفصلا في حال ،أو تقول : يلزم من تقدير الحرف أن يكون المضاف معرفة اعتباراً بالإضافة المقصودة ، نكرة باعتبار تقدير الحرف ،والشيء الواحد لا يتصور أن يكون معرفة نكرة في حال (١) ،والمعنى في الوجهين واحد .

فإنْ قلت : ويلزم عليه أيضا حذف الخافض وابقاء عمله ، وهو شاذ لا يقاس عليه (٢) .

قلنا : لا يلزم هذا ،لأن المضاف يشعر به ويدل عليه ، فيكون بمنزلة حذف "رُبَّ" مثلا بعد الواو ،وليس مثل هذا بشاذٍ ،وإنَّما الشاذ حذفه بلا دليل باقٍ .

وأما قول السهيلي : انه مخفوض بمعنى الإضافة ،فإنه لم يثبت إعمالُ المعنى في المخفوض ، وإنما ثبت إعمالُهُ في المبتدأ ،أو في المضارع على خلافٍ فيهما ،وأيضا فانه لا ينبغي أن ينسب العمل إلى المعنى مع إمكان نسبته الى اللفظ ، إذْ كان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوى ؛ لأن كل عامل لفظي يتضمن المعنى ،ولا ينعكس ، يدلك على ذلك قلة ما جاء منه .

---

(١) هذا الرد الأخير ردَّا بن دُرُسْتُوَيْهِ على الجرمى ،التذييل والتكميل ٤/٦٩ / ب .

(٢) هذا قول ابن عصفور . انظر شرح الجمل : ٢/ ٧٥ .

وأما قول أبي القاسم بعد : (وتخفض زيداً بإضافة الغلام إليه)[1] .

فيحتمل أن تكون هذه الباء باء السبب ، فإذا احتمل ذلك لم يكن فيه تقوية لما ذهب إليه السهيلي ، والله اعلم .

فصل : ثم قال : (وكذلك كل مضاف يحذف منه التنوين والألف واللام)[2] إلى آخر الفصل .

إنما وجب أن يحذف التنوين من المضاف ، لأن بقاءه يؤدي إلى أن يكون المضاف منفصلا من المضاف إليه اعتبارا بوجوده ، ومتصلا به اعتباراً بنية الاضافة ، أو تقول : لأن بقاءه يقضي بتنكير المضاف ، ونية الإضافة تقضي بتعريفه ، فلما تدافع الأمران رفض الجمع بينهما ؛ ولهذا أجمع الفقهاء على بطلان صلاة القائل عند خروجه منها : السلام عليكم ، بالتنوين مع الألف واللام ، لأن هذا ليس من كلام العرب ، ونعلم قطعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أحدا من أصحابه المقتدى بهم من بعده لم يفه قط بذلك ، فمن ثم قيل ببطلان هذه الصلاة .

فإن قال قائل : إنما لفظ هذا المصلي بالتنوين ، بعد خروجه من الصلاة عند تمام ضمة الميم ، والتنوين إنما لفظ به بعد فراغه من الضمة ، ففايته أن نطق بالتنوين بعد خروجه من الصلاة ، فكان اللحن خارجا عن الصلاة ، فإذا كان الأمر كذلك لم يقدح ذلك في صحة الصلاة .

فالجواب : أن الخروج من الصلاة ، انما هو بتمام قوله : "عليكم" الذى هو خبر المبتدأ ، وذلك هو المشروع فيها[3] ، فالتنوين على هذا

---

(١) الجمل : ٦٣ .
(٢) الجمل : ٦٣ .
(٣) في "ح" "فيه" .

إنما هو في أثناء الكلام الذى خرج من الصلاة بتمامه ، والدليل على ذلك اختلاف الفقهاء فيما إذا قال في الخروج من الصلاة : السلام ، ولم يذكر بعده "عليكم" ، ووجه الدليل أنه من قال ببطلانها يقول : لم يأت بتمام ما شرع في الخروج به من الصلاة ، فوجب القضاء ببطلانها لذلك ، ومن قال بصحتها يقول : إنَّ المبتدأ يجوز ، حذف خبره اختصاراً ، إلَّا أنَّه إذْ ذاك في حكم الملفوظ به ، وهذا من ذلك ، فقد اتفق المختلفان على صحة ما قلناه من أن الخروج من الصلاة إنَّما يكون بمجموع قوله : السلام عليكم شرعا ، فأين قول هذا القائل : إنه إنَّما لفظ بالتنوين في خارج الصلاة من هذا التحقيق الذى حققناه ، فتأمل ذلك ، والله المستعان / ١١٨

فصل : وأما الألف واللام ، فإنَّما وجب زوالها من المضاف ، لما يلزم على بقائها فيه من الجمع بين تعريفين إنْ كان المضاف إليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير إنْ كان نكرة ، واللفظ الواحد لا يُتَصَوَّرُ أن يكون معرفةً نكرةً في حالٍ واحدة .

ومما يلزم زواله عند الإضافة تعريف العلمية أيضا ، لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين إنْ كان المضاف إليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير إن كان نكرة (١) كما قلناه في الألف واللام .

وجوز أبو الحسن بن الطراوة بقاءه ، ويكون المراد بذلك رفع الاشتراك العارض في الأعلام ، كما يرفع بالنعت مع بقاء العَلَمِيَّة (٢) ، ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف يكتسب (٣) من المضاف إليه التنكير ، فكذلك يكتسب (٣) منه التعريف ، وإذا وجب أن يكتسب (٣) منه

---

(١) تكملة من "ح" وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٧٦ .
(٢) انظر مذهب ابن الطراوة في شرح الجمل لابن بزيزة : ١٦٠ .
(٣) في "ح" "يكتسى" في المواضع الثلاثة .

لأن كلا عبارة عن جملة أجزاء ما تضاف إليه ، وإضافة الكل كإضافة الجزء ، فكما أنك لو قلت: جزء الدراهم كانت إضافته اضافة اللام ، فكذلك كل الدراهم.

وزاد ابن مالك في هذه الإضافة المعنوية قسما ثالثا وهو : أن الاضافة تكون على معنى "في" كقوله تعالى مخبرا في كتابه العزيز ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ (١) ؛ لأن معناه عنده يا من اصطحبا في السجن ، أو يا من هما في السجن صاحبان ، (٢) وهذا غير منكور في الظروف ، وفيه بحث ، (٣) وذلك أن ابن مالك أثبت هذا القسم الثالث في الإضافة المعنوية وقال : إنّ ذلك ثابت في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح في التنزيل : ﴿ وهو ألد الخصام ﴾ (٤) و ﴿ تربص أربعة أشهر ﴾ (٥) ، و ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ (٦) و ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ (١) وفي الحديث : " فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة " (٧) وهو كثير جدًا .

قلت : ليس فيما أورده على إثبات هذا القسم دليل وثيق ، أما ﴿ وهو ألد الخصام ﴾ فمحمول على أن معناه شديد الخصام ، وإذا كان كذلك فإضافته غير محضة ، والإضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف إليه ، ألا ترى أن قولك : حسن الوجه ، ليس بين المضاف والمضاف اليه في النية حرف ينسب إليه الخفض في المعنى ،

---

(١) يوسف : ٣٩ ، ٤١ .

(٢) التسهيل : ١٥٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٨٠ ، ٤٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٥٢٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ٦٨/٤/أ ، وقد قال بما ذهب إليه ابن مالك ابن الحاجب انظر همع الهوامع : ٢٦٧/٤ .

(٣) من هنا إلى قوله " وإنْ شئت نونت وجعلت الثاني تابعا للأول " ٤٠٧ ساقط من "ح".

(٤) البقرة : ٢٠٤ .

(٥) البقرة : ٢٢٦ . (٦) سبأ : ٣٣ .

(٧) الحديث في همع الهوامع : ٢٦٧/٤ نقلاً عن ابن مالك في شرح التسهيل .

وإنما الإضافة غير المحضة (١) ، مشبهة بالمحضة هذه في مقابلة حرف الجر غير الزائد ، وتلك في مقابلة حرف الجر الزائد ، وفي أفعل التفضيل نظر وإشكال وخلاف (٢) سيأتي ذلك مستوعباً في باب الإضافة إنْ شاء الله ، وأما * تربص أربعة أشهر * و * بل مكر الليل والنهار * وما أشبه ذلك ، فإنّه لم يضف إلى الظرف حتى نصب الظرف على أنه مفعول به مجازا ، فهو من باب إضافة العامل إلى معموله كما قال سيبويه في قولهم : (٣)

* يا سارق الليلةِ أهلِ الدار *

على أن الليلة مسروقةٌ لا على تقديرِ أنّها مسروقٌ فيها ، لو كانت كذلك لم تجز الإضافة إليها أصلا ، على هذا إجماع النحويين ، وهذا معلوم مقرر عند المعربين ، نعم إذا فُسِّرَ / المعنى قيل: إنّه على معنى ١١٩
" في " ؛ أي في الأصل ، لا على أن " في " مقدرة بين المضاف والمضاف إليه في النية ، تقديرَ إعرابٍ ، هذا لا يقوله أحد .

وأمّا * يا صاحبي السجن * فانه من باب إضافة الملابسة ، وهذه قاعدة معلومة ، عند النحاة أنّ الإضافة تكون بأدنى ملابسة كقوله : (٤)

* إذا كوكب الخرقاء لاح ... *

---

(١) بمثل هذا رد أبوحيان في التذييل والتكميل : ٤/٦٨/أ .

(٢) انظر الخلاف فيها ضمنَ شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٧٢-٧٣ وهمع الهوامع : ٤/ ٢٧٢-٢٧٣ .

(٣) لم يتعرض أحد إلى نسبة هذا الشعر ، وهو في الكتاب : ١/ ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٢٥٠ والمفصل : ٥٩ ، وشرحه لابن يعيش : ٢/ ٤٥ ، والخزانة ١/ ٤٨٥ .

(٤) هذا جزء من بيت مجهولٍ ، وهو بتمامه :
إذا كوكبُ الخرقاء لاحَ بِسُحْرةٍ سهيلٌ أذاعت غَزْلَها في القرائب
وهو في المفصل : ٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٣/ ٨ ، والمقرب : ١/ ٢١٣ ، والخزانة : ١/ ٤٨٧ .

وإضافة الملابسة مجازية مقدرة باللام ،كأنه : يا صاحبين السجن ، وهي مصاحبة الملازمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أي موكّل بها ولازم لها ، وأصحاب الجنة ،وأصحاب النار ، وكل ذلك على معنى اللام ،كما كان ذلك في قوله : إذا كوكبُ الخَرْقاءِ ،أي كوكب للخرقاء ،وتقدير الإضافة في " يا صاحبي " بفي إنما يعطي أنهما اصطحبا في السجن ؛ لأن التقدير عنده يا صاحبي في السجن ،ولا يعطي هذا معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ؛ لأنه عليه السلام لبث في السجن سبع سنين عند أكثر المفسّرين .

وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال ، اقتداءً بالزمخشري ، وقد غلط الزمخشري في المسألة حيث قال مستشهدا على أن الإضافة على معنى " في " بقولهم :(١)

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ *

ان الليلة مسروق فيها لا مسروقة ،وهذا غلط بين ،ولا يظهر من كلامه أنه أراد في الأصل ،ومن هذا الأصل " عالم المدينة " أي عالم للمدينة ، كل ذلك على سبيل الاختصاص المجازي ،فاسلك هذا المسلك بكل ما جاء من نحو هذا ،وما وقع في كلام النحويين من تقدير " في " فإنه تفسير معنى لا تفسير إعراب(٢) ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وإنْ شئت نوّنت وجعلت الثاني تابعا للأول)(٣) إلى آخره .

ظاهر قوله ،وإن شئت نصبته على التمييز والتفسير،أنّ تَبَعِيَّتَهُ

---

(١) سبق قبل قليل : ٤٠٦

(٢) انظر الخصائص : ١/ ٢٧٩ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى .

(٣) الجمل : ٦٥ .

على ٱلبدل لا على النعت ،وذهب سيبويه وٱلمحققون من أصحابه أنَّ تبعيته إنما هي على ٱلنعت (١) ،لأن قلة إتْباعِهِ وكثرةَ نصبه على ٱلحال دليل على أنه من باب ٱلوصف بٱلجامد ،لأنه لو كان بدلا لكان كثيرا ،لِأَنَّ باب البدل أن يكون بٱلجامد ، كما أن باب ٱلنعت أن يكون بٱلمشتق ،وأَمَّا نَصْبُهُ على ٱلحال ،فإنما كثر وإنْ كان جامدًا ، لأن الحال خبر في المعنى ،وٱلخبر ليس من شرطه أن يكون مشتقا ،فلذلك لم يكن ٱلاشتقاق من شروطها ٱللازمة ،وهذا ٱلمعنى مبسوط في ٱلأمهات .

مسألة : تقول : هذا خاتم حديد ،فيه أربعة أوجه .

أحدها وهو ٱلأصل : هذا خاتمٌ من حديد ،فيكون هذا المجرور في موضع الصفة لخاتم ويتصور في حرف "من" وجهان :

أحدهما : أن يكون للتبعيض ،فإنّ الخاتم جزء من الحديد .

والثاني : أن يكون لبيان ٱلجنس ،ولا يلزم ٱتحاد ٱلمدلولين إلّا في ٱلجنسية ،وقد قالوا ذلك في ترجمة سيبويه : " هذا باب علم ما ٱلكلم من ٱلعربية " ، وليس ٱلكلم هو جملة العربية .

---

(١) قال سيبويه : " ومن قال : مررت بصحيفة طينٍ خاتمها ،قال: هذا راقودٌ خَلٌّ . . . وهذا قبيح ،لكنه حسن أن يبنى على ٱلمبتدا ،ويكون حالا. الكتاب : ١/١١٧-١١٨ .
وقد رجح المبرد - رحمه الله - ٱلبدلية فقال : ". . . وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ،وهذا خاتمٌ حديدٌ ،وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبين مَسَارَهُ على ٱلنعت ،وجوازه في الإتباع لما قبله إنْ شاء الله ،ويقال للذى أجازه على النعت: إن كنت سمعته من ٱلعرب مرفوعا ، فإنّه غير مرفوع ،وتأويله : البدل ، لأن معناه خاتم حديد ،وخاتم من حديد فيكون رفعه على البدل وٱلإيضاح ،فأما ادّعاؤك أنه نعت ،وقد ذكرت أن ٱلنّعت إنما هو تحلية ،فقد نقضت ما أعطيت ،والعلة أنت ذكرتها ، وإنّما حق هذا أن تقول : راقود خل ،او خلا على ٱلتبيين ،فهذا حق هذا .
المقتضب : ٣/٢٥٩ .

الوجه الثاني من التقسيم الأول : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإضافة ،وقد ذكرت قبل .

الوجه الثالث : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإتباع : إما على النعت على رأى سيبويه ،وإما على البدل على ظاهر كلام أبي القاسم ، وهو قول المبرد (١) ،لأنه جوهر ،والجواهر لا تكون أوصافا بالوضع .

ونقد بأنه أعم من الأول (٢) ،فيجيء بصورة بدل كل من بعض ،وقد تشرب الجواهر معاني الأوصاف فيوصف بها كقولهم : مررت بقاع عرفج كله ،(٣) وقد يكون عطف بيان على رأي من أجازه في النكرة .

الوجه الرابع : هذا خاتم حديدا ، بالنصب على الحال ،على رأى من جعله نعتا في الإتباع ،أوعلى التمييز على رأيمن جعله بدلا في الإتباع ،على ما تقدم ،والأجود تعريف صاحب الحال كقولك : هذا خاتمك حديدًا .

مسألة : (٤) اتفق الناس على أن إضافة الشيء إلى جنسه محضة ،وهي على معنى "من" واختلفوا في إضافة أفعل التفضيل ، فمن قائل (٥) : انها

---

(١) سبق قول المبرد في ص : ٤٠٨ هامش(١)

(٢) نعت الأخص بالأعم غير ممتنع عند ابن مالك ،فإنه يرى صحة النعت بالأعم والأخص ،والمساوى انظر شرح عمدة الحافظ : ٥٩٩ .

(٣) معنى ذلك : مررت بقاع خشن ،وانظر القول في الكتاب : ٢/٢٤ ، وانظر المقتضب : ٣/٢٥٩ ،والأصول : ٢/٢٨ ،وشرح الكافية لابن مالك : ٣٤١ .

(٤) هذه المسألة ساقطة من "ح" ،وبها ينتهي الباب .

(٥) انظر تلك الآراء في شرح ألفية بن معطي : ٧٣٦ ،والتذييل والتكميل : ٤/٧٢ ، ٧٣ ،وهمع الهوامع : ٤/٢٧٢-٢٧٣ .

محضة ،ومن قائل : انها غير محضة ،وإنْ كانت على معنى "من" ومحضة إنْ كانت على معنى "في" ،فمن قال إنّها محضة وسوى بينهما وبين / ١٢٠ إضافة الشيء إلى جنسه ،فلا إشكال بعد التسليم ،لأن الإضافتين في الموضعين على معنى "من" وكذلك لا إشكال أيضا على من قال : انها محضة إذا كانت على معنى "في" ،لأنه قسم آخر ،وانما الاشكال على من قال انها غير محضة ، مع أنها بمنزلة إضافة الشيء إلى جنسه ، في أنهما معا على تقدير "من" فما الفرق ؟

فإن أجيب بأن مدلول أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فلو جعلناها محضة لزم تعريف الشيء بنفسه ،وذلك باطل لدخولها على مَسَائِلِ الدور.

أجيب بأن بعضاً من قولك : بعض القوم ،معرفة بالإضافة ، وفيه هذا المعنى ، فإن أجاب بأن البعض مغتفر في جانب الكل مع تباين اللفظين ،من جهة أن الثاني أعم من الأول ،ولم يغتفر ذلك في أفعل التفضيل ،لأن الاعتماد على اتصاف الموصوف بتلك الصفة التي فضل بها القوم ،فكيف يغتفر ما هو مقصود ؟ فلا يعتد به ،فإذا وجب الاعتداد به لزم كون الشيء متعرفا بنفسه في الجملة ،ولما كان ذلك باطلا ، وجب القول بأن الاضافة غير محضة ،فرارا من هذا المحظور ، فيجاب صاحب هذه المقالة بقوله : كل القوم ذاهب ،وهو يقر بأن كلا هنا معرفة بالإضافة إلى القوم ،والمدلول شيء واحد ،وليس هنا ما يصح اغتفاره ، فعاد الإشكال ،فما الجواب ؟

الجواب أن الإضافتين وإنْ كانتا على معنى "من" فإن أفعل التفضيل من باب الصفات المقتضيةِ معانيَ الأفعال ،فوصف الفاضل معلّق بالمفضول ،فهو بذلك قريب من نحو : هذا ضارب زيد ،وبيانه أنك إذا

قلت : هذا أفضل القوم ،فهو في معنى : هذا يفضل القوم ،أي كل واحد منهم ،وإذا كان المعنى على ذلك كان ولابد في حكم هذا فاضل القوم ، ولو قلت : هذا فاضل القوم لكانت الإضافة غير محضة ،لأنه يراد به الحال ،وهذا هو مقتضى قول النحويين إنه يتضمن معنى الفعل والمصدر ،وليس هذا المعنى في إضافة الشيء إلى جنسه ،نعم إجتمعا في أن الإضافة فيهما على معنى "من" وافترقا في الدلالة ،على ما أوضحناه .

وأما قول الأستاذ : إن إضافته قد تكون على معنى "في" فإنه تفسير المعنى ،لا على أن "في" مقدرة كتقدير "من" في الوجه الآخر، وإنما أشار إلى الفرق بين "مِنْ" التي للتفضيل وبين "مِنْ" التي في نحو قولك : زيد من الناس كريم ،أي هو منهم ،وهو فيهم،لأنه إذا كان منهم فهو فيهم ،وكذلك ما في التنزيل ﴿ إلا الذين هم أراذلنا ﴾ (١) أي الأراذل منا ،أي فينا ،لأنهم إذا كانوا منهم فهم فيهم ؛ لأنهم لم يثبتوا لأنفسهم اشتراكاً في تلك الصفة ،وعلى هذا هو المعنى ، وأما استيعاب القول في الخلاف في الإضافة فسيأتي في بابها إن شاء الله .

---

(١) هود : ٢٧ .

باب حتى في الأسماء

قد تقدم بيان أقسامها في الباب الذى قبل هذا ، وإنما ذكر هذا الباب؛ لبيان حكمها في الأسماء ، وذلك أنها إذا وقعت بعدها الأسماء المفردة فالوجه فيها أن تكون خافضة ؛ لأنه الأصل فيها ، وقد تكون عاطفة والعطف بها مخصوص بالأسماء (١) ؛ لأنها منقولة من الجارة ، ولا يعطف بها إلا بشرط أن يكون ما بعدها بعض ما قبلها تحقيقا أو تقديرا ، وأن يراد بها تعظيم ، أو تحقير ، أو قوة ، أو ضعف (٢) كقولك في التعظيم : أكرمني الناس حتى الأمير ، وفي التحقير : يشتمني (٣) الناس حتى السفهاء ، وفي القوة : ضعف الخلق حتى الأسد ، وفي الضعف : قدم الحاج حتى المشاة ، وتقول : أعجبني الرجل حتى زيد ، فما بعدها في هذه المسألة بعض ما قبلها / تقديرا إذا كانت الألف واللام جنسية كقوله تعالى : ١٢١
﴿ إن الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ (٤) فإن كانت الألف واللام للعهد في الشخص ، لم تجر المسألة لفوات شرط الجواز ، لأن ما بعدها حينئذ ليس بعض ما قبلها ، لا تحقيقا ولا تقديراً .

ثم قال : (ضربت القوم حتى زيداً ضربته) (٥) .

هذه المسألة فيها ثلاثة أوجه : رفع زيد ، ونصبه ، وخفضه ، فنصبه على وجهين :

---

(١) انظر الجنى الداني : ٥٠٣ ، والمغني : ١٧٢ وهمع الهوامع ٤/١٧١ .
(٢) انظر رصف المباني : ١٨١ .
(٣) في "ح" "شتمني" .
(٤) العصر : ٢ ، ٣ .
(٥) الجمل : ٦٨ .

أحدهما : أن يكون معطوفاً بحتى على ما قبلها ، ويكون ضربته توكيداً لما يفهم من قولك : ضربت القوم حتى زيدا ، من أن زيدا مضروب.

الوجه الثاني : أن يكون زيد منصوبا بإضمار فعل يفسّره ما بعده من باب الاشتغال ، وهو أجود الوجهين ، لما بينهما و بين حروف العطف من الشبه ، من جهة امتناع الابتداء بها ، وأيضا فإنّها تكون عاطفة في بعض الأحوال ، فلحقت بحروف العطف في استحسان المشاكلة.(١)

وأما رفعه بالابتداء وخبره في الجملة التي بعده .

وأما خفضه فعلى أن تكون حتّى حرف خفض ، ويكون الفعل الذى بعدها توكيدا كما هو كذلك بعد العاطفة ، وقد فسرناه هنالك.(٢)

وأما قوله (ولا تقع في الوجهين إلّا بعد جمع).(٣)

كان ينبغي أن يقول : ولا تقع في الوجهين إلّا بشرط أن يكون مابعدها بعض ما قبلها تحقيقاأو تقديرا كما تقدم ، لأنك تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، فهذه المسألة جائزة باتفاق ، وليست بعد جمع ، ولكن ما بعدها بعض ما قبلها ، فعبارته غير جامعة كما ترى(٤) ، والله أعلم.

ثم قال : (ومثل ذلك أكلت السمكة حتى رأسها)(٥) إلى آخره .

وذلك أنه لا يخلو أن تذكر فعلا بعد رأسها أوْلَا ، فإنْ لم تذكر فعلا بعده كان في " رأسها " وجهان : النصبُ على أن تكون حتى

---

(١) انظر مسألة المشاكلة وخلاف ابن الطراوة فيما سبق ص ٢٢٥

(٢) انظر الجمل : ٦٨ فقد شرح الزجاجي عبارته السابقة .

(٣) في الجمل : ٦٧ ، " ولا تقع في كلا الوجهين . . . " الخ و " كلا " ساقطة من بعض نسخ الجمل .

(٤) انظر إصلاح الخلل : ١٨٢ ، فلابن السّيد رحمه الله اعتراضات غير هذا .

(٥) في الجمل : " فإنْ قلت أكلت السمكة حتى رأسها " .

حرف عطف ،والخفض على أن تكون حرف جر ،وهذا أجود الوجهين ، لأنه الأصل فيها ،ولا يجوز رفعه بالابتداء وحذف الخبر ، خلافا للكوفيين (١) ومن وافقهم ،لأن "حتى" إذا وقع بعدها مفرد تطلبه بالخفض اعتبارا بالغالب عليها ،فلو رفعته على هذا الفرض لكنت قد غلبت حكم اللفظ ،لأنك إنما كنت ترفعه بالابتداء ،والابتداء عامل معنوى ،ولا يجوز تغليب العامل المعنوى على العامل اللفظي ،لأن ذلك ضرب من التهيئة والقطع (٢).

وبهذا المعنى يرد على من اختار الوقف على "أم لم تنذر" من قوله تعالى: ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذر ﴾ (٣) ثم يقول : ﴿ هم لا يؤمنون ﴾ على الابتداء والخبر ،وذلك أن قوله : "أم لم تنذر" يطلبه فلا يجوز قطعه عنه ورفعه بعامل معنوى ، لما ذكرناه (٤) والله أعلم .

فصل : فإن ذكرت بعد "رأسها" فعلا كان لك فيه ثلاثة أوجه بأربعة أعاريب (٥).

---

(١) انظر إصلاح الخلل : ١٨٧ وشرح الجمل لابن خروف : ٦٤ ، البسيط : ٨٠٢ ،والتذييل والتكميل : ٤/٢٧/ب ، قال في التذييل ،هو مذهب بعض الكوفيين .

(٢) هذا الذي قاله هو قول أبي علي الشلوبين ،وهو في التذييل والتكميل : ٤/٧٤/ب وانظر البسيط : ٨٠٢ فإنه نقل جزءاً من كلام ابي علي ،وهذا الذي هنا هو الجزء الآخر ،وكلاهما في التذييل والتكميل .

(٣) البقرة : ٦ .

(٤) في "ح" ورفعه بالابتداء والخبر ،لأنه عامل معنوى ،والله أعلم". وقد أجاز ذلك أبو بكر بن الأنبارى ،إلا أنه ذكر أن الأولى أن يكون القطع "لا يؤمنون". القطع والائتناف : ١١٦ .

(٥) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٨٠٣ .

فالأوجه : رفعه ،ونصبه ، وخفضه ،وأما الأعاريب : فالمرفوع مبتدأ ، خبره ما بعده ،والمخفوض مجرور بحتى والفعل توكيد للفعل الواقع بالرأس من جهة المعنى ،وأما النصب فعلى وجهين :

أحدها : أن تكون حتى حرف عطف ،والفعل توكيدا للفعل الواقع بالرأس كما تقدم.(١)

والثاني : أن تكون المسألة من باب الاشتغال ،والفعل المذكور مفسِّر للفعل المضمر الناصب للرأس ،وحتى على هذا حرف ابتداء .

فصل : في ترتيب هذه الأوجه في الجودة :(٢) فأجودها النصب بإضمار فعل من جهتين :

أحدهما : أنها مضارعة لحروف العطف من جهة أنها لا تستعمل مبتدأة كحروف العطف . وأيضا فإنَّها تكون حرف عطف في بعض الأحوال ، فاختير أن يكون ما بعدها لذلك مشاكلا لما قبلها ،كما يختار ذلك مع حروف العطف .

والجهة الثانية : أن الفعل الذى بعدها حينئذ ليس بتوكيد ،وإنَّما هو مفسر للمضمر ، ويلي هذا الوجه الرفع بالابتداء ، وإنَّما كان هذا الوجه دون ما قبله في الجودة لفوات / المشاكلة ،لكنه ١٢٢
مثله في أن الفعل الذى بعده ليس بتوكيد ،وإنَّما هو خبر المبتدأ ،وبعد هذا الوجه الخفض ،وإنَّما كان هذا الوجه دون الوجهين المذكورين لفوات المشاكلة المحسنة للوجه الأول ،ولفوات التأسيس الموجود في

---

(١) ص:٤١٣.
(٢) انظر هذا الترتيب في البسيط : ٨٠٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٨ - ٥١٩.

الوجهين ،لأن الفعل في الجر توكيد للفعل الواقع بالرأس من جهة المعنى ،كما تقدم ،وبعد هذا الوجه العطف ،وإنما كان هذا الوجه أضعفها لتعريه من المرجحات المفترقة في الأوجه الثلاثة ،وذلك فوات المشاكلة على ما تقدم ،وفوات التأسيس وقلة العطف بها ،وبهذا الوجه ضعف عما قبله .

مسألة : (١) منع بعض نحاة الأندلس الخفض والعطف بحتى ما لم يكن الفعل الواقع بعدها عاملا في ضمير الاسم الذي قبلها ،كقولك : ضربت القوم حتى زيداً ضربتهم ، وكأنك قلت : ضربت القوم ضربتهم حتى زيدا ،وحجته أنه توكيد للفعل المذكور المعلق بالقوم ، فلا يتصور فيه التوكيد حتى يعلق بضميرهم ،وإلا لم يكن توكيداً له (٢) ،وقال في قول الشاعر: (٣)

أَلْقَى الصحيفة كي يخفف رَحْلَهُ وَالزادَ حَتَّى نعلَه ألقاها

إنَّ الضمير من "ألقاها" عائد على "الصحيفة" إذا خفضت "النعل" أو نصبتها على العطف ،والصحيح أن ذلك لا يشترط ،وذلك أنك إذا

---

(١) ذكر هذه المسألة كلها مع اتفاق في بعض ألفاظها ابن عصفور في شرح الجمل : ١/٥١٩.

(٢) في "ح" توكيد إلا تحريف .

(٣) البيت نسبه سيبويه في الكتاب : ١/٩٧ لابن مروان النحوى هكذا ثبت في تحقيق الأستاذ عبد السلام إلا أنه وضع اسم الشاعر بين معقوفين ليبين أنها زيادة من بعض النسخ ، على أنَّ ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ١/٤١١ ،قال: قال سيبويه : قال الشاعر ،ثم أنشد البيت عارياً من النسبة ، ونسبه ابن السِّيد في الحلل : ٨٩ ،والعيني في الشواهد الكبرى : ٤/١٣٤ ،والبغدادى في الخزانة : ١/٤٤٦ لأبي مروان النحوى

===

خفضت ما بعدها أوعطفته بها جئت بعد ما تم الكلام بقولك : ("ضربته" على سبيل التوكيد لما يفهم من قولك : ضربت القوم ،من أن زيدا مضروب ، فهو في المعنى توكيد للفعل الواقع بزيد في الجملة ،وأما الضمير في ألقاها فهو ضمير النَّعْل في حالة الرفع والنصب على الاشتغال ضرورة ،فينبغي أن يكون في الوجهين الآخرين كذلك (١) . والله أعلم.

=== في قصة صحيفة المتلمِّس . ونسبه بعضهم إلى المُتَلَمِّس ، منهم ابن خروف في شرح الجمل : ٦٤ إلا أنه قال : ولم يوجد في شعره ومثله قال ابن السيد ،واضطرب السيوطي في نسبته ، فقد نسبه في بغية الوعاة : ٢/٢٨٤ لأبي مروان النحوي ونسبه في شرح شواهد المغني : ٣٧٠ للمتلمس وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٨ ،وشرح الجمل : ١/٥١٩ ، والبسيط : ١٠٣.

(١) في "ح" "عطفت".

باب القسم وحروفه

القسم جملة يؤكد بها الخبر (١) ، وعبر بعضهم عن ذلك بأنْ قال : القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية (٢) ، واعترض بأن ظاهره أن كل واحدة من الجملتين محكوم عليها بأنها خبرية ؛ لأن التقدير في قوله : "كلتاهما خبرية" : كل واحدة منهما خبرية ، وهذا ليس بمستقيم ، أما الثانية فلا نزاع في أنها خبرية ، وقد تكون طلبية وهي التي قصد بها الاستعطاف كقوله : (٣) بِاللّهِ أجرني ، وبِاللّه هل كان كذا ؟ وأما الأولى فإنها إنشائية بإجماع ، فجاء من هذا أن قوله : "كلتاهما خبرية" غير سديد .

والجواب أن قوله : "كلتاهما خبرية" عبارة عن مجموع الجملتين ، لأنه إذا انضم خبر إلى غير خبر فقد يعود (٤) الجميع خبراً (٥) ، ألا ترى أنّ جملة الشرط والجزاء محكومٌ عليها بالخبرية ، وإنْ كان الشرط وحده غير خبر ، ولكنه لما ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة صار الجميع خبرا ، والقسم والجواب بهذه المنزلة ، ولهذا مثلت بالشرط وجوابه .

وأجود من تينك العبارتين أن تقول : القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى ، لأن العبارة الأولى لا تعم جملتي الجواب الخبرية

---

(١) هذا قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٨٠٥ ، وابن بزيزة في شرح الجمل : ١٦٢ .

(٢) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٢٠ .

(٣) في "ح" "كقولك" .

(٤) في "ح" ، "يكون" .

(٥) هذا الاعتذار الذى اعتذر به عن ابن عصفور استفاده من كلام ابن عصفور حيث يقول : "وقولنا كلتاهما خبرية ، يعنى أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب ..." شرح الجمل : ٥٢١ .

والطلبية ٱلتي يراد بها ٱلاستعطاف ، وٱلعبارة الثانية يَرِدُ عليها ما تقدم ، فهذه العبارة الثالثة أعم وأسلم من ٱلوارد على ٱلثانية ، وٱلله أعلم .

ولا بد من تمييز ٱلحروف ٱلخافضة للمقسم به ، ومن تمييز ٱلحروف التي يُتلقَّى بها (١) ٱلقسمُ .

فأما ٱلحروف ٱلخافضة للمقسم به فهي خمسة : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن ، وقد تضم ميمها (٢) وهو من تغيير القسم ، وزاد بعضهم ألف ٱلاستفهام (٣) ، وهاء التنبيه (٤) وقطع ألف الوصل (٥) ، وانما يمشى على مذهب الأخفش القائل : بأن العوض / من حروف القسم ١٢٣
يتولى عمله (٦) ، وسيأتي (٧) إنْ شاء ٱلله ، فتكون ٱلحروف الخافضة للمقسم به على هذا ٱلمذهب ثمانية .

وأما الحروف التي يتلقى بها ٱلقسمُ فسبعة على خلاف في بعضها ، وهي : " إنَّ " المكسورة ، و " لام ٱلابتداء " ، و " ما " ، و " ان " و " لا " النوافي ، و " قد " و " أن " ٱلمفتوحة .

---

(١) في ٱلأصل : به .
(٢) ذكر في ٱلتسهيل : ١٥١ ، وٱلمساعد : ٢/٣١١ أن حرفيها يُثلَّثان ، وهو منقول عن ٱلجوهري .
(٣) قال في المساعد : ٢/٣٠٧ : " وٱلمغاربة يعبرون عن هذه ٱلهمزة بهمزة ٱلاستفهام ، والمراد ٱلصورة لا معنى ٱلاستفهام .
(٤) هذه الهاء تكون محذوفة ٱلألف وثابتتها مع وصل الف ٱلله أو قطعها انظر التسهيل : ١٥٠ وهاء التنبيه من ٱصطلاحات ٱلمغاربة أيضاً . انظر المساعد : ٢/٣٠٧ .
(٥) انظر ما يأتي ص: ٤٢٥
(٦) انظر مذهب الأخفش في ٱلتسهيل : ١٥١ ، وٱلمساعد : ٣٠٨ .
(٧) انظر ص ٤٢٥

ثم إنَّ الجملة التي تكون جواباً للقسم على قسمين :

أحدهما : أن تكون اسمية ، والأخرى أن تكون فعلية ، فإن كانت اسمية ، فإما أنْ تكون موجَبَةً أو منفية ، فإنْ كانت موجَبَةً كانت بإنَّ ، واللام ، أو بأحدهما كقولك : والله انَّ زيدا لقائم ، والله ان زيدا قائم ، والله لزيد قائم ،(١) وإنْ كانت منفيةً كانت بـ " ما " أو " إن " النافية ، وقد يكون بلا النافية بشرط التَّكرار(٢) ، خلافا لأبي العباس في الإطلاق .

وأما الفعلية ، فإمّا أن يكون الفعل ماضيا ، أو مضارعا ، فإنْ كان ماضيا كان في النفي " بما " أو " إن " النافية ،(٣) وفي الإيجاب باللام و " قد " ، أو بأحدهما ،(٣) لكن الاقتصار على " قد " مشروط بطول الكلام(٤) ، ويقل خلاف ذلك ، ولا يجوز حذفهما معا على الأصح .(٥)

وإنْ كان مضارعا ، فإمَّا أن يراد به الحال ، أو الاستقبال ، فإنْ أريد به الحال كان في النفي " بما " أو " إن " النافية(٦) ، وأما في الإيجاب فالمسألة مهملة على طريقة البصريين ، فإنْ أدى قياس إلى ذلك صيرت

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٢٦ .

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٤٣ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٢٤٣ وقد غلَّطَ أبو حيان أبا عبدالله بن مالك فقال إنَّ الجملة الاسمية لا تنفى بلا . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٨/أ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٢٤٣ .

(٣) لم يذكر في البسيط النفي بإنْ ، وكذلك ابن عصفور والذى ذكراه هو النفي بما انظر : ٨١ ، ٥٢٦ على التوالي .

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٣٩ - ٨٤٠ ، وفصَّل ابن عصفور فذكر أنه إنْ كان الماضي قريباً من زمن الحال قرن بقد واللام ، وإنْ كان بعيدا قرن باللام وحدها . شرح الجمل : ٢/ ٥٢٦-٥٢٧ .

(٥) أنظر شرح الكافية : ٨٤١ .

(٦) انظر البسيط : ٨٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٦٢/أ ، وهمع الهوامع : ٤/ ٢٤٩ .

(٧) ذكر ابن عصفور أن النفي لفعل الحال يكون بـ " ما " خاصةً . انظر شرح الجمل : ٢/ ٥٢٨ .

الجملة آسمية (١) فلو حلفت على قولك : يقوم زيد ، لكانت صورتها : وآلله ليقوم زيد ، وهذا لا يجوز ،لأن هذه آللام تلزمها آلنون ، فلو جئت بالنون صار آلفعل مستقبلا ، وإنّما حلفت على فعل آلحال ، فلا بد من تقديم الآسم على آلفعل ، كما تقدم ،فإنْ جاء ما ظاهره خلاف هذا أول ورد إلَى القاعدة ،ومن ذلك قراءة قُنبل (٢) : ﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ قال آلأستاذ : آلفعل مبني على مبتدأ مضمر كأنه : لا أنا أقسم (٣) ،وقال آلشاطبي (٤) : وبالحال أولا ،يعني أنه لما كان آلفعل مرادا به الحال ،تعذر لذلك لَحَاق النون ،إذْ كان من علامات الآستقبال . والله أعلم .

وإنْ كان آلفعل مستقبلا كان في آلنفي بلا آلنافية (٥) ،وربّما حذفت مع بقاء معناها للعلم بمكانها ،لأنه قد وقع آلفرق بين آلإيجاب وآلنفي بلزوم آلموجب آللام وإحدى آلنونين (٦) كقولك : وآلله ليقومن زيد ،فلمّا قلت : والله يقوم زيد ، علم أنه منفي في آلمعنى ، وأما في

---

(١) انظر المسألة في شرح آلجمل لآبن عصفور : ١/٥٢٨ .

(٢) هو ابو عمر محمد بن عبد آلرحمن آلمكي ،مولى بني مخزوم ،لقب بِقُنْبُل لشدته ،أو نسبةً لبيت بمكة يعرفون بالقنابلة ، أخذ القراءة عن احمد بن محمد النبال ،واحمد بن محمد اليزيدى ، وعنه ابن مجاهد وابن شنبوذ ،وآخرون ،انتهت إليه مشيخة آلإقراء في الحجاز ،وَلِيَ شرطة مكة ،فَحُمِدَتْ سيرتُهُ . ولد سنة ١٩٥ هـ وتوفى سنة ٢٩٥ .
غاية النهاية : ٢/١٦٥ ،وآلسبعة : ٩٢ .

(٣) البسيط : ٨١١ .

(٤) تقدّمت ترجمته ص٣٩٢

(٥) انظر البسيط : ٨١٣ ،وشرح آلجمل لآبن عصفور : ١/٥٢٧ .

(٦) انظر البسيط : ٨١٣ ،وشرح آلجمل لآبن عصفور : ١/٥٢٧ .

الإيجاب فتلزمه اللام واحدى النونين الخفيفة أو الثقيلة بشرط اتصال اللام بالفعل ،فإن فصل بينهما امتنع اللحاق (١) كقوله تعالى : ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ (٢).

وأما قول أبي القاسم (وربما حذفت "ما" أو "لا" و أضمرت وكان ذلك جائزاً) (٣).

فظاهرة التسوية بين "ما" و "لا" في جواز الحذف ،وليس كذلك عند الحذاق ،فلهذا اعترض عليه هذا الموضع ،وتأوله الأستاذ على عادته في توجيه أقوال العلماء بأن قال : قوله : وربما حذفت ما ،يريد إذا وضعت موضع "لا" لا أنه (٤) قد توضع هذه موضع هذه ،فيجرى إذ ذاك الفرع على حكم الأصل في جواز الحذف وامتناعه (٥) ،وهذا الذى قاله الأستاذ ممكن في الموضع ،إلا أنه تلفيق كما ترى ،والله أعلم بالصواب.

وقد جوز أبو اسحاق بن ملكون حذف "ما" وعلى هذا حمل قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ (٦) وهو ظاهر ،والله أعلم ، لأن السابق إلى الفهم أن هذا الفعل يراد (٧) به الحال وحرف "ما" هو الموضوع لنفي الحال ،وأما حرف "لا" فموضوع لنفي المستقبل غالباً ، والله أعلم.

---

(١) انظر البسيط : ٨١٢ - ٨١٣.
(٢) الضحى : ٥.
(٣) الجمل : ٧٠.
(٤) في "ح" "لأنه" خطأ.
(٥) البسيط : ٨١٤ . وقد أجاز ابن بزيزة في شرح الجمل : ١٦٥ حذف "ما".
(٦) يوسف : ٨٥.
(٧) في "ح" "مراد به".

ثم قال : (وٱعلم أن الواو والباء يدخلان على كل محلوف به)[١] إلى آخر ٱلفصل .

كان ينبغي أن يقول : وٱعلم أن ٱلباء تدخل على كل محلوف به مطلقا ،ظاهرا كان أو مضمرا كقولك : بٱلله لأفعلن ،وبه لأفعلن ، وأما ٱلواو فمخصوصة بجَرِّ ٱلظاهر ،وإذا أردت جر ٱلضمير بعدها رجعت إلى ٱلأصل ،لأن الضمير يرد ٱلأشياء الى أصولها ،فقوله : واعلم أن الباء والواو يدخلان على كل محلوف به ،إنْ قلنا فيه : يريد إذا كان ظاهرا / فات حكم الباء مع الضمير ،وإنْ تركناه على عمومه اقتضى التسويه ١٢٤
بين الباء والواو في جر ٱلظاهر والضمير ،وليس كذلك ،فلهذا كان ٱلعموم غير مستقيم[٢] ،والله أعلم بٱلصواب.

ثم قال : (ولا تدخل ٱلتاء إلَّا على ٱلله عز وجل)[٣] .

أي على هذا ٱللفظ ،وذلك أن التاء في رتبة ثالثة ،وكل ما كان هكذا فإنّه ينقص عن حكم ما قبله ،ألَا ترى أن ما الحجازية لما كانت في رتبة ثالثة لم تعمل إلَّا بٱلشروط ٱلمذكورة في بابها ،وكذلك "ٱلقول" المشبه بٱلظن لما كان في رتبة ثالثة لم يعمل إلَّا بالشروط ٱلأربعة ٱلمذكورة حيث جرى ذكره ، وكذلك ٱلصفة المشبهة لما كانت في رتبة ثالثة لم تعمل إلَّا فيما كان من سببها على [ما][٤] يأتي فيما يستقبل إنْ شاء الله ،فكذلك هذه ٱلتاء[٥] لما كانت في رتبة ثالثة نقصت عن

---

(١) الجمل : ٧١ .
(٢) هذا ٱلاعتراض ٱلذى ذكره ذكر مثله ابن ٱلسِّيد في إصلاح الخلل : ١٨٨-١٨٩ إلَّا أنه ٱعتذر عن أبي القاسم بأنْ قال : " غير أن هذا له فيه عذر ،لأن سيبويه كذلك قال في كتابه : وينبغي أن يتأول على أنه أراد : تدخلان على كل محلوف به من الأسماء الظاهرة خاصة "انتهى . قال سيبويه : " واكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به : الكتاب ٣/ ٤٩٦ .
(٣) الجمل : ٧١-٧٢ .
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) "التاء" ساقطة من "ح" .

حكم ما قبلها فاختصت بآسم الله تعالى من جملة آلأسماء الظاهرة وآللهأعلم.

ثم قال : (ولا تدخل آللام إلّا في آلتعجب)(١).

مثال ذلك : لله لأفعلن ،وهذا آلوجه مجمع عليه.

وأما التاء فذلك فيها جائز غير لازم ،وآلدليل على أن آلتاء قد يراد بها من آلتعجب ما يراد بآللام آلمذكورة أنها وقعت موقعَها على معنًى واحدٍ في هذا آلبيت آلذي أنشده :(٢)

* تاللهِ يَبْقَى علىٰ الأيامِ ذوحَيَدٍ *

فإنّه يروى بالتاء ،وباللام(٣) ،ومراد آلشاعر التعجب من فناء آلخلق(٤) ، وآلله أعلم.

ثم قال : (وآعلم أنه قد يجيء في آلقسم شيء غير مخفوض)(٥) إلى آخر الفصل .

المقسم به على ضربين :

---

(١) الجمل : ٧٢ ونص الجمل : " واللام لا تدخل إلّا في التعجب".

(٢) أي في آلجمل ٧١ ، وعجز البيت :

* بمشمخر به الظيان والآس *

والبيت في نسبته خلاف ، نسبه سيبويه لأمية بن أبي عائذ آلهذلي ،ونسب في موضع آخر بيتا آخر من هذه القصيدة لمالك ابن خالد آلخناعي . انظر الكتاب : ٣/٤٩٧ ، ٢/١٥ ،وفي شرح أشعار آلهذليين ٢٢٦ منسوبة لأبي ذؤيب ثم قال أبو نصر بعد ذلك وإنّما هي لمالك بن خالد الخناعي ،وهي أول أشعار خالد في شرح أشعار الهذليين ص ٤٣٩ وهي له في شرح أبيات سيبويه لآبن السيرافي : ١/٤٧٩ ،وفي طبعة بولاق لكتاب سيبويه ١/٢٢٥ نسب لصخر الغي ،ونسب في الخزانة : ٢/٣٦٢ لشعراء آخرين من غير هذيل . وانظر البيت في الحلل : ٩٦ ، والبسيط : ٨١٣ ، ٨١٤ ،وذو الحَيَد هو آلوَعِلُ ،لأن في قرنيه أعوجاجاً ،وقيل غير ذلك .

(٣) رواية اللام هي رواية سيبويه : ٣/٤٩٧ .

(٤) انظر الكتاب : ٣/٤٩٧ والبسيط : ٨١٥ .

(٥) الجمل : ٧٢ .

أحدهما أن يكون آسم الله تعالى ، والآخر أن يكون غيره ، فإن كان آسم الله تعالى هذا آللفظ ، فإنه إنْ كان معه آلخافض أو العوض منه كان مخفوضا لا غير ، والعوض منه ثلاثة أشياء وهي ها (١) آلتنبيه ، وألف الآستفهام ، وقطع ألف الوصل (٢) كقولك : ها أَلله (٢) ، وأألله ، وأفألله (٣) لا أفعلن ؟ وآختلف في خفضه مع هذا آلعوض ، فمنهم من جعل آلخفض بآلعوض نفسه ، وهو مذهب آلأخفش (٤) ، وهو ظاهر كلام أبي آلقاسم ، ومنهم من جعل آلخفض بالحرف المحذوف العوض منه ، وهذا هو آلجارى على أصل سيبويه في آلحرف المعوض من "ر ب" (٥) ، وآلله أعلم.

وإنْ لم يكن معه خافض ولا عوض منه فآلنصب على آلأصل ، وآلخفض على إسقاط آلخافض وإبْقاء عمله (٦).

وإنْ كان غير آسم الله تعالى فمنه ما يكون فيه آلرفع لا غيره ، نحو : آيمن الله ، ولعمر الله ، ومنه ما يكون فيه آلرفع والنصب نحو : أمانةَ الله ،

---

(١) في "ح" "هاء" بالهمز وهو خطأ ، فإنا إذا همزنا فنعني بها حرفاً واحداً وهو الذى يأتي قبل آلواو في حروف آلهجاء وليس ذلك هو المراد . وإنّما المراد "ها" الذى يقترن بآلألف ، ولذلك قال فيها "ها" آلتنبيه . قلت و "ها" آلتنبيه هي آلتي في آسم الإشارة وهي بالألف لفظاً ، وإن حذفت خطاً في الكتابة ، نعم يصح حذف آلألف من "ها" هنا لكن ذلك جائز لا واجب . انظر الكتاب ٤٩٩/٣ ، وآلتسهيل : ١٥٠ ، وآلمساعد : ٣٠٧/٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٥٥ هـ ٢

(٣) في "ح" "افاالله" خطأ وانظر الكتاب : ٥٠٠/٣ .

(٤) انظر مذهب آلأخفش في آلتسهيل : ١٥١ ، وآلمساعد : ٣٠٨/٢ .

(٥) انظر مذهب سيبويه في آلكتاب : ١٠٦/١ وقد سبق تخريجه مستوفىً ص ٤١٥ ، وذكر في آلبسيط أن آلخفض بهذه الحروف المعوضة من حرف آلقسم . البسيط ٨٢٦ .

(٦) حكى سيبويه من كلامهم "الله لافعلن" بآلخفض . انظر المساعد : ٣٠٨/٢ ، وانظر شرح آلجمل لآبن الضائع : ٢٠ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قال فالحقُّ والحقَّ أقول لأملأن جهنم ﴾[١] قرىء[٢] "الحق" الأول رفعاً ونصباً على ما ذكر.

وأما قول أبي القاسم : (كأنه قال : ألزم نفسي أمانة الله)[٣].

فينبغي أن يحمل على أنه أراد بذلك تفسير المعنى ،ولو أراد تفسير الإعراب لقال : كأنه قال[٤] : أحلف أمانة الله ،لأن أصله : أحلف بأمانة الله ،فلما أسقط الخافض تعدى الفعلُ فنَصَبَ ،وإنما قلنا هذا ،لأنَّ الأصلَ في المقسم به أن يكون مخفوضا بحرف القسم ، فإذا حذف الخافض انتصب المقسم به[٥] بعد إسقاطه بفعل القسم، هذا تحقيق ذلك ،وبه يرتفع الاعتراض عليه في الموضع . والله أعلم.

ثم قال : (ومما لا يكون من[٦] القسم إلاَّ مرفوعاً قولهم : أيمن الله لأفعلن ذلك)[٧] إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في هذه اللفظة ،فذهب سيبويه وجميع أصحابه إلى أنها اسم مفرد وأن ألفها ألف وصل ،[٨] فالحالف بها حالف بيمين واحدة ،وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنها جمع يمين ،وأن ألفها ألف قطع،[٩] ، فالحالف بها أقل ما يلزمه ثلاث[١٠] أيمان ،والصحيح هو

---

(١) سورة ص : ٨٤.
(٢)
(٣) الجمل : ٧٢.
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) "به" ساقطة من "ح".
(٦) في "ح" في ،وليس ذلك في الجمل : ٧٣.
(٧) "ذلك" ليست في الجمل .
(٨) الكتاب : ٣/٥٠٣.
(٩) انظر الأزهية : ٣ ،واصلاح الخلل : ١٩١ ،وجعل في الإنصاف المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ٤٠٤ ، وانظر الهمع ٤/٢٣٩.
(١٠) في الأصل "ثلاثة" خطأ.

مذهب سيبويه ،لأن بعضهم يقول فيها : ايمن الله بكسر الهمزة ،(١) ولا خلاف في هذه أنها ألف وصل ،ولزوم سقوطها في الدَّرْج يشهد أيضا بأنها ألف وصل ،وفيها لغات يقال : أَيْمُنُ الله ،وأَيْمُنُ الله كما تقدم ، وأَيْمُ الله وَايمُ الله ،بالفتح والكسر أيضا مع حذف النون ، ومِنْ الله ،/ ومُ الله مثلثين(٢) ،وإعرابها كلها مبتدأ محذوفُ الخبر ، على وجه اللزوم استغناء عن ذكره بحضور معناه وطول الكلام بالجواب ،وعلامة الرفع في المبتدأ الضمة في النون الظاهرة أو المحذوفة لكثرة الاستعمال . ١٢٥

وأما قول أبي القاسم في رده على الفراء (ولو كانت ألفَ قطع لم تكسر)(٣) .

فغير مستقيم ،لأن ألف القطع تعتورها الحركات الثلاث ،فقد كان ينبغي أن يقول عوضًا من ذلك : ولو كانت ألفَ جمع لم تكسر ، ولعله من تغيير الناسخ ،لكن قد يتجه ذلك بأن يكون المعنى : ولو كانت ألفَ قطع على الوجه الذى يقوله الفراء لم تكسر ،لأن الفراء يقول : إنها ألف قطع في جمعٍ(٤) ، والله أعلم .

مسألة : لا إشْكَال في لغة من كسر الف "أيمن" وإنما الإشكال في لغة من فتحها من جهة أن ألف الوصل إنّما استمر فتحها مع حرف التعريف لدخولها ثَمَّ على الحرف ،ودخولها على الحرف شذوذ فشذوا في حركتها ؛ليناسب(٥) الشذوذُ الشذوذَ ، فإذا قيل : فلم فتحت

---

(١) انظر إصلاح الخلل : ١٩١ وذلك أن ألف الجمع لا تكسر .
(٢) انظر التسهيل : ١٥١ ،وإصلاح الخلل : ١٩١ .
(٣) الجمل : ٧٣ .
(٤) بمثل هذا الاعتذار اعتذر ابن السِّيد في إصلاح الخلل: ١٩١ إلاّ أنه ذكر أنّ النسخَ تذكر أنها ألف قطع .
(٥) في "ح" "فيناسب".

في آيمن الله ؟ فيكون الجواب : أنها إنّما فتحت هنالك لدخولها على آسم غير متمكن بوجوه آلإعراب ،فأشبه دخولها عليه دخولها على آلحرف ، وقد أشار أبو آلقاسم إلى هذا آلتوجيه.(١)

مسألة :(٢) آلنحويون كآلمجمعين على أن قولهم في آلقسم : آيمن الله ،ولعمر آلله مبتدأ ،وأن خبره محذوف على آللزوم(٣) آستغناءً عن ذكره بحضور معناه وطول آلكلام بآلجواب ،وتقديره عندهم : آيمن آلله قسمي ، ولعمر آلله قسمي ،إلّا أبا بكر بنَ طلحة(٤) فإنه خالف النحويين في هذه المسألة وقال:إن هذا التقديرَ خطأ،لأنّ القائل آيمن الله قسمي، ولعمر الله قسمي ليس بحالف والقائل : آيمن الله لأفعلن ولعمر الله لأفعلن حالف ،فكان آلتقدير خطأ ،وآلعجب من هذا آلإمام كيف غاب عنه في آلحال أن كثيرا من آلتقديرات تأتي على غير آلآستعمال ،وهو مع هذا قائل بذلك ، ألَا تَراه يقول : أصل قام ،وباع قَوَمَ ،وبَيَعَ ،ولم يظهر ذلك إلى آلوجود ،وكذلك يقول : وآلله لأفعلن ،وبآلله لأفعلن ، الجار هنا متعلق بفعل محذوف لا يظهر وتقديره : أحلف بآللـه لأفعلن ، ثم إذا وافق أن آيمن آلله ولعمر آلله مبتدأ فأين خبره ؟ فإذا قيل : إنّه مبتدأ ،وقولك : لأفعلن هو آلمسند إليه ،ولا أقول : إنّ خبره محذوف فيقال : لو كانت هذه آلجملة مسندة إلى هذا آلمبتدأ لكان له فيها ذكر ، فإذا قال : أفرق بين آلخبر وآلمسند ،فآلخبر يلزم فيه آلذكر والمسند لا يلزم فيه آلذكر ، فيقال له : آلمسند اليه

---

(١) الجمل : ٧٣ .

(٢) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".

(٣) قال آبن مالك :
وبعدَ لولا غالبًا حذفُ آلخبر كذا وفي نصِّ يمينٍ ذا آستقرّ

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيليّ تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون ، زعيم وقته في إقراء الكتاب : جابر بن محمد بن ناصر آلحضرمي ،وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة ،ولد سنة ٥٤٥ ،وتوفي سنة ٦١٨ ،بغية الوعاة : ١/١٢١ .

جملة واحدة أو جملتان ؟ فإن قال : جملتان ← لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند اليه غير جواب القسم ، وهذا هو قول النحويين بعينه . وإنْ قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه لا بد أن يكونا جملتين إحداهما مؤكَّدة بالأخرى ، وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولا بُدَّ ، أعني أن يكون المسندُ في الجملة الأولى غيرَ الجواب ، وكذلك قال في قولهم : لولا زيد لفعلت ، إنَّ هذا المبتدأ مسندٌ إليه " لفعلت " وليس خبره محذوفًا .

والجواب في هذا الشرط والمشروط كما قدمنا في القسم وجوابه .

مسألة : ما الذى دَلَّ النحويين على أن المرفوع في هذا الباب هو المبتدأ والخبر هو المحذوف ؟ وهلا عكسوا ، أو جَوَّزوا الوجهين كما جَوَّزوهما في قوله تعالى ﴿ فصبر جميل ﴾ (١) ؟

الجواب : ظهور الخبر في قولهم : عليَّ عهد الله ، نص في الباب يرتفع به الإجمال المفروض فإنْ قيل : ويدل على ذلك أيضا دخول لام الابتداء عليه (٢) ، لأنها لا تدخل على الخبر إلا مع " إنَّ " .

الجواب : سلمنا بأنها داخلة على المبتدأ المقدر على الفرض المذكور كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لَأُقسِمُ بيومِ القيامة ﴾ (٣) على

---

(١) يوسف : ١٨ .

(٢) قال في البسيط : ٨٣٥ : " ولم يسمع في " عمرك " في القسم إلا الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، ودخول هذه اللام على عمر ، وقولهم " لعمرك " دليل على أن اللام لام ابتداء ، لا يلزم أن تكون جوابًا للقسم ، لأن القسم إنَّما وقع بعمرك ، ولا يكون القسم جوابا للقسم .

(٣) القيامة : ١ .

قراءة القصر[١] ،فإنّه في تقدير : لا أنا أقسم. ولولا / أنه في ١٢٦
هذا التقدير لكان بإحدى النونين[٢] ، وإذا كان كذلك كان الدليل
الواضح ما ذكرناه وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن نادر القَسَمِ جَيْرِ لأفعلنَّ ذلك)[٣].

واختلف الناس في "جير"[٤] على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال :
هو حرف[٤] بمعنى نعم[٥] . ورد بسماع[٦] التنوين فيها ،الذى
هو[٧] من خصائص الأسماء .[٨]

وقيل[٩] : انها من قبيل المصادر ،كأنه قال : حقا لأفعلن ،
وضعف بالبناء ،وقد يقال : أوجبه[١٠] قلة التمكن [وقد ذكره بعضهم
في أسباب البناء ،وقد يقال : وجه بنائها][١١] تضمن[١٢] حرف
القسم ،[لأنها كلمة مخصوصة به . والله أعلم][١٣]

وقيل[١٤] : إنّها من قبيل أسماء الأفعال ،كأنه قال :

---

(١) هي قراءة ابن كثير . انظر حجة القراءات : ٧٣٥ .
(٢) لأن لام القسم إذا دخلت على المضارع لزم أن يتصل به نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة وانظر المحتسب : ٢/٤١٤ .
(٣) الجمل : ٧٤ .
(٤-٤) في "ح" "أحدها أنها حرف" .
(٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٥٤ ،وعزي في رصف المباني : ١٧٦ للجزولي .
(٦) في الأصل "بسمع".
(٧) "الذى هو" في "ح" "وهو".
(٨) ذكر في المساعد : ٣/٣٢٨ أن سيبويه يقول : إنها اسمٌ ، بتنوينها ،وهو قول الزجاجي في الجمل : ٢٦٣ .
(٩) في "ح" "والثاني".
(١٠) في "ح" "وجهه".
(١١) تكملة من "ح".
(١٢) في الأصل "أو تضمن" وهو ملائم لنص تلك النسخة .
(١٣) تكملة من "ح".
(١٤) في "ح" "الثالث .

أحقق لا أفعلن ، وهو قول علماء سبتة (١) وبناؤها على هذا ظاهر، لأن أسماء الأفعال مبنية بأصل وضعها ، وبنيت على حركة فراراً من التقاء الساكنين ،وكانت كسرة على الأصل في ذلك .

وأما "عَوْض" (٢) فيقال بالحركات الثلاث ،فأما الضمة فلأنه طرف مقطوع عن الإضافة كقبلُ وبعدُ ،وأما الكسرة فعلى الأصل في التقاء الساكنين ،وأما الفتحة فلأنها أخف الحركات .(٣)

---

(١) منهم ابن أبي الربيع . البسيط : ٨١٦ .

(٢) عَوْضُ من أسماء الدهر ،لأنه إذا ذهب جزء منه أعقبه جزء منه آخر، فهو عوَضُ منه . وقيل اسم صنم كانوا يحلفون به فتنوسي الاسم وأصبح قسما . انظر القاموس المحيط ،والبسيط ٨٣٨ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٢١ .

(٣) انظر البسيط : ٤٣٨ .

باب ما لم يسم فاعله

الأفعال ثلاثة أبنية،(١) بناء خاص بالماضي وضعاً كضرب ونظائره ، وبناء خاص بالمستقبل وضعاً كاضرب ونظائره ، وبناء مشترك بين الحال والاستقبال(٢) [وضعاً](٣) كيضرب ونظائره ، فأما الخاص بالمستقبل فلا مدخل له في هذا الباب ؛لعدم تصور بنائه للمفعول ،وأما الخاص بالماضي والمشترك بين الحالِ والاستقبالِ فهما اللذان يبنيان للمفعول ،و[صورة](٤) ذلك بأن تَضُمَّ أوَّلَهما [معا](٥) وتكسِر ما قبل آخر الماضي ،وتفتح ما قبل آخر [المشترك وهو](٦) المضارع ، ويحذف [حينئذٍ](٧) الفاعل لغرض من أغراضٍ عشرة ،وهي : إمَّا للعلم به ، أو للجهل به ،أو خوفٍ(٨) منه ،أو[خوفٍ](٩) عليه أو تعظيماً له ، أو تحقيراً ،أو إبهاماً على السامع ،أو لإقامة وزنٍ ،أو قافية ،أو سجعٍ ،فإن كان الفعل ثلاثياً معتلَّ العينِ بالياءِ أو بالواو ،كقال ،وباع ،فللعرب فيه(١٠) ثلاثُ لغاتٍ:

إحداها : إخلاص الكسر كقولك(١١) : قِيل ،وبِيع ،وهو الأكثر .

والثانية : إشمام الضم حرصاً على البيان ،وفي صورة الإشمام

---

(١) في "ح" أبنية الأفعالِ على ثلاثة أقسام.
(٢) في "ح" الحاضر والمستقبل .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) زيادة من "ح".
(٥) زيادة من "ح" .
(٦) زيادة من "ح" .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) في الأصل "حوفا" منصوبا.
(٩) زيادة من "ح".
(١٠) "فللعرب فيه" في "ح" "ففيه".
(١١) في "ح" نحو

ثلاثة مذاهب : ضم الشفتين مع النطق بالحرف الأول ، فتكون الحركة بين الضمة والكسرة [نحو قيل وبيع] (١) وهذا هو الإشمام الذى يقرأ به اليوم .

والمذهب الثاني : ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الحرف الأول (٢) [كقولك : قيل وبيع] .

والمذهب الثالث : ضم الشفتين قبل النطق بالحرف الأول (٣) ؛ لأن أول الكلمة نقيض آخرها ، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسرة الحرف ، والمشهور المذهب الأول (٤) .

واللغة الثالثة : إبقاء ضمة الأصل في أول الفعل ، فيستوى في ذلك ذوات الواو وذوات الياء كقولك : قُولَ الحقُ ، وبُوعَ المتاعُ ، ولم تجىء هذه اللغة في القرآن العزيز ؛ لشذوذها وقلة المستعملين لها ، والله المستعان .

ثم قال : (فإنْ كان الفعل غيرَ متعد [إلى مفعول] (٥) لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله) (٦) إلى آخره .

إذا بنيت الفعل للمفعول حذفت الفاعل [على ما ذكرنا أولاً] (٧) وأقمت مُقَامَهُ أحد خمسة أشياء وهي : المفعول به ، والمجرور ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمصدر ، فيقام المفعول به من غير شرط ، ويقام (٨)

---

(١) تكملة من "ح" .

(٢) في "ح" بعد كلمة "الأول" "كقولك : قيل ، وبيع" وهذه الزيادة لا يصح اثباتها ، لأن الاشمام هنا منظور وليس مسموعا .

(٣) ساقطة من "ح" .

(٤) في "ح" "فالمشهور ما ذكره أولا" .

(٥) تكملة من الجمل ٧٧١ ، و "ح" .

(٦) الجمل : ٧٧ ، وفي نسختي الجمل المطبوعة : "... غير متعد إلى مفعول لم يجز رده ..." .

(٧) زيادة من "ح" .

(٨) ساقطة من "ح" .

المجرور بشرط واحد ، وهو أن لا يحضر المفعول [به] (١) ، ويقام كل واحد من الظرفين بشرطين وهما : أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون [ارتفاعهما] (٢) من نصب على التشبيه بالمفعول به ، ويقام المصدر بثلاثة شروط (٣) وهي : أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون ارتفاعه من نصب على التشبيه بالمفعول (٤) به ، وأن يكون مفيداً ، والإفادة إمّا بالنوع ، وإمّا بالعدد كقولك : سير به (٥) سيرٌ عنيفٌ ، أو سير (٦) به سيرتان .

وزعم أبو القاسم ها هنا أن مذهب سيبويه جواز إقامة المصدر المؤكّد بالفعل (٧) ، وقال الأستاذ أبو الحسين : ليس ذلك مذهب سيبويه ، وإنّما يظهر ذلك منه بعض ظهور (٨) / قال : والصحيح ١٢٧
امتناع ذلك ، لأنّ من شرط الكلام أن يكون مركبا من جزئين يفيد أحدهما ما لا يفيده الآخر ، وأنت إذا قلت : ذهب ذهاب ، أو ضرب ضرب ، فإنّ المصدر ها هنا ليس فيه أثر زائد على الفعل ، وإنّما استُفيد منه ما استُفيد من الفعل ، وإذا أفاد أحد الجزئين ما أفاده الآخر فقد تنزلا معا منزلة الجزء الواحد ، والجزء الواحد لا يكون كلاما (٩) ، فالأصح ما ذكرناه قبل ، والله أعلم .

---

(١) زيادة من " ح " .
(٢) في " ح " " ارتفاعه " .
(٣) انظر هذه الشروط الثلاثة في البسيط ٨٥٠- ٨٥١ ، والملخص: ٢٩٢ .
(٤) يعنون بذلك أن لا يكون المصدر ملازما للنصب ، بل لا بد من تصرفه ، فلا يقع مثل سبحان ، ومعاذ الله ، انظر شرح ابن عصفور: ١/ ٥٣٦ .
(٥) في " ح " " سير بزيد " .
(٦) في " ح " " وسير " .
(٧) انظر الجمل : ٧٧ .
(٨) البسيط : ٨٥٨ ، وليس ذلك بنصه .
(٩) انظر البسيط : ٨٥٣ - ٨٥٥ ، مع اختصار عما في البسيط شديد . وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٣٦ .

مسألة : زعم السهيلي أن المجرور لا تصح إقامته بدليلين:

أحدهما : امتناع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل.

والآخر : امتناع لحاق الفعل علامة التأنيث إذا كان المجرور مؤنثا ،كقولك : ذُهِبَ بهندٍ ،فلو كان قولك : بهند نائبا عن الفاعل للزمت (١) العلامةُ الفعلَ ،وفي امتناع ذلك دلالةٌ على أنّ المُقامَ مذكرٌ، ولا مذكرَ في الموضع إلّا أن يكونَ المُقامُ ضميرَ المصدرِ المدلولِ عليه بالفعل.

فأما الأول ، فرده ابنُ عصفور بأنّ هذا المجرور إنّما امتنعَ جعلُه مبتدأ عند تقدمه على الفعل لفوات شرطه ،وهو التعرية من العوامل اللفظية غير الزائدة .

وأما امتناع لحاق العلامة إذا كان المجرور مؤنثا ، فإنّما [كان] (٢) ذلك اعتباراً بالصورةِ اللفظيّةِ؛ وذلك أنّ هذا المجرور وإنْ كان عمدةً ،فإنّه بصورةِ الفضْلَةِ التي أصلها صحة الاستغناءِ عنها ،والعلامة إنّما تلحقُ الفعلَ (٣) دلالةً على تأنيثِ العمدةِ،لا على تأنيث الفضْلَة ، والدليل على مراعاة (٤) الصورة اللفظية قوله تعالى : ﴿ أَسْمِع بهم وأبصر ﴾ (٥) ووجه الدليل من ذلك: حذف "بهم" من الثاني؛ لتقدم ذِكْره ،وهو فاعل، والفاعل لا يحذف لدلالة ولا لغيرها، (٦) ولكن لمّا كانت صورته صورةَ

---

(١) في الأصل "للزم".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) ساقطة من "ح".
(٤) في "ح" "اعتبار".
(٥) مريم : ٣٨.
(٦) في "ح" "ولا غيرها".

الفضلة التي يسوغ حذفها ،حذفت اعتباراً بالصورة اللفظية ، (١-وأنَّ الشَّاعِرَ إذا حذف الباء من فاعل أَفْعِلْ في التعجب ،نصب المجرور بها اعتباراً بالصورة اللفظية ،ومن ذلك قول العرب :-١)

* وأَجْدِرْ مثلَ ذلك أن يكونا *

وأصله وأجدِرْ بمثل [ذلك] (٢) ، فنصب " مثل " بعد إسقاط الجارِّ (٣) ،وإنْ كان فاعلا اعتباراً بالصورة اللفظية ، كذا قال الأستاذ أبو الحسين ،وهو صحيح إنْ شاء الله تعالى ،وبالله التوفيق .

ثم قال : (وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين) (٤) إلى آخره .

الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين على ثلاثةِ أقسام : قسمٌ يُسَمَّى بابَ أعطيت ،وقسم يسمى بابَ أمرت ، وقسم يسمى بابَ ظننت ،فالأول أنت فيه مخيَّر بين إقامة الأول وإقامة الثاني بشرط عدم اللبس ،وإقامةُ الأول أحسنُ ،لأنَّه فاعلٌ في المعنى (٥) ،والقسم الثاني والثالث يلزم فيهما إقامة الأول إلَّا في الشعر ،أو في النادرِ ،وبهذه المنزلة باب أعلمت (٦) ، وهو ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولينَ ،وحيث أقمت أحد المفعولين ، فالآخر منصوب على كل حال .

واختلف في وجه نصبه على ثلاثة أقوال :

(١-١) في "ح" "وأنَّ الشاعر إذا اضطُرَّ إلى حذف الباء من هذا الفاعل المجرور باعتبار الصورة المثبتة كقوله ".

(٢) زيادة من "ح".

(٣) في "ح" "الباء".

(٤) الجمل : ٧٧+

(٥) انظر الإيضاح : ٧٢ ، ٧٣ .

(٦) هذا الذى ذهب إليه هنا في الثلاثةِ الأبوابِ هو مذهب ابن أبي الربيع في البسيط : ٨٥٨-٨٦٠ وانظر الخلاف في صحة إقامة غير الأول ،في المساعد : ١/٣٩٩ - ٤٠٠ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٣٨ ومابعدها .

أحدها : أنه منصوب بالفعل المذكور الرافع للمقام ، وهو مذهب سيبويه ، وهو الأصح ، لأنه تعدى إليه فعل مفعول ، هو بمنزلة الفاعل.(١)

والقول الثاني : أنه منصوب بالأصل ، وذلك أنه كان الكلام : أعطيت زيدا درهما ، فدرهما منصوب بلفظ أعطيت ، ثم غير إلى أُعْطِيَ ؛ ليرتفع به زيد ، وبقي درهما منصوبًا على أصله ، فيكون زيد مرفوعا بأُعْطِي ، ودرهما منصوبًا بأعطيت المحول إلى أُعْطِيَ ، وهذا إنما يمشي على مذهب من قال : إنَّ فعل المفعول مغير من فعل الفاعل(٣) ، وأما من قال : إنهما أصلان فيسقط عليه هذا القول ، والله أعلم.(٢)

والقول الثالث : أنه انتصب ، لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وهذه عبارة كوفية ،(٤) وليست المسألة من باب الابتداء والخبر فيقال فيها ذلك كما يقال في باب كان وما أشبهها . والله أعلم بصواب ذلك.(٥)

---

(١) الكتاب : ١/ ٤١-٤٢ وهو مذهب الزجاجي ونسبه لسيبويه الجمل : ٧٨.

(٢-٢) في "ح" : والثاني : أنه منصوب بالفعل المحول هذا منه ؛ وذلك أن الأصل أعطيت زيدا درهما ، ولا شك أن "درهما" منصوبٌ بأعطيت فلما غُيِّرَ الفعلُ بقي الثاني على ما كان عليه ، لأن الفعل إنما غير للأول ولم يغير لهما معا كما أن "قال" لم يحول إلى فعل ليزال عنه التعدى وإنما حول الى فعلٍ لأمرٍ آخرَ ، وهو قصد التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ، ولذلك بقي على تعديه وإن كان فعل وضعا لا يتعدى ، وذلك القول بناء على أن فعل فرع فعل وأما من قال : انهما أصلان فيسقط عليه هذا الفرع.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٤٤ قال : "وهذا المذهب فاسد ، لأن العامل إذا ذهب لفظا وتقديرا لم يجز إبقاء عمله ، وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى ليس الا على إسناد الفعل للمفعول.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٤٤ ، وهو مذهب الزجاجي قال : "... وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته ، لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ". الجمل : ٧٨.

(٥) "بصواب ذلك" ساقط من "ح".

ثم قال : (وإذا قلت : ضُرِبَ زيد سوطا [1]) إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر المفعول به فلا يقام غيره على الأصح ، وهذه المسألة فيها مفعول به واسم واقع موقعَ المصدر [والاسم الواقع موقعَ المصدر جار على حكم المصدر] [2] ، فلذلك لم تجز إقامة غير المفعول به ، فتقول : ضُرِبَ زيدٌ سوطا لا غيرُ ، وكان الأستاذ رحمه الله يُعْرِبُ "سوطا" اسما واقعا / موقع المصدر [3] . ١٢٨

وقال ابن جني : [4] المسألة تفسر تفسيرين ، تفسير معنويّ وتفسير إعرابي ، فالتفسير المعنوى : ضربت زيداً ضربة بسوط ، هذا هو المعنوى بلا شك ، والتفسير الإعرابي [4] : ضربت زيداً ضربة سوطٍ ، على إضافة المصدر إلى السوط إضافة الملابسة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ ، فوجب أن يعرب بإعرابه [5] ، [6] فالمسألة إذاً من باب قوله تعالى [6] ﴿ واسأل القرية ﴾ [7] وهذا ظاهر والله أعلم ، وعلى كلا العبارتين لا تجوز إقامة "سوطا" بحضرة المفعول به ، كما لا يقام المصدر الصريح بحضرة المفعول به [8] على ما قاله أبو القاسم في المثال الذى استدل به على امتناع إقامة "السوط" ، والله أعلم .

---

(١) الجمل : ٧٨ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) البسيط : ٨٦٤ .
(٤-٤) في "ح" "للمسألة تفسيران معنوى وإعرابي ، فالمعنوى : ضربت زيدا ضربة بسوط ، والإعرابي" .
(٥) انظر المسألة في الخصائص : ١/ ٢٨٤ ضمن "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" .
(٦) في "ح" كقوله تعالى .
(٧) يوسف : ٨٢ .
(٨) "المفعول به" ساقط من "ح" .

وأمّا قول أبي القاسم : (وكان المفعول أولى بأن يقام)[1-1] .

فأولى ها هنا مجردة من الدّلالة على الاشتراك في الصفة ، من باب قولهم : العسل أحلى من الخل ، وقد أثبت هذا الأصل بعض النحاة ، وان كان أكثرهم يزعم أن " أفعل من " لا تعرى عن[2] الدّلالة على الاشتراك في الصفة ، وما جاء مما ظاهره أنه على[3] خلاف ذلك لزم فيه التأويل ، وهذا مبسوط في الأمهات فتأمله هنالك .

ثم قال : (واعلم أنك إذا شغلت ما لم يسم فاعله بحرف خفض)[4] إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر مفعول وغيره مما تصح اقامته تعينت اقامة المفعول به على الأصح ،

فقوله : (أخذ من زيد دينار ، ودفع إلى عمرو ثوبٌ)[5] ظاهر بلا إشكال ، لأنّ كل واحدة من المسألتين فيها مفعول به ومجرور ، فلهذا لم يقم غير المفعول به .

وأما قوله في المثال الثالث (سير بزيد فرسخٌ)[6] .

فليس من هذا في قبيل ولا دبير[7] ؛ لأن هذه المسألة فيها مجرور وظرف ، ولا خلاف في جواز إقامة كل واحد منهما إلّا الخلاف

(١-١) في "ح" "وأما قوله : فان المفعول" وانظر الجمل : ٧٨ .
(٢) في "ح" "من" .
(٣) "أنه على" ساقط من "ح" .
(٤) الجمل : ٧٩ .
(٥) الجمل : ٧٩ .
(٦) الجمل : ٧٦ .
(٧) في "ح" "فليس من هذا في شيء" .

المذكور [قبل] (١) لأبي القاسم السهيلي ، وقد تقدم أنه قول مرجوح ، فتقول في هذه المسألة : سير بزيد فرسخا ، [إن أقمت المجرور ، وينتصب حينئذ الفرسخ] (٢) على وجهين :

أحدهما : على أصله من الظرفية ، والآخر : على التشبيه بالمفعول به ، وإن أقمت الفرسخ قلت : سير بزيد فرسخ ، ويكون رفعه إذ ذاك من نصب على التشبيه بالمفعول به ، لا من نصب على الظرفية ، وقد تقدم بيان ذلك ، ويكون المجرور في هذا الوجه في موضع نصب ، (٣- حتى لو تصور حذف الخافض لانتصب ، -٣) وأما على رأي أبي القاسم السهيلي فيجوز إقامة المصدر المفهوم من الفعل ، ويكون المجرور مع (٤) الظرف على هذا المذهب منصوبين ، المجرور في التقدير ، والظرف في اللفظ ، فتأمل ذلك ، والله المستعان .

---

(١) زيادة من "ح" وانظر خلاف السهيلي فيما سبق ص ٤٣٥
(٢) في الأصل : " على ان أقمت ، وكان نصب الفرسخ ".
(٣-٣) في "ح" "ولو زال الخافض أظهر النصب فيه ".
(٤) في "ح" "ويكون المجرور والظرف ".

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قوله : (تقول[١] : سير بزيد يومان فرسخين) .

هذه المسألة فيها أربعة أسماء : ضمير ومصدر الفعل المذكور، والمجرور ،وظرف الزمان ،وظرف المكان ، فأما الظرفان فلا خلاف في جواز إقامة أيّهما شئت[٢] ،وأما ضمير المصدر ،والمجرور ففي جواز إقامة كل واحد منهما قولان ،والأصح امتناع إقامة المصدر [المذكور][٣] ؛ لعدم افادته[٤] ،وجواز اقامة المجرور ،وعلى الجملة ،فأيّ أولئك أقمت [رفعته و][٥] نصبت الباقي ،وإذا أقمت كل واحد من الظرفين كان ارتفاعه من نصب على [التشبيه بـ][٦] المفعول به ،وإذا نصبته كان انتصابه على وجهين : على الظرفية وهو الأصل ،وعلى التشبيه بالمفعول به ، وهذا كله ظاهر إنْ شاء الله .

ثم قال : (وتقول : ضرب بزيد ضرب شديد)[٧] .

في هذه المسألة مجرور ومصدر مفيد ،فأما إقامة المصدر فلا خلاف في جوازها ،وأما إقامة[٨] المجرور فعلى القولين[٩] ،وإقامة المصدر ها هنا أجود ،لأمرين :

---

(١) ساقطة من "ح" وانظر الجمل : ٨٠ .
(٢) في "ح" "أي واحد منهما".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) في "ح" "الفائدة".
(٥) تكملة من "ح" .
(٦) تكملة من "ح" .
(٧) الجمل : ٨٠ .
(٨) ساقطة من "ح" .
(٩) تقدم أن أبا القاسم السهيلي لا يجيز إقامة المجرور انظر ص ٦٦٧

أحدهما (١-١) : ورود القرآن العزيز بذلك في قوله تعالى :

﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ (٢) .

والآخر : الإجماع على جواز ذلك (٣) ، (٤-٤) والمجرور قد منع قوم إقامته ، فإنْ أقمت المجرور نصبت المصدر على وجهين ، على أصله ، وعلى التشبيه بالمفعول به .

ثم قال : (وتقول : ضرب بزيد على الحائطِ ضربتان) (٥) .

في هذه المسألة ثلاثة أسماء ، مجروران ومصدر ، فأمّا المصدر/ ١٢٩
فإقامته أجود لما تقدم ، وأما المجروران فأنت مخير في إقامة أيّهما شئت ، (٦-٦) إلاّ أنّك أيّهما أقمت لزمك تقديمه على الآخر ، فإنّ نسبة المقام مع غير المقام كنسبة الفاعل مع المفعول إذا عدم الفارق بينهما ، فكما أنه يلزم تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا عدم الفارق بينهما ، فكذلك يلزم تقديم المقام على غير المقام فيما إذا عدم الفارق بينهما [والله أعلم] .

ثم قال : (وكذلك تقول : ضرب بعمرٍو على أعلى الحائط ضربتان) (٧) .

هذه المسألة بمنزلة التي قبلها سواءً بسواءٍ (٨) [وإنّما أراد تكثير المُثُلِ لقصد التمرين] (٩) والله المستعانُ .

(١-١) في "ح" "أنها لغة القرآن العزيز ، قال سبحانه".
(٢) الحاقة : ١٣ .
(٣) في "ح" "على الجواز".
(٤) في "ح" "والمجرور فيه الخلاف المذكور قبل".
(٥) الجمل : ٨١ .
(٦-٦) في "ح" "إلاّ أنك تقدم المقام منهما على الآخر على الوجوب لأن".
(٧) الجمل : ٨١ .
(٨) "سواء سواء" ساقطة من "ح".
(٩) زيادة من "ح".

ثم قال : (فإن قلت : ضرب بزيد أعلى الحائط ضربتين) إلى آخره .

ظاهر كلامه في هذه المسألة أنّ "أعلى" ليس من قبيل الظروف ، لأنه [منع معه إقامة المجرور ، وإقامة المصدر ، وقد عدده في باب حروف الخفض (١) مع الظروف] (٢) ، فيظهر أنه يستعمل على وجهين ظرفا واسما غيرَ ظرف ، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه فيكون "أعلى" في هذه المسألة اسما للطرف الأعلى من الحائط ، فلهذا لم تجز إقامة المجرور والمصدر معه والله أعلم .

[فصل] (٣) : ثم قال : (وتقول : أعطي بالمُعْطَى دينارين ثلاثون دينارًا) . (٤)

هذه المادة كيفما تصرفت محتاجة إلى مفعولين ، و"أعطى" في هذه المسألة له مفعول ومجرور ، وإذا حضر مفعول ومجرور لم يقم إلّا المفعول ، فيلزم على هذا رفع الثلاثين ، وأما "المعطى" فله مفعولان ، أحدهما الضمير المستتر فيه ، والآخر الديناران ، (٥- فإن شئت أقمت له الأول فنصبت الدينارين ، وإنْ شئت أقمت له الثاني -٥) فجئت بالضمير ضميرَ نصبٍ ، فتقول : أعطى بالمعطاه ديناران ثلاثون دينارا (٦) ، وإنّما لزم إبراز ضمير النصب ، لأنه من قبيل الفَضَلَات التي أصلها جواز الاستغناء عنها ، فيكون لفظها

---

(١) انظر الجمل : ٦١ .
(٢) في الأصل "لم يجز معه إقامة المجرور ، ولا المصدر في باب حروف الخفض مع الظروف" .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) ساقطة من "ح" وانظر الجمل : ٨١ .
(٥-٥) في "ح" "فإن شئت أقمت الأول على ما في الكتاب ، وإنْ شئت أقمت الثاني" .
(٦) انظر البسيط : ٨٧٦ .

دليلا عليها ،وأما ضمير الرفع فإنه عمدةٌ لا يصح الاستغناء عنه ،فهي وإنْ لم تبرز فانها معلومة بالضرورة بخلاف الفضلة فانها لا تعلم بالضرورة ،ولذلك برز في التثنية والجمع ،والله أعلم.

ثم قال: (وتقول : أعطي المُعْطَى به ديناران ثلاثين دينارا)[1].

هذه المسألة بعكس الأولى فالجواب على العكس فتأمل ذلك[2].

ثم قال : (ولو قلت : أعطي بالمعطى به[3] ديناران ثلاثون دينارا).

هذه المسألة ليس فيها إلّا وجه واحد ،وهو إقامة الدينارين للثاني ،والثلاثين للأول ،لأن كل واحد من "أعطي والمعطى له مفعول ومجرور ،ومعلوم أنه إذا حضر[4] المفعول لم يقم غيره ،فلو لم تأت بحرفي الجر لكان الوجه إقامة الأول لكل واحد منهما ،ويجوز إقامة الثاني لكل واحد منهما ،والأول أحسنُ.

وأما قوله : (ولو لم تشغلهما بالباء لنصبت الجميع)[5].

فإنّما معناه على وجه الاختيار لا على وجه الوجوب ،والله أعلم.

ثم قال : (وتقول : زِيدَ في رزق عمروٍ عشرون ديناراً)[6] إلى آخره.

" زاد " فعل استعمل على ثلاثة أضرب :[7]

---

(١) الجمل : ٨١-٨٢.
(٢) في "ح" "وهو ظاهر فيها".
(٣) "به" ساقطة من الأصل ،وهي في الجمل : ٨٢.
(٤) في "ح" وقد تقدم أنه إذا حضر".
(٥) في الجمل : ٨٢ "لنصبهما جميعا" وما ورد هنا يوافق بعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل.
(٦) الجمل : ٨٢.
(٧) في "ح" "أوجه" وانظر ذلك في البسيط : ٨٧٨.

غير وجه واحد ، وهو أن تقول : زيد في رزق عمرٍو عشرون درهما ، وعمرو زيد في رزقه عشرون درهمًا .

وأما الضرب الثالث فلا يصح بناؤه للمفعول به ، لأنه ليس ثَمَّ بعد حذف الفاعل ما يقوم مقامه وأما الدرهم (١) فقد ذكرنا أنه واقع موقعَ المصدر [المطلق] (٢) ، والمصدر المطلق لا يصح (٣) إقامته ؛ لخلو الكلام معه من الفائدة على الأصح ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : كسي المكسوُّ جبَّةً قميصًا) (٤) إلى آخره .

هذه المسألة جارية على حكم أعطي المُعْطَى ، إلَّا أنَّ المعطى مقصور لا يظهر فيه إعراب والمكسو مدغم في آخره فيظهر (٥) فيه الإعراب ، وفي هذه المسألة أربعة أوجه .

أحدها : إقامة الأول لهذا ، والأول لهذا ، أعني : لِكُسِي والمكسو ، وصورة ذلك أن تقول : كُسِيَ المكسُوُّ جبةٌ قميصًا ، فرفعت المكسو ، لأنه مُقَامٌ لِكُسِيَ ، ولم يبرز ضمير المكسو ، لأنه مقام له ، ونصبت جبة بالمكسُوِّ ، لأنه غير مقام ، ونصبت أيضا قميصًا بكُسِيَ ، لأنه غيرُ مقام .

الوجه الثاني : إقامة الثاني لهذا ، و [إقامة] (٦) الثاني لهذا ، وصورة ذلك أن تقول : كُسِيَ المكسوُّ جبةٌ قميصٌ ، فنصبت المكسو

---

(١) في "ح" "درهم".
(٢) تكملة من "ح" وانظر ص ٤٧٦
(٣) في الأصل "ما تصح".
(٤) الجمل : ٨٣ .
(٥) في "ح" "والمكسو مدغم يظهر".
(٦) تكملة من "ح" .

بكسى ،لأنه غير مقام ،وظهر الضمير الذى كان [فيه] (١) مستترا ، لأنه غير مقام ، ورفعت جبة بالمكسو ،لأنه مقام له ،ورفعت أيضا قميصا بكسي ، لأنه مقام له .

الوجه الثالث : إقامة الأول للأول والثاني للثاني ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسوُّ جبةً قميصًا ،فرفعت (٢) المكسو ،لأنه مقام وبرز الضمير الذى كان مستترا في المكسو ،لأنه ضمير نصب غير مقام ،وضمير النصب لا يستتر بخلاف ضمير الرفع ،وقد تقدم وجه ذلك ( ) ،ورفعت جبة بالمكسو ،لأنه مقام له ،ونصبت قميصًا .

والوجه الرابع : إقامة الثاني للأول ،والأول للثاني ،وصورة ذلك أن تقول : كُسِيَ المكسوَّ جبةً قميصٌ ،فنصبت المكسو ، لأنه غير مقام . واستتر الضمير في المكسو لأنه مقام له ،ونصبت جبة ،لأنه غير مقام ،ورفعت قميصا بكسى ، لأنه مقام له ،فهذه أربعة أوجه .

ثم قال : (وأُخِذَ من المَكْسُوِّ جبةً قميصٌ) .(٣)

أما أخذ فله مفعول و مجرور ،وقد تقدم أنه (إذا حضر مفعول و مجرور فلا يقام إلا المفعول) (٤) وأما المكسو فله مفعولان صريحان ،فإن شئت أقمت الأول ونصبت الثاني ،وإن شئت عكست ذلك ،والصورة الأولى أن تقول : أخذ من المكسو جبةً قميصٌ فنصبت (٥) جبة بالمكسو ، لأنك

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) في "ح" "رفعت".

(٣) الجمل : ٨٣.
(٤-٤) في "ح" "إذا حضر المفعول فلا يقام غيره".
(٥) في "ح" "نصبت".

أقمت له الأول ، والصورة (١) الثانية أن تقول : أخذ من المكسوه جُبَّةٌ قميص ، فأبرزت (٢) الضمير الذى كان مستترا في المكسو ، لأنك أقمت له الثاني ، فصار هو ضميرَ نصب ، فلم يستتر ، وهذا بين إنْ شاء الله .

ثم قال : (وأدخل زيد الدارَ ، ودخل بزيد الدارُ) (٣) .

(٤- يعنى أن الباء في قولك : دخل بزيد الدار ، باء النقل بمعنى الهمزة ، فهما حرفان لمعنًى ، فلهذا لم يجمع -٤) بينهما فلا يقال : أدخِلَ بزيدٍ الدارَ ، وأما قراءة من قرأ (٥) ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهن ﴾ (٦) ففيها أربعة أوجه :

(٧- أحدها : أن تكون الباء زائدة كأنها -٧) تنبت الدهن (٨) .

والآخر (٩) : أن تكون الباء باء الحال من ضمير الشجرة كأنه قال (١٠) : تنبت الثمر ملتبسة بالدهن .

---

(١) في "ح" "وصورة".
(٢) "أبرزت".
(٣) الجمل : ٨٣ .
(٤-٤) في "ح" "يعني أن الباء ها هنا باء النقل المعاقبة للهمزة ، لأنهما حرفان بمعنًى واحد فلهذا لم يجمع".
(٥) قرأ بها كثير وابوعمرو ، والحسن وغيرهم : انظر معاني الفراء : ٢/٢٣٢ ، والمحتسب : ٢/٨٨ ، وحجة القراءات : ٤٨٤ وهذه القراءة بضم التاء وكسر الباء .
(٦) المؤمنون : ٢٠ .
(٧-٧) في "ح" "أحدهما زيادة الباء كأنه".
(٨) ذكر ذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن : قال : " ومن مجاز ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد ﴿ ان الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها ﴾ ... ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن " ... مجاز هذا أجمع إلقاؤهن ... وانظر أيضا : ٢/٥٦ ، وقال الفراء : إنهما لغتان : ٢/٢٣٣ .
(٩) في "ح" "والثاني".
(١٠) ساقطه من "ح".

والثالث : أن يكون الحال من الثمر المحذوف ، كأنه تنبت الثمر ملتبسا بالدهن .

والرابع : أن تكون الباء في تنبت بالدهن هي الباء في القراءة الأخرى ، لأنه يقال : نبت وأنبت بمعنى .(١)

---

(١) انظر حجة القراءات : ٤٨٥ .

باب اسم الفاعل

اسم الفاعل يطلق بعموم وخصوص، فإطلاقه بعموم أن تقول : اسم الفاعل هو الصفة الدالة على الفاعل ،فيدخل في هذا الرسم الجارى وغير الجارى ،وهذا هو المذكور في النصف الثاني من هذا الكتاب .

وأما إطلاقه بخصوص ،فأن تقول : اسم الفاعل هو الصفة الدالّة على الفاعل الجارية على [الفعل] (١) المضارع في حركاته / ١٣١ وسكناته وعدد حروفه (٢) ،وهذا هو مراد أبي القاسم ها هنا ،وهذا (٣) هو الذى يعمل عمل فعله ،إلّا أنّ ذلك لا يكون إلّا بأربعة شروط (٤) وهي : أن لا يكون في معنى الماضي ،خلافا للكسائي (٥) في هذا [الشرط] (٦) وألا يوصف قبل العمل (٧) ،وألا يصغّر (٨) ،وأن يعتمد ،خلافا للأخفش (٩) في هذا ،واعتماده أن يكون خبرًا لذي خبر ،أو حالا لذى

---

(١) زيادة من "ح" .

(٢) قريب من هذا تعريف ابن ابي الربيع في البسيط : ٨٨٣ ، ومعنى جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فإنّه مثل الفعل المضارع تماما ، فمكرم حركات حروفه وعددها متحدة مع المضارع يكرم سوى أن أول الفعل حرف المضارعة واول الاسم ميم. انظر البسيط: ٨٩٦ .

(٣) ساقطة من "ح" .

(٤) انظر هذه الشروط في البسيط : ٨٨٤ .

(٥) انظر مذهب الكسائي في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠ ، والتسهيل : ١٣٦ وشرح الرضي: ٢/ ٢٠٠ والكسائي يعمل اسم الفاعل أيضا مصغرا ،خلافا للجماعة . انظر ليس في كلام العرب : ٢٠٢ .

(٦) زيادة من "ح".

(٧)(٨) انظر المساعد : ٢/ ١٩١ وشرح الرضي : ٢/ ٢٠٠ .

(٩) انظر مذهب الأخفش في : شرح المفصل لابن يعيش : ٦/ ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٥٣ ،والبسيط ٨٨٥ ،والبحر المحيط ٨/ ٣٩٦ ،وشرح ابن عقيل : ١/ ١٩٢ .

حال ،أو صفة لموصوف ، أو تاليا لحرف نفي أو استفهام ،فإذا اجتمعت هذه الشروط ،فإنْ شئتَ أعملته عَمَلَ فعله وإنْ شئت أضفته إلى معموله ،والأصل ما ذكرناه من إعماله ،ولهذا كانت إضافته غيرَ محضة .

وأما ما ذهب إليه الكسائي من إعماله بمعنى الماضي ، مستدلا بقوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾ (١) وبقول العرب : هذا مارٌّ بزيدٍ أمس فسُوَيْئِرٌ فرسخاً (٢) ، (٣- فلا دليل في شيء من ذلك ،أمّا باسط ذراعيه فهو من باب حكاية الأحوال الماضية ،-٣) وأما مار بزيد أمس (٤) ، فإنّ المعمول ها هنا مجرور وهو يتعلق بمعاني الأفعال ،ولا خلاف في ذلك ،وإنما (٥- كلامنا في إعماله في المنصوب والمرفوع الظاهر والجاري مجراه ، فصح صحة الشرط -٥) المذكور قبل (٦) .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من جواز إعماله غير معتمِد ،فإنّه لا يقوى [قوة الفعل] (٧) ،لأن الأصل (٨) فيه عدم العمل ،لأنه من

---

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) انظر هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٥٠ بهذه الرواية ،وفي المساعد : ١/ ١٩٢ "اظنني مرتحلا وَسُوَيِّراً فرسخا" وبهذه الرواية يبطل الاستشهاد بهذا القول ،وهو هناك شاهد على إعمال اسم الفاعل مصغرا وهو "سوير" وانظر شرح الرضي : ٢/ ٢٠٣ .

(٣-٣) في "ح" "فإنه في الآية محمول على أنه من باب حكاية الحال الماضية" وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٥٠ .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥-٥) في "ح" "وانما كلامنا في إعماله نصباً في المفعول به ورفعا في الظاهر والجارى مجراه ،فإذا كان كذلك صحت صحة الشرط"

(٦) ساقطة من "ح" .

(٧) تكملة من "ح" .

(٨) في "ح" "وذلك أن الأصل" وقبلها كلمتان غير واضحتين.

قبيل الاسماء ،فينبغي (١) أن لا يعمل حتى يقوىٰ فيه جانب الفعل لما ذكرناه من الاعتماد (٢) ،وما استدل به من قراءة بعضهم (٣) :

* ودانية عليهم ظلالها * (٤) بالرفع ، فلا دليل فيه لاحتمال أن تكون "دانية" خبرا مقدما وإذا احتمل سقط الاستدلال (٥) ، وهذا بين إنْ شاء الله .

ثم قال : (وإذا (٦) ثنيت أو جمعت (٧) حذفت النون وخفضت) إلى آخره .

اسم الفاعل إذا كان بغير ألف ولام ،فإن كان بمعنى الماضي لزمت الإضافة سواء كان مفردا ،أو مثنى ،أو مجموعا على حده كقولك : هذا ضارب زيد أمس ،وهذان ضاربا زيد ،وهؤلاء ضاربو زيد ،وإضافته حينئذ محضة ،لأنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (٨-لم يعمل عند المحققين من علماء النحو ،وجرى مجرى غيره من الأسماء-٨) وإنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، كنت مخيرا بين الإضافة وإثبات التنوين أو النون مع نصب المعمول ،وهو الأصل ،وإضافة هذا الضرب غير محضة .

(٩-ومعنى غير محضة أنه في نية الانفصال ،وأنّ إضافته-٩) إنّما هي لفظية ؛ قصد بها تخفيف اللفظ ،وذلك قولك : هذا ضارب زيدٍ الآن أو غدا ،

---

(١) في "ح" "يجب".
(٢) انظر تفصيل ذلك في البسيط: ٨٨٥
(٣) قرأ بها أبو حيوة . انظر البحر المحيط ٨/ ٣٩٦ ولم يتعرض الاخفش لمذهبه هذا في معانيه عند الآية المذكورة .
(٤) الإنسان : ١٤ . (٥) في (ح) "وإذا تطرق الاحتمال سقط الاستدلال .
(٦) في الأصل: "وإن" ولمثبت من الجمل: ٨٤ و"ح" .
(٧) في الأصل "وجمعت" وهو يوافق بعض نسخ الجمل والمثبت من الجمل و"ح".

(٨-٨) في "ح" "كان على الأصل كسائر الأسماء لا حظ له في العمل ، هذا مذهب المحققين من علماء النحو".
(٩-٩) في "ح" لأنها ثانية عن الانفصال ،ومعنى غير محضة أنها إنما هي لفظية قصد بها".

وهذان ضاربا زيد ،وهؤلاء ضاربو زيدٍ [الآن أوغدًا] (١) ،وإنْ شئت قلت : هذا ضاربٌ زيدا بالتنوين ونصب المعمول ،وهذان ضاربان زيدا ، وهؤلاء ضاربون زيدا ، بإثبات النون فيهما [ونصب المعمول] (٢) ، ولا يجوز النصب مع حذف النون في هذا .

قال الفارسي : وكان أبو السَّمَّالِ (٣) يقرأ حرفًا يلحن فيه بعد أن كان فصيحًا وهو قوله تعالى : ﴿ إنكم لذائقو العذابِ الأليم ﴾ (٤) كان يقرأه إنكم لذائقوا العذابَ الأليم (٥-٥) ،بنصب العذاب [مع حذف النون] (٦) ،وهذا قد يتجه اتجاها بعيدًا ،وهو أن هذه النون فيها معنى التنوين ،فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين ،لالتقائهما وذلك [نحو] (٧) قراءة بعضهم (٨) ﴿ قل هو الله أحدُ الله الصمد ﴾ فإنْ قلت : إنَّ النون ها هنا محركة ،فأين الساكنان؟.

فالجواب أنها إنَّما حذفت اعتبارًا بسكونها في الأصل وسكون ما بعدها في اللفظ ،ويؤنسك (٩) بهذا ما قاله ابن جنى في مثل

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) تكملة من "ح".
(٣) هو قَعْنَبُ بنُ ابي قَعْنَب ابو السَّمَّال العدوى البصرى ،له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. ترجمته في غاية النهاية ٢/٢٧.
(٤) الصافات : ٣٨ ،وبنهاية الآية ينتهى النقل عن الفارسي من الإيضاح : ١٥٠ ،وما قاله الفارسي رواه عن ابي عثمان عن ابي زيد .
(٥-٥) ساقط من "ح".
(٦) تكملة من "ح".
(٧) زيادة من "ح".
(٨) قرأ بها أبانُ بنُ عثمان ،وزيد بن علي ،ونصر بن عاصم ،وابن سيرين ،والحسن ،وابن ابي اسحاق وابو السَّمَّال ،وابو عمرو وغيرهم البحر المحيط: ٨/٥٢٨.
(٩) في الأصل "يأنسك".

قوله تعالى : ﴿ قل هلم شهداءكم ﴾ [١] : إنّ الأصل "ها" للتنبيه ، و"لم" فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ، فصار "هالم" ثم حذفت ألف "ها" لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها [٢] في نفسها ، والآخر سكون [٣] اللام التي بعدها في أصلها ؛ لأن أصلها "ألمُم" فحصل أنّ الألف حذفت من "هلم" اعتباراً بسكونها في اللفظ وسكون / ما بعدها في الأصل [٤] ، [٥-] فهذه ومسألتنا سيّان ، فتفهم ١٣٢
ذلك والله المستعان [-٥] .

ثم قال : (فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل ، جاز في المعطوف الخفض والنصب) [٦] .

لا يخلو أن يكون اسم الفاعل بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال ، فإن كان بمعنى الماضي جاز في المعطوف الخفض والنصب ، فأما الخفض فبالعطف على اللفظ ، وهو أجود بشرط عدم الفصل ، وأما النصب فبإضمار فعل مقدر بلفظ الماضي كقولك : هذا ضارب زيد وعمرا [أمس] [٧] تقديره : وضرب عمرا [أمس] [٨] وأما تقدير أبي القاسم له بلفظ المضارع في أحد وجهيه [٩] فمعترض [١٠] ؛ لأنه لا دليل عليه وإنّما ينبغي أن

---

(١) الأنعام : ١٥٠ .
(٢)(٣) في "ح" "بسكونها" .
(٤) انظر ما قال ابن جني في الخصائص : ٣/٣٥ .
(٥-٥) في "ح" "فهذه مسألة تنظر إليها مسألتنا . والله أعلم" .
(٦) الجمل : ٨٥ .
(٧) (٨) تكملة من "ح" .
(٩) تقدير أبي القاسم لناصب المعطوف إمّا فعلٌ مضارع أو ماض . انظر الجمل : ٨٥ ، وانظر شرح الرضي : ٢/٢٠٣ ونصه منقول فيما بعد .
(١٠) اعترض ذلك ابن السيد . انظر الحلل : ٢٠٣-٢٠٤ .

يقدر بلفظ الماضي ،لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي[وهو الذى يدل على المضمر ، وإنّما يدل الشيء على ما هو بمعناه] .(١) هذا هو الصواب إنْ شاء الله (٢) ، فإنْ كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز أيضا في المعطوف وجهان : الخفض ،والنصب ،فأما الخفض فبالعطف على لفظ ما قبله كما ذكرناه آنفاً ،وأما النصب فباضمار فعل ،أو اسم فاعل تقديره : هذا ضارب زيد ويضرب عمرا أو ضارب عمرا ،هكذا (٣) قدره سيبويه ، وجعله أبو عليّ معطوفاً على موضع المخفوض باسم الفاعل (٤) ،لأنه وإنْ كان مخفوضاً في اللفظ فإنّه منصوبٌ في الأصل ،وإنّما أضيف للتخفيف ، وإنّما سكوتُ سيبويه عن هذا الوجه لبيانه ،لأنه من باب مراعاة الأصول ، وسكتُ أبو عليّ عن الوجه الآخر لتنصيص الإمام عليه ،فاجتمع من ذلك كله جواز الأوجه الثلاثة التي هي : عطفه على الموضع ،ونصبه بإضمار فعل مضارع ، أو نصبه (٥) بإضمار اسم فاعل ، (٦-وهذا كله بيّن إنْ شاء الله .-٦)

ومن الناس (٧) من أنكر العطف هنا على الموضع ،كما أنكره في باب " إنّ " (٨) وحمل كلام سيبويه على ظاهره ،أنه لا يجوز العطف على الموضع في نحو هذا ،على ما ذكر في باب "إن" ،وهذا مما ينظر فيه ، فإنْ فصلت بالظرف بين المعطوف والمعطوف عليه فقلت : هذا ضارب زيدٍ أمس وعمرا ،أو هذا ضارب زيدٍ الآن أو غدا (٩) وعمراً ، كان (١٠) النصب

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) انظر شرح الرضي : ٢/٢٠٣ قال : " ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً ليوافق المفسَّر إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد أمس وعمرا غدا " .
(٣) في "ح" "كذا" وانظر الكتاب : ١/١٦٩ ومابعدها .
(٤) انظر مذهب أبي علي في الملخص : ٢٩٧ .
(٥) "نصبه" ساقطة من "ح" .
(٦-٦) ساقط من "ح" ،وهذه الأوجه ذكرها في البسيط ج٩١٣-٩١٥ وشرح الرضي : ١/٢٠٠ .
(٧) منهم ابن أبي العافية كما في البسيط : ٩١٣ .
(٨) انظر ص
(٩) "أو غدا" ساقطة من "ح". (١٠) في "ح" "صار".

أجود من الخفض لما يلزم على الخفض من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في التقدير (١) ؛ لأنَّ المخفوض بعد الواو مخفوض في الحكم باسم الفاعل الخافض للأول ؛ لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه في العامل، فإذا قدمت الظرفَ على هذا المعطوف ، صار (٢) في الحكم فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فكان النصب أجود ؛ [للخروج به عن هذا المحظور ، فتفهم ذلك ، فإنْ أخرت الظرف كان الخفض] (٣) أجود لأمرين :

أحدهما : المشاكلة اللفظية .

الآخر : عدم تكلف الإضمار ، والله أعلم.

مسألة : (٤) اختلف الناس في الناصب لدرهم من قولك : هذا معطي زيد درهما أمس ، فذهب القاضي إلى أنه منصوب باسم الفاعل المذكور ، وإنْ كان بمعنى الماضي ؛ لأنه لمّا أُضِيفَ إلى الأول تعذرت إضافته إلى الثاني ، [ولما] (٥) كان يطلبه في المعنى ، وجب أن ينتصب به (٦) ، وإلى هذا كان يذهب بعض أشياخنا وهو : الأستاذ أبوعلي بن عبد المنعم رحمة الله عليه ، وذهب الأكثرون إلى أنَّهُ منصوب بفعلٍ مضمرٍ، مدلولٍ عليه باسم الفاعل المذكور ؛ لأنَّه تصح منه لدلالته وإنْ لم يصح له العمل على هذا المذهب. (٧)

---

(١) في "ح" "في الحكم".
(٢) في "ح" كان .
(٣) تكملة من "ح" .
(٤) هذه المسألة ساقطة من "ح" .
(٥) تكملة يقتضيها السياق ، وهي ليست من النسخ المعتمدة .
(٦) انظر مذهب السيرافي في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٩٤ ، وشرح الرضي : ١/ ٢٠٠ والبسيط : ١/ ٨٩٣ ، والكسائي يعمل اسم الفاعل مطلقا . انظر البحر المحيط : ٤/ ١٨٦ .
(٧) هذا مذهب الفارسي وجماعة ، انظر الإيضاح : ١٤٣-١٤٤ ، وشرح الرضي : ١/ ٢٠٠ ، وانظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ ، وشرح الجمل لابن بزيزة : ١/ ١٧٩ ، البحر المحيط : ٤/ ١٨٦ .

وأما مسألة : هذا ظَانُّ زيدٍ شاخصًا أمسِ (١) ، فزعم ٱبن جني أنه نَاطَقَ فيها ٱلفارسيَّ فقطعه ، فقال له : إنْ أنت نصبت شاخصا باسم ٱلفاعل المذكور ،فقد أعملته بمعنى ٱلماضي ،وليس ذاك بمذهب ،وإنْ نصبته بفعل مضمر لزم منه ما ٱتفق على ٱمتناعه ،وهو الاقتصار (٢) ،بخلاف باب أعطيت ،فإنْ زعمت أن ٱلحذف هنا يكون على وجه الاختصار كان ذلك بمنزلة الثابت الموجود ، فما الذى ينصبه ؟ فإنْ قلت : فعل مضمر ،قلنا : فأين المفعول الثاني ،فان قلت محذوف اختصارا ، قلنا : فما الذى ينصبه ؟ لأنه بمنزلة الموجود ، فإنْ قلت : فعل مضمر قلنا ، فأين ٱلثاني ؟ وهذا يتسلسل أبدا ،قال : فسكت عنه الفارسي . (٣)

قال شيخنا أبو إسحاق ٱلفافقي : فظن لذلك ٱبن جني أنَّ سكوتَه ٱنقطاع ،وليس كذلك ،وإنَّما كان / إعراضًا على وجه الإنكار ١٣٣
أنْ يكون ذلك من كلام ٱلعرب .

وكأن ٱلأستاذ (٤) يحكي لنا صورةً ذلك : مثل أن يخاطبه إنسانٌ بما ليس بصحيح ،فيعرض عنه ،ويميل برأسه إلى آخر ،ويقول له :

---

(١) انظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ .

(٢) لأن ٱلاقتصار هو ٱلحذف بلا دليل ،ولا يجوز هنا لأن حذف ٱلمبتدأ وٱلخبر ،أو ما أصله ٱلمبتدأ وٱلخبر لا يجوز لأنها عُمَدٌ . انظر ص وعنوان ٱلإفادة : ١٧٩ وٱنظر معجم ٱلمصطلحات ٱلنحوية وٱلصرفية : ١٨٨ .

(٣) انظر مسألة ابن جنى مع ابي علي في ٱلبسيط : ٨٩٤ ،عن كتاب ٱلقد لٱبن جنى ،ويسميه في الخزانة : ٤/١٣٢ "ذا القد " وٱنظر ٱلمسألة في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٩٤ ،وذكر هذه المسألة ٱلشاطبي عن أستاذه ٱبن الفحار عن أستاذه أبي إسحاق ٱلفافقي عن أستاذه بن أبي ٱلربيع عن أستاذه ٱلشلوبين من كتاب القد لٱبن جِنّي - شرح ٱلألفية ٣/١٧٤ .

(٤) يطلق المؤلف في ٱلعادة كلمة " الأستاذ " على ٱبن أبي ٱلربيع ، وربما عني بها غيره في بعض ٱلأحيان ،فلعله أراد هنا ٱبن أبي ٱلربيع ،أو ٱلفافقي لقرب وروده .

اقرأ يافقيه ،كأنه يقول له : أَثبَتَ هذا من كلامِ العرب فيقَعُ[١] فيه الكلامُ ؟!

فأما قوله تعالى : ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾[٢] فمنهم من قال: إنَّه من هذا الباب ،فيكون اسم فاعل قد نصب المفعول الثاني ،وإنْ كان بمعنى الماضي بدليل القراءة الأخرى[٣] ، لمَّا تعذرت إضافتهُ إلى الثاني ،وحل الأول منه [مَحَلَّ][٤] تنوينه ، وكل اسم منون طالب لمابعده ، فإنّه ينصبه ،فكذلك هذا ،وهو رأي الشَّلَوبين[٥] ،وكذلك ابن عصفور[٦] ،وأما الأستاذ فأخذه على أن "سكنا" عنده حال و"جاعل" بمعنى خالق[٧] ،يتعدى إلى واحد ،فإنْ قلت : إنّما كان "سكنا" بعد الخلق ،لا في حال الخلق قلنا : يكون من باب التسمية بالمآل ،والله أعلم ،ويجوز أن يكون "سكنا" مفعولا ثانياً على وجه آخر بخلاف قول القاضي ،وهو : أن يكون اسم الفاعل هنا من باب الحال الدائمة ، فلم يعمل هذا باعتبار المضي ،ولكن باعتبار ما هو مستمر متصل الدقائق ، فتأمّلْ ذلك .

ثم قال : (وإذا[٨] ثنيت اسم الفاعل وهو بمعنى الحال والاستقبال[٩] وجمعته) إلى آخره .[١٠]

---

(١) في الاصل " يقع " وزيدت الفاء ليستقيم الكلام .
(٢) الأنعام : ٩٦ .
(٣) هي " وجعل الليل سَكَنًا " وقرأ بها عاصم ،وحمزة ،والكسائي . انظر حجة القراءات : ٢٦٢ .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) انظر شرح الجزولية : ٢٩٤ ،والتوطئة : ٢٤٢ .
(٦) انظر المقرب : ١/١٢٤ .
(٧) انظر الملخص : ٢٩٨ .
(٨) في الجمل : ٨٨ " فإذا " بالفاء .
(٩) في الجمل " أو الاستقبال " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل .
(١٠) في "ح " إلى آخر الفصل .

ضابطُ هذا الفصل أن[تقول][1] : اسمُ الفاعلِ إذا كان مجردًا من الألف واللام ،فإنَّه إنْ كان بمعنى الماضي لزم الإضافةَ ، وإنْ كان بمعنى الحال والاستقبال فوجهان ، وقد تقدم ذلك فيما قبل ، وإنْ كان مقرونا بالألف واللام ،فإنَّه يعمل مطلقا ، سواء كان بمعنى الماضي ،أو الحال ،أو الاستقبال ،ولا يخلو [حينئذ][2] أن يكون مفردا ، أو [جمعا][3] مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء ،أو مثنى ،أو مجموعا على حدِّه ، فإن كان مفردا ،أو [جمعا][4] مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء، نظرت إلى معموله ، فإن كان بالألف واللام ،أو مضافًا إلى ما هما فيه ،[5] أو إلى ضمير ما هما فيه على رأيٍ[6] ،جاز وجهان : النصب على الأصل، والخفض على الإضافةِ ،وإنْ كان مثنى ،أو مجموعاً على حدِّه جاز إثباتُ النون وحذفُها مطلقاً ،فإذا أنت أثبتها[7] لم يكن في المعمول إلاَّ النصبُ ، وإنْ حذفتها جاز في المعمول وجهان :

أحدهما : الخفض على الإضافةِ مطلقاً ،سواءً كان المعمولُ بالألفِ واللامِ ،أوكانَ مضافاً إلى ما هما فيه ،أوإلى ضمير ما هما فيه ،على الخلاف المذكور ،وجاز النصبُ على الأصلِ ، ويكون حذف النونِ[8] إذْ ذاك تخفيفاً ، لأنَّ الألفَ واللامَ بمعنى الذي ،والموصول يحتمل التخفيف.[9]

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) زيادة من "ح".
(٥) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٥٢ والملخص : ٢٩٨.
(٦) نحو: "الرجل الضارب غلامه" وبه قال ابن مالك ، وابن عصفور ، انظر شرح الرضي : ١/٢٨٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٥٦.
(٧) في "ح" "فإن أثبتها".
(٨) في "ح" "التنوين" خطأ.
(٩) انظر الملخص : ٢٩٨-٢٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٥٦.

واختصار هذه المسألة أن نقول: لا يخلو اسم الفاعل المقرون بالألف واللام أن يكون معربا بالحركات، أو بالحروف، فإن كان معربا بالحركات جاز في معموله النصبُ على الأصل، والجرُ بالإضافةِ بشرط أن يكون بالألفِ واللامِ، أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو إلى ضمير ما هما فيه (١-على رأيٍ، وإن كان هذا-١) المعمول مجرداً مما ذكر لم يكن فيه إلا النصبُ إجماعاً، إلا ما يُحكَى عن الفراءِ (٢) من جوازِ جره (٣-اعتباراً بالمعنى، لأنك إذا قلتَ: هذا الضارب زيدٍ، فمعناه وتقديره: هذا الذى هو ضارب زيد-٣)، (٤-فعلى هذا المعنى جوزه الفراء-٤)، والأكثر التعلّقُ بظاهر اللفظ.

وإن كان اسم الفاعل المقرون بالألف واللام، معرباً بالحروفِ (٥) جاز إثباتُ النون وحذفها، فإذا أثبتَها لم يكن في المعمول إلا النصبُ، أو الجرُّ بلام الإضافةِ، وإن حذفَها (٦)، جاز جره ونصبه، فالجر بالإضافة، والنصب على المفعولية، ويكون حذف النون إذ ذاك تخفيفاً، وتقصيراً للصِّلةِ، فتفهم ذلك والله المستعان.

ثم قال: (واعلم أن اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى المضي، فأضفته إلى نكرة تنكر) (٧) إلى آخره (٨).

(١-١) في ح "على الخلاف في ذلك، فإن كان هذا".
(٢) انظر مذهب الفراء في المفصل: ٨٤، وشرح الكافية لابن مالك: ٩١٣.
(٣-٣) في "ح" "اعتباراً بأن هذا الضارب زيد عنده بالذى هو ضارب زيد".
(٤-٤) ساقط من "ح".
(٥) في الأصل "بالحركات".
(٦) في "ح" "وإذا حذفتها".
(٧) الجمل: ٩٠.
(٨) في ح "إلى آخر الفصل".

اسم الفاعل إذا كان مضافا وهو بمعنى الماضي ، فمعناه غير مخالف للفظه ،فاللفظ لفظ المعرفة ،والمعنى معنى المعرفة ،وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلفظه مخالف لمعناه ،فاللفظ لفظ المعرفة ،والمعنى معنى النكرة ،واستدل النحاة على تنكير هذا وما أشبهه بأحدَ عشرَ دليلا وهي : / دخول رُبَّ ، وكَمْ ،وكُلّ ،وأيّ ، ولا ١٣٤
النافية ،ومن الزائدة ،ووصف النكرات بها ،ووصفها بالنكرات ،والإخبار بها عن النكرات ،ووقوعها أحوالا ،وتمييزا (١) ، وذلك أن هذه الأشياء من أحكام النكرات ،واللفظ إذا كان مخالفا لمعناه فلا سبيل إلى إثبات ذلك المعنى إلّا بدليل يقتضيه ، فتأمل ذلك (٢) والله المستعان .

ثم قال : (فأما شَبِيهك فمعرفةٌ وحدَه) (٣) .

إنّما فرق بين شبه ،وشبيه ،لأن شبيهًا من أمثلة المبالغة ، فلا يقال : زيدٌ شبيهك إلّا إذا استغرق جميع وجوه الشبه ، فكأنه قال : زيد المعروف بشبيهك ، فصار بمنزلة الماضي ، فكانت إضافته محضة ، وأما زيد شبهك ،فإنّه يقال : على معنى أنّ بينهما شبهًا ما غيرَ معيّنٍ ، فكانت إضافته غير محضة ، فهو نكرة (٤) .

وأما البيت (٥) الذى جاء به شاهدًا على أنّ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال غير محضة ،ففيه إشكال من جهة أن جره برب يقتضي أنه نكرة ، (٦- لأن "رب" مخصوصة -٦) بالنكرات ،

---

(١) انظر بعض هذه الأدلة في البسيط : ٩٢٢ .
(٢) "فتأمل ذلك" ساقط من "ح" .
(٣) الجمل ٩٠ وفي إحدى نسخ الجمل نص على أن شبيهك بالياء .
(٤) انظر البسيط : ٩٢٨ .
(٥) وهو: يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدةً منكم وحرمانَا
(٦-٦) في "ح" "لأنه حرف مخصوص" .

ومن حيث هو في حيز "رُبَّ" يقتضي أنَّه بمعنى الماضي ، لأن "ر ب" مخصوصة بالماضي (١) ، فيلزم كونُهُ بمعنى الماضي ،وإذا كان بمعنى الماضي كانت إضافتُه محضةً ، فأثمر هذا أنَّه نكرةٌ اعتباراً بجره برب ، ومعرفةٌ اعتباراً بكونه بمعنى الماضي ،وهذان متضادان (٢) ،ورَفْعُ هذا الإشكال بأن نقول (٣) : هو من باب حكاية الحال الماضية ،وفيه بحث فتأمل ذلك (٤) ،والله المستعان .

مسألة : يقال : هذا الضارب الرجلِ زيد ، بخفض الرجل وزيد ونصبهما ،وخفض الأول ونصب الثاني وبالعكس على أصل البغداديِّين في مراعاة توهم الفروع (٥) ، فأما نصبهما معا فلا إشكال (٦) ، لأنه الأصل فيهما ،فينتصب الأول على أنه مفعول به ،وينتصب الثاني على وجهين : على البدل وعطف البيان ،وأما خفضهما ففرع النصب ،فينخفض الأول بإضافة الضارب إليه ، بالحمل (٧) على مسألة الحسن الوجه (٨) ، وستبين في بابها إنْ شاء الله ،وينخفض الثاني على وجهين :

أحدهما : عطف البيان ،وهو الأظهر وعليه الأكثر (٩).

---

(١) في "ح" لأن رُبَّ حرف مخصوص بالماضي .
(٢) في "ح" "متدافعان" .
(٣) في "ح" "أن تقول" .
(٤) في "ح" "فتأمله" .
(٥) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٤/ ٢١٥/ ب.
(٦) في "ح" "فظاهر".
(٧) في "ح" "حملا" .
(٨) انظر المسألة في الخصائص : ١/ ٢٩٧.
(٩) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢١٦ ،فقد أعربوا "بشرا" عطف بيان في قوله : * أنا ابنُ التارك البكريِّ بشر *
وهذا مذهب الأكثرين ،فلا يصح أن يكون بدلا، لأن البدل في نية إحلاله محل المبدل منه ،وعليه فلا يجوز : أنا ابن التارك بشر، لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو "التارك" إلا إلى ما فيه الألف واللام ،ولا يقال : الضارب زيدٍ بالإضافة . انظر شرح قطر الندى : ٣٣٩.

والثاني : على البدل على طريقة الأعلم ،لأنه يقول : يجوز في التابع ما يمتنع في المتبوع ،لأن (١) المتبوع مباشر للعامل فيه لفظا ، والتابع غير مباشر له لفظاً ، فالمسألة لها ظاهر وباطن ،فمن تعلق بالظاهر جوز البدل ،ومن تعلق بالباطن منع البدل والتزم عطف البيان .

وأما خفض الأول ونصب الثاني (١-) فبلا إشكال ،فخفض الأول بإضافة اسم الفاعل إليه كما تقدم ، وأما نصب الثاني فعلى الوجهين اتفاقا -١) ،وهما البدل وعطف البيان ،وكلاهما على الموضع .

(٣- وأما عكس هذه المسألة التي أضفناها إلى أصل -٣) البغداديين وهي : نصب الأول وخفض الثاني ،فوجه ذلك أنه إنما انخفض على توهم خفض ما قبله ،لأن البغداديين يراعون الفروع (٤- كما نراعي نحن الأصول -٤) ، وذلك أنك إذا نصبت الثاني مع جر الأول فهو على مراعاة الأصل ،لأن الأول مخفوض في اللفظ وأصله النصب (٥) ، فمراعاة هذا الأصل بيّنة بلا إشكال ،وإذا نصبت الأول وخفضت الثاني ، فإنما ذلك على توهم خفض هذا المنصوب ،وتوهم خفضه فرع ،ونظير هذه المسألة في بيت الكِنديّ ،وهو قوله: (٦)

---

(١) في الأصل " لا " وانظر التذييل والتكميل : ٤/٢١٦/أ .
(٢-٢) في "ح" فظاهر ،لأن الأول ينخفض بإضافة الضارب إليه ،وأما الثاني فإنه ينتصب على الوجهين اتفاقا " .
(٣-٣) في "ح" وأما عكس هذه المسألة ،وذلك ما أضفناه إلى أصل . . "
(٤-٤) في "ح" "كما تراعى الأصول عند الجميع " .
(٥) في "ح" "منصوب في الأصل " .
(٦) "وهو قوله " ساقط من "ح" . هذا البيت أحد أبيات المعلقة . انظر الديوان : ٢٢ ،وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري : ٩٧ .

وظل طُهاةُ اللحمِ من بين منضجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ معجَّلِ

فقال البغداذيون في قوله : "أو قديرٍ" إنّه عطف على توهم الخفض في صفيف (١) ، فهذا من باب مراعاة الفروع .

وقال سيبويه [بذلك] (٢) في قول زهير : (٣)

بدا لِيَ أنني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فقال في قوله : "ولا سابقٍ" إنّه عطف (٤) على توهم الخفض في مدرك (٥) ، فهذا أيضا من باب مراعاة الفروع ، إلّا أنّ سيبويهِ وجّه المسموع ، والبغداذيون طَرَدُوا ذلك وجعلوه أصلاً مقيساً ، والله أعلم .

فتحصل في قولك : هذا الضارب الرجل زيدا ، أن يضبط بأربعة أوجه ، وهي خفضهما معا ، ونصبهما معا ، وخفض الأول ونصب الثاني ، وخفض الثاني / ونصب الأول ، (٦-٦) على الوجوه المتقدم بسطها والله أعلم. ١٣٥

---

(١) انظر قول البغداديين في شرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٩٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢١٥/ب وانظر الخصائص : ٢/ ٣٥٣ .

(٢) تكملة من "ح" وانظر الكتاب ١/ ٣٦ ، وقد أنشده في ستة مواضع أخَرَ ، بعضها بنصب سابق ، وانظر المسألة في شرح عيون سيبويه : ١٤٩ ، ١٨٤ .

(٣) هذا البيت نسبه سيبويه خمسَ مرات إلى زهير ، ونسبه مرة واحدة لِصِرْمَةَ الأنصاريّ ، وذكر الأصمعيّ أنه لِصِرْمَة ، إذْ لا يشبه شعرَ زهير . الوصايا : ٨٤ ، وهو في شرح ديوان زهير : ٢٨٧ ، والمقتضب : ٢/ ٣٣٩ ، ٤/ ١٩١ والخصائص : ٢/ ٣٥٣ ، ٤٢٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/ ٧١-٧٢ ، والخزانة : ٣/ ٦٦٥ .

(٤) في "ح" "معطوف" .

(٥) قال هارون بن موسى : ". . لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نَوْوَهَا في الحرف الأخير حتى كأنهم تكلموا بها في الأول" . شرح عيون سيبويه : ١٨٤ .

(٦-٦) في الأصل "على الوجوه المذكورة المتقدم ذكرها" ، والله المستعان .

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

الأمثلة التي يراد بها المبالغة أكثر مما ذكر ، ولكن الذى يعمل منها عمل اسم الفاعل هي هذه الخمسة على رأى سيبويه (١) ، وخالف أبو العباس في فَعِيلٍ ، وفَعِلٍ (٢) ، وقدح في البيتين المستشهد بهما على صحة إعمالهما ، فبيت فعيل قول الشاعر (٣) :

حتَّى شآها كَلِيلٌ مُوهِنًا عَمِلُ باتت طِرابًا وبات الليل لم يَنَمِ

وبيت فَعِل [قوله :] (٤)

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ

فجعل "مُوهِنًا" في الأول ظرفا ، والظرف ينتصب بالمعاني (٥) ، وقال في البيت الثاني : انه مصنوع ، قال : حدثني أبوعثمان المازنيّ قال : حدثني أبويحيى اللاحقي قال : لقيني سيبويه فقال لي : هل تحفظ

---

(١) الكتاب : ١/ ١١٠ وهي "فعول ، وفعّال ، ومفعال ، وفَعِل ، وفَعيل".

(٢) المقتضب : ٢/ ١١٤-١١٥ وهو رأى المازني أيضًا انظر شرح الجمل لابن الضائع : ٢٧

(٣) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَليّ ، وانظر شرح أشعار الهذليين : ١١٢٩ ، والكتاب : ١/ ١١٤ . وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٦٢ ، والبسيط : ١٠٥٨ ، والمغني : ٥٦٨ وشرح أبياته : ٦/ ٣٢٤ ، والخزانة : ٣/ ٤٥٠ ، ومعنى "شآها" شاقها ، و"مُوهِنًا" في هَدْأةٍ من الليل .

(٤) تكملة من "ح" والبيت يزعم أبان اللاحقي أنه له ، صنعه لسيبويه حين طلبه شاهدا على إعمال "فَعِل" انظر ما سيأتي ، وشرح أبيات سيبويه : ١/ ٤٠٩ ، والخزانة ٣/ ٤٥٧ ، ويقال إنّه مجهول ونسبه الأعلم : ١/ ٥٨ للأخفش الأوسط ، وقيل لابن المقفع وانظر في الكتاب : ١/ ١١٤ والمقتضب : ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/ ٤٠٨ وشرح عيون سيبويه : ٧٩ وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ١٠٧ . والحلل : ١٣١ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٣٩ ، والبسيط : ١٠٥٨ والخزانة : ٣/ ٤٥٦ .

(٥) المقتضب : ٢/ ١١٤ ، وانظر الخزانة : ٣/ ٤٥٠ .

في إعمال فَعِل شيئا ؟ فقلت له : نعم وصنعت له هذا البيت (١) ، فإذا كان هذا البيت مصنوعا ، و " موهن " في الأول ظرفا سقط الاحتجاج بهما على إعمال المثالين المذكورين .

الجواب : أن مُوهِنًا في الأول إنّما انتصابه على أنه مفعول به ، وهو (٢) مقتضى آخر البيت ، لقوله : وبات الليل لم ينم ، فاقتضى معنى البيت أن كليلا في معنى مكل لا على معنى أنه يكل في نفسه في ساعة من الليل ، هذا بعيد جدا من معنى البيت ،

وأما الثاني فإنّ اللاحقي قد أقر على نفسه فيه بالكذب ، لأنه بين أمرين : إمّا أن يكون كذب لنا ولم يلق سيبويه قط في مثل هذا ، وإمّا أن يكون لقيه وكذب له فيما سأله عنه ، فينبغي أن يكون (٣) على أنّه كذب لنا ، دون أن يكون كذب لسيبويه ؛ لأن سيبويه لم يكن ليثبت في متن كتابه إلّا ما صح عنده من أقوال العلماء المشاهير (٤- بالعلم والثقة والأمانة -٤) كالخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي الخطاب ، ونظرائهم ، ولم يكن اللاحقي من طبقة هؤلاء ، فثبت صحة إعمال المثالين المذكورين (٥) ، فالأمثلة خمسة كما قال أبو القاسم .

(٦- ولا تعمل هذه الأمثلة -٦) إلّا بالشروط الأربعة التي يعمل

---

(١) انظر هذه الحكاية عن المبرد في شرح عيون سيبويه : ٧٩ . وانظر أيضا الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٣١ .
(٢) في الأصل " وهي " .
(٣) في " ح " " يحمل " .
(٤-٤) ساقط من " ح " .
(٥) انظر شرح أبيات سيبويه : ١/ ٤١٠ وانظر البسيط : ١٠٥٩ .
(٦-٦) في " ح " " واعلم أنّ هذه الأمثلة لا تعمل " .

بها اسم الفاعل (١) ، (٢- إلّا أنّ أبا الحسن بن خروف خالف في إعمالها بمعنى الماضي -٢) ، وقال : إنها تعمل بمعنى الماضي ؛ لما فيها من معنى المبالغة (٣) ، بخلاف اسم الفاعل ، وخالف الكوفيون أيضا في إعمال هذه الأمثلة [مطلقا] (٤) وجعلوا المنصوب بعدها مفعولا بفعل مضمر يدل عليه المثال ؛ لأنّه قد يدل ما لا يعمل ، ولهذا لا يَتَقَدّمُ عندهم عليها المنصوب بعدها ، لأن المدلول لا يتقدم على الدليل (٥) ، وعلى طريقة البصريين تتصرف فيما تعمل فيه تصرفَ اسم الفاعل ، فيتقدم المعمول (٦) ويتأخر (٧) .

وأما قول أبي القاسم : (وفي فَعِل اختلاف) (٨) .

[فليس بجيد و] (٩) كان ينبغي أن يقول : وفي فَعِل ، وفعيل اختلاف ؛ لأنّ الذي خالف في أحدهما خالف في الآخر ، فالخلاف فيهما واحدٌ (١٠)

---

(١) البسيط : ١٠٥٦ .
(٢-٢) في "ح" "لأنها مختصرة منه خلافاً لأبي الحسن بن خروف في جواز إعمالهما بمعنى الماضي".
(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف : ٧٨ وهمع الهوامع : ٥/٨٩ .
(٤) زيادة من "ح".
(٥) انظر قول الكوفيين في مجالس ثعلب : ١٢٤ ، ١٩٦ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٨٨ . والمساعد ٢/١٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٦١ .
(٦) في "ح" "المفعول".
(٧) في "ح" "ويتوسط ويتأخر" انظر الكتاب : ١/١١٠-١١١ ، والبسيط : ١٠٦٤ .
(٨) الجمل : ٩٣ .
(٩) تكملة من "ح".
(١٠) هذا الاعتراض الذى اعترض به ، كان اعترض به ابن السيد . انظر إصلاح الخلل : ٢٠٧ ، وقال في البسيط : ١٠٦٦ اعتذاراً

===

(١-وظاهر كلامه أنّه [لم]* يستحضر (٢) في الوقت هذا المعنى ،فاعرف ذلك ، والله المستعان.-١)

فصل : واختلف الناس في القياس والسماع في هذه الأمثلة على قولين :

أحدهما : أنه لا يقال منها إلّا المسموع ، من ثلاثي كانت ، أو من رباعي .

والقول الثاني : أنه يقاس على المسموع منها لكن بشرط أن يكون [ذلك] (٣) من الثلاثي (٤) ،ويتفق عن قصر الرباعي على السماع ؛ لكثرة استعمالها من الثلاثي ،وندور ذلك في الرباعي.(٥)

ثم إنّ هذه الأمثلة تتفاضل في المبالغة ،فأما فَعُول ،وفَعَّال ، ومِفْعَال فأكثرها مبالغة (٦) واستعمالا (٧) ،وفَعِيل دونها (٨) مبالغة واستعمالا ،وفَعِل دونه مبالغة واستعمالا .

وقد تكون المبالغة فيها وهي من فعل غير متعد نحو: مِطْرَابة ومِعْزَابة ،وقوام ؛وصوام ،وزعم ابن عصفور أنها لا تكون من غير المتعدى ،(٩)

=== عن ابي القاسم بعد أن أورد اعتراض ابن السّيد ويظهر لي أنه إنّما قصد لتصحيح البيت الذى احتج به سيبويه وهو "حَذِر أمورًا" ، لأن المازني لم يره حجة ،وقال : إنّه مصنوع . ففي كلام أبي القاسم تنبيه على ذلك ".

(١-١) في "ح" "ولعله لم يستحضر في الوقت صحة الخلاف ،فاقتصر على ما حقق والله أعلم. * «لم» تكملة من "ح".

(٢) في الأصل "يستحذر" والتصويب من "ح".

(٣) زيادة من "ح".

(٤) في الأصل "الثاني" خطأ ،وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي : ٩٩٣ ،شرح الرضي : ٢٠٢/٢ وانظر البسيط : ١٠٥٤-١٠٥٥ .

(٥) في "ح" "من الرباعي".

(٦) خالف في ذلك ابن أبي الربيع بناءً على القياس . البسيط : ١٦٤ .

(٧) الكتاب : ١١١/١-١١٢ ،وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٣١ .

(٨) في الأصل "دونهما".

(٩) انظر شرح الجمل : ٥٦١ .

وَيَرِدُ عليه ما تقدم ،وأما جمعها تسليما أوتكسيرا أو لَحاق التاء وامتناعها في موضعه التكسير (١) ؛ لتعلق أحدهما بالآخر ،والله أعلم.

مسألة (٢) : وجه إعمال هذه الأمثلة عمل اسم الفاعل - وإنْ فاتها بعضُ الأوجه التي عمل بها اسم الفاعل ،وهو الجريان اللفظي /- ١٣٦ أنهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى ،قائما مَقَامَ ما فاتها من الجريان مع أن الاعتبار المعنوي أقوى من الاعتبار اللفظي ، أو تقول إنْ شئت إنَّما أُعمِلَت عَمَلَ اسمِ الفاعلِ ،مع فواتِ الجريانِ من جهة أنَّها واقعةٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ على معناه ، ونائبةٌ عنه (٣) ، كما أن المصدر في الأمر عامل عمل الفعل ؛لأنه واقع مَوْقِعَهُ على معناه ،ونائب عنه نحو قولهم : ضربا زيداً ،وكذلك أسماء الأفعال وغير ذلك مما يكثر ، فقولك : هذا ضراب زيداً واقع موقعَ قولك : هذا ضارب زيدا ضربا كثيرا ،ثم عدل عن هذا لذلك ،لضربٍ من الاختصار المقتضي لكلامهم ،وكذلك جمع اسم الفاعل المكسر ،والمسَلَّم ،وتثنيته ،وجمع هذه الأمثلة ،وتثنيتها ،كل ذلك يجرى في العمل مَجْرَى واحدِهِ.

أما التثنية وجمع السلامة فأمرهما واضح ؛لسلامة بناء الواحد ، وأما جمع التكسير فإنّه من باب ما أُجْرِي فيه الفرع مُجْرَى أصله.

فَإِنْ قيل : فهلا عمل مصغراً كما عمل مكبرا ،فيكون في الموضعين من باب ما أجري فيه الفرع مُجْرَى أَصْلِهِ ،وإلاَّ فما الفرق ؟

---

(١) أي جمع التكسير ،وانظر البسيط : ١٠٦٤.
(٢) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٨٨ ،وانظر شرح ابن عصفور : ١/ ٥٦٠.

الجواب من وجهين :

أحدهما : ٱلتزام هذا الإيراد أنه في الموضعين جارٍ مجرى أصله في ٱلإعمالِ وٱلإهمالِ ، فعمل المكسَّرُ عمل أصله (١) ، وأهمل المصغر بإهمال أصله ، بيان ذلك : أن أصل المكسر واحده ، وهو مستحق للعمل ، فجرى مجرى أصله ، وٱلمصغر أصله المكسر الموصوف ، والمكسر ٱلموصوف لا يعمل ، ففرعه المصغر لا يعمل ، ألا ترى أنك إذا قلت : هذا ضويرب ، أن الأصل أن يقال : هذا ضارب حقير ، ثم اختصر فقيل عِوَضاً منه : هذا ضويرب ، كما قالوا : إنّ قولك : هذا ضراب زيدا مختصر من قولك هذا ضارب زيدا ضربا كثيرا ، وكما قالوا في نحو أين زيد : إنه مختصر من قولك : أفي الدار زيد ، أم في كذا ، أم في كذا ، ثم ٱختصر ذلك كله إلى اللفظ المستعمل ، وأما ضَرَّابُ زيداً ، فمختصر من قولك : ضاربٌ ، وضاربٌ ، وضاربٌ ، وهذا ٱلأصل مستحق ٱلعمل فجَرَى فرعه مَجْرَاهُ في ٱلعمل ، وإلى هذا ٱلمعنى أشار أبو عليّ في "ٱلإيضاح" قال : إنَّما لم يعمل ٱسم الفاعل مصغَّراً من حيث لم يعمل موصوفا ، لِأَنَّ التصغير في ٱلٱسم بمنزلة وصفه بٱلصغر (٢) ، وهذا واضح إنْ شاء ٱلله .

الوجه ٱلثاني : من وجهي الإهمال ، أن تصغير ٱسم الفاعل يستلزم تقييد ٱلفعل (٣) ٱلذى هو عمدة ٱلعمل ، وتضعيف جانبه ، وكل واحدٍ من ٱلأمثلة ، وجمع التكسير ، يستلزم تكثير ٱلفعل وتقوية جانبه ، ولذلك اعتمد ابن خروف على هذا ٱلمعنى ، فأعمل ٱلأمثلة ،

---

(١) أي ومفرد ٱلمكسَّر مستحق للعمل .
(٢) التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ "باب ٱلتصغير" .
(٣) في الأصل "ٱلفصل" بٱلصاد ٱلمهملة ، وهي ساقطة من "ح" كما سبقت ٱلإشارة .

وإنْ كانت بمعنى الماضي وقد مضى ذلك.[١]

وانظر إلى مسألة : قلما سرت حتى أدخلَ المدينة ، في باب حتى في الأفعال[٢] ، فإن العرب تنصب المضارع في هذا الموضع لتقليل سبب الدخول وتضعيفه ، فإذا قلت : كثر ما سرت حتى أدخلُها ، فإنك ترفع ، لأن الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل وهو سبب الدخول ، وهذا تدقيق في الموضع ، فتأمله ، فإنك لا تجده هكذا ، وبالله التوفيق .

---

(١) انظر ما سبق ص: ٤٦٧ .

(٢) انظر ص: ٧٨١ .

باب الصفة المشبهة

باسم الفاعل فيما تعمل ، وإنّما تعمل فيما كان من سببها (١)

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي : كل صفة تثنى ، وتجمع ، وتذكر ، وتؤنث ، وليست على شكل المضارع ، ولا هي من أمثلة المبالغة ، كحَسَنٍ ، وكَريم ، وَقُرَشِيّ ، وسائر المنسوبات ، هذا رسم الأستاذ رحمه الله (٢) .

وقال ابن عصفور : الصفة المشبهة هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍّ تثنى وتجمع ، وتذكر ، وتؤنث ، كقائم ، وذاهب ، [وحسن (٣)] وكريم ، وما أشبه ذلك (٤) .

ورَسْمُ الأستاذ أعمُّ من هذا ، لأنه يعم جميع المنسوبات ، بخلاف رسم ابن عصفور ، فهو أجود ، والله أعلم ، إلّا أنَّ نحوَ منطلق ، وذاهب ، وقائم مما هو غير متعدٍّ وجارٍ على الفعل المضارع متردد العمل عند الأستاذ بين الصفة واسم الفاعل ، فرفعه الظاهر عنده على التشبيه بالفعل ونصبه الاسم على التشبيه باسم الفاعل المتعدي (٥) ، وهو بيّن في ذلك .

---

(١) في "ح" "باب الصفة المشبهة باسم الفاعل" وورد في الجمل : ٩٤ "باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه" ، وما بعده من نص الجمل لا من العنوان ، والترجمة التي في الجمل توافق ما نص عليه بعد قليل .

(٢) انظر البسيط : ١٠٦٧ والملخص : ٣٠٩ .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) شرح الجمل : ١/٥٦٦ .

(٥) البسيط : ١٠٧٤ - ١٠٧٥ .

واختلف الرجلان أيضا في رفع هذه الصفة للظاهر، بعد اتفاقهما / على أنَّ المنصوبَ بها على التشبيه [بالمنصوب] (١) ١٣٧
باسم الفاعل [المتعدى ، وأما الأستاذ فلم يفرق بين الرفع والنصب في أنَّ جميع ذلك على التشبيه باسم الفاعل] (٢) ، وفرّق ابن عصفور فقال : أما رفعها (٣) للظاهر فليس على التشبيه باسم الفاعل ،وإنّما هما في ذلك بمنزلة واحدة (٤) ،وأما نصبها ما بعدها فعلى التشبيه باسم الفاعل ، فتعلق الأستاذ بظاهر ترجمة أبي القاسم حيث قال : (باب الصفة المشبَّهةِ باسم الفاعل فيما تعمل فيه) ،لأن قوله : فيما تعمل فيه يقتضي عمومَ العملين ،وذلك أن حرف " ما " من ألفاظ العموم ،فكأنه قال : المشبهةِ في كل ما تعمل فيه ، فظاهره (٥) ما قلناه من عموم العملين .

ويقول ابن عصفور : هذا العموم قد دخله تخصيص الضمير المستتر ، لأن عملها فيه ليس على التشبيه اتفاقًا ، (٦- والعموم إذا دخله تخصيص فهل يبقى عامًّا في الباقي ،أويعودُ مُجْمَلا ؟ هذا مما اختلف فيه أرباب الأصول ،فيقول الأستاذ بالثاني ،وابن عصفور بالأول -٦) فإذا قلنا بالإجمال ،(٧- قيل لابن عصفور -٧) فماذا يفسِّر ذلك المجْمَل ؟

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) تكملة من "ح" وانظر المسألة في شرح ابن عصفور : ١/ ٥٧٠ .
(٣) في الأصل "رفعه".
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ،وهو مذهب ابن الطراوة انظر البسيط : ١٠٧٥ .
(٥) في "ح" "فظاهرها".
(٦-٦) في "ح" "والعموم إذا دخله تخصيص عادَ مجملاً على رأى بعض أهل الأصول ،ويبقى عاما في الباقي على رأى آخرين ، فيقول ابن عصفور بالأول ،والأستاذ بالثاني .
(٧-٧) في "ح" "على قول ابن عصفور".

فيجيب : بأن الإمام لمّا ذكر هذا الباب لم يذكر فيه إلّا النصبَ ثم الخفض منه (١) ،فهذا دليل على أن مذهب الإمامِ ما قلناه من (٢) أنّ التشبيه إنّما هو في النصب دونَ غيره . (٣)

أجاب (٤) من قال بالطريقة الأخرى : أنّهُ إنّما لم يذكر الرفع في هذا الباب ؛لأن كلامه في زمرة (٥) المنصوبات ، (٦- والرفعُ سيذكر في زمرةِ المرفوعات -٦) ،وهذه (٧) طريقة أبي علي (٨) في "الإيضاح" (٩) [- وهذا الرأي الذى رواه ابن عصفور منقول عن ابن الطراوة (١٠) ،وليس بصحيح ؛لأنّه لو كان رفعها للظاهر لمجرد طلبها له دون حمل على غيرها لاستوت ضمائر الصفات في رفع الظاهر كما تستوي في رفع المضمر ،ألا ترى أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر ويرفع المضمر بلا خلافٍ ،بل الأسماء التي أجريت مُجْرَى المشتق ترفع المضمر دون الظاهر

---

(١) انظر الكتاب : ١/١٩٤-١٩٥ .
(٢) "ما قلناه من قبل" ساقط من "ح" .
(٣) في "ح" "دون الرفع" .
(٤) في "ح" "فيجيب" .
(٥) "زمرة" في "ح" "رزمة" وكذلك في هامش الأصل عن نسخة أخرى .
(٦-٦) في "ح" "والرفع قد مضى فيه الكلام في رِزْمَةِ المرفوعات" .
(٧) في الاصل "هذا" .
(٨) في "ح" "طريقة الفارسي" .
(٩) بعده في الاصل "فتبين ذلك والله المستعان" وهي عادة تستعمل عند تمام الكلام ،والكلام لم يتم حَسَبَ ما في نسخة "ح" وهذه الزيادة التي في نسخة "ح" من المواضع القليلة التي زادت بها هذه النسخة وهذه الزيادة تنتهي عند قوله : "ثم قال : وفي هذا وجوه" ص ٥٠٢ ب
(١٠) انظر رأي ابن الطراوة في البسيط : ١٠٧٥ .

نحو : مررتُ بقاعٍ عرفَجٍ كلّهُ ، وبقومٍ عربٍ أجمعون ، فدل هذا كله على أن رفع الظاهر يكون أمراً زائدا على الطلب ، وهو المحمول على غيرها ، وأيضاً فإنّ «أفعلَ مِنْ» لا يرفع الظاهر غالباً ؛ لنقصان شبهه باسم الفاعل ، وهذا بين إنْ شاء الله .(١)

فصل : اعلم أنّ مرفوع هذه الصفة على وجهين : أحدهما أنْ يكون من سبب الموصوف بها كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، والثاني أن يكون أجنبياً منه كقولك : مررت برجلٍ كريمٍ عمرٌو عليه ، وبامرأةٍ شريفٍ زيدٌ (٢) (. . . .) ، فالوجه الأول هو الذى يصح فيه نقل الضمير فينتصب المعمول بالصفة بعد النقل ثم يخفض ، وأما الوجه الثاني فيجب بقاؤه على رفعه ، لامتناع النقل ، فإنْ قيل : ما الفرق بين معمولها منصوبا و مخفوضا ، وبينه مرفوعا حتى كان عملُها الرفعَ مطلقاً ، وعملُها النصبَ والخفضَ مقيداً بالشبهية ؟ فالجواب أنّ هذا السؤال لا يَرِد على مَنْ يقول : إنّ عملها الرفع في طبقة اسم الفاعل ، وهو قول ابن الطراوة ، وبه قال ابن عصفور ،(٣) وسأذكر ردّ هذا المذهب ، وإنّما يَرِدُ على من يرى أنّ عملها مطلقاً على التشبيه باسم الفاعل وأنّها في الدرجةِ الثالثةِ ، فكان يجب على هذا ألّا ترفع إلّا ما كان سبباً الموصوف بها ، كما لا تَنْصِبُ ولا تخفض إلّا ما كان من سببه ، فيكون الجواب عن هذه الشبهة : أنه لما كان الرفع أصلاً للنصب ، والنصب في الدرجة الثالثة صار الرفع كأنه في الدرجة الثانية بمنزلته مع اسم الفاعل ، وإنْ كان بالحقيقة في الدرجة الثالثة ،

---

(١) بمثل هذا قال ابن أبي الربيع في البسيط : ١٠٧٥-١٠٧٦ .

(٢) كلمة ليست واضحةً .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ، والبسيط : ١٠٧٥ .

فمن ثَمَّ ساوت هذه الصفة اسمَ الفاعل في رفع الظاهر مطلقًا . والله أعلم [1]

ثم قال : (وفي هذا وجوه) [2] إلى آخره. [3]

ينظر أولًا في انحصار الوجوه المصورة في هذا الباب ، وجملتها ثمانيةَ عشرَ وجهًا ، [4] والأصل في معرفة ضبطها أنْ تنظر إلى الصفة والموصوف ، فإنَّهما إمَّا نكرتان ، وإمَّا معرفتان ، فإنْ كانا نكرتين نظرتَ إلى معمول الصفة ، فإنَّه لا يخلو [5] أن يكون معرفةً بالألف واللام ، أو بالإضافةِ ، أو نكرةً .

فالمعرَّف بالألف واللام بثلاثة أعاريب ، بالرفع ، والنصب ، والجر ، والمعرَّف بالإضافة كذلك ، بالرفع ، والنصب ، والجر ، والمنكَّر كذلك بالرفع ، والنصب والجر ، فهذه تسعة أوجه : مع تنكير الصفة والموصوف ، ثم إنَّ هذه الأوجه التسعة تكون بعينها مع تعريف الصفة والموصوف ، فيصير جميع ذلك ثمانيةَ عشرَ وجها [6] ، وذلك [على] [7] ما ذكرناه أوَّلًا ، يسقط منها سقوطًا مطلقًا ما يلزم فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وليس في المضاف إليه ألف ولا م ، ولا فيما أضيف هو إليه ، وذلك مسألتان: [8]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من "ح" وانظر البسيط : ١٠٧٦ .
(٢) الجمل : ٩٤ .
(٣) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٤) ساقطه من "ح" .
(٥) في "ح" نظرت إلى المعمول فإنَّه لا يخلو" .
(٦) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ٦٤٦ .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) انظر شرح ابن عصفور : ١/ ٥٧٠ ، ٥٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٠/ ٦٤٦ .

إحداهما قولك : مررت بالرجل الحسن وجهٍ . فسقوط هذه بيّن ، لأنها عكس أصل باب الإضافة ، لأنّ الأصل في الإضافة أنْ يضاف المنكّر إلى المعرّف ليكتسي منه [معنى] (١) التعريف أو التخصيص ، والمعرّف ها هنا مضاف إلى المنكّر ، فكان عكس الوضع ، فامتنع لذلك امتناعاً مطلقاً ، أعني من النظم والنثر . (٢)

والمسألة الثانية التي هي أختها في الامتناع ، قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه ، وذلك أنّ الأول مقرون بالألف واللام دون الثاني ، وجمع في الثاني بَيْنَ الضمير المنقول إلى الصفة وتكراره ، وهو مناقض للغرض بنقله ، فانْضَافَ هذا إلى ما قلناه من اقتران الصفة بالألف واللام دون المضاف إليه ، فامتنع كامتناع ما قبلها (٣) بقي النظر في باقي المسائل ، وذلك ستةَ عشَرَ وجها ، يسقط منها سقوطاً مخصوصاً بالنثرِ دون النظمِ ثلاثةُ أوجه .

أحدها : مررت برجل حسنٍ وجهه ، بإضافة حسن إلى الوجه المضاف إلى ضمير الموصوف . (٤)

---

(١) زيادة من "ح" .

(٢) في "ح" "أعني نظمًا ونثرًا" .

(٣) قال ابن عصفور في هذه المسألة : قال الأستاذ : "والموجب لامتناع الحسن وجهه أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان أحدهما تكرار الضمير ، لأن الإضافة متى نصبت معمولها فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف .
وآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وكل واحد منهما على انفراده ضعيف ، فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة" شرح الجمل : ١/٥٧١ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٦ قال : "... أجازه سيبويه ، قال : شبهوه بحسن الوجه ، يعني جعلوا الإضافة معاقبة الألف

===

والثانية : مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ بتنوين الصفة ، ونصب الوجه المضاف إلى ضمير الموصوف (١) ، وكذلك مع اقتران الصفة بالألف واللام ، وهو الوجه (٢) الثالث ، وهو قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه .

بقي من جملة العدد ثلاثةَ عشَرَ وجهاً ، يسقط منها وجهان على طريقة الكوفيين وهما : مررت برجلٍ حسنٍ وجْهُهُ ، وبالرجل الحسن وَجْهُهُ برفع الوجهِ فيهما على الفاعلية ، وامتناعُهما عندهم منْ جهةِ أنه ليس فيهما ضمير يعود إلى الموصوف ، والألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير على أصل مذهبهم (٣) .

يبقى من أصل العدد المذكور أحدَ عشَرَ وجهاً مُتَّفَقٌ على جوازها (٤-وسيذكر ذلك بعد واحداً واحداً إنْ شاء الله تعالى ، والله المستعان-٤) .

=== واللام ، قال : وهو رديء ، يعني أنه قد جاء عن العرب مع رداءته ، وذلك أن الأصل كان زيدٌ حسنٌ وجهه فالهاء تعود إلى زيد ، فنقلت إلى الصفة وصارت الصفة مسندة إلى عامَّةٍ بعد أن كانت مسندة إلى خاصَّةٍ ، واستكن الضمير في الصفة وصار مرفوع الموضع بفعله بعد أنْ كان مجرور الموضع بالإضافة فلا يحسن إعادتها مع إسناد الصفة إليها ، لأن أحدهما كاف ، فلذلك كان رديئا ، ووجه جوازه جعل الضمير مكانَ الألف واللام ، لأنهما يتعاقبان ، وبقي الضمير الأول على حاله فعاد إلى الأول ضميران ، أحدهما مرفوع ، والآخر مجرور . وانظر الكتاب ١/١٩٩ .

(١) انظر الوجهين السابقين في البسيط : ١٠٨٧ .

(٢) في "ح" "وهذا الوجه" .

(٣) في "ح" "تسد مسده على أصلهم" وانظر مذهب الكوفيين في معاني الفراء ٢/٤٠٨ وشرح القصائد السبع الطوال ٧٠ والجمل : ٩٧ والإيضاح في شرح المفصل : ٢/٦٥٠ والبسيط : ١٠٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١ .

(٤-٤) في "ح" "وهي التي أوضحها الاستثناء فتأملها" .

(١- تقول : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ ،على أن الألف واللام دخلت في الصفة بعد استقرار الإضافة ،وتقول : مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامِ، ثم تضيف اسم الفاعل إلى معموله بالحَمْلِ على المسألة الأولى ،ثم تضيف أيضاً الصفة إلى معمولها ، وهي المسألة الثانية حَمْلاً على اسم الفاعل المحمول / على الأول ،فقد صارت الأولى على وجهين : ١٣٨

أحدهما : أن تكون الألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول الإضافة .

والوجه الآخرُ : أن يكون دخولها قبل حصول الإضافة ،وهذا الثاني محمول على الأول ، والأول محمول عليه لا غيرُ ،ولا يخلو قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه ،أن يكون محمولا على غيره ،أو يكون غيره محمولا عليه .-١)

ثم قال : (والسابع أن تقول : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ)(٢) إلى آخر الفصلِ .

قال سيبويه : الخفض في هذا الباب على وجهين (٣) ،وفسَّر ذلك الأستاذُ بأنَّه يعني أنَّ أحد الوجهين : أن تكون الألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول الإضافة ،وأنّ الوجه الثاني أن تكون الألف واللام دخلت فيها قبل حصول الإضافة .

(١-١) ساقطة من "ح".
(٢) الجمل : ٩٦.
(٣) الكتاب : ١/ ٢٠١ وعبارة سيبويه بتمامها : "... وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجه على [قوله] هو الضارب الرجل ، فالجر في هذا الباب من وجهين [من الباب الذى هو له ،وهو الإضافة ،ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف].

فالوجه الأول هو الذى حمل عليه إضافة اسم الفاعل المقرون بالألف واللام إلى معموله المقرون أيضا بالألف واللام ،أو المضاف إلى ما قرن بهما .

والوجه الثاني هو المحمول على اسم الفاعل المحمول على الوجه الأول ،فقد صار قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه متردداً بين أن يكون محمولا عليه اسمُ الفاعل ومحمولا هو على اسمِ الفاعل المحمول عليه (١) ، فقد انحل الإشكال وزال الدَّور الذى كان يظهر في المسألة على بادي الرأى فتأمل ذلك ، فإنَّ فيه بعضَ غموض يُزَاحُ بالمذاكرة ،والله المستعان .

ثم قال أبو القاسم (٢) : (وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة ،إلاَّ هذا ،وما جَرَى مَجْرَاه) (٣) .

والقول في ذلك : أن تقول : يجوز أن يجمع بين الألف واللام ،والإضافة في باب اسم الفاعل ،وفي باب الأمثلة التي تعمل عمله ، وفي العدد قليلا (٤) ،وفي هذا الباب ،وبسطُ ذلك أنْ تقول لا يخلو اسمُ الفاعل أو الصفة ،أو أمثال (٥) المبالغة أن يكون معربا بالحركات ، أو بالحروف ، فإنْ كان معربا بالحروف جاز (٦) أن يضاف إلى معموله سواءٌ كان ذلك المعمول مقرونا بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما هما فيه أوْلاً ، وإنْ كان معربا بالحركات لم يضعف إلى معموله إلاَّ بشرط

---

(١) انظر البسيط : ١٠٨٨ .
(٢) "ابو القاسم "ساقطه من "ح ".
(٣) الجمل : ٩٦ .
(٤) مثل قول العرب : عندي الثلاثةُ الأثوابِ .
(٥) في "ح " "مثال ".
(٦) في "ح " "فإنْ كان معربا بالحركات جاز ".

أن يكون ذلك المعمول مقرونا بالألف واللام ،أو مضافا إلى ما هما فيه ،أو إلى ضمير ما هما فيه على أحد القولين (١) ، وما عدا ذلك فممنوع إلا ما (٢) يحكى عن الفراء أنه جوّز إضافته إلى هذا الممنوع عندنا (٣) ، فتقول على قوله : هذا الضاربُ زيدٍ ،اعتبارًا بأن تأويله : هذا الذى هو ضارب زيد ،وهذا بعيد في التأويل ، فاعرف ذلك (٤) ،والله المستعان.

ثم قال : (والعاشر أن تقول : مررت بالرجل الحسن الوجهُ (٥)) إلى آخره.

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب : (٦-

الأول : أن "الوجه" يرتفع على البدل (٦-) من ضمير مستتر في الصفة ، وذلك الضمير هو الرابط بين الصفة والموصوف ،وأما الرابط بين البدل والمبدل منه ،فمحذوف كأنه قال مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ منه ، وهو مذهب الأستاذ ،وقاله الفارسيّ. (٧)

---

(١) نحو: الرجل أنت الضارب غلامه . وهذه المسألة منع المبرّد أن يجر الغلام بالإضافة ويتعين عنده النصب . انظر المساعد : ٢/٢٠٣ والتذييل والتكميل ٣/٢١٣/أ.

(٢) في "ح" إلا أنّه يحكى .

(٣) اسم الفاعل يضاف إلى معموله إذا كان المعمول مقرونا بالألف واللام أومضافا إلى ما هما فيه ، أوإلى ضمير ما هما فيه ،ولا يغني كون معمول اسم الفاعل معرّفا بغير الألف واللام .سواء كان التعريف بالعلمية أو بالإشارة أوضمير نحو الضارب زيدا ،والضاربك ، والضارب ذينك . فهذه الأمثلة عند الجمهور تنصب حتما ، إلا الفراء فقد أجاز الجر بالإضافة . قال في المساعد : ٢/٢٠٤ ولا مستند له من نثر ولا نظم وانظر التكميل والتذييل : ٣/٢١٣.

(٤) "فاعرف ذلك "ساقط من "ح ".

(٥) الجمل : ٩٧.

(٦-٦) الأول :" أن يرفع الوجه على البدل ".

(٧) انظر قول الإيضاح : ١٥٤ ،والبسيط ١٠٩٥- ١٠٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠١.

والمذهب الثاني : أن "الوجه" يرتفع بالصفة على الفاعلية ، والرابط بين الصفة والموصوف محذوف ،كأنه قال : مررت بالرجل الحسن الوجهُ منه ،وهو مذهب أبي القاسم وشيخه [أبي إسحاق] (١) الزجاج ، وقال به ابن عصفور (٢) ،ورجحه على الأول باتفاقهم على الفاعلية في نحو قولك : مررت بالرجل الحسن الأبُ والقائم الأخُ ،فيجب أن يحمل ذلك المجمل على هذا المفسَّر (٣) ليكون الباب كله جاريًا على أسلوب واحد .

وهذا الذى قاله ابن عصفور ظاهرٌ في المسألة ،ولكن نعارضه بقول امرئ القيس في إحدى الروايات: (٤)

* كَبَكْرٍ مقاناةِ البيـــاضُ *

برفع البياض ،ولا وجه لارتفاعه ،إلَّا أن يكون بدلَ اشتمال (٥) من ضمير مستتر في المقاناة ،لأنَّ لَحَاقَ التاء لهذه الصفة نص على

---

(١) زيادة من "ح" وانظر مذهب الزجاج في البسيط : ١٠٩٥ .
(٢) شرح الجمل : ١/ ٥٧١ - ٥٧٢ .
(٣) في "ح" على ذلك المفسَّر.
(٤) وردت رواية البيت في ديوان امرئ القيس : ٧٥ لأبي الحجاج الأعلم هكذا :
كبكرٍ مُقَاناةِ البياضِ بصُفْرةٍ غذَاهَا نميرُ الماءِ غيرَ المحلَّل
بإضافة بكر إلى المقاناة مع جر البياض ،وفي النسخة الأخرى التي بتحقيق ابي الفضل ،بتعريف "مقاناة" بالألف واللام ،وجر البياض . إلا أن ابنَ الأنبارى ذكر عن ثعلب جواز الجر والنصب والرفع في البياض ،ولم يذكر أنها رواية . انظر شرح السبع الطوال : ٧١ .
(٥) ذكر ابن الأنبارى في شرح السبع الطوال : ٧١ أنَّ أبا العباس احمد بن يحيى قال : " ومن رفع البياض جعل الألف واللام بدلاً من الهاء .

تأنيث ٱلمرفوع بها ،فٱلظاهر أنَّ ٱلحاصل (١) أنَّ مسائل هذا ٱلفصل ثلاث :

مسألة تتعين فيها ٱلفاعلية وهي : مررت بٱلرجل ٱلحسنِ ٱلأبُ [وما أشبهها] (٢).

مسألة تتعين فيها ٱلبدلية ، وهي : كبكر مقاناة ٱلبياض ، برفع ٱلبياض كما قلناه ، ومسألة يجتمع فيها ما ٱفترق في ٱلمسألتين ، على طريق ٱلاحتمال ،وهي قولك : مررت بٱلرجل ٱلحسن ٱلوجه .

لكن قد يقول ٱبن عصفور : لا تصح ٱلمعارضة بقولك : كبكر مقاناة ٱلبياض ،لأنَّ ٱلرواية مضطربة ،وإذا ٱضطربت ٱلرواية في أمر مسند ترك ٱلعمل به ورجع إلى ٱلقياس ،ومع هذا فهو مما ينظر فيه .

وٱلمذهب ٱلثالث : أن "ٱلوجه مرفوع بٱلصفة كما قاله ٱلزجاج ؛ لأنَّ ٱلألف وٱللام يقع بها ٱلربط ٱلذي كان يقع بالضمير ؛ (٣-لأنها / ١٣٩ معاقبة له ،والعرب تحكم للمعاقِب بحكم ٱلمعاقَب ، فإنْ قيلَ : الضمير اسم وٱلألف وٱللام حرف ،فكيف يسد ٱلحرف مَسَدَّ ٱلاسم مع ٱختلاف ٱلجنسين ؟

أجيب بواو ٱلحال ،فإنَّها حرف قد حصل بها ٱلربط ٱلذى يحصل بٱلضمير -٣) ،فإنْ قيل : ٱلواو أصلها ٱلربط بين ٱلشيئين فلا يستنكر فيها ٱلوجه ٱلذى كان لها بحق ٱلأصل ،بخلاف ٱلألف وٱللام.

---

(١) " أنَّ ٱلحاصل " ساقط من " ح ".
(٢) زيادة من " ح ".
(٣-٣) ساقطه من " ح ".

قيل : والألف واللام أيضا معاقبة للضمير ، وقد ثبت أن العرب تحكم للمعاقِب بحكم ما عَاقَبه (١) ،كما قلناه ،فلا يستنكر أن يحصل بها الوجه الذى كان يحصل بما عاقبه ، وهذا بيّن إنْ شاء الله ،وأظن ابن مالك قال (٢) ذلك في قول العرب : ضرب زيد الظهر والبطن. (٣)

ثم قال : (والوجه الحادِيْ عَشَرَ) (٤) إلى آخره [الفصل]

هذا الموضع ما زال ينقد عليه من غير وجه ،فمن ذلك قوله : والوجه الحادي عَشَرَ أجازه سيبويه وحده ،وهذا يقتضي بظاهره إطْلَاقَ الجواز وإنّما قال سيبويه : وقد جاء في الشعر حَسَنَةً وَجْهُهَا ، وهو مع ذلك قبيح. (٥)

ومن ذلك قوله : (وخالفه في ذلك جميع الناس من البصريين والكوفيين) (٦) ، ولا يذكر له مخالفٌ ممن تقدم إلاّ المبرِّدُ. (٧)

---

(١) في "ح" "بحكم المعاقِب".
(٢) في "ح" قد قبل ذلك في قول.
(٣) انظر ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل له قال : "الألف واللام عوض من الضمير ،وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين وإنْ كان بعض المتأخرين قد عَدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف". وانظر التسهيل : ٤٢ والجَنَى الداني : ٢٢٠.
(٤) الجمل : ٩٨.
(٥) الكتاب : ١/١٩٩ مع اختلاف في اللفظ.
(٦) في الجمل : ٩٨ وخالفه جميع الناس في ذلك.
(٧) انظر مخالفة المبرّد في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٧٣ ، والبسيط : ١١٠١.

ومن ذلك قوله (وقالوا [١-] هوخطأ وهو كما قالوا ،إلّا أنّه قد أضاف الشيء إلى نفسه [٢]).

ولو كانت العلة هذه لامتنعت كلّ مسألة أُضيفت فيها الصفةُ إلى الموصوف بها من طريق المعنى ،وقد أُجمعوا على أنّ قولك : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ صحيحٌ [٣] فصيحٌ مع أنّ فيه ما ذكر في المسألة المنقودة ،فالصحيح إذًا جوازها في الشعر ووجه اختصاصها به [٤] أن نقل الضمير من آخر الكلمة إلى الصفة إنّما سببه [٥] طلب الاختصار والتخفيف ،وتكراره كما في المسألة المنقودة مناف لهذا الغرض ، فهذا وجه ضعفها وقلتها والله أعلم ،على أنّه قد جاء هذا النوع في الكلام قليلا [٦-] كما في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم : (شَثْن أصابعه) وجاء في صفة الدجال الكذاب : (أعور عينُهُ اليمنى) [-٦] وهذا نظير المسألة التي كنا بسبيلها ،فالظاهر أنّ ذلك جائز في / النثر ١٤٠
على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدّثين ،والله أعلم بالصواب [-١].

(١-١) تكرر في الأصل مرتين المرة الأولى في موضعه هذا ،إلّا أنه كان ملحقا في الهامش إلحاقا وكتب بعده "صح من الأصل" والمرّة الثانية وقع بعد قوله "ثم رأيت ذلك في تعليق ابن أبي ... وهو ظريف في المسألة".

(٢) الجمل: ٩٨ "وقوله كما قال" في الجمل بعد كلمة "نفسه".

(٣) "صحيح" ساقطة من النص المكرر الثاني.

(٤) في النص المكرر الثاني "واختصاصها بالشعر".

(٥) في النص المكرر الثاني "تشبه" خطأ.

(٦-٦) وردت هذه الفقرة في النص المكرر "في صفة الدجال الكذاب أعور عينه اليمنى ،وجاء في حديث اخر في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم شَثْن أصابعه" وانظر المسألة في شرح المفصل لابن يعيش : ٦/ ٨٦-٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٧٣-٥٧٥.

فصل : وٱعلم أن هذه ٱلصفة لا تكون إلّا للحال ، ولا تعمل مضمرةً ، ولا يتقدم عليها معمولها .(١)

قال ٱبن عصفور : ولا ينعت لتنزله منزلةَ ٱلمضمر في أنه لا يكون أبدا إلّا للأول . فجرى مَجْرَى المضمر في ٱمتناع نعته ، وفيما قاله نظر ، لأنه جاء في صفة ٱلدجال "أعور عينُهُ ٱليمنى "(٢) فٱعلمه .

مسألة(٣) : قال ٱلفارسي : إنّ سواءً يُرفَعُ ٱلمضمر دون ٱلمظهر ، إلّا أنْ يكون معطوفاً(٤) ، لٱنتفاء ٱلمباشرة كقولهم : مررت برَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ وٱلعدمُ(٥) ، إلّا في لُغةِ مَنْ قال : مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه(٦) ، على ٱلإجراء ، وعلى هذه ٱللغة حمل قراءة حفص وحمزة(٧)

---

(١) انظر شرح ألفية ٱبن معطي لٱبن ٱلقواس : ٩٩٥ - ٩٩٦ وبه وجوه أخرى مما تختص به ٱلصفة المشبهة .

(٢) سبق ص ٥١٠

(٣) هذه ٱلمسألة كلها ساقطة من "ح" .

(٤) قال في ٱلبسيط : ١٠٧١ " ... فٱلعدم معطوف على ٱلضمير في سواء فصار - على هذا - سواء عاملاً في العدم . ولا يعمل سواء في ٱلأعرف من ٱللغات إلّا في ٱلضمير ، ولا يعمل في ٱلظاهر إلّا أنْ يكون ٱلظاهر معطوفا " وٱنظر ٱلملخص : ٣١٤ .

(٥) في ٱلأصل "العادم" وٱلتصويب من ٱلكتاب : ٢/٣١ وقال سيبويه : " وأما قوله : "مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيح حتى تقول : هو وٱلعدم ، لأنّ في سواء ٱسماً مضمرا مرفوعا ، كما تقول : مررت بقوم عرب أجمعون ، فارتفع أجمعون على مُضْمر في عربٍ بٱلنية ، فهي هنا معطوفة على ٱلمضمر ، فإنْ تكلمتَ به على قبحه رفعت العدمَ " .

(٦) انظر الكتاب : ٢/٢٧ .

(٧) انظر ٱلسبعة : ٥٩٥ ، وحجة ٱلقراءات : ٦٦١ ، وٱلقراءة بنصب "سواءً" على أنه مفعول ثانٍ لنجعلهم " .

﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً محياهم ومماتهم ﴾.(١)

قال أبو علي الشَّلَوْبِينُ : لا أرَى أن يُحمل القرآنُ على هذا الوجه الشاذّ (٢) ، وإنّما ينبغي أن يحمل على وجه هو أحسنُ منه ، وذلك على أن يرتفع " محياهم " و " مماتُهم " بالابتداء ، والخبر محذوف دل عليه السياق ، كأنه قال : محياهم كمحياهم ، ومماتهم كمماتهم ، وتكون الجملة داخلة في الاستفهام المراد به إنكارُ استواءِ أحوالِ الفريقين ، ويكون المعنى : أيحسب هؤلاء أن يكون محياهم ، ومماتهم كمحيا المؤمنين ومماتهم ، ويكون الله تبارك وتعالى قد فرّق بين محيا المؤمنين ومماتهم ، وبين محيا الكافرين ومماتهم ، فالمؤمن يعيش مؤمنا ويموت مؤمنا ويحشر مؤمنا ، والكافر يعيش كافرًا ويموت كافرا ويحشر كافرا ، وتكون الجملة على هذا منصوبة المحل على البدل من سواء ، و " سواء " بدل من المفعول الثاني ، وهو كاف التشبيه ، لأنّ الفعل هنا متعد إلى مفعولين ، فهو بدل من بدل.

هذا هو المعنى على الاتصال المعنوي ، أعني دخول الجملة تحت الإنكار المراد بالاستفهام . وإنْ كان على معنى الانقطاع ، أي على الاستئناف كان المعنى على إثبات استِواءِ كل فريق في محياه ومماته ،

---

(١) الجاثية : ٢١ .

(٢) وجه الشذوذ في ذلك : أن الاكثر في سواء ألّا يرفع الظاهر إلّا أن يكون معطوفا على المضمر ، كما ذكر سابقاً فمحياهم على هذه القراءة - وهو ظاهر - مرفوع بسواء على أنه فاعل ، وهذا هو قليل كما قال سيبويه ، انظر الكتاب : ٢/٢٧ ، وقبيح أيضا . وانظر مذهب الشَّلَوبين هذا في البسيط ١٠٧٢-١٠٧٣ .

أي كلّ واحد من ٱلفريقين يموت على ما عاش عليه ،ويكون ٱلتقدير : محياهم كمماتهم ،ومماتهم كمحياهم ،أي محياهم ومماتهم سَواءٌ على ٱلتفصيل ٱلمذكور، وذكر في مِصْداقِ توجيه ٱلشَّلَوْبين ٱلمذكور أولاً ، أنَّ انساناً رأى في ٱلنوم بعض ٱلفقهاء فقال لصاحب ٱلرؤيا : ٱلقول ما قال ٱلشَّلوبين ،كذا كنت أسمع في ٱلمجالس ،ثم رأيت ذلك في تعليق ٱبن .....(١) وهو طريف في ٱلمسألة .

---

(١) هنا كلمتان غير واضحتين في ٱلأصل .

باب التعجب

التعجب : آستعظام زيادة في وصف آلفاعل خفي سببها ، و خرج بها آلمتعجّب منه عن نظائره ،أو قَلَّ نظيره .(١)

فقولهم (٢) : "آستعظام" تنبيه على أن آلتعجب من صفة آلمخلوق (٣) ،ولهذا يجب صرف ما جاء من ذلك في آلتنزيل إلى آلمخلوق .(٣)

وقولهم : "زيادة" تنبيه على أنه إنَّما يصح مما يقبل آلزيادة وآلنقصان ،ولذلك (٥) لا يقال : ما أموت زيداً ،إنَّما هو عبارة عن إذهاب (٦) آلروح ،وهذا حَقِيقَتُه وأصلُه .

وقولهم : "في وصف آلفاعل" تنبيه على أنّ فعل آلتعجب لا يُبْنَى من فعل آلمفعول غالباً ،فلا يقال من ضُرِبَ زيد : ماأضرب زيدا ، مخافة آلتباسه بآلفاعل ، هذا أحد آلوجهين ،وسيأتي آلآخر بعد إنْ شاء آلله .

وقولهم "خفي سببها" تنبيه على آمتناعه من آلخِلَقِ آلظاهرة كالعَمَى ،وآلعَرَجِ ،وآلعَوَرِ ،وآلألوان كآلبياض ،وآلسواد وما أشبه ذلك .(٧)

---

(١) هذا آلتعريف نفسه في شرح آلجمل لابن عصفور : ٥٧٦ ،وآنظر شرح آلجمل لآبن خروف : ٨١ ،وشرح آلجمل لآبن بزيزة : ١١٥ وشرح آبن آلضائع : ٣١/أ ،وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٥٧ .

(٢) في "ق" "فقوله" .

(٣) أي أن آلمخلوق هو آلذى يعجب.

(٤) مثل قوله تعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ .

(٥) في "ق" "ولذا" .

(٦) في "ح" "ذهاب" بدون همزة تعدية .

(٧) "وما أشبه ذلك" ساقط من "ح" .

وقولهم : "وخرج بها ٱلمتعجَّب منه على (١) نظائره ،أو قَلَّ نظيره " تنبيه على ٱنفراده بتلك ٱلصفة ،أو ندور ٱلشركة معه فيها ؛ لأنه لو لم يخرج بها على ٱلنظير (٢) ،أو كثر ٱلنظير [فيها] (٣) لم يكن لٱختصاصه بٱلتعجب معنًى (٤) . وٱلله أعلم.

فصل : وأما ٱلأفعال فإنّها تنقسم بٱلنظر إلى هذا ٱلباب على خمسة أقسام ، قسمان يبنىٰ منهما فعل ٱلتعجب بٱتفاق ،وقسمان لا يبنىٰ منهما بٱتفاق ،وقسم فيه خلاف .

فأما القسمان ٱلأولان ،فهما : ٱلثلاثي ٱلذى لم يجر مجرى الزائد ،وٱلزائد ٱلذى جرى مَجْرَىٰ ٱلثلاثي .

فٱلأول كضرب وسمع وكرم .

وٱلثاني كاشتد وٱستغنى وٱفتقر ،لأنهم قالوا منه : شديد ، وغني ،وفقير ،فهذا تفسير جريانه مَجْرَىٰ ٱلثلاثي ؛لأن فعيلا إنّما (٥) أصله أنْ يكون من ٱلثلاثي (٦) .

وأما ٱلقسمان ٱلثانيان ،فأحدهما : ٱلزائد ٱلذى لم يجر مَجْرَىٰ ٱلثلاثي .

وٱلثاني : ٱلثلاثي ٱلذي جَرَىٰ مَجْرَىٰ ٱلزائد ،فٱلأول : كٱنطلق

---

(١) في "ح" و"ق" "عن".
(٢) في "ق" "عن ٱلنظائر".
(٣) في "ح" أو أكثرت نظيره فيها وفي "ق" "أو أكثر ٱلنظير".
(٤) ساقطة من "ق" وفي هامشها إحالة لعلها لها ولكن لم يظهر أمامها شيء . وانظر شرح ٱلتعريف في شرح ٱبن عصفور : ١/ ٥٧٦-٥٧٨.
(٥) ساقطة من "ح".
(٦) الكتاب : ١/ ٧٣ وانظر شرح ألفية ٱبن معطي : ٩٦٢ ، وٱلمساعد ٣/ ١٦٣ ،وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ١/ ٧٩ وٱلتذييل وٱلتكميل: ٣/ ١٩١/ب.

وٱستخرج ،وٱطمأن ،وما أشبه ذلك (١) ،وٱلثاني كَحَوِلَ ،وعَوِرَ ،وَصَيِدَ [البعير] (٢) ،لأنّ هذا ٱلضرب وإنْ كان ثلاثياً في ٱللفظ فإنّ حكمه حكم ٱلزائد بدليل تصحيح ٱلعين (٣) ،لأنّ معنى عَوِرَ ،وحَوِلَ ،وَصَيِدَ ، أَعْوَرَّ ،وٱحْوَلَّ ،وٱصْيَدَّ ،ولولا هذا لٱنقلبت عين ٱلكلمة ألفا ، فهذا تفسير جَرَيانِهِ مَجْرَى ٱلزائد .

وأما ٱلقسم ٱلخامس : فهو ما كان على وزن أفعل (٤) وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : إطلاق ٱلقول (٥- بٱلقياس ،وهو ظاهر كلام سيبويه (٦) .

والثاني : -٥) الٱقتصار على ٱلمسموع (٧) من ذلك (٨) وعليه كثير من ٱلمتأخرين.

وٱلقول ٱلثالث : ٱلتفرقة بين ما همزته لمعنىً وما همزته لغير معنى فما همزته لمعنىً قُصِرَ على ٱلسماع ،وما همزته لغير معنى أطلق القول فيه بٱلقياس (٩) ، وٱلله ٱلمستعان .

فصل: اختلف الناس في تفسير " ما " ٱلتعجبية بعد ٱتفاقهم على أنها مرفوعة ٱلمحل بٱلٱبتداء على ثلاثة أقوال .

---

(١) إنّما ٱمتنع ٱلتعجب من هذه ٱلأفعال ،لٱنهدام بِنْيَتِها ،ولزوم حذف بعض أصوله . انظر ٱلمساعد : ٢/ ١٨٩/٣/ب ،وشرح ٱلجمل لابن عصفور : ٥٥٧٩/١ ،والتذييل والتكميل : ١٨٩/٣/ب .

(٢) تكملة من "ح" و"ق" ،والصَّيَدُ داءٌ يصيب ٱلإبل في أنوفها لا تستطيع معه الإلتفات

(٣) في "ح" "عينه".

(٤) مثل "أغفى".

(٥-٥) ساقط من "ح".

(٦) في "ق" وهذا ظاهر كلام سيبويه وٱنظر مذهب سيبويه في عمدة ٱلحافظ : ٧٤٦ قال ٱبن مالك : وبقوله أقول لكثرة ورود ذلك ، وٱنظر شرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ٥٧٩/١ .

(٧) في "ح" "ٱلسماع".

(٨) "من ذلك" ساقط من "ح" وممن قال بهذا ٱلمازني وٱلمبرِّد وٱبن ٱلسراج وٱلفارسيّ انظر ٱلمقتضب وٱلأصول : ٩٩/١-١٠٠ والتذييل والتكميل : ١٩١/٣/أ .

(٩) انظر التذييل والتكميل : ١٩١/٣/ب وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور ٥٧٩/١-٥٨٠ .

الأول : أنَّ تقديرها : شيء أحسنَ زيدا ، هذا قول سيبويه ، قال : ولا يُتَكَلَّمُ بهذا (١) واعترضه ابن الطراوة بأن لفظ "شيء" لا يعطي معنى التعجب الذي يعطيه لفظ "ما" ومن شرط التفسير أن يعطي المعنى الذي يعطيه المفسَّر ، وإلاَّ لم يكن تفسيرا له.(٢)

أجيب بأن التفسير ها هنا يعطي (٣) المعنى الذي يعطيه المفسِّر بعينه ، وإلى هذا أشار بقوله : ولا يتكلم بهذا ، وإنَّما أُتِيَ على ابن الطراوة من جهة اشتراك اللفظ ، لأنه إنَّما خَطَرَ له أن سيبويه إنَّما فسره بشيء المستعمل ، وإنما هو عند سيبويه جار على غير المستعمل ، وله نظائر ستقف عليها إنْ شاء الله.(٥)

---

(١) الكتاب : ١/٧٢.

(٢) "له" ساقطه من "ح" وانظر قول ابن الطراوة في الكافي لابن أبي الربيع : ١/٢١٩ ، وقد رده عليه ونقل أبوحيان عن ابن الطراوة أنه قال : "الشيء إذا زاد على حدّه المتعارف ، وخرج عما عليه نظائره ، فإنَّ العرب تضم له لفظا ينقله عن بابه إلى معنى التعجب ، وذلك قولهم : في المتناهي الحسن : ما أحسنه ، ومثله ما أشجعه ، وما أظرفه ، ينقلون الفعل عن هو له وبه إلى لفظ آخر لا يخص واحدا من جمع ، ولا جمعا من تثنية وهو "ما" ولا يكون "ما" في الخبر بغير صلة إلاّ في هذا الباب ، لأن الصلة تبين الموصول وتوضحه ، والتعجب لا يدرى الضرب الذي تعجب منه كيف خرج عن بابه ، ولا ما الذي أخرجه حتى صار إلى تلك الحال؟ ولو وصل "ما" كان قد بين ووضح ، وليس هذا طريق التعجب ، ألاَ تَرَى أنهم يقولون : شيء أحسن زيدًا ، إذا كان شيء بهذا اللفظ يخص الواحد وبين ما ليس بواحد فعدلوا عن ذلك إلى ما هو أعم منه وهو "ما" ، التذييل والتكميل : ٣/١٧٩/أ وانظر توضيحًا آخر في المساعد : ٢/١٤٨ ففيه شيء قريب مما نسبه المؤلف لابن الطراوة.

(٣) هكذا في كلتا النسختين ، وربما كان الصواب "أجيب بان التفسير لا يعطي المعنى ..."

(٤) في الأصل "خطر" ووضع الناسخ "حاء" صغيرة تحت الحاء علامة على الإهمال ، وفي "ح" "ظن" وهي تقوّي ما أثبت ، وهي مطموسة في "ق".

(٥) في "ح" "وله نظائر تذكر فيما يستقبل إنْ شاء الله.

القول الثاني : أن "ما" موصولة بمعنى الذى ،كأنه قال : الذى أحسن زيداً شيء عظيم ؟ وهذا أحد قولي الأخفش (١) ،واعترض بأن هذا الباب موضوع على الإبهام ،والصلة تبين الموصول وتوضحه (٢) ،فتنافى الغرض (٣) بينهما (٤) ،وأيضاً فإن الحذف على خلاف الأصول ، (٥- وأيضاً فإن التزامه كذلك ، فكان قوله مرجوحاً -٥) من هذه الأوجه .

والقول الثالث : أن "ما" استفهامية على معنى التعجب ، فكأنه قال : أيُّ شيء أحسَنَ زيداً (٦) ،وهذا مرجوح (٧) بأول نظر ؛ لأن المتعجِّبَ ليس (٨) يستفهِمُ أحداً ،فإن قال : هو استفهام يراد به التعجب ،قيل : ولا معنى (٩) لهذا ، إذا أمكن التعبير عن التعجب بلفظ يخصه ، (١٠- هذا منتهى القول في "ما" -١٠) والله أعلم .

---

(١) للأخفش في المسألة أكثر من قول انظر المساعد : ٢/١٤٨ ، وانظر قوله هذا في الأصول : ١/١٠٠ ،وشرح الرضي : ٢/٣٠٧ ، وهو في المقتضب غير منسوب ٤/١٧٧ .

(٢) انظر الأصول : ١/٩٩ ،والمقتضب : ٤/١٧٧ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٨٢ .

(٣) في "ح" و"ق" "الغرضان".

(٤) ساقطه من "ح".

(٥-٥) في "ح" وأيضاً فإنه ممنوع الظهور ،فكان قولا مرجوحا " ومثله في "ق" وجعل فوقه حرف (خاء) معجمة ليدل على أنه كذا في نسخة أخرى ووضع قبل هذا النص علامة إحالة إلى الهامش فلعله يشير إلى نص الأصل المثبت إلا أن الرطوبة طمست ذلك النص إلا أحرفاً يسيره .

(٦) هو مذهب الفراء وابن درستويه ،ويعزى للكوفيين انظر المساعد ٢/١٤٨ .

(٧) في "ح" و"ق" "مردود"

(٨) في "ح" "لا".

(٩) في "ح" "قيل : لا معنى ..." بدون واو العطف ،وإثبات الواو يفيد تأكيد النفي للقول السابق .

(١٠-١٠) ساقطة من "ح".

[فصل] (١) : وأما أَفْعَلَ الموضوع بعد "ما" ففي فعليته وآسميته/ ١٤١
قولان : فذهب أهل البصرة (٢) وبعض الكوفيين إلى الأول ، و[ذهب] (٣)
فريق من الكوفيين إلى الثاني (٤) ، فالقائل بالفعلية متعلق باللفظ وحكمه ،
لأنه على مثال الفعل الماضي وعلى (٥) بنائه على الفتح ، وبنصبه للمفعول
به ، وليس من قبيل ما ينصبه (٦) ، إلا أن يكون فعلا ، وبلحاق نون
الوقاية له على وجه اللزوم .

والقائل بآسميته متعلق بتصغيره وبتصحيح معتله ، قالوا : ما
أُحَيْسِنَ (٧) زيداً ، وما أُبَيْعَ زيداً ، وما أُقَوله .

وأجاب الفريق الأول عن هذين : بأنه إنما دخله ذلك من
جهة قوة شبهه بالأسماء الموضوعة للمفاضلة في عدم تصرفها وفي (٨)
دلالتها على الزيادة على الأوصاف المعهودة ، وفي كونها يراد بها
الحال دون الماضي والاستقبال ، وفي احتياجها إلى فاعل ، وفي لزوم استتاره
فلما كانت بينهما قوة هذا الشبه من هذه الوجوه (٩) حمل عليها في
التصغير والتصحيح مع أن علامة التصغير لحقت الفعل ، والمراد بها
المتعجب منه ، ونظيرها في هذا تاء التأنيث ، فإنها لحقت الفعل ، والمراد
بها الفاعل ، فقد اجتمعا في أن كل واحد منهما لحق الفعل ، والمراد به
غيره ، فاعرف ذلك .

---

(١) تكملة من "ح" .
(٢) في "ق" البصريون .
(٣) تكملة من "ق" .
(٤) انظر الإنصاف : ١٢٦ وشرح الرضي : ٢/٣٠٨ والذي وافق البصريين من أهل الكوفة هو الكسائي .
(٥) ساقطة من "ح" .
(٦) في "ح" و "ق" "وليس من قبيل ما ينصب المفعول به" .
(٧) في "ق" "ما أحسن" غير مصغر .
(٨) في الأصل "أو في" وما أثبت أولى ، لأن التخيير غير مقصود هنا .
(٩) في "ق" الأوجه .

ثم ٱختلف في كون هذا ٱلفعل مراداً[١] به ٱلحالُ ،أو ٱلماضي ٱلمتصل بزمان ٱلحال ، فٱلأول قول ٱلأستاذ أبي الحسين ،وٱلثاني مرتضى ابن عصفور[٢] ،لأن فيه بقاءَ ٱلفعل على أصل وضعه من ٱلدلالة على ٱلماضي ، وٱلأول أولى[٣] إنْ شاء ٱلله ؛[لأنه من تتمة منع ٱلتصرف][٤] وٱللـه ٱلمستعان .

فصل : ٱتفق ٱلناس على ٱمتناع ٱلفصل بين "ما" ٱلتعجبية[٥] وفعل ٱلتعجب ،إلّا بـ "كان" وحدَها من بين سائر أخواتها ،وٱلذى جوّز ذلك ٱلحاجة إليها ،من حيث كان فعل ٱلتعجب يراد به ٱلحال أو ما قرب منه [على ٱلخلاف المذكور][٦] مع أنها أصل في[٧] كل فعل وحدث ،ويُتَصَرَّفُ في ٱلأصول ما لا يتصرف في غيرها .

وإنّما ٱمتنع ٱلفصل بينهما ،لأنهما كٱلشيء ٱلواحد للزوم مباشرة أفعل لفظ "ما" وٱلشيء ٱلواحد لا يفصل بين أجزائه ،وقد ٱعتل بعضهم لذلك بجريانه مجرى ٱلمثل[٨] ،وٱلأمثال لا تغير عن أوضاعها ،وٱلأول أعمُّ من هذا ٱلثاني فتأمله .

ثم ٱختلف ٱلناس في إعرابِ "كان" ٱلمفصول بها بين "ما" و "أفعل"[٩] على ثلاثة مذاهب : فذهب أبو القاسم إلى أنها ٱلناقصة ،[١٠]

---

(١) في "ح" يراد .
(٢) انظر شرح ٱلجمل : ١/٥٨٤ وهو قول ٱلأكثرين ومنهم ٱلمبرد ، انظر همع الهوامع : ٥/٦١ .
(٣) انظر حجة ذلك فيما بعد .
(٤) تكملة من "ح" و "ق" و "ٱلتصرف" في "ق" "ٱلصرف" . خطأ .
(٥) ساقطة من "ح" .
(٦) تكملة من "ح" .
(٧) ساقطه من "خ" .
(٨) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٠ .
(٩) في "ح" "المفصول بها بين كان وأفعل" خطأ .
(١٠) هو مذهب شيخه ٱلزجاج . انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٢ .

وذهب الفارسي والقاضي إلى أنها الزائدة إلا أنهما اختلفا في تحملها ضميرا ، فاعلا بها وتجردها ، فذهب الفارسيّ إلى التجرد ، وذهب القاضي إلى التحمل (١) ، وأكثر الناس على ما ذهب إليه الفارسيّ ، لأنه قد جاء الفصل بها بين الجار والمجرور في قولهم : (٢)

* عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ *

ولا شك أنّ اتصال الجار بالمجرور أشدُّ من اتصال "ما" التعجبية بفعل التعجب ، والفصل من حيث هو قبيح ، فأن يكون بالمفرد أخفُّ من كونه بجملة ، فيترجح بهذا قولُ الفارسي على قول القاضي . (٣)

وللقاضي أن يقول : أصل الفعل من حيث هو فعل عدم الخلو من فاعل (٤) (٥ أو نائب ، فأصل كان المزيدة أن يكون لها فاعل -٥) اعتبارًا بسائر الأفعال ، فيترجح قول القاضي على قول الفارسي بهذا النظر . (٦)

وللفارسي أن يقول : هذا الفعل مخالف لسائر الأفعال ، لأنه إنما جيء به ليكون عبارة عن الزمان بانفراده (٧) ، فإذا زدناه فارغا كان جاريا على حكم الأصل الذي كان ينبغي أن يكون عليه ، فيترجح قول الفارسي على قول القاضي بهذا النظر ، ويبقى (٨) الترجيح الأول بتمامه وكماله ، فكان قوله أولى من قول القاضي ، والله أعلم .

---

(١) انظر رأي القاضي أبي سعيد ، والفارسيّ في شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٨٥ .

(٢) هذا عجز بيت مجهول ، وصدره * سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى *
وهو في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦١ والأزهية : ١٩٧
وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٩٨-١٠٠ والخزانة : ٤/ ٣٣ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٨٥ .

(٤) في "ح" أصل الفعل من حيث هو فعل امتناع خلوه من فاعل".

(٥-٥) ساقط من "ح" وهو انتقال نظر .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور .

(٧) وبه قال ابن السراج في الأصول : ١/ ١٠٧ .

(٨) في "ق" وينبغي .

وعلى قول القاضي : هي كان التامة ،لأنها مندرجة في رسمها ، لاكتفائها بالمرفوع ،والله أعلم.

فالحاصل ثلاثة مذاهب:(١) ناقصة ،على قول أبي القاسم ، زائدة على قول الفارسي ،تامة على قول القاضي ،وهي الزائدة.(٢)

فصل : فإنْ جئت بكان بعد فعل التعجب لزم اقترانها بـ "ما" وكان الأوجه أن تكون التامةَ ،فترفعُ بها ما بعدها ، فتقول : ما أحسن(٣-٣) ما كان زيد ، فما مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال(٤) : ما أحسن كون زيد(٥) ، وقد يجوز أن تكون "ما" بمعنى الذى فتنصب زيدا بكان على أنها ناقصة كأنه قال : ما أحسن الذى كان زيدا ،(٦) ،وهذا ضعيف من جهتي اللفظ والمعنى ، أما من جهة المعنى ،فإنَّ ظاهره الحكم على تبدل الذات ،وهذا غير معقول في التحصيل ،ولكن قد يتّجه ذلك على إجراء حكم الصفات على الذات(٧) ،وأما من جهة اللفظ فهو أنه أوقع "ما" على ذات / من يعقل على مذهب من لا يرى ذلك(٨) ،فهذا ١٤٢
وجه ضعفِ النصبِ ،فإنْ ذكرت كان في الموضعين كانت الأولى على التفسير الأول ،والثانية على التفسير الثاني ،وقد فرغنا من بيانها .

---

(١) في "ق" مسائل .
(٢) "وهي الزائدة" ساقطة من "ح" و "ق" .
(٣-٣) ساقطة من "ق" لاعتكال الورقة .
(٤) ساقطة من "ق" ومكانها إحالة لم تظهر في الهامش .
(٥) انظر المقتضب ٤/١٨٤ - ١٨٥ ،الأصول : ١/١٠٦ ،والتبصرة : ٢٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨٥ .
(٦) أجاز ذلك المبرد انظر المقتضب ٤/١٨٥ .
(٧) في "ح" "... على إجراء حكم الذات على حكم الصفات".
(٨) انظر المقتضب : ٤/١٨٥ والتبصرة : ٢٧٠ ،وما ذكره من مجيء "ما" لمن يعقل إنما هو مبني على رواية أبي زيد عن العرب أنها تقول : سبحانَ ما سبح الرعد بحمده . المقتضب : ٤/١٨٥ ، وقال ابو عبيدة: وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد "سبحان ما سبحت له" الصاحبي : ٢٦٩ .

مسألة : تقول : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجملها ،ويجوز أجمله ، فمن قال : وأجملها اعتبر هنداً ،ومن قال : وأجمله اعتبر المصدر المسبوك من "ما" والفعل الذي بعدها ،كأنه قال : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجمله ، أي ما أحسن كونَ هندٍ وأجمله ،وكونها هو : وجودها ،ووجودها هو عينها ،أي نفسها ،لأنّ الوجود هو عين الموجود ،فلا فرق إذاً في التحصيل بين الوجهين (١) [من جهة المعنى (٢)] والله المستعان .

ثم قال : (واعلم أن فعل التعجب غيرُ متصرف (٣)) إلى آخره (٤) .

اتفق الناس على منع تصرف فعلي التعجب ،فيلزم على هذا أن لا يقدم عليهما ما هو معمول لهما ،وأنْ لا يقدم على معمولهما ما ليس معمولا لهما ،وكذلك ما كان معمولاً لهما وليس ظرفًا ولا مجرورا ، لا خلاف في ذلك كله ،وإنّما اختلف الناس في جواز تقديم ما هو معمول لهما على المتعجَّب منه ، إذا كان ذلك (٥) المعمول ظرفا أو مجرورا ، فزعم قوم أن ظاهر [كلام] (٦) سيبويه منع ذلك ،وزعم قوم أن مذهبه الجواز (٧) ،وإنّما تعرض سيبويه لامتناع تقدم المتعجب منه على الفعل،

---

(١) انظر المقتضب : ٤/ ١٨٥ والأصول : ١/ ١٠٧ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) الجمل : ٩٩ .
(٤) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٥) ساقطه من "ح" .
(٦) تكملة من "ح" .
(٧) منع ذلك الأخفش والمبرد وأجازه الجرمي ،انظر المقتضب : ٤/ ١٧٨ وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٩٦ والهمع : ٥/ ٦١ .
قال السيرافي : "ولم يتعرض "يعني سيبويه" للفصل بين الفعل والمتعجَّب منه" وبمثل قول السيرافي قال ابن يعيش : ٧/ ١٥٠
قال ابن مالك : "قال الشيخ أبو علي الشلوبين - رحمه الله - حكى الصيمري أن مذهبَ سيبويه منعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ،والصواب أنّ ذلك جائز وهو المشهور والمنصور . هكذا قال الأستاذ أبو علي . وهو المنتهَى في المعرفة بهذا الفنّ نقلا وفهما" شرح الكافية : ١٠٩٦ وانظر التبصرة والتذكرة : ٢٦٨ .

وهذا المعنى أراد بقوله : ولا تزيل شيئا عن موضعه (١) ،فلو قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ،على إعمال الفعل الأول لم يجز ،لأنك فصلت بين فعل التعجب الأول ومنصوبه بالجملة المعطوفة بالواو ،فلو قلت ما أحسن وأجمل زيداً ،على إعمال الثاني لم يكن في المسألة إلاّ حذفُ مفعول الفعل الأول ، فهل يجوز ذلك ؛لأنّ المتعجَّبَ منه وإنْ كان محذوفا في اللفظ فإنّه معلوم (٢) في المعنى ،أو لا يجوز لإطلاق بعضهم المنع ؟ مسألة نظرٍ والظاهر الجواز. (٣)

مسألة : ولو قلت : ما أحسن مقبلا زيداً ،لم يجز ،لأنك فصلت بقولك : "مقبلا "بين فعل التعجب والمتعجّب منه ،بما ليس ظرفا ولا مجرورا ،وإنّما هو حالٌ من المتعجب منه (٤) ،وكذلك لو قلت : ما أنفع درهما معطيَك ،تريد ما أنفع معطيك درهما لم يجز ؛لأنّك فصلت بدرهما (٥) ، بين فعل التعجب والمتعجَّب منه ،وليس ظرفًا ولا مجروراً ،وليس أيضا معمولاً لفعل التعجب [فهو أحرى بالمنع (٦)] وكذلك لو قلت : ما أحسن بالمعروف أمرَك تريد ما أحسن أمرك بالمعروف لم يجز لفصلك بين فعل التعجب والمتعجّب منه بما ليس معمولاً لفعل التعجب ، وإنْ كان

---

(١) قال في الكتاب : ١ / ٧٢ - ٧٣ " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ،وذلك قولك : ما أحسن عبدالله ،زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله ،ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به ،ولا يجوز أن تقدم عبدَالله وتؤخر "ما" ولا تزيل شيئا عن موضعه".

(٢) في "ح " ثابت .

(٣) ظاهر كلام ابن السراج جواز ذلك . الأصول ١ / ١٠٦ وهو مذهب المبرد ،والجمهور يمنعه . انظر شرح الجمل لابن بزيزة : ١٩٢ .

(٤) جوّز الفصلَ بالحال الجرميُّ وهشامٌ . انظر : هَمْع الهوامع : ٥ / ٦١ .

(٥) في "ح " بدرهم . وكلٌّ متّجهٌ .

(٦) تكملة من "ح " و "ق ".

مجرورا ،بهذا مثّله بعضهم (١) ،وفيه زيادة أخرى مانعه ، وهي أنّ هذا المجرور (٢) معمول مصدر (٣) موصول ،والمصدر الموصول لا يتقدم شيء من معموله (٤) عليه * فاعرف ذلك وتأمله .

ثم قال : (وفعل التعجب ثلاثيٌّ أبداً) (٥) إلى آخره .

قد تقدم أن فعل التعجب لا يبنى إلاّ من الثلاثي الذى لم يجر مَجْرَى الزائد ،كضرب ،وعلم ،وحسن ،أو من الزائد الذى جرى مجرى الثلاثي كاشتد ، وافتقر ،واستغنى واتقى ، وأن أفعل مختلف في القياس على المسموع منه (٦) ،بأبسطَ من هذا . (٧)

ويختص بهذا الموضع أن فَعِلَ المفتوحَ العين أو المكسورَها ، كذهب ،وعلم ،في وجوب تحويلهما إلى فَعُلَ بضم العين قبل نقلها بالهمزة قولان :

---

(١) قال أبوحيان : " ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ،فإنْ تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :
خليليَّ ما أحرَى بذى اللُّبِّ أن يُرَى
صبوراً ولكنْ لا سَبيلَ إلى الصبر
أمّا ما لا يتعلق منهما بالفعل ،فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو ما أحسنَ بمعروف أمرا " وانظر عمدة الحافظ ٧٤٧ ،وهمع الهوامع : ٥/٦٠-٦١ .

(٢) في "ح " "وفيه مانع آخرُ وهو أنّ هذا المجرور".

(٣) في الأصل : "للمصدر موصول " خطأ .

(٤) بعده كلمة معموله في "ح " "ولعله غَفَلَ عن هذا وظن أنّ المانع ماذكر والله أعلم " وانظر ما تقدم في هامش ح .

(٥) الجمل : ١٠٠ .

(٦) في "ح " "وأن أفعل مختلف فيه بأبسطَ من هذا ".

(٧) انظر ص : ٤٩٠

الأول : لأبي عبدالله بن أبي العافية ،والثاني : ظاهر "الكتاب" فارتضى ابن عصفور ما ذهب إليه ابن أبي العافية ،واستدل على صحة ذلك بثلاثة أدلة : لفظيين ومعنويّ ،فأحد اللفظيين أنك تقول مما أصله التعدى : ما أضرب زيدًا لعمرو ولا يجوز ما أضرب زيدا عمرًا ،ولو كان منقولا بالهمزة من أصله دون تحويل إلى فعل لتعدى إلى مفعولين ،أحدهما بحقّ الأصل والآخر بحقّ النقل ،وفي امتناع ذلك دلالة واضحة على أن نقله بالهمزة إنّما كانَ بعد تحويله من فَعَلَ أو فَعِل ، إلى فَعُلَ (١) بضم العين .

والدليل الثاني أن هذا التحويل مسموع في نحو قولهم : ضَرُبت اليدُ يدُ زيدٍ ،أي ما أضربها ،وقَضُوَ الرجل ،أي ما أقضاه ،فهذا تحويل بالقصر (٢) من فَعَلَ إلى فَعُلَ.

وأما الدليل المعنوى فإنّ هذا الباب موضوع لغاية المبالغة في المعنى الذى عبر عنه بهذا المثال ،وفَعُلَ هو الموضوع غالبًا للطبائع والغرائز ،فإذا قلت : ما أضرب زيدا ،فكأنك جعلت الضربَ غريزةً / له ١٤٣
وطبيعةً ، فكأنه ملازم له غير منفك عنه ،فعلى هذا المذهب لا يكون أفعل المتعجب به أبدا إلّا منقولا من فَعُلَ ،بضم العين أصلا أو تحويلا (٣) .
وهذه طريقة حسنة .والله أعلم.

ثم قال : (فإن زاد الفعل على الثلاثة لم يُمكِنْ إدخال الهمزة عليه) (٤).

يعني إلّا بعد هدم البِنْيَةِ والإخلال بها (٥) ،والحكم في هذا الفصل:

---

(١) "إلى فعل" ساقط من "ح".
(٢) أي اللزوم.
(٣) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٨١ وانظر المسألة في شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥١.
(٤) الجمل : ١٠٠.
(٥) انظر ما سبق ص ٥١٢ هامش (٢)

أنَّ كل فعل لا يصح بناء فعل التعجب منه ،أنك إذا أردت التعجب منه بنيت فعل التعجب من فعل يجوز أن يبنى منه ونصبت به مصدر الفعل الممنوع بناءُ فعلِ التعجب منه ،مضافاً إلى صاحبه كقولك : ما أشد انطلاقَ زيد ،وما أكثر استخراج زيد (١) للمال ،وما أشدَّ حمرةَ ثوبك ،وما أشبه ذلك . فهذا ضابط هذا الفصل والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أن التعجب إنَّما هو من الفاعل) (٣) إلى آخره .

هذا كما قال ،واختلف الناس في المانع من ذلك ،فمنهم من قال : حصول اللبس بين ما هو فاعل في المعنى وما هو مفعول في المعنى ، فأنت إذا قلت من ضُرِبَ زيدٌ : ما أضرب زيدا ، ومن ضَرَبَ زيدٌ ما أُضرب زيدا ، لم يعلم السامع الفرق بين المعنيين ،وعلى هذا التعليل يجوز حيث أمن (٤) اللبس كقولك : ما أشربَ هذا الماءَ ،وما ألبس هذا الثوبَ ،وقد قالوا : ما أشهر زيدا ،وهو من شُهِرَ زيدٌ (٥) ،وما أشغله ،وهو من شُغِلَ ،وما أزهاه ،وهو من قولهم : زُهِيَتَ علينا يا رجل ،ومنه قولهم : أزهى من ديك (٦) ،وأشغلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ (٧) ، وقد جاء من ذلك ما يكثر تعداده (٨) ، لا سيما فيما لم يسمع فيه فعل الفاعل .

ومنهم من قال : المانع [من ذلك] (٩) هو أن فعل التعجب

---

(١) في "ح" "عمرو".
(٢) الجمل : ١٠٠.
(٣) أي المانع من التعجب من المفعول به ،وذلك مذكور في عبارة الزجاجي وانظر تعريف التعجب ص ٥١٢
(٤) في "ح" "يؤمن".
(٥) في "ح" "من شهر في الناس" و "زيد" ساقط منها .
(٦) المثل في مجمع الأمثال ١/٣٢٧.
(٧) المثل في الفاخر : ٨٦ وجمهرة الأمثال ١/٥٦٤ .
(٨) في الأصل ج : تعدده .
(٩) زيادة من "ح" .

لا كسب [فيه] (١) للمتعجب منه في إيقاعه (٢) إذا كان مفعولا فأشبه أفعال الخلق والألوان . وعلى هذا الرأى يجب الاقتصار على المسموع منه ولا يتعدى . والأول أظهر ، فيطرد حيث أمن (٣) اللَّبْس ، فهذا أشبه (٤) لكثرة ما جاء من ذلك في هذا الباب ، وفي [باب] (٥) أفعل التفضيل (٦) . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وما كان من الألوان والخلق) (٧) إلى آخره .

قد تقدم الكلام في هذا الفصل ، غير أنه قد يعرض في بعض ألفاظه اشتراك فيجب حينئذ النظر إلى المعنى المجوِّز ، والمانع فيكون العمل على ما يقتضيه ذلك النظر ، ومثال ذلك أن تقول : ما أسود زيدا ، إنْ أردتَ اللون لم يجز ، وإنْ أردتَ السؤدد جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أحمر زيدا إنْ أردت اللون لم يجز ، وإنْ أردت وصفه بالبلادة جاز حتى كأنك قلت: ما أبلد زيداً ، وكذلك إذا قلت ما أصْفَرَ يدَ زيد ، إنْ أردت اللون لم يجز ، وإنْ أردت خلوها من شيء جاز ، لأنه من الصَّفِر ، والصَّفِرُ هو الخالي ، وكذلك إذا قلت : ما أبيض هذا الطائر ، إنْ أردت اللون لم يجز ، وإن أردتَ أنه يبيض كثيراً جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أعرج زيدا إنْ أردت أنه من عَرِج يَعْرَجُ ، إذا صار أعرج (٨) لم يجز ، وإنْ أردت أنه من عَرَجَ يَعْرُجُ إذا صَعِدَ في السلم ، أو من عَرِجَ يَعْرَجُ إذا غَمَزَ من شيء أصابه ، جاز .

---

(١) زيادة من "ح" .
(٢) ساقطة من "ح" .
(٣) في "ح" "يؤمن" .
(٤) "فهذا أشبه" ساقط من "ح" .
(٥) زيادة من "ح" .
(٦) انظر المسألة بفرعيها في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٦ - ٥٧٧ .
(٧) في الأصل : " وما كان من هذا الألوان " وكلمة هذا ليست في "ح" ولا في الجمل : ١٠١ وليس لها مشار إليه يقتضي وجودها .
(٨) عَرِج يعرَج عَرَجًا خِلْقَةً . مقاييس اللغة "عرج" وفي القاموس عرج كفرِحَ ويثلث في غير الخِلْقَة .

وكذلك إذا قلت : ما أعمى زيدا ، إن أردت أنه من عمى البصر، لم يجز ، وإن أردت به عمى القلب جاز ،وكذلك إذا قلت : ما أموت زيدا ، إنْ أردت أنه من مات يموت إذْ ذهب روحه لم يجز ،وإنْ أردت من موت القلب جاز ،كما جاز ما أعماه ،إن أردت عمى القلب ،والله أعلم.

ثم قال : (وكل شيء لا يقال فيه : ما أفعله ، لا يجوز أنْ يقال فيه هو أفعل من كذا).(١)

اعلم أن ما أفعله وأفعل به في التعجب ،وأفعل الذي يراد به المفاضلة ،وأمثلة المبالغة لا يبنى واحد منها إلَّا مما يصح بناءُ الآخر منه ،لأنها كلَّها مَجْرَاها في المبالغة واحد ،وما جاء من ذلك مبنيا من الزائد ، فموقوف على محله.(٢)

ثم قال : (واعلم أنّ كَانَ تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائرِ أخواتها).(٣)

هذا الفصل قد تقدم بيانه قبلُ ، إلَّا أنَّ ظاهر كلامه القدح فيما حكي أنه من كلام العرب ،وهو ما أَصْبَحَ أبردَها ،وما أمسى أدفأَها ؛(٤) لأنه قد قال فيه بعض(٥) النحاة إنَّه مصنوع ،فلعل أبا القاسم يقول بهذا ،فلذلك قال(٦) : واعلم أن كان تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها ،وإنْ كان ذلك صحيحاً من كلام العرب ، فلعله

---

(١) الجمل : ١٠١.
(٢) في "ح" "فموقوف على السماع".
(٣) الجمل : ١٠٣.
(٤) القول من حكاية الأخفش في حواشيه على كتاب سيبويه : ١/ ٧٣، ولم يحكه سيبويه انظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٥١ وانظر في الأصول ١/ ١٠٦ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦٢.
(٥) بعد " بعض " في صلب المتن "هو الجرمي" ثم ضُبِّبَ عليها.
(٦) في الأصل و "ق" "وكذلك لوقال" خطأ.

لم يحفظه ،وهو بعيد جدًّا ،ولهذا قال الأستاذ : إنْ صح هذا من كلام العرب كان حجةً لأبي القاسم في الحكم على كان بعدم الزيادة في هذا / الباب اعتبارًا بامتناع زيادة هذين الفعلين ،والله أعلم. ١٤٤

ثم قال : (ومن قال : ما أحسن زيدًا على التعجب ، قال إذا ردَّ الفعلَ إلى نفسه : ما أحسنني)(١) إلى آخره.(٢)

اذا تعجبت من نفسك قلت : ما أحسنني وما أحسنّي ،بالإظهار وبالإدغام ، فوجه الإظهار وإنْ توالى فيه المثلان أن الثاني من المثلين غير لازم ،لأنه من باب ما أصله جواز الحذف ،ووجه الإدغام الاعتبار بالصورة ، إذْ فيها توالي مثلين ،وعلى هذا قوله تبارك وتعالى : ﴿قال ما مكنني فيه ربي خير﴾(٣) و (ما مكنّي)(٤) بالإظهار والإدغام ، فإنْ كان معك غيرك قلت : ما أحسننا بالإظهار لا غير ،لأنه لو أدغم لالتبس بالنفي ،فاجتنب ذلك.

ثم قال : (ويعرض في هذا الباب(٥) لفظان آخران) إلى آخره.

وذلك أنك تقول إذا استفهمت عن نفسك : ما أحسني ؟ بنون واحدة ،وهي التي من نفس اللفظ ، لأن نون الوقاية مخصوصة بالأفعال وبعض الحروف.

---

(١) الجمل : ١٠٣.
(٢) في "ح" إلى آخر الفصل.
(٣) الكهف : ٩٥ قرأ بن كثير "ما مكنني" والباقون بالإدغام انظر السبعة : ٤٠٠.
(٤) ساقطة من "ق".
(٥) "الباب" ليست مثبتة في متن الجمل ،وهي في إحدى النسخ المعتمدة في التحقيق انظر الجمل : ١٠٣.

وأحسن ها هنا آسم فلا تلحقه نونُ آلوقاية ، فلذلك قلت : ما أَحْسِنِي ، كما تقول : قام غلامي ،فإنْ كان معك غيرك قلت : ما أَحْسَنَّنَا بنونين آلأولى من نفس آلكلمة بضمة آلإعراب ،وآلثانية نون آلضمير ، ولا يجوز إدغام هذا مخافةَ آللَّبس بآلنفي . كذا قالوا .(١)

وقد يجوز فيه (٢) ما جاز في قوله تبارك وتعالى : ﴿ ما لك لا تأمنا على يوسف ﴾(٣) وذلك أن هذا آلحرف يقرأ على وجهين :(٤)

أحدهما بالرَّوْم وَهو : تضعيف آلصوت بالحركة .

وآلآخر بآلإشمام وهو: ضم آلشفتين عند آلنطق بآلحرف آلمُشَمّ حشوا ، فكذلك يجوز [لك](٥) في قولك : ما أحسننا وجهان ،أحدهما آلروم ، وهو تضعيف آلصوت بآلحركة كقولك : ما أحسننا .(٦)

وآلآخر : آلإشمام وهو : ضم آلشفتين عند آلنطق بآلحرف المُدْغَم ففي آلمسألة إذاً ثلاثة أوجه ، على ما تقدم .

وتقول في آلنفي إنْ كنت وحدك : ما أحسنت ،فإن كان معك غيرك قلت : ما أحسنَّا بالإدغام ،لأنّ آخر آلفعل يسكن مع(٧) ضمير آلرفع ، فلذلك لزم آلإدغام ،ولم يجز غيره .

ثم قال : (ومن آلتعجب ما جاء بلفظ آلأمر ،وليس بأمر في آلحقيقة)(٨) إلى آخره .

---

(١) انظر آلمقتضب : ١/ ١٨٦ .
(٢) أجاز ذلك أبو بكر بن آلأنباري . انظر آلأشباه وآلنظائر : ٧/ ٢٩٤ .
(٣) يوسف : ١١ .
(٤) انظر هذين آلوجهين في آلبحر المحيط : ٥/ ٢٨٥ .
(٥) زيادة من "ح" .
(٦) "كقولك ما أحسننا" ساقط من "ق" .
(٧) في "ح" و "ق" قبل .
(٨) الجمل : ١٠٤ .

اختلف الناس في قولك في التعجب : أَحْسِنْ بزيد ، على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال : أحسن على لفظ الأمر ، وليس بأمر في الحقيقة (١) ، والمجرور بعده في موضع رفع به ، لأنه الفاعل ، والباء زائدة لإصلاح اللفظ ، وذلك أن لفظ أفعل يطلبه بالمفعولية ، ومعناه يطلبه بالفاعليه ، فلما اختلف الطلبان جر المرفوع بالباء الزائدة ، ولم ينصب اعتبارًا باللفظ ، ولم يرفع اعتبارًا بالمعنى ، فهذا معنى قولهم : جر بالباء [الزائدة] (٢) لإصلاح اللفظ ، وهذا أصح المذاهب الثلاثة [والله أعلم]

وأما (٤) المذهب الثاني : أن أفعل فعل أمر لفظا ومعنًى ، وفاعله مضمر فيه ، وهو ضمير المخاطب وتعلق صاحب هذا المذهب (٥) بدليلين ، أحدهما قرآني ، والآخر شعريّ .

فأما القرآني فقوله تبارك وتعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ (٦) ووجه الدليل حذف " بهم " من الثاني لتقدم ذكره ، ولو كان فاعلا ، كما ذهب إليه صاحب المذهب الأول لم يحذف (٧) ، فدل حذفه على أنه من قبيل ما يجوز حذفه ، وهو المفعول (٨) لفظا أو حكما .

وأما الشعريّ ففي عجز بيتٍ لم يُلْفَ صدرُه وهو: (٩)

---

(١) في "ح" "وليس أمر في الحقيقة" برفع أمر خطأ ، وفي هامش الأصل من نسخة أخرى "المعنى" بدل "الحقيقة" - وهذا مذهب جمهور البصريين ، انظر التذييل والتكميل : ٣/١٧٨-١٧٩/أ وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٧ .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) "وأمّا" ساقطة من "ح" .

(٥) وهذا المذهب الذى ذكره هنا هو مذهب أبي إسحاق الزجّاج والزمخشري انظر: المفصل : ٢٧٦ ، وشرحه لابن يعيش ٧/١٤٨ ، والمساعد ٢/١٤٩ ، والتذييل والتكميل ٣/١٧٤ .

(٦) مريم : ٣٨ .

(٧) في "ح" لم يجز حذفه .

(٨) في "ح" "المفعول به" .

(٩) الشاهد في التذييل والتكميل : ٣/١٨٠/أ .

* وأَجْدِرْ مثلَ ذلك أن يكونا *

وأصله : وأجدر بمثل [ذلك] (١) ، فلما سقط الخافض انتصب ما كان مجرورا به ، فهذان دليلان على أن المجرور بالباء ها هنا (٢) في موضع نصب ، وإذا كان في موضع نصب كان مفعولا بأَحْسِنْ ، وإذا كان مفعولا بأحسن كان الفاعل مضمراً فيه .

قال صاحب هذا المذهب : وإنما لزم جريان الفعل على طريقة واحدة في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ لجريانه (٣) مجرى المَثَل (٤) والأمثال تؤدَّى على طريقة (٥) واحدة ، هذا تلخيص هذا المذهب (٦) ، وهو مع ذلك غير صحيح ، أما تعلُّقه بالدليلين فغير مستقيم : أما حذف "بهم" في الآية فوجهه أن هذا المجرور لما لزمه حرف الجر ولم يستعمل دونه إلَّا في الضرورة (٧) أشبه بذلك (٨-ما أصله جواز الحذف لكن لم يحذف هذا إلَّا-٨) لتقدم ذكره ، فكان في حكم المُثْبَتِ لفظا (٩) ، وكذلك إنما نصبه الشاعر في العجز المذكور بعد إسقاط الخافض للشبه المذكور ، لأنه قد علم في غير موضع أنه إذا قُوِيَ شبه شيء بشيء آخر جرى عليه حكمه ، وهذا من ذلك .

وأما اعتلاله عن كونه / على طريقة واحدة في الإفراد ، والتثنية ١٤٥
والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وعدم التقديم لِجَرَيَانِهِ (١٠) مَجْرَى المثل ،

---

(١) زيادة من "ح" و "ق" .
(٢) "هاهنا" ساقطة من "ح" .
(٣) في "ق" "بجريانه" .
(٤) في "ح" "لأنه جارٍ عندهم مَجْرَى المثل" .
(٥) في "ح" "حالة واحده" .
(٦) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٨١/أ .
(٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٩- ١٠٨٠ .
(٨-٨) في "ح" و "ق" "ما أصله جواز حذفه مع أنّ حذفه هاهنا لم يكن إلّا" .
(٩) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٩ .
(١٠) في "ح" و "ق" "بجريانه" .

فهذا أيضا غير سديد بدليل أنه يُبْنَىٰ قياساً من كل فعل يبنى منه «ما أفعله»، ويذكر بعده كل آسم يصح أن يتعجب منه، وليست آلأمثال هكذا، لأن آلمثل يجب (١) قصره على آلوجه آلذى وقع عليه في أول أحواله (٢- المسموع هو (٣) فيه، فآعرف ذلك -٢) وآلله آلمستعان.

وآلمذهب آلثالث مثل هذا من أنَّ " أفعل " فعل أمر لفظا ومعنىً، وأنَّ آلمجرور في موضع نصب، إلَّا أنَّ آلفاعلَ ضمير آلمعنى آلمتعجب منه، فإذا قلت: أحسن بزيد، فتقديره عنده: أحسن يا حسن بزيد (٤)، وهذا آلمذهب أيضا غير سديد، لأنك لا تنادي شخصاً ثم تخاطب غيره، هذا عِيٌّ ليس من كلام العرب ومن (٥) ذلك أنك تقول: يا زيد أحسن بعمرو، فلو كان تقديره: يا زيد أحسن يا حسن بعمرو، لكان لغواً من آلكلام، لأن آلغرض بآلنداء إنّما هو آستعطاف آلمخاطب عليك، لتأمره، أو تنهاه، أو تخبره، فأمّا أنْ تنادي إنساناً فإذا أقبل عليك آنصرفت عنه وأمرت غيره، كما لو قلت: يا زيد أحسني يا هند إلى عمرو، فليس من عادة أولى آلعقل، فهو خطأ من آلقول، وأيضا فإنّه خبر من آلأخبار لدلالة آحتمال آلصدق وآلكذب (٦)، ولو كان أمراً لما جاز فيه ذلك، وأيضا فإنّه يجب تصحيح آلمعتل منه (٧)، ولو كان أمرا صريحا لوجب إعلاله، ويرد أيضا بهذين آلوجهين على صاحب آلمذهب آلثاني، وآلله أعلم، (٨- لأنّ هذا آلنوع من آلخطاب (٩) لا يوجد في كلام آلعرب، هذا مع ضعف ما يقتضيه معنى آلأمر به، فتأمل ذلك، وآلله آلمستعان. -٨)

---

(١) في "ق" "يجري".
(٢-٢) ساقطه من "ح".
(٣) ساقط من "ق".
(٤) انظر هذا آلمذهب في آلتذييل وآلتكميل ٢/ ١٨٠/ ب.
(٥) "ومن" ساقطه من "ح".
(٦) هذا مما آستدل به آبن طلحة. انظر آلتذييل وآلتكميل ٣/ ١٧٩/ ب.
(٧) ساقطة من "ح".
(٨-٨) ساقطه من "ح".
(٩) في "ق" "المخاطب".

بـــــاب مـــا

" ما " حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، فقياسه أن لا يعمل فيما يدخل عليه ، لأنّ عمله في الأسماء ليس بأولى من عمله في الأفعال ، وبالعكس ، وامتناع عمله فيهما معاً بيّن (٢) الامتناع (٣) ، لخروجه عن القاعدة المجمع عليها ، وهي أنّ ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وبالعكس ،

والأصل الذى يشمل هذا الحكم أن الحروف (٤) على أربعة أقسام :

قسم مختص بالأسماء أو الأفعال عامل [فيما اختص به] (٥) كحروف الجر ، وحروف الجزم ، هذا الضرب (٦) مختص بالأسماء وعامل فيها ، وهذا الضرب (٦) مختص بالأفعال وعامل فيها ، فما كان هكذا لم يكن فيه إشكال اعتباراً بأن أصل العمل الاختصاص .

والقسم الثاني يقابل هذا القسم بالعكس : وهو ما كان من الحروف مُشْتَرَكاً بين الأسماء والأفعال ، وغير عامل [في واحد من الضربين] (٧) كحروف العطف ، وحروف الاستفهام ، وما أشبه ذلك [فهذا القسم جارٍ على الأصل فلا إشكال فيه] (٨) .

---

(١) ساقطة من " ق " لاشتكال أطراف الورقة .
(٢) في " ح " و " ق " " فيهما معا واضح " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ح " " والأصل الذى يعمل عليه في ذلك أنّ الحرف " .
(٥) في الأصل " فيها " فقط .
(٦) ساقط من " ح " في كلا الموضعين .
(٧) زيادة من " ح " .
(٨) تكملة من " ح " .

والقسم الثالث : ما كان من الحروف مختصا باسم أو فعل وغير عامل فيه (١) كحرف التعريف وحرف التنفيس وما أشبه ذلك ،فهذا القسم مما يسأل عنه إذ كان من حقه أن يعمل فيما دخل عليه لاختصاصه به ، فيجاب بأن حرف التعريف كالجزء من المعرف به ،وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ويدل على كونه (٢) كالجزء منه امتناعُ الفصل بينهما مطلقا ،وعدم اعتبار فصليته بين الجار والمجرور ،في نحو : مررت بالغلام ،وحمل على هذا حرف التنفيس ،لاجتماعهما في تخصيص ما دخلا عليه ، (٣) فتأمل ذلك .

والقسم الرابع : هذا (٤) الحرف الذى نحن بسبيله ،وهو حرف "ما" وهو عكس ما قبله ،وذلك أن له شبهين : شبه خاص ،وهو شبهه بليس من جهة اتفاقهما في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ،وأن منفيهما محمول على الحال مع التجريد من القرائن .

وشبه عام : وهو اعتبار نظائره من الحروف المشتركة ،فاعتبر الحجازيون الشبه الخاص ،فأعملوه عملَ (٥) ليس ،واعتبر جمهور العرب الشبه العام ،فأهملوه (٦) .

قال سيبويه : وهو القياس (٧) ،فعرفنا [من ذلك] (٨) أن اعتبار العموم مقدم على اعتبار الخصوص ، لأن المسألة من باب الدخول

---

(١) في "ح" "وغير عامل فيما اختص به".
(٢) في "ح" "ويدل على أنه".
(٣) في "ح" وهذا واضح والله أعلم.
(٤) في "ح" "هو".
(٥) في الأصل "فأعملوها إعمالَ ليس".
(٦) في الأصل "فأهملوها".
(٧) الكتاب : ١/٥٧.
(٨) زيادة من "ح".

في أوسع البابين ، وأيضاً فإنّ الشبه[١] العام شبه بالجنس ،والشبه الخاص شبه بغير الجنس ،وحمل الشيء على جنسه أولى[٢-] من حمله على غير جنسه ، فاعرف ذلك وتأمله.[-٢]

فصل : لما كانت "ما" مشبّهةً بليس وكان الشبه لا يقوى قوةَ المشبَّهِ به لم تعمل[٣] إلّا بشروط ثلاثة وهي : [٤-]أن يكون الخبر مؤخراً منفياً غير واقع بعدها حرف "إنْ"[-٤] كقولك : ما زيد قائما ، فلو قلت : ما قائم[٥] زيد ، أو[٦] ما زيد إلّا قائم ،أو ما إنْ زيد قائم لاستوت اللفتان في انتفاء العمل ، لتقدم الخبر في الأولى[٧] وإيجابه في الثانية ،ووجود إنْ بعد "ما" في الثالثة ،إلّا أنّه قد جاء ما ظاهره [جواز][٨] إعمالها في الأولى وفي الثانية كقولهم :[٩]

وما الدهر إلّا منجنوناً بأهله ... وما صاحبُ الحاجات إلّا معذّبا

---

(١) في "ح" و"ق" "وأيضاً فالشبه".

(٢-٢) في "ح" وحمل الشيء على جنسه أولى به ، إلّا أنْ يكون ... جنسه ،وهذا ظاهر والله اعلم ،وسقط من "ق" "لائتكال الورقة" أولى من حمله على غير" والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من "ق" "لائتكال الورقة.

(٤-٤) في "ح" بشروط ثلاثة وهي : تأخر الخبر وبقاء نفيه ،وفقدان إنْ" وانظر هذه الشروط في الجَنَى الداني : ٣٢٥ ومابعدها.

(٥) في "ق" "قائما" منصوب وهو متّجه.

(٦) في "ح" "وما زيد" بالعطف بالواو دون "أو".

(٧) في الأصل "الأول".

(٨) تكملة من "ح" و"ق".

(٩) البيت لأحد الأعراب ،كذا في الخزانة : ١٢٩/٢. وانظره في المحتسب : ٣٢٨/١ والمقرب : ١٠٣/١ والجَنَى الداني : ٣٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٥/٨ والمغني : ١٠٢، وأوضح المسالك : ١٩٦/١ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي : ١١٦/٢ ورواية ابن جني له في المحتسب :
أرى الدهر ... وعليها فلا شاهد فيه.
والمنجنون آلة السقي ، شبه تقلب الدهر بتقلب تلك الآلة.

وكقولهم: (١)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذْ هم قريش وإذْ ما مثلَهم بشرُ

فالأول شاهد على إعمالها والخبر موجب (٢) والثاني شاهد على إعمالها والخبر مقدم (٣)، وقد قيل ذلك في البيتين. (٤) / ١٤٦

(٥- والمانع لذلك يتأول الأول -٥) بأن "منجنونا" موضوع موضع المصدر المنصوب بفعل مضمر، والفعل المضمر في موضع رفع على أنه خبر للمبتدأ الواقع بعد "ما" كأنه قال (٦): وما الدهر إلّا يدور دورانَ منجنون (٧)، أي أنّه يتقلب بأهله كما يتقلب المنجنون، وهي الساقية، ثم حذف الفعل فبقي "وما الدهر إلّا دورانُ منجنون" كقولك: ما أنت إلّا سيرا، وهذا فصيح [صحيح] (٨) من كلام العرب، يستعمل في موضع التكثير، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ فصار: وما الدهر إلّا منجنونًا، كما ترى. (٩)

وأما قوله [في] (١٠) آخر البيت:

---

(١) في "ح" قدم هذا البيت على سابقه وهو للفرزدق في ديوانه: ١/٢٢٣ والكتاب: ١/٦٠ والمقتضب ٤/١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٣ والجَنَى الداني: ٢١٣، ٤٢٣، والخزانة ٢/١٣٠.

(٢) في "ح" "مقدم" وهو صحيح بناءً على أن البيت الأول هو الثاني في هذه النسخة.

(٣) في "ح" "موجب" وهو صواب بناءً على ما تقدم.

(٤) قاله سيبويه في بيت الفرزدق إلّا أنّه قال: وهذا لا يكاد يعرف، الكتاب: ١/٦٠ يعني أنه لا يكاد يعرف تقدم خبر "ما". وقال الشّلوبين في بيت "وما الدهر" الأظهر فيه أن يكون نصب الخبر بعد "إلّا" شاذًا. حواشي المفصل: ٢٩٧.

(٥-٥) في "ح" وأما البيت الأول فيتأوله المانع" ومن هنا إلى قوله: "وأما البيت الثاني فالشاهد في .." وقع في "ح" بعد قوله "لأن مثلهم لا يعرف هذا المعنى والله أعلم" وسيأتي بعد.

(٦) ساقطة من "ق" لاختلال الورقة.

(٧) في "ح" "المنجنون". (٨) زيادة من "ح".

(٩) انظر ذلك في حواشي المفصل للشلوبين: ٢٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٢.

(١٠) زيادة من "ح" و"ق".

* وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ معذّبا *

فان معذبا مصدر يراد به التعذيب كأنه قال: وماصاحب الحاجات الا تعذيبا أى الا يعذب تعذيبا ، فيعذب المحذوف [هو] (١) في موضع رفع على أنه خبر للمبتدأ الواقع بعد " ما " [والله أعلم]

وأما البيت الثاني فالشاهد في قوله :

* وإنْ ما مثلَهم بشَرُ *

فظاهره أن خبر " ما " مقدم على اسمها و [هذا] (٢) هو ظاهر كلام سيبويه (٣) ، ويقول : إنّه قدمه (٤) ضرورة (٥) في الشعر (٦) وإنْ كان رفعه لا يَكْسِرُ (٧) الشعر ولكن الشاعر يستعمل الضرورة في شعره وإنْ لم يحتج إليها . (٨)

وفي هذا البيت غير وجه من التأويل ، فمن ذلك ما قاله ابن عصفور وهو : أنّ " مثلَهم " مرفوع الموضع [بالابتداء] (٩) ولكنه بناه

---

(١) زيادة من " ق ".
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) الكتاب : ١/٥٩ - ٦٠ ، وهذه الفقرة في " ح " وقعت بعد قوله " وإن لم يحتج إليها ".
(٤) " ويقول : انه قدمه " ساقطة من " ح ".
(٥) في " ح " " بالضرورة ".
(٦) " في الشعر " ساقطة من " ح ".
(٧) انظر الزيادة في الوزن أو النقص منه في الكامل ٣/٢٠١ وهي مسألة غريبه .
(٨) انظر نقض ابن ولاد ص ١٨ وانظر المقتضي ١/١٩١ هـ (١) ، ففي نقض ابن ولاد ما يقطع بأن سيبويه جعل تقديم خبر " ما " ضرورة وليس في الكتاب ما يقطع بذلك ، وكل ما في الكتاب هو أنّ تقديم خبر " ما " لا يعرف فلذلك فهم الشلوبين وابن عصفور وابن الضائع من كلام سيبويه أنّ البيت شاذ . انظر حواشي المفصل ٢٩٥ . وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٣ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٣ . وانظر معنى الضرورة في الخزانة جـ١/١٥ ، والضرورة الشعرية : ٦١ .
(٩) تكملة من " ح ".

على ٱلفتح لإضافته إلى مبنيٍّ (١) كقراءة من قرأ ﴿ إنّه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون ﴾ (٢) أَلَا ترى أن مثل في موضع رفع ، لأنه نعت (٣) لحق ، ولكنه بني (٤) لإضافته إلى مبنيّ ، هذا قول ٱبن عصفور ، وقد نقد بما هو مذكور في غير هذا ، (٥- ولكن ٱلكلام في ذلك يخرج عن ٱلاختصار. -٥)

ومن ذلك ما يذكر عن أبي ٱلحجاج (٦) ٱلأعلم : أنه إنّما ترك ٱلخبر منصوبا مع ٱلتقديم محافظة على بقاء ٱلمعنى مع ٱلتأخير ، وذلك أنه إذا قال : وإنْ ما بشر مثلهم ، فهذا مدح صريح كما تقول : ما أحد مثل زيد ، فلو قدمه مرفوعا فقال : وإنْما مثلهم بشر ، لأَوْهَمَ أن "مثلهم" مبتدأ و"بشر" خبره ، فكان [يكون] (٧) قد أثبت لهم مماثلا ، ونفى عنهم ٱلبشرية ، وهذا يَحْتَمِلُ أن يكون (٨- ذمّا ، فلما (٩) كان رفعه -٨) مقدمًا يوهم قلب ٱلمدح ذمًّا تركه (١٠) منصوبا مع ٱلتقديم إحرازا للمعنى ٱلمراد ، وهو صريح ٱلمدح (١١) ، وهذا كلام حسنٌ ، إلّا أنّه نُقِدَ (١٢) عليه (١٣) بأن ٱلمدح مفهوم مما قبل هذا (١٤) ، فقد ٱرتفع

---

(١) انظر المقرب : ١/١٠٤ وانظر الحجة : ٣٣٢.
(٢) الذاريات : ٢٣ وهي قرآءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، وٱبن عامر وحفص عن عاصم . السبعة : ٦٩.
(٣) في "ح" "على ٱلنعت".
(٤) في "ق" "مبني".
(٥-٥) ساقط من "ح".
(٦) "إلى ٱلحجاج" ساقطة من "ح".
(٧) تكملة من "ح".
(٨-٨) ساقطة من "ق".
(٩) في "ح" "فلو".
(١٠) "ما تركه".
(١١) انظر ٱلنكت للأعلم : ١٩٥ ونقل قولَ ٱلأعلم هذا ٱلشَّلوبينُ في حواشي ٱلمفصل : ٢٩٧.
(١٢) ساقطة من "ق" لاءتكال الورقة.
(١٣) ساقطة من "ح".
(١٤) قال ٱلشلوبين : ويضعف هذا أنه خرج عن ٱللغتين ، لغة قومه ولغة أهل ٱلحجاز ، إلّا أنْ يكون ٱلأمر على ما قاله سيبويه ، فقوله في ٱلمسألة هو ٱلصحيح لا غير. حواشي المفصل : ٢٩٧.

الخيال الذى تخيله أبو الحجاج الأعلم.(١)

وأيضاً (٢) فلا يجوز استعمال اللحن محافظةً على المعنى [أصلاً] (٣) ومن ذلك أيضا ما يذكر عن أبي العباس المبرِّد (٤) : أنّ "مثلهم" منصوب على الحال ؛ لأنّ إضافته غير محضةٍ والخبرُ محذوفٌ ، كأنه قال : وإذْ ما في الوجودِ بشرٌ في حال كونهم شبيها بهم.(٥)

ورُدَّ بأن المعنى لا يعملُ في الحالِ محذوفاً ولا موءخراً ، وهذا وإنْ صَحَّ تقديره مقدَّماً فإنّه محذوف على كل حال ، والمعنى لا يعمل في الحال إلّا بالشرطين المذكورين .

ومنهم من قال : إن "مثلَهم" نُصِبَ على الظرف كأنه قال : وإذْ ما فوقهم بشر ، وهذا فيه نظر ، لأن "مثلهم" لا يعرف فيه هذا المعنى (٦) ، والله أعلم .

فصل : إذا جئت بعد خبر (٧) "ما" باسمين ، وكان المرفوع منهما قبل المنصوب (٨) جاز ذلك مطلقا سواءٌ كان المنصوب حقيقاً أو سببياً (٩) ، ولا فرقَ في هذا بين "ما" و "ليس" كقولك : ما زيد قائما ، ولا عمرو سائرًا أو سائرا أخوه ، فتكون هذه الواو قد عطفت المرفوع على

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) زيادة من "ح" و "ق".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) المقتضب : ٤/١٩٢ قال "وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتا مقدما ، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك فيها قائما رجلٌ.
(٦) هذا القول لابن السراج نقله الشلوبين في حواشي المفصل: ٢٩٦ ، النكت للأعلم : ١٩٦ إلّا أنّ الأعلم لم يصرح أنه من قول السراج وهو مذهب الكوفيين أيضًا . الخزانة ٢/ ١٣٠ وردّ الشلوبين هذا القولَ بمثل ما هنا . (٧) ساقطه من "ق".
(٨) "قبل المنصوب" مكانها في "ح" تمزق في الورقة ظهرت من خلاله في التصوير كلمتان من الورقة السابقة.
(٩) "كقولك" ما زيد قائما مكانها في "ح" تمزق في الورقة ظهر من خلاله بعض كلمات من الورقة السابقة .

المرفوع ،والمنصوب على سبيل التشريك في العامل المتحد ،ولا خلاف في هذا الأصل : أعني إذا اتحد العامل وتعدد المعطوف (١) ،وإنما اختلف الناس في تعدد المعطوف بتعدد العامل وليس هذا موضع بسطه ، فلو قدمت المنصوب على المرفوع جاز في باب "ليس" مطلقاً ،وأما في باب "ما" فإن كان من سبب الأول جازت المسألة على أن يكون المنصوب معطوفا على المنصوب ،والمرفوع فاعلا بالمنصوب كقولك : ما زيد قائما ولا قاعدا (٢) أخوه ، (٣-ولا يكون على أن يكون المرفوع معطوفا على المرفوع ،والمنصوب معطوفا على المنصوب-٣) ،لامتناع تقدم المنصوب بما على مرفوعها خلافا لباب ليس ،لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل ،فإن كان المرفوع أجنبياً لزم قطع المعطوف واستئنافه ،كقولك : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو ، على أن يكون "قاعد" مبتدأ ،لاعتماده على حرف النفي ،ومابعده فاعل به سَد (٤) مَسَدَّ خبره ،أو على / أن يكون خبرا مقدما وما بعده هو ١٤٧
المبتدأ ويكون ذلك في الوجهين معطوفا على "ما" مع مابعدها ، فيكون حرف "لا" للنفي لا لتوكيده ،لخروج هذا المعطوف على (٥) انسحاب النفي بما عليه ،ولا يكون على أن تكون الجملة معطوفة على الخبر ،لعدم الضمير ،وكذلك لا تكون الصفة إذا رفعت مابعدها معطوفة على الخبر ،لارتفاعها بالابتداء ،وليست مما يمتنع أن يؤثر فيها العامل ،ويمتنع أن تؤثر فيها "ما" ها هنا (٦) ،لعدم الضمير ،فلم يبق إلا الوجه الذى ذكرناه أولا ، فاعرف ذلك (٧) وتأمله فإن فيه غموضاً (٨) ،وبالله التوفيق .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٧ .
(٢) في "ح" "سائرا".
(٣-٣) ساقط من "ح".
(٤) في "ح" "ساد".
(٥) في "ح" "عن".
(٦) "ها هنا" ساقطة من "ح".
(٧) "فاعرف ذلك" ساقطه من "ح".
(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٩٧ .

مسألة : تقول[١] : ما زيد بقائمٍ ولا قاعداً ، ولا قاعدٍ ، ولا قاعدٌ ، مثلثا ، فالخفض عطف على اللفظ ، والنصب عطف [على[٢]] الموضع والرفع مبنيٌّ على مبتدأ كأنَّه قال : ما زيد بقائم ولا هو قاعد .

مسألة أخرى : تقول[٣] ما زيد بقائم ولا قاعدٌ أبوه ، مثلثا[٤] أيضًا على أن يكون أبوه فاعلا بقاعد ، مع وجه آخر في الرفع وهو : أن تكون الجملة مستأنفة ، أو عطفاً على الخبرِ ، والذي يمتنع[٥] من ذلك أن يكون المخفوض معطوفا على المخفوض ، والمرفوع معطوفا على المرفوع لوجهين في هذا الباب .

أحدهما : ما يلزم عليه من تقدم ما أصله أن يكون ثانيًا على ما أصله أن يكون أولاً .

والوجه الثاني : ما يلزم عليه من العطف على عاملين . وافق الأخفش على الوجه الأول ، وخالف في الوجه الثاني ، فلهذا جازت المسألة على رأيه في باب ليس ، ومنعناها نحن[٦] في البابين معا ، فتفهم ذلك ، والله المستعان .

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) تكملة من "ح" و "ق" .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" "مثلها" خطأ .
(٥) في "ح" "يمنع" خطأ .
(٦) في "ح" "ومنعها سيبويه" .

باب نِعْمَ و بِئْسَ

نعم وبئس فعلان متصرفان في أصل وضعهما ، يقال : نَعِمَ الرجل يَنْعَمُ ، إذا صار في نعيمٍ وطيبٍ (١) عيشٍ ، وبَئِسَ الرجل (٢) يَبْأَسُ (٣) ، إذا صار ذا بؤسٍ ومَرَضٍ ، ثم نقلا عن أصلهما وضُمِّنا معنى المدح والذم فصارا لذلك يدلان على معنى في غيرهما ، فأشبها بذلك الحروف فمنعا التصرفَ. (٤)

واتفق البصريون وطائفة من الكوفيين على فعليتهما بدلالة لحاق تاء التأنيث الساكنة الدالّة على تأنيث المرفوع بهما ، وبما حُكيَ من اتصالِ الضميرِ المرفوع البارز بهما ، وهذان من أحكام الأفعال. (٥)

وذهب الفراء وطائفة [معه] (٦) من الكوفيين إلى أنهما اسمان بدليل (٧) دخول حرف الجر عليهما في نحو قولهم : ما هي بنعم الولد ، وعلى بِئْسَ العَيْرُ ، وحرف الجر (٨) من خصائص الأسماء (٩) ، ولا دليل في ذلك لاحتمال أن يكون دخول حرف الجر (١٠) عليهما ، على تقدير موصوف حذف لفهم المعنى كما قالوا : (١١)

---

(١) في "ق" "وأطيب".
(٢) ساقطة من "ح".
(٣) ساقطة من "ق".
(٤) انظر الملخص ١/١٤٤ والكافي ١/٢١١.
(٥) في "ح" "... من اتصال الضمير المرفوع البارز به وذلك كله من أحكام الأفعال". وهذا نحو ما حكاه الكسائي والأخفش : نعما رجلين ، ونعموا رجالا . شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٩٦٧ والمساعد ٢/١٢٠ وانظر المسألة في الكتاب ٣/٣٦٦ ، والإنصاف : ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨ ، وشرح ابن عصفور ١/٦٠٦ ، ومنع ذلك سيبويه وغيره ، انظر الكتاب ٢/١٧٩.
(٦) زيادة من "ح" و"ق"
(٧) في "ح" و"ق" "بدلالة".
(٨) في الأصل "الجار"
(٩) انظر معاني القرآن للفراء ١/٥٦ ، ٥٧.
(١٠) في الأصل : "الجار".
(١١) الرجز مجهول القائل وتمامه : * ولا مخالطُ اللّيانِ جانبُه *
وانظره في الكامل ١/٣٨٣ والخصائص ٢/٣٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢/٤٨ ، والخزانة ٤/١٠٦.

* وَاللهِ ما زيدٌ بنامَ صاحبُـــهْ *

وَالأصل : وَالله ما زيد برجل نَامَ صاحبه ،فكذلك قولهم : ما هي بنعم الولد ،أي ما هي بولد نعم الولد ،وعلى بئس العير[أي على عَيْر بئس العير ،فالأصح ما قلناه أولاً عن البصريين (١- بالدَّلالة التي ذكرناها ، ولرفعه الفاعل ،وليس من قبيل ما يرفعه ،إلَّا أنْ يكون فعلاً كما تقدم ،-١) وَالله أعلم.

فصل : ثم فاعلهما لا يكون غالبًا إلَّا مقرونا بالألف وَاللام ،أو مضافًا إلى ما هما فيه ،أو مضمرا على شريطة التفسير ،كل ذلك على طريقة الجنس كقولك [في الأول] (٢) نعم الرجل زيد ، و [في الثاني] (٣): نعم غلام الرجل زيدٌ ، و [في الثالث] (٤) نعم رجلا زيد ، هـــذا هو الأفصح في كلام العرب (٥) ، وقد أُجْرِي العلم المقرون (٦) بالألف وَاللام هذا المُجْرَى كما قالوا: بئس الحجاج حجاج بن يوسف ،واستعملوه أيضا نكرة كما قالوا (٧) :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا

وقالوا : الزيدان نعما رجلين ،والزيدون نعموا رجالا ،فأبرزوا (٨) الضمير المرفوع في التثنية وَالجمع مع تفسيره بالنكرة المغنية من إيراده ،وهذا كله شاذ ، وَالوجه ما ذكرناه أولاً [(٩) وقالوا نعم القتيل قتيـــلا

(١-١) ساقط من "ق" .
(٢)(٣)(٤) تكملة من "ق".
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور =/ ٦٠٠.
(٦) في "ق" "مقرونا".
(٧) البيت لكثير بن عبد الله النهشلي ،المعروف بابن الغريرة ،وقيل لحسان رضي الله عنه. وهو في الإيضاح : ٨٥ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ١٣١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠١ والخزانه ٤/ ١١٧.
(٨) في "ق" "فأظهروا".
(٩) ما بين المعقوفين تكملة من "ح" و"ق".

أصلح الله به بين فئتين [١] ، على سبيل التوكيد ، وهو قليل .

هذه طريقة المحققين ، أعني أنّ مرفوع نعم وبئس موضوع للجنس بكماله [٢] ، واعترضه بعض المتأخرين ، بأنّه لو كان كذلك لوجب ألّا يثنى ولا يجمع ، لأنّ حقيقة التثنية والجمع ضم الشيء إلى مثله أو أمثاله ، والجنس بكماله ليس له مثل ولا أمثال فيقبل ذلك ، فتثنيته وجمعه ممنوعان عقلا ، بل كان ينبغي أن يطابق مرفوعهما بالجنس لو كان موضوعا له بكماله [٣] .

قال : والصواب أن الألف واللام إشارة إلى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك : اذهب إلى المسجد ، إذا لم يكن بينك وبين مخاطبك مسجد معهود في الوجود ، ولهذا وجب أن يكون المقصود بالمدح أو الذم مُطْلَقا [٤] ، والله أعلم .

والصواب ما عليه الجمهور من أن مرفوع هذين الفعلين موضوع للجنس بكماله ، والدليل على ذلك أنه لو كان لا يراد به استغراق الجنس لم يقيد بالألف واللام ، فلما قيد بالألف واللام علمنا أن ذلك لمعنًى يختص بها وضعا ، وهو استغراق الجنس المناسب لمعنى [٥] نعم وبئس ، وهو المدح العام والذم العام ، ليقترن عموم بعموم [٦] ، ولولا أن هذا

---

(١) قاله الحارث بن عباد لما قَتَل مُهَلْهِلٌ ابنَ أخيه بُجَيْرًا في الحرب التي كانت بين تغلِبَ وبكرٍ ابْنَيْ وائلَ . انظر فصل المقال : ٣٠٥ والخزانة ١/٤٢٣ ، والملخص ١/٤٤٧ .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٤ .

(٣) ممن قال بذلك أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجَوَاليقي ، والشلوبين الصغير ، التذييل والتكميل ٣/١٢٧ وهمع الهوامع ٥٠/٣١ وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ .

(٤) في الأصل و "ح" "مطبقا" .

(٥) في الأصل "معنى" .

(٦) في "ح" "العموم" خطأ ويمكن أن تكون "بالعموم" وهو قول الزجاج انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٠ .

مقصود لكان فاعلهما كفاعل / سائر الأفعال ،وهذا ظاهر ،والله أعلم. ١٤٨

والجواب عن الشبهة التي أوردها المعترض أن التثنية والجمع مصروفان إلى تفصيل الجنس بكماله اثنين اثنين أو جماعةً جماعةً ،بيانه أنك إذا قلت نعم الرجلان الزيدان فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجعول رجلين رجلين ،ثم ذكرت الزيدين من بين كل اثنين ،على سبيل التخصيص وإذا قلت نعم الرجال الزيدون ، فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجعول جماعةً جماعةً ،ثم ذكرت الزيدين من بين كل جماعة على سبيل التخصيص ،وهذا واضح . والله أعلم.

مسألة : إذا تقدم المخصوص كان مبتدأ خبره ما بعده بلا خلاف ،وإذا تأخر فكذلك على ظاهر [كلام] (١) سيبويه وقدم الفعل للاهتمام بمعناه ،وجوّز الفارسي وغيره بناءه على مبتدأ على تقدير سؤال، (٢) وهو مُشْكِلٌ من جهة أنّ السؤال إنّما هو على تقدير استقلال المسؤول عنه ، ولا معنى لقوله ابتداء : نعم الرجل ،عند المخاطب أصلا ،فلا يتصور استقلاله من جهة المعنى ،وإذا كان كذلك لم يستقم ذلك الوجه ،وإذا لم يستقم تعين الأول إلّا أن يكون قوله : نعم الرجل ،بعد جَرْيِ ذكر المخصوص ثم حضر من لم يسمع ذكره فقال : من هذا الذى يثنى عليه ؟ فقال له: زيد ؛ أي هو زيدٌ فعلى هذا الوجه يتصور ذلك ،فإطلاق القول بالجواز خُلْفٌ. (٣) والله أعلم.

---

(١) زيادة في "ح" وانظر الكتاب ٢/١٧٨ ،ابن يعيش ٧/١٣٤-١٣٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠١-١٠٢.

(٢) انظر الإيضاح ٨٥-٨٧ والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٦٧-٣٦٩ ويعني أن زيد خبر والمبتدأ محذوف ،وانظر الفصل الآتي بعد قليل.

(٣) انظر الكافي : ١/٢١٤.

مسألة : لا خلاف أن تكرار الاسم بلفظه يعطى من الربط ما يعطيه الضمير ، وأما التكرار بالمعنى فيعزى إلى الأخفش ، وأفسدوا عليه وجوه (١) استدلاله (٢) ، ويلزمهم القول به في نحو : زيد نعم الرجلُ وبيانه أنَّ المرفوع بنعم جنس يعم زيداً وغيره ، وهذا تكرار بالمعنى . والله أعلم .

فصل (٣) : ثم اختلف في إعراب الاسم المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر عن الجملة ، فقيل إنّ مذهب سيبويه ارتفاعه بالابتداء والجملة التي قبله في موضع خبره ، وقيل إنّه مبنيٌّ على مبتدأ محذوف لأنه كان جوابَ سؤال محقق أو مقدر كأنه لما قال : نعم الرجل ، قيل له : من ذا الذى تثني عليه فقال في الجواب : زيد ، أي هو زيد .

وأما إذا كان هذا المَخْصُوصُ مقدما على الجملة فلا خلاف أنه رفعٌ بالابتداء وأن الجملة في موضع خبره ، والرابط بين هذا الخبر وما أخبر به عنه اسم الجنس ، لاندراج المخبر عنه في جملة الجنس ، فقام ذلك مقام الضمير فحصل الربط . (٤)

مسألة : كان الأصل أن يكون هذا الفعل مسندا إلى المخصوص بالمدح أو الذم ، ولكن عدلوا عن ذلك وأسندوه إلى الجنس المندرج المخصوص في

---

(١) "أفسدوا عليه وجوه" مطموسة في "ق".
(٢) في "ق" الاستدلال .

(٣) هذا الفصل جميعه ساقط من "ح" وفيه إعادة لما سبق في إحدى المسائل المتقدمة قريبا ص
(٤) إنّما كان اسم الجنس قائماً مقام الضمير ، لأن زيداً في قولك : نعم الرجل زيد ، أحد أفراد هذا الجنس المفهوم من الرجل . وانظر المسألة في الكافي : ٢١٣ .

جملته (١) ،تنبيهاً على أن هذا ٱلمخصوصَ قد ٱجتمعَ فيه ما ٱفترقَ في آحاد ٱلجنس ،وبيان (٢) ذلك أن "نعم" مستوفية لجميع خصال ٱلمدح ، وبئس مستوفية لجميع خصال ٱلذم ،وكأنك إذا قلت : نعم ٱلرجل زيدٌ أخبرت أنّ زيدا قد ٱستوفـــى جميعَ ٱلخصال ٱلتي ٱفترقت في جميع أفراد ٱلجنس ٱلمسند إليه ٱلفعل ،ٱلذى يراد به ٱلمدح أو ٱلذم .

ثم إنّ هذا المخصوص لا يكون إلّا من جنس (٣-ٱلمرفوع بنعم وبئس كقولك -٣) : نعم ٱلرجل زيد ،وبئس ٱلرجل عمرو ،فإنْ جاء ما ظاهره أنه على خلاف هذا ٱلاصل لزم ٱلتأويل ،مثال ذلك ما قيل في قولـــه تبارك وتعالى ﴿ بئس مثل ٱلقوم ٱلذين كذبوا بآيات الله ﴾ (٤) فقولـــه تعالى : "الذين" إنْ كانت في موضع خفض على ٱلصفة للقوم فلا إشكال ، إلّا أن ٱلمخصوص محذوف [تقديره بئس مثل ٱلقوم ٱلذين كذبوا بآيات ٱلله هذا ٱلمثل] (٥) .

وإنْ كان في موضع رفع على أنه ٱلمخصوص بٱلذم ،كان ظاهره ٱلخروج عن ٱلاصل ٱلمذكور ،لأن هذا ٱلمخصوص ليس من جنس ٱلمثل ، فإمّا أنْ يقال : [إنّ] (٦) ٱلمسألة من باب حذف ٱلمضاف وإقامـــة ٱلمضاف إليه مُقَامَهُ ،كأنه قال : بئس مثل القوم ٱلذين ،وإمّا أن يقال : جعلوا من جنس ٱلمثل مبالغة كما تقول : صار زيد مثلا يتمثل (٧) به وٱلله أعلم بذلك . (٨)

---

(١) في "ح" "ٱلمندرج هو في جملته .
(٢) في "ح" "بيان" بدون عاطف .
(٣-٣) في "ق" "ٱلمرفوع بنعم وبئس ٱعتباراً بٱلجنس فالحاصل كقولك". ولعلّ في ٱلعبارة اقحاماً.
(٤) الجمعة : ٥ .
(٥) تكملة من "ق".
(٦) زيادة من "ق".
(٧) انظر شرح ٱبن يعيش : ٧/١٣٧ - ١٣٨ .
(٨) ساقطة من "ح".

مسألة : نعمَ وبئسَ وزنهما أصلاً فَعِلَ كَضَحِكَ ،وثانيهما حرف حَلْقِيّ ،وكل ما كان هكذا ففيه أربع لغات مطلقاً ،آسما كان أوفعلا ،وهي آلاصل وآلتسكين منه ،والإتباع ،وآلتسكين منه . (١)

قال سيبويه : وما كان على مثال فعيل وثانيه حرف حلقي (٢-كرحيم (٣) ،ولئيم ،وسعيد-٢) ففيه لغتان آلاصل والإتباع ،وما كان على مثال "فَعُلَ" أو [على مثال] (٤) فَعِل فلغتان : أحدهما (٥) آلاصل ،وآلثانية (٦) آلتسكين نحو: ظرف وظرف ،وعلم وعلم (٧) . وآلله أعلم.

فصل : ثم قال : (وتقول : نعمت آلمرأة هند) (٨) إلى آخره .

إذا كان آلفعل مسنداً إلى مؤنث حقيقي آلتأنيث / لزمت ١٤٩
آلعلامة مع عدم آلفصل غالباً ،وهذا آلحكم مطرد في جميع آلأفعال إلاّ نعم وبئس ، فإنّهما مخالفان لسائر آلأفعال ،في أنّهما إذا كانا مسندين إلى مؤنث حقيقي آلتأنيث وكان ظاهرا ، فأنت مخيَّر في إثبات آلعلامة وإسقاطها كقولك نعمت آلمرأة ،ونعم آلمرأة هند .

---

(١) الكتاب : ٤/١٠٧ وانظر آلتسهيل : ١٢٦ ،المساعد ٢/١٢١-١٢٢ ،وآللسان "نعم" ٢/٥٨٦ - ٥٨٧ .
(٢-٢) في "ح" نحو رحيم ورحيم ،وشعير وشعير "وقد وقعت هذه آلفقرة بعد قوله " . . .لغتان آلأصل والإتباع ،وليست آلأمثلة آلتي هنا في آلكتاب ٤/١٠٧ .
(٣) في الأصل و"ق" "كريم" خطأ .
(٤) زيادة من "ح" .
(٥)(٦) ساقطة من "ح" .
(٧) انظر قول سيبويه في آلكتاب ٤/١٠٧-١٠٨ .
(٨) الجمل : ١٢٢ .

واختلف في ٱلتوجيه ،فقال أبو ٱلقاسم : علة ذلك عدم ٱلتصرف ، وٱعترض بليس فإنّها مثلهما في عدم ٱلتصرف ،فلو كانت ٱلعلة في جواز ٱلوجهين عدم ٱلتصرف لم يفرق بينهما وبين ليس ، وقد رأينا ليس على حكم سائر ٱلأفعال ،في لزوم ٱلعلامة على ٱلوجه ٱلمذكور ، فدل على أنّ ٱلعلة في جواز ٱلوجهين في نعم وبئس غير ما ذكره (١) أبو ٱلقاسم ،وكان يمشي لنا في مجالس ٱلمذاكرات أنَّ "ليس" وإنْ كانت غير متصرفة من جهة (٢) لفظها ،فإنها متصرفة في معناها تصرف ٱلأفعال بخلاف نعم وبئس (٣) ،وهو (٤) منتزَع من قول سيبويه ،في باب من أبواب ٱلٱشتغال ،فهذا ٱنفصال عن أبي ٱلقاسم ، يمكن أن يكون أراده ، وٱلله أعلم.

وقال بعض [حذاق] (٥) ٱلمتأخرين منفصلا عن أبي ٱلقاسم إنّه يمكن أن يكون أراد ٱلتنبيه على ضعف نِعْمَ وبِئْسَ وٱنحطاطهما عن قوة ٱلأفعال ،وذلك أنهما لا يتصرفان في أنفسهما ولا في معمولهما ،فغلب عليهما شبه ٱلحرف من هذا ٱلوجه ،فأجريا مُجْرَى ٱلحروف في عدم إلحاق ٱلعلامة ،وذلك أن معمولهما مقصور على شيء بعينه قد تقدم تفسيره. (٦)

وأما ليس فإنَّ معمولها غير مقصور على شيء بعينه ،فكان لها من ٱلتصرف في ٱلمعمول ما ليس لنعم وبئس (٧) فلذلك جاز الوجهان

---

(١) في "ح" "ذكرناه" خطأ.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) "بخلاف نعم وبئس" ساقطة من "ق".
(٤) في "ح" "وهذا".
(٥) زيادة من "ح" وكتب أمامها في هامش ٱلأصل عن نسخة أخرى : "يعني الشلوبين".
(٦) "قد تقدم تفسيره" ساقط من "ح".
(٧) في "ح" "ولبئس".

نعم وبئس ، ولزم أحدهما في ليس ؛ لأنهما أقوى منهما بهذا النظر ، والله أعلم .

وقال الأستاذ أبو الحسين في بعض تقييده : إنه (١) إنما جاز فيهما (٢) الوجهان اعتباراً بأن فاعلهما مقصور على اسم الجنس ، واسم الجنس فيه التذكير والتأنيث ، إذا كان واقعاً على مؤنث ، فلذلك جاز أن يقال : نعم المرأة هند بإسقاط (٣) العلامة اعتباراً (٤) بالجنس . (٥)

(٦- فالحاصل في توجيه إسقاط العلامة - في نحو : نعم المرأة هند - أربعة أوجه :

أحدها : عدم التصرف مطلقا .

الآخر : عدم التصرف من جهة اللفظ .

والثالث : عدم التصرف من جهة اللفظ والمعمول .

والرابع : الاعتبار بتذكير الجنس ، والله أعلم بصواب ذلك -٦) .

---

(١) ساقطة من "ح" .

(٢) ساقطة من "ح" .

(٣) في "ق" "نعم المرأة هي هند" .

(٤) في الأصل و"ق" "اعتباراً" منصوب .

(٥) وفي المسألة قال ابن أبي الربيع في الكافي ١/٢١٤ "إذا كان فاعل نعم مؤنثا نحو : نعمت المرأة [هند] فأنت بالخيار في إلحاق علامة تأنيث الفعل وإسقاطها ، فمن أثبتها ، فلأنها فعل أسند إلى مؤنث ، فصار بمنزلة قامت هند ، ومن أسقطها فقال : نعم المرأة هند فلأمرين :
أحدهما : أن نعم وإن كان فعلاً فهو شبيه بالحرف ودال على معنى الحرف على حسب ما تقدم ، ولذلك منع التصريف فلم تلحقه علامة التأنيث كما لم تلحق الحرف .
والثاني : أن فاعل نعم هنا الجنس وتأنيث الجنس غير حقيقي ، والمؤنث غير الحقيقي أنت فيه مخير نحو : ﴿ وأخذت الذين ظلموا الصيحة ﴾ و"أخذ" في موضع آخر وما أشبه ذلك .

(٦-٦) ساقط من "ح" .

مسألة : المخصوص بالمدح والذم يلزم ذكره مع عدم العلم به لو حذف (١) ، ويجوز حذفه مع [حصول] (٢) العلم به كقوله تعالى : ﴿ إنّا وجدناه صابرا نعم العبد ﴾ (٣) ألا ترى أنّ معناه نعم العبد أيوب ؟ فلما أحاط العلم به جاء محذوفا (٤) (٥) ، وهذا والله أعلم إنّما يكون على أن يكون نعم العبد استئنافا بعد وقف (٦) ، وأمّا إن كان نعم العبد بدلا من قوله "صابرًا" فإنّه لا يحتاج إلى تقدير ذلك المحذوف ، لأنّ البدل في حكم الحصول في موضع المبدل منه ، ولو كان في موضعه لكان "إنّا وجدناه نعم العبد" وأصله قبل دخول "وجد" وهو نعم العبد ، وهو نعم العبد ، كقولك : زيد نعم الرجل ، وقولك زيد نعم الرجل ، ليس (٧) على تقدير محذوف بعد نعم الرجل ، فكذلك هذا والله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٧٦ .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) سورة ص ٤٤ .
(٤) في "ح" وهامش الأصل عن نسخة أخرى "حصل" .
(٥) "جاء محذوفا" في "ح" و "ق" حذف .
(٦) انظر القطع والائتناف : ٦١٤ .
(٧) ساقطة من "ح" .

بـــاب حبـــذا

اختلف الناس في حبذا زيد ، على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه بمنزلة نعم الرجل زيد ، فكما أنّ نعم فعل ماض والرجل فاعل وزيد مبتدأ خبره في الجملة مقدم (١) ،أو خبر مبتدأ مضمر، فكذلك "حب" فعل ماض و"ذا" فاعل و"زيد" مبتدأ خبره في الجملة أوخبر مبتدأ محذوف (٢) ،وهذا القول منقود من أربعة أوجه :

أحدها : (٣ امتناع تثنية هذا الفاعل وجمعه وتأنيثه -٣) .

والثاني : امتناع الفصل بين الفعل والفاعل (٤) بظرف أو مجرور.

والثالث : اتفاق المختلفين على كَتْبِهِ متصلا .

والرابع : جواز (٥) تقديم المخصوص بالمدح على المنصوب ، ولو كان بمنزلة نعم لامتنع تقديم المخصوص (٦) على المنصوب ، كما يمتنع ذلك في باب نعم [والله أعلم] .

---

(١) هو اختيار الفارسي في البغداديات ٢٠١-٢٠٤ ،وبه قال ابن خروف في شرح الجمل له : ٨٧ ،وقال : " إنّه مذهب سيبويه وأخطأ من زعم عليه غير ذلك ،وفي الكتاب ٢/ ١٨٠ " وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حب الشيء ولكن "ذا" و"حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ،وهو اسم مرفوع كما تقول : ابن عم فالعم مجرورٌ ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ،ولا تقول حبذِهِ ،لأنه صار مع "حب" على ما ذكرت لك ،وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل وهذا القول لسيبويه فهم منه كثير من النحاة أنّ "حبذا" مبتدأ، وما بعدها خبر ،انظر الملخص : ١/ ٤٤٩ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠ - ٦١١ والتسهيل ١٢٩ والمساعد : ١/ ١٤٠ - ١٤١ وانظر في المسألة شرح ابن يعيش : ٧/ ١٣٨ وما بعدها .

(٢) في "ح" "مضمر".

(٣-٣) في "ح" "امتناع مطابقة هذا الفاعل للممدوح".

(٤) "بين الفعل والفاعل" في "ح" بينهما .

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) في "ح" "لامتنع تقديمه على المنصوب".

والقول الثاني : أن حبذا مركب غُلِّبَ فيه جانب الفعل لتقدمه لفظا [١] ، كما ركِّب الفعل مع الحرف في هلم ، فصار الجميع اسما [٢] ، فكذلك / هذا ، فيكون قولك "حبذا" بمجموعه فعلا [ماضيا] [٣] ، ١٥٠ والمخصوص فاعل به .

وهذا منقود بأن التركيب لا يكون في الأفعال ، ولا في كل ما يجرى مَجْرَاها [من الأسماء] [٤] ، فَبَطَلَ هذا القول [٥] .

والقول الثالث : أنه مركب [٦] كهذا القول ، إلَّا أنه غلّب فيه جانب الاسم لتأصله [٧] ، فصار الجميع اسماً واحداً في موضع رفع بالابتداء وخبره ما بعده ، وقد يجوز أن يكون خبراً مقدماً ، وما بعده هو المبتدأ [٨] ، والأول أولى ؛ لبقاء الكلام على الترتيب المألوف ، وهذا القول الثالث أجودها ؛ لسلامته من الاعتراضات المذكورة [قبل] [٩] وعليه الحذاق من النحاة ، والله أعلم .

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٠-٦١١ وهو مذهب الأخفش وخطاب ونسب إلى ابن درستويه . المساعد ٢/١٤٢ .

(٢) في الأصل "قسما" .

(٣) زيادة من "ح" وستأتي في كلام الشارح .

(٤) تكملة من "ح" و"ق" .

(٥) "فبطل هذا القول" ساقطة من "ح" .

(٦) "أنه مركب" ساقطه من "ح" .

(٧) في "ح" و"ق" "لتقدمه بالأصالة" .

(٨) به قال المبرد ، وابن السراج انظر المقتضب ٢/١٤٣ ، والأصول ١/١١٤-١١٥ . وعمدة الحافظ ٨٠١ ، والمساعد ١/١٤١ .

(٩) زيادة من "ح" .

فصل : فإنْ جئت بعد " حبذا " أو بعد المخصوص بنكرة منصوبة ، فإنْ كانت جامدةً كان إعرابها تمييزاً ، وإنْ كانت مشتقةً جازَ مع ذلك وجهٌ آخرَ وهو أن تكون حالا ، وهو أجود من جهة اللفظ(١) ، والتمييز أبلغ من جهة المعنى . وليس واحد منهما بلازم ، بخلاف التمييز في باب نعم ، فإنّه هنالك لازم ؛ لأنّ الضمير المستتر(٢) لا يعقل معناه إلّا بذلك المفسِّر ، فافهم ذلك(٢) . والله المستعان .

مسألة(٣) : الأصل في "حب" ها هنا "حَبُبَ" بضم العين أي صار حبيباً ، وليس في اللغة العربية(٤) فَعُل مضعّف العين [إلّا ثلاثةُ ألفاظٍ ، حَبُبْتَ ولَبُبْتَ ، وشَرُرْتَ يا رجل](٥) ومن نادر العربية الاستغناء بالمفعول من حَبَّ الثلاثي عنه من أَحَبَّ الرباعي ، والاستغناء بالفاعل من الرباعيّ عنه من الثلاثي تقول : أَحَبَّ يُحِبُّ فهو مُحْبُوبٌ ، وحبه فهو محب ، ومحب هو الفاعل من الرباعي ، ومحبوب هو المفعول من الثلاثي ، وقد جاء المفعول من الرباعي على وجه الندور(٦)

---

(١) إنّما كان أجودَ ، لأنّ الغالب في الحال الاشتقاق ، وانظر بسط المسألة فيما يأتي ص ٥٥٢

(٢-٢) في "ح" "لا يعقل معناه إلّا به".

(٣) هذه المسألة كلها هي وقول أبي القاسم التالي وشرحه وقعت في "ق" في نهاية الباب ولم يقع بعدها شيء انظر ص ٥٥٤

(٤) ساقط من "ح".

(٥) في الأصل "إلّا لفظان حَبُبْتَ ولَبُبْتَ يا رجل" وما أثبت من "ح" ومن هامش الأصل عن نسخة اخرى ، وهذه الأفعال التي ساقها ، ذكر ابن خالويه في كتاب ليس : ٧٣ أنه ليس في كلام العرب ما جاء من المضعف على فَعُلْتَ إلا قولهم : "لَبُبْتَ يا رجل . . . وقولهم : عَزُزَتِ الشاة إذا قلّ لبنها . وذكر الأستاذ عبد الغفور في تحقيقه لهذا الكتاب أنّ ابن خالويه تسرّع في هذا الحكم وأنّ هناك أفعالا اخرى هي : حبب الرجل ، وشرر ، ودمم . انظر مقدمة ليس "ص ١٩.

(٦) انظر الخزانة ١/ ٥٤٠.

(١- ومنه قول عنترة (٢) :

ولقد نزلتِ فلا تظني غَيْرَهُ مِنِّي بمنزلة المُحَبِّ المكرم -١)

والله أعلم.

وأما قول أبي القاسم : (ويرفع النكرة) (٣)

فلا بد أن يريد : ويرفع المعرفة (٤) والنكرة المخصوصة؛

(٥- لأنه لا معنى في رفعه النكرة المحضة -٥) ، (٦- فتفهم ذلك

والله المستعان. -٦)

إملاء (٧) آخر ، وفيه كلام مع ابن مالك في المسألة : اختلف

الناس في إعراب "حبذا زيد" على أربعة مذاهب :

أحدها : أن "حبذا" اسم مركب في موضع رفع بالابتداء

خبره (٨) مابعده ، وهو الأظهر من كلام سيبويه والخليل ،

(١-١) ساقط من "ح" و"ق".

(٢) البيت من معلقة عنترة انظر شعره : ١٨٧ ، والمحتسب : ٧٨/١ ، والمقرب ١١٧/١ والخزانة ٥٣٩/١.

(٣) في الجمل : ١١٠ "ويرفع المعرفة [و ينصب] النكرة" هكذا بزيادة "ينصب" وهذه الزيادة من إحدى النسخ المعتمدة في التحقيق ، وزيادتها خطأ وهذه الزيادة لم تثبت في الجمل : ١٢٢ بتحقيق ابن أبي شنب وما نقله المؤلف هنا تصرف فيه تصرفا لا يخل بالمعنى إذ إنه أتى بكلمة "يرفع" وهي ليست في الجمل.

(٤) ساقطة من "ح".

(٥-٥) في "ح" "لأنه لمعنى لرفعه النكرة المحضة".

(٦-٦) ساقط من "ح".

(٧) من هنا إلى نهاية الباب ساقط من "ح".

(٨) في "ق" "وخبره".

وإليه ذهب المبرِّد وابن السراج ، وابن جنِّي ، والزجاجي (١) في الجمل ، وصاحب الدُّرَّة (٢) وابن عصفور ، ونحاة سُبْتَة ، وهو الصحيح خلافا لمن خالف .

والثاني : أن "حبذا" فعل وفاعل غير منتقل عن إعْرابه الأصيل ، والمخصوص بعدهما بمنزلته بعد نعم وبئس ، إمَّا مبتدأ ، والجملة خبر مقدم ، وإمَّا خبر ابتدأ مضمر ، وهو قول الفارسيِّ . وتبعه على ذلك جماعة منهم ابن مالك ، وقال : إنّه الصحيح وأفسد القول بغيره (٣) وسيأتي بيان الراجح والمرجوح ، بحول الله تعالى .

والثالث : أنه فعل وفاعل كما تقدم ، إلَّا أن المخصوص بدل من فاعل "حب" وهو "ذا" .

والرابع : أنَّ "حبذا" كله فعل ، كأنه لما ركب "حب" مع "ذا" تركيبَ مزجٍ وخلطٍ غُلِّب جانب الفعل ، وأميت جانب الاسم ، فوجب أن يكون "حبذا" فعلا ماضيا ، وفاعله المخصوص بالمدح والكلام في التمييز يأتي أخيرا (٤) إنْ شاء الله تعالى .

الترجيح : قال ابن مالك : الصحيح أنَّ "حبذا" فعل وفاعل ولكنه جَرَى مَجْرَى المثل فلزم طريقة واحدة ، وقال : إنّ هذا هو اختيار الفارسي ، وابن بَرْهَانَ وابن خروف ، قال : وهو ظاهر كلام سيبويه .

---

(١) في "ق" "الزجاج" خطأ .
(٢) "الدره" مطموسة في "ق" وانظر الفصول الخمسون : ١٧٨ .
وانظر تخريج المسألة في بداية الباب ص٥٢٩ فما بعدها
(٣) سبق تخريج ذلك ص ٥٢٩ .
(٤) انظر ص: ٥٤٤

قال ابن خروف : وأخطأ من قال غير ذلك (١) ، قال ابن مالك : ولا يصح القول بأن "حبذا" اسم مبتدأ ؛ لأن قائله مقر بفعلية "حب" وفاعلية "ذا" قبل التركيب ، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا (٢) معنىً ولا لفظا ، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حرفية "لا" واسمية ما ركب معها في نحو : لا غلام لك. (٣)

قلت : هذا سهوٌ بل تغيرا بعد التركيب معنىً ولفظاً ، أما تغير المعنى فإنهما نقلا من باب الخبر إلى باب إنشاء المدح ، ألا ترى أن معناه حاصل في زمن (٤) النطق به ، ولم يكن كذلك في أصل وضعه ، وأما تغير (٥) اللفظ فبالاقتصار به على الحالة السابقة ، وهي حالة إفراد اسم الإشارة ، وتذكيره والاقتصار بالشيء على أحد الجائزات (٦) يسمى تغييرا ، وقد أشار الفارسيّ في النصف الثاني من الإيضاح إلى نحو هذا .

وأما مسألة : " لا رجل " فمفارقة لمسألتنا ، لأنها جواب لمن قال : هل من كذا ؟ وحق الجواب أن يطابق السؤال ، والذى يشبه مسألتنا " إذ ما " في الجزاء ، فإنّ "إذْ" كانت قبل التركيب ظرفاً / ١٥١
ثم صارت بالتركيب حرفاً في رأى سيبويه (٧) ، وقد تغير اللفظ والمعنى ،

---

(١) وانظر تخريج قول الفارسي وابن خروف وسيبويه فيما سبق ص ٥٤٢ هـ ١

(٢) في الأصل " لم يتغير " بالإفراد والمثبت من " ق ".

(٣) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ٢/ ١٩٦-١٩٧ وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٥ ومابعدها ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٧٢/ ب ومانقله هنا عن ابن مالك فيه تصرف .

(٤) في " ق " " زمان ".

(٥) في " ق " " تغيير ".

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) الكتاب : ٣/ ٥٧ .

أما تغير اللفظ فكان اسما مضافاً إلى مابعده ، فلما ركب مع "ما" صار غير مضاف ، وهذا تغير لفظ ، اعتباراً بأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلما قُطِعَ عن الإضافة صار بمنزلة ما قطع منه بعضه .

وأما تغير[1] المعنى فبالتحويل من حقيقة الاسمية إلى حقيقة الحرفية ، ومن المضي إلى الاستقبال .

وأما تفريقه بين "حبذا" وبين "إذما" بأن تركيب "إذما" لازم وتركيب "حبذا" غير لازم ، لجواز[2] الاقتصار على حب عند العطف كقول ابن رواحة رضي الله عنه :[3]

* فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا *

فغير مستقيم ، ومناقض لما قدّم . أما كونه غير مستقيم فإنّ "حب" في قوله "وحب دينا" أصل بناءٍ وليس فرعَ "حبذا" ، وإنما هو من باب ﴿كبرت كلمة﴾[4] يراد به التعجب ، وليس ذلك مقصوراً على عطف أصلا .

وأما كونه مناقضا لما قدم من قوله : ولكنه جرى مجرى المثل ، ومعلوم أن الأمثال تؤدّى كما وقعت .

وقوله : ولا يفعل ذلك بإذما .

قلت : نعم ولا بحبذا ، فهما سواء[5] في ذلك ، وهذا واضح لمن تأمله .

---

(١) في "ق" "تغيير" .
(٢) في الأصل "بجواز" والمثبت من "ق" .
(٣) البيت في ديوان عبدالله بن رواحة : ١٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ : ٨٠٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/١٧٢/ب ، وهمع الهوامع : ٥/٤٨ .
(٤) الكهف : ٥ .
(٥) مطموسة في "ق" .

ثم قال : ولو كان "حبذا" مبتدأ كما قالوا ، لدخلت عليه نواسخ (١) الابتداء كما تدخل على غيره (٢) من المبتدآت .

قلت : غاب عنه (٣) أنَّ "حبذا" لإنشاء معنى المدح ، ولا تدخل نواسخ الابتداء على مثل هذا ، لأن ذلك يخرجه إلى باب الخبر المحض ، فيبطل (٤) معنى الإنشاء (٥) الذى وضع اللفظ له ، ولذلك لزم التقدير ، ويلزم على قوله ، إدْخَالُ النواسخ على "ما" التعجبية ، وعلى أسماء القسم المرفوعة بالابتداء ، ولا قائل بذلك ، فكان الزامه غير لازم .

ثم قال : وأيضا لو كان كذلك للزم إذا دخلت عليه "لا" أن يعطف عليه منفي بـ "لا" أخرى ، فكان يمتنع أن يقال : لا حبذا زيد ، حتى يقال : ولا المرضيُّ فعلُهُ .

وهذا أيضا غير مستقيم ، لأن ما ألزَمَهُ لازم له ، وذلك أن المبتدأ إذا دخلت عليه لا ، وكانت غير عاملة لزم تكرارها نحو : لا زيد في الدار ولا في السوق ، وكذلك إذا دخلت على الفعل الماضي غيرَ مرادٍ به الدعاء لَزِم تكرارها أيضا نحوُ : لا تكلم زيد ، ولا سكت ، ونحوُ قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ (٦) .

وقوله : "كما يفعل بالمبتدأ الموءدى معناه" ، غير صحيح ، لأن المبتدأ الموءدى معناه مع غيره خبر ، محض ، و "حبذا" مع خبره لإنشاء معنى المدح ، فلذلك لا يلزم معها تكرار النفي ، فإذا لم يكن

---

(١) مطموسة في "ق".
(٢) هكذا في هامش الأصل و "ق" وفي متن الأصل "الخبر" ثم شطبها شطبا بسيطا .
(٣) يمكن قراءتها في "ق" "عليه".
(٤) في "ق" "فبطل".
(٥) في "ق" "الإشارة" .
(٦) القيامة: ٣١

فيما قاله كبير دليل على تصحيح ما ذهب إليه ،من كون "حبذا" باقيا على التركيب الأصيل ،كان الصحيح أن حبذا اسم مركب من اسم وفعل ، غُلِّبَ فيه الأقوى على الأضعف ،لأن الاسم أقوى الكلم الثلاث ،فلذلك غلبت جهة الاسمية على جهة الفعلية ،وهو في موضع رفع بالابتداء والمخصوص خبره .

هذا هو ظاهر كلام سيبويه ،ونصه : وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة "حب الشيء" ولكن "ذا" و"حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا ،وهو اسم مرفوع ،كما تقول : يابن عمَّ ، فالعم مجرور ،ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ،ولا تقول : حبذه ، لأنه صار مع حب على ماذكرت لك ،وصار المذكور هو اللازم ،لأنه كالمثل (١) ،فتأمل (٢) كلامَهُ فإنَّ الناس اضطربوا في فهمه ، ففهم أكثر حذاق العلماء منه (٣) أنّه على ما ذكرت لك ، من أنه اسم مركب من اسم وفعل في موضع رفع بالابتداء ، والمخصوص خبره ، وأنه في قوة قولك : الممدوح زيد .

فأما قوله : إنَّ حبذا بمنزلة "حب الشيء" فإنّما يعني بذلك التركيب الأصيل المستقل .

وقوله : ولكن "حب" و"ذا" بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، يعني به التركيب العارض غيرَ المستقل ،ولذلك شبهه (٤) بلولا ،وهذا كالنص فيما قلناه .

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٨٠ .
(٢) في "ق" "فتدبر" .
(٣) في الأصل "نفهم أكثر حبذا والنحويين العلماء منه" ثم ضبب الناسخ على "والنحويين العلماء" . وفي "ق" الحذاق العلماء .
(٤) في "ق" "شبه" .

وقوله : وهو آسم مرفوع يعنى أن " حبذا " آسم مرفوع ، هذا مقتضى آلمَسَاقِ .

وقوله : كما تقول : يا بن عم ،فآلعم مجرور. يعنى في آلأصل ،ثم ركب مع "آبن " وصير بمنزلة كلمة واحدة ،كما قال في "حبذا " : إنه بمنزلة "حب آلشيء " يعنى في آلاصل ،ثم وقع آلتركيب من ذلك آلاصل ؛ لأن كل مركب (١) لا بد أن يكون له أصل قبل آلتركيب ،ومن ذلك آلاصل وقع آلتركيب ،وآلدليل على (٢) ذلك أن آلعرب تختلف في تركيب "يابن أم" و "يابن عم " وعلى ذلك خلافهم / في إجْرَائهما في باب آلنداء مُجْرَى ١٥٢
يا غلامي ، أو مُجْرَى يا غلام غلامي ،فإجْراوء هما مُجْرَى يا غلامي ،على قصد آلتركيب ،وإجراوء هما مُجْرَى (٣) يا غلام غلامي ، على قصد آلإضافة وعدم التركيب ، فتأمل هذا ،فإنّه غاب عن إدراك من جعل قوله : " فالعم مجرور " دليلا على أن " ذا " مرفوع في آلحال "بحب" ،وإنْ كان قائله موثوقا بعلمه ،ولكن في غير هذه آلمسألة ،فهذا آلتنظير منه بيّن جدا (٤)، لأن حبذا كان في آلاصل فعلا وفاعلا، [ثم وقع آلتركيب من ذلك آلاصل ، وكذلك آبن عم كان آلعم مجروراً بإضافة آبن إليه] (٥) ثم وقع آلتركيب من ذلك آلاصل ثم آستدل على آلتركيب بأنك تقول للموءنث : حبذا ، ولا تقول : حَبَّذِهِ ،يعنى أنه إنّما لزم وجهاً واحداً وهو سابق آلوجوه الممكنة في آلاصل بإمكان آلتركيب ،هذا هو آلظاهر . إلّا أنّه علله (٦) ، بقوله : لأنه صار مع "حب" على ما ذكرت لك ، يعني من آلتركيب آلذى أعطاه تشبيهه بلولا .

---

(١) "كل مركب" ذهبت من "ق" لذهاب طرف آلورقة .
(٢) "على " ذهبت من "ق " لذهاب طرف آلورقة .
(٣) في "ق " "إجراوء هما على مجرى .
(٤) في "ق " "حبذا " خطأ .
(٥) ما بين آلمعقوفين من "ق ".
(٦) في آلاصل " علمه " خطأ .

واما قوله : وصار المذكر هو اللازم ، يعني أن التركيب إنّما وقع مع سابق الوجوه الممكنة وهو الوجه (١) المذكور ، فلما وقع التركيب من ذلك الأصل ، تعذرت المطابقة للمخصوص لمكان التركيب ، فصار شبيها بالمثل ، على هذا ينبغي أن يحمل كلامه ، لأنّ التشبيه (٢) بالمثل مقصور على "حبذا" لا على جملة الكلام ، لأنّ المخصوص ليس مقصورا على ذات دون ذات ، وإنْ لم تحمله على ما ذكرته ظهر التناقض والتدافع في كلامه .

وامتناع الفصل بين "حب" و"ذا" مطلقا دليلٌ على التركيب المذكور ، لأن شبهه بالمثل ثمرة الامتناع ، وإلّا لزم الدّور وإجماعهم أيضا على اتصالهما في الخط مشعرٌ بالتركيب ، كما أشعر بالتركيب حذف ألف هلم ، وما كان راجعا إلى الخط خارج عن مناسبة الأمثال ، وهذا كله واضح بيّن لمن تأمله .

فأمّا من نسب إلى سيبويه أنّ "حبذا" باقٍ على التركيب الأصيل ، واستدل على ذلك بقوله : إن حبذا بمنزلة "حب الشيء" واستدل أيضا بقوله : فالعم مجرور ، فقد تقدم جوابه ، وأنه يعني بذلك أنّ هذا التركيب مسبوق بذلك الأصل ، وإلّا لم يستوف في النداء لغات غلام غلامي ، وما قلناه كافٍ في تفسيره . والله أعلم .

وأما القول بأنّ حبذا بجملته فعل ماض فاعله المخصوص ، فلا خفاء بفساده ، لما يلزم عليه من تغليب الأضعف على الأقوى ، ولأن التركيب لا يكون في الأفعال .

---

(١) في الأصل "الواحد" وما أثبت من "ق" ومن هامش الأصل عن نسخة أخرى .

(٢) في الأصل "الشبيه" .

وأما قولهم : لا تحبّذه ،فليس جاريا على حبذا ،وإنما هو جار على "حَبَّذَ" (١) نحو : كلم وأما تقدم الفعل في اللفظ فليس فيه ترجيح وتغليب (٢) ؛ لأنه معارَضٌ بتقديم الاسم معنى . (٣)

وأما القول بأنّ "حبذا" فعل وفاعل ،والمخصوص بدل من فاعل "حب" : فغير مستقيم ؛لأنه يوجب أن يكون التقدير : حب زيد ؛ (٤) لأن البدل إمّا على تقدير تكرار العامل ،وإمّا على تقدير أن يحل الثاني محل الأول (٥)،وذلك لا يجوز ،كما لا يجوز في باب نعم وبئس ،وأيضاً فامتناع المطابقة مانع من هذا الإعراب ،فإنْ زعم أنّ ذلك جارٍ مَجْرَى المثل ،فالجواب أنه إنّما أشبه المثل بسبب امتناع المطابقة بالشبه ، فالمثل ثمرة الامتناع ،فلأيّ شيء كان الامتناع ؟ فلا يُحيرُ جوابا ،إلّا أنْ يقول : للتركيب ،وهو القول الصحيح ،وصاحب هذا المذهب هو أبو جعفر ابن الحاج (٦) ،من كبار أصحاب الشلوبين المحققين .

قال : ولجريانه ،مَجْرَى المثل امتنع تقديم المخصوص على حبذا ، ولولا جريانه مَجْرَى المثل لم يمتنع تقديمه ،كما لم يمتنع في باب نعم وبئس .

قلت : "حبذا" هو الشبيه بالمثل ،ووجه شبهه به استعماله على صورة واحدة في كل الأحوال ، فليس مثلا وإنّما هو شبيه بالمثل

---

(١) في الأصل "حبذا" بالألف . خطأ .
(٢) في "ق" "لتغليب".
(٣) فُسِّرَ ذلك في هامش "ق" بقوله : "أي في الوجود".
(٤) "زيد" ذهبت من "ق" بذهاب طرف الورقة . (٥) انظر المسألة فيما سبق ٢٠١
(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي يعرف بابن الحاج قرأ على الشلوبين وأمثاله ،وله على كثير من الكتب ،أمالٍ ،وإيرادات وحواش ،ونقود ،كان يقول : إذا مت يُفْعَلُ ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء . مات سنة إحدى وخمسين وستمائة أو سبع وأربعين . بغية الوعاة : ١/ ٣٥٩ - ٣٦٠ .

في ٱلوجه المذكور ، فما ٱلذى أثمر هذا ٱلشبه ؟ ولا جواب عن هذا إلّا ٱلتركيب كما قلناه .(١)

وأما ٱمتناع تقديم ٱلمخصوص ، فليس لكونه جاريا مَجرَى ٱلمثل كما قال ٱبن ٱلحاج ،لما قلناه ،ولأن ٱلمخصوص ليس من ٱلمثل في شيء ؛ لأنه ليس مقصوراً على لفظ مخصوص ،وٱلذى يشبه ٱلمثل إنّما هو "حبذا" وحده على ٱلوجه ٱلذى قلناه ،دون ٱلمخصوص ،وٱلحال وٱلتمييز .

وإنّما منع تقديمه للزوم " حبذا " ٱلتصدير ،لما تضمنه من معنى إنشاء ٱلمدح ٱلمتم به ،ولأنه يوهم ٱلتجريد للخبر المحض .(٣)

فصل : وٱلمنصوب في هذا ٱلباب على ٱلجواز دون ٱللزوم ، ولا يخلو أن يكون جامداً أو مشتقا ، فإنْ كان جامدا فعلى ٱلتمييز كقولك : حبذا زيدٌ رجلا ،وحبذا رجلا زيد ،وٱلغرض تفضيله على / سائر ١٥٣
أفراد جنسه ،وإنْ كان مشتقا فوجهان : ٱلحال وٱلتمييز ، كقولك : حبذا زيد راكبا ،وحبذا راكبا زيد ،وكل واحد منهما راجح مرجوح ،فٱلحال راجحةٌ من جهة ٱللفظ ،وهو ٱلاشتقاق ،وهو ٱلأصلُ ٱلمعقودُ عليه بابُ ٱلحال ، مرجوحةٌ من جهة ٱلمعنى ،وهو تقييد ٱلمدح بها .

---

(١) في "ق" "قلنا".

(٢) ذكر أبو حيان في ٱلتذييل وٱلتكميل : ٣/١٧٥/ب : إنّ المانع من تقديم ٱلمخصوص على حبذا إنّما هو ،لأن حبذا فرع عن نِعْمَ وبئس ، فلا يكون فيها ما يكون في ٱلأصل من وصف وتأكيد وتقديم وغير ذلك ،هذا مع أنّ تقديم ٱلمخصوص على نعم وبئس مرجوح وإنْ كان جائزا . ونقل عن ٱبن مالك أنّ سبب ٱلمنع هو أنّ حبذا زيد جاريةٌ مجرى ٱلمثل ،وما جرى مَجْرَى ٱلمثل لا يغيّر ، وذكر في المساعد : ٢/١٤٣ أنّ الأكثرين أغفلوا هذه ٱلمسألة ،فنبّه ابن بابشاذ على ذلك وعلل ٱلمنع بٱحتمال توهم كون "ذا" في "زيد حبذا" مفعولا . قال وهو توهم بعيد .

والتمييز راجح من جهة المعنى وهو : إطلاق المدح وتفضيل الممدوح على سائر أبناء[1] جنسه من الركبان ،مرجوح من جهة الاشتقاق ، وهوعلى خلاف الأصل المعقود عليه باب التمييز،[2-] والفصل بين التمييز والحال دخول "من" عليه إذا كان تمييزا ،أوتقديره بفي من جهة المعنى[-2] إذا كان حالاً والله أعلم [- بالصواب -][3]

---

(١) في "ق" وهامش الأصل عن نسخة أخرى "أمراد".

(٢-٢) في "ق" "والفصل بين التمييز والحال ،أنّ تقديره من جهة المعنى بمِنْ ، إذا كان تمييزا ،وتقديره بفي من جهة المعنى . الخ وللعلماء في هذا المنصوب آراء متعددة ،فقال بعضهم إنّه منصوب على الحال لا غير ،وقال آخرون إنّه منصوب على التمييز لا غير. وفي البسيط لابن العلج أنه مفعول لفعل مقدرٍ بأعني ، وهو غريب . التذييل والتكميل : ٣/ ١٧٥ والمساعد : ٢/ ١٤٤.

(٣) زيادة من "ق" . وبعدها في هذه النسخة قوله : " مسألة الأصل في حب" وقد تقدمت هذه المسألة ص: ٥٣١

باب الفاعلين / المفعولين

اللّذَيْنِ يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر.

زاد سيبويه : وما كان نحوَ ذلك (١) ، وبهذه الزيادة يعم جميع مسائل [هذا] الباب ، والرسمُ الذى يَنْضبط به الباب هو أن تقول: الإعمالُ هو أن يتقدمَ عاملان أو أكثرُ ويتأخرَ عنهما معمولٌ أو أكثرُ (٢) ، كل واحدٍ من العامِلَيْنِ (٣) يطلبه من جهة المعنى (٤) كقولك : ضربني وضربت زيداً ، فقد تقدم عاملان ها هنا وتأخر عنهما معمول وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى ، فالأول يطلبه بالفاعلية ، والثاني يطلبه بالمفعولية ، ولا يمكن إعمال عاملين في معمول واحد مع اختلاف الإعراب الذى يقتضيه العاملان ، ولا مع اتفاقه خلافاً للفراء في إعمال عاملين في معمول واحد إذا اتفق الإعراب الذى يقتضيه العاملان في نحو : قام وقعد زيد (٥) ، فلما لم يجز ذلك أو لم يُمْكِن ، لم يكن بُدٌّ من إعمالِ أحد العاملين في المعمول المتأخر عنهما وحذف معمول الآخر أو إضماره على ما يأتي تفصيله إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) الكتاب : ١/٧٣ وذكر ابن خروف أنّ هذه الترجمة لا تعم الباب، وذكر أنّ أحسن التراجم ما ترجم به أبو الحسن بن الأخضر . وهي : باب العاملَيْن اللذين يسوغ لكل واحد منهما أن يعمل في الاسم ، لتقدمهما عليه لفظا وتعلقهما به من طريق المعنى . شرح الجمل : ٨٧ . وذكر ابن بزيزة في شرح الجمل له : ١/١٩٩ أنها غير عامة أيضا ، وبيّن ذلك .

(٢) "أو أكثر" كتب في هامش الأصل وأنّها من نسخة أخرى وهي ثابتة في النسختين الأخريين .

(٣) في "ح" و "ق" "كل واحد منهما".

(٤) هذا التعريف ذكره ابن عصفور في شرح الجمل : ١/٦١٣ .

(٥) التسهيل : ٨٦ ، والمساعد : ١/٤٥٢ .

وإنَّما أشرنا بتعلق كل واحد من العاملين بالمعمول المتأخر عنهما من جهة المعنى ، لأنَّهُ قد يأتي ما صورته صورة الإعمال وليس منه في شيء ، لانتفاء تعلق العاملين بالمعمول من جهة المعنى ، ولهذا (١- لم يجعل سيبويه قول امرئ القيس (٢) :

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

من هذا الباب ، لأنَّ معنى البيت ، لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال ، ولم أطلب الملك . هذا حقيقة معناه -١) . وقال الفارسي (٣- ومن إعمال الأول قول امرئ القيس -٣) وأنشد البيت ، قال الأستاذ : ليس يريد بهذا مناقضة سيبويه ، لأن معنى البيت [ولا بدَّ على] (٤) ما قلناه ، وإنَّما أراد الفارسيُّ بقوله (٥- ومن إعمال الأول [أيْ] (٦) ومن دليل إعمال الأول فحذف المضاف -٥) .

(١-١) في الأصل " قال في الكتاب : وأما قول الكندي :
ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال
فليس من هذا الباب ، يعني لأن قوله : ولم اطلب الملك . هذا حقيقة معناه " .
وفي " ق " قال في الكتاب : وأما قول الكندي :
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال
فليس من هذا الباب ، يعني ، لأن قوله : ولم اطلب انما . . . الملك ، لأن معنى البيت : لو كان سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال ولم اطلب الملك . هذا حقيقة معناه . "

(٢) انظر قول سيبويه في الكتاب : ١/٥٧ والبيت من قصيدة امرئ القيس التي تلي المعلقة في الشهرة ، وهو في ديوانه : ٣٩ ، والايضاح : ٦٧ ، والخزانة : ١/١٥٨ .

(٣) في الأصل " من هذا الباب قول امرئ القيس " وفي " ح " " ومن باب إعمال الأول " فقط ، والمثبت يوافق نص الفارسي في الايضاح : ٦٧ .

(٤) زيادة من " ح " و " ق " .

(٥-٥) في الأصل و " ق " " ومن هذا الباب ، أي ومن دليل هذا الباب . هذا المعنى أراد . والله أعلم " وانظر قول الأستاذ في الكافي : ١/١٩٤ - ١٩٥ . وانظر حواشي المفصل للشلوبين : ٤٨ - ٤٩ وانظر المسألة في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٧١ .

(٦) تكملة مستفادة من الأصل و " ق " وبها يتضح المراد .

وبسط ذلك أن هذا الباب جاء فيه الفصل بين الفعل وفاعله بجملة أجنبية ،(١- وليس ذلك في شيء من كلامهم ،فأراد الفارسيُّ زوالَ ما يستوحش منه بمجيء الفصل بين الفعل (٢) والفاعل (٣) بجملة أجنبية وهي غير (٤) باب الإعمال -١) ،ومجيء ذلك في باب الإعمال أسهل ،لأنَّ أصله أن يكون بتأويل المفاعلة ،فهذا المعنى أرادَ الفارسيُّ والله أعلم.

وكان الأستاذ يحكي في بيت امرئ القيس طريقتين صحيحتين مبنيتين (٥) على مأخذين متباينين ،فيكون مأخذ سيبويه على أن يكون قوله : ولم أطلب عطفا على جواب "لو" (٦) فيكون (٧) معنى البيت على (٨) ما فسّرناه أولاً ،ويكون مأخذ الفارسيّ على أن يكون قوله : ولم أطلب مستأنفا عطفاً على أول الكلام ،كأنه قال : لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ، وأنا لا أطلب قليلا من المال ،لأن مطلوبي الملك ، فقد صار كل واحد من العاملين على هذا المأخذ طالبا للقليل من جهة المعنى ،فهو من باب الإعمال ،فقول الفارسيّ على هذا المأخذ : ومن (٩- هذا الباب قول امرئ القيس -٩) محمول على ظاهره وهذه طريقة أبي إسحاق بن ملكون ،وكان الأستاذ [شيخنا أبو إسحاق رحمة الله عليه] (١٠) يستحسنها .

(١-١) ساقطة من "ح".
(٢) ذهبت من "ق" بذهاب طرف الورقة.
(٣) في "ق" "فاعله".
(٤) في "ق" "في غير" بدون واو.
(٥) ساقطه من "ح".
(٦) ساقطة من "ح".
(٧) في "ق" "أو يكون".
(٨) في "ح" "كما".
(٩-٩) ساقط من "ح" وانظر قول الفارسي فيما سبق وفرق النسخ هناك.
(١٠) تكملة من "ق" وفي "ح" وكان شيخنا أبو إسحاق رحمة الله عليه.

وأما أبو الحسن بن عصفور فرامَ أن يرد هذا المأخذ ،وذلك أنه زعم أن باب الإعمال من شرطه أن يكون العامل الثاني مرتبطا بالعامل الأول ،إمّا بحرف عطف ، وإمّا أن يكون معمولا له ،وليس في بيت امرئ القيس شيءٌ من ذلك ، فلا يتصور / أنْ يكون من باب الإعمال ١٥٤
عنده (١) ، وليت شعرى ما يصنع بقوله تعالى ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾ (٢) و ﴿ ءاتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ (٣) و ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ (٤) وكل ذلك من باب الإعمال باتفاق (٥) ،وليس على الوجه الذى قاله ابن عصفور (٦) فلم يصنع في [هذه] (٧) المسألة شيئا .

فصل : قال أبو القاسم : (اعلم أن الاختيار في هذا الباب إعمالُ الفعلِ الثاني) (٨) إلى آخره .

اتفق الناس على جواز إعمال كل واحد من العاملين ،وإنّما اختلفوا في الوجه المختار ،فاختار الكوفيون إعمالَ الأول اعتباراً بالسَّبْقيَّةِ ،وبانتفاء حصول ما يَقِلُّ في غير هذا الباب أو يعدم ،وهو الإضمار قبل الذكر ،أو حذف الفاعل على الطريقة الأخرى ،فلما كان إعمال الثاني يؤدّي إلى الوقوع في هذا المحظور انْبَغَى اجتنابه واختير إعمال الأول .

وأما البصريون فاختاروا إعمال الثاني (٩) اعتباراً بأن التنزيل لم يَرِدْ إلّا بإعمال الثاني ، ولا ينبغي أنْ يعتقد أنّ التنزيل ورد بالوجه

---

(١)
(٢) الحاقة : ١٩ .
(٣) الكهف : ٩٦ .
(٤) النساء : ١٧٦ .
(٥) في "ح" "عند الجميع".
(٦) ابن عصفور ساقطه من "ح".
(٧) زيادة من "ح".
(٨) الجمل : ١١١ .
(٩) الكتاب : ١/٧٤ ،والمقتضب ٤/٧٢ والإنصاف ٨٣ فمابعدها .

المرجوح دون الراجح (١) ، وأيضاً فإنّ إعمال الأول يلزم فيه الفصل بين الفاعل وفعله بجملة أجنبية (٢- وليس ذلك في شيء من كلامهم -٢) ، وأيضاً فإنّ الأصل اتصال المعمول بعامله وليس ذلك فيما اختاره الكوفيون ، وأيضاً فإنّ مزية القرب مقدّمة عند العرب مع فساد المعنى في قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ ، فتقديمها مع صحة المعنى أحرى (٣) [وأولى] (٤) فجاء من هذا كله أن طريقة البصريين في المسألة أرجح من طريقة الكوفيين والله أعلم . (٥)

ثم قال : (وذلك قولك : ضربت وضربني زيد على إعمال الفعل الثاني) . (٦)

الأصل المعتبر (٧) في هذا الباب أنك إذا أعملت [الفعل] (٨) الأول أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة (٩) ، وإذا أعملت الثاني نظرت إلى الأول ، فإن طلب فضلة حذفتها ، وإن طلب عمدة أضمرتها قبل الذكر ، وهو أحد الأبواب التي جاء فيها الإضمار قبل الذكر ، وجملتها خمسة أبواب : (١٠)

---

(١) مما ورد في التنزيل آية الحاقّة وآية الكهف السابقتان ، فلو أعمل الأول لقال : هاؤم اقرؤه كتابيه ، وآتوني أفرغه عليه قطرا .
انظر الإنصاف : ٨٧ وشرح ابن عصفور ١/ ٦١٥ والملخص : ٢٨٣ .

(٢-٢) في الأصل " وليس ذلك في شيء من كلامهم " .
وفي " ح " " وهو قبيح في غير هذا الباب " وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٦١٥ .

(٣) في " ح " " أولى " .

(٤) زيادة من " ق " .

(٥) الإنصاف : ٩٢ .

(٦) الجمل : ١١١ .

(٧) ساقطه من " ح " و (ق) إلّا أنّ في " ق " علامة إلحاق لم يظهر أمامها في الهامش شيء لذهاب طرف الورقة .

(٨) زيادة من " ح " .

(٩) في الأصل " وعمده " .

(١٠) انظر هذه المواضع في المغني : ٦٣٥ ومابعدها ، وشرح ابن يعيش : ١/ ٧٧ .

أحدها : باب[1] نعم وبئس في[2] نحو[قولك][3]

: نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو .

والثاني : باب ضمير الأمر والشأن كقولهم : إنّه زيد نائم ، وإنّه أمة الله ذاهبة .

والثالث : باب رب كقولهم : رُبَّهُ رجلاً .

والرابع : هذا الباب على طريقة سيبويه ومن رأى رأيه[4] .

والخامس : باب البدل كقولك ضربته[5] زيداً[6-] إذا كان ابتداء كلام ، وكان الضمير عائدا على زيد[-6] وهو أحسن القولين ، وهو ظاهر كلام سيبويه[7] حيث تكلم مع يونس في هذا البيت [وهو قوله][8][9] :

قد أُصبحت بقرقرى كَوانِسَا
فَلَا تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البائِسَا

فأعرب يونس "البائسا" حالا على أصل مذهبه من جواز اقترانها بالألف واللام ، وجعله سيبويه بدلا من الهاء التي في قوله "فلا تلمه" على أصل

---

(١) ساقطة من "ق" .
(٢) ساقطة من "ح" .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) في الأصل "ومن رأى برأيه" .
(٥) في "ح" و"ق" "كقولك ابتداء ضربته زيداً" .
(٦-٦) ساقطة من "ح" .
(٧) في الأصل و"ق" لأنه ظاهر كلام سيبويه ومن هنا إلى نص الجمل الآتي ساقط من "ق" .
(٨) زيادة من "ح" .
(٩) الرجز مجهول القائل وهو في الكتاب ٢/ ٧٥ والمغنى : ٦٣٩ ، وشرح أبياته للبغدادى ٦/ ٣٥١ .

مذهبه من آمتناع تعريف ما هو حال بنفسه ،وكذلك قال في قول آلعرب : مررت به المسكينِ ،بآلخفض على آلبدل ، ومن قال : مررت به المسكينُ ، بآلرفع جعله مبتدأ وآلخبر في آلجملة قبله .(١)

ثم قال : (وأما آلفراء فإنَّه لا يجيز هذه آلمسألة آلثانية)(٢).

اختلف آلناس في كل مسألة أعمل فيها آلثاني ،وآلأول يطلب عمدة ، على ثلاثة مذاهب ،مذهب آلفراء إلى آمتناعها جملة آعتبارًا بأن جوازها إنَّما كان يكون على أحد أمرين : إمَّا على حذف آلفاعل وذلك محظور لعدم آلنظير .

وإمَّا على آلإضمار قبل آلذكر ،وهو نادر ،فوجب لذلك رفض(٣) هذه آلمسألة .

هذه حجة آلفراء ولَعَمْري إنَّ ذلك معضودٌ بآلقياس ،لولا ورود آلسماع .

حكى سيبويه :ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قومَك (٤) ،وهذا نص في آلمسألة ،ولا حكم للقياس مع [وجود](٥) آلسماع أصلاً .

وأما آلكسائي فإنَّه يجيزها على [حذف](٦) آلفاعل ، ومراده أنّ آلفعل فارغٌ منه غيرُ مشغولٍ به ،وهو محذوف لفظا مراد معنىً ، وليس قول أبي آلقاسم : وهذا غلط ،برِّ صحيح ،لأنّ آلكسائي

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٧٥-٧٦ .
(٢) الجمل : ١١٣ .
(٣) في "ح" "امتناع" وآنظر مذهب آلفراء في آلمغني : ٦٣٥ ، والمساعد ١/ ٤٥٧ .
(٤) الكتاب : ١/ ٧٩ وآلملخص ١/ ٢٨٤ .
(٥) تكملة من "ح" و"ق" .
(٦) تكملة من "ح" و"ق" وآنظر آلمسألة في شرح آبن عصفور ١/ ٦١٧ وآلمساعد : ١/ ٤٥٨ .

(١-لم يرد ما أشار إليه أبو القاسم ،لأن ظاهر-١) قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حد حذف المفعول به على الإطلاق .

هذا لا يقوله أحد ، وإنما ينبغي أن يقال في المسألة : إن الفاعل إذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ،فالفاعل مضمر في قام مع أنه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع.والمبتدأ، والخبر ، والمفعول به إذا علم حذف ،فالفاعل(٢) في هذا الباب إما أن يحذف مع العلم به حملا(٣- على المبتدأ والخبر والمفعول به ،وإما أن يضمر مع العلم به حملا-٣) على نفسه في سائر أبواب العربية ،وهذا أولى ؛ ليكون حيث ما كان جاريا على / أسلوب واحد ،فهذا أرجح من قول الكسائي ١٥٥
والله أعلم .

هكذا ينبغي أن يقال في ترجيح طريقة سيبويه على طريقة الكسائي ،لا على الوجه الذى قاله أبوالقاسم ،والله المستعان .

وأما سيبويه ، فإنه يجيزها على الإضمار قبل الذكر،(٤- وهو أرجح أيضا من طريقة الكسائي ،لأن الإضمار قبل الذكر-٤) له نظائر في غير هذا الباب . وإن قلت وحذف الفاعل لا نظير له في غير هذا الباب ،وحمل الشيء على ما له نظير وإن قل أولى من جعله مستقلا مجردا من النظائر،(٥) وقد تقدم ما جاء نصا عن العرب في المسألة ،وذلك قولهم : ضربوني وضربت قومك ،فلم يبق للكسائي ولا لغيره بعد ما يقول ، فاعرف ذلك والله المستعان.(٦)

(١-١) في "ح" "لم يرد ما أشار إليه وذلك أن ظاهر".
(٢) "والفاعل".
(٣-٣) ساقط من "ح" و"ق".
(٤-٤) ساقط من "ح".
(٥) انظر شرح المفصل : ١/٧٧.
(٦) انظر ما سبق ص : ٥٤٩ والملخص : ٦٨٦.

ثم قال : (وتقول على إعمال الأول في هذه المسألة : ضربني وضربته زيدٌ)[١] إلى آخره .[٢]

وقد تقدم أنك إذا أعملت الأول في هذه المسألة[٣] أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة ، ولا يلزم في شيء من ذلك عودة[٤] ضمير على ما بعده في الرتبة ، وإنما ذلك أمر لفظي ، لأنك إذا قلت : ضربني وضربته زيد ، فإن تقديره وأصله : ضربني زيد وضربته ، ولا محظور في هذا ، فمن ثَمَّ أضمرت الفضلة هاهنا ، وإذا أعملت الثاني ، نظرت [إلى][٥] الأولِ فإنْ طلبَ عمدةً أضمرتها ، وإنْ طلب فضلةً حذفتها ، والفرق بينهما أنّ العمدةَ لا يُستَغنَى عنها ، فمن ثَمَّ لزم إضمارها قبل الذكر حملاً على النظائر في غير هذا الباب ، وأما الفضلةُ فلم تدعُ ضرورةٌ إلى إضمارها قبل الذكر لصحة الاستغناء عنها ، فمن ثَمَّ حذفت حذفًا لما يلزم بإضمارها من عودة الضمير على ما بعده لفظاً ومعنًى ، ولم تَدْعُ إلى ذلك ضرورةٌ ، وهذا بيِّن إنْ شاء الله .

ثم قال : (وتقول : مررت ومربي زيد).[٦]

هذه المسألة بينة على الأصل[٧] المذكور ، إلاَّ أنك إذا عكستها فقلت : مربي ومررت بزيد ، فأعملت الثاني قلت في الإفراد : مربي ومررت بزيد ، وفي التثنية مرابي ومررت بالزيدين ، وفي الجميع مروا بي

---

(١) الجمل : ١١٣ .
(٢) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٣) "في هذه المسألة" ساقط من "ح" و"ق".
(٤) في "ق" "عود".
(٥) تكملة من "ح" .
(٦) الجمل : ١١٣ .
(٧) في "ق" "على الوجه".

ومررت بالزيدين ، فأظهرت في التثنية والجمع ما كان مستترا في الإفراد ، فإن قال قائل كيف قلت : مربي ومررت بزيد ،وقولك : بي ،من قبيل الفضلات ،وقد قلت : إنك إذا أعملت الأول حذفت منه الفضلة دون العمدة ،وقد أثبت الفضلة ها هنا .؟

فالجواب عن ذلك (١) : أن كلام النحاة إنما هو في الفضلة التي وقع فيها التنازع ؛لأن حذفها معقول المعنى ،وهو أنها إنما حذفت ؛لما يلزم من إثباتها من عودة ضمير (٢) المفعول على ما بعده لفظاً أو رتبةً على ما تقدم بيانه ،وأما هذه الفضلة التي في قولك : مربي ومررت بزيد ،فليست من ذلك في شيء ،والتنازع بين الفعلين ،إنما وقع في زيد وضميره دون [ضمير المتكلم وهو (٣)] " بي " من قولك : مربي وإنما احتجت إلى هذا البيان ؛لأن هذا البسط غاب عن بعض المقرئين ، فاعرف ذلك والله المستعان .

ثم قال : (وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما) (٤) .

هذه المسألة من باب إعمال الفعل الثاني ،فلو أعملت الأول لأضمرت في الثاني جميع ما يطلبه على الأصل المذكور قبل ،فتقول : أعطيت وأعطاني درهماً زيداً درهماً ، إن كان الدرهم الذى أعطيته غير ما أعطاك ، ويجوز مع هذا إضماره اعتباراً لفظياً فتقول : أعطيت وأعطانيه زيدا درهماً ،وإن كان الدرهم الذى دار (٥) بينكما واحدا لزم إضماره ،لأن إظهاره يعطي الغيرية ،وهذا واضح فإن ثنيت المسألة وجمعتها (٦) فقلت:

---

(١) " عن ذلك " ساقط من " ح " .
(٢) في " ح " " من عودة الضمير " .
(٣) تكملة من " ح " .
(٤) الجمل : ١١٤ .
(٥) ساقطه من " ح " .
(٦) في " ح " و " ق " " أوجمعتها " .

أعطيت واعطياني درهما الزيدين درهمين ،وأعطيت وأعطوني درهما الزيدين دراهم ، لم يجز الإضمار هاهنا (١) ،لارتفاع الوجه الذى جوز الإضمار في حالة الإفراد وهو الاتفاق اللفظي ، فلما اختلف اللفظان امتنع الإضمار ،وهذا بيّن إنْ شاء الله .

وقال بعض النحاة : يجوز الإضمار مع اختلاف اللفظين لدلالة المعنى عليه،[حكاه الشلوبين في الأسئلة] (٢) ، وهو غير صحيح ،لأن ما قاله غير مفهوم من الكلام لتطرق الاحتمال من كل وجه ، والله أعلم.

ثم قال : (وتقول ظننت وظنني زيد شاخصا) (٣) إلى آخر الفصل.

إعمال الثاني في هذه المسألة ظاهر كما قال ،فإنْ أعملت الأول أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه ،فقلت : ظننت وظننيه زيداً شاخصا ، وإنّما أضمرت ثاني الأول اعتباراً بالصورة اللفظية ،وقد تقدم بيان ذلك (٤) ، وهو من كلام / العرب ،ومنه قولهم : عندى درهم ونصفه (٥) ،ومنه قوله تعالى ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلّا في كتاب ﴾ (٦) والأصل إظهاره ،كقولك : ظننت وظنني شاخصا زيدا شاخصا ، ولم يُعَوِّلِ [الناس] (٧) على قول ابن الطراوة ها هنا (٨)

١٥٦

---

(١) ساقطة من " ح ".
(٢) تكملة من " ح " وهذه التكملة في هامش الأصل ولم يظهر في الصورة ما إذا كانت من نسخة أخرى كما هي عادة هذه النسخة في مثل هذه الزيادات.
(٣) الجمل : ١١٤ .
(٤) انظر ص: ٥٤٩ فما بعدها
(٥) أى عندى درهم ونصف درهم آخر. فالدرهم الاخر لم يجر له ذكر ، هذا مرادهم بإيراد هذا القول هنا . لكن ابن الضائع في شرح الجمل له : ٣٧/ب اعترضه على ابن عصفور فقال : " ليس الذى عندك بنصف درهم آخَرَ ، بل معنى الكلام : ومثل نصفه فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنًى " وهو قول سديد . وانظر همع الهوامع : ٥/١٤٣ .
(٦) فاطر : ١١ . (٧) تكملة من " ح "
(٨) انظر مذهب ابن الطراوة في ابن الطراوة النحوى : ١٧٧ ومابعدها .

فإنْ قدمت الفعل الثاني على الأول في هذه المسألة فقلت : ظنني وظننت زيداً شاخصاً ، فإنْ أعملت الأول قلت : ظنني وظننته شاخصا زيدشاخصا ، وإنْ شئت أضمرته كما تقدم فقلت : ظنني وظننته إيّاه زيدٌ شاخصاً ، فإنْ أعملت الثاني كان في ثاني الأول ثلاثة أقوال :

أحدها : أنك تضمره قبل الذكر ، لأنه لما (١) لم يجز الاقتصار دونه تنزل منزلة العمده في جواز إضماره قبل الذكر ، بخلاف سائر المفعولات ، فتقول على هذا : ظنني وظننت زيدا شاخصا .

والقول الثاني : أنك تضمره وتؤخره ، لأنّه ليس مع الفعل كالشيء الواحد بخلاف الفاعل المضمر فإنّه مع الفعل كالشيء الواحد ، بدلالة تسكين آخر الماضي (٢) مع ضمير الفاعل دون ضمير المفعول ، فمن ثَمَّ جاز تأخير المفعول مضمراً بخلاف ضمير الفاعل ، فتقول على هذا : ظنني وظننت زيداً قائماً إيّاه .

والقول الثالث : أنك تحذفه اختصاراً لدلالة الثاني (٣) عليه ، فتقول : ظنني وظننت زيداً شاخصاً ، والحذف اختصاراً جائز مطلقا . نعم يكون الخلاف بين من جوّز حذفه وبين من منع ذلك خلافاً في تحقيق مناط .

فالذى يمنع الحذف يقول : لا أسلّم أنّ الحذف ها هنا اختصاراً ، لأن الدليل عليه لم يأت إلّا بعد حصول الحذف فقد حذف قبل وجود الدليل ، وهذا بعينه هو الاقتصار بالقاف ، والذى يقول : بأنّ الحذف (٤)

---

(١) في الأصل " لما يجز " وفي " ح " " لم يجز " ولعل الصواب ما أثبته .
(٢) في " ق " تسكين الفعل الماضي .
(٣) في " ق " " الكلام " .
(٤) في " ح " و " ق " " أن " فقط .

هاهنا اختصارا يقول : إنَّ الجملتين معاً في حكم الجملة الواحدة ،هذا أصل الباب ،فكان الحذف اختصاراً وهذا النظر جيّد (١) إنْ شاء الله .

ثم أنشد أبو القاسم [قول الفرزدق] (٢) على إعمال الثاني :

ولكنَّ نِصْفًا .... البيت

ولو أعمل الأول لقال (٣) : لو سببت وسبوني بني عبد شمس .

قال بعض الناس في إعراب البيت [إنَّ] (٤) (٥- "لو" تسد مسدَّ خبر لكنَّ -٥) ،ولكن تَسُدُّ مَسَدَّ جواب لو (٦) والأولى أن تكون "لو" حرفا مصدريا هو خبر "لكنَّ" كأنه قال : ولكنَّ الإنصاف مُسَابَّتِي لهؤلاء (٧) ،فليست "لو" ها هنا مما يحتاج إلى جواب ،فيُقَالَ فيها ماقاله ذلك المعرب .

ثم يسأل عن تنكير اسم (٨) "لكن" ،وما الذى سوغ الابتداء به قبل دخول الناسخ عليه .

فإمّا أن يقال : هو من باب الاعتبار بالمُراد ، فكأنه (٩) قال :

---

(١) انظر ذلك في شرح ابن الضائع : ٣٦/ب ومابعدها .
(٢) تكملة من "ح" وانظر البيت في إصلاح الخَلَل : ١٤٢ وهو بتمامه :
ولكنَّ نِصْفًا لو سببت وسبَّني بنو عبدِ شمسٍ من قريشٍ وهاشمٍ
(٣) في "ح" "فقال" . خطأ .
(٤) تكملة من "ح" و"ق" .
(٥-٥) في "ح" "إنّ لو حرفاً مصدرياً هو خبرُ لكن" ولعله تكرير لما في السطر الثاني .
(٦) هذا القول لابن خروف في شرح الجمل له ٨٩ .
(٧) "لهؤلاء فليست" ذهبت من "ق" بذهاب طرف الورقة .
(٨) "اسم" ذهبت من "ق" بذهاب أطراف الورقة .
(٩) في "ق" "كأنّه" فقط .

ولكن الإنصاف ، وإما أن يقال : المسوغ لذلك كون النكرة غير مرادة بعينها ، كقولهم : تمرة خير من جرادة ، ورجل خير من امرأة على طريقة ابن عصفور (١) .

وقوله في آخر البيت :

* بنو عبدِ شمسٍ من مَنافٍ وهاشمِ *

فهاشم معطوف على عبد شمس (٢) ، كأنه قال : بنو عبد شمس وهاشم من مَنافٍ ، لأنّ مناف (٣) هو الأعلى ، وهذا المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان في مناف ، فكان الأمر (٤) على ما وصفت (٥) ، والله أعلم .

ثم أدخل بيت طُفَيْل (٦) شاهداً على إعمال الثاني أيضاً ، وهو فيه بيِّن (٧) ، ولو أعمل الأول لقال :

* جرى فوقها واستشعرت لون مُذْهَبِ *

وقد يحذف هذا الضمير لكونه من قبيل الفَضَلات التي أصلها جواز الحذف ، إلّا أنّ بابَ ذلك ها هنا [الشعر] (٨) وقد جوز القاضي حذفه في الكلام .

---

(١) انظر شرح الجمل ١/٣٤٢ .
(٢) في "ح" "هاشم منه عطف على عبد شمس".
(٣) في الأصل "مناف" غير منصوبة . خطأ .
(٤) في "ح" "ذلك".
(٥) في "ح" "ذكرت" وفي "ق" "وصفته" وانظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ٨٩ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ١٤٣ . فعبد شمس وهاشم أخوان ، أبوهما عبد مناف .
(٦) بيت طُفَيْل هو :
وكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ متونها جَرَى فوقها واستشعرت لون مُذْهَبِ
(٧) "وهو فيه بين" ساقط من "ق".
(٨) تكملة لازمة من "ح" و "ق".

ثم أدخل بيتي ٱبن أبي ربيعة (١) شاهدا على إعمال ٱلأول ، وٱلظاهر أن ٱلشاهد في ٱلبيت الثاني (٢) ، وإنّما جاء بٱلأول إعلامًا بأن ٱلقوافيَ منصوبة (٣) ، ومن ٱلناس من قال : إنَّ الأول أيضًا من باب ٱلإعمال ، وهو غير بَيِّن ، لأن " سوئل " يطلب " السوءالا " (٤) على ٱلمصدرية ، و " يبين " مطلوبُهُ ٱلمضاف الى السوءال ٱلمحذوف ، وأصله : لو يبين لنا جواب ٱلسوءال ، فلما ٱختلف ٱلطلبان ٱنتفى أن يكون من باب ٱلإعمال ، لأنه قد تقدم (٥- أنَّ ٱلإعمال هو: أن يتقدمَ عاملان أو أكثر ويتأخرَ معمول كل واحد منهما يطلبه من جهة ٱلمعنى -٥) ، وليس ذلك في مسألتنا .

ومن ٱلناس من جعلها (٦) من باب ٱلإعمال على ٱعتقاد تعميم ٱللفظ ٱلمشترك ، وبيان ذلك أن " سوءالا " عبارة عن ٱلحديث ٱلذى هو

---

(١) البيتان هما :
فرد على الفؤاد هوىً عميداً وسوئلَ لو يُبينُ لنا سُوءالا
وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يَقتدننا الخُرُدَ ٱلخِدَالا
هذان ٱلبيتان نسبهما ٱلمؤلف لابن أبي ربيعة تبعا لبعض أصول ٱلجمل انظر ص ١١٦ . وهما ليسا في ديوانه ، وإنّما هما لِلمَرَّارِ ٱلأسدى كما في ٱلكتاب : ١/ ٧٨ وشرح أبياته لابن ٱلسيرافي : ١/ ٣٧٦ ، وٱلحلل في شرح أبيات ٱلجمل ١٥٢ . وشرح ٱلجمل لابن خروف : ٨٩ .

(٢) تقديره : تُرَى ٱلخُرُدَ ٱلخِدَالَ يقتدننابها .

(٣) انظر ذلك في الحلل : ١٥٤ .

(٤) في " ق " " السوءال " في ٱلمسألة . قال ابن درستويه : من نصب السوءال بيُبينُ فقد أخطأ ، لأنّ ٱلسوءال لا يتبينه ٱلمجيب ، إنّما يتبينه ٱلسائلُ ، قال : إنّما هو منصوب " بسوئل " مصدرا له ، ومفعول يُبينُ محذوف كأنّه قال : وسوئل السوءال لو يبين لنا ٱلجواب . الحلل : ١٥٤ .

(٥-٥) في " ح " : " . . . إنَّ ٱلإعمال مشروط بٱلطلب ٱلمعنوى دونَ طلب مجرد ٱللفظ " .

(٦) في " ح " و " ق " " جَعَلَ ذلك " .

المصدر ، وقد يكون المصدر ها هنا عبارة عن المفعول ،فقد صار "سوءالا" مشتركا بين معنيين أحدهما مطلوب "سوئل" والآخر مطلوب "يبين" فمن قال[1] بتعميم اللفظ / المشترك جاز أن يكون هذا من باب ١٥٧
الإعمال على قوله ،وهي طريقة شافعية[2] ومن لم يقل بتعميمه منع كونَ هذا الباب[3] من باب الإعمال ،وعلى ذلك عوامُّ الناس ،فعلى هذا ،الشاهد إنّما هو في البيت الثاني ،وإعمال الأول فيه قد نص عليه البيت ،ولو أعمل الثانيَ لقال يقتادنا الخُرْد الخِدالُ . فاعرف ذلك[4] والله المستعان .

---

(١) في "ق" "فقد قال" خطأ .
(٢) انظر الرسالة للشافعي : ٥١ - ٥٢ والمستصفى ٣٤٠ - ٣٤١ وانظر الإحكام في أصول الأحكام ١/١٩ والتصور اللغوى عند الأصوليين ٩٢ فمابعدها .
(٣) ساقط من "ح" .
(٤) "فاعرف ذلك" ساقط من "ح" و "ق" .

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز

الضمائر على ثلاثة أقسام : قسمان يفسرهما المشاهدة والحضور، فلا إشكال فيهما ، وهما ضمير المتكلم ، وضمير (١) المخاطب.

والقسم الثالث ضمير الغائب ، وهو موضع الإشكال ، لأنه لا يعقل معناه إلاّ بتقدم صاحبه ، هذا أصله ، ثم إنّه يتصرف [في الكلام] (٢) على أربعة أقسام :

قسم يعود على ما قبله لفظاً ومعنىً ، أو لفظاً دون معنًى ، أو معنًى دون لفظٍ .

فالأول كزيد (٣) ضربته ، والثاني كضرب (٣) زيدا غلامُهُ ، والثالث كضرب (٣) غلامَه زيدٌ (٤) .

والقسم الثالث (٥) من التقسيم الأول يعود على ما يفهم من سياق (٦) الكلام كقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ (٧) فالضمير الفاعل بتوارت ضمير الشمس ، ولم يَجْرِ لها ذكر ، ولكنه يدل عليه سياق الكلام ، وكذلك ﴿ كل من عليها فانٍ ﴾ (٨) فإنّ الهاء ضمير الدنيا (٩) ،

---

(١) ساقطة من "ح" و"ق" وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١ .
(٢) زيادة من "ح" و"ق" .
(٣) كاف التشبيه ساقطة من "ح" في المواطن الثلاثة .
(٤) في الأصل " كضرب غلامُهُ زيداً " برفع الغلام ونصب زيد .
(٥) في "ح" و"ق" "والقسم الثاني" خطأ .
(٦) في "ق" "مساق" .
(٧) الزمر : ٧ .
(٨) الرحمن : ٣٢ .
(٩) في "ح" و"ق" "وهو ضمير الدنيا" .

ولم يجر لها ذكر ولكن السياق يدل عليها .

والقسم الثالث : ضمير (١) يعود على ما يفهم من لفظ ما قبله كقوله تعالى : ﴿ وإن تشكروا يرضه لكم ﴾ (٢) أي الشكرَ و ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ (٣) أي العدلُ ، وكذلك ظننته زيدا قائما ، أي الظنّ .

والقسم (٤) الرابع يعود على ما بعده لفظا ومعنًى ، وهذا القسم على خلاف الأصول ، فهو شاذ ، ومواضعه خمسة ، وقد تقدم ذكرها [في الباب] (٥) قبل هذا [فانظر إليها هناك] (٦) .

ثم قال : (والوجه الثاني وهو الذى قصدناه في هذا الباب) (٧) إلى آخر الفصل .

مسائل هذا الباب سبع :

الأولى : مرتبة الفاعل قبل المفعول .

الثانية : المفعول به قبل المجرور .

الثالثة : المفعول الأول قبل الثاني مطلقا سواء كان من باب أمرت ، أو من باب أعطيت أو من باب ظننت ، أو من باب أعلمت .

الرابعة : المبتدأ قبل الخبر .

الخامسة : المصدر قبل ظرف الزمان .

السادسة : الزمان قبل المكان .

---

(١) ساقطة من "ح" و "ق" .
(٢) الزمر : ٧ .
(٣) المائدة : ٨ .
(٤) ساقطة من "ح" و "ق" .
(٥) زيادة من "ح" و "ق" .
(٦) زيادة من "ح" و "ق" وانظر ذلك فيما سبق ص ٥٥٨
(٧) الجمل : ١١٨ .

السابعة : ٱلمكان قبل ٱلحال ،فإذا ٱتصل ٱلضمير بما أصله (١) ٱلتقديم لم يتقدم ، وإذا ٱتصل بما أصله ٱلتأخير جاز تقديمه (٢) ،ويتبين ذلك بٱلتمثيل (٣) في كل مسألةٍ مسألةٍ ،

مثال ٱلفاعل مع ٱلمفعول : ضرب زيدا غلامه ،لا يتقدم لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم فإنْ نصبت ٱلغلام ورفعت زيدا جاز ٱلتقديم لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

ومثال ٱلمفعول مع ٱلمجرور : لبست من ٱلثياب ألينها ،لا يتقدم لٱتصاله (٤) بما أصله ٱلتقديم ، فإنْ قلت : رأيت زيدا في داره ،جاز ٱلتقديم ،لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير .

أمثلة ٱلثالثة (٥) من باب ٱخترت (٦) ٱلغلمان أحسنهم ، لا يتقدم ،لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم ،فإنْ قلت : ٱخترت زيداً أهل بلده جاز التقديم ،لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

ومن باب أعطيت : أعطيت ٱلسيف صاحبه لا يتقدم (٧) ،لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم ،وأعطيت زيداً سيفه يجوز تقديمه،لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

ومن باب ظننت : ظننت في ٱلدار صاحبها ،لا يتقدم لٱتصاله بما أصله ٱلتقديم ،وظننت زيدا في داره يجوز ٱلتقديم لٱتصاله بما أصله ٱلتأخير.

---

(١) في "ح" "مرتبته" .
(٢) في "ح" "وإذا ٱتصل بما أصله ٱلتأخير لم يتأخر جاز تقديمه" فأقحم "لم يتأخر".
(٣) في ٱلأصل "في ٱلتمثيل" و"ٱلتمثيل" ساقط من "ق".
(٤) "لٱتصاله" ساقطة من "ح".
(٥) في "ح" ٱلثلاثة.
(٦) في "ح" "من باب ٱخترت أمرت" بإقحام "أمرت".
(٧) "لا يتقدم" ساقط من "ح".

ومن باب أعلمت : أعلمتُ الكبشَ سميناً صاحبَه ، لا يتقدم ، لاتصاله بما أصله التقديم ، وهو الأول وأعلمت زيدا في الدار صاحبها ، لا يتقدم على المجرور لاتصاله بما أصله التقديم عليه وهو الثاني ، ويجوز تقديمه مع المجرور على زيد ، لأن رتبتهما التأخير عنه .

والثالث : أعلمت هندًا زيدا في داره ، يتقدم مطلقا ، لاتصاله بما أصله التأخير مطلقا .

ومثال المبتدأ مع خبره : في الدار صاحبها ، لا يتقدم لما ذكر ، و زيد في داره يجوز فيه التقديم لما ذكر .

ومثال المصدر مع ظرف الزمان : صمت رمضانَ صومَ من يراعيه ، لا يتقدم لما ذكر . وضربت ضربا وقته يجوز فيه التقديم (١) لما ذكر .

ومثال ظرف الزمان مع المكان : جلست مكانك وقت اتساعه ، لا يتقدم لما ذكر ، وجلست / يوم الجمعة مكان صلاتها يجوز فيه ١٥٨
التقديم لما ذكر .

ومثال ظرف المكان مع الحال : جلست ضاحكا من زيد مكانه ، لا يتقدم لما ذكر ، وجلست مكانك منبسطا فيه ، يجوز فيه التقديم لما ذكر من اتصاله بما أصله التأخير فاعرف ذلك (٢) والله المستعان .

وأما قول أبي القاسم : (فإن اتَّصَلَ باسم مرفوع لم يجـــز

---

(١) في "ح" " وضربت ضربا وقته يتقدم " ولا بأسَ بذلك .
(٢) في "ح" و "ق" " فتأمل ذلك " .

تقديمه)[1] وقوله : (فإن اتصل باسم منصوب جاز تقديمه)[2]
فاعترضه الناس بنحو قولك : زيد أبوه منطلق ، فإنّ التقديم ها هنا جائز مع اتصاله باسم مرفوع . ولَبِستُ من الثياب ألْيَنَها ، ممنوع التقديم مع اتصاله باسم منصوب ، وإنّما كان ينبغي أن يقول عوضا من هذا : فإن اتصل بما أصله التقديم لم يتقدم ، وإن اتصل بما أصله التأخير جاز فيه التقديم [والتأخير][3] وهذا أبين[4] إن شاء الله .

---

(١) الجمل : ١١٨ .
(٢) في الجمل : ١١٨ " ... كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض فإنّه يجوز تقديمه وتأخيره على الظهر " ويبدو أنّ المؤلف لم يقصد إلاّ لنقل المعنى .
(٣) تكملة من " ح " وانظر إصلاح الخلل ٢١٩ - ٢٢٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٨ .
(٤) في الأصل و " ح " " بين " والمثبت من " ق " ليناسب الاعتراض الذى اعترض به المؤلف .

باب إضافة المصدر إلى مابعده

الغرض بهذا الباب تمييز المصدر الموصول ، وبيان أحكامه ،(١) وهو كل مصدر عمل فيه غير فعله ،وكان مبتدأ بمحله كقولك : أعجبني قيام زيد وكرهت ضرب عمرو ، وإنّما سمي هذا الضرب من المصادر(٢) موصولا ،لأنه يقدّر بصلةٍ وحرف موصول ،وذلك الحرف الموصول إمّا " أن " الموضوعة خفيفةً كقولك : أعجبني قيام زيد ،أي أنْ قام زيد ،ويعجبني ضرب زيد عمرا ، أي أنْ يضرب زيد عمرًا ،وإما " أنَّ " المثقلة أو المخففة منها كما قيل في ترجمة الإمام "هذا باب علم ما الكلمُ من العربية "(٣) أي هذا باب أنك تعلم ، وإمّا "ما" المصدرية كقولك : يعجبني قيام زيد الآن ،تريد يعجبني ما يقوم زيد .

فصل : هذا المصدر الموصول أصله أن لا يعمل بخلاف الفعل ،لأنْ الفعل إنّما وضع لِيُخْبَرَ به عن الفاعل ،والخبرُ لا بدَّ له من مُخْبَرٍ به عنه ، فعمل الفعل لقوة طلبه لمعموله(٤) ، وأما المصدر فليس وضعه أن يخبر به ،فأصله أنْ لا يعمل ،وإنّما عمل ها هنا بحكم النيابة عن الفعل الذى له أصل العمل ،وهذا كما تقوله في الظروف(٥) والمجرورات إذا وقعت أخبارا ،أوصفات ،أوصلات ،أوأحوالا فإنّها تعمل عَمَلَ(٦) ما نابت عنه .

---

(١) في "ح" "حكمه".
(٢) في "ح" "هذا الضرب مصدرا من المصادر . . ."
(٣) الكتاب ١/١٢ .
(٤) في الأصل " معموله " لكنها ملحقة في الهامش بخط مغاير هي ومابعدها إلى نهاية الفصل ،وما اثبت من "ح" وفي "ق" " لمفعوله " وفي هامشها عن نسخة أخرى " لمعموله ".
(٥) في "ح" الظرف .
(٦) ساقطة من "ح".

فصل (١) : هذا المصدر الموصول في نحو قولك : أعجبني قيام زيد ، في تقدير أنْ والفعل ، وأنّ والفعل في تقدير المصدر الموصول ، فهل هما مترادفان على المعنى الواحد أو متباينان .

قال ابن الطراوة : متباينان ، وقال سائر النحاة : مترادفان على أحد الوجهين في المصدر .

ومثار الخلاف أنك إذا قلت : أعجبني قيام زيد ، فهل ذلك المصدر بإزاء هيئة القيام وصورته ، وإنْ لم يعجبك أن يفعل القيام ، أو [أنّك] (٢) إنّما أعجبك أنْ يقوم ، وإنْ لم تعجبك صورة القيام (٣) ، ويتبين [لك] (٤) ذلك أنك تقول : أعجبني ركوبُ هذا الكافر ، فلا يكره لك ذلك ، لأنّكَ إنّما تعني هيئته وصورة ركوبه ، لا أنه يعجبك (٥) أن يفعل الركوب ؛ لأنه لك عدوّ ، وتقول : أعجبني أنْ يركب هذا المسلمُ وإنْ كانت صورة ركوبه لا تعجبك ، وهذا في (٦) غاية الوضوح والبيان قلت : لا خلاف في هذا الوجه الذى أبداه ابن الطراوة بثاقب ذهنه رحمة الله عليه ، وإنّما خولف في الوجه الذى خالف فيه الجماعة ، وهو الوجه الذى وقعت به المرادفة بين اللفظين .

وتحقيق القول في ذلك أن يقال لابن الطراوة : قولك أعجبني أنْ قام زيد دائرٌ بينَ أمرين : إمّا أن يكون بمنزلة المصدر ، ولذلك جاز أن يكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ، وإمّا أن تمنعَ ذلك ، فإنْ قال بالأول

---

(١) هذا الفصل ساقط جميعه من "ح" .
(٢) زيادة من "ق" .
(٣) في "ق" "قيامه" .
(٤) زيادة من "ق" .
(٥) في الأصل "لأنه يُعجِبُكَ" .
(٦) ساقطه من "ق" .

رجع إلى قول النحويين ، لأن الفعل إذا كان مع " أنْ " في تأويل المصدر لزم اتحادُ المعنى ، لأنّ التأويل شرح وبيان وإيضاح ، وإنْ منع التأويل بالمصدر قيل له : فبأيّ وجه جاز لـ " أنْ والفعل " أن يكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ، وهي أحكام الأسماء الصريحة ، فإنْ قال : أسلم أن الفعل معها في تأويل المصدر لكن لا في تأويل هذا المصدر المستعمل ، بل في تأويل مصدر يعطى معنى " أن " مع الفعل لم يستعمل على حد ما قاله الخليل في " ما " التعجبية وفعل النداء (١) ، وغير ذلك . قيل: هذا / تحكم على الألفاظ من غير ضرورة ، لأنّا نعلم أنّ الفعل ١٥٩
مع " أن " موضوع موضعاً هو للأسماء الصريحة بالأصالة والحاصل أنّ المصدر المذكور مقولٌ على معنيين :

أحدهما : ما أبداه ابن الطراوة ، ولم يسع أحداً خلافُه ، وليس على هذا مرادفاً لـ " أنْ والفعل ".

والثاني : المعنى الذى غاب عنه ، وأثبته سائر النحاة وعلى ذلك يكون مرادفاً لـ " أنْ والفعل " وقد ترجم سيبويه على أنّ الفعل مع " أنّ " بمنزلة المصدر ، فقال : هذا باب من أبواب أنْ التي تكون والفعلَ بمنزلة مصدره (٢) ، تقول : أنْ تأتيني خيرٌ لك ، كأنك قلت : الإتيانُ خير لك . ثم قدر في " باب من المصادر " المصدر بالفعل ، وحرفٍ مصدريّ فقال فيه : وذلك قولك عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً ، كأنه قال : عجبت أنه يضرب زيدٌ عمرا (٣) ، فهذا نصٌّ في المسألة ، وبالله التوفيق .

---

(١) يعني أن الخليل قدّر في : " ما أحسن عبدالله " : شيء أحسن عبدالله . قال : وهذا لا يُتكلّم به . الكتاب : ١/ ٧٢ وانظر النداء : ٢/ ١٨٢ .
(٢) في الكتاب ٣/ ١٥٣ " بمنزلة مصدر " .
(٣) الكتاب : ١/ ١٨٩ .

سؤال في المسألة : قال قائل : إذا كان (١) الفعل مع "أنْ" في تقدير المصدر، وكان ذلك المصدر في تقدير "أنْ والفعل" كان ظاهر الأمر أنها من مسائل الدور، لأنَّ التقدير شرحٌ وبيانٌ، والشرح والبيان فرع، باعتبار كونه بعد رتبة المشروح والمبيَّن، لأنَّ الشرح لا يُتَصَوَّرُ إلاّ بعد وجود المشروح، فلزم لذلك أنَّ كل واحدٍ من المصدرِ و"أنْ" مع الفعل أصلٌ (٢) لصاحبه وفرعٌ (٣) عن صاحبه، وباعتبار كونه أصلا لزم تقدمه على فرعه، وباعتبار كونه فرعاً لزم تأخره، وكذلك العكس، وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ فرعٍ متوقفٌ على وجودِ أَصله ضرورةً، وهذا هو الدور بعينه.

وتحقيق القول في بسط ذلك: أنَّه لا خَفاء أنَّ "أَنْ" والفعل فرعٌ مؤلفٌ من فرعين، كل واحد منهما أصل في معناه الذى وضع له، فالحرف أصل في تصيير الفعل بمنزلةِ المصدر، والفعل أصل في العمل، ومجموعهما فرع في كونه موضوعًا مُوضِعًا هو للمصدرِ بالأَصالة، وأما المصدر الذى وضعت "أنْ والفعل" موضِعَه، فهو أصل، لاستحقاقه رتبة التقدم، لكن له حظ في الفرعية، وهو عمله العمل الذى هو للفعلِ بالأَصالة، لأنه أحد الأجناس التي لا حَظَّ لها في عمل بالأَصالة، فلولا أنَّ هذا المصدر في تقدير "أنْ والفعل"، ما جاز له أنْ يعمل ذلك العمل.

---

(١) في "ق" "ان كان".
(٢) في الأصل و"ق" "أصلا" خطأ.
(٣) في الأصل و"ق" فرعا. خطأ.

فإنْ قيل : إذا كان قولك : "أنْ قامَ زيدٌ" في تقدير قيام زيد ، وقيام زيد في تقدير أن قام زيد ، كانت المسألة من مسائل الدور ، لأن معنى قوله : أن قام زيد في تقدير : قيام زيد ، أصله قيام زيد ، ومعنى قوله : قيام زيد في تقدير : أنْ قام زيد ، أصله أن قام زيد ، لأن الشيء إنّما يقدر ، بما هو له أصل بالاستحقاق .

فالجواب : أن (١) هذا الإلزام لا يَرِدُ على ألفاظ الترادف ، فقولنا : أن قام في تقدير القيام ، إنّما هو تقدير لبيان الإعراب مع صحة المعنى ، وقولنا : قيام زيد في تقدير أن قام زيد ، إنّما هو تقدير لبيان العمل ، وليس المعنى على [أنّ] (٢) أنْ والفعلَ أصله أن يكون مصدرا ، ، ولا المصدر أيضا أصله أن يكون أنْ والفعل ، لأنك إذا قلت : هذا في معنى هذا ، لم يلزم أن يكونَ ذلك أصْلَهُ ، كما تقول : زيد ضاربٌ عمرًا ، فضاربٌ في معنى يضرب ، وليس ذلك الموضع أصلاً ، وعكسه : أقائم أخواك ، فقائم في معنى يقوم ، والموضع له بالأصالة ، وفي كلام النحويين في بعض ذلك مسامحة . وبالله التوفيق .

فصل : من أحكام هذا المصدر أن يعمل عمل فعله الذي ناب عنه ، وينقسم ذلك بحسب التعدى وعدمه ، فإنْ كانَ فعلُهُ غير متعدٍّ كان هو غير متعدٍّ كقولك : عجبت من قيام زيدٍ ، وأصله [عجبت] (٣) من أنْ قامَ زيدٌ ، وعجبت من ضرب زيدٍ عمرًا ، وأصله من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرا ، وعجبت من اعطاء زيد عمرًا دِرهمًا ، وأصله من أنْ أعطى زيدٌ عمراً درهما ، وعجبت من إعلامِ زيدٌ عمراً أخاك منطلقا ، وأصله من أنْ أعلم زيدٌ عمرًا أخاك منطلقا .

---

(١) في الأصل "أن أن".
(٢) تكملة من "ق".
(٣) زيادة من "ح".

وطريقة ٱلبصريين أن هذا ٱلمصدر يعمل على ثلاثة أوجه ،منونًا كما مثلنا (١) وهو أجودها؛لموافقته ما ناب عنه في ٱلتنكير (٢) ،ثم مضافًا ، لِأَنَّ ٱلإضافة غيرُ محضة على أحد ٱلقولين ،وقد تكون غيرَ محضة على الجملة على القول الآخَرِ (٣) ،ثم بالألف واللام / وهو أضعفها ؛لِأَنَّ ٱلألف ١٦٠
وٱللام إِمّا أن تكون للتعريف ،فيكون مخالفًا لما ناب عنه في التنكير ،وإِمّا أن تكون زائدة وهو قليل ،فلهذا قل إِعماله مقرونا بٱلألف وٱللام. (٤)

وأما طريقة ٱلكوفيين ،فإِنَّه لا يعمل إِلَّا منونًا؛لموافقته ما ناب عنه في ٱلتنكير (٥) ،ولا يعمل عندهم مضافا (٦) ولا بٱلألف وٱللام ؛ (٧) لمخالفته ٱلفعل في هذين ٱلوجهين .

قال الشَّلوبين : وٱلمنصوب عندهم بعد المضاف ،والمعرف

---

(١) المصادر ٱلسابقة كلها في جميع ٱلنسخ غير منونة ،وفي نسخة ٱلأصل جعل بعضها مضافًا ،ومابعدها مضافًا اليه .

(٢) أي لموافقته ٱلفعل في التنكير ،فالمصدر ناب عن الفعل ،والفعل نكرة وذكر ٱبن أبي الربيع في الكافي : ١/ ٣٤٠ ،أن المصدر المقدر بأن معرفة وإِنْ كان منونا . وفي الهمع ٥/ ٧١ أن المصدر ٱلمنون يشبه ٱلفعل من حيث إِنَّ ٱلتنوين كنون التوكيد الخفيفة .

(٣) انظر التسهيل : ١٥٦ والمساعد ٢/ ٣٣٢ .

(٤) انظر مذهب البصريين في المساعد : ٢/ ٢٣٤ .

(٥) لم تذكر هذه المسألة عن الكوفيين في ٱلإنصاف ،ولا في ٱلتبيين للعكبري ،والمذكور عنهم أنهم يمنعون إعمال المصدر المنون ، فلا يرفع ولا ينصب ،وأن ما وقع بعده مرفوعا أو منصوبا فإِنّه محمول على فعل مضمر يفسره ٱلمصدر. وقد ذكر عن ٱلفراء أن التنوين ليس من كلام العرب ،وإِنْ ورد في الشعر فإِنَّه مستكره . كذا في ٱلتذييل ٣/ ٢٣٦/أ وذكر في المساعد ٢/ ٢٣٤ أن الفراء قال: " ولا يوجد المنون في كتاب الله إِلّا بفاصل " نحو ﴿ أو إِطعامٌ في يوم ذى مسغبة يتيما ﴾ وانظر همع الهوامع : ٥/ ٧١ وعلى ذلك يمكن أن يكون المؤلف - رحمه الله - وَهِمَ في نقل مذهب الكوفيين وٱلله أعلم .

(٦) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إِعمال ٱلمضاف . وقيل إِن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال .

(٧) نقل عن الفراء إِجازة إِعماله على ٱستقباح . المساعد : ٢/ ٢٣٤ .

بالألف واللام إنما انتصب بمضمر يفسره ما قبله.(١)

وأما أبو الحسين بن الطراوة فإنه وافق أصحابه البصريين في المنون والمضاف، وأما المقرون بالألف واللام فهو عنده على وجهين:

أحدهما: أن تكون الألف واللام معاقبة للإضافة كقوله:(٢)

* عن الضرب مِسْمَعًا *

أراد عن ضربي مِسْمعًا، فهذا يعمل عمل المضاف، لأنه في حكمه، والعرب تحكم للمعاقِب بحكم ما عاقبه.(٣)

قال: وإنْ كانت الألف واللام غيرَ معاقِبة للإضافة، وإنَّما هي لمجرّد التعريف لم يعمل شيئًا كما قال الكوفيون. هذه طريقة ابن الطراوة.(٤)

---

(١) لم أجد قول الشلوبين هذا في شرحي الجزولية له، ولا في التوطئة، وانظر قول الكوفيين في التذييل والتكميل: ٣/ ٢٣٦ والهمع ٥/ ٧١.

(٢) في "ح" "كقولك" وهذا جزء بيت هو بتمامه:
لقد علمت أولَى المُغيرَةِ أنني كَرَرْتُ ولم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا
والبيت نسبه في الكتاب: ١/ ١٩٣ لِلْمَرَّار الأسدي وذكر ابن السيرا في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٦٠: أنه رآه في شعر مالك ابن زُغْبَة الباهلي، وصحح نسبته لمالك الاسود الغَنْدَجاني في فرحة الأديب: ٣٢، وقال ابن خروف: ٩٣ عزاه الجرمي لمالك بن زُغْبَة، ومثله في إيضاح شواهد الإيضاح ١٨٠ وهو في المقتضب: ١/ ٤١، والإيضاح: ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٧٨، وشرح ابن يعيش: ٦/ ٩، ٦٤، والخزانة: ٣/ ٤٣٩، و"مِسْمَعًا" اسم لشخص.

(٣) في "ح" و"ق" "بحكم المعاقب" وهو صحيح أيضا.

(٤) انظر قول ابن الطراوة في: ابن الطراوة النحوي: ٢٦٨-٢٦٩ نقلا عن الإفصاح له.

ثم حيث جوز الكوفيون إعماله فإنّه عندهم ينصب ولا يرفع (١) ، لأنه كذلك جاء في القرآن (٢) قال تبارك (٣) وتعالى : ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة ﴿يتيمًا ذا مقربة ﴾ (٤) فقد نصب هاهنا (٥) (٦- ولم يرفع، وذلك أن المصدر لا يطلب فاعلا من جهة لفظه ، ولم يَرِدْ به سماع ، فمن ثَمَّ نصب -٦) ولم يرفع عندهم .

(٧- وأما البصريون فردوا عليهم بالقياس والسماع -٧) ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ .

---

(١) قال ابن أبي الربيع في الكافي : ١/ ٣٢٩ : " والفاعل مع المصدر يحذف وإن كان لا يحذف مع الفعل ، وفي هذا خلاف ، وقال الكوفيون : إنّ المصدر المنون ينصب ولا يرفع ، ومن الناس من ذهب إلى أن هذا المصدر يرتفع بعده المفعول ، فتقول : اعجبني ركوب الفرس ، على تقدير أن يركب الفرس ، فالكلام هنا في فصول . الأول مع الكوفيين ، فإنّهم ذهبوا إلى أن ينصب ولا يرفع ، فتقول : اعجبني ركوب الفرس ولا تقول : اعجبني ركوب زيد ، ولا يقال اعجبني ركوب زيد الفرس . والصحيح انه يرفع وينصب ويجوز أن تأتي بهما ، ويجوز أن تأتي بأحدهما .... وليس خلافهم في أن المصدر المنون أتى عاملا الرفع في الشعر ، وإنما الكلام - والله أعلم - في عمله في الكلام ، والقياس يقتضي ذلك . وانظر بقية كلامه وهو مفيد جدا في جلاء المسألة وانظر الملخص : ٣١٧ - ٣١٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٥/ ب.

(٢) في "ح" و "ق" "التنزيل".

(٣) ساقطة من "ح".

(٤) البلد : ١٤+١٥ وزاد في "ح" ﴿أو مسكينًا ذا متربة﴾ .

(٥) ساقطة من "ح" و "ق".

(٦-٦) ساقط من "ق".

(٧-٧) في "ح" و "ق" "وأما البصريون فاعتمدوا على القياس" ومثله في هامش الأصل عن نسخة أخرى .

أما القياس : فهو أن طلبه للمفعول والفاعل من جهة المعنى ، فالوجه الذى عمل به النصب ، به يعمل الرفع فلا فرق.(١)

وأما السماع (٢- فإنه حكى فى كلامهم (٣) : أعجبتني قراءةٌ في الحمامِ القرآنُ (٤) ، فليس للكوفيين بعد ما يقولون مع هذا القياس الذى وافقه السماع ، والله أعلم.-٢)

فصل : واعلم أن هذا المصدر لا يخلو أن يكون مصدرَ فعل غير متعد ، أو مصدرَ فعل متعد إلى مفعول واحد ، أو مصدر [فعل] (٥) متعد إلى مفعولين ، أو مصدر فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين ، فإن كان مصدر فعل غير متعد جازت إضافته إلى فاعله وإلى ظرف متسع فيه كقولك : أعجبني قيامُ زيدٍ ، وقيامُ يومِ الجمعة زيد ، وإن كان مصدر فعل متعد إلى مفعول (٦) واحد جاز فيه ثلاثة أوجه : إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله ، وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك : أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا ، وضربُ عمروٍ زيدٌ ، وضربُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا ، وإن كان مصدر فعل متعد إلى مفعولَيْن جاز فيه أربعة أوجه : إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله الأول ، وإلى مفعوله الثاني ، وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك : أعجبني إعطاء زيدٍ عمرًا الدرهم ،

---

(١) انظر الكافي : ١/ ٣٣٠ ، والملخص : ٣١٧-٣١٨.

(٢-٢) ساقط من "ح" يريد بهذا القول: أن "قراءة" مصدر لفعل مبني للمجهول فهو يطلب نائب فاعل.
قال أبوحيان : "ولم يرد ما ظاهره رفعُ الفاعلِ بعد المصدر المعرَّف بـ"أل" فيما وقفنا عليه غيرُ بيتٍ واحدٍ ... وهو قول الشاعر :
عجبت من الرزق المسيءُ إلهه .....
بنصب المسيء ، ورفع إلاهه بالرزق ، وهو مصدر رزقه يرزقه رزقا"
التذييل والتكميل : ٣/ ٣٣٨/ ب.

(٣) في "ق" "من كلام العرب".

(٤) "القرآن" منصوبا في "ق" ونصبه خطأ.

(٥) تكملة من "ح" و "ق".

(٦) ساقطة من "ق".

واعطاءُ عمر زيدٌ الدرهم ، وإعطاء الدرهم زيدٌ عمراً ، وإعطاء يوم الجمعة زيدٌ عمراً الدرهم ،وكذلك إن كان من باب ظننت كقولك : أعجبني ظن زيدٍ عمراً القائمَ ،وظن عمروٍ زيدٌ القائمَ ،وظن القائم زيدٌ عمراً ، وظنّ يوم الجمعة زيدٌ عمراً القائم.

وإن كان مصدرَ فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين جاز فيه خمسة أوجه : إضافته إلى فاعله وإلى مفعوله الأول ،وإلى مفعوله الثاني ،والى مفعوله الثالث ،وإلى ظرف متسع فيه كقولك : أعجبني إعلام زيد عمرا كبشك السمين ، واعلام عمرو زيدٌ كبشك السمين ،وإعلام كبشك السمين زيد عمراً ،واعلام السمين كبشك زيد عمراً ،واعلام يوم الجمعة زيد عمراً كبشك السمين ،والقوة والضعف على حسب الترتيب الأصيل ،واستيفاء العمل بعد الإضافة على حَسَبِ فعله وجوباً أو جوازا .

فصل : وإضافة هذا المصدر إلى فاعله بحضرة مفعوله أجود من العكس ؛لأمرين :

أحدهما : أنه على الترتيب الوضعي .

والثاني : أن الإضافة حقيقية ولا شيء من ذلك في العكس ، ولذلك لم يأت في التنزيل ،والله أعلم ،غيرَ أنه حكي في الشاذّ ﴿ ذكر رحمة ربك عبدُه زكرياءُ ﴾ (٢) برفع الدال والهمزة ، وزعم الفراء أن (٣) من ذلك قولَه تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ (٤) ،وليس المعنى على ذلك مع ما تقدم (٥) / والله أعلم. ١٦١

---

(١) هي قراءة أبي العالية ،الجامع لأحكام القرآن : ١١/ ٧٥ وذكر أبوحيان انها رواية يحيى بن الحارث الذمارى عن ابن عامر . التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٨/أ.

(٢) مريم : ٢ . (٣) ساقطة من "ق" .

(٤) آل عمران : ٩٧ وما ذكره عن الفراء لم أجده منسوبا للفراء وإنّما هو للكسائي انظر الجامع لأحكام القرآن : ٤/ ١٤٦.

(٥) "مع ما تقدم" ساقط من "ح" والذى عليه المعنى أنّ "من استطاع.." بدل كل . انظر الكتاب : ٢/ ٤٧ ،وشرح عمدة الحافظ : ٥٧٩. والأصول :

فصل : ويضاف هذا المصدر إلى الفاعل دون ذكر المفعول ، كقوله تعالى ﴿ فاستبشروا ببيعكم ﴾ (١) ﴿ وما كان استغفار ابراهيم ﴾ (٢) ﴿ وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إنّ أخذه أليم شديد ﴾ (٣) ﴿ وإنّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ (٤) ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء ﴾ (٥) .

ويضاف أيضًا إلى المفعول دون ذكر الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك ﴾ (٦) و ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ (٧) ﴿ وهو محرم عليكم إخراجهم ﴾ (٨) ﴿ وان أردتم استبدال زوج مكانَ زوج ﴾ (٩) ﴿ وإيتاء ذي القربى ﴾ (١٠) وهو كثير . والله أعلم .

فصل : واعلم أن حكم الفاعل مع هذا المصدر جارٍ على حكم المفعول ، في جواز الذكر والحذف وامتناع الإضمار (١١) على الأصح ،

---

(١) التوبة : ١١١ . (٢) التوبة : ١١٤ .
(٣) هود : ١٠٢ . (٤) الرعد : ٦ .
(٥) الروم : ٤ . (٦) صٓ : ٢٤ .
(٧) فصلت : ٤٩ . (٨) البقرة : ٨٥ .
(٩) النساء : ٢٠ . (١٠) النحل : ٩٠ .
(١١) ذهب بعض المتأخرين إلى أن الفاعل لا يحذف مع المصدر كما لم يحذف مع الفعل ، لأن المصدر نائب مناب الفعل . والذي كان يذهب إليه الأستاذ أبو علي أن الفاعل مع المصدر بخلافه مع الفعل ، لأن الفعل طالب للفاعل ببنيته وللإخبار عنه أخذ من الحدث وبنى ، فحذفه نقض للغرض ، ويحذف المفعول مع الفعل المبني للفاعل ، ولا يحذف مع الفعل المبني للمفعول ، لأنه ليس طالبا له ببنيته ، وانما تعدى إليه لأنه يستدعيه من جهة معناه ، فإذا بني الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل . . . ولا يجوز حذفه لما في ذلك من نقض الغرض ، فإذا تقرر أن الحذف وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض ، وذلك راجع لبناء الفعل ، فما بني الفعل للاخبار عنه لم يحذف ، وما لم يبن الفعل للاخبار عنه جاز حذفه ، والمصدر ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي يطلب المفعول . . . فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعل ومفعول وتحذف الآخر ، إذ ليس في ذلك نقض للغرض . . . ===

وإنّما استويا فيما ذكر لاستوائهما في وجه الطلب المعنوي دون اللفظي ، وذلك لأن (١) الفعل يطلب المرفوع به (٢) من جهتي لفظه ومعناه ، فمن ثَمَّ لم يجز حذفه معه لقوة الطلب ، وأيضاً فإنّ الفعل إنما اشتق من المصدر ليخبر به عن المرفوع به (٣) . فلو حُذِف معه لبقي الخبر بلا مخبرٍ عنه ولتنافى الغرضان ، وليس ذلك في المصدر ، وإنّما طلبه له مثل طلبه للمنصوب من جهة معناه دون لفظه ، فلما استوى الطلبان استوى الحُكْمَانِ والله أعلم .

وأما المصدر النائب عن الفعل نفسه كضرباً زيدا ، فإنّ فاعله مضمر فيه ، وإنّما خالف الموصول من جهة اختلاف النيابة ، لأنّ هذا نائب عن الفعل بانفراده ، والموصول نائب عنه مقرونا (٤) بحرف مصدريّ ، والله أعلم .

فصل : قد تقدم الكلام على أقسام هذا المصدر ، من إعماله مرةً منونًا ، ومرةً مضافًا ، ومرة بالألف واللام ، وبقي الكلام في مسألتين :

إحداهما : أن هذا المصدر هل (٥) يجوز تقديره بأن وفعل المفعول كما يجوز (٦) بأن وفعل الفاعل ، أولا يجوز ذلك ؟ مسألة خلافية (٧- بين الفارسي وابن أبي العافية -٧) ، فجوزها الفارسي اعتبارًا

== = وهذا الذي ذهب إليه صحيح . . . فينبغي ألّا يعدَل عنه للإضمار وتكلف من غير دليل . بنصه من الكافي : ١/ ٣٣٠-٣٣١ ، وانظر الملخص : ٢٩٤ وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٤/أ .

(١) في "ح" و"ق" "أن".

(٢) "به" ساقطة من "ح" و"ق" .

(٣) "به" ساقطة من "ق".

(٤) "مقرونا" بياض في "ق".

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) في "ح" و"ق" "كما يقدر".

(٧-٧) ساقط من "ح" وانظر المسألة في الإيضاح : ١٥٨ ، والبغداديات : ٣٦٥ ومابعدها ، وشرح الجمل لابن بزيزة ١/ ٢٠٩ ، والكافي ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨ والملخص : ٣١٩- ٣٢٠ .

بصحة التقدير ، ومَنَعَها ابن أبي العافية اعتبارا بامتناع تصور ذلك من جهة اللفظ ، إذ المفعول الذى لم يسم فاعله لا بد من تغيير لفظ مايسند إليه ، وهذا ممتنع في لفظ المصدر (١-) فوجب الاقتصار على تقديره مع "أن" بفعل الفاعل (-١) ، وهو الأصل ، ويدل على صحة ما قاله الفارسي أنه حكي عن العرب : أعجبتني قراءةٌ في الحمامِ القرآنُ ، وهذا انما يكون على تقدير : أعجبني أن قرئ في الحمام القرآنُ ، على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول ، وقد قيل ذلك في ترجمة سيبويه (٢) : هذا باب علم ما الكلمُ من العربية ، على تقدير : هذا باب أن يعلم ما الكلم من العربية ، و "ما" زائدة .

وأما المسألة الثانية : فهي أنَّ المخفوض بهذا المصدر يجوز العطف عليه اعتبارا باللفظ واعتبارا بالموضع (٣) فتقول : أعجبني قيام زيدٍ وعمروٍ وعمروُ ، خفضاً ورفعاً ، بحَسَبِ اللفظ والموضع ، وتقول: (٤-) أعجبني ضرب زيد وعمرو وعمروُ وعمرا ، لفظا وموضعاً ، فالخفضُ على اللفظِ ، والنصبُ على الموضعِ إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول ، والرفع على وجهين :

أحدهما متفق عليه : وهو العطف على الموضع ، على أنَّ المصدرَ مضاف إلى الفاعل .

والثاني : العطف على الموضع أيضاً إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول الذى لم يسم فاعله على أن يكونَ المصدر مقدراً بأن وفعل المفعول على طريقة الفارسي ، وهذا الوجه ممنوع على طريقة ابن أبي العافية. وأبو الحسن بن الباذشِ مع الفارسي في المسألة ، فاعرف ذلك . (-٤)

(١-١) ذهب من "ق" لذهاب طرف الورقة .
(٢) انظر المسألة في البغداديات : ٣٦٥ ومابعدها .
(٣) في الأصل اعتبارا باللفظ والموضع "والمثبت من "ح" و "ق" .
(٤-٤) في "ح" و "ق" "وأعجبني ضرب زيد عمر رفعا ونصبا وخفضا ،
===

ثم قال : (وٱعلم أنه لا يجوز تقديم شيءٍ من صلة ٱلمصدر عليه (١- مضافاً كان أو غيرَ مضاف -١) إلى آخر ٱلفصل .

يحافظ في هذا ٱلمصدر ٱلموصول على مسألتين (٢) :

إحداهما : أن لا يقدم عليه شيء من صلته .

وٱلثانية : أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو ما ليس معمولا له ، فيلزم على هذا أن لا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه ولا يبدل منه ، ولا يعطف عليه مطلقا (٣) ، ولا ينعت ولا يؤكد إلّا بعد كمال صلته وتمامها ، لأن جميع ذلك أجنبي منه من جهة أنه ليس معمولا له .

وأما ٱلمسألة ٱلتي ذَكَرَ ، وهي : عجبت من أكل زيد / طعامك ١٦٢
يوم الجمعة عند أخيك متكئا أكلاً شديداً ، فإنّه (٤) يتصور فيها [أربعة] (٥) أوجه ، وذلك أنّ الظرفين والحال ثلاثتها تَحْتَمِلُ أن تكون كلها معمولة للمصدر ولقوله : عجبت ، ويحتمل أن يكون بعضها معمولا للمصدر وبعضها معمولا للفعل ، فإنْ كانت كلها معمولة للمصدر لم يجز تقديمها عليه ، وجاز تقديم بعضها على بعض ، لأن المجموع صلة ، وإنْ كانت كلها معمولة للفعل لم يكن بدٌّ من أحد أمرين : إمّا أن تقدّمها على ٱلمصدر ، وإمّا أن تؤخرها عن جملة معمولاته ، وهي : زيد ، وٱلطعام وٱلأكل الشديد ، وإنْ كان بعضها معمولا للمصدر وبعضها معمولا للفعل ،

=== فالرفع على وجهين : احدهما على أن يكون ٱلأول فاعلاً في المعنى ، والثاني أن يكون نائباً عنه على أحد ٱلقولين المذكورين قبل .
وأما النصب فعلى أن يكون ٱلأول مفعولا في ٱلمعنى منصوب المحل ، وأما ٱلخفض فعلى اللفظ ، وهو ظاهر إنْ شاء الله .

(١-١) ساقط من "ح" و "ق" وانظر الجمل : ١٢٣ .
(٢) انظر المسألتين في الملخص : ١/٣٢٢ .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) في "ح" "فانها" .
(٥) تكملة من "ق" .

فما كان معمولا للفعل فكما قلناه في جميعها من لزوم (١) التقديم على المصدر أو التأخير عن جميع معمولاته ، وما كان معمولا للمصدر لم يقدم عليه ، ولم يفصل بينه وبين المصدر بما هو معمول للفعل لما ذكر ، وهذا بين ، إنْ شاء الله تعالى .

وأما قوله : (فإنْ جعلت متكئا حالا منك) (٢) ، يعني من ضمير المتكلم (٣) (جاز تقديمه) ولم يقل : وجب ؛ لأنه جعل الجواز دائرًا (٤) بين التقديم والتأخير عن الجميع ، لا بين التقديم وبقائه في محله ؛ لأنه خطأ ، على ما قدمناه من امتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

وأما البيت الذي أدخله شاهدا (٥) على إعمال المصدر المقرون بالألف واللام ففيه تردد (٦) ؛ لأن قوله : "مِسْمَعا" يحتمل أن يكون منصوبا بلحقت كما قال ، ولا شاهد فيه على هذا .

قال الفارسي : ويروى "كررت" في موضع "لحقت" (٧) ففيه شاهد على هذه الرواية ، لأن كررت لا يتعدى إلَّا بحرف جر ، فإنْ قيل : لعل "مِسْمَعًا" منصوب بكررت على إسقاط حرف الجر ، أجيب بأنَّ

---

(١) في الأصل "بلزوم".
(٢) في الجمل : ١٢٣ "ولكن ان جعلت "متكئا" حالا من التاء" وفي بعض نسخها "منك" كما هنا .
(٣) "ضمير المتكلم" مطموسة في "ق".
(٤) ساقطة من "ق".
(٥) البيت هو :
لقد علمت أُولَى المُغِيرَةِ أنَّنِي لحقت ولم أُنْكَلْ عن الضربِ مِسْمَعا
وقد تقدم ص
(٦) في "ح" و "ق" "فيه نظر" وفي هامش الأصل اشارة الى ذلك.
(٧) الايضاح : ١٦١ فهو عنده في الإيضاح منصوب بالمصدر ، وقال في غير الإيضاح إنه منصوب بكررت . انظر شواهد الايضاح لابن برى : ١٣٨ ، وايضاح شواهد الايضاح : ١٨٠-١٨١ .

ذلك لا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة ، فإذا انتهينا إلى هذا قلنا : لم نجد عن ذلك مندوحة ، فإن قيل قد وُجِدَتْ مندوحةٌ عن ذلك (١) بإعمال المصدر في مِسْمَع (٢) ، قيل : وفي ذلك هو الكلام ومحلّ النظر ، فكيف يستدل على تصحيح الشيء بنفسه ؟ . هذا لا يتصور (٣) ، فإذاً لا دليل في البيت (٤- فاعرف ذلك وتأمله -٤) .

فصل : اختلف الناس في تعريف هذا المصدر الموصول على قولين ، فذهب الأستاذ أبو الحسين إلى أن تعريفه بالصلة كسائر الأسماء الموصولات ، وأن إضافته غير محضة ، والألف واللام زائدة ؛ لامتناع الجمع بين تعريفين (٥) .

وذهب الأكثر إلى أنه كسائر الأسماء ، معرفةٌ بالإضافة إلى المعرفة ، وبالألف واللام ، ونكرةٌ إذا كان مجرداً منهما (٦) .

فأما الأستاذ [- أبو الحسين -] (٧) فاستدل على أنَّ إضافته غير محضة ، وأنَّ الألف واللام زائدة بجواز العطف على الموضع (٨) ، وبندور إعماله بالألف واللام ، [- وقد أنكره طائفة -] (٩) ؛ إذْ كانت زيادتهما شاذّة على خلاف الأصول .

---

(١) في "ح" و"ق" "قد وجدنا عن ذلك مندوحة".
(٢) انظر شواهد الإيضاح لابن برى : ١٣٧ ، والكافي : ١/٣٤٣ .
(٣) "هذا لا يتصور" ساقط من "ح".
(٤-٤) في "ح" و"ق" "وهو ظاهر إنْ شاء الله".
(٥) الكافي ١/٣٤٠ - ٣٤١ وانظر : ٣٣٥ ، ٣٣٧ والملخص : ١/٣٢١ والتذييل والتكميل : ٣/٢٣٧/ب ، وهمع الهوامع ٥/٧٣ .
(٦) انظر التذييل والتكميل : ٣/٢٣٨/ب وهمع الهوامع : ٥/٧٣ .
(٧) تكملة من "ح" و"ق".
(٨) مثل : اعجبني قيام زيد وعمرٌو برفع عمرو وخفضه ، فالرفع عطف على موضع زيد ؛ لأنه فاعل . انظر الملخص : ١/٣١٩-٣٢٢ والكافي : ١/٣٣٧-٣٣٨ .
(٩) تكملة من "ح".

فإذا قيل (١) له : فإذا كان معرفةً بالصلة فهلاّ جوزت : عجبت من ضرب زيدٌ عَمْراً الشديدِ ، فتنعته (٢) بالمعرفة ، من حيث كان عندك معرفة بالصلة ، فإنّه يقول : يمتنع ذلك من حيث امتنع وصفُ كلٍّ وبعضٍ " بالمعرفة مع أنهما معرفتان بنية الإضافة ، فلا يلزم من امتناع وصفه بالمعرفة أن يكون نكرةً ، لأن سيبويه قد منع وصف كلٍّ وبعضٍ بالمعرفة (٣) ، ولم يلزم من امتناع وصفهما بالمعرفة أن يكونا نكرتين فهذا جوابه في المسألة .

ووجه امتناع وصف " كل وبعض " بالمعرفة أنّ لفظَهما لفظُ النكرة ، فامتنع وصفُهما بالمعرفة (٤- اعتباراً لفظيا ، وكذلك هذا المصدر الموصول يمتنع -٤) وصفه منوناً [- بالمعرفة -] (٥) اعتباراً لفظيا ، والله أعلم .

وأمّا مَنْ قال : إنّ إضافته محضة فإنّه يقول : لا دليل في جواز حمل التابع على الموضع هاهنا ، لأنّه إنّما (٦) هو حمل على المعنى ، إذْ كان الأصل في قولك : عجبت من قيام زيد وعمرو : عجبت (٧) من أن قام زيدٌ وعمروٌ ، فالحمل على المعنى هاهنا اعتبارا بالأصل ، واعتبار الأصول شائع ، فإذاً لا دليلَ في اعتبار الموضع على (٨) كون الإضافة غيرَ محضة (٩) / ١٦٣

---

(١) في "ح" "قال".
(٢) في "ح" "فتمنعه" خطأ .
(٣) الكتاب : ١١٠-١١٢، ١١٤ .
(٤-٤) ذكرت مرة اخرى في "ق" بعد قوله : "... لا دليل في جواز الحمل على الموضع".
(٥) تكملة من "ح" و "ق".
(٦) ساقطة من "ق" .
(٧) في "ح" "وعجبت" بإثبات حرف العطف . خطأ .
(٨) ذهبت من "ق" بذهاب طرف الورقة .
(٩) "غير محضة" مطموسة في "ق".

وأما قلة إعماله بالألف واللام ،فلمكان تعريفه بها ، فبعد (١) بذلك عن جانب الفعلية . فضعفت نيابته عن الفعل لهذه المنافرة .

فإن قيل : فلتضعف إذاً نيابته عن الفعل ،إذا كان مضافاً ، إذ كانت إضافته عندك [غير] (٢) محضة أجيب بأن الإضافة على قسمين : محضة وغير محضة ،وأما الألف واللام (٣- فإنها موضوعة على قسم واحد -٣) وهو التعريف ،فلهذا كثر إعماله مضافا ،وندر إعماله بالألف واللام ،ثم يقول صاحب هذا القول للأستاذ : يلزمك أنت ندور إعماله مطلقاً ،إذ (٤) كان عندك معرفة في كل أحواله فيجيب الأستاذ (٥) بأنه إذا كان منونا على صورة النكرة ،فليس بينه وبين الفعل منافرة من جهة اللفظ ،وكذلك القول فيه إذا كان مضافاً ، لأن الإضافة عنده غير محضة ، فهو في حكم المنون ،وكذلك إذا كان بالألف واللام ،لأنها عنده زائدة ، فهو في حكم المنون ،فإذا كان هذا المصدر مضافا ،وبالألف واللام في حكم المنون ،فلا منافرة بينه وبين الفعل ،بهذا الاعتبار، فهذه موافقة بين الفريقين فتأملها ،وبالله التوفيق .

---

(١) في "ح" "وبعده".
(٢) تكملة من "ق".
(٣-٣) في "ح" و"ق" "على قسم واحد وضعا".
(٤) في الأصل "إذا".
(٥) ساقطه من "ق".

بـــاب العـــــــدد

الكلام في هذا الباب يدور على مسألتين : إحداهما حكم العدد ، والثانية حكم المعدود .

فأما العدد فهو هاهنا : عبارة عن الألفاظ التي يُعَدُّ بها ، وهي أربعُ مراتب ، آحاد ، وعشرات ، ومئون ، وآلاف .

فأما الآحاد ، فالواحد والاثنان منهما (١) مذكران للمذكر ، ومؤنثان للمؤنث كقولك في المذكر : واحد واثنان ، وفي المؤنث واحدة واثنتان ، أو ثنتان ، ولا يضاف شيء منهما إلى مفسِّرٍ استغناءً عن ذلك بذكر المعدود ، لأنه يحصل من لفظه بيان الجنس ومقداره ، تقول من ذلك : رجل ورجلان ، وامرأة (٢) وامرأتان ، فيحصل الغرض المطلوب (٣- بذلك و (٤) :

. . . . . ثنتا حنظل . . . . . .

ضرورة .

وأما الثلاثة فما فوقها إلى العشرة فإنَّه لا يحصل الغرض المطلوب (٣-) إلاَّ بذكر العدد والمعدود معاً ، كقولك : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، فيكون اسم العدد يعطي المقدار ، والمعدود يعطي بيان جنس ذلك المقدار ، ولو

---

(١) في الأصل و "ق" "فيهما".
(٢) ساقطة من "ح".
(٣-٣) ساقطة من "ح".
(٤) هذا جزء من رجز هو بتمامه :

كأن خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ
ظرف عجوز فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

والرجز لِخِطَامِ الرِّيحِ المُجَاشِعِيِّ من أبيات كثيرة ذكرها له الأسود الغندجاني في فُرْحَةِ الأديب : ١٥٨-١٦٠ ، وينسب لجندل بن المُثَنَّى الطُّهَوِيِّ ولسَلْمى الهذليه . انظر الخزانة : ٣/٣١٧ ، والرجز في الكتاب : ٣/٥٦٩ وإصلاح المنطق : ١٨٩ والمقتضب ٢/١٥٣ وانظر تخريجات له أخرى هناك ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/٢٩ .

اقتصرت على اسم العدد لم يعط إلاّ (-١ المقدار، دون بيان الجنس، ولو اقتصرت أيضاً على المعدود لم يعط إلاّ -١) بيان الجنس دون المقدار (٢)، فلذلك لزم الجمعُ بين العدد والمعدود في الثلاثة فما فوقها.

فصل : وحكم لفظ اسم العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون بالتاء مع المذكر، ودونها مع المؤنث، والمعتبر في ذلك حكم الواحد من المعدود إنْ كان جمعاً حقيقةً، فإنْ كان الواحد مذكرا أُثبتَ العلامةَ في اسم العدد، وإنْ كان مؤنثا أُسقطتها منه كما قال الله تبارك وتعالى ﴿ سخرها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ حسوما ﴾ (٣) لأن واحد المعدود في الأول مؤنث وفي الثاني مذكر، فلذلك كان الأول بغير علامة، والثاني بعلامة، هكذا حكمه إنْ كان جمعاً حقيقةً، ولا يعتبر التأنيث العارض في الجمع، وفاقاً لسيبويه (٤) وأتباعه، فلذلك (٥) تقول : ثلاثة حَمَّامَاتٍ بالعلامة اعتباراً بالواحد، ولا تقل (٦) : ثلاث حَمَّامَات بإسقاطها، لأن تأنيث الجمع عارضٌ، فلا يعتدّ به، هذا هو (٧) المشهور.

فإنْ كان المعدود اسمَ جمعٍ كان معتبراً في نفسه، فإنْ كان مذكراً أُثبتَ العلامة في اسم العدد، كما قال الله تبارك وتعالى :

(١-١) ساقط من "ح".
(٢) في "ح" "مقداره".
(٣) الحاقة : ٧.
(٤) الكتاب : ٣/٥٥٧، والنظر إلى التأنيث بالألف والتاء مذهب بعض النحويين. الملخص : ٤٢١، والتسهيل : ١١٦-١١٧.
(٥) "وأتباعه فلذلك" مطموسة في "ق"
(٦) في "ق" "ولا تعول" خطأ.
(٧) "هذا هو" مطموسة في "ق".

* وكان في المدينة تسعةُ رهطٍ * [١] وإنْ [٢] كان مؤنثا أسقطتها منه كما قال عليه السلام (ليس فيما دونَ خمس ذَوْدٍ من الإبل صَدَقةٌ) [٣] ، اللهم إلاَّ أن يكون اسم الجمعِ واقعاً موقعَ ما يعتبر واحده ، فإنه لا يعتبر لفظه كقولك : ثلاثة أشياء ، فأشياء واقعة موقع أشياء جمع شيء ، فكما يجب إثبات العلامة في قولك : ثلاثة أشياء جمع شيء فكذلك يجب إثباتها مع أشياء ، لوقوعها موقع أشياء جمع شيء [٤] وهذا بناء على مذهب سيبويه والخليل ومن تبعهما القائلين : إنّ أشياء اسم جمع ، وإنَّه لفعاء مقلوب من فعلاء [٤] ، وهذا مبسوط في آخر التصغير إنْ شاءَ الله [٥] .

فصل : وأما ما زاد على العشرة فمبنيٌّ للتركيب وتضمن الحرف ، إلى تسعةَ عَشَرَ ، إلا المثنى منه ، فإن الجزء الأولَ باقٍ على إعرابه لامتناع بناء المثنى ، لأن علامة التثنية علامة إعراب [٦] على ما مضى في موضعه .

وأما العقود من عشرين إلى تسعينَ ، ومائةٌ وألفٌ فيستوى فيها المذكر والمؤنث ، والعاقل وغيره ، لأنها أسماء جموع .

واعلم أن الجزء الأول من العدد المركب مبني مع الثاني لتركيبه ، والجزء الثاني مبني لتضمنه حرفَ العطف إذ الأصل عطف الثاني على الأول [٧] ، ولكنه اختصر لرفع اللبس الكائنِ في بعض المواضع لو ترك غير

---

(١) النمل : ٤٨ .
(٢) في "ح" "ولو" .
(٣) الجامع الصحيح " صحيح البخارى " كتاب الزكاة : ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٦ وصحيح مسلم كتاب الزكاة : ٢ ، ٥ ، ٧ .
(٤) الكتاب : ٣/٥٦٤ .
(٥) في الأصل : " وهذا مبسوط في الأمهات ١٦٤ فانظر إليه في موضعه " وما أثبت من "ح" و "ق" وهامش الأصل عن نسخة أخرى . وانظر المسألة في الفصل الأخير من باب التصغير .
(٦) في "ح" "لأن علامته إعراب" والمثبت من الأصل و "ق" .
(٧) في "ح" و "ق" "إذ الأصل عطف على الأول" .

مركب (١) ،وكان بناؤهما على حركةٍ ،لأنه طارئٌ عليهما ،وكل ما كان البناء طارئًا عليه فسبيله أن يبنى على حركة للمزية التي له على المتوغل في البناء .

وأما كون حركة الأول فتحة ،فلأن الثاني من المركبين بمنزلة تاء التأنيث ،فكما يجب فتح ما قبل تاء التأنيث (٢) ،فكذلك يجب فتح ما قبل الثاني من المركبين .

وأما كون حركة الثاني فتحةً ،فطلبٌ (٣) للتخفيف ،لأن التركيب يناسبه التخفيف ،فاعرف ذلك (٤) .

وحكم الأول من المركبين باقٍ على ما كان عليه قبل التركيب من إثبات العلامة مع المذكر ، وإسقاطها مع المؤنث ،وأما الثاني منهما فبالعكس مما كان عليه قبل التركيب من إثباتها مع المؤنث ،وإسقاطها مع المذكر ، من ذلك : خَمْسةَ عَشَرَ رجلاً ،وخمسَ عَشْرةَ امرأةً ، وإن شئت كسرت الشين من "عشرة" مع المؤنث في هذا ،وهي لغة شهيرة (٥) .

وأما ثمان في التركيب ،فالمشهور إجراؤه مُجْرَى قاضٍ كقولك : ثمانِيَّ عَشْرةَ امرأةً ،ويجوز إجراؤه مُجْرَى جمال ، فتقول : ثمانِ عَشْرةَ ، فاعرف ذلك .

عبارة أخرى (٦) بمزيد فائدة : العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ،وإحدى عشرة إلى تسع عشرة (٧) إلا المثنى منهما ، لاستحالة

---

(١) انظر ما سيأتي قريبا ،وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١٠١ .
(٢) في "ح" "ما قبل التاء".
(٣) كذا في جميع النسخ مرفوعاً، وهو متجه .
(٤) في "ح" "والله أعلم".
(٥) كسر الشين لغة بني تميم ، وإسكانها لغة الحجازيين : الكتاب ٥٥٧/٣ ،واللسان "عشر" ٥٦٨/٤ .
(٦) من هنا إلى بداية الفصل الآتي ساقط من "ح".
(٧) بعد «عشرة» في "ق" قرابة من خمس كلمات غير واضحة .

الجمع بين إعراب وبناء في محل واحد ، أصله أنْ (١) يكون معطوفاً بالواو ، على معنى الإجمال (٢) الذى تقتضيه الواو وضعاً ، ثم لما أرادوا التنصيص على أحد المعاني التي يقتضيها الإجمال مع إرادة الاختصار ، ركبوا الصدر مع العجز ، وصيروهما بمنزلة لفظ واحد ، عبارة عن جملة العدد المذكور ، وبيان الإجمال في الأصل المرفوض غالبا أنك إذا قلت : اشتريته بخمسة وعشرة ، فإنّه يحتمل أربعة مقاصد :

أحدهما : أن يكون جميع العدد المذكور ثمنا واحدا (٣) .

والثاني : أن يكون اشتريته بخمسة في وقت ، ثم اشتريته بعشرة في وقت آخرَ .

والثالث : أن يكون ذلك بالعكس .

والرابع : أن كل واحدةٍ (٤) من الواو وأو تقع موقعَ أختها على معناها . كقولهم : خذه بما عزَّ وهَانَ ، والواقع إحداهما ، وقال في الكتاب : خذه بما عزَّ وهانَ ، وخذه بما عز أو هان (٥) على معنىً واحدٍ .

وهذه المقاصد يحتاج إليها في البِيَاعَاتِ والأَشْرِبَةِ ، فلما كان لفظ الأصل دائرًا بين هذه المقاصد ، عدلوا عنه إلى صورة تكون نصًّا على المعنى المخصوص بالواو وضعاً مع إرادة الاختصار .

---

(١) في الاصل « وأصله أن » بإثبات الراء خطأ وفي " ق " كلمة أخرى غير واضحة ويبدو انها مغايرة لها .

(٢) في "الاصل" "الإخبار" . والمثبت من ق ، ولو قال « احتمال » كان أولى .

(٣) في " ق " "شيئا واحدا" .

(٤) في " ق " "واحد" .

(٥) ساقطة من " ق " وانظر الكتاب : ٣/١٨٤-١٨٥ .

وماشيت يوماً في جماعة من الأصحاب بسبتة ، الشيخ الفقيه أبا زكريا الدُّكَّالِيَّ (١) من طلبة شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الغافقي - رحمة الله عليهما - فسألناه (٢) مسألة فقال : ما وجه قوله تبارك وتعالى ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ (٣) بعد قوله ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم ﴾ مع العلم بأن ثلاثة مع سبعة عشرة ، فقلنا إنه من بابِ الفذلكةِ ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقلنا ليعلمه العربيّ من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا فما وجه الإعلام بالشيء جملةً وتفصيلاً ؟ ، وأحدهما مُغْنٍ عن الآخر ، فقلنا : لأنه أبلغ في إثباته في نفس السامع ، فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في ذلك ؟ قلنا : فأفدنا ، فقال : لما كانت الواو تقع موقعَ " أو " على معناها عند بعض العرب ، صار في المعنى إجمالٌ ، فرفع ذلك بـ " تلك عشرة كاملة " ، فكذلك مسئلتنا وبالله التوفيق . (٤)

فصل : وأما المسألة الثانية وهي : حكم المعدود ، فإنه ينقسم ثلاثةَ أقسام :

أحدها : أن يكون جمعا [مخفوضا] (٥) لفظا أو حكما ، ١٦٥
وذلك من ثلاثة إلى عشرة ، كقولك : ثلاثة رجال ، وتسعة رهط ، وخمس نسوة ، وستّ جُبَّاتٍ ، وما أشبه ذلك . (٦)

(أ) هو الفقيه الحافظ الذكي الناقد ، زعيم أهل سبتة في الفقه ذاكر للمسائل عارف بالاصول ذو حظ من الاداء أنيق الخط صحيحه ، لا يحتاج لمقابلة ، كان حياً سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة . سيل الابتهاج : ٣٥٦ .

(٢) هكذا في الأصل و " ق " ، ولعل وجه الكلام : " فسألنا " أي يكون الفقيه هو السائل لا المسؤول .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) انظر ذلك في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢/٤٠٢ .

(٥) تكملة من " ق " .

(٦) " وما أشبه ذلك " ساقطه من " ح " و " ق " .

وٱلثاني : أن يكون واحداً منصوبا ،وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ،كقولك : أحد عشر درهما ،وتسعة وتسعين درهما ،وأصله أن يكون جمعاً مُعَرّفاً بٱلألف وٱللام مخفوضا بمِنْ ٱلجنسيةِ ،وهو جائز في ٱلاستعمال كقولك : عندي خمسةَ عشرَ من ٱلدراهم ،وتسعة وتسعون من ٱلدراهم ، فإذا ٱختصرت هذا ٱختصرت ٱلجمع وٱكتفيت بواحد من ٱلجنس منكور؛ لِأَنَّه يعطى ٱلغرض ٱلمقصود من بيانه .

وٱلقسم ٱلثالث : أن يكون واحداً مخفوضاً ،وذلك مع مائة وألف ، وما تكرر منهما كقولك : مائة رجل ،ومائتا رجل ،وألف رجل ،وألفا رجل ، وعشرة آلاف رجل ،وهي ٱلغاية .

ومائتان عاما (١) ضرورة ،وكان أصل هذا ٱلمعدود أن يكون بلفظ ٱلجمع ،إلّا أنهَّ ٱخْتُصِرَ مع ٱلمائة ٱعتبارا بمجاورها ،وهو ٱلتسعون ،وبما هي عَقْدٌ له وهو ٱلعشرات ،فكان (٢) مفسّرها واحداً ٱعتبارا بالمجاور ، ومخفوضا ٱعتبارا بٱلعشرات ،فاجتمع فيها ماافترق فيهما من هذين ٱلحكمين ،ولم يكن ذلك بٱلعكس طلباً للٱختصار ،مع حصول ٱلغرض المقصود ،وحُمِلَ الألْفُ على ٱلمِائَةِ في ذلك ،لأنها عَقْدُهَا إذا بلغت عَشْرًا . (٣)

وأما قراءة [من قرأ] (٤) : ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائةٍ سنين ﴾ (٥)

---

(١) "ومائتان عاما ضرورة" ساقط من "ح" و"مائتان عاما" جزء من بيت للرُّبَيْع بن ضَبُع الفَزَاريّ ،والبيت بتمامه :
إذا عاش ٱلفتى مائتين عاماً فقد ذَهَبَ ٱلمَسَرَّةُ والفَنَاءُ
وهوفي ٱلكتاب : ١/٢٠٨ وشرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ٢/٣٦ ، والخزانة : ٣/٣٠٦ .

(٢) في الأصل "وكان" بالواو .

(٣) في "ح" "عشرة" وكل متجه . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦ .

(٤) زيادة من "ح" .

(٥) الكهف : ٢٥ وقرأ بها حمزة والكسائي . السبعة : ٣٩٠ وحُجّة ٱلقراءات : ٤١٤ . قال ٱلكسائي : العرب تقول : أقمت عنده مائة سنة ،ومئة سنين .

بالإضافة إلى سنين ،فمن باب ما جاء منبهةً على الأصل (١) كالقصوى في بابه .

وأما من قرأ (٢) ﴿ثلاث مائةٍ﴾ بالتنوين فإنّ "سنين" على (٣) هذا ينتصب على البدل من "ثلاث" المضاف إلى مائة بدل شيء من شيء .

وأما من قال : إنّه ينتصب على التمييز (٤) ،فغير مستقيم ،لأنه يلزم عليه أن يكون لبثهم في الكهف على أقل ما يعتبر في الجموع تسعمائة سنة دون ما زادوا (٥) ، وليس المعنى على ذلك والله أعلم .

فصل : قد تقدم أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يفسر بجمع مخفوض وأنّ (٦) ذلك الجمع يعتبر واحده إنْ كان جمعا حقيقةً ،فإنْ كان واحده مذكرا أثبت العلامة في اسم العدد ، فقلت : ثلاثة رجال ،فإن كان واحده مؤنثًا أسقطتها من اسم العدد (٧) فقلت : ثلاث جُبَّاتٍ .

بقي النظر في هذا الجمع ،هل يطرد كونه (٨) من جموع القلة أو يطلق فيه القول ؟

وبسط ذلك أنْ تقولَ : لا يخلو المعدود أن يكونَ له جمع قلةٍ فقط ،أو جمع كثرة فقط ،أو يجتمعَ له الأمران ،فإن انفرد له أحد

---

(١) في الأصل "الاصول" . وانظر حجة القراءات : ٤١٤ ، والحجة لابن خالويه : ٢٢٣ .
(٢) قرأ بها بقية السبعة .
(٣) انظر التبيان للعكبرى : ٨٤٤ ،والبحر المحيط ٦/١١٧ .
(٤) انظر البحر المحيط ٦/١١٧ .
(٥) في "ح" و"ق" "دون ما زاد" .
(٦) في "ق" "فان" .
(٧) في "ح" و ("ق" "اسقطها منه" .
(٨) في "ح" و"ق" "قوله" خطأ .

الأمرين الأولين أضيف إليه اسم العدد بحق الضرورة ، وإن كان له جمعان (١) اختير أن يضاف اسم العدد إلى القليل منهما ، وقد يضاف إلى الكثير ، ويكون إذ ذاك من باب وضع الكثير موضعَ القليل (٢) ، ومثل (٣) ذلك كلّه أن تقول (٤) : ثلاثة أرسان ، وثلاثة دراهم ، فأرْسَانٌ جمع رَسَن ليس له إلاّ ذلك ، ودراهم جمع درهم ليس له إلاّ ذلك ، فإضافة ثلاثة إلى أرسان على ما ينبغي ، وإضافتها إلى دراهم (٥) على خلاف الأصل المطرد ، إلاّ أنه يلزم ذلك ، لامتناع ما اطرد عليه الأصل المذكور.

ومثال ما له جمعان : كبش وأكبش ، وكباش ، فالاختيار أن تقول ثلاثة أكبش ، وقد يجوز أن تقول : ثلاثة كِباشٍ ، إلاّ أنّه على غير الأصل (٦) المطرد فاعرف ذلك (٧) ، والله المستعان.

فصل : وأما كون التاء في عدد المذكّر دون [عدد] (٨) المؤنث ، فرفعٌ لما كان يوهم إسقاطَها من تذكير اسم العدد (٩) ، إذ كان العدد هو المعدود ، فإنّما أثبتوها في عدد المذكر لتحقيق تأنيث اسم العدد ، وأما إسقاطها مع المؤنث ، فإنه لا يقع (١٠) في النفس تذكيره ، لأنه مضاف إلى مؤنث ، هو مدلوله في المعنى ، وهذا القول ظاهر ، والله أعلم.

---

(١) مثل قوله تعالى ﴿ ثلاثة قروء ﴾ وقولهم : ثلاثة كلاب.
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٩٨ وشرح الجمل لابن الضائع ٣٧/ب وشرح ابن بزيزة : ٢١٦ .
(٣) في "ح" و"ق" "مثال".
(٤) "كله أن تقول" ساقط من "ح" و"ق" ، وفي "ق" إحالة يبدو أنّها لها ، ولكن لم يظهر في الهامش شيء من ذلك .
(٥) في الأصل "درهم".
(٦) في "ح" و"ق" على خلاف الأصل .
(٧) "فاعرف ذلك" ساقط من "ح" و"ق".
(٨) زيادة من "ح" و"ق".
(٩) لأن الفاظ العدد مؤنثة .
(١٠) "فإنه لا يقع" في "ح" "فلأنه لا يقع" .

وفيه طريقة أخرى تظهر من أبي ٱلقاسم وهي : أنّه إنّما كان (١) ذلك للمشاكلة وٱلمناسبة بين ٱلأصول وٱلفروع ،فكأنهم جعلوا أصلا مع أصل ،وفرعا مع فرع ،بيان ذلك أنّ ألفاظ ٱلعدد كلّها موءنثة ، فمنها ما هو موءنث بعلامة كثلاثة وأربعة ،ومنها ما هو موءنث بغير علامة كثلاث واربع ، (٢- وٱلموءنث بٱلعلامة أصل للموءنث بغيرها (٣) -٢) .

وٱلمعدود أيضاً على قسمين : مذكر وموءنث وٱلمذكر أصل للموءنث ،فجعلوا ٱلأصل من ٱسم ٱلعدد مع ٱلأصل من ٱلمعدود / فقالوا : ثلاثة ١٦٦
رجال ،وجعلوا ٱلفرع من ألفاظ ٱلعدد مع ٱلفرع من ٱلمعدود ،فقالوا : ثلاث نسوة ،وهذا (٤) ظاهر تعليل أبي القاسم (٥) ،إلاّ أنّه لم يبسطها هذا البسط (٦- فما عرف ذلك وٱلله ٱلمستعان -٦) .

مسألة : قد تقدم أن ٱلعدد ٱلمركب حكمه أن يكون ٱلجزء الأول بالتاء مع المذكّر ،وبإسقاطها مع الموءنث ،وأن ٱلجزء الثاني بالعكس بالتاء مع الموءنث وبإسقاطها مع ٱلمذكر ،كأنهم كرهوا ٱلجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالشيء ٱلواحد ،وأثبتوها في ٱلجزء ٱلثاني من عدد المذكر ، واستحسنوا نقلها من عدد ٱلمذكر للجزء ٱلثاني من عدد الموءنث تَوْفِيةً لحق ٱلأَصَالةِ ،إذْ كان أصلُ ٱلتاء أن تكون في عدد ٱلموءنث لولا ما عَرَضَ لها مما ذكر قبل [وٱلله أعلم] (٧) .

---

(١) "انما كان" ساقط من "ح".
(٢-٢) ساقط من "ق".
(٣) في "ح" "لغير علامة".
(٤) في "ح" "هذا" بدون حرف العطف .
(٥) الجمل : ١٢٥.
(٦-٦) في "ح" و"ق" والله أعلم . وانظر المسألة في شرح ٱلجمل لابن هشام ٱلأنصارى : ٢٠٥ - ٢٠٦.
(٧) "وٱلله أعلم" زيادة من "ح" و"ق".

فإنْ قلت : فما بالهم جمعوا بين ألف "إحدى" والتاء في قولهم : إحدَى عشرة امرأةً ،وهما علامتا تأنيث ،وقد قلت : إنّه لا يجوز أن يجمع بين علامتي تأنيث .

فالجواب : أنه إنّما جاز ذلك لمجموع أمرين .

أحدهما : الاعتبار بأصل العدد المركب وهو العطف .

والثاني : اختلاف لفظي العلامتين .

فإن قلت : فما بالهم جمعوا بين علامتين متفقتي اللفظين في قولهم : اثنتا عشرةَ امرأةً .

فالجواب : أن عشرة ليس مركبا مع اثنتين ،لأنّ التثنية تمنع من ذلك ، بدليل بقاء الإعراب ،وإنما يبنى الجزء الثاني ها هنا لوقوعه موقع الحرف ، وهو نون اثنتان ،وأيضاً فإنّه مضمَّن معنى حرفِ العطف إذا كان معطوفا في أصله ،فإذا كان "اثنتا" غيرَ مركب مع ما بعده ،فلا إشكال في مجيئه بتاء التأنيث ،لانفصاله من الثاني بنفسه ،وهذا واضح إنْ شاء الله .(١)

وأما ألف إحْدَى (٢- فكونها للتأنيث ظاهر ،فإن قيل : ولعلها للإلحاق فلا يُحتَاجُ إلى السؤال المذكور ،ولا إلى الجواب عليه .

فالجواب : أنها لو كانت للإلحاق للحقها التنوين فيما إذا عطف عليها في نحو إحدى وعشرون ،فامتناع لَحَاقِ التنوين لها في نحو هذا دليل على أنها للتأنيث ، فاعرف ذلك والله المستعان .(٢-

---

(١) انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/١٢٨ .

(٢-٢) في "ح" " فكونها للتأنيث ظاهر ،لأنها لا يلحقها تنوين في نحو : إحدى وعشرين ،وهذا يرفع أن تكون للإلحاق . "

مسألة : قد تقدم وجه بناء هذا العدد المركب (١) ، والمشهور بقاء بنائه إذا أضيف لغير التمييز كقولك : عندي خمسة عشر زيدٍ ، ومنهم من يعرب آخره هاهنا اعتباراً بتمكنه (٢) بالإضافة ، إذ أصلها معاقبة تنوين التمكين ، فهذا وجه ذلك على قلته (٣) ، والله أعلم.

واعلم أن الإضافة ممتنعة في المثنى من هذا العدد ، لأنك لو أضفته لم يكن بدٌّ من أحد أمرين : إمّا أن تحذف عشر فيلتبس بالاثنين ، وإمّا أنْ تثبتها فتكونَ جامعاً بين الإضافة وبين ما هو منزّلٌ منزلةَ نون الاثنين ، فكما لا يجوز الجمع بين نون التثنية والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بين عشر والإضافة ، لتنزّلها منزلةَ النون التي يلزم حذفها عند الإضافة كما ذكر (٤) [والله أعلم] (٥).

مسألة : إذا أضيف العدد من ثلاثة إلى تسعة ، إلى المائة كان كلّه بغير علامة مطلقا ، لأنّه مضاف إلى المائةِ ، وهي مؤنثة والمعتبر اللفظ في هذا الباب ، وكان ينبغي أن تُجْمَعَ فيقال : ثلاث مئات أو مئين ، وقد يقال ذلك (٦) ، وإفرادها أكثر في الاستعمال اعتباراً بأنها جمع في المعنى ، ولذلك استغنى عن جمعِها.

وأما الألف فمجموع في ذلك الموضع على الأصل كقولك : عندي ثلاثة آلاف ، وعشرة آلاف ، وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر ما سبق ص
(٢) في "ح" "لتكنه" خطأ.
(٣) انظر الكتاب : ٣/٢٩٨ - ٢٩٩ وانظر قول السيرافي في هامش (٢) من صفحة ٢٩٩.
(٤) "كما ذكر" ساقط من "ح".
(٥) زيادة من "ح" و"ق".
(٦) ومنه قول الشاعر :
ثلاث مئينٍ للملوك وفَى بها ردائي وجُلّتْ عن ملوك الأعاجمِ
وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦.

مسألة : لا يجوز الفصل بين التمييز واسم العدد ها هنا ،أما في الإضافة فلأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ،وأمّا في النصب ، فلم يأت ذلك إلّا في الشعر كقوله :(١)

على أنني بعدما قدْ مضَى ثلاثون للهجر حولاً كَمِيلا

وهذا بخلاف تمييز " كم " (٢- فإنّها يجوز الفصل بينهما هنالك في فصيح الكلام ،-٢) وفُرِّقَ بينهما أنّ "كم "(٣) منعت التصرف بلزومها صدرَ الكلام ،فعوّضت من ذلك التصرفَ في تمييزها بجواز الفصل بينهما .

وأما أسماء العدد فلم تُمْنَعْ شيئاً من ذلك ،فلم يجز الفصل بينَها وبينَ تمييزها لضعف عَمَلِ العامل فيه . والله أعلم./

---

(١) البيت لعباس بن مرداس السلمي وهوفي ديوانه : ١٣٦ والكتاب ١٥٨/٢ ،والمقتضب ٣ : ٥٥ ، والأصول : ٣١٦/١ ،والإيضاح : ٢٢٤ ،وشرح ابن يعيش : ١٣٠/٤ ،والخزانة : ٥٧٣/١ .

(٢-٢) ساقطة من "ح ".

(٣) في "ح " "لأن ".

باب تعريف العـــــدد / ١٦٧

العدد المفرد يعرَّف من أوله كغيره من الأسماء كقولك الثلاثة، والأربعة، العشرة، العشرون، المئة، الألف، والمضاف يعرّف منه الثاني فيتعرف الأول بإضافته اليه، لأنه قد علم أن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف، كما يكتسي منه التنكير، وكما يكتسي منه حكم الشرط والاستفهام، والتذكير والتأنيث.

وقد كان أصل الألف واللام أن تكون في الأول دون الثاني، لأنه المقصود بالتعريف، لكن عُدِلَ عن ذلك لِمَا كان يلزم عليه من الاستحالة، وهي كونه معرفةً اعتباراً بالألف واللام، ونكرةً اعتباراً بالمضاف إليه وهذا محال في التحصيل، هذا هو الوجه المتفق عليه.

وحكى الكسائي تعريف الاسمين المضاف والمضاف إليه، وهو قولهم: الخمسة الأثواب (١)، ووقع الاتفاق على وجود السماع، وإنَّما اختلف (٢) القياس على ذلك (٣) المسموع، فطرد الكسائي وأتباعه ذلك الباب، وقصره البصريون على محله (٤)، وهو أجود، لأن المسموع موجَّه بإلحاقه بباب الصفة المشبهة.

---

(١) انظر قول الكسائي في إصلاح المنطق: ٣٠٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ١١٠٨، واعتبر المبرد ذلك خطأ فاحشاً انظر المقتضب: ٢/١٧٣.

(٢) في "ح" "وانما اختلف في القياس".

(٣) "ذلك" ساقطة من "ح".

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٣، الإنصاف: ٣١٢ ومابعدها.

وبيان ذلك أن آسم آلعدد قد يوصف به فيقال مثلا : عندى رجال خمسة ،كما تقول : هذا وجهٌ حسنٌ ،ثم قيل (١) : الخمسة آلاثوابِ كما قيل (١) : الحسن آلوجه ، فهذا وجه ذلك ،وآلله أعلم.

وهل يقال : الخمسة أثواب بإدخالها في آلأول دون آلثاني أو لا ؟

ظاهر كلام آلأستاذ أبي آلحسين أن آلفراء يقوله ،كما يقول :الحسن وجهٍ (٢) ،وظاهر آبن عصفور أن آلإجماع على آمتناع المسألتين (٣) ،فإنْ كان آلأستاذ نسب ذلك للفراء بالإلزام (٤) ،فآلقول ما قاله آبن عصفور، وإنْ كان حفظه نصا عن آلفراء ،فآلقول ما قاله آلأستاذ ،لأن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ (٥- فآعرف ذلك وآلله آلمستعان .-٥)

وأمّا آلعدد المركب ففي تعريفه أربعة أوجه :

أحدها : أن يعرَّف من أوله ،لأن الآسمين قد صارا بالتركيب، بمنزلة آسم واحد ، والآسم الواحد إنَّما يعرَّف من أوله فتقول : عندى آلخَمْسَةَ عَشَرَ درهمًا . (٦)

وآلوجه الثاني : أن يعرف الآسمان معًا آعتبارًا بأصلهما قبل آلتركيب كقولك (٧) : الخمسة آلعشر درهما .

---

(١) في "ح" و"ق" " تقول " وانظر آلمسألة في شرح ابن عصفور: ٢/ ٣٧ .
(٢) انظر الملخص : ١/٤٢٧ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور
(٤) قال آلأستاذ : " ولم يقولوا : حسن وجهٍ ،وآلثلاثة أثواب لا يجوز من جهة القياس ،ولا حكي عن آلعرب ،وأجازهُ آلفراء ،قياساً ،وهو خطأ " الملخص : ١/٤٢٧ .
(٥-٥) في "ح " " والله أعلم ".
(٦) هو مذهب البصريين . انظر شرح ابن عصفور ٢/٣٧ .
(٧) في "ح " " فتقول " وهذا مذهب الكوفيين .

والوجه الثالث : تعريف ثلاثة الأسماء كقولك الخمسة العشر الدرهم ،أمّا تعريف الثاني فقد بين وجهه ،وأمّا تعريف التمييز (١) فهو خطأ عند الحذاق ،لأنّ المراد حاصل بلفظ التنكير ،ولا معنى لتكلف التعريف إذ كان فرعًا ،والفروع لا تُتَكَلَّف إلا لمزيد فائدة .

والوجه الرابع : تعريف الأول والآخر (٢) فقط كقولك : الخمسة عشر الدرهم ،لأنّ الثاني قد صار مع الأول [بالتركيب] (٣) كالشيء الواحد ، فيكفي (٤) في ذلك تعريف الأول فقط ، (٥- وأما الثالث فمنفصل مما قبله فَعَرَّفَهُ ،لأن تعريف الأول لا يسرى إليه -٥) ، وقد قلنا إنّ تعريف التمييز غير مستقيم ، فإن سُمِعَ ما ظاهره ذلك من كلام العرب حُكِمَ على الألف واللام بالزيادة .

ولو كان التمييز مما يصح تعريفه عند العرب ،لَاطَّرَدَ ذلك وكثر كثرةً تدل على الصحة ،ولَمَّا نَدَرَ ما ظاهره ذلك علم أنه مما (٦) لا يصح تعريفه . والله أعلم.

وأما العطف والمعطوف عليه فيعرَّف كل واحد منهما لانفصاله لفظا من صاحبه كقولك : الخمسة والعشرون ،والتسعة والتسعون .

ونقل ابن عصفور عن بعضهم جواز الاقتصار على تعريف الأول تشبيهًا بالمركب ،كقولك : الخمسة وعشرون درهما (٧) ، ورده بكون الثاني

---

(١) في "ح" "الثالث".
(٢) في "ح" "والثالث".
(٣) زيادة من "ح".
(٤) في "ح" "فاكتفى".
(٥-٥) في "ح" "وأما الثالث فمنفصل مما قبله ، لا يسرى إليه تعريف الأول" . وانظر تعريف العدد في شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٩-١٤٠.
(٦) ساقطة من "ح".
(٧) ساقط من "ح".

لا يتعرف بتعريف الأول لانفصاله / منه.[1] ١٦٨

فإنْ قلت: أجعله معطوفا على المعرف دون أداته[2]، فيكون حرف العطف قد شرّك بينهما في حرف التعريف.

فإنّ ذلك لا يستقيم لما يلزم عليه من الفصل بحرف العطف بينه وبين حرف التعريف.[3]

فإنْ قلت: وكذلك يلزم الفصل بحرف العطف[3] بين المضاف والمضاف إليه في نحو: هذا غلام زيدٍ وعمروٍ، وقد جوزتم ذلك.

فالجواب أنّ اتصال المضاف بالمضاف إليه ليس في قوة اتصال حرف التعريف بالمعرّف، ومع هذا ففي المسألة نظر، والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل: ٢/٣٨.
(٢) في "ح" "أدواته".
(٣-٣) ساقط من "ح".

باب ثاني آثنين وثالث ثلاثة

يريد وما فوق ذلك ، فحذف آلمعطوف ،لأنّ كلامه بعدُ يدلّ عليه ،وآلاشتقاق في هذا آلباب على وجهين : اشتقاق من آسم العدد ، واشتقاق من مصدر مشتق من آسم العدد ،فآلأول يلزم آلإضافة (١) كقولك : هذا ثاني آثنين ،وثالثُ ثلاثةٍ إلى قولك : عاشر عشرة ،خلافا لمن جوّز في هذا آلضرب التنوين والنصب (٢) ،والدليل على فساده أمران :

أحدهما : عدم آلسماع ،ولو كان ذلك جائزا في آللغة لجاء يوماً ما على وجه لا يَحتَمِلُ التأويلَ ،وفي آمتناع ذلك دلالة واضحة على آنتفائه لغةً .

وآلأمر آلثاني : أنه في معنَى ما لا يعمل ،فقولك : ثاني اثنين ، في معنى أحد آثنين ،وثالث ثلاثة في معنى أحد ثلاثة ،وكل واحد من آلثلاثة يصدق عليه ثالث .(٣)

وكان يمشي لنا في آلمذاكرات أنّه يلزم على ذلك تعدي فعل آلمضمر آلمتصل إلى ظاهره وليس ذلك جائزا في آلعربية (٤) ،وهذا آلضرب آلذى فرغنا منه يسمى الموافِق .

---

(١) هذا مذهب سيبويه : ٥٥٩/٣ ،والمبرد : ١٨٠/٢ والفراء في معاني القرآن : ٣١٧/١ ،وغيرهم .

(٢) هو ابو العباس ثعلب . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢ .

(٣) قال الفراء رحمه الله في آية المائدة : ٧٣ ﴿ لقد كفر الذين قالوا إنّ آلله ثالث ثلاثة ﴾ يكون مضافا ، ويجوز التنوين ،فتنصب ثلاثة (كأنك) قلت : واحد من اثنين ،واحد من ثلاثة . معاني القرآن : ٣١٧/١ .

(٤) فاسم آلفاعل هنا وهو ثاني ،وثالث يتعدى إلى مظهر مضمره لأن آلتقدير ،ثانيا لنفسه ، وثالثا لنفسه . انظر معاني آلفراء ، وما سيأتي بعد قليل .

تتمة[١] : ذكر الأستاذ في "شرح الإيضاح" أنَّ من أهل الكوفة مَنْ جوَّز في المتفق اللفظ من العدد نحو: ثالث ثلاثةٍ ما جوز الجميع في المختلف اللفظ نحو : رابعُ ثلاثةً ،من تنوين فاعل ،ونصب ما بعده به ،فيقول هذا ثالثُ ثلاثةً ،كما يقول الجميع : هذا رابعُ ثلاثةً ، وذلك غير مستقيم عند البصريين من غير وجهٍ ،وذلك أنه لو قيل : هذا ثالثُ ثلاثةً لكان معناه : هذا يَثْلِثُ ثلاثةً ،أي هذا الذى يصير الثلاثة ثلاثة بنفسه ،وهذا لا معنى له ،ومن ذلك أيضا أنّ معنى هذا ثالثُ ثلاثةٍ، هذا أحد ثلاثة كما قال تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إنّ الله ثالث ثلاثةٍ ﴾[٢] وهذا [لا] أصل له في العمل ،فما كان بمعناه لا يعمل أصلاً ،ومن ذلك أيضا أنه يتضمن تعدىَ فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ؛ بيانه أنّ مدلول الضمير الذى يتضمنه "ثالث" على قوله مندرج تحت : ثلاثة ، فهو فاعل مفعول ،فيكون شبيها بقولك : زيدًا ضَرَبَ ،أي ضَرَبَ نفسَه ، وبهذه المنزلة قول الناس ،وكُتِبَ في الموفي عشرين من شهر كذا ،وهذه العبارة قد كثر استعمالها وشاع ذكرها على ألسنة العلماء، فضلا عن غيرهم ،وظاهر أمرها الامتناع ،فإنَّ فيها ما في قول الكوفيين في نحو : هذا ثالث ثلاثة من تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في الجملة ،بيانه أن مدلول الضمير المستتر في اسم الفاعل مندرج تحت العشرين في الجملة ، فهو إذًا فاعل مفعول ،فالوجه أن يقال : عوضا من ذلك : وكتب في تمام العشرين ،كما قال سيبويه في قول العرب : هذا اليوم خمسة عشر من الشهر ؛أي هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر،

---

(١) هذه التتمة ساقطة كلُّها من "ح" .
(٢) المائدة : ٤٠ .
(٣) تكملة من "ق" .

كذا فسّره سيبويه ،وهذا التفسير من سيبويه أجمل مما ذكروا . وبالله التوفيق .

وأما الضرب الثاني : وهو المشتق من مصدر مشتق من اسم العدد ،فإنّه اسم فاعل حقيقة فتجرى أحكامه على ما تقدّم في باب اسم الفاعل (١) ،فيعمل عمل فعله بأربعة شروط وهي :

أن لا يكون بمعنى الماضي ، (٢- وأن لا يوصف قبل العمل -٢) ، وأن لا يصغّر ،وأن يعتمد خلافاً للأخفش في هذا والكسائي في الأول [فلو قلت : هذا ثالث اثنين أمس ،وهذا ثالث عاقل اثنين ، وهذا ثُوَيْلِث اثنين ،أو ثالث اثنين ... لم يجز] (٣) ،ومعنى الاعتماد ،أن يكون خبرًا لذي خبر ،أو حالا لذي حالٍ أو صفةً لموصوف ، أو يتقدم عليه حرف (٤) نفي أو استفهام [من مثال الخبر : هذا ثالث اثنين ،ومثال الحال جاءني (٥) زيد ثالثا اثنين . ومثال الصفة : مررت برجل ثالث اثنين ،ومثال حرف النفي : ما ثالث اثنين في الدار ، ومثال الاستفهام : أثالث اثنين في الدار ؟] (٦) ، (٧- وقد تقدم ذلك -٧) ، فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط كنت مخيّرًا في إعماله عمل

---

(١) قال سيبويه : " وتقول : هذا خامس أربعة ،وذلك أنك ... تريد هذا الذى صير أربعة خمسه . وقلما تريد العرب هذا وهو القياس ، ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : ثنيت الواحد ، ولا ثاني واحد ،الكتاب ٣٠/٥٥٤ ،وقال أيضا " ولا تكاد العرب تَكَلَّمُ به كما ذكرت لك : ٣/٥٦١ .

(٢-٢) ساقط من " ح " .

(٣) تكملة من " ق " وبها طمس بقدر كلمتين أو ثلاث .

(٤) ساقط من " ح " .

(٥) " ومثال الحال جاءني " مطموسة في " ق " وقد اجتهدت فيما أثبت .

(٦) ما بين القوسين تكملة من " ق " .

(٧-٧) ساقطة من " ح " .

فعله ،واضافته / إلى معموله ،وتكون (١) الإضافة إذ ذاك غير محضة، ١٦٩
والإضافة ها هنا أجود ،بخلاف اسم الفاعل (٢) ، والفرق بينهما أنَّ اسم الفاعل مشتق من أصل ،واسم الفاعل ها هنا مشتق من فرع ، فحيث ضعف الاشتقاق قويت الإضافة ،وحيث قوى الاشتقاق ضعفت الإضافة ،وهذا الضرب الثاني يسمى المخالِفَ؛لأن رتبة اسم الفاعل فوقَ رتبة معموله (٣) ،وهذا ظاهر ،والله أعلم.

عبارة أخرى بمزيد فائدةٍ : إذا أضفت ثالثا أو رابعا ،أو خامسا أو تاسعا فإنَّ ذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يضاف إلى موافقه (٤) في المادة نحو ثالث ثلاثة ورابع أربعة ،وعاشر عشرة ، فهذا لا يعمل عملَ اسمِ الفاعل ،وإنْ كان على صورته ، لأن معناه ما لا أصل له في العمل فمعنى قولك : ثالث ثلاثة أحد ثلاثة ،ورابع أربعة أحد أربعة ،وعاشر عشرة أحد عشرة ،وقد مضى التنبيه على ما نسب إلى الكوفيين في ذلك (٥).

الثاني : أن يضاف إلى ما دون مقتضى مادته بواحد ، مخالفا له فيها ،كقولك : هذا ثالثُ اثنينِ ورابعُ ثلاثةَ وتاسعُ ثمانيةَ ، فهذا اسم فاعل حقيقة ،وجار على حُكْمِهِ المذكور في بابه ،ومعناه الجَعْل والتصيير .

فإذا قلت : هذا رابعُ ثلاثةٍ فكأنك قلت : هذا جاعل ثلاثةً

---

(١) في "ح" "تكون" بدون حرف عطف .
(٢) انظر شرح الفية ابن معطي لابن القواس : : ١١١٢ .
(٣) معناه : أنه يجب في اسم الفاعل أن يكون أكثر من معموله بواحد مثل ثالث اثنين ،ورابع ثلاثة ... انظر شرح الفية ابن معطي : ١١١٢ .
(٤) في "ق" "موافقيه".
(٥) انظر ما تقدم ص

أربعةً بنفسه ، ومصيّرها كذلك ، ولا يجوز إضافته إلى ما دون مقتضى (١) مادته بآثنين ،ولا إلى مثل مقتضاها ،ولا إلى أكثر من ذلك على هـذا آلمعنى آلمذكور ؛ لأنك لو قلت : هـذا رابع آثنين ، لكان معناه : هذا آلذى يُصَيّر الآثنين أربعة بنفسه ،ولو قلت : هذا ثالث ثلاثة لكان معناه : هذا الذى يصير آلثلاثة - بدخوله فيهم - ثلاثة ، لأنهم إنما يَصيرُونَ أربعة بدخوله فيهم ،وكذلك لو قلت : هذا رابع خمسة لكان معناه : هذي آلذى يصيّر الخمسة أربعة بدخوله فيهم ،وإنّما يصيرون ستة بدخوله فيهـم .

الثالث : أن يضاف إلى أكثر من مقتضى آلمادة ،لكن على معنى أنّه أحد ذلك آلعدد آلمضاف هو إليه ،لا على معنى آلجَعْل وآلتصيير ، كالذى قبله ،فإنّ ذلك محال على ما تقدم بيانه ،كقولك في تفصيـل جملة عدد هو عشرةٌ مثلا : ثلاثتها ،ورابعها ،وخامسها ،ومعناه الواحد من آلعشرة كذا ،وآلثالث منها كذا ،وآلعشرة يصح لكل واحد من مدلولها ، أن يطلق عليه ثانٍ وثالثٌ ورابعٌ كما يقال : عاشر على معنى واحد من عشرة ، لأنّ آلعشرة إنّما قامت من أول ،وثانٍ ،وثالث إلى عشرةٍ ،ولهذا لا يضاف على هذا آلمعنى إلى ما هو دون مقتضى مادّتهِ لو قلت : هذا ثالـث اثنين لم يكن له معنى ،لأنّ آلآثنين بانفرادهما لا تصح تسمية أحدهما ثالثا ،على معنى أنه أحدهما ،ومن هذا آلقسم عبارة آلإمام أبي عمرو بـن الحاجب رضي الله عنه في آختصاره : ثالثها كذا ،ورابعها كذا ،كأنـه

---

(١) في الأصل " مقتضيها " والمثبت من " ح ".

(٢) " والثالث منها " بدلا منها في " ق " والرابع من العشرة " وأمامه في هامش النسخة نفسها عن نسخة أخرى " منها " يعنـي " والرابع منها " . وبعد ذلك قريبٌ من ثلاث كلمات مطموسـة وهي زيادة عما في آلأصل .

استحضر في فكره جملةَ أقوال ،ثم فصلها ،فإنْ كانت الأقوال ثلاثة فقال ثالثها كان ذلك بمنزلة القِسم الأول ،فإنْ كانت الجملة عشرة مثلا فقال : ثالثها كذا ،ورابعها كذا ،وخامسها كذا ، فلتضمنها إيّاها ،والضمير المخفوض بثالث ،ورابع ضمير الأقوال المدلول عليها بسياق الكلام ، والمضاف واحد من مدلوله ، عبّر عنه بثالث أو رابع أوخامس بأعتبار ما قبله [وهو وما قبله] (١) من جملة العشرة مثلا ،بخلاف واحد من الاثنين ، فإنّه لا يصح التعبير عنه بثالث ،لأن الثلاثة ليست مندرجة تحت الاثنين ،وهذا بيّن إنْ شاء الله .

ثم قال : (وتقول : هذا حادي أحد عشر) (٢) إلى آخره .

هذا الموافق يستعمل من حادى عشر إلى تاسع عشر ،وأصله أربعة ألفاظ (٣) كقولك : هذا حادى عشر أحد عشر ،وهذا ثاني عشر اثني عشر (٤) ،فالجزءان الأولان مبنيان للتركيب مع الثاني (٥) والجزءان الأخيران مبنيان أيضاً ،الأول لتركيبه مع الثاني ،والثاني لتضمنه معنى حرف العطف ،وهما معاً في موضع خفض بإضافة المركب الأول إليهما ، هذا أصل المسألة ،ويجوز حذف الجزء الثاني من الأول ، فيجب حينئذ إعراب الجزء الأول ؛لزوال ما أوجب بناءه ،وهو تركيبه مع الثاني [صورة ذلك أن تقول : هذا ثالث ثلاثة عشر في المذكر ،وثالثة ثلاث عشرة في المؤنث إلى تاسع تسعة عشر ،وتاسعة تسع عشرة ،وهذا الوجه هو الأكثر ؛ لما فيه من الاختصار ، حكاه البصريون] (٦) وفيه وجه آخر ،

---

(١) تكملة من "ح" .
(٢) الجمل : ١٣٢ وفي "ح" هذا حادي عشر أحد عشر".
(٣) في "ق" "وله أربعة ألفاظ" .
(٤) كذا في الكتاب : ٣/٥٦٠ .
(٥) ساقط من "ح" .
(٦) ما بين القوسين تكملة من "ق".

وهو حذف الأول أيضا / من الثاني ، ويبقى ما بعده على بنائه ، لأنه ١٧٠
إنما كان مبنيا مع الأول لتضمنه معنى حرف العطف ، وهذا المعنى قائم
فيه ، فتقول : هذا حادى عشر ، وهذا ثاني عشر ، فإذا تقدمه ناصب
فتحت الياء ، لأنه معرب كما قلناه ، فهذه ثلاثة أوجه (١) ، والمعنى فيها
كلها واحد ، لأنها راجعة إلى أصل واحد ، فإذا قلنا (٢) : هذا حادى
عشر ، فالمعنى : هذا واحد من أحد عشر.

ومن الناس من جوز تركيب الأول من المركب الأول مع الثاني من
المركب الثاني (٣) ، فيصير قولك : هذا ثالث عشر ، بعد التركيب المذكور ،
على صورة : هذا ثالث عشر ، الذى هو على حد قولك : هذا ثالث ، فيلتبس
المعنيان ، لأن المعنى في قولك : هذا ثالث عشر الذى هو أصل في نفسه ،
أنه في هذه الرتبة المذكورة ، والجملة غير محصورة ، والمعنى في قولك :
هذا ثالث عشر المركب من قولك : هذا ثالث عشر المختصر من أربعة
الألفاظ : هذا واحد من جملة هذا العدد ، فالجملة محصورة ، والرتبة
غير معلومة ، فلما أوقع ذلك التركيب في هذا اللبس وجب اجتنابه ، كذا
يقول من منع ذلك ، ومن جوزه اعتمد على الفرق بالقرائن وما يقتضيه
مساق الكلام كسائر المشتركات .

فصل : وأما المختلف اللفظ فالظاهر امتناعه في المركب ،
لأنك لو قلت : هذا رابع عشر ثلاثة (٤) عشر لم يكن قولك : هذا

---

(١) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٤١ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٤١٧-٤١٨ .
(٢) في "ح" و "ق" "قلت".
(٣) حكى ذلك الكوفيون عن بعض العرب انظر شرح الجمل لابن الضائع : ٤٢/ب وانظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ، وشرح ابن عصفور : ٢/ ٤١ .
(٤) في "ح" : "أربعة عشر" خطأ .

رابع عشر إلّا على أنه نظير قولك : هذا رابع ثلاثة ، وآسم الفاعل لا يتصور فيه آلتركيب ، لِأنّ من شرطه أن يكون جاريًا على فعله (١) ، ولا يتصور التركيب في آلفعل ، فلذلك يمتنع في آسم آلفاعل .

فإنْ قلت : أحذف آلجزء آلثاني من آلأول ، فأقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، فإنّه ينبغي أن لا يجوز أيضًا ، لأنه فرع ذلك الممتنع ، فيمتنع بآمتناع أصله (٢) ، اللهم إلّا أن يثبت من كلام آلعرب أنها (٣) رفعت آلثلاثةَ عشر ، فيقال على هذا : هذا (٤) رابع ثلاثة عشر ، لأن رابعا على هذا آلتقدير ليس مختصرًا من قولك : هذا رابع عشر ، وفيه مع هذا نظر مذكور في غير هذا . وآلله أعلم .

مسألة : إذا قلت : هذا حادِي عشر ، وهذا ثاني عشر ، وكان آلأول منهما مركبا مع آلثاني فإنّ هذه الياء فيها وجهان : الفتح والإسكان ، فآلفتح فيها ، لِأنّ آلثاني من المركبين (٥) عندهم بمنزلة (٦) تاء آلتأنيث ، فكما أن آلتاء يفتح لها ما قبلها ، فكذلك آلثاني من المركبين يفتح له ما قبله ، فيستوى على هذا (٧) آلصحيح وآلمعتل ، وأما آلإسكان ، فلأنه لما ركّب آلأول مع آلثاني صار آخر آلأول وسطًا فأشبه ياء دَرْدَبِيس ، فاستمر فيها آلإسكان لذلك ، وهو أكثر في آلآستعمال ، وآلله أعلم .

---

(١) هذا مذهب الأخفش والمبرّد وآلمازني وآبن عصفور وغيرهم انظر آلمقتضب ٢/ ١٨١ ، وشرح ألفية آبن معطي : ١١١٣ وشرح ابن عصفور : ٢/ ٤٢ ، وهذه المسألة مما رده المبرد على سيبويه .

(٢) ذكر ابن خروف رحمه الله - أن سيبويه أجاز قياسا آستعمال آسم الفاعل المختلف في آلمركبات ، فأجاز ثالث عشر اثنى عشر ، وتاسع عشر ثاني عشر وما بينهما ، ويحذف آلعجز من آلأول لا غيرُ فتقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، وتاسع ثمانية عشر . ومعنى تاسع ثمانية عشر : أي صير ثمانية عشر تسعة عشر . شرح الجمل : ٩٦ ، ونص سيبويه على ما قاله ابن خروف انظر الكتاب : ٣/ ٥٦١ ، وذكر ابن ابي الربيع في شرح الجمل السفر الأول : ١٦٠ أن أكثر النحويين على منعه ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١١١٣ .

(٣) تكملة ليست في النسخ يستقيم بها الكلام . (٤) ساقطة من " ق " .

(٥) في الاصل " المركب " والتصويب من " ح " و " ق " .

(٦) في " ق " " منزل بمنزلة " . (٧) في " ق " " فيستوى في هذا " .

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى

ظاهر كلامه أن هذا الباب مخالف لغيره من أبواب العدد ، في أنه يراعى فيه اللفظ دون المعنى ، والقول (١) في ذلك : أنه لا فرق بينه وبين غيره من أبواب العدد في وجوب مراعاة اللفظ دون اعتبار المعنى .

والمراد (٢) بمراعاة اللفظ أنه إنْ جرت عليه أحكام المذكر في باب الأخبار ، والصفة ، والضمير ، والإشارة ، وغير ذلك من الأحكام التي تخص المذكر ، قيل فيه : مذكر اللفظ ، وإنْ كانت فيه علامة التأنيث كطلحة وحمزة وحبلى علما لرجل [فإنك تُجْرِي عليه أحكام المذكر فيما ذكرناه من الضمير والإخبار والإشارة والصفة] (٣) فيقال في كل واحد منهما مذكر اللفظ [بهذا الاعتبار] (٤) ؛ (٥- لجريان أحكام المذكر عليه من جهة استعمال اللفظ على ما ذكرناه ، -٥) وإنْ كان اللفظ بالعكس فجرى عليه أحكام المؤنث على الوَجْهِ الذي ذكرناه ، قيل فيه : مؤنث اللفظ ، اعتبارًا بتلك الأحكام ، فيقال في زيد ، وجعفر ، وهند أسماءَ نساءٍ : إنَّ كل واحد منها مؤنث اللفظ اعتبارًا بما ذكرناه من جريان أحكام المؤنث عليه من جهة استعمال اللفظ ، ولم يشذ من ذلك إلاَّ ثلاثة / ألفاظ ، وهي : نفس ، وعين ، ودابة ، فإنها تجرى عليها أحكام المؤنث واسم العدد معها بالعلامة ، اعتباراً بالمعنى إنْ عُنِيَ به مذكر ، ١٧١

---

(١) قريبٌ مما ذكره هنا ما ذكره ابن الضائع : ٤٣ ، وابن عصفور : ٢/٤٣ .
(٢) في "ح" "والمراعاة" خطأ .
(٣) تكملة من "ق" وهذه التكملة ملحقة في الهامش بخط مغاير .
(٤) تكملة من "ق" وهي ملحقة في الهامش بخط مغاير .
(٥-٥) ضرب عليه في "ق" .

فقالوا : ثلاثة أنفس ،وثلاثة أعين ، جمع عين ٱلذى هو ٱلرَّبِيئَةُ (١) ، وثلاثة دوابَّ (٢) ، هذا هو المشهور في دابَّةٍ .

وقد حكى إسقاط ٱلعلامة معها فقيل : ثلاث دواب ، فمن أثبت ٱلعلامة ٱعتبر ٱلموصوف المحذوف ،والأصل ثلاثة أشخاص دواب ، ثم حذف ٱلموصوف ،وبقي ٱلحكم مع ٱلصفة على ما كان عليه مع الموصوف ، ومن قال : ثلاث دوابّ بغير علامة ٱعتبر ٱستعمالها ٱستعمال ٱلأسماء ، ولم يعتبر أصل ٱلمسألة ،وٱلله أعلم .

ثم نرجع إلى قول أبي القاسم .

قال : (تقول : له ثلاث من ٱلبط ذكور) (٣) .

[البط] (٤) [من طير ٱلماء ،الواحدة بطة ،وليست ٱلتاء للتأنيث ، وإنّما هي للواحد من ٱلجنس ، يقال : هذه بطة للذكر وٱلأنثى جميعا . قاله الجوهريُّ إلاّ [(٥) إذا فُسِّرَ بمذكر ومؤنث ٱعتبر أقربهما إليه ،فكان إثباتُ العلامةِ في ٱسم العدد ،وحذفُها على حَسَبِ ذلك كقولك : له ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط ،فإنْ توسط ٱسم العدد بينهما كقولك له من البط ثلاث ذكور ، كانت (٦) ٱلمسألة دائرة بين نظرين .

---

(١) "الربيئة" عين ٱلقوم ،وهو ٱلجاسوس ، كذا قال سيبويه : ٣/٣٢٧ ، وفي موضع آخر قال : " وتقول : ثلاث أشخص وان عنيت نساء . . . ومثل ذلك ثلاث أعين وان كانوا رجالا ،لأن العين مؤنثة " ٣/٥٦٢ ،وانظر : ٣/٥٦٥ . وذكر أبو موسى الحامض في المذكر والمؤنث : ١٢٦ في العين الجارحة ربما ذكرت . وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١٩٦٠ والمذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب : ٩٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤ .

(٢) انظر الكتاب : ٣/٥٦٣ ،وانظر المذكر والمؤنث لابن التُّستَرِيّ : ٧٤ ،وانظر ليس في كلام العرب : ١٩٤-١٩٦ .

(٣) الجمل : ١٣٣ .

(٤) "البط" تكملة يقتضيها ٱلسياق وهي في ٱلصحاح "بطط" (٥) مابين القوسين تكملة من "ق" .

(٦) في ٱلأصل "وكانت" بحرف ٱلعطف .

أحدهما : يقتضي إثباتها (١) في آسم آلعدد .

وآلآخر : يقتضي حذفها (٢) منه ،فإثباتها آعتباراً بأصل المسئلة ،وحذفُها آعتباراً بلفظ التقدم ،ونظير (٣) هذه آلمسئلة ضرب غلامَه زيدٌ ،وضربَ زيداً (٤) غلامُهُ ،وذلك أن هذا المؤنث من صلة آلخبر ،وأصله آلتأخير عن المذكر في هذه المسألة ،فالمذكر في التحصيل أقرب إلى آسم آلعدد ،فوجب آعتباره كما جاز : ضرب غلامَه زيدٌ آعتباراً بأصل آلمسألة ،وهذا واضح وآلله أعلم .

وأما وجه حذفها من آسم آلعدد ،فآعتبارٌ بلفظ آلتقدم ،كما جاز : ضَرَبَ زيدا غلامُهُ آعتباراً (٥) بلفظ آلتقدم ،وأيضا فذكر المذكّر في هذه آلمسألة غير لازم من حيث هو صفة لآسم آلعدد ،وأصلها عدم آللزوم ،فوجب بناء آلحكم على آلسابق دونها ،وأيضًا فإنَّ هذه آلصفة إنَّما جاءت بعد آستحقاق آلحكم للسابق كما تقول بجواز وصف آسم الفاعل بعد العمل (٦) ،لأنه إنّما جاء بعد حصوله ،وآلحكم الواقع لا ترفعه آلعوارض ،وهذا النظر آلثاني أظهر ،وعليه آلآعتماد (٧) إنْ شاء آلله .

مسألة : تقول : عندى ثلاثة طَلَحَاتٍ ،وثلاثة حَمَزَاتٍ بإثبات آلعلامة في أسماء آلرجال ، لأن طلحة آسم رجل مذكر آللفظ في باب آلأخبار ؛ أي تجري على لفظه أحكام (٨) المذكّر ،وإنْ كنت تمنعه

---

(١) في "ق" "اسقاطها".
(٢) في "ق" "اثباتها".
(٣) في "ح" "وران".
(٤) في "ق" "زيد" بالرفع ،ومَسَاقُ آلمثال يقتضي آلرفع.
(٥) في الاصل "اعتبار" غير منصوب.
(٦) في "ق" "بجواز وصف اسم الفاعل إذا وصف بعد آلعمل".
(٧) انظر شرح آلجمل لابن عصفور : ٢/٤٤ وشرح آبن آلضائع: ٤٣/ب.
(٨) في "ح" "تجري عليه أحكام".

الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ،فتذكيره وتأنيثه مختلفٌ باختلاف البابين ، فيقال فيه مؤنث اللفظ اعتبارًا بمنع الصرف ،ويقال فيه : مذكر اللفظ اعتبارًا بجريان أحكام (١) التذكير (٢) عليه ، فهو لفظ مشترك ،وإذا حققت ذلك سهل عليك المأخذ وذهب الإشكال والغلط ، وكذلك تقول : عندي ثلاث هِندات بغير علامة اعتبارًا باللفظ من جهة الاستعمال ،ووافق المعنى ها هنا اللفظ (٣) ،وهذا واضح إنْ شاء الله .

مسألة : حضرت يومًا مجلس الإمام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله ،وهويتكلم في الأقراء ،فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها الأطهار بإثبات العلامة في قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٤) .

قال : ولو كانت الحِيَض لكان اسم العدد بغير علامة على الأصل المذكور عند علماء العربية (٥) ،فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف إلى مذكر في المعنى ، وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أطهار ،ولو كان اسم العدد مضافًا إلى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ؛لأنّ التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثَ حِيَضٍ ،فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مُجْمَلٌ / اعتبارًا بما ١٧٢

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) في "ح" التوكيد ، خطأ.
(٣) انظر في المسألة المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٤٠.
(٤) البقرة : ٢٢٨ .
(٥) في "ح" " المذكور عند العلماء" فقط .

أصّله من يوثق بعلمه من علماء العربية من آعتبار مجرّد اللفظ من جهة الآستعمال ،فيكون إثبات آلعلامة وإسقاطها على حَسَبِ الآستعمال اللفظي دون آعتبارِ آلمعنى ، إلّا ما شذ نظماً أونثراً ،ولا يجوز حمل التنزيل إلّا على أفصح آلوجهين إذا أمكن ،فكأنّه مال إلى هذا بعض الميل ، وهو الصحيح إنْ شاء آلله .

وأما قوله تعالى ﴿ من جاء بآلحسنة فله عَشر أمثالها ﴾ (١) فإنّ آسم آلعدد ها هنا إنّما جاء بغير علامة ، وإنْ كان مضافا إلى ما واحده مذكر اللفظ ،إمّا آعتبارًا بآلموصوف المحذوف لفظا ،فكأنه عشرُ حسنات أمثالها ،وإمّا آعتبارًا بأن مثلَ الحسنة حسنة ،ولأنه مضاف إلى مؤنث هو بعضه على آلجملة ،وآلعرب تؤنث مثل هذا (٣) وآلله أعلم .

---

(١) الانعام : ١٦٠ .
(٢) في الأصل "فهو" .
(٣) مثل "قطعت بعض أصابعه" فآلمضاف يكتسي آلتأنيث وآلتذكير من آلمضاف إليه ،وآنظر آلمسألة في شرح آبن الضائع : ٤٣/ب.

بـــاب كـــم

اعلم أنَّ لـ " كم " موضعين : الاستفهامَ ، والخبرَ .

وهي في الاستفهام بمنزلة عدد يُنْصَبُ ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يخفض ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون تمييز الاستفهامية واحدًا منصوبًا مطلقا ، متصلا كان أو منفصلا ، أو مجرورا بمِن لفظا ، ويجوز حذفُها (١) وابقاءُ عملِها بشرطين : (٢)

أحدهما : الاتصال بـ " كم " . (٣)

والآخر : دخول الخافض عليها كقولك : على كمْ جذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟ (٤) والأظهر أنها غير زائدة ، لأنَّ الزائدَ إذا كان موجوداً فهو في نية السقوط ، (٥- فكيف ينوى إثبات ما هو في نية السقوط -٥) ، في حال وجوده ، هذا بعيد فتأمله .

ووقع الخلاف ها هنا في موضعين :

أحدهما : في جواز جمع المفسِّر ، وهو مذهب الكوفيين (٦) ، ومنع ذلك البصريون ، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على الحال ، كقول

---

(١) اي حذف " من " .
(٢) ذكر الشرطين ابن الضائع في شرحه : ٤٣ - ٤٤ .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) القول في الكتاب : ٢/ ١٦٠ قال " القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، وأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم حذفوها تخفيفا . " وذكر المبرد أن الخفض يجيزه البصريون على قبح . المقتضب : ٣/ ٥٦ - ٥٧ وانظر شرح الجمل لابن خروف : ٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٧ .
(٥-٥) ساقطه من " ق " بانتقال النظر .
(٦) الأصول : ١/ ٣١٧ ، وشرح الرضي : ٢/ ٩٦ ، والمغنى : ٢٤٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٧١١ .

العرب : كم لك غلماناً ، فغلماناً ها هنا حال عند البصريين . والمفسِّر محذوف تقديره : كم شخصاً لك في حال كونهم غلمانا ،ولو كان غلمانا تمييزا كما يقول (١) الكوفيون لجاز تقديمه على " لك " وذلك غير مسموع، فدل امتناع تقديمه على المعنى الذى هو لك على أنه حال ،لأن الحال هي التي يمتنع تقديمها على العامل فيها إذا كان معنًى ، فهذا أصح (٢)، والله أعلم.

والموضع (٣) الثاني المختلَف فيه هو جر المفسِّر بعد "كم" هذه ، فذهب الجمهور إلى أنه مجرور بإضمار " من " كما ذكرناه آنفًا .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّ جره بإضافة " كم " إليه بالحمل على الخبرية ، كما حملت الخبرية عليها في نصب مفسِّرها (٤) ، فتكون كلُّ واحدةٍ منهما محمولةً على صاحبتها ،والأصح قول الجمهور ،لأنه لو كان على ما يقوله الزجاج - رحمه الله - لم يُشترَط في جر ما بعدها دخول خافض عليها ،وهذا شبيه برد سيبويه على الخليل في مسألة "إذَنْ" من النواصب ، وذلك أنّ إذَنْ تنصب الفعل بنفسها بشروطها المذكورة في بابها .

وحكى عن الخليل أنَّ النصب بعدها بإضمار "أن" كحتى ،فقال سيبويه : لو كان على ما يقوله الخليل رحمه الله لم يشترط في انتصاب الفعل بعدها تقدمها ،فكنت تقول : زيد إذن يكرمَك بالنصب ،وهذا

---

(١) في "ق" "... تمييزا لكان كما يقوله الكوفيون".
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٧ ،وشرح الرضي : ٢/٩٦ ،وشرح الكافية لابن مالك : ١٧١١ وانظر الكتاب ٢/١٥٩ .
(٣) ساقطة من "ق".
(٤) انظر مذهب الزجاج في شرح الرضي : ٢/٩٦ ،والمساعد ٢/١٠٩ والمغني : ٢٤٥ .

غير جائز ،فدل على صحة القول الأول (١) ،وكذلك مسألتنا فتأملها ، وبالله التوفيق .

وأما بناؤها ،فلتضمنها معنى حرف الاستفهام ،ولا سوءال في بنائها على السكون ،لأنه الأصل.

فصل : وأما الخبرية فإنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون مفسّرها مفرداً وجمعاً كقولك : كم كتابٍ عندى! وكم كتبٍ عندى! فمن أفرد المفسّر جعلها بمنزلة مائة وألف ، كأنه قال : مائة كتاب عندي ، ألف (٢) كتاب عندى ،ومن جمعه جعلها بمنزلة ثلاثة إلى عشرة ،لأنّ هذا هو العدد (٣) الذى يُفسّر بجمعٍ في الأصل (٤).

وقال بعض النحاة : إنّما فسّرت بالجمع اعتباراً بالأصل المرفوض في مائة وألف ، وهذا أظهر من جهة المعنى ،لأنها موضوعة للافتخار والمباهاة ، وإنّما يفتخر بالكثير دونَ القليل ،فكان أجودَ (٥) ،والله أعلم.

ويجوز جر مفسّرها بمن لفظا مطلقا متصلا أو منفصلا كقولك : كم مِنْ كتابٍ عندي ،وكم عندي مِنْ كتابٍ ، فإذا حذفت " من " لزم انتصابه

---

(١) انظر قول الخليل في الكتاب : ٣/ ١٦ ،وهذا الذى ذكره سيبويه عن الخليل ،إنّما روى لسيبويه عنه أما ما سمعه سيبويه من الخليل فهو غير هذا.

(٢) في الأصل و"ق" "والف" بإثبات حرف العطف .

(٣) في "ح" لأنّ هذا القول هو العدد بإقحام "القول".

(٤) في "ح" و"ق" الاستعمال.

(٥) قال في الملخص : ١/ ٤٣٧ : "وأما كم الخبريةُ فتفسر بالمخفوض مفردا وجمعا . فتقول : كم غلامٍ ملكتَ . وكم غلمانٍ ملكت ،فمن قال : كم غلام أجراها مُجرَى مائة والف ،لأنها واقعة على عدد كثير ،ومن قال . كم غلمان أجراها مجرى ما كان القياس أن يكون عليه مائة والف . الا ترى أنه لولا ولاية المائة للتسعين لفسرت المائة بالجمع ،لأن إضافتها من إضافة الشيء إلى نفسه ،وجنس المائة عدد كثير".

مع الفصل ، وجاز مع الاتصال حملاً على الاستفهامية.(١)

قال شيخنا أبو إسحاق - رحمه الله -: وانتصابه مع الانفصال / ١٧٣
دليل على جوازه مع الاتصال ، لأن الفصل لم يكن إلا بين الناصب والمنصوب لتعذره بين الخافض والمخفوض ، وهذا بيّن إن شاء الله.(٢)

واعلم أن حملها(٣) في نصب المفسّر على الاستفهامية لا يمنع جواز جمع المفسّر ، لأنها إنما حملت عليها في مجرّد النصب ، كما أن الاستفهامية حملت على الخبرية عند الزجاج في مجرّد الخفض بالإضافة ، ولا يوجب ذلك جواز جمع مفسّرها والله تعالى أعلم.

مسألة : وأما وجه بنائها ففيه أربعة طرق :(٤)

منهم من قال بالحمل على الاستفهامية لشبهها بها لفظاً ومعنىً ، وذلك أنها ثنائية العدد وكناية عن عدد مبهم ، وأنها مفتقرة إلى مفسّر ، وأنها تلزم(٥) الصدر ، وأنها يحكم على موضعها بالأعاريب الثلاثة ، فلما أشبهت الاستفهامية في جميع ما ذكر حملت عليها في البناء كما حملت فَعَالِ التي لا يراد بها الأمرُ على فَعَالِ التي يراد بها الأمر في(٦) مذهب سيبويه ، لاتفاقهما معاً في النسبة ، وهذا ظاهر إن شاء الله.

---

(١) قال سيبويه : "واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون" الكتاب : ٢/١٦١ ثم قال أيضا : "... اذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون : لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور" الكتاب : ٢/١٦٤.

(٢) هذا القول الذى عزاه لشيخه الغافقي رحمهما الله ذكره ابن أبي الربيع في الملخص ١/٤٣٨ وابن أبي الربيع شيخهما.

(٣) في "ح" "حملها".

(٤) انظر بعض هذه الطرق في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٨.

(٥) في "ق" "تلزمها".

(٦) في "ح" "على".

الطريق الثاني : أنها بنيت بالحمل على " ربَّ " لشبهها بها معنًى ؛ لأنها موضوعة للمباهاة والافتخار فهي شبيهة بربَّ ، وشبه الحرف من أسباب البناء (١) ، فلا إشكال .

والطريق الثالث : أنها بنيت لشبهها بالحرف في دلالتها على معنًى فيما بعدها ، لأنها (٢) إنما جيء بها لتكثير مابعدها كقولك : كم كتابٍ عندي ، فكتابٍ وإن كان مفردًا في اللفظ ، فإنه متعدد في المعنى .

والطريق الرابع : يحكى عن الشلوبين أنه قال في بعض مجالس إقرائه : إنها (٣) بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى مفسِّر ، فنقده عليه (٤) بعض طلبته ، فقال : يلزم على هذا بناءُ سائر (٥) أسماء العدد (٦) لتساويها في هذه العلَّة ، فلمّا رأى الشلوبين ورود هذا النقد ، زاد زيادة أخرج بها سائر أسماء الأعداد ، فقال : بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسِّر لا يعقل لها معنىً إلاَّ به ، بخلاف قولك : عشرون ، وثلاثون ونحو ذلك ، فإنَّه يعقل له معنى ، وهو المقدار ، وإنَّما بقي بيان جنس ذلك المقدار ، وهذا بين إنْ شاء الله .

فصل : ثم قال : (وهي في ذاتها اسمٌ) (٧) إلى آخره .

قد قامت الدِّلالة على اسميتها ، وهي جريان أحكام الأسماء عليها ،

---

(١) ذكر في المغني أن رُبَّ تأتي للتكثير ، وقال ابنُ عصفور بعد ذكر ذلك في شرح الجمل : ٢/ ٥٠ ، ولها شبه آخر برُبَّ من حيث إنَّ " رُبَّ " للتقليل و " كم " للتكثير فحملت عليها من باب حَمْل النقيض على نقيضه .

(٢) في " ح " " لأنه " .

(٣) في " ح " انما .

(٤) ساقطه من " ح " .

(٥) استعمال سائر بمعنى جميع لم يرد وإنَّما سائر يكون بمعنى " باقي " لأنه من السؤر وهو البقية . و " كم " ليست من أسماء العدد .

(٦) في " ح " و " ق " الأعداد .

(٧) الجمل : ١٣٤ .

فمن ذلك دخول حرف الجرّ عليها ، وعودة الضمير أيضًا عليها، ووقوعها مفعولة ومخبرًا عنها ، وهذه من أحكام الأسماء .

وأما الحكم على موضعها بالرفع والنصب والخفض ، فيعلم ذلك بما (١) يذكر ، وذلك أنّها إنْ دَخَلَ عليها خافض ، اسماً كان أو حرفاً (٢) فهي في موضعِ خفضٍ ، فإن عريت عن ذلك نظرت إلى مابعدها ، فإن كان اسما مفردًا كقولك : كم مالك ، فإنها في موضع رفع إمّا (٣) بالابتداء ومابعدها خبرها ، وهو قول سيبويه ، (٤- وإمّا بالعكس ، ولا يمنعه سيبويه -٤) ، وإنّما اختار الأول ، لأنّ الكلام معه على الترتيب المألوف مع حضور المسوّغ للابتداء بالنكرة ، وهو على الثاني على خلاف الأصل .

لكن وجه ذلك - والله أعلم - أنّ (٥) الثاني معرفة ، و "كم" نكرة ، (٦- والأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً بخلاف الخبر ، والله أعلم -٦) .

فإنْ كان ما (٧) بعدها ظرفًا ، أو مجرورًا ، أو فعلا مرفوعه ضميرها كانت في موضع رفع بالابتداء كقولك : كم رجلا في الدار ؟ وكم رجلا عندك ؟ وكم رجلا جاءك ؟ وكم رجلا ضرب ؟ ، وكم رجلا ذهب ؟ فإنْ كان بعدها (٨) فعلٌ فيه ضمير نصب يعود عليها كانت المسألة من باب الاشتغال كقولك : كم رجلا ضربته ؟ فهي ذات وجهين :

---

(١) في "ح" بما .
(٢) في "ح" اسما مفردا كان أو ظرفا .
(٣) مكان "اما" بياض في "ق" .
(٤-٤) ساقطه من "ق" وانظر الكتاب ٢/١٥٩-١٦٠ .
(٥) ساقطه من "ح" .
(٦-٦) في "ق" والأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير وهو واضح .
(٧) "ما" ساقطة من "ق" .
(٨) في الأصل "ما بعدها" .

أحدهما : أن تكون رفعًا بالابتداء ،وهو أحسن الوجهين ؛لأنَّ كلامًا بلا إضمار خير (١) من كلامٍ بإضمار ،مع عدم المرجِّح على ما تقدم في بابه .

والوجه الثاني : أن تكون نصبا بإضمار فعل مقدر بعدها ،وبعد لفظ التمييز ،إنْ كان ملفوظا به ،ولا يصح تقديره قبلها ؛لأن لها صدرَ الكلام ،وماله صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله (٢) / إلّا الخافضَ. ١٧٤

فإنْ عَرِيَ الفعل الواقع بعدها من ضمير يعود عليها كان إعرابها بحسب مفسِّرها ،وكذلك إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسمية كقولك : كم جاءك زيد ؟ وكم زيد قائم ؟ وكم رجلا ضربت ، فإنْ كان مفسرها مصدرا أو اسمَ زمان أو اسم مكان ،أو اسما غيرَ ما ذكر كان إعرابها على حَسَبِ ذلك ، مصدرًا على الأول وظرفَ زمان على الثاني ،وظرف مكان على الثالث ،ومفعولا به على الرابع [من مثال المصدر : كم ضربة ضربت والتقدير : أعشرين ضربة أم ثلاثين ، ومثال الزمان : كم يوما سرت ، والتقدير : : أعشرين يوما أم ثلاثين ،ومثال ظرف المكان : كم مكانا جلست ،والتقدير : أعشرين مكانا جلست أم ثلاثين ،ومثال المفعول به : كم رجلا ضربت ،والتقدير : أعشرين رجلا ضربت أم ثلاثين] (٣) فبهذا (٤) الذي ذكرناه يتبين (٥) الحكم على موضعها (٦) . والله أعلم .

---

(١) في "ح" و"ق" "أجود".
(٢) في "ق" لا يعمل فيما قبله".
(٣) ما بين القوسين تكملة من "ق" وبها خروم اجتهدت في ترقيعها .
(٤) في "ح" "فهذا" بدون حرف جر .
(٥) في "ح" يتعين .
(٦) الملخص ١/ ٤٣٤ .

فصل : ثم قال : (فإنْ فصلت بين كم وما تعمل فيه ، لم يجز إلاَّ النصبُ)[١] إلى آخره .

تصريح بجواز الفصل بينها وبين مفسِّرها مطلقا خلافا لسائر أسماء الأعداد ، فإنَّه لا يجوز الفصل بين شيءٍ من أسماء[٢] الأعداد ومفسِّره مطلقا ، إلاَّ في الشعر[٣] ضرورةً ، كقوله[٤] :

على أنني بعد ما قد مَضَى ثلاثون للهجر حَوْلاً كَمِيلا

والفرق بين كم وسائر أسماء الأعداد أنّ كم مبنيةٌ تلزم موضعًا واحدا ، فمُنِعَت التصرفَ الذى لسائر أسماء الأعداد ، فعوضت من ذلك جوازَ الفصل بينها وبين مفسرها ، وقد تقدم شيء من ذلك[٥] . والله أعلم .

ثم قال : (وأما قولُ الشاعر :

كم بجود مُقْرِفٍ نال العلا وكريمٍ بُخْلُه قد وضَعَه)[٦]

هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه ، برفع مُقْرِفٍ ، ونصبه ، وخفضه ، فأمّا الرفع

---

(١) الجمل : ١٣٥ .
(٢) ساقطة من "ق" .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) البيت لعباس بن مِرْداس السلمي رضي الله عنه ، وهو في ديوانه : ١٣١ ، والكتاب : ١٦٧/٢ ، والمقتضب : ٥٥/٣ ومجالس ثعلب والأصول ٣١٦/١ ، والايضاح : ٢٢٤ ، والإنصاف : ٣٠٨ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٣ . والخزانة : ٥٧٣/١ .
(٥) وانظر الملخص : ٤٣٦/١ .
(٦) البيت في الجمل : ١٣٦ وهو لأنس بن زُنَيْمٍ رضي الله عنه . وهو في الكتاب : ١٦٧/٢ والمقتضب : ٦١/٣ ، والاصول ٣٢٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه : ٣٠/٢ والحلل : ١٧٧ ، والخزانة : ١١٩/٣ ويروى البيت مع أبيات أخر لعبدالله بن كريز ، وتروى لأبي الأسود الدؤلي وفي ديوانه : ٦٣ قصيدة على هذا الوزن والرَّوِيّ وليس فيها البيت المذكور ، وديوان أبي الأسود صنعة السكرى رحمه الله .

فعلى أنـــه (١) أوقع كم على ٱلمِرَارِ ، كأنه قال : [كم] (٢) مرّةٍ مُقرِفٌ نال العلا بجود ، (٣- وكم على هذا نُصِبَ على ٱلظرف -٣) ، [العامل فيها " نال العلا " ، ولا يجوز أن تكون خبراً عن مُقرِف ؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يكون إخباراً عن ٱلجثث] (٤) ومُقرِفٌ رُفِعَ بٱلابتداء و " نال العلا " خبره ، و " بجود " من صلة هذا ٱلخبر ، والمسوِّغ للٱبتداء بٱلنكرة هنا ، إما كونُها غيرَ مرادة بعينها ، وإمَّا كونُها صفةً خَلَفَتْ (٥) موصوفَها ، وإمَّا كونُها تقدم عليها معمولُ خبرِها كما قال سيبويه : إنَّ فيها أسدا رابضٌ. (٦)

ومن خفض ٱلمُقرِف ، فعلى أنّه فصل بٱلمجرور بين ٱلمضاف وٱلمضاف إليه في ٱلشعر ضرورة .

وأما نصبه فعلى أنه لما تعذّر عنده ٱلفصل بين ٱلمضاف وٱلمضاف إليه عدل إلى ٱلنصب ، وهذا يدل على جوازه مع ٱلاتصال ؛ لأنَّ ٱلنصب لم يكن مع ٱلانفصال إلاَّ بعد حصوله مع ٱلاتصال ، لتعذر ٱلفصل بين ٱلمضاف وٱلمضاف اليه . وقد حكاها سيبويه لغةً حملاً لها على ٱلاستفهامية ، (٧) وإعراب " كم " مع خفض مُقرِفٍ ونصبه .

الرفع بالابتداء وٱلخبر في قوله : " نال العلا " [وٱلمسوّغ للابتداء بكم مع خفض " مُقرِف " وهي نكرة شيئان :

---

(١) في " ق " " فأما ٱلرفع فكأنه ".
(٢) تكملة من " ح " و " ق ".
(٣) في " ح " و " وكم على هذا ظرف " وفي " ق " " وكم على هذا في موضع نصب على ٱلظرف ".
(٤) مابين القوسين تكملة من " ق ".
(٥) في " ق " " حلفت ".
(٦) الكتاب : ١٤٣/٢ وٱلذى فيه هو : " إنَّ بالطريق أسداً رابضٌ " وفي ١٣٢/٢ " وإنَّ فيها زيداً قائماً " ويجوز قائمٌ .
(٧) الكتاب : ١٦١/٢ وانظر ما سبق ص: ٦١٥ هامش (١) .

أحدهما : اختصاصها بالإضافة .

الثاني : ما فيها من معنى التكثير ، والمسوّغ للابتداء بها مع نصب مُقرِف ، ما فيها من معنى التكثير [(١)] وهي في هذين الوجهين لتكثير المفسّر الذى هو مُقرِف والمعطوف عليه .

وهي في الوجه الثالث لتكثير المرات ، والمقرف والبخيل لم يتوجه عليهما في اللفظ تكثير ، والله أعلم .

وأما البيت الآخر وهو قوله :

كم عَمّةٍ لك يا جَرِيرُ وخالةٍ [فَدْعَاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي [(٢)]]

فإنّه يروى على ثلاثة أوجه : على الرفع والنصب والجر ، وهي خبرية في الأوجه الثلاثة ، فمن جرّ بها فهي رَفعٌ بالابتداء ، وكذلك من نصبه بها ، وخبرها في قوله : قد [(٣)] حَلَبَتْ .

وإعرابها فيمن رفع ما بعدها نصب على الظرف [(٤)] ، لأنها واقعة على المِرَارِ كأنه قال : كم مرةٍ عمة لك يا جرير وخالة ، أي كثير من المرّاتِ كان هذا ، وعمة مبتدأ موصوف [(٥)] بالمجرور بعده ، وخالة عطف عليه موصوفة بما بعدها .

وقوله : " قد حلبت " خبر عن إحداهما ، وخبر الأخرى محذوف لدلالة هذا المذكور عليه .

---

(١) ما بين القوسين تكملة من " ق " .

(٢) هذا الشطر تكملة من " ح " والبيت للفرزدق وهو في الكتاب : ٢/١٦٢ ومعاني الفراء : ١/١٦٩ والمقتضب : ٣/٥٨ ، والأصول : ١/٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/١٣٣ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٤٨ ، والخزانة ٣/١٢٦ .

(٣) " قد " ساقطه

(٤) بعد كلمة " الظرف " قُرابَةٌ من اربع كلمات لم يتضح منها إلّا " قد حلبت " .

(٥) في متن " ق " " موصوف " وصححها في الهامش بـ " موصوفه " .

وأمّا قول أبي القاسم : (ومن نصب جعلها استفهاماً)[١] .

فقد رده الناس من جهتين :[٢]

إحداهما : أنّ الفرزدق هاجٍ والهَجْوُ لا يصلح[٣] فيه الاستفهام ، لأنّ المستفهِم غيرُ عارفٍ بحقيقة المستفهَم عنه .

والجهة الأخرى دخول قد في خبرها . وذلك لا يكون في الاستفهام ؛ لأنّ المستفهِمَ غير محقق ، وهذا ظاهر ، ولعله إنّما قال ذلك : لأنه لم يحضره في الوقت نص الإمام[٤] على أن الخبرية ينصب ما بعدها حملاً على الاستفهامية ، ولو حضره ذلك لم يحتج إلى تكلف هذا الوجه البعيد . والله أعلم .

---

(١) الجمل : ١٣٨ .

(٢) الخلاف في هذه المسألة دار بين أبي سعيد السيرافي والفارسي ، فالسيرافي يرى أنّها استفهامية والفارسي يَرَى أنّها خبرية ، وتوسط الرَّبَعي في المسألة فقال : الوجه ما قاله أبو علي ، والذي قاله السيرافي مَجَازُهُ على أنه استفهام على وجه الاستهزاء . إصلاح الخلل : ٢٣٢ . وقال ابن خروف : " وقوله : ومن نصب وجعلها استفهاما صحيح " شرح الجمل : ٩٩ لأن ابن خروف حمل الاستفهام على ما حمله عليه الربيعي في توجيه قول أبي سعيد .

(٣) في " ق " " يصح " .

(٤) يريد سيبويه ، وتقدم في تعليقات ص: ٦١٥ هامش: ١

بـــاب مـــذ و منـــذ (١)

مذ ومنذ يكونان حرفين ولا بدَّ ، في موضعين :

أحدهما : إذا دخلا على الزمان الحاضر كقولك : ما رأيتـــه مذ (٢) يومنا ، ومنذ شهرنا .

والآخر: إذا دخلا على "كم" الاستفهامية / كقولك: مـــذ ١٧٥
كم سرت ؟ لأنك أوصلت السير إلى "كم" بتوسط "منذ" (٣) وذلك أصل الحرف ووضعه (٤) .

ويكونان اسمين ولا بدَّ ، في موضعين .

أحدهما : إذا وقع بعدهما الجملة [الاسمية كقولك : ما رأيته مذ زيدٌ قائمٌ ،

والآخر : إذا وقع بعدهما [(٥) الفعلية (٦) ،كقولك : مارأيته منذ قامَ زيدٌ ،لأن حروف الجرّ لا تدخل على الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وما عدا هذه المواضع (٧) الأربعةَ فجائزٌ أن يكونا (٨) فيه اسميـــن ، وجائزٌ أن يكونا فيه حرفين ،إلاَّ أنَّ الغالب على "منذ" الحرفية ،فيكـــون الغالب عليها أن تجرَّ ما بعدها والغالب على "مذ" الاسمية (٩) فيكون

---

(١) قال الأخفش : منذ لغة أهل الحجاز ، ومذ لغة بني تميم . شرح الجمل لابن خروف .
(٢) في الأصل "منذ".
(٣) هكذا في كل النسخ ولعل الأولى "مذ" ليوافق ما سبق .
(٤) انظر الجنى الداني : ٢٠٩ .
(٥) تكملة من "ح" و"ق".
(٦) في "ح" و"ق" "الفعل".
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) في "ح" "يكونا".
(٩) انظر الجنى الداني : ٤٦٤ .

ٱلغالب عليها رفع مابعدها ، وإنّما كان ذلك لمكان ما دخلها من ٱلحذف ، وٱلحذف ضربٌ من ٱلتصرف ، وٱلتصرف يكثر في ٱلأسماء ويَنْدُر في ٱلحروف ، وسيأتي بعد تمام ٱلمسألة إنْ شاء ٱلله .

وذُكِرَ (١) أنَّ أبا إسحاق بن مَلْكون أنكر ما يقوله ٱلنحويون : بأن (٢) ٱلغالب على " منذ " ٱلحرفيةُ والغالب على "مذ " ٱلاسميةُ لمكان ٱلحذفِ ، إذْ (٣) ٱلحذفُ ضربٌ من التصرف ، و ليس في الحروف أهلية للتصرف ، فقال أبو إسحاق بن مَلْكون : لو كانت " مذ " محذوفة من " منذ " لكان ٱلغالب عليها ٱلحرفية أيضاً ، لأنها هي بعينها ولا يوجب ٱلحذف تبدلَ ذاتِ ٱلمحذوفِ منه (٤) .

وٱلجواب عن هذا ٱلإلزام : أنَّ "منذ " على وجهين في ٱلاستعمال : ٱسمية وحرفية إلَّا أنَّ الأكثر فيها ٱلحرفيةُ (٥) لموافقتها "مِنْ " لفظاً ومعنًى ، أما ٱللفظ ، فإنَّ حروف "من " موجودة فيها ، وأما ٱلمعنى فإنّها موضوعة لابتداء ٱلغاية ، أو الغاية كلِّها ، ولا تعطى ذلك (٦) ٱلمعنى إلَّا في غيرها ، فلذلك (٧) كان ٱلغالب عليها ٱلحرفية ، ولولا ما وجد فيها من أحكام ٱلأسماء في بعض ٱلمواضع ، لم يحكم عليها بالاسمية أصلاً ، وهذا ظاهر إنْ شاء ٱلله ، فإذا أردنا حذف نونها فعلنا

---

(١) في "ق " "وذلك ".
(٢) في "ح " و"ق " "من أن ".
(٣) في "ق " "لأن ".
(٤) انظر قول أبي إسحاق بن ملكون في شرح ٱلجمل لابن ٱلضائع : ٤٥ ، والجنى الداني : ٣٠٩ .
(٥) بعد كلمة "الحرفية " في "ق " إحالة إلى كلمةٍ في ٱلهامش غير واضحة .
(٦) في "ق " " ولا تعطى من ذلك " بإقحام "من ".
(٧) في الأصل " فلتلك ".

ذلك كثيراً في الأسمية (١) ، لأنَّ فيها أهليةً للتصرف ، وفعلناه* قليلا في الحرفية لعدم الأهلية للتصرف ، فالكثرة والقلة إنَّما هما باعتبار كثرة الحذف وقلته ، وهذا واضح فتأمله ، فبه يرتفع الإشكال الذي أورده أبو إسحاق (٢) ، والله أعلم .

ثم قال : (ولو استعملت مِن في هذا الباب مكانَ منذُ) (٣) إلى آخره .

هذه المسألة خلافية بين أهل البلدين ، فزعم الكوفيون أنَّ "من" الابتدائية تقع موقع "منذ" ، فتقول : ما رأيته من يوم الجمعة ، كما تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ، واستدلوا لذلك (٤) بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على التقوى مِنْ أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ (٥) ووجه الدليل من ذلك أن حرف "من" قد دخل على "أول" و "أول" (٦) ها هنا عبارة عن الزمان ؛ لأنَّ أول الزمان زمان ، فصح الاستدلال بالآية ، على جواز : ما رأيته من يوم الجمعة .

وأما البصريون فمنعوا دخولها على الزمان (٧) ، وتأولوا هذه الآية بأنَّها على حذفِ مضافٍ تقديره "من تأسيس أول يوم ، فحرف (٨) "من" وإنْ دخل على الزمان في اللفظ ، فهو داخل على المصدر في الأصل ، والاعتماد على الأصول دونَ العوارض .

---

(١) في الأصل «الاستعمال سمية» هكذا ، ثمَّ شطب «ستعمال» * في الأصل «فعلنا»

(٢) رد على ابي إسحاق مذهبه تلميذه الأستاذ أبو علي الشلوبين رحمهما الله بأن الحذف جاء في الحروف مثل تخفيفهم لأنَّ وأنَّ وكأنَّ وأيضاً فقد حذفوا من لعل أولها فقالوا : عَلَّ انظر شرح ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦ والجنى الداني : ٣١٠ ، وذكر ابن مالك أنّ منذ أصلها مذ بدليلين . انظر شرح التسهيل له : ١/٧٣٦-٧٣٧ وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٨٢ .

(٣) الجمل : ١٣٩ . (٤) في "ح" و "ق" على ذلك .

(٥) التوبة : ١٠٨ . (٦) "وأول" ساقط من "ق" .

(٧) انظر مذهب أهل البلدين في شرح الجمل لابن خروف : ١٠٠ ، وشرح الألفيه للشاطبي : ٣/٢٠٨ بترقيم حديث .

(٨) في "ق" "فحذف" خطأ .

قال بعض أشياخنا (١) : هذا التأويل يؤدي إلى التسلسل، لأنه مهما قدرنا مصدراً، قدرنا قبله زماناً، لأن الموضع موضع تأريخ، والتأريخ إنما يقع بالزمان دون المصدر، وإذا جاء بالمصدر، كمقدم الحاج، فلا بد من تقدير الزمان، وذلك يؤدي إلى ما لا نهاية له (٢)، فذلك باطل، فقوي احتجاج الكوفيين بهذه الآية، لما ذكرناه، والله أعلم.

ولما رأى الفارسي كثرة دخول "من" هذه على الزمان، ارتاب في المسألة فقال: ينظر فيه، فإن (٣) كثر ذلك كثرة تقتضي القياس، فالقول ما قاله الكوفيون، وإلا فالقول قول البصريين (٤)، فهذا توقف من الفارسي في المسألة، ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين، لأنه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل، وهذا كاف في المسألة إن شاء الله.

ثم قال: (فيرتفع (٥) ذلك كله - لأنه ماض - (٦) بالابتداء، وخبره مذ) إلى آخره.

جعل أبو القاسم "مذ" من قبيل الظروف، وما بعدها رفعاً بالابتداء خبره "مذ"، وجعل الفارسي "مذ" هي الابتداء، وخبرها ما بعدها (٧)، وهما قولان متقاربان (٨)، لأن قول أبي القاسم يترجح

---

(١) أمام هذه الفقرة في هامش "ق" بخط الأصل ما يأتي "أصل آخر: ويلزم على تقديرهم تقدير مصدر قبل الزمان، وعلى الوجه الآخر تقدير زمان قبل المصدر إلى ما لا يتناهى، وكل تأويل يلزم عليه التسلسل، فهو باطل مطلقاً، فلا يفوت إبطال احتجاج الكوفيين".

(٢) في "ح" "الى ما لا يتناهى"، وهذا قول أبي عبد الله بن عبد المنعم فيما سبق: ٣٦٨.

(٣) في "ح" "ان" باسقاط حرف العطف.

(٤) في "ح" و"ق" فالقول ما قاله البصريون، وانظر الكتاب: ١/١٧. وانظر تخريج قول الفارسي والتعليق عليه: ٣٦٨.

(٥) في الجمل: ١٤٠ "فترفع".

(٦) "لأنه ماض" ضرب عليها في نسخة "ق" وهي ثابتة في الجمل.

(٧) الايضاح: ٢٦١، وذلك مثل "ما رأيته مذ يوم الجمعة، وانظر الملخص: ١/٥٢٦-٥٢٧.

(٨) قال في الملخص: ٥٢٧: وهما قولان متساويان.

من جهة ٱللفظ ،ويضعف من جهة ٱلمعنى في بعض ٱلمسائل ،وقول ٱلفارسي يترجّح من جهة ٱلمعنى ويضعف من جهة ٱللفظ ،وبيان ذلك أنك إذا قلت : بيني وبين لقائه يوم ٱلجمعة ،على تقدير أبي القاسم ،كان غيرَ/ ١٧٦
صحيح ٱلمعنى ، إلّا بتقدير حذف ،كأنه قال : بيني وبين لقائه يوم ٱلجمعة ومابعده إلى الآن ،فظهر فساد ٱلمعنى في هذه ٱلمسألة ،إلّا على ٱلتأويل ٱلمذكور ،فهذا وجه ضُعْفِهِ من جهة ٱلمعنى ،وأما صحته من جهة ٱللفظ ،فإنّ " مذ " ٱسم غيرُ متصرف ،وعدم ٱلتصرف يكثر في ٱلظروف وٱلمصادر وٱلمناديات ،ويندُرُ في غيرها ،وٱلدخولُ في أوسعِ ٱلبابين واجبٌ ،فلهذا جعلها أبو القاسم من قبيل ٱلظروف ،ليدخل بذلك في أوسع ٱلبابين ،وهذا إنّما يكون فيها (١) ،إذا كان ٱلزمان ٱلواقع بعدها غيرَ عدد كما مثلنا ،فإنْ كان عددًا كقولك : ما رأيته مذ يومان ،لم يكن في ٱلمسألة إشكال من طريق ٱلمعنى (٢) .

وأما على طريقة ٱلفارسي ،فإنّه يقدرها بأمد إنْ كان ٱلزمان ٱلواقع بعدها عددًا ، وبأول إنْ كان غيرَ عدد ،مثاله : ما رأيته مذ يومان ،أي أمد ذلك يومان ،وما رأيته مذ يوم ٱلجمعة ، أي أول ذلك يوم ٱلجمعة ،وهذا معنى صحيح .

وأما ضُعفه من جهة ٱللفظ ، فإنّ " مذ " على قوله من قبيل ٱلأسماء ٱلتي يندر فيها عدمُ ٱلتصرف نحو : آيمن ٱلله ،ولعمر ٱلله ،فلزم على قوله ٱلدخول في ٱلباب ٱلنادر فيه عدمُ ٱلتصرف ،فهذا وجه ضعفه من طريق ٱللفظ ، فهما قولان متقاربان ،وٱلله أعلم .

---

(١) في "ق" "فيما" واضحة .
(٢) في "ق" "من جهة طريق المعنى" .

وقال بعض الناس : إنَّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مضمر ، (١-كأنه : ما رأيته مذ كان يومُ الجمعة-١) ، وهو باطل ؛ لأنه مهما قدرنا فعلاً (٢) لزم تقدير زمان قبله ؛ لأنهما موضوعان لابتداء الغاية في الزمان ، فلا بدَّ من تقديره ، وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له فكان باطلا ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول فيما أنت فيه بالخفض : ما رأيته مذ يومنا) (٣) إلى آخره .

زعم بعض النحاة أنها ظرف إذا جرَّت ما بعدها ، لأنها قد ثبتت لها الاسمية إذا ارتفع مابعدها والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فوجب استصحاب الحكم الثابت لها قبل أن تجرَّ مابعدها (٤) ، ورده ابن عصفور بأنَّ الظرف إذا نفي عنه الفعل استغرقه النفي ولم يتعدَّه ، كقولك : مارأيته يوم الجمعة ، فقد استغرق النفي جميعَ أجزاء يوم الجمعة ، ولم يتعدها ، وإذا نفيتَ الفعلَ قبل " مذ " لم يستغرقها ، وتعداها ، فإذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فلا بدَّ أن تكون رأيته في جزء من يوم الجمعة ، ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه ، فقد رأيت تعديَ النفي لها وامتناع استغراقه ، فلو كانت ظرفاً لكان حكمها حكم الظرف فيما ذكر ، فلما اختلف الحكمان دلَّ على فَسَادِ قول من قال فيها (٥) بالظرفية ، فلما ظهر فساد هذا القول تعينَ صحةُ قول الجماعة في أنها حرف ، إذا جرَّت ما بعدها ، واسم إذا رُفِعَتْ (٦) . والله أعلم .

(١-١) ساقط من "ح" .
(٢) في "ق" "رافعا" وهو صحيح أيضا .
(٣) الجمل : ١٤٠ .
(٤) هذه المسألة نقلها الشاطبي عن أستاذه دون الإشارة إلى ذلك . انظر شرح الألفية ٣/٢٠٧ بترقيم حديث .
(٥) "فيها" ساقطة من "ح" .
(٦) انظر شرح ابن عصفور ٢/٥٤ .

وهذا الذى أورده ابن عصفور لا يلزم القائل بالظرفية ؛ لأن ذلك المعنى موجود فيها إذا ارتفع مابعدها وهي هُنَالِك اسمٌ أو ظرفٌ ، ولم يوجب ذلك أن تكون حرفًا ، وإنَّما وجب أن تكون كذلك من جهة أنَّها كلمة موضوعة لابتداء الغاية ، أوللغاية كلِّها ، فكل كلمة لها حكم نفسها الذى وضعت له ، والذى يعتمد عليه في أنها حرف ، إذا جرَّت ما بعدها أنها كلمة لا معنى لها إلَّا في غيرها ، لم توجد إلا مبنيةً ، ليس لها حكم من أحكام الأسماء في ذلك الموضع ، فوجب القول بالحرفية ، وقد كان ينبغي أن يحكم عليها بذلك [الحكم] (١) إذا ارتفع مابعدها ، لولا أن فيها هنالك حكما من أحكام الأسماء ، وهو استقلال الكلام بها مع ما بعدها ، وليست بفعل ، كذا ينبغي أن يقال في المسألة لاما قاله (٢) ابن عصفور ، والله أعلم .

مسألة : وأما بناؤها ، فإنْ كانت حرفًا محذوفة النون ، فلاسؤال ، لأن أصل الحروف البناء ، وأصل البناء السكون ، وأما مع ثبات النون ، فلا سؤال في البناء ، وإنَّما يسأل عن بنائها على حركة ، وعن الاختصاص بتلك الحركة .

فيكون الجواب عن بنائها على حركةٍ : أنْ [كان] (٣) قبل آخرها ساكنًا ، ويكون الجواب عن الاختصاص بالضمة دون غيرها من الحركات : إرادة الإتباع لضمة الميم (٤) ، ولم يعتدَّ بالنون لسكونها ، وأما إنْ كانت اسمًا فيسأل عن بنائها ، ويكون الجواب أنها أشبهت "مذ" (٥) الحرفية

---

(١) زيادة من "ح".
(٢) في الأصل "لا مقالة" وقول ابن عصفور هذا والرد عليه نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٣/٢٠٧ .
(٣) تكملة من "ح".
(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٨٢ .
(٥) ساقطة من "ح".

في لفظها وأصل معناها ، وهذا من أسباب البناء .

١٧٧ ويبقى سؤالان بعد هذا السؤال / في " منذ " وهو بناؤها على حركة ، وكون تلك الحركة ضمةً ، فيجاب عن السؤالين بما تقدم في الحرفية ، فإن لقي " مذْ " ساكنٌ من كلمة أخرى كقوله : مارأيته مذُ اليوم ، فالوجه تحريكها بالضم ، وقد تحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، والأول أوجه ، لأنها حركة الأصل ، والكسرة أجنبية ، وحركة الأصل مقدَّمة على الحركة الأجنبية .

مسألة : إذا جرّت " مذ "(١) ما بعدها ، فالكلام كله حينئذ جملة واحدةٌ ، لأنها مع ما بعدها جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبلها ، وإذا ارتفع ما بعدها ، فالكلام كله جملتان ، الأولى فعلية ، والثانية اسمية(٢) ، واختلف في هذه الجملة الاسمية هل لها موضع من الإعراب ، أو لا ؟

فقال الأستاذ أبو الحسين : لا موضع لها من الإعراب(٣) ، وإنَّما هي مفسِّرةٌ لمقدار الزمان الذى اقتضاه ما قبلها ، لأنك إذا قلت : مارأيته ، دلَّ على انقطاع الرؤية في زمان لا يدري السامع من اللفظ ما(٤) مقداره ، فجاءت الجملة الثانية مفسِّرة لهذا المعنى ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم ﴾(٥) وذلك(٦)

---

(١) " مذ " في " ق " " منذ ".
(٢) ساقطة من " ق ".
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٣٨٢ .
(٤) " ما " ساقطة من " ق ".
(٥) المائدة : ٩ .
(٦) في الأصل " وذكر " والمثبت من " ح " و " ق " وشرح الشاطبي ٣/٢٠٩ .

أن هذه الجملة الثانية مفسِّرة للموعود الذى هو مفعول ثانٍ لوعد ، لمَّا استحال أن تكون هذه الجملة مفعولاً ثانيا لوعد ، لأنَّ "وَعَدَ" من باب أعطى ، والمفعول الثاني في باب أعطى لا تقع الجملة موقعَهُ ، وإنَّما ذلك لباب ظننت وسائر ما يدخل على المبتدأ والخبر (١) ، وهذا بيِّن إنْ شاء الله .

وقال بعضهم : موضعها نَصْبٌ على الحال ، [أي ما رأيته متقدما] (٢) أي ما رأيته متقدما زماني (٣) ، لأن انقطاع الرؤية متصل بزمانه الذى هو فيه ، والأول أظهر ، والله أعلم .

مسألة (٤) : لا يجوز العطف على الزمان المخفوض بمذ أو منذ مطلقا ، متقدما كان المعطوف على المعطوف عليه في المعنى ، أو متأخرا ، لِمَا في ذلك من التناقض والتدافع ، فلو قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، ويوم السبت لم يجز ، لأنَّ قولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة يقتضي أنك لم تره يوم السبت ، لِأَنَّ النفي يتعدى المخفوض بمذ ومنذ إلى زمانك الذى (٥) أنت فيه ، وقد تقدم ذلك (٦) ، وقولك بعده : ويوم السبت يقتضي أنك رأيته في جزء منه من حيث هو مخفوض بمذ أو منذ ، والمخفوض بمذ أو منذ محل انقطاع الفعل ، فكان ذلك متدافعا ، فوجب اجتنابه ، وكذلك لو قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس ، لأنك لما (٧) قلت :

---

(١) قول الأستاذ هذا بنصه نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٣/٢٠٩ وعزا هذا الرأى في همع الهوامع : ٣/٢٢٣ للجمهور .

(٢) ما بين القوسين تكملة من "ح" .

(٣) هو مذهب السيرافي كما في همع الهوامع : ٣/٢٢٤ . وقد استفاد الشاطبي من أستاذه في هذا الموضع .

(٤) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٥٧ .

(٥) في الأصل : "التي" .

(٦) انظر ما تقدم ص

(٧) في "ح" "لو" .

ما رأيته مذ يوم الجمعة ،أعطى أنك رأيته في جزء منه من حيث هو محل انقطاع الرؤية ،وقولك بعده : ويوم الخميس يعطى أنك لم تره يوم الجمعة أصلاً ،لأن المعطوف على مخفوض " منذ " مخفوضٌ بها في الحكم ،والمخفوض بها يتعداه النفي إلى زمانك الذى أنت فيه ،فكان ذلك متدافعا ،فوجب امتناعه.

فإنْ كان ما بعد "مذ" أو "منذ" مرفوعًا فلا يخلو أن يقصد بهما الغاية كلُّها أو ابتداؤها ،فإن قصدت الغاية كلَّها جاز العطف عليه مطلقا ،متقدما كان في المعنى على المعطوف عليه أو متأخرا عنه ،ويجوز النصب[1] بإضمار فعل من غير شرط ،لأنه لا تدافع في شيء من ذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ،ولا[2] يوم السبت ولا[3] يوم الخميس ،فإن معناه : ما رأيته مذ ثلاثة أيام ،لأنك قصدت الغاية كلَّها ،ولا إشكال في ذلك فإنْ قصدت ابتداءَ الغايةِ امتنع ذلك كله مطلقا ، متقدما كان المعطوف على[4] المعطوف عليه في المعنى أو متأخرًا ،لأنَّ فيه التدافعَ المذكورَ قبلُ.

ولا يجوز أيضًا نصبه بإضمار فعل إلَّا بشرط أنْ يكون المعطوف متقدما في المعنى على المعطوف عليه ،وغيرَ متصل بما بعده[5] "مذ" كقولك : ما رأيته مذ[6] يوم الجمعة ويوم الأربعاء ،كأنك قلت : وما رأيته[7] يوم الأربعاء أيضا ،فتأمل ذلك فإنَّ فيه غموضًا . والله المستعان.

---

(١) انظر همع الهوامع ج: ٣/٢٢٣. وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٦١.
(٢) في "ح" و"ق" نصبه.
(٢و٣) ساقطة من "ح".
(٤) "المعطوف على" ساقطه من "ح".
(٥) في "ح" و"ق" "بعد" بدون ضمير.
(٦) في "ح" "منذ".
(٧) في "ح" "ما رأيته" بإسقاط الواو.

مسألة : إذا قلت : ما رأيته مذ قام زيد ، فلا بد من تقدير زمان بين " مذ " والفعل ، كأنه : ما رأيته مذ زمان قام زيد [١] ، وهذا الزمان المقدر ينبغي أن يقدر مرفوعا ، لأنك إذا قدرته مرفوعاً كانت "مُذْ" اسما [٢] من أسماء الزمان ، وأسماء الزمان تباشر الأفعال ، ولا ينبغي أن يقدر مخفوضا ، لأنك إذا قدرته / مخفوضا كانت " مذ " ١٧٨
حرفَ جر ، وحروف الجر لا تباشر الأفعال إلاّ في مواضع معلومة ؛ لا يقاس عليها ، لأمر أوجب ذلك هو معدوم هاهنا .

فنظرُ من قال : لا يجوز العطف على هذا الزمان المقدر لا مرفوعا ولا مخفوضا ، لأن الرفع فيه ليس بأولى من الجرِّ ، ولا الجر أولى من الرفع ، نظرٌ ضعيف من جهتين :

إحداهما : جواز تقديره مجرورا قبل الفعل ، لأنه يقتضي دخولَ حرفِ الجر على الفعل كما ذكرناه ، وقد منعه الحذاق في هذا الموضع.

والجهة الأخرى : أنه لو كان مما يصح تقديره مجرورا لم يمتنع العطف عليه من هذه الجهة ، لأن العطف على المقدر كان يكون على حسَبِ التقدير فيه ، كما قالوا في مسألة : ماذا [٣] فعلت ؟

فإنَّ الجواب يكون على حَسَبِ تقديرِ المجيب ، فإنْ قدر "ذا" موصولا ، كان الجواب مرفوعا ، وإنْ قدر "ماذا" قبل الفعل مركبا كان الجواب منصوبا ، وعليه القراءتان ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ [٤] رفعا على التقدير الأول ، ونصبا على التقدير الثاني ، فاعرف ذلك والله المستعان .

---

(١) انظر همع الهوامع : ٣/٢٢٣ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٦١ .
(٢) " مذ اسما " ساقطة من "ح".
(٣) في "ح" "فإذا" خطأ .
(٤) البقرة : ٢١٩ والقراءتان اللتان أشار إليهما هي قراءة أبي عمرو ، فرفع " العفو " والباقون نصبوه ، انظر حجة القراءات : ١٣٣ .

باب الجمع بين إنَّ وكـــان (١)

نبه بهذا الباب على امتناع الإعمال بين الحرف والفعل ، لِمَا يؤدى إليه من الإضمار في الحرف ، وإنَّما يتصور الإعمال بين الفعلين وما جرى مَجْراهما ، فإذا اتفق اجتماع إنَّ وكان ، لزم تقديمُ إنَّ على كان ، اعتبارا بأنّ لها صدرَ الكلام ، وتأخيرُ كان اعتبارا بأنها شبيهة بظرف الزمان من حيث هي مجرّدة له ، فكأنها من أسمائه ، فلذلك وجب هذا الترتيب المذكور ، والله أعلم .

فنقول : إنَّ زيداً كان قائما ، فتكون كان مع اسمها وخبرها في موضع رفع على أنها خبر إنَّ ، فتكون كل واحدة منهما في حال الاجتماع على حكمها (٢) في حال الافتراق ، وهذا هو أجود الوجهين ، وفيها وجه آخر وهو: أن تُلْغِيَ كان وترفعَ مابعدها على أنه خبر إنَّ (٣) ، وقد جوز بعض النحاة رفع " زيد " بعد "إنَّ" على الابتداء ، ومابعده خبر على أن يكون اسمها محذوفًا ، كأنه قال : إنَّه زيد كان قائما (٤) ، وهو ضمير الأمر والشأن ، وهذا لا يجوز إلاّ في الشعر كقوله (٥) :

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يومًا ... يَلْقَ فيها جآذرًا وظِبَاءً

---

(١) انظر هذا الباب في المذكر والمؤنث لابن الانبارى : ٦٠٧ .
(٢) في "ق" "حالها".
(٣) الكتاب : ٢/١٥٣ .
(٤) في "ح" "انه زيد قائم" فقط .
(٥) البيت ينسب للأخطل عند بعضهم انظر الحلل : ٢٨٧ ، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي : ١٢٢ . وليس في شعره بشرح السكرى ، وكذا قال البغدادى وغيره ، وقال : ولعله في رواية أخرى . الخزانة : ١/٢١٩ وهو في الجمل : ٢١٥ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/٢٩٥ ، وشرح الجمل : ١/٤٤٢ وضرائر الشعر : ١٧٨ ، والمقرب : ١/١٠٩ ، ٢٧٧ ، والبسيط : ٤٣٥ ، والملخص : ٢٥٤ ، والمغني : ٥٦ ، ٧٦٧ .

وجوّز (١) سيبويه ذلك في الكلام بشرط الفصل بمجرور ، أو ظرف كقولك : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ (٢) ، كأنه قال : إنّه بك زيدٌ مأخوذٌ (٢) .

وحكى عن الخليل أنها لغة (٣) ، وحكى أيضاً مَنْ حكى الوجهَ الأولَ من هذين الوجهين أنه يجوز رفع قائم بعد كان ، على أن يكون اسمها ، والخبر محذوف ، كأنه قال : إنَّ زيداً كانَهُ قائم ، فقائم مرفوع بكان ، والضمير المتصل بها خبرها ، وهو من باب القلب ، وكان أصله كان قائمٌ زيداً ، ثم أضمرت زيدٌ (٤) على ما تقدم (٥) ، وفيه الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، فهو من ضرائر الشعر كما قال (٦) سيبويه فالوجه ما تقدم في صدر الباب ، والله أعلم .

(ثم قال : إنَّ القائمَ أبوه كان منطلقةً جاريته) (٧) إلى آخر الفصل +

يجوز في كان هنا الزيادة ، والنقصانُ أجودُ ، فيجوز في الخبر الذى بعدها وجهان ، الرفع والنصبُ ، فالنصب على أنه خبرها ومابعده فاعل به ، والرفع على أنّه خبرٌ مقدم ومابعده مبتدأ والجملة خبر "كان" فإنْ جعلت كان زائدة وهو الوجه الثاني كان هذا الخبر مرفوعا لا غيرُ ، على وجهين :

---

(١) في "ح" أجاز .
(٢) في "ق" " لمأخوذ ".
(٣) الكتاب : ٢/١٣٢ .
(٤) الكتاب : ٢/١٣٤ .
(٥) من "ح" "اضمر ذلك".
(٦) في "ق" "كما تقدم".
(٧) في "ح" و "ق" "كذا قال".
(٨) الجمل : ١٤١ .

أحدهما : أن يكون خبر "إنَّ" ومابعده فاعل به.

والآخر : أن يكون ما بعده مبتدأ، و"كان" هو خبرا عنه مقدما، والجملة "خبر "إنَّ" و"كان" ملغاة ليس لها عمل، في لفظ ولا موضع، وعلى ما ذكرته تتفرع مسائل في هذه المسألة : أن تثني منطلقا (١) وتجمعه إنْ كان منصوبًا على خبر كان، لكن هذا الوجه، من تثنيته وجمعه إنَّما هو على لغة أكلوني البراغيثُ، وهي لغة قليلة، فالوجه إفراد "منطلقا" إذا نصبته على خبر كان، فإنْ رفعته فلا يخلو أن يكون خبرًا لإنَّ على زيادة "كان" أوخبرا متقدما لما بعده، فعلى الأول يلزم إفراده لرفعه الظاهر، إلاَّ على تلك اللغة المذكورة فيثنى عليها ويجمع، إنْ كان الثاني مثنى أو مجموعًا، وعلى الثاني يلزم أن يكون مطابقا لما بعده (٢)، وهذا [كله] (٣) بين إنْ شاء الله.

١٧٩ مسألة : مما يسأل عنه في هذه المسألة هل الألف واللام / اسم موصول أو حرف موصول ؟ فمن قال : إنَّه حرف [موصول] (٤) أوجب أن يكون الضمير المضاف إليه الأب عائداً إلى موصوف محذوف، كأنه قال: إنَّ الرجل القائم أبوه، ومن قال : إنَّه اسمٌ موصول (٥) أوجب أن يكون الضمير عائدًا إلى الألف واللام، لأنها اسمٌ بمعنى الذى، وعلى هذا المذهب أكثر الناس، والله أعلم.

---

(١) في "ح" كلمة أخرى لا يوافق رسمها رسمَ "منطلق".
(٢) انظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ١٠١، وشرح ابن الضائع : ٤٦/ب.
(٣) زيادة من "ح" و"ق".
(٤) زيادة من "ح" و"ق" وممن قال بحرفية "ال" الأخفش والمازني انظر المساعد : ٤٩/١، والتذييل والتكميل : ١١٦/١/أ الاسكريال وانظر حواشيَ المفصل للشلوبين : ٤٧٤، ٧٥ ومابعدها. والجمهور على أن "ال" اسمٌ.
(٥) في الأصل "فوصف" خطأ.

فإذا قلت : إنَّ القائم أبوه كان منطلقة جاريته ، وإنَّ القائم أبواهما كانا منطلقة جاريتاهما ، وإنَّ القائمَ آباؤهم كانوا منطلقة جواريهم ، كان هذا الضمير المفرد ، والمثنى ، والمجموع منزّلاً على ما ذكرناه من القولين فاعرف ذلك ، والله أعلم.

باب الفصل ويسميه الكوفيون العِماد

إنَّما سماه البصريون فصلا لرفع أحد الاحتمالين في نحو قولك: زيد القائم، فالقائم ها هنا يَحْتَمِلُ أمرين عند السامع، أن يكون خبراً، وأن يكون صفةً، فجيء بالفصل لرفعِ توهم الصفة (١)، وحُمِلَ على هذا (٢) سائرُ مسائلِ الباب مما ليس فيه احتمال؛ ليجرى الباب كله على أسلوب واحد، كما فعل في غير موضع من أبواب العربية، وإلى هذا الغرض ترجع تسمية الكوفيين له عِمادًا؛ لأنه يعتمد عليه في البيان، وإنَّما هو خلاف في عِبارةٍ، والله أعلم.

فصل: اعلم أنَّ ضمائر الرفع المنفصلة وهي اثنا عَشَرَ ضميرا تَقَعُ فصولاً بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك بثلاثة شروط. (٣)

أحدها: أن يكون المبتدأ معرفةً.

والثاني: أن يكون الخبر معرفةً، أو نكرةً تشبه المعرفة؛ وهي أفعل التفضيل، ومثلك وشبهك، ونحو ذلك.

والثالث: أن يكون الفصل مساوياً للمبتدأ في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وغَيْبَتِهِ، وحضوره.

وقد زاد بعض النحاة في الشرط الأول: أن يكون نكرة تشبه

---

(١) انظر الكتاب: ٢/٣٨٩.
(٢) في "ح" "على مثل هذا".
(٣) انظر الكتاب: ٢/٣٩٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٦٦٧ - ٦٦٨، والملخص: ٥٩٤، وشرح الجمل لابن الضائع: ٤٧.

ٱلمعرفة كما قلناه [في ٱلخبر] (١) وليس ذلك بٱلمشهور (٢) ، وظاهر كلام (٣) أبي ٱلقاسم ما ذكرناه .

فصل : تتعين ٱلفصلية في موضعين :

أحدهما : في (٤) باب ظننت إذا كان ٱلمفعول ٱلأول ٱسما (٥) ظاهرًا كقولك : ظننت زيدًا هو ٱلقائم ، فهو ها هنا لا يتصور فيه غير ٱلفصلية ؛ لأنّه لا (٦) يصح [فيه] (٧) أنْ يكون توكيدًا لما قبله ؛ لأنّ ٱلظاهر لا يؤكّد بٱلمضمر (٨) ، ولا تصح فيه ٱلبدلية ؛ لأنّ ٱلأول منصوب ، و " هو " ضمير رفع ، ولا أنْ يكون مبتدأً ؛ لأنّ ما بعده منصوبٌ ، فلما ٱنتفت هذه ٱلأوجه تعينت ٱلفصلية .

وٱلموضع ٱلثاني : إذا دخلت عليه ٱللام ٱلفارقة بين إنِ ٱلمخففة من ٱلثقيلة ، وإنِ ٱلنافية ، وذلك في بابين : باب ظننت ، وباب كان ، كقولك : إنْ ظننتك لأنت ٱلقائم ، وإن كنت لأنت ٱلقائم ، فأنت ها هنا لا يتصور فيه غيرُ الفصلية ، ألا ترى أنّه لا تصح فيه ٱلبدلية ، ولا ٱلتوكيد ، لأنهما من توابع ٱلأول ، وهذه ٱللام ٱلفارقة لا تدخل على ٱلمبتدأ ،

---

(١) تكملة من " ح " و " ق " .
(٢) مثل : ما أظن أحدا هو خيرا منك ، وما أظن أحدًا مثلك بنصب خير ومثلٍ . ذكر ذلك سيبويه عن أهل المدينة . انظر ٱلكتاب : ٢/٣٩٦ ، والمساعد : ١/١٢١ .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) ساقطة من " ق " .
(٥) ساقطة من " ق " .
(٦) ساقطة من " ح " .
(٧) زيادة من " ح " و " ق " .
(٨) قال في الكتاب : ٢/٣٩٠ " ... وقد زعم ناس أنّ هو ها هنا صفة ، وليس من ٱلدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر .

ولا على الذى سيق (١) له ،وإنّما تدخل على الخبر وما سيق للخبر ،والفصل لم يؤت به للمبتدأ ،وإنّما سيق للخبر ليفصل به بينه وبين الصفة ،فلذلك تعينت الفصلية ،والله أعلم .

وما عدا هذين (٢) الموضعين المذكورين فإنّ الفصلية فيه على طريق الاحتمال ،فإذا قلت : زيد هو القائم ،فإنّ " هو " ها هنا يَحْتَمِلُ ثلاثة أوجه : أن يكون فصلا ،وأن يكون بدلا ،وأن يكون مبتدأ مخبراً عنه بما بعده ،وإذا قلت : إنّ زيداً هو القائم ،فإنه يحتَمِلُ وجهين : أن يكون فصلا . وأن يكون مبتدأ ،وإذا قلت : إنك أنت القائم ،فإنّه يَحْتَمِلُ ثلاثة أوجه ،الوجهين المذكورين ،والثالث : أن يكون توكيدا لما قبله ،فإنْ قلت: كيف يؤكد المنصوب بالمرفوع ،وحق التوكيد أن يتبع ما قبله (٣) في الإعراب لفظا أو محلا .

فالجواب أن ضمير الرفع يؤكَّد به الضمير مطلقا اعتباراً بأن الأصل فيه أن يكون بلفظ المرفوع والله أعلم.

وإذا قلت : ظننتك أنت القائم ،فإنّه يحتمل وجهين :

أن يكون فصلا ، وأن يكون توكيداً على ما ذكرناه ،فقد رأيت الاحتمال في هذه المواضع المذكورة . وعرفت بذلك أنه لا يتعين إلّا في الموضعين المذكورين على ما فسرناه . والله أعلم.

مسألة (٤) : اختلف الناس في بقاء اسمية هذا الفصل وتجرّده

---

(١) في "ح" و"ق" "ما سيق".
(٢) ساقطة من "ح" و"ق".
(٣) "قبله" ضرب عليها في "ح" وكتب أمامها في الهامش "مابعده" وهو خطأ.
(٤) في "ق" "فصل".

منها إلى ٱلحرفية على قولين : فظاهر[١] ٱلخليل بن أحمد بقاء الأسمية ؛ لأنه قال : وعظيمٌ - وٱللهِ - جعلُهم هو وأخواتِها فصولاً[٢] ، وإنّما / استعظم ذلك ، لِأنّها عنده أسماء وليس لها موضع من ٱلإعراب ، ١٨٠ وهذا على خلاف ٱلأصول ، وذهب قوم إلى تجردها من الأسمية إلى ٱلحرفية ، منهم أبو الحسن بنُ ٱلباذِشِ[٣] ٱعتباراً بٱنتفاء ٱلإعراب عن محلها .

وتعلق ٱلخليل ومن قال بقوله بأنّ ٱلأصلَ بقاء ما كان على ما كان ، ولا يقدح في هذا ٱنتفاءُ ٱلإعراب عن ٱلمحل ؛ لأنّ ٱلإعراب سببه ٱلتركيب ، وهذه ٱلفصول مجردة من ٱلتركيب ، فلما ٱنتفى عنها سبب ٱلإعراب وهو التركيب ، وجب ٱنتفاء ٱلإعراب عن محلها ، إذْ معلوم أن ٱلمسبب يدور مع سببه نفياً وإثباتاً ، فهذا هو ٱلأصح ، وٱلله أعلم .

مسألة : ظننت زيداً هو القائمةُ جاريته ، نصباً في ٱلقائمة ورفعا ، فأما ٱلنصب فعلى وجه واحد ، وهو أن يكون مفعولا ثانيا لظننت ، بشرط أن تكون ٱلألف وٱللام لزيد ، ولفظ " هو " فصل لا غيرُ ، كأنه قال : ظننت زيداً هو ٱلذي قامت جاريته ، ولا يجوز أن تكون ٱلألف وٱللام في هذا ٱلوجه للجارية ، لأنها حينئذ بمعنى ٱلتي ، و" ٱلتي " لفظ مخصوص بٱلمؤنث ، فلا يخبر به عن مذكر في وجه من ٱلوجوه .

وأما الرفع وهو ٱلوجه ٱلثاني فعلى ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون هو مبتدأ[٤] ، وٱلقائمة خبر سببي ، وٱلألف وٱللام لزيد ، وٱلجملة مفعول ثانٍ لظننت ، كأنّه قال : ظننت زيدا هو ٱلذى قامت جاريته .

---

(١) في " ق " وهامش ٱلأصل عن نسخة أخرى " فرأى " .
(٢) الكتاب : ٢/٣٩٧ . وانظر المساعد : ١/١٢٠ وينسب هذا المذهب للبصريين . انظر ٱلإنصاف : ٧٠٧ . والجني الداني : ٤٤٥ .
(٣) وهو مذهب ٱبن عصفور وعليه أكثر ٱلنحويين . انظر شرح ٱلجمل له : ٢/٦٥ ، والمساعد : ١/١٢٠ .
(٤) في " ح " و " ق " ٱلمبتدأ .

وَٱلثاني : أن يكون ٱلقائمة مبتدأ ، وفيها (١) ضمير مستتر يعود إلى ٱلموصول ، وهو ٱلألف وٱللام ، وٱلجارية ٱلخبر.

وَٱلثالث : أن تكون ٱلجارية هي ٱلمبتدأ ، وٱلموصول خبر مقدم ، والجملة خبر " هو " وهو وخبره مفعول ثانٍ لظننت ، غير أنه لا يصح هذان ٱلوجهان ، إلاَّ بشرط أن تكون ٱلألف وٱللام للجارية ، لأنها حينئذ بمعنى ٱلتي ، فتأمل ذلك.

مسألة ابن أبي العافية : فيها أربعة أوجه :

أحدها : هند زيدٌ ٱلضاربها ، هذا على أن ٱلألف وٱللام ، وٱلصفة لزيد ، كأنه هندٌ زيدٌ ٱلذى ضَرَبَهَا ، فلذلك لم يظهر ٱلفاعل ، لجريان ٱلصفة على صاحبها.

الثاني : هندٌ زيدٌ الضاربتُهُ هي ، هذه على أن ٱلألف واللام والصفة لهندٍ ، فالضاربته مبتدأ ، وهي خبره أو بٱلعكس (٢) ، كأنّه ٱلتي ضربته هي ، ولا يبرز الفاعل ، لجريان ٱلصفة على صاحبها.

والثالث : هندٌ زيدٌ الضاربته هي ، فهي فاعل برز ، لجريان ٱلصفة على غير صاحبها ، لأنَّ ٱلألف وٱللام لزيد ، وٱلصفة لهند. (٣)

وَٱلرابع : هندٌ زيدٌ ٱلضاربها هو هي ، فٱلألف وٱللام لهند ، وٱلصفة لزيدٍ ، فيجب أن يكون [هي] (٤) خبرا عن ٱلموصول ، أو بٱلعكس ، وهو فاعل بَرَزَ ، لجريان ٱلصفة على غير صاحبها ، فهذه أربعة أوجه فتأملها ، فإنَّ فيها غموضاً وٱلله ٱلمستعان.

---

(١) في " ح " فيه.
(٢) في " ق " " وبالعكس ".
(٣) في " ح " " لهند " خطأ.
(٤) تكملة من " ح ".

بـــاب الإضـــافَـــة

الإضافة على وجهين ، إضافة فعل إلى آسم ، وإضافة آسم إلى آسم ، فالضرب الأول لا يكون إلاّ بحروف الجر الموضوعة لذلك ، وقد تقدم ذلك مستوفًى في باب حروف الخفض (١) .

وأما الضرب الثاني ، فهو أن يحل الثاني من الأول محل تنوينه ، حقيقة كغلام زيد ، أو حكما كقولك : كم كتابٍ عندك ؟ ، وهذا الضرب على قسمين :

أحدهما : ما إضافته محضة ، وهي التي يراد بها تعريف الأول أو تخصيصه ، كغلام زيد وغلام امرأة .

والضرب الثاني : لا يتعرف بها الأول ، ولا يتخصص ، ولكن يكون المضاف مع المضاف إليه كما كان قبل ذلك ، وهذا المعنَى أرادَ ابنُ عصفورٍ بقوله : لأن الإضافة غيرَ المحضة لا تخصص ولا تعرّف (٢) .

قال ابن الضائع : أما قوله : لا تُعَرِّفَ ، فصحيح ، وأما قوله : ولا تخصص ، فباطل ، لأنك إذا قلت : هذا ضارب امرأة ، فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه ، مع كون الإضافة غيرَ محضة (٣) . وهذا تحامل

---

(١) في "ق" "الجر".
(٢) شرح الجمل : ٢/ ٧٠ .
(٣) لم أجد ما نسبه لابن الضائع في شرحه للجمل في باب الإضافة ، ولا في باب اسم الفاعل بل المثبت في شرحه للجمل بخلاف ما ذكر عنه فذكر أنّ إضافة اسم الفاعل هي إضافة تخفيف لا تخصيص ، لأنّ "التخصيص حاصل مع النصب" ٢٤/ب وانظر : ٢٥/ب ، ولعل ما نقله عن ابن الضائع في موضع آخر لم أهتدِ إليه أو في كتاب آخر . والله أعلم .

من ابن الضائع ،لأنّ هذا (١) التخصيص قد كان موجودا قبل حصول الإضافة ،فلما أضفت بقي التخصيص على ما كان عليه ،فلم تحدث الإضافة شيئًا (٢) ،فلم يصنع ابن الضائع في هذا الموضع شيئًا ،فالصحيح ما قاله ابن عصفور ،وإليه وقعت الإشارة بما ذكرنا في العبارة .

وهذا الضرب من الإضافة محصورٌ في أربعة أبواب :

/ أحدها : باب اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال . ١٨١

والثاني : باب الصفة المشبهة به . (٣)

والثالث : أفعل التفضيل ،وفي هذا الضرب اضطراب ، فقال ابن عصفور : إنَّ إضافته غير محضة (٤) . وهو ظاهر في الإيضاح (٥) ،وقال أبو الحسن بن الضائع : مذهب البصريين أنَّ إضافته محضة ،وهو ظاهر كلام سيبويه ،لأنّه قال في الكتاب : لو قلت : هذا زيدٌ (٦) أسودَ الناس لم يجز ،لأنّ الحال لا تكون إلاّ نكرةً (٧) ،وأما الأستاذ أبو الحسين فقال: إنّ كانت إضافة على معنى "من" كانت غيرَ محضة ،وإنْ كانت على معنى "في" كانت محضة (٨) ،واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما نراك اتبعك إلاّ الذين هم أراذلنا ﴾ (٩) فأراذلنا جمع أرذل المضاف على

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٣ .
(٣) في "ح" الصفة المشبهة باسم الفاعل.
(٤) شرح الجمل : ٢/٧١ .
(٥) الايضاح : ٢٦٩ .
(٦) في "ح" "زيدا" منصوبا خطأ.
(٧) انظر الكتاب : ٢/١١٣ مع تصرف كبير في عبارة سيبويه .
(٨) انظر الملخص : ٦١٣ - ٦١٥ .
(٩) هود : ٢٧ .

غير معنى "من" ،فمعناه إلا الأراذل فينا ،لأنهم لم يريدوا إثبات الرذالة فيهم ،وإنما أرادوا اختصاصها بالتابعين له (١) ، وكذلك قول الناس : عمر بن عبد العزيز أفضل بني أمية ،فالإضافة ها هنا لا يجوز [أن تكون] (٢) على معنى "من" ،لأن التقدير حينئذ : عمر بن عبد العزيز أفضل من كل واحد واحد من بني أمية ، فكان يجيء من ذلك أنه أفضل من عثمان رضي الله عنه ،والإجماع على خلاف هذا ، فلا بدّ أن يكون المعنى :إنّه فاضل فيهم ،ولهذا اتفقوا على امتناع : زيد أفضل إخوته ، (٣) لما يلزم على ذلك من التدافع ؛لأن "أفعل من" (٤) تقتضي دخول "زيد" ،وإضافة الإخوة إلى ضميره يقتضي خروجه منهم ؛لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ،وإنّما لزم هذا ؛لأن الإضافة على معنى "من" ، وقد جوّز الأستاذ أن تكون على معنى "في" فتجوز المسألة على ذلك (٥) ، والله أعلم.

والقسم الرابع مما إضافته غير محضة : مثلك وأخواته.

قال سيبويه : وزعم الخليل ويونس - رحمهما الله - أن جميع ما ذكرناه مما إضافته غير محضة يجوز أن تكون إضافته محضة ،إلّا الحسن الوجه، (٦) وإنّما استثنيَ هذا الباب ؛لأنّ الشيء فيه مضاف إلى نفسه ، والشيء لا يتعرف بنفسه ،ولكن يتعرف بغيره (٧) ،والله أعلم.

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) تكملة من "ح".
(٣) انظر سبب منع ذلك فيما يأتي ص
(٤) "من" ساقطة من "ح".
(٥) انظر البسيط : ١٠٤١-١٠٤٢.
(٦) هذا معنى قول سيبويه . الكتاب ١/٤٢٨-٤٢٩.
(٧) انظر شرح ألفية ابن معطي ٧٣٥ - ٧٣٦.

عبارة[١] أخرى بمزيد فائدة : الإضافة غير المحضة على قسمين: قسم لا[٢] يصح فيه توهم تعريف[٣] المضاف ، وقسم يصح[٤] فيه تعريف المضاف ،فأما القسم الذى لا يصح فيه تعريف المضاف فمحصور في ثمانية مواضع.[٥]

أحدها : باب " لا " النافية كقولك : لا أبا لزيد ،وذلك أنّ " لا " هذه لا تعمل إلّا في نكرة عامة ،وقولك " أبا " منصوب بها ،وهو مضاف إلى زيدٍ ،ولام الجر زائدة بين المضاف والمضاف اليه ،والدليل على الإضافة رد لام الكلمة ،وردها مُسَبَّبٌ عن الإضافة ،ولا يصح أن يقال: إنّه مبنيٌ معها ،ورد اللام على لغة القصر ،لأن هذا يقوله من ليس ذلك من لغته ،فصح ما ذكرناه ،ومن ذلك قولك أيضا : لا رَجُلَ وأخاه.[٦]

الثاني باب "من " الزائدة كقولك : ما من رجل وأخيه في الدار .

الثالث : قولك : ربَّ رجل وأخيه .

الرابع : قولك : كل شاة وسَخْلَتِها بدرهم ،فيمن خفض السخلة.[٧]

الخامس: قولك[٨] :

*وأيُّ فَتًى هيجاءَ أنتَ وَجارِها *

---

(١) هذه العبارة كلها ساقطة من "ح " .

(٢) ساقطة من "ق " وانظر الهامش الذي بعد الآتي .

(٣) ساقطة من "ق ".

(٤) في "ق " " لا يصح ".

(٥) قال في البسيط : ١٠٤٥ " الأدلة التي يعلم بها أنّ هذه الأسماء نكرات عشر" وانظر أيضا : ٣١١-٣١٢ وذكر في الملخص الستة الأدلة الأولى مما هنا بعبارة قريبة مما هنا . الملخص : ٥٢٨.

(٦) انظر الكتاب : ٢/٨٢ ، ٣٠٠.

(٧) انظر الكتاب : ٢/٣٠٠-٣٠١ فإنّ سخلة بالخفض نكرة ، لأن كلا هنا لا تخفض الا النكرات .

(٨) هذا صدر بيت وعجزه * إذا ما رجالٍ بالرجال استقلتِ * وهو غير معروف القائل ،وانظره في الكتاب : ٢/٥٥ ،والأصول : وشرح عمدة الحافظ : ٤٤٨ ،والمغني : ٩٠٨ وشرح أبياته للبغدادى ٨/١٠٠.

إذا خفضت جارها (١).

السادس : قولك : هذه ناقة وفصيلها راتعان (٢) ، فيمن رفع راتعين (٣).

السابع : قولك : كم رجل وأخيه أكرمت.

الثامن : باب الحسن الوجه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه.

وإنّما وجب أن تكون الإضافة في هذه المواضع (٤) الثمانية في نية الانفصال.

أما باب الحسن الوجه ، فلأنه فاعل في الأصل ، والصفة له في المعنى ، والشيء لا يتعرف بنفسه.

وأما بقيتها فلأن عواملها مخصوصة بالنكرات ، والمعطوف شريك المعطوف عليه في ذلك العامل ، فلو جعلت الإضافة فيها محضة ، لاختلت القاعدة الموضعية ، وهذا واضح إنْ شاء الله.

وأما القسم الذى يصح فيه توهم تعريف المضاف : فثلاثة أنواع: (٥)

أحدها : اسم الفاعل ، واسم المفعول على الجملة ، وأمثلة المبالغة إذا أريد بجميع ذلك الحال والاستقبال على المشهور في الأمثلة ،

---

(١) جارها مخفوضًا عطفًا على " فتى هيجاء " وهو نكرة لأنه مضاف إلى " أيّ " وأيّ إذا أضيف إليها واحد لم يكن إلاّ نكرة ، فهو نكره في المعنى.

(٢) لأن رفع " راتعان " يكون على الصفة وهو نكرة فلا بد أن يكون الموصوف نكرة ، وعلى النصب يكون حالا . قال أبو زيد السهيلي : " ... هذا زيد ورجل ضاحكان " على الحال ، ولا يجوز ضاحكين على النعت تغليبا منهم لحكم المعرفة . نتائج الفكر : ٢١٦.

(٣) في " ق " " راتعان ".

(٤) في " ق " " الأبواب " وهي ملحقة في الهامش بخط مغاير.

(٥) انظر الملخص : ٥٣١ فقد استفاد منه كثيرا.

ويلزم على قول ٱبن خروف ٱلإطلاق في ٱلأمثلة.[١] أعني في كل[٢] ٱلأزمنة.

النوع الثاني : أفعل التفضيل[٣-] على ٱلوجه الآتي بعدُ إنْ شاءَ ٱلله.[-٣]

النوع الثالث : مثلك، وشبهك، ونحوك، وتربك، وخِدْنك، وغيرك، وما أشبه هذه[٤]، ويجوز في جميع هذه ٱلأنواع ٱلثلاثة توهم تعريف / ٱلمضاف، فتجرى عليه أحكام ٱلمعارف، كذا قال سيبويه عن ١٨٢
الخليل ويونس، في هذه ٱلأنواع ٱلثلاثة.[٥]

وأما واحدُ أمّه، وعبدُ بَطْنِه، فٱلأكثر فيهما أنْ يكونا معرفتين، وقد يكونان نكرتين، فتجري عليهما أحكام ما تعتقد فيهما من تعريف أو تنكير.[٦]

فصل[٧] : أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه بدليل أنك تقول : زيد أفضل ٱلأخوين، وليس له إلّا أخٌ واحدٌ، ومنه قول حسان:[٨]

* فخيرُكما لشركما ٱلفِداءُ *

وتقول : زيد أفضل ٱلعشرة، وهم تسعة دونه، ولمّا[٩] كان كذلك

---

(١) انظر قول ٱبن خروف في شرح ٱلجمل له : ٧٨.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣-٣) في ٱلأصل "عن ٱلوجهين ولا بعد إنْ شاءَ الله" وهو كلام مضطرب.
(٤) في "ق" "ذلك".
(٥) الكتاب : ١/٤٢٨ وما قبلها. وانظر شرح ٱبن مالك على التسهيل : ٢/٥٣٦.
(٦) مثل مررت بزيدٍ واحد أمّه، وبعمرو عبد بطنه، ومثال تنكيرهما : مررت برجل عبد بطنه، وبرجل واحد أمه. انظر ٱلإيضاح للفارسي : ٢٦٨، وٱلبسيط : ١٠٤٤.
(٧) هذا الفصل ساقط من "ح".
(٨) هذا عجز ٱلبيت وصدره : * أتهجوه ولستَ له بكُفْوٍ * وهو في ديوان حسان : ٧٦.
(٩) في "ق".

وجب آمتناع قولك : زيد أفضل إخوته ،لأن إضافة "أفعل" إلى آلأخوة تستلزم دخوله فيهم ، وإضافتهم إلى ضميره تستلزم خروجه منهم ،وآلعُجُز ينقض آلصدر ،وآلصدر ينقض آلعجز ، فظهر فساد آلمسألة ،وليس ذلك في قولك : زيد أفضل آلإخوة ،فلذلك جازت هذه وآمتنعت تلك .

فإنْ قلت : في هذه إشْكَالٌ آخر ،وهو أن آلمعنى : زيد أفضل من كل واحد من آلإخوه ،وهو واحد منهم ، فهو أفضل من نفسه ،كما هو أفضل من كلِّ واحدٍ من إخوته .

فالجواب أنّ قولك : زيد أفضل آلأخوة يستلزم فاضلاً ومفضولاً ، فآلفاضل هو (١) زيد ،وآلمفضول بقية الأخوة ،وإذا كان كذلك كان آلمعنى في قولك : زيدٌ أفضل آلإخوة أنه أحدهم ،وهو (٢-آلأفضلُ منهم ،أي هو أفضل-٢) من كل واحدٍ منهم غيره .

ثم قال : (إذا أضفت آسمًا إلى آسم خفضت آلمضاف إليه . وأجريت آلأوَل بالإعراب) . (٣)

لم يتعرض أبو القاسم ها هنا إلى بيان آلخافض [للمضاف إليه] (٤) ؛ لأنه قد ذكر ذلك في باب حروف آلخفض ،وقد مضى لنا هنالك شيء منه ، ونعيده هنا على سبيل آلإكمال .

فنقول - وآلله آلمستعان -: اختلف آلناس في آلخافض للمضاف (٥) إليه على ثلاثة أقوال :

---

(١) ساقطة من "ق" .
(٢-٢) في "ق" "آلأفضل منهم ،أي فيهم ،أي هو هو أفضل . . ."
(٣) الجمل : ١٤٤ .
(٤) تكملة من "ح" و"ق" .
(٥) آلأصل " المضاف إليه " .

أحدها : أنه ٱلمضاف ، لأنَّه طالب له ليتعرف به ،أو يتخصص به (١) ،وأصل ٱلعمل ٱلطلب ،فوجب أن يكون هو (٢) ٱلخافض له ،وهذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣) ،وعليه أكثر أصحابه .

وٱلثاني : أنَّ ٱلخافض له حرف ٱلجر ٱلذى تقتضيه ٱلإضافة (٤) ، فحذف الخافض وبقي عمله؛ لقوة الدّلالة عليه ،وعلى هذا ٱلقول جماعة منهم أبو الحسن ٱبن ٱلباذِش ، وهو منقود بما يلزم عليه من (٥) أن يكون ٱلمضاف متصلا ٱعتبارا بٱلإضافة ،منفصلاً ٱعتباراً بتقدير ٱلحرف ،فيكون ٱلٱسم ٱلأول (٦) متصلا منفصلا في حال واحدة ، أو تقول : يلزم عليه أن يكون ٱلمضاف معرفةً ٱعتباراً بالإضافة ، نكرةً ٱعتباراً بتقدير ٱلحرف ،وذلك كله مستحيل ،فبطل هذا ٱلقول ،فوجب ٱجتنابه .

والثالث : أنه مخفوض بٱلمعنى ،وهو ٱلإضافة ،وهو قول أبي ٱلقاسم ٱلسهيلي وإنّما قال ذلك لِمَا رَأىٰ من بطلان ٱلقول ٱلثاني بما ذكرناه ، وبطلان [القول] (٧) ٱلأول بأنه [لا] (٨) أصل له في ٱلعمل بجموده .

وقد وجهنا نحن عمل ٱلمضاف في ٱلمضاف إليه بما تقدم ذكره ، وأما نسبة ٱلعمل [إلى] (٩) ٱلمعنى مع إمكان نسبته إلى ٱللفظ فمذهبٌ

---

(١) في ٱلأصل " أو يختص " فقط .
(٢) في " ح " " هذا ".
(٣) الكتاب : ٤١٩/١ وهو مذهب ٱبن مالك . انظر شرح ٱلتسهيل ٥٢٧/٢.
(٤) انظر شرح ألفية ٱبن معطي :
(٥) ساقطة من " ق ".
(٦) ساقطه من " ح ".
(٧) زيادة من " ح ".
(٨) تكملة من " ح " و " ق ".
(٩) تكملة من " ح " و " ق ".

يجب اجتنابه ، لأن العوامل اللفظية أقوى من المعنوية ، وأكثر استعمالاً ، ولا يعرف عامل معنوى إلّا ما قاله سيبويه في الرافع للمضارع ، وفي الرافع للمبتدأ (١) ، وزاد الأخفش التبعية ، وقال بها ابن عصفور ، فالأصح ماذكرناه أولاً ، وهذا كله إنّما هو فيما إضافته محضة .

وأما الإضافة غير المحضة ، فإنّما هي مشبّهة بالمحضة ، لا حكم (٢) لها إلّا مُجَرّدُ التخفيف ، لأنّها ليست بتقدير حرفٍ إجماعا . والله أعلم .

(٣) وأمّا تقسيم الإضافة المحضة باعتبار تقديرها باللام ، أو بمن ، أو بفي ، فقد تقدم ذلك مستوفيً في باب حروف الخفض ، فأغنى ذلك عن إعادته .

فصل : ثم أخذ أبو القاسم في بيان (٤) ما يحذف للإضافة ، والقول في ذلك : أنّ جملة ما يحذف بسبب الإضافة ستة أشياء :

أحدها : التنوين الملفوظ به ، أو المقدر .

والثاني : نون المثنى والمجموع على حدّه .

والثالث : لام الجر إنْ كانت الإضافة على معناها .

والرابع : حرف " من " إنْ كانت الإضافة على معناها أيضاً .

والخامس : حرف " في " على طريقة من أثبت الإضافة على معناها (٥) .

والسادس : هاء التأنيث .

---

(١) الكتاب : ١/٨٤ ، ٣/١٠ ، وانظر المسألة في الإنصاف : ٤٤ .
(٢) في " ح " : " لا يحكم " .
(٣) من هنا إلى نهاية الباب جاءت في " ح " أثناء باب التاريخ وهي صفحة كاملة ورقمها : ١٦١ .
(٤) في الأصل " شأن " .
(٥) منهم ابن مالك ، وقد أكّد في شرح التسهيل ٢/٥٢٧-٥٣٠ وجودها وأورد لها شواهد كثيرة .

فمثال حذف التنوين الملفوظ به (١) و (٢) المقدّر : غلام زيد أفضل الغلمان ، فقد كان "غلامٌ" منونًا لفظا ، و "أفضلُ" منونًا نيةً قبل الإضافة ،وذلك أنّ الاسمَ الذى لا ينصرف في نية التنوين (٣) ، بدليل أن الشاعر ينونه لفظا ضرورةً ، ولولا ذلك لم يجز له تنوينه (٤) . ألا ترى أنه لا يسوغ له تنوينه إذا كانت فيه ألف ولام حشوًا ؛ لأنهما معاقبان له ، نعم إنّما يتصور ذلك / فيما لا ينصرف في النكرة ، وأما ما ينصرف في ١٨٣
النكرة نحو : أحمد ،وإبراهيم ،فهو من باب ما حذف منه التنوين الملفوظ به ؛لأنّه إنّما امتنع صرفه في حال التعريف ،فإذا أردت إضافته نكّرته فلم تحصل الإضافة إذًا إلّا بعد استحقاقه الانصراف ،وهذا بين إنْ شاء الله .

ومثال نون التثنية والجمع : ضاربا زيد ،وضاربو زيد (٥) ،وإنّما وجب حذفها تغليبا لما فيها من معنى التنوين ، وقد تقدم ذلك .

ومثال لام الجر : غلام زيد ،أصله غلام لزيد ،فاجتمع (٦) حذف اللام وحذف التنوين [ولذلك أيضاً اجتمع حذف مِن وحذف التنوين] (٧) في (٨) نحو: ثوب خزٍّ ، إذْ أصله : ثوبٌ مِنْ خزٍّ ، وهو المثال الرابع، وبهذه المنزلة حذف "في" نحو قوله تعالى ﴿ بل مكرُ الليل والنهار ﴾ (٩) (١٠-؛لأن معناه بل مكركم في الليل والنهار-١٠) وهو المثال الخامس .

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) في الأصل و"ق" "أو المقدر" والمثبت هو الصواب.
(٣) في "ق" "في قوة التنوين".
(٤) زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ،وحكى الزجاجي أيضا في نوادره مثل ذلك ... قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ،لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ،فجرت ألسنتهم على ذلك . بنصه من ضرائر الشعر : ٢٥.
(٥) "وضاربو زيد" ساقطة من "ق".
(٦) في الأصل "فاجمع".
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من "ق".
(٨) ساقط من "ق".
(٩) سبأ : ٣٣.
(١٠-١٠) ساقط من "ق".

ومثال حذف هاء التأنيث : ليت شعرى ،إنّما هو شَعَرْتُ شِعْرَةً ، فلما أضفت حذفت منه ٱلهاء ،ومنه قوله تعالى ﴿ وإقام ٱلصلاة ﴾ (١) إنّما هو أقمت (٢) ٱلصلاة إقامة ،وٱلتاء عوض من ٱلمحذوف من إقامة ، فلمّا أضفتَ حذفتها (٣) ،ويَنْدُرُ حذفها دون إضافة .

فصل : وأما ٱمتناع ٱلجمع بين ٱلتنوين وٱلإضافة ، فلما كان يلزم عليه من ٱلجمع بين ضدين وهما ٱلاتصال والانفصال في حال واحدةٍ، من جهة أن ٱلإضافةَ تقتضي الاتصال ،وٱلتنوين يقتضى الانفصال .

وأما ٱمتناع ٱلجمع بين ٱلألف وٱللام وٱلتنوين ،فلأن التنوين من دلائل ٱلتنكير ،وٱلألف واللام من دلائل ٱلتعريف ،فكرهوا ٱلجمع بينهما لذلك .

وأما ٱمتناع الجمع بين ٱلألف واللام وٱلإضافة ، فليس ذلك مطلقا . ولكن ٱلقول في [ذلك] (٤) أنّه (٥) لا يخلو أن تكون ٱلإضافة محضة أو غيرَ محضةٍ ، فإن كانت محضةً ٱمتنعَ ذلك مطلقا ،إلّا في باب ٱلعدد نحو الخمسة ٱلأثوابِ ،ووجهُهُ ٱلتشبيه (٦) بالحسنِ ٱلوجهِ ،وقد ذكر فيما مضى . (٧)

وإنْ كانت ٱلإضافة غيرَ محضة جاز ذلك (٨) في باب ٱسم ٱلفاعل وما شبّه به ،وٱلقول في ذلك أنّ ٱسم ٱلفاعل ٱلمقرون بٱلألف وٱللام لا يخلو أن

---

(١) الأنبياء : ٧٣ ،والنور : ٣٦ .
(٢) في ٱلأصل " اقامت " هكذا .
(٣) انظر شرح ٱبن مالك على ٱلتسهيل : ٢/٥٣٢-٥٣٤ وانظرمعاني ٱلفراء : ٢/٢٥٤ .
(٤) تكملة من "ح" و"ق" .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في ٱلأصل "ووجه ٱلشبه" .
(٧) انظر باب تعريف ٱلعدد ص
(٨) في ٱلأصل "جازت لك" .

يكون معرباً بالحروف أو بالحركات ،فإنْ كان معرباً بالحروف جاز ذلك مطلقا ،سواءٌ كان في معموله الألفُ واللامُ ،أو كان مضافاً إلى ما هما فيه ،أو إلى ضمير ما هما فيه ، أَوْلَا (١) كقولك : الضاربا (٢) زيدٍ ،والضاربو زيد ، وإنَّما جاز ذلك لوجود ما تُعَاقِبُه الإضافة (٣) ، فإنْ كان معربا بالحركات لم يجز ذلك إلَّا بشرط أن يكونَ في معموله الالف واللام أو يكونَ مضافاً إلى ما هما فيه ،أو إلى ضمير ما هما فيه ، على خلاف في هذا الأخير كقولك: الضارب الرجل ، والضوارب الرجل ، والضاربات الرجل ،والضارب غلام الرجل، والضارب غلامه ،وإنّما امتنع [أن يضاف] (٤) هذا الضرب؛لعدم ما يعاقب الإضافة لفظا أو نية ، وإنَّما جاز ذلك فيه بالشرط المذكور تشبيهاً بالحسن الوجه ،ولولا ذلك لامتنع ،ويذكر عن الفراء أنه جَوَّز (٥) : هذا الضارب زيدٍ ،اعتباراً بأنَّ معناه هذا هو ضارب زيدٍ (٦) ،وهو خلاف قول الجماعة ،ولا نظير له ،والله أعلم.

---

(١) "أولا" ساقطة من "ق".
(٢) في الأصل "الضاربان" خطأ.
(٣) الإضافة تعاقب النون هنا . انظر معاني الفراء : ٢/٢٢٦.
(٤) تكملة من "ح" و"ق".
(٥) في "ق" جواز.
(٦) انظر مذهب الفراء في شرح ألفية ابن معطي ٩٨٣ ،وشرح الرضي ٢/٢٢٢.

بـــاب التأريـــخ

يقال : أَرَّخَ ووَرَّخَ ، كلاهما أصلٌ ؛ لأنهما يتصرفان تصرفا متساويا ، فيقال : أَرَّخَ ووَرَّخ ، ويُؤَرِّخ ، ومُؤَرِّخ ، ومُؤَرَّخ ، وتَوْرِيخًا ، وتَأْرِيخًا ، فكل واحد من الواو والهمزة ثابت في جميع وجوه التصريف ، فدل ذلك على ما ذكرناه من أَصالة كل واحد منهما .

والتَّأْرِيخ يكون بعدد (١) الليالي والأيام ، ولا يخلو من أربعة أوجه :

أحدها : أن تذكر الأيام فقط .

والثاني : أن تذكر الليالي فقط .

والثالث : أن تجمع بين الليالي والأيام .

والرابع : أن تسكت عن ذكرهما .

فالوجه الأول يكون فيه العدد بتاء التأنيث ؛ لأنه مضاف إلى ما واحده مذكر لقولك : كتبته لخمسة أيام خلت من كذا ، والأوجه الثلاثة الباقية يكون اسم العدد فيها بغير تاء بمنزلته (٢) مع المؤنث ، وهل ذلك من باب تغليب المؤنث على المذكر أَوْلَا ؟ فيه تفصيل .

أما إِذَا قلت : كتبته لخمس ليالٍ ، فأمره بيّن ؛ لِأَنَّ اسم العدد مضاف إلى ما واحده مؤنث ، فوجب أن يكون بغير علامة على الأصل في ذلك .

وأما إِذا قلت : كتبته لِستٍّ بينَ يومٍ وليلة ، فهو (٣) من باب

---

(١) في "ح" "بعدّ" .
(٢) ساقطه من "ق" .
(٣) في "ح" " فهذا" .

تغليب ٱلموءنث على ٱلمذكَّر ،لأنَّ ٱلمراد لِستٍّ / ليالٍ وستةِ أيام ، ١٨٤
فٱللفظ يَعُمُّ ٱلمذكر وٱلموءنث ، فكان ذلك من باب ٱلتغليب ،وأما إذا قلت:
كتبته لست خَلَوْنَ ،فقال قومٌ : إنَّ هذا من باب تغليب ٱلموءنث أيضًا ،ورده
ٱبن عصفور بأنَّ ٱلتغليب إنَّما يكون إذا كان ٱللفظ يَعُمُّ ٱلمذكر وٱلموءنث ،
فيغلَّبُ أحدهما على ٱلآخر ،وهذه ٱلمسألة ليست من ذلك ،وإنَّما هي من
باب ٱلٱستغناءِ بٱلليالي عن ٱلأيام ،وإنَّما جَرَىٰ ٱلحكم على ٱلليالي لسبقها
ٱلأيام (١) ،وهذا ٱلذى قاله ٱبن عصفور ظاهر ،وٱلله أعلم.

فصل : واعلم أنَّ ٱلأصل تغليب ٱلمذكر على ٱلموءنثِ إذا ٱجتمعا
في لفظ كقولك: زيدٌ وهندٌ قائمان ،وٱلهندان وزيد خرجوا ،وقد جاء في
ٱلعربية تغليب ٱلموءنث على ٱلمذكر في مواضع قليلة ، جملتها أربعة
مواضع : (٢)

أحدها : هذا ٱلباب على ٱلوجهِ ٱلذى ذكرناه. (٣)

---

(١) في "ق" لسبقيتها للأيام" وٱنظر ٱلمسألة في شرح ٱبن عصفور: ٢/ ٧٨ ،ووافق ٱبنُ عصفور ابنُ مالك وأبو حيان . انظر شرح ٱلكافية ١٦٩٠ وٱرتشاف الضَّرَب : ١/ ٣٧٥ ،وبمثل قول ٱلموءلف قال ابن خروف في شرح ٱلجمل : ١٠٤ ، وابن الضائع في شرح ٱلجمل ٤٨/ب .

(٢) قال ٱبن خالويه في كتاب ليس له : ١٩٤ : " ليس في كلام ٱلعرب موءنث غلبه المذكر إلاَّ في ثلاثة أحرف في التاريخ : صمت عشراً يَرِدُ على ٱللياليِ ،لئلا ينقص ٱلشهر يوما ،ولا تقل عشرة ،ومعلوم أنّ الصوم لا يكون إلاّ بالنهار ، وتقول سرت عشرا بين يوم وليلة ،وٱلثاني أنك تقول الضبع ٱلعرجاء للموءنث ،وٱلمذكر ضِبْعَان فإذا جمعت بين ٱلضبع والضبعان قلت : ضَبُعان ... وٱلثالث النفس فيقال : ثلاثة أنفس على لفظ ٱلرجال".
وانظر المذكر والموءنث لٱبن ٱلأنبارى : ٦٧٦ ،ودرة ٱلغواص : ٩٩ ، وانظر تذكرة النحاة : ٤٦١ .

(٣) هذا مذهب الزجاجي في ٱلجمل : ٤٥ وقال ٱبنُ مالك وٱبن عصفور وابو حيان : إنّه ليس من تغليب ٱلموءنث على ٱلمذكر ،شرح ٱلكافية : ١٦٩٠ وشرح الجمل : ٢/ ٧٨ وٱرتشاف الضَّرَب : ١/ ٣٧٥ .

والثاني : ضَبُعٌ وضِبْعَانٌ ،فضبع آسم (١) خاص بالموءنث ، وضِبْعَان خاص بآلمذكر ،فإذا ثنيت غَلَّبت آلموءنث فقلت : ضَبُعَانِ ، وكان القياس ضبعانان ،وقد حكاه أبو زيد قليلا (٢).

وآلثالث : ابن وبنت ، فيما لا يعقل ،تقول : ابن لبون ، وبنتا لبون (٣) ،فإذا جمعتَ قلت : بنات لَبُونٍ ،ومنه : بنات نَعْشٍ .

الرابع : إذا كان آلفعل مسنداً إلى معطوف ومعطوف (٤) عليه ، وكان آلمعطوف عليه موءنثا كقولك : قامت هند وزيد ،فإنك تغلب المتقدم منهما للزومه ، وعدم لزوم الثاني .

وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ وجُمِعَ آلشمس وآلقمر ﴾ (٥) فيَحْتَمِلُ أمرين :

أحدهما : أن يكون من باب تغليب (٦) المذكر وإنْ تأخر للزومه لزومَ آلأول ،لقوله : جُمِعَ ،وهذه آلمادة تلزم شيئين فأكثرَ ، فلما آستوى آلثاني مع آلأول في آللزوم وجب تغليب آلأصل على آلقياس آلمطرد .

وآلأمر آلثاني : أن يكون إسقاط آلعلامة من حيث كان تأنيث آلمعطوف عليه مجازيا ، وهذا آلثاني أوجه ،وآلله اعلم ،لقوله تعالى في آلآية آلأخرى

---

(١) في "ح" و"ق" "لفظ".
(٢) النوادر : ٥٣٧ ، وتذكرة النحاة : ٤٦١ . قال في درة آلغواص : وإنّما فعل ذلك فراراً مما كان يجتمع من آلزوائد لو ثنى على لفظ المذكر .
(٣) في "ق" "بنت لَبُونٍ" خطأ .
(٤) ساقطة من "ق".
(٥) القيامة : ٩ .
(٦) ساقطة من "ق".

﴿ أم هل يستوى الظلمات والنور ﴾ (١) وقرئ بالتاء وبالياء (٢) ، فالقراءة بالتاء على القانون الذى ذكرناه من تغليب حكم المتقدم ، والقراءة بالياء من باب إسقاط العلامة مع التأنيث المجازى .

ثم قال : (وتقول : كتبته لِخَمْسٍ خَلَوْنَ) (٣) إلى آخره .

اختلف الناس فيما يقع به التأريخ (٤) ، فمنهم من قال : يقع بالأقل من (٥) الماضي ، أو المستقبل ، فتقول : كتبته لثلاثٍ خَلَوْنَ ، إلى أربعَ عَشْرَةَ (٦) خَلَتْ ، وكذلك في الباقي (٧) ، فإذا انتصف الشهر كنت مخيّرًا في التأريخ بالماضي أو الباقي ، لتساويهما ، فإذا أرخت بالباقي بنيت على الكمال ، لأنه الأصل ، هذا هو (٨) قول الجمهور ، ومنهم (٩) من يبنى التأريخ كله على الماضي ، لأنّه محقق معلوم قليلاً كان أو كثيرا ، ولا يؤرّخ بالمستقبل ، لأنه غير معلوم ، إذْ يمكن أن يكون الشهر ناقصا أو كاملا ، ومنهم من ذهب مذهبَ الجمهور ، إلاّ أنه احتاط (١٠) بحرف الشرط إذا (١١) أرّخ بالمستقبل ، فيقول : كتبته لثلاثٍ إنْ بقين (١٢) ، وهذا لا يلزم ، لأن البناء ينبغي أنْ يكون على حَسَبِ الأصل ، فإنْ ظهر بعدُ نقصانٌ لم يَضُرَّ ، والله أعلم .

---

(١) الرعد : ١٦ .
(٢) قرأ بالياء حمزة والكسائي وأبو بكر ، وقرأ بالتاء المثناة من فوق ابن كثير ، ونافع وأبو عمرو وابن عامر . السبعة : ٣٥٨ ، وحجة القراءات : ٣٧٢ .
(٣) الجمل : ١٤٥ وفيها "كتبت" .
(٤) انظر ارتشاف الضَّرَب : ١/ ٣٧٦ .
(٥) "بالأقل من" ساقطه من "ق" .
(٦) في "ق" "عشر" خطأ .
(٧) هو مذهب الأكثر . انظر المساعد : ٢/ ٩٤ .
(٨) سقطت من "ح" .
(٩) عزاه في المساعد ٢ : ٩٤ لبعض المغاربة .
(١٠) في "ح" "يحتاط" .
(١١) في "ق" "إنْ" .
(١٢) انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ٨٠ .

فصل (١) : إذا كان العدد قليلا ، وحدُّه من الثلاثة إلى العشرة ، جاز لك أمران .

أحدهما : أن تعيد عليه ضمير جماعة المؤنث ، كقولك : كتبته لثلاثٍ خلون ، أو لعشرٍ خَلَوْنَ .

والثاني : أن تعيد عليه ضمير الواحدة كقولك : لِثلاثٍ (٢) خلتْ ، أو لعشر خَلَتْ ، والأول أجود ، وسواء في هذا ذكرت المعدود أو لم تذكره ، وهو كلام الأئمة وتمثيلهم ، وهو مطابِق للعلة في ذلك ،

فإنْ كان العدد كثيرًا ، وهو ما زاد على العشرة . فالوجهان المذكوران ، وإفراد الضمير أجود ها هنا ، على العكس مما ذكر ، وإنّما كان كذلك اعتبارًا بالمفسَّر ، والعدد القليل يفسَّر بجمع ، والكثير يفسَّر بالواحد ، فأرادوا أن يكون ضمير العدد على حَسَبِ تفسيره من إفراد أو جمع ، لتحصل المشاكلة بذلك (٣) ، والله أعلم .

---

(١) أقحم بين هذا الفصل وما سبقه في نسخة "ح" فصلان في باب الإضافة وقد سبقت الإشارة لذلك .

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣) قال أبو بكر بن الأنبارى : " اعلم أنَّ النون علامة لجمع المؤنث القليل ، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير . تقول في جمع القلة : الهندات قمن ... وتقول في الكثرة الهنود قامت ... وكذلك تقول : لثلاث خلون ومضين . ... فإذا كثر العدد قلت : لإحدى عشرة ليلةً مضت ... سمعت أبا العباس يقول : هو بمنزلة الهندات قمن والهنود قامت " المذكر والمؤنث : ٦٨ . وقال ابن قتيبة - رحمه الله - " فإذا أرادوا التأريخ قالوا لعشر وما دونها : خلون وبقين ، فقالوا : لتسع ليالٍ بقين ، ولثمانِ ليالٍ خلون ، لأنهم بينوه بجمع ، وقالوا لما فوق العشرة : خلت ومضت وبقيت لأنهم بينوه بواحد ، أدب الكتاب : ٢٧١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٧٧-٧٨ ، وشرح الرضي : ٢/١٥٧ .

قال أبو عثمان : العرب تقول : الأجذاع انكسرن ، والجذوع انكسرت ، لأن الأول من جموع القلة ، والثاني من جموع الكثرة ، فجرى ذلك كله (١) على حكم العدد (٢) ، وكذلك قال (٣) أبو علي الشلوبين وقال غيره : إنّ العدد هو المحمول على ما قاله أبو عثمان في الأجذاع، والجذوع ، وهذا كله إنّما هو على وجه الاستحسان (٤) / ١٨٥

ثم قال : (وكذلك تقول لرجل (٥) مع خمس نسوة : هذا سادس ستة) إلى آخره .

في مثل هذه المسألة يكون التغليب ، لأنّ التغليب إنّما يكون في لفظ يعم المذكر والمؤنث فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، فلذلك تقول: هذا سادس ستةٍ ، لأن ستةً لفظٌ يعمّ المذكر والمؤنث ، إلّا أنك (٦) إذا جئتَ بعد العدد بمعطوف ومعطوف عليه غلّبتَ المتقدم فيمن يعقل كقولك : عندي ست نساء ورجال ، وستة رجال ونساءٍ ، إلّا أنْ يكون مفصولا ببيّن ، فإنّك تغلب فيه المذكر ، تقدم أو تأخر ، كقولك : اشتريت خمسة عشر ، بينَ عبد وجارية ، أو بينَ جارية وعبد . (٧)

فصل : إذا نعتَّ العشر في هذا الباب كان لك فيه ثلاثة أوجهٍ . (٨)

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) انظر قول المازني في شرح الرضي : ٢/١٥٧ .
(٣) في الأصل و"ق" "كذا قال" والصواب إثبات الواو.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/١٤٣ .
(٥) في الأصل و"ق" "للرجل" والمثبت من "ح" والجمل: ١٤٥ .
(٦) غير مقروءة في الأصل.
(٧) انظر شرح الجمل لابن خروف : ١٠٤ وشرح الرضي : ٢/١٥٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/١٣١/ب ومابعدها . وانظر الكتاب : ٣/٥٦٤ .
(٨) انظر التذييل والتكميل : ٣/١٣٢/ب .

أحدها : أن تقول : كتبته في العشر الأولى ، اعتبارا بلفظ " العشر " ، لأنه اسم مؤنث .

والثاني : أن تقول : كتبته في العشر الأُوَلِ اعتباراً بمعناه ؛ لأن مدلوله ليالٍ ، والأُوَلُ جمعُ الأُولَى (١) .

الثالث (٢) : أن تقول : كتبته في العشر الأول [ومنع بعض النحاة أن ينعت بالأَوَّلِ ، فلا يجوز أن يقال : العشر الأول ؛ لأنه لا ينعت المؤنث بالمذكر في التأنيث الحقيقي ، وجوّز ذلك أبو علي الشلوبين] (٣) فتصف العشر ، وإن كان مؤنثا بصفة المذكر اعتباراً بالتقسيم ؛ لأن الشهر ثلاثة أقسام ، العشر الأولى (٤) قسم ، والعشر الثانية قسم ، والعشر الثالثة قسم ، فإذا قلت : كتبته في العشر الأولى ، فكأنك قلت : كتبته في القسم الأول من الشهر ، فإن وقع التأريخ بالقسم الثاني قلت : كتبته في العشر الوسطى ، اعتباراً بلفظ العشر ، لأنه مفرد مؤنث ، ويجوز في العشر الوُسَطِ ، اعتباراً بالمعنى ، لأن مدلوله ليالٍ ، والوُسَطُ جمعَ الوسطى ، ويجوز : في العشر الأوسط ، على ما ذكرناه ، في العشر الأول ، على اعتبار التقسيم ، وكذلك يجوز أيضًا : في العشر الوَسَطِ .

فإن وقع التأريخ بالقسم الثالث قلت : كتبته في العشر الأواخر ، اعتباراً بالمدلول ، لأنها ليالٍ (٥) ، فلذلك نعتها بالجمع ،

---

(١) في " ق " " الأول " خطأ .
(٢) في " ق " " الثاني " خطأ .
(٣) مابين القوسين تكملة من " ق " وهي ملحقة في الهامش .
(٤) في " ق " " الأول " خطأ .
(٥) بعد " ليال " في هامش " ق " بخط النسخة نفسه قوله : " وعلى طريقة الشلوبين في العشر الآخر ، ويمنعها غيره ، ولا يجوز كتبت في العشر الأخرى " اهـ . وقبل هذه الزيادة كلمة " أصل " يظهر

===

(١- ويجوز كتبته في العشر الآخر، بتذكير النعت على الوجه الذى ذكرناه من اعتبار التقسيم -١) ، ولا يجوز كتبته في العشر الأخرى ،لئلا يلتبس بالثانية ،إذ يجوز إطلاق لفظ "أخرى "على كل واحدة منهما ،ولا يجوز أيضًا في العشر الأخر ،لئلا يلتبس أيضا بجمع أخرى التي يراد بها الثانية ؛ لصحة إطلاق اللفظ على كل واحدة منهما .

وتعلّم أنّ كل مسألة جرى فيها نعت المؤنث بالمذكر على التأويل المذكور ،فهو رأيٌ رآه الشلوبين ، ومنعه غيره من النحاة ،وكأنه على طريقة "فلان لغوبٌ أتته كتابي فاحتقرها" (٢) والله أعلم .

مسألة : منع بعضهم أن يقال : كتبته في الأحد والعشرين يوما ،لأنه لا يخلو أن يشرك حرفُ العطف بين المعطوف والمعطوف عليه أولا ، فإن شرك بينهما فسد المعنى ،لأنه كأنه قال : كتبته في الأحد وفي العشرين ،فيجيء الكتبُ في كل واحدٍ واحدٍ من هذا العدد ، وإنما وقع الكتبُ في اليوم الواحد فقط ،وهو ما تم به العدد .

قال : وإنْ لم يشرك حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه أخرج بذلك عن أصله ،فهذا وجه المنع .

قال الشلوبين ،وهذا غير لازم ، لأن جملة هذا العدد من المعطوف والمعطوف عليه اسمٌ لشيء واحد ،وهو جملة المعدود ،وقد قال النحاة : إنك إذا سميت بالمعطوف والمعطوف عليه جرى ذلك مجرى اللفظ

=== بعدها حرف لعله جزء من كلمة آخر ،فتكون هذه الزيادة من أصل آخر وقد جرى لها سابقة ، يرجح هذا أن هذه الزيادة متضمنة لما سقط من هذه النسخة ،وهو بعدها مباشرة .انظر الهامش التالي .

(١-١) ساقط من "ق" .

(٢) في "ق" "أحرقها".

الواحد في المعنى ، فارتفع بهذا منع[1] المانع .

مسألة : ومنع بعضهم أيضاً أنْ يقال : كتبته[2] في العشرين يوماً ، لأنه يلزم عليه أن يكون الكَتْبُ وقع في كل واحدٍ واحدٍ من هذا المعدود ، وليس كذلك ، وإنّما يقال : كتبته في الموفى عشرين .

قال الشلوبين : وهذا لا يلزم ، لأنه على حذف مضاف ، كأنه قال [كتبته][3] في تمام العشرين ، وقد قال سيبويه : اليوم خمسة عشر من الشهر ، والمعنى ولا بد : اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ، وهذا بين والله أعلم .

مسألة : انظر إلى قولهم : كتبته في المُوفي عشرين ، فإنّه يلزم عليه ما اتفقوا على امتناعه من تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ؛ بيان ذلك أنّ اسم الفاعل ، وهو المُوفي ، قد تعدّى إلى العشرين وضميره واحد من العشرين ، فوقع قائله في المحظور ، فما وجه إجازتهم له ؟ . هذا مما ينظر فيه ، فالوجه أن يقال في تَمامِ العشرين ، أو كتبته في العشرين ، على حذف[4] المضاف كما قال سيبويه : اليوم خمسةَ عشرَ من الشهر ، ولا فرق بين / موفي والمتمم في الإلزام المذكور ، وإيّاك وما يعتذر منه . ١٨٦

فصل : تقول في أولِ ليلةٍ وفي الثانيةِ وفي الثالثةِ : كُتِبَتْ[5] غرةَ شهرِ كذا ، وهلالَ شهر كذا ؛ لأنّ الهلالَ أولُ ليلةٍ والثانية والثالثة[6] ، ثم هو قمرٌ بعد ذلك ، والمعنى ، كتبته زمان ظهور هلال شهر كذا ، وتنفرد أول ليلة بأن تقول فيها : كتبته مُستَهَلَّ شهر كذا[7] ، واستهلالَ شهر

---

(١) ساقطة من " ق ".
(٢) ساقطة من " ق ".
(٣) تكملة من " ق ".
(٤) في " ح " " خلاف " خطأ .
(٥) هكذا بدون ضمير ، وهو صحيح وقد جاء ذلك في اللسان " غرر " ٥/١٥ .
(٦) اللسان " هلل " ١١/٧٠٢ .
(٧) انظر درة الغواص : ١٠٠ ، ومقدمة الوافي بالوفيات : ١/١٧ و
وانظر شرح الجمل لابن خروف : ١٠٤ ، والتذييل والتكميل : ٣/١٣٢/أ .

كذا ،فإنْ كتبته في أثناءِ أولِ ليلة من الشهر قلت : كتبته أولَ ليلة من شهر كذا ،وفي الثانية : لِلَيلةٍ خَلَتْ ،وفي الثالثة لليلتين خَلَتَا ، ولا يجوز كتبته لليلة خَلَتْ وأنت فيها ،لأنها لم تخلُ بعدُ (١) ،ولهذا لم يقولوا : كتبته لليلة بقيت وأنت فيها ،وإنْ كان المعنى صحيحاً ،لكنهم أجروا الخاتمة مُجْرَى الفاتحة ، وقالوا (٢) في الثلاث الأواخر من الشهر : كتبته في عَقِبِ الشهر ،وقال بعضهم : يكون ذلك إذا بقيت منه بقية ، ولم يَخُصَّ ، وقال بعضهم : هي الثلاث ونحوها ،ويجوز أن تقول : كتبته لثلاث بقين [وليلتين بقيتا] (٣) ولليلة بقيت (٤) على الوجه الذى ذكر في أول الشهر : لليلة خَلَتْ ،ولليلتين خَلَتَا ،ولثلاثٍ خَلَوْنَ ،وهذا كله مستوفًى في كتب اللغة ،والله أعلم .

وتقول أيضًا إذا بقيت من الشهر ليلة : كتب سَلْخَ شهر كذا (٥) ، قال أبو زيد : يقال : سَلَخْنَا شَهْرَ كذا سَلْخًا ،فَسَلْخٌ فيما يؤرَّخ به مصدر أقيم مُقَامَ اسم الزمان [والله أعلم .]

---

(١) انظر درة الغواص : ١٠٠ .
(٢) في "ق" "ويقال" .
(٣) ما بين القوسين تكملة من "ح" و"ق" .
(٤) "لليلة بقيت" ساقطة من "ق" .
(٥) اللسان "سلخ" ٣/٢٤ .

بـــاب النِّـــداءِ

يقال : النِّدَاءُ والنُّدَاء بكسر النون وضمها ، لأنه صوت ،والأصوات تأتي على هذين البنائين ،كالصِّياح والصُّراخِ .

والمنادى على أربعة أقسام : مفردٌ مقصودٌ ،ومضافٌ ،ومطوَّل ، ومنكور ،وكلها معربٌ على الأصل ،إلا المفردَ المقصودَ علماً كان أو غير علم ، فإنه مبنيٌّ إلاَّ أنْ يجرَّ باللام ،فإنَّه معربٌ حينئذٍ .

واختلف في وجه بنائه ، فمنهم من قال : إنَّما بني لوقوعه موقعَ المضمر ، وشبهه به في إفراده وتعريفه ،وخطابه (١) ،ومنهم من قال : إنَّما بُنِيَ لتضمُّنه معنى الخطاب ،وهو معنىً يغلب على الحرف.(٢)

ومنهم من قال : إنَّما بُنِيَ لاختلاطه بالصوت وامتزاجه به ،فهو من باب التركيب مع الصوت.(٢)

فأمَّا صاحب المقالة الأولى فيحتج لصحتها بامتناع بناء غيره من المنادَيات ،لأنَّ كل واحد منها لا يصح فيه وصفه المذكور ، ألا تَرَى أنَّ المضاف ،والمطوَّل ،والمنكور لا شبه بينه وبين الضمير ؟ لأن المنكور مُفارِق له بتنكيره ،والمضاف مفارقٌ له بإضافته ،والمطوَّل مفارقٌ له بعمله .

فلذلك لم يجزْ بناء واحد من هذه الثلاثة ،وانفرد هو بالبنـــاء المذكور ،لِمَا ذكر من قوة شبهه بالضمير .

---

(١) منهم المبرد وابن خروف وجماعة . المقتضب : ٤/٢٠٤-٢٠٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/١٨٩/أ .

(٢) هو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين . المساعد ٢/٤٩٠ . وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب : ٢/١٨٥ ،والتذييـــل والتكميل : ٤/١٨٨/ب ،والمساعد ٢/٤٨٩ .

(٣-٣) ساقط من "ح" .

وأما صاحب المقالة الثانية ، فيقول : إنّما لم يُبْنَ المضاف ، وإنْ كان مثله في تضمنه معنى الخطاب ، لأنه وإنْ شابَهَ الحرفَ بذلك ، فإنّه يفارقه في الإضافة ، فامتنع بناؤه لذلك ، والمطوّل في هذا محمولٌ على المضاف ، لأنه مضارِع له من جهة عمله واختصاصه بما بعده .

وأما المنكور فإنه مجرّدٌ من موجبات البناء ، لأنه غير مقصود في نفسه ، ألَا تَرَى أنّ الأعمى إذا قال : يا رجلاً خذ بيدي ، فإنّه لم يقصد واحدًا بعينه ، خلافًا لِما يذكر عن أبي عثمان المازني ، وسيأتي بعدُ إنْ شاء الله .

وأما صاحب المقالة الثالثة فإنّه يحتج بامتناع بناءِ المضاف ، لِمَا كان يلزم عليه من جعلِ ثلاثة أشياءَ شيئًا واحدًا ، ولا يكون ذلك في شيء من كلامهم ، وكذلك المطوّل يجري هذا المجرى .

وأما المنكور فإنّه منفصل من حرف النداء ، لأنه لمّا لم يكن مقصودًا بعينه كان في حكم غير المذكور ، وكأنّه مكتفٍ بمجرّد الصوت ، بخلاف المقصود ، فإنّه مع حرف النداء كشيءٍ واحدٍ ، من حيثُ كان حرفُ النداءِ كالتوطئة له ، والله أعلم .

فصلٌ : ثم يقال بعد : لِمَ كان بناؤه على حركةٍ ، وأصل البناء السكون ؟

فالجوابُ (١) : أنّه إنّما وجب له ذلك من جهة أنّ البناءَ طارِئ عليه ، فكذلك (٢) كلّ ما كان البناء طارئًا عليه فسبيله أنْ يبنى على حركةٍ ، للمَزِيّةِ التي له على ما لم يكن معربًا في موضع .

---

(١) انظر الملخص : ٤٥٥ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٤/١٨٣/ب .

(٢) في الأصل و "ق" "وكذلك" بالواو .

ثم يقال بعدُ : ولِمَ كانت الحركة ضمّةً دون غيرها ؟

فالجواب : أنهم أرادوا بذلك الفرقَ بينَ حركتي إعرابه وبنائِه في / هذا الباب ، وبيان ذلك أنّ الحركاتِ ثلاثٌ ، فالفتحة تكون له ١٨٧
إعراباً في هذا الباب ، كقولك : يا عبدَالله ، ويا ضارباً زيدا ، ويا رجلاً خذ بيدى ، والكسرة أيضاً تكون له إعراباً إذا جُرَّ باللام كقولك : يا لَزَيدٍ للسارقِ ، والضمة لا تكون له إعرابا في هذا الباب ، فلذلك خُصَّ بالضمة فرقاً بين حركتي إعرابه وبنائه .

وأما الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم ، فإنّها نائبة عن الفتحة ، وإنّما كانت كسرةً بعد كَوْنِها فتحةً ، لأجل ياء المتكلم ، فهي عارضة ، ومنهم من قال : إنّما خُصَّ بالضَّمّةِ حملاً على "قبلُ" و"بعدُ" وذلك أنّ "قبل" و"بعد" يعربانِ إذا كانا مضافين أو منكورين ، ويبنيان إذا قطعا عن الإضافة ، مراداً بها التعريف ، وهذا المنادى يُعْرَبُ إذا كان مضافاً أو منكورا ، ويبنى إذا كان غيرَ مضاف ، ولا منكور ، فلمّا أشْبَه "قبل" و "بعد" حُمِلَ عليهما في الاختصاص بالضمة .

ومنهم مَنْ قال : إنّما خُصَّ بالضمة ، لأنّه لو بني على الكسر لأشبه المضاف إلى [ياء] (١) المتكلم ، لأنّه تحذف منه الياء كثيرا كقولك : يا غلامِ يريد بذلك : يا غلامي أقبل ، ولو بنيَ على الفتحة لالتبس بمنكور ما لا ينصرف ، كقولك : يا أحمرَ (٢) أقبل ، فلم يكن السامع يعرف المقصود من غيره ، وهذا واضح إنْ شاء الله .

---

(١) تكملة من "ق" .
(٢) في الأصل "حمر" .

ثم قال : (وهو في موضع نصب)[١] إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في الناصب للمنادى على ثلاثة مذاهب :

فمنهم من قال : إنّه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، لأنّ حرفَ النداءِ صار بدلاً من اللفظ به[٢] ، ولذلك جازت إمالته ، وليس في الحروف أهليّةٌ للإمالة . وتقدير الفعل : يا أريدُ زيدًا ، أو أنادي زيدًا ، هذا مذهب سيبويه عند الجمهور[٣] ، واعترضَ بأنّ هذا التقدير مخالفٌ للمعنى ، لأنّ قولك : يا عبدالله ، إنشاء ، وقولك : أريد ، أو أنادي خبرٌ من الأخبار ، ولا يفسّر الشيء إلّا بما يعطي معناه على سبيل المطابقة ، هذا معنى قول المعترض .

وأجيب : بأنّ هذا الفعل المقدر ليس هو المستعملَ في الكلام ، وإنّما هو فعل إنشائي يعطي المعنى الذى يعطيه قولك : يا عبدَالله ، إلّا أنّه لا يستعمل على هذا المعنى ، وإنّما جرى مجرى ما أحسنَ زيدًا ، وقد تقدم في بابه .

على[٥] أنّ أبا على الشلوبين قال في قول سيبويه : يا أريد زيدا " يا " نداء عام ، ثم خصصه بقوله : أريد ، وليس هذا بانفصال[٦] ، وإنّما الانفصال ما ذكرناه ، والله أعلم .

---

(١) الجمل : ١٤٧ .
(٢) " به " ساقط من " ح " .
(٣) وهو صريح كلامه في الكتاب ٢/١٨٢ ، شرح الرضي : ١/٣١ .
(٤) وهو الكسائي - رحمه الله - انظر التذييل والتكميل : ٤/١٨٣/ب .
(٥) ساقطة من " ح " .
(٦) قول الشلوبين في شرح الجمل لابن الضائع : ٥٠ ، وبمثل ما انفصل عنه هنا انفصل ابنُ الضائع .

وقال بعض الناس : إنَّ المنادى منصوب بحرف النداء (١) ، فإنْ أراد بذلك نسبة مجازيّةً من حيث كان الحرف عِوَضًا من الفعل ، وبدلاً من اللفظ به (٢) ، فيعرب ، وإنْ أريد بذلك نسبةٌ حقيقةٌ كنسبة عمل إنَّ في اسمها مثلا ، فذلك غير صحيح من ثلاثةِ أوجهٍ :

احدها : أنّ الحرف لا يعمل في الاسم إلّا إذا أشبه الفعل ، كعمل إنَّ في اسمها لشبهها بالفعل ، وليس شيء من ذلك الشبه في حرف النداءِ .

والوجه الثاني : أنه ليس في الدنيا حرفٌ يعمل نصباً ولا يعمل رفعاً ، إذْ ليس ذلك في الفعل المحمول هو عليه .

والوجه الثالث : أنّ امتناع اتصال المنادى به إذا كان ضميراً ، والضمير المنصوب يجب اتصاله بعامله ، إلّا أن يمنع من ذلك مانع ، والعرب إنّما تقول : يا إيّاك ، فجاءت بالضمير المنصوب منفصلا ، وأيضاً فإن الحرف لا يعمل مضمراً (٣) ، وقد قالوا في النداء : عبدَالله أقبل ، يريدون : يا عبدَالله أقبل ، وحرف النداء يطرد حذفه في مثل هذا ، وهذا كلّه واضح إنْ شاء الله .

ومن الناس من قال : إنَّ هذا (٤) المنادى منصوب بمعنى التنبيه (٥) ،

---

(١) نسب الرضي للمبرّد أنه أجاز نصب المنادى على حرف النداء لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفعل . قال الرضي : وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إذاً من هذا الباب ، أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف " شرح الرضي : ١/١٣٢ والذى في المقتضب : ٤/٢٠٢ أنَّ نصب المنادى بفعل متروك إظهاره ، وهو مذهب سيبويه . وانظر المسألة في التذييل والتكميل : ٤/١٨٤/ب ولم يعز هذا المذهب لأحد .

(٢) في "ح" "بدل منه".

(٣) التذييل والتكميل : ٤/١٨٤/ب.

(٤) ساقطه من "ق".

(٥) انظر الجَنَى الداني : ٣٥٠ ، وانظر التسهيل : ١٧٩ .

وهذا أيضاً ضعيفٌ ،لأنّ المعنى لا ينصب المفعولَ به ،فهذه ثلاثة مذاهب أصحها الأول ،والله أعلم.

ثم قال : (فإذا نعت المنادى المفردَ العلمَ كان لك في نعته إذا كان مفرداً وجهانِ)[1] إلى آخره .

أخذ يتكلم في توابع المنادى ،فأعلم أنّ التوابعَ خمسٌ[2] وهي : النعت ،وعطف النسق ،وعطف البيان ،والتوكيد ،والبدل.

فأما النعت فيعتبر[3] بالمنادى ،فإن كان المنادى منصوباً[4] نصباً صحيحا كان النعت منصوبا لا غيرُ مطلقاً[5] ، سواءٌ كان مفرداً أو مضافاً إضافة محضة ،أو غيرَ محضة ،أو مطولاً كقولك: يا عبدَالله العاقلَ ،ويا عبدالله / ١٨٨ صاحبَ زيدٍ ، ويا عبدَالله الحسنَ الوجهِ ،ويا عبدالله الضاربَ زيداً ، كل ذلك نَصبٌ[6] كما ترى ، فإن كان المنادَى مبنيًّا على الضم نظرت إلى نعته[7] ، فإنْ كان مضافاً إضافة محضة ،لم يكن فيه إلاّ النصب كقولك : يا زيدُ صاحبَ عمرٍو ،لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ،وحرف النداء لا يعمل في المضاف إلاّ النصب ، فمن ثَمَّ وَجَبَ نصب هذا النعت ،فإن كان النعت مفرداً ،أو مطوّلاً ،أو مضافاً إضافة غير محضة كانَ لك فيه وجهان : الرفعُ حملاً على لفظ المنادَى ؛ لشبه حركته بحركة الإعراب ،والنصبُ حملاً على موضع المنادى ؛ لأنه الأصل في المناديات ،كقولك : يا زيد العاقلُ والعاقلَ رفعاً ونصباً ،ويا زيدُ الضارب عمرو [والضارب عمراً][8] رفعاً ونصباً ،

---

(١) في الجمل : ١٤٧ " كان ذلك في نعته مفرداً " وما أثبت يوافق بعض نسخ الجمل .
(٢) في "ح" و"ق" "خمسة".
(٣) في الأصل " فيعتبر".
(٤) في "ح" فإن كان منادى منصوب.
(٥) الكتاب : ١٨٤/٢ والمقتضب : ٢٠٩/٤ .
(٦) في "ق" "نصبا".
(٧) في "ح" و"ق" "نظرت إلى النعت."
(٨) زيادة من "ح" و"ق".

ويا زيد الحسن الوجه رفعا ونصبا ؛ لأنَّ هذا وإنْ كان مضافا ، فإنَّه بمنزلته مفردًا ؛ لأن إضافته في نيَّة الانفصال ، وهذا كله إذا كان المنادى غير "أيّ" (١) واسم الاشارة ، فإنَّ نعتَ هذين لا يكون فيه إلَّا الرفع (٢) ؛ من جهة أنهما إنَّما جيء بهما وُصْلَةً لِنِدَاءِ ما فيه الألف واللام ، ولهذا كان نعتهما مخصوصا بما فيه الألف واللام. (٣)

وتُعْزَى لأبي عثمان المازنيّ التسوية بين جميع المناديات المبنية على الضم في جواز الأمرين ، فيجوز عنده : ياأيُّها الرجلُ ، والرجلَ رفعا ونصبا ، (٤) ورده النحويون بالقياس وعدم السماع ، أما عدم السماع فإنَّ أحدا ممن يوثق بعلمه لم يحكِ في مثل هذا النصب ، وأما القياس فإنَّ "أيًّا" إنَّما سيقت وُصْلَةً لنداء ما فيه الألف واللام ، فالمقصود بالنداء مابعدها ، فكما أنه لو باشره (٥) حرف النداء لم يكن إلَّا بلفظ المرفوع ، فكذلك يجب أن يكون مرفوعًا بعد "أيّ" ، بخلاف قولك : يا زيد ، فإنَّ زيدًا هو المقصود بالنداء لفظًا ومعنًى ، فاعرف الفرق بينهما ، فإنَّه واضح (٦) إنْ شاء الله.

مسألة : منع الأصمعي نعت المبنيّ على الضم في هذا الباب ، لشبهه بالضمير (٧) ، فإنْ جاء بعده ما يوهم النعت كان عنده مقطوعا إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، أو إلى النصب على إضمار "أعني".

---

(١) في "ق" "كله غير أى".

(٢) الكتاب : ١٨٩/٢ ، والمقتضب : ٢١٦/٤-٢١٧.

(٣) الكتاب : ٧/٢ ، المقتضب : ٢٨٢/٤ - ٢٨٣.

(٤) انظر شرح ابن يعيش : ٨/٢ ، وشرح الرضي : ١٤٢/١ ، وبه قال الزجاج أيضا.

(٥) في الأصل "باشر" بدون ضمير.

(٦) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ٢٧٠/١.

(٧) لأن المضمر لا ينعت ، وانظر منع الأصمعي في شرح ابن مالك على التسهيل : ٧٩١/٢ ، وانظر تفصيل المسألة في التذييل والتكميل : ١٩٣/٤.

وردّه النحويون بأنه وإن كان شبيهًا بالمضمر ، فإنّ العرب قد أبقت عليه حكم أصله بدليل أنها تقول : يا زيدُ نفسَه ،ونفسَك (١) ، فالأول اعتبارًا باللفظ ،والثاني اعتبارًا بالمعنى ، فلولا أنها أبقت عليه حكم الأصل (٢) لَمَا قالت (٣) : يا زيدُ نفسَه ،ولوجب الاقتصار على الثاني ،وهذا واضح إنْ شاء الله .

ومذهب سيبويه أنّ الاسم إذا اختصّ بالنداء ،ولم يستعمل في غيره امتنع نعته (٤) للزومه الموضعَ الذي أصله أن يكون للضمير ،كقولك : يا ملأمانُ ،ويا لُكَعُ [ويالكاعِ] (٥) كل ذلك لا ينعت ،فإنْ جاء بعده ما يوهم النعت وجب قطعه كما تقدم ،ومن أجل ذلك قال سيبويه في ﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾ (٦) بعد ﴿ قل اللهم ﴾ إنّه نداءٌ ثانٍ ، أو بدلٌ (٧) ، وليس بنعت ، وجوز المبرد

---

(١) في "ق" "نفسه" خطأ. قال أبو علي الشلوبين في "يا تميم كلكم وكلهم" "كلكم" على المعنى ،لأن المنادى مخاطب و"كلهم" على اللفظ ، لأن الأسماء الظاهرة للغَيْبَةِ ،وقال ابن أبي الربيع : المنادى المبني على الضم يجوز وصفه فتقول : يا زيد العاقل ، ومنعه الأصمعي لأنه صار كالمضمر ،والمضمر لا ينعت ،وهذا وهَمٌ لأنهم يقولون ياتميم كلهم ،فأعادوا عليه ضمير الغيبة ،وهذا منهم تغليب لحكم الظاهر ،وبتلك الملاحظة يجوز أن ينعت" الملخص : ١/٤٦١ ،وانظر : ٤٥٩.

(٢) في "ح" و"ق" أصله.

(٣) في "ق" "ما قالت".

(٤) انظر مذهب سيبويه في المقتضب : ٤/٢٣٧.

(٥) تكملة من "ح" و"ق".

(٦) الزمر : ٤٦.

(٧) الكتاب : ٢/١٩٦ - ١٩٧ ولم أجد في هذا الموضع أنه جعله بدلاً ،وكذلك ما ذكره في المقتضب : ٤/٢٣٩ ،فلم يذكر عن سيبويه البدلية ولعل المؤلف هنا ذكر عن سيبويه البدلية ، لأنه رأى قول المبرد وهو "وزعم [اى سيبويه] ان مثله اللهم ...

===

فيه النعت[١] ،فتحصّل مما تقدم ثلاثة مذاهب :

الأصمعي يمنع نعت المبنيّ على الضم في هذا الباب مطلقا ، والمبرد يجوزه مطلقا ،وسيبويه يجعله قسمين كما تقدم ،وهذا أعدلها ، والله أعلم .

مسألة : إذا قلت : ياأيّها الرجلُ ، كان فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ المرفوعَ بعد " أيّ " نعتٌ لها لازم مخصوص بالرفع، وهو مذهب الجماعه .

والثاني : أنه نعت لها يجوز فيه الرفع والنصب اعتباراً باللفظ والموضع ، وهو مذهب أبي عثمان ،وقد تقدم القول في ذلك .

والثالث : أنّ "أيّاً " ها هنا موصولة بمعنى الذي ،والمرفوع بعدها مبني على مبتدأ مضمر ،والجملة صلة لأيّ ، وهو محكي عن الأخفش الأوسط[٢] ،وردّه القاضي بأنه لو كان على ما يقوله الأخفش لوجب إعراب " أيّ " ها هنا ؛لأن الموصول لا يبنى على الضمة في هذا الباب ،ألا ترى أنّ أحداً لا يقول : يا خير من زيد ، بالبناء على الضمة ،وإنّما وجب نصبه اتفاقاً ،وهذا ظاهر والله أعلم.

مسألة[٣] : المضموم في النداء حكماً نحو : يا هؤلاء وغيره مما[٤] كان مبنيا قبل النداء ،فهذا الضرب ،وإنْ لم يكن مضموماً لفظا فإنّه

=== ... ولا يجوز عنده وصفه ،ولا أراه كما قال ،لأنه إذا كانت بدلا من "يا" ... " فرأى كلمه "بدل" فظن أنها الاصطلاحية والموضع قابل لها . وإنّما أراد بالبدل هنا أن الميم في لفظ "اللهم" بدل من يا النداء . والله أعلم بالصواب.

(١) المقتضب : ٢٣٩/٤ وانظر الملخص : ٤٦١/١ - ٤٦٢.

(٢) انظر ما حكى عن الأخفش في شرح ابن مالك على التسهيل : ٨٠٣/٢ ،والتذييل والتكميل : ١٩٩/٤ ب- ٢٠٠/أ.

(٣) هذه المسألة ساقطة من "ح".

(٤) في الأصل و"ح" " فما " والصواب المثبت.

مضمومٌ حكماً ،ولذلك يجري نعته على ٱلوجهين ٱلمذكورين في نحو : يا زيد ٱلعاقل ،رفعا ونصبا / فإذا قلت : يا هؤلاءِ العقلاءَ نصباً باعتبار ١٨٩ ٱلموضع ،لم يكن فيه إشكالٌ ، (١- لأنه على ٱلأصل في ٱلمبنيات من ٱعتبار ٱلموضع ،دون ٱللفظ -١) ،وإذا قلت : يا هؤلاء العقلاءُ رفعاً ،كان على حكم ٱللفظ ،وهو ٱلموضع ٱلأقرب ،وٱلأول على ٱلموضع ٱلأصيل وضعاً ،ولا خلاف في هذا ٱلوجه : أعني ٱلرفعَ باعتبار ٱلحال ٱلحاضرةِ ،وإنَّما يختلف في جواز نصب هذا ٱلنعت بٱعتبار ٱلموضع مع أسماء ٱلإشارة مطلقاً ،أو بشرط تقدير ٱلٱستقلال هذا الثاني هو الصحيح ،وهو مذهبُ سيبويهِ (٢) ،وٱلإطلاق مذهب أبي عثمان ٱلمازنيّ على أصله في جواز نصبِ نعت " أيٍّ " في قولك : يا أيُّها ٱلرجل ، نظرًا إلى كونه (٣) منادًى ، فهو منصوب ٱلمحل ،فجاز في نعته ٱلنصب على ذلك ٱلتقدير ،وٱلتفرقة بٱلنظر إلى كونه وُصْلَةً لنداء ما فيه ٱلألف وٱللام ،فلا يعتبر غير ٱللفظ ،لأنَّ ٱلمقصودَ ما بعده . أو النظر إلى تقدير ٱلٱستقلال ،فلا يكون وُصْلَةً ، فيجوز فيه ما يجوز (٤) في يا زيد ، ولا يتصور ٱلٱستقلال في "أيّ" وٱلله أعلم.

فصل : ثم قال (يا زيدُ ومحمد) (٥) إلى آخره.

المعطوف بالحرف على حكمه مع حرف ٱلنداء ، لِأنَّ حرف ٱلعطف لما كان مشرِّكا بين ٱلمعطوف وٱلمعطوف عليه في حرف ٱلنداء وَجَبَ أن يكونَ حكم ٱلمعطوف مع ٱلعاطف على حكمه مع حرف ٱلنداء ، فيجب أن يعتبر ٱلمعطوف في نفسه ، فإنْ كان مفردًا كان مبنياً على الضّم وإن كان مضافاً ،أو مطوّلا وَجَبَ نصبه ،إلَّا أنْ يكون مصحوبًا بٱلألف وٱللام ،ففيه إذْ ذاك أربعة مذاهب:

(١-١) ساقط من " ق ".
(٢) الكتاب : ٢/١٨٩.
(٣) في ٱلأصل "نظر إلى كونه".
(٤) في "ق" "ما جاز".
(٥) الجمل : ١٥٠.

أحدها : آختيار آلرفع إنْ كان آلأول مبنيًّا على آلضم مطلقًا ، وهو مذهب سيبويه .(١)

وآلثاني : آختيار آلنصب مطلقًا ، وهو مذهب أبي عمرو بن آلعلا .(٢)

وآلثالث : آلتفرقة ، فإنْ كانت آلألف وآللام للتفخيم ، فكقول سيبويه ، وإنْ كانت لمجرد آلتعريف ، فكقول أبي عمرو ، وهو مذهب أبي آلعباس آلمبرّد .(٣)

وكان شيخنا أبو عبدآلله بن عبد آلمنعم رحمة آلله عليه يختاره ، وبيانه أنَّ آلألف وآللام إنْ كانت في آلآسم لمجرّد آلتفخيم اعتُبِرَ زوالها ، لآستغنائه عنها بتعرفه دونها ، وإنْ كانت لمجرَّد آلتعريف لم يكن آعتبار زوالها لتعرفه بها دون غيرها ، فلذلك آختار رفع آلأول ؛ لأنَّ حرف آلعطف معه بمنزلة حرف آلنداء بوجهٍ مّا ، وآختار نصب آلثاني ؛ لامتناع أن يكون حرف آلعطف معه(٤) بمنزلة حرف آلنداء بوجهٍ مّا ، فكان لذلك(٥) لمجرّد آلعطف على موضع آلمبني ، وهو آلنصب ، وضعف آعتبار آللفظ لتعذر آلتشريك في حرف آلنداء ، لمكان آلألف وآللام ، وهذا واضح إنْ شاء آلله .

وآلمذهب الرابع : أنَّ آلمنادى إذا كان معرفة بالإقبال عليه لم يكن في آلمعطوف عليه آلمصحوب بآلألف وآللام ، إلاّ آلرفعُ ، كقولك : يا رجلُ والغلام ، وهو مذهب آلأخفش ، ووجه ذلك عنده أنَّ هذا آلمنادى مختصر(٦) من قولك : يا أيها آلرجل ، فكما أنك لو قلت هذا لم يكن في آلمعطوف إلاّ آلرفع ، فكذلك لا يكون في قولك : يا رجل والغلام إلاّ الرفعُ

---

(١) الكتاب : ١٨٧/٢ قال " . . . فأما آلعرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيد والنضر " . يعني برفع آلنضر . وهو مذهب آلخليل والمازني أيضا ، انظر المقتضب : ٢١٢/٤ .

(٢) المقتضب : ٢١٢/٤ ولم يذكر في الكتاب مذهب ابي عمرو هذا ، وممن وافق ابا عمرو ، عيسى بن عمر ، ويونس وآلجرمي .

(٣) المقتضب : ٢١٣/٤-٢١٤ وانظره أيضًا في شرح آلألفية آبن معطي : ١٠٥٤ ، وحواشي آلمفصل : ١٢٠ .

(٤) في آلأصل و " ق " " منه " . (٥) في " ح " " ذلك " بدون لام آلجر .

(٦) في " ح " " أن هذا آلمنادى عنده " .

(١- اعتبارا بالأصل ، فإنْ كان المنادَى المبنيُّ على الضم علما كان في المسألة مع سيبويه -١) ، وهذا التوجيه لا يوجب الرفع في المعطوف ، وغايته أن يكونَ الرفع ها هنا أحسنَ (٢) من النصب ، وقد جاءت القراءة بالوجهين * يا جبالُ أوبي معه والطيرَ * (٣) معًا (٤) رفعاً (٥) ونصباً .

فصل : وأما عطف البيان فينظر معه إلى المنادى ، فإنْ كان منصوبا لم يكن في عطف البيان إلاَّ النصبُ كقولك : يا أخانا زيداً ، وإنْ كان المنادَى مبنيًّا على الضم نظرت إلى عطف البيان ، فإن كان مضافاً لم يكن إلاَّ منصوباً أيضا كقولك : يا زيدُ أخانا ، وإنْ كان المنادى مفرداً جاز فيه (٦) وجهان الرفع اعتباراً بلفظ المنادى ، والنصب اعتباراً بموضعه كقولك : يا زيدُ زيدُ و زيداً ، وعلى هذا أنشدوا قوله : (٧)

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا
لقائلٌ يا نصرُ نصرُ نَصْرَا

فنصر الثاني يروى (٨) على ثلاثة أوجه ، وهي : رفعه منونًا / اعتباراً ١٩٠
باللفظ ، ونصبه اعتباراً بالموضع ، وكلاهما عطف بيان ، والوجه الثالث ضمّه بلا تنوين ، وهو محمول على البدل ، لأنّ البدل على تقدير تكرار العامل كما تقدم .

(١-١) ساقطة من "ق" .
(٢) في "ق" "أجود" .
(٣) سبأ : ١٠ .
(٤) "معا" ساقطة من "ح" و "ق" والرفع قراءة الأعرج ، وأبي إسحاق ، وعاصم ، وابن هرمز ، ومسلمة بن عبد الملك والنصب قراءة الباقين . انظر تفسير القرطبي : ١٤/ ٢٦٦ ، وانظر الكتاب : ٢/ ١٨٧ .
(٥) ساقطة من "ح" و "ق" .
(٦) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه : ١٧٤ ، وهو في الكتاب: ٢/ ١٨٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٠٩ ، والخصائص ١/ ١٤٠ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣ ، والخزانة ١/ ٣٢٥ .
(٧) ساقطة من "ح" .

وأما الثالث " نصرًا " فقيل : إنَّ مدلوله مدلول ما قبله ،فيكون ما قبله محمولا على لفظ ٱلمنادى ،أوعلى موضعه كما تقدم ،ويكون هـذا ٱلثالث محمولاً على موضعه لا غيرُ ،وقد قيل إنّه نصبٌ على ٱلمصدر ،كأنه قال : انصرني نَصْرًا (١) ، وقد قيل أيضا إنّه ٱسم حاجبٍ كان يمنع روءبةَ من ٱلدخول على ٱلأمير (٢) ،فيكون على هذا محمولا على إضمارِ فعلٍ ، كأنَّه قال : امنـع نصرًا ،وها هنا يظهر ٱلفرق بين عطف ٱلبيان وٱلبدل ،فإنَّك إذا قلت : ياأخانا زيدًا بالنصب ،تعين عطف ٱلبيان ،وإذا قلته بٱلضم تعينت ٱلبدلية (٣) ، وكذلك إذا قلت : يا زيدُ زيد ٱلطويل ،إنْ كان زيد ٱلثاني منونًا مرفوعا أومنصوبًا تعينَ عطف ٱلبيان ، وإنْ كان مبنيا على ٱلضم (٤) تعيـن ٱلبدل ،وأما ٱلطويل فيجوز أن يكون على حَسَبِ ما قبله ، وهوٱلثاني مـن رفعٍ أونصبٍ ،لأنَّه نعتٌ له كقولك : يا زيدُ زيدُ ٱلطويل ،ويا زيد زيـدًا ٱلطويل ، ويجوز أن يكون نعتًا للمنادىٰ على ٱلموضع بشرط أنْ يوافـق إعرابه إعراب عطف ٱلبيان ،وٱلله أعلم.

فصل : وأمَّا ٱلتوكيد ،فإن كان تابعًا لمنادى مبنيٍّ على ٱلضم، فلا يخلو أن يكون مفردًا أو مضافًا ،فإنْ كان مفردًا فوجهان : ٱلرفـع ٱعتبارًا بٱللفظ ،وٱلنصب ٱعتبارًا بالموضع ، كالنعت كقولك : يا تميمُ أجمعون وأجمعين ،وإنْ كان مضافًا لم يكن فيه إلاَّ النصبُ ، حملاً على ٱلموضع كٱلنعت أيضًا ، فإنْ كان ٱلمنادى منصوبًا لم يكن في ٱلتوكيد إلاَّ ٱلنصبُ مطلقًا ، مضافـًا كان أو مفردًا ،كقولك : يا تميم كلَّكم ،ويا بني تميم أجمعيـن (٥) ،ويجوز

---

(١) هو قول ٱلأصمعي . انظر المقتضب : ٤/ ٢١٠.

(٢) روى المازني عن أبي عبيدة أنه كان حاجبَ نصر بن سيّار وكان يقال له : نصر قيل : إنّه قد حَجَبَ روءبة عن نصر بن سيار ،فقال ٱلرجز ٱلمتقدم يغريه به ،أي ٱضرب نصرًا ٱلحاجب . انظر ذلك في حواشي المفصل : ١١٩-١٢٠ ،وٱنظر الخزانة.

(٣) لأنَّ البدل على تقدير أنه يحل محل ٱلمبدل منه ،وليس عطفُ ٱلبيان على ذلك.

(٤) في ٱلأصل "ٱلضمير" خطأ. (٥) الكتاب : ٢/ ١٨٤.

"كلهم" بلفظ ٱلغَيْبَةِ ٱعتبارًا بٱللفظ ،ومن قاله [١] بلفظ ٱلخطاب ٱعتبر ٱلمعنى ،لأنّ ٱلمنادى واقعٌ مَوْقِعَ ضمير ٱلخطاب. [٢]

فصل : وأما ٱلبدل فإنّه يعتبر في نفسه لو كان معه حرف ٱلنداء ؛ لأنّ ٱلبدل على تقدير تكرار ٱلعامل ، كما تقدم في بابه ، فعلى هذا إنْ كان ٱلبدل مفردًا كان مبنيا على ٱلضم ،كقولك : يا أخانا زيدُ ،وإنْ كان مضافا كان منصوبًا لا غيرُ ، كقولك : يا زيدُ أخانا [٣] ، لأنه كذلك يكون مع حرف ٱلنداء ،فإنْ قلت : يا زيدُ زيد ذا ٱلجُمَّةِ ،كان زيد الثاني على وجهين:

أحدهما : ٱلبدل ،فيكون مبنيًّا على ٱلضم.

والثاني : عطف ٱلبيان ،فيلزم تنوينه بٱلنصب على ٱلموضع ، وبٱلرفع على ٱللفظ ،وأما ذا ٱلجُمَّةِ فمنصوب لا غيرُ [٤] إذا حملته على ٱلمبني على ٱلضم ،سواءٌ كان نعتا له ، أو بدلاً منه ،أو عطفَ بيان عليه ، وكذلك إنْ حملته على ٱلمنصوب على عطف ٱلبيان نعتا له ،أو بدلا منه ، أو عطفَ بيان عليه ،فإن رفعت عطف ٱلبيان جاز رفعه حملا عليه ، فٱعرف هذه ٱلمسألة ،فإن سيبويه ذكرها في ٱلكتاب [٥] وهي حسنة .

ثم قال : (وٱعلم أنّه لا ينادَى ٱسم فيه ٱلألف وٱللام إلا بأيّ [٦]) إلى آخره .

لا يجوز أن تجمع بين حرف ٱلنداء وحرف ٱلتعريف . وذلك أنّ حرف ٱلنداء وإنْ لم يكن موضوعا للتعريف فإنه بمنزلته ، من أجل أنه يتعرف معه ٱلاسم ٱلنكرة نحو قولك : يا رجل ،فلما كان ٱلأمر كذلك لم يجز أن يجمع بينه وبين حرف ٱلتعريف ،لأنه بمنزلة ٱلجمع بين تعريفين.

---

(١) في "ح" "قال".
(٢) انظر ما سبق ص
(٣) في "ح" "يا رجل أخانا".
(٤) أجاز ٱلفراء ٱلرفع ،ولكنه أقر أنه لم يسمعه ،انظر حواشي المفصل: ١٢٣.
(٥) الكتاب : ٢/١٨٤.
(٦) الجمل :

فأمّا دخولها في قولنا : " ياألله ٱرحمنا ،فإنّه إنما جاز ذلك ، لأنّ ٱلألف وٱللام كالعوض من ٱلهمزة ٱلمحذوفة ،لأنّ ٱلأصل الإلاه ،فحذفت ٱلهمزة لكثرة ٱلاستعمال ،وصارت ٱلألف وٱللام عوضا منها ،فلما كانت عوضا من حرف من أصول (١) ٱلكلمة صارت كأنها حرفٌ من حروف ٱلكلمة ،فهذا هو ٱلمجوِّز للجمع بين حرف ٱلنداء وهذه ٱلألف وٱللام. (٢)

فأمّا يا الرجل ،فلا يقال إلّا ضرورة كقوله: (٣)

فيا ٱلغلامانِ ٱللذانِ فرّا
إياكما أن تكسِبانا شرّا

فإذا أردت نداء ما فيه ٱلألف وٱللام توصلت إلى ذلك بأحد أمرين:

إمّا بأيّ كقولك : يا أيُّها ٱلرجلُ ،وإمّا بٱسم ٱلإشارة كقولك : يا ذا الرجلُ ،وٱلمقصود بٱلنداء ما بعدهما ،ولهذا لم يكن فيه إلّا الرفعُ خلافاً لأبي عثمان في تجويزه نَصْبَهُ ، / وقد تقدم ذلك. (٤)

وأمّا حَرْفُ " ها " في قولك : يا أيُّهَا ٱلرَّجُلُ ، فإنّه لتوكيد ٱلتنبيه وعوض من إضافة أيّ ،ويقال أيضا : إنّه عوض من وِلاية " يا " ٱلألفَ واللامَ ، إذْ كان (٥) أصلها ذلك. (٦)

---

(١) في "ح" "الأصول".
(٢) الكتاب : ١٩٥/٢ ،وانظر شرح ٱلجمل لٱبن الضائع : ٥١/ب.
(٣) الرجز مجهول ٱلقائل ،وهو في ٱلمقتضب : ٢١٤/٤ ، وما يجوز للشاعر في ٱلضرورة : ١١٢ والإنصاف : ٣٣٦ ،وشرح ٱلمفصل لٱبن يعيش : ٩/٢ ،والمقرب ١٧٧/١ ، وضرائر ٱلشعر : ١٦٩ ، والخزانة : ٣٥٨/١.
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) في ٱلأصل و"ح" للألف وٱللام إذا كان.
(٦) انظر شرح ٱلجمل لٱبن ٱلضائع : ٥١ ،وٱلمغني : ٤٥٦.

وأما قوله (وها صِلَةٌ)[١].

فإنّما يعني بذلك أنها حرف زائدٌ ،في الموضع ،لأنه يعبّرُ عن الحرف الزائد بلفظ " صِلَةٍ " ليس يعني بذلك أنّها صلةُ لائيٍّ ،و " أيٌّ " موصولة بمعنى الذي ؛لأن الحرف لا يكون صلة بهذا المعنى أبداً ،فإنّما يعني بقوله " وها صِلَةٌ " ،ما ذكرناه من أنها زيدت لتوكيد التنبيه . ولتكون عوضا من إضافة أيّ ،أو من وِلَايَةِ " يا " الألفَ واللامَ.

وأما مذهب الأخفش في " أيّ " فقد ذكرناه قبل شروحا[٢].

وقوله : (والرجل نعتٌ لائيّ)[٣].

هذا هو الصحيح هنا ،ومع اسم الإشارة ،ولو كان عطف بيان في الموضعين ،كما يقوله بعضهم لجاز الفصل بينهما بظرف أو مجرور، وذلك ممنوع اتفاقاً . وهذا دليل على صحة ما قاله أبو القاسم ،من كونه نعتًا لا غيرُ[٤] ، وفيه أيضًا تبكيت على أبي الحسن ،لأنّه عنده مبنيٌّ على مبتدأ مضمر ،والجملة[٥] صلة لائيٍّ ،وأيٍّ بمعنى الذي ، وقد تقدم ردُّ هذا المذهب .

وقوله : (ولا يجوز فيه إلّا الرفع)[٦].

تبكيت أيضا على أبي عثمان ،لأنه يجوز فيه النصب ،وسوى بينه وبين قولك : يا زيد العاقل ،وقد تقدم الفرق بين الموضعين.

---

(١) الجمل : ١٥٠.
(٢) انظر ما سبق ص
(٣) الجمل : ١٥٠.
(٤) " لا غير " ساقطة من " ق ".
(٥) في " ح " " لجملة ".
(٦) الجمل : ١٥٠.

وقوله (ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين)[١].

كذا عادته في استعمال هذه العبارة ، وكان الظاهر إطلاق القول في ذلك ، وأن يقول: ولا يتعرف الاسم من وجهين [مختلفين][٢] [من][٣] غير قيد ، غير أن عبارته موجهة بوجهين :

أحدهما : أنه إنما تعرض لنفي ما يصح إثباته ، دون ما لا يصح فيه ذلك ، كما تقول : لم يكلمني اليوم زيد ، ولا تقول : لم يكلمني اليوم هذا الحائط ، ولا يتعرض لنفس مثل هذا ، لانتفائه بنفسه[٤] ، وهذا وجه ظاهر .

والوجه الثاني : أنه[٥] إنما تعرض لنفي الجمع بين[٦] تعريفين مختلفين ؛ لأن ذلك وإن تصور ، فإنه لم يرد به الاستعمال ، وأما الجمع بين تعريفين متفقين ، فقد وجد على وجه ما ، وذلك في[٧] قولهم: الخمسة الأثواب ، لأن الألف واللام في الموضعين إنما قصد بهما الأول ، على ما فسر في بابه[٨] ، فلعله أشار إلى هذا . والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه)[٩] إلى آخره .

لما قدم أولاً أن المنادى كله منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ،

---

(١) الجمل : ١٥١ .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) تكملة من " ح " و " ق " .
(٤) في " ح " لنفسه .
(٥) ساقطة من " ق " .
(٦) في الاصل " من " .
(٧) ساقطة من " ق " .
(٨) انظر باب تعريف العدد ص
(٩) الجمل : ٥٢ .

ولم يستثنِ من ذلك كله إلّا المفرد العلم إذ قال : فإنّه مبنيٌّ على الضم وفاته التنبيه على النكرة المقصودة نحو : يا رجلُ ، استدرك ها هنا التنبيه على ذلك فقال :

(واعلم أنك إذا أقبلت على رَجُلٍ بعينه) الفصل .

وقد كان ينبغي من جهة الاختصار أن يقول أولاً : إنَّ (١) المنادى كلَّه منصوبٌ بإضمار فعل ، لا يستعمل إظهاره إلّا المفرد المقصود ، فإنّه مبنيٌّ على الضم ، عَلَماً كان أو غيرَ علم ، لِأنَّ العلة التي أوجبت بناء المفرد العلمِ على الضم موجودةٌ في النكرة المقصودة من غير فرق ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وأما قوله (فرفعته) .(٢)

فكان ينبغي أن يقول : فضممته ، عوضاً من قوله : فرفعته ، من حيث كان الضم من ألقاب البناء والرفع من ألقاب الإعراب ، واللفظ مبنيٌّ ولكن لمَّا كانت هذه الحركة شبيهةً بحركة الإعراب (٣) أطلق عليها ما أصله أن يطلق على حركة الإعراب ، لِأنَّه إذا أشبه شيءٌ شيئاً جاز أن يسمى باسمه ، وليس في العربية حركةُ بناءٍ شبيهةً بحركة الإعراب إلَّا في هذا الباب ، وفي باب " لا " المُعْمَلَةِ (٤) عَمَلَ (٥) " إنَّ " ووجه الشبه أنها حركة توجد بوجود كلمة قبلها ، وتعدم بعدمها ، وقيل : إنَّ وجه الشبه بينهما وبين حركة الإعراب : الاطّرادُ ، لأنك تقول : كلُّ مفردٍ مقصودٍ مبنيٌّ على الضَّمَّة ، كما تقول : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ .

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) الجمل :
(٣) إنّما كانت شبيهة بحركة الإعراب .
(٤) في " ق " " العاملة " .
(٥) في الأصل " عملة " خطأ .

ثم قال : (والتقدير : ياأيُّها الرجلُ)[١].

ظاهره أن قولك : يا رجل ، مختصر من قولك : ياأيّها الرجل ، فيكون قولك : يا رجل معرفة بحرف التعريف المحذوف ، حذف وبقي معناه ؛ لأنّ حرف النداء محرز لمعنى حرف التعريف [المحذوف][٢] ولما كان كذلك صار محكوماً له بالتعريفِ ، فكأنّه[٣] حرفُ / تعريفٍ ؛ فمن ١٩٢
أجل ذلك لم يجز أن يُجْمَعَ بينه وبين حرفِ التّعريفِ ، من حيث لم يَجُزْ أنْ يُجمع بين حرفي تعريفٍ . ومن الناس من يقول[٤] : ان تعريفه بالخطاب ، وردّه ابنُ عصفورٍ بنحوِ قولك : أنت رجلٌ منطلقٌ ، فلو كان الخطاب مما يُعَرِّفُ الاسم لعرَّفَ " رجلاً " هاهنا .

قال ابن الضائع : وفيه نظرٌ ، لأنّ الألف واللام في قولك : ياأيها الرجلُ ، لا عهدَ فيها ، فإنْ قال : معناها الحضور ، فهو معنى قولِ مَنْ قال : إنّه معرفة بالخطاب[٥] ، وهذا كله إنّما هو في النكرة المقصودة .

وأما العَلَمُ نحو : يا زيدُ ، فقيل : إنّه باقٍ على تعريفِهِ الأولِ ، وحرف النداء مجرّدٌ من معنى التعريف المجازي ؛ لأنه لا يجمع بين تعريفين ، ولأنّ حرفَ النداء لا ينسب إليه[٦] التعريف [إلّا][٧] إذا كان عوضا من حرف التعريف ، وهذا لا يتصور إلّا في النكرة المقصودة ، ومن الناس من قال : إنّ العلم ينكَّرُ أولاً ، ثم يُتعرّف بحرف النداء[٨] ؛ لأنّ حرفَ النداء قد ثبتَ أنّه يَتعرّفُ معه المنادى المقصودُ كما تقدم ، فوجب أن يجريَ

---

(١) شرح الجمل : ٢/٨٩.
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) في الأصل " كأنه " بحذف حرف العطف .
(٤) في "ق" " قال ".
(٥) شرح الجمل : ٥١/ب مع تصرف في عبارة ابن الضائع ، وانظر قول ابن الضائع أيضاً في التذييل والتكميل : ٤/١٨٩/ب.
(٦) في "ح" "له".
(٧) تكملة من "ق" وفي "ح" "ألا ترى اذا كان عوضا .." باقحام "ترى".
(٨) هذا قول المبرد في المقتضب : ٤/٢٠٥ وانظر شرح ألفية ابن معطى
===

ٱلبابُ كلُّه على أسلوب واحدٍ ،وما زَالَ هذا ٱلقول معترَضًا بٱسم "الله "(١) تعالى إذا قلنا : ياأللّهُ ،وذلك أن تنكير ٱللفظ إنّما (٢) هو على تقدير تعدُّدِ مدلوله ،وتقدير ذلك في ٱسم ٱللّه تبارك وتعالى كفرٌ صريح (٣) .

فإنْ قال : خرج هذا بدليله ،وٱستمر ذلك فيما عداه ،قلنا : فما يصنع بٱلأسماء ٱلتي لا يتصور فيها ٱلتنكير (٤) ،كأسماء ٱلإشارة (٥) وٱلموصولات ،وٱلضمائر وما أشبه ذلك من ٱلأعلام ٱلتي لا تقبل تقدير ٱلتنكير؟ فهذا قول مرجوح بما ذكرناه ،فوجب ٱجتنابه .

إملاءٌ آخَرُ بمزيدِ فائدةٍ (٦) : المفرد ٱلمقصود بٱلبناء مبنيٌّ على ٱلضم ،عَلَمًا كان أو غيرَ علم ، وٱختلف في وجه تعريف كل واحد منهما على قولين :

أما نحو : يا رجل ،فقيل : إنَّ أصلَه ياأيها ٱلرجل ،ثم ٱختُصِر وصار حرفُ ٱلنداء محرزا لمعنى حرف ٱلتعريف ،فصار كأنه حرف تعريف ،لما كان بإزَاءِ مَعْنَى حرفِ ٱلتعريف .

وٱلقول ٱلثاني : أنّ تعريفه بٱلقصد وٱلإشارة ،وحرف ٱلنداء أيضاً على هذا ٱلقول بمنزلة حرف ٱلتعريف ،لأنّ هذا ٱلمعنى من ٱلقصد وٱلإشارة إنما يكون بوجوده ،فصار من أجل هذا ٱلاقتران بمنزلة ما هو دليل على تعريفه .

=== : ١٠٣٨ ، وشرح ٱبن يعيش : ١/ ١٢٩ ،وقد رد مذهب المبرد تلميذه ٱبن السراج في ٱلأصول : ١/ ٣٣٠ وصوّب ٱبن يعيش مذهب ٱلمبرد ،وٱنظر المسألة في التذييل والتكميل : ٤/ ١٨٩/أ .

(١) في "ق" "وما زال هذا القولُ معترضا ،لأن هذا لا يتصور في ٱسم ٱلله".

(٢) في ٱلأصل "إذا" خطأ .

(٣) في "ح" و"ق" "صراح".

(٤) انظر هذا ٱلاعتراض في شرح ٱلجمل لٱبن عصفور : ٢/ ٨٩ .

(٥) قال ٱلمازني في ٱسم الإشارة : ينكر ثم يجبر بحرف ٱلنداء . ٱنظر ٱلمسألة في شرح الرضي : ١/ ١٤٢ .

(٦) هذا ٱلإملاء ساقط كله من "ح" .

وأما نحو : يا زيدُ ،فقيل: إنّه باق على تعريفه الوضعيّ ،اعتبارًا بما لا يقبل تنكيرًا ،كالضمائر واسم الإشارة ،والموصول ،وكذلك قولنا : يا اللّهُ ، لا بد فيه من القول باستدامة (١) التعريف ،لأن تقدير التنكير إنّما كان يكون على إحضار التعدد بالبال (٢) ،وذلك منافٍ للتوحيد .

وقال المبرد ليس نحو : يا زيدُ ،باقيًا على عَلَمِيّتِهِ ؛ لأن حرف النداء قد صار بمنزلة حرف التعريف ، ولا يجمع بين تعريفين ، فوجب القول بتنكير العلم ثم يتعرف مع حرف النداء كغيره (٣) ،وهذا الرأى ضعيف ؛ لأنه إنْ تُصِوِّرَ له ذلك في نحو : يا زيدُ ، فإنّه لا يتصور له ذلك في الضمير نحو : يا أنت ،ويا إياك ،ولا في اسمِ الإشارة نحو : يا هؤلاء ،ويا هذا ، ولا في الموصول نحو: يا مَنْ يعلم ما في نفسي اغفر لي ذنوبي ،ولا في قولنا : يا الله ارحمني ،لأن شيئًا من هذه الأسماء لا يقبل تنكيرا ، فكان قوله ضعيفًا ؛لانكساره وعدم اطراده ،ثم لما تقرر هذا من مذهب المبرد قال قائل: يلزمه التسوية بين يا زيدُ ،ويا رجلُ في الامتناع من حذف حرف النداء ؛ لاستوائهما في حدوث التعريف فيه ،فهو في الموضعين بمنزلة حرف التعريف ؛ لأنه أَمَارَةٌ عليه ،ولذلك لا يجمع بينهما غالبًا ،فكان يجب على هذا أن يستوى نحو : يا زيدُ ،ويا رجلُ ،في الامتناع من حذفه ،فقال بعض المذاكرين : لا يلزمه ؛لأن هذا التنكير إنّما هو تقدير صناعي ،فلا يعتد بالتعريف الحادث بعده ،كما لم يعتد يونس بتعريف زيد المضاف إلى الضمير في مسألة : هذا زيد بن زيدك ،فأبقى عليه الحكم الوضعي ،

---

(١) في الأصل "باستدامته".
(٢) في "ق" "في البال".
(٣) انظر قول المبرد في المقتضب : ٤/ ٢٠٥ وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٨٩.

وٱنظر إلى ٱتفاقهم على أن إدخال ٱلألف وٱللام على ٱلعلم غير الملحوظ فيه ٱلوصفُ خاصٌّ بٱلشعر ،مع ٱلعلم بأنه لم تدخل عليه إلاّ بعد تقدير ٱلتنكير ،وإنّما استقبح ذلك ،لأنه لَفْظُ العَلَم ،والتقدير أمر غائب عن ٱللفظ ،وكما قال ٱبن ٱلضائع فيما إذا سميت بنحو : ثُلَاث ،فإنّه لا يتصرف (١) ٱسمَ رجلٍ ،للعلمية ولفظ ٱلعدل ،وإن لم يكن فيه عدل ،ولكنه ٱللفظ ٱلذى كان معدولا ، وٱلله أعلم.

ثم قال : (وإنْ (٢) لم تُرِدْ رجلاً بعينه) إلى آخره.

النكرة في هذا ٱلباب على وجهين :

أحدهما : أن تكون مقصودة ،فهذه مبنيةٌ على ٱلضم ،لأنّ فيها سببَ ٱلبناءِ ،وقد / تقدم ذلك. ١٩٣

وٱلوجه ٱلثاني : أن تكون ٱلنكرة غيرَ مقصودة بعينها ،مثل (٣) أنْ يقول ٱلأعمى : يا رجلاً خذ بيدى ،ومعلوم أنه لم يَقْصِدْ واحداً بعينه ،وإنّما غرضه أن يوءخذ بيده ، فمن أخذ بيده فقد (٤) حصل به (٥) قصدُهُ ، وأما قوله بعد : "خذ بيدى" فإنّما قاله بعد حصول ٱلإجابة ،أو تقدير حصولها ،وليس ٱلمعنى على أن قوله : خذ بيدي ،متصل بٱلنداء ، لأنّ ذلك يستلزم قصد هذا ٱلمنادى ،وبهذا تعلق من أنكر وجود هذا ٱلقسم في ٱلمناديات ،أعنى بٱتصال قوله : "خذ" بٱلمنادى ،لأنّه لا يتصور منادىً من غير قصد ،وما جاء مما ظاهره ذلك ،فإنّما جاء منوناً منصوباً في حال ٱلضرورة (٦).

---

(١) في "ق" "لا يتصرف".
(٢) "وإن" ساقطة من "ق" وٱنظر ٱلجمل : ١٥٢.
(٣) ساقطة من "ق ر".
(٤) ساقطة من "ح".
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) هو ٱلمازني ،قال أبو حيّان : قال ٱبن عصفور: وإن كانت ٱلنكرة

===

والصواب ما قلناه (١-) من إثبات هذا القسم في المناديات ، على الوجه الذى ذكرناه ، وهذا بيّن إنْ شاء الله .

وأما قوله (١-) في البيت (لما جئت زائرها (٢)) فإن زائرها (٣) نصب على الحال ، وإضافته لفظية ، فإنْ قلت : إن اسم الفاعل ها هنا بمعنى الماضي ، وإذا كان كذلك كانت إضافته معنوية ، فما وجه انتصابه على الحال مع هذا الإلزام .

فالجواب : أنه من باب حكاية الحال الماضية كما قيل في قوله تعالى * وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد * (٤) .

وأما قولُ كُثَيِّرٍ (٥) :

حيتك عَزَّةُ بعدَ الهجر [وانصرفت] (٦) ..... البيتين

=== غير مقبل عليها كانت منصوبة ، هذا بلا خلاف من النحويين ، إلاّ المازنيّ فإنه ذهب إلى أنه لا يتصور أن توجد نكرة غير مقبل عليها ، فأما ما جاء منونا فإنما لحقه التنوين ضرورةً . التذييل والتكميل : ٤/١٨٩/ب . وذكر ابن عصفور في شرح الجمل : ٢/٨٤ أن الأصمعي زعم أنّ الرواية الصحيحة في قول الشاعر :

* فيا راكبا إما عَرَضْتَ ... * انّ «راكباً» غير منون ، فيكون نكرة مقصودة ، وذكر أبو حيان عن ابن عصفور : أنّ الكوفيين يزعمون أن النكرة غير المقبل عليها لا تكون في النداء إلاّ موصوفة . التذييل والتكميل : ٤/١٨٩-١٩٠/أ . وفي المسألة هناك بسط أكثر .

(١-١) ساقط من " ق " .

(٢) البيت هو : قالتْ هُرَيرةُ لما جئتُ زائرَها ... ويلي عليكَ وويلي منك يا رجلُ
وهو للأعشى الكبير في ديوانه : ٥٧ ، والجمل : ٥٣ .

(٣) " فإن زائرها " ساقط من " ق " .

(٤) الكهف : ١٨

(٥) البيت بتمامه : حيتك عزّةُ بعدَ الهجر وانصرفت ... فحيِّ ويحَك من حيّاكَ يا جملُ
والبيت في ديوانه جمع د . احسان عباس : ٤٥٣ ، والجمل : ١٥٣ ، والحلل شرح أبيات الجمل : ١٩٤ . وبعد البيت :
ليت التحية كانت لي فأشكرَها ... مكانَ يا جملاً حُيِّيتَ يا رجلُ

(٦) تكملة من " ح " .

فإنَّ قوله في [آخر] (١) البيت الثاني : "حييت يا رجل" بدل من اسم ليت ،وقوله : "مكان يا جملا" بدل من خبرها فكأنه قال : ليت حييت يا رجل ،مكان يا جملا ،وهذا من بديع الإعراب ،وقوله : يا جملا ،يروى بالنصب على اختيار أبي عمرو ،وبالرفع على اختيار سيبويه (٢) ،وتنوينه في الوجهين ضرورة (٣) ،لأنه مقصود والله أعلم.

ثم قال : (وإذا لحق الاسمَ العلمَ المنادَى التنوينُ في ضرورةِ الشعر) (٤) إلى آخره.

ظاهر كلامه اختصاص العلم بهذا الحكم دون النكرة المقصودة ، وبذلك (٥) يقول بعض علماء سَبْتَة ،وظاهر كلام النحويين خلافُ (٦) ذلك ، وأنه لا فرق بين العلم والنكرة المقصودة في هذا الحكم ؛لأنهم قالوا في بيت كثيِّر عَزَّة ،ما تقدم من الروايتين على اختيار المذهبين ،والله أعلم.

ثم اختلف الخليل وأبو عمرو في المبنيِّ على الضم إذا نونه الشاعر ضرورةً ،فالخليل وأصحابه يختارون تنوينه على لفظه (٧) ،لأن هذه الحركة وإنْ كانت حركةَ بناءٍ ،فإنَّها شبيهة بحركة (٨) الإعراب ،فكان عندهم بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف ، فكما أنّ هذا ينون على لفظه ضرورةً ،فكذلك هذا المنادى الأجود فيه أن ينون على لفظه ضرورة.

وذهب أبو عمرو إلى أنّ الأجود رده إلى أصله (٩) ؛ [لأن الشاعر يرد الأشياء إلى أصولها] (١٠) وتنوين التمكين لا يلحق حركة البناء ،

---

(١) زيادة من "ق".
(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٧٩٩ الرواية المشهورة بالضم.
(٣) الجمل : ١٥٤ ،وانظر الكتاب : ٢/٢٠٢.
(٤) الجمل : ١٥٤.
(٥) في "ح" بهذا.
(٦) في "ق" "غير".
(٧) لم أجد قول الخليل في الكتاب وهو في المقتضب : ٤/٢١٣ والأصول ١/٣٣٦ والملخص: ٤٦٧.
(٨) ساقطة من "ق".
(٩) انظر مذهب أبي عمرو في المقتضب ٤/٢١٣ ،والملخص ٤٦٨ ،والخزانة ١/٢٩٤.
(١٠) مابين المعقوفين من "ح" و"ق".

قال : فإذا رددته إلى أصله كان التنوين تابعا لحركة الإعراب ،فكان على ما ينبغي ،ولو نونته على لفظه لكان تنوين التمكين تابعاً لحركة البناء ،فكان على خلاف ما ينبغي .

والجواب ما قلناه قبل من أنّ (١) الحركة قوية الشبه بحركة الإعراب ،فجرى عليها حكمها ،ولهذا كان الأكثر حمل النعت على اللفظ في نحو يا زيدُ العاقلُ . وما ذاك إلّا لقوة الشبه المذكور ، والله اعلم ، فالحركة (٢) التي لحقها (٣) التنوين على رأي الخليل وأصحابه حركة بناء ، وعلى رأي أبي عمرو ومن أخذ بمذهبه حركة إعراب .

وأما قوله في بيت الأحوص : (٤)

(سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ (٥)

(وأبو عمرو يرويه بالنصب) (٦) .

فظاهره أنها رواية عن العرب ،ولا يصح ذلك عند بعضهم ،لأنّ عيسى قال فيه : ولم أسمعه من عربيّ ،وقال سيبويه فيه (٧) : وله وجه من القياس (٨) ، فلو كان ذلك مسموعا من (٩) العرب لأثبته سيبويه روايةً ،فيحتمل أن يكون قولُ أبي القاسم: (وأبو عمرو يرويه بالنصب) أي يقوله بالنصب على أصل مذهبه (١٠) ،لأن له وجها من القياس ،والله أعلم.

---

(١) ساقطة من "ق".

(٢) في "ح" "التنوين" سبق قلم.

(٣) في "ق" "يلحقها".

(٤) البيت في شعره والكتاب ٢/٢٠٢ والمقتضب ٤/٢١٤ ،ومجالس ثعلب : ٩٢ ، ٥٤٢ ،وشرح أبيات سيبويه ١٠/٥٠٦ ، ٢/٢٥ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/٣٤١.

(٥) هذا الشطر ساقط من "ق".

(٦) الجمل : ١٥٤ ،والذى يرويه أبو عمرو بالنصب هو قول مهلهل :
ضربتْ صدرَها إليَّ وقالت يا عَدِيًّا لقد وقَتْكَ الأواقِي
بنصب عدى.

(٧) ساقطة من "ح".

(٨) الكتاب : ٢/٤٠٣ . (٩) في "ح" عن.

(١٠) كذا قال ابن الضائع في شرح الجمل : ٢/٥٢أ.

ثم قال : (وحروف ٱلنداء خمسة) إلى آخره .

قد ذكر " وا " في باب ٱلنُّدْبَةِ ، فهي سِتّة ، وكذلك قال سيبويه ، ويحكى عن أبي ٱلحسن مَدُّ ٱلهمزة في قولك : آزيد (١) ، وقد حَكَى مد أَيْ (٢) ، وهي أقلها ، فهي على هذا ثمانيةٌ ، وقال ٱلأُستاذ أبو ٱلحسين : إنَّ ٱلأظهر عندي أن تكون ٱلهاء من " هَيَا " مبدلةً من همزة " أيا " (٣) ، لأن إبدال ٱلهاء من (٤) ٱلهمزة أكثر من العكس ، وهذا ٱلتعليل لا يلزم منه ٱلفرعية .

وٱلأصل من هذه ٱلحروف " يا " لٱستعمالها في كل منادًى بخلاف غيرها ، فدَلَّ ذلك على أَصَالتها ، وذلك أَنَّ ٱلحروف ٱلمذكورة على ثلاثة أقسام : / ١٩٤

" يا " قسم ، و " وا " قسم ، وٱلبواقي قسم .

فأما " يا " فشائعة في كلّ منادًى ، وأما " وا " فمخصوصة بٱلمندوب ، وأما " هَيَا " و " أَيَا " و " أَيْ " فينادى بها ما عدا ٱلمندوب ، وٱلمستغاث ، وٱلمتعجب منه .

ثم إنَّها تنقسم بٱعتبار قرب ٱلمنادى وبعده وتوسطه ثلاثةَ أقسام ، فٱلهمزة ينادى بها ٱلقريب ، و " أَيْ " ينادى بها ٱلأوسط (٥) ، وٱلبواقي ينادَى بها ٱلبعيد وما في حكمه من ٱلنائم ، وٱلغافل ونحوه (٦) ، هذا قول ٱلأستاذ (٧) ، وقال غيره : إنّما (٨) هي على قسمين : قسم للقريب ، وهو (٩) ٱلهمزة وحدَها ، وقسم للبعيد وهي ٱلبواقي .

---

(١) ذكرها ٱلأخفش في ٱلكبير . همع الهوامع : ٣/ ٣٦ ، وٱنظر ٱلمغنى : ٢٦٠ ، وذكر ابن مالك في شرح ٱلتسهيل : ٢/ ٧٨٠ أن ٱلذى حكاها هم ٱلكوفيون .

(٢) حكى مدها ٱلكسائي ، انظر شرح ألفية ابن معطى : ١٠٣٣ .

(٣) كذا قال ٱبن السكيت ، وٱنظر شرح ابن يعيش : ٨/ ١١٨-١١٩ ، والملخص : ٤٧٢ .

(٤) " الهاء من " ساقطة من " ق " (٥) في " ح " و " ق " " الوسط " .

(٦) في " ح " " وغيره " . (٧) الملخص : ٤٧٢ .

(٨) ساقطة من " ق " . (٩) في " ح " و " ق " " وهي " .

قال أبو بكر بن عَبِيْدَة : وإذا نظرت إلى الوسط فهو مُتَراخٍ (١) عن القريب ، وكأنه ينحو إلى القول الثاني ، والله أعلم.

مسألة : الأصح أنّه (٢) كما ذكرناه من أنها حروف صارت بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم في أول الباب.

وقال بعضهم : إنّها أسماء أفعال (٣) ، وهذا مردود بأمرين :

أحدهما : انفصال المنادى عنها إذا (٤) كان ضميرا (٥) كقولك : يا إيّاك ، ولو كانت أسماء أفعال كما قاله هذا القائل لوجب اتصاله بها. (٦)

والأمر الثاني : أنَّ منها ما هو على حرف واحد ، وليس في أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد ، فلما بَطَلَ ذلك في بعضها وجب بطلانه في كلّها ؛ لأنّ المرادَ بجميعها معنىً واحدٌ ، وهو دعاء المنادى ، فوجب إجراؤها (٧) على أسلوب واحد.

ثم قال : (وقد يُنَادَى بغير حرف النداء) (٨) إلى آخره.

ظاهره أنه قد (٩) ينادى دون حرف نداءٍ مطلقا لا في اللفظ ولا في التقدير ، ومعلوم أنه لم يُرِدْ هذا المعنى ، وإنّما أراد أن يقول : وقد ينادى بغير حرف (١٠) نداءٍ لفظًا ، فقد كان الأولى أن يقول : وقد يحذف حرف النداء من اللفظ وهو مرادٌ في المعنى ، وإنّما يحذف (١١)

---

(١) في "ح" تراخ.
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) انظر شرح ابن يعيش : ٨/١٢١.
(٤) في الأصل "اذ".
(٥) في "ح" "الضمير".
(٦) انظر همع الهوامع : ٣/٣٤.
(٧) في "ق" "إجراؤه".
(٨) الجمل : ١٥٦.
(٩) ساقطة من "ق".
(١٠) في الأصل "وقد ينادى دون غير حرف ..." بإقحام "دون".
(١١) في "ح" "يجوز".

من كل معرفة لا يصح دخول "أي" عليها (١) ، فيجوز حذفه من العلم كقولك : زيدُ أقبل ، تريد يا زيدُ أقبل ، ويحذف من "أيّ" كقولك : أيُّها الرجل أقبل ، تريد يا أيُّهَا الرجل أقبل ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذين معرفة لا يصح دخول "أيّ" عليها (٢) ، وكذلك أيضاً إذا قلت : يا مَنْ لم يزل محسناً أحسن إليَّ . يجوز حذف حرف النداء منه ، فتقول : من لم يزل محسنا أحسن إليّ ؛ لأن "مَن" الموصولة معرفةٌ لا يصح دخول "أيّ" عليها ، وكذلك تقول : غلامَ امرأةٍ أقبل ، تريد : يا غلامَ امرأة أقبل ؛ لأنه معرفةٌ بالقصد ، لا يصح دخوى "أيّ" عليه ، ولا يجوز حذفه من أسماء الإشارة ، ولا من النكرة المقصودة المبنية على الضم ولا من النكرة غير المقصودة ، (٣) فلا يقال : هذا أقبل ، وأنت تريد : يا هذا أقبل ؛ لأنه وإنْ كان معرفةً يصح دخول "أيّ" عليه ، (٤- فتقول : ياأيّهذاالرجل ، وكذلك اسم الجنس المبنى على الضم ، لأنه وإنْ كان معرفةً يصح دخول "أيّ" عليه -٤) ، وما جاء من ذلك محذوفاً منه حرفُ النداءِ موقوفٌ على

---

(١) كذا قال في الملخص : ٤٧٣ .

(٢) في "ح" "عليه" .

(٣) المقتضب : ٢/٢٥٨ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٤١ ، وهمع الهوامع : ٣/٤٣ ومابعدها . وقال الشلوبين : يقول النحويون إنَّ حرف النداء لا يحذف إلاَّ إذا كان المنادى قريبا منك مقبلا عليك ؛ ولذلك قال سيبويه في قولهم : حار بن كعب ، وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبه . انظر حواشي المفصل : ١٣٩ ، والكتاب : ٢/٢٣٠ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/٧٨١ : " ولا يجوز حذف حرف النداء إنْ كان المنادى "الله" او ضميرا ، أو مستغاثا ، أو متعجَّبًا منه أو مندوبا . . فإنْ كان غير ذلك جاز الحذف إلاَّ أنّ جوازه يقل مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء . والقاعدة التي ذكرها المؤلف هنا ذكرها أستاذه في الملخص : ٤٧٣ ، وهي في كلام المبرد في المقتضب وانظر ما يأتي ص :

(٤-٤) ساقط من "ح" .

السماع كقولهم : افتد مخنوقُ (١) ، وأصبح ليلُ (٢) ، وأطرق كرّا (٣) ، و (٤)

* جاريةُ (٥) لا تستنكري عَذِيري *

وجاء في الحديث : ثوبي حَجَرُ (٦) ، وآشتدي أزمةُ تنفرجي (٧) ، والمراد في ذلك كله حرفُ آلنداء .

---

(١) هذا مثل ذكره آلميداني في مجمع آلأمثال : ٢/٧٨ ، قال : ويروى " افتدى مخنوق " .

(٢) هذا مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ١/٤٠٣ .
وهو جزء من بيت لبشر بن أبي خازم آلأسدي وهو بتمامه :
فبات يقول أصبحَ لَيلُ حتّى تجلّى عن صَرِيمَته آلظّلامُ
يصف ثور وحشٍ ذعره شدةُ المطر ، فبات يتمنى آلإصباح ، وآلصريمة : الرمل . وآلبيت في ديوانه : ، وآلمفضليات : ٣٣٥ ، والاختيارين : ٦١٣ .

(٣) انظر آلأمثال للميداني : ١/٤٣١ وهو جزء من رقية كانوا يصيدون بها - في زعمهم - آلصيد ، وهي أطرق كرّا ، إنّ آلنعام في القرى ، ما إن ارى هنا كرا ، وكرا آلوارد أولاً : ترخيم كروان .

(٤) بعده :
* سيرى وإشفاقي على بعيرى *
وآلعذير آلحال .
والرجز للعجاج في ديوانه : ٢٢١ مطلع أرجوزة طويلة ، والكتاب : ٢/٢٣١ ، والمقتضب : ٤/٢٦٠ ، وآلأصول : ١/٣٦١ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦١ وأمالي ابن الشجرى : ٢/٨٨ ، وشرح المفضل لابن يعيش ٢/١٦ ، والخزانة ١/٢٨٣ .

(٥) " جارية " هكذا في جميع آلنسخ مثبتا فيها حرفُ آلتأنيث ؛ وقد استشهد سيبويه وغيره بهذا آلبيت على ترخيم جارية .

(٦) الحديث بهذا اللفظ في صحيح مسلم كتاب آلحيض باب : ٧٥ جزء ١/٢٦٧ ، وهو في صحيح آلبخارى ، كتاب آلغسل : ١/٧٥ ، بلفظ : " ثوبي يا حجر " وهذا آلحديث شطرٌ من مطلع قصيدة لابي عبدالله محمد بن أحمد بن ابراهيم آلأندلسي ، طبقات آلشافعية ٨/٥٦ ، وآلبيت بكماله :
اشتدي أزمة تنفرجي قد آذنَ ليلُك بآلبلَج

(٧) الحديث رواه البخاري في كتاب آلغسل ١/٧٠ ، وانظره في فيض آلقدير شرح آلجامع آلصغير ١/٥١٦ ، وهو حديث ضعيف .

مسألة : إذا قلت : يا رجلُ ، وياغلامًا خذا (١) بيدِي ، فهل يجوز حذف حرف النداء من الثاني على أن يكون حرف العطف قد شرك بينه وبين الأول في حرف النداء [المذكور] (٢) أوْلا ؟

فالجواب (٣) : أنَّ ذلك لا يجوز ، لاختلاف الغرضين ، وذلك أنَّ (٤-) حرف النداء في الأول كحرف (-٤) التعريف وباعتبار الثاني ليس كحرف التعريف ، فلمَّا تَنَافَى الأمران امتنع التشريك ، وإذا امتنع التشريك امتنع الحذف ، لأنه حينئذ بمنزلته دون [حرف] (٥) عَطفٍ ، وإذا لم يجز حذفه منه منفردًا لم يجز حذفه منه غيرَ منفرد .

وانظر هل يقال : إنَّ قولك : يا رجلُ وغلامًا جائزٌ على التشريك في حرف النداء المذكور ، على رأيِ الشافعي في تعميم اللفظ المشترك (٦) ؟ وكذلك هل يقال (٧) : إنّ المسألة جائزة على غير التشريك ؟ ولكن على حذف حرف النداء من الثاني ، لتقدم ذكره ، لأنَّ المحذوف عند تقدم ذكره في حكم الثابت لفظًا ، فإن قيل : وكيف يجوز حذف شيءٍ لشيء آخر مباينٍ له في المعنى ، لأنَّ الغرض بهما (٨) يختلف .

فالجواب : أنّ حرف (٩) " يا " مع الثاني نظير حرفِ " يا " مع

---

(١) في الأصل " خذ " بالإفراد . خطأ .
(٢) زيادة من " ح " و " ق " .
(٣) في " ح " و " ق " " الجواب " بدون عطف .
(٤-٤) في الأصل " وذلك أنَّ حرف النداء المذكور أولا ول كحرف . . " خطأ . وهو انتقال نظر إلى الفقرة السابقة . والمثبت من " ح " و " ق " .
(٥) زيادة من " ح " .
(٦) انظر ما سبق ص
(٧) في الأصل " قد يقال " بإقحام " قد " .
(٨) في " ح " " بها " .
(٩) في " ح " " حروف " خطأ .

الأول ،وقد يحذف الشيء لنظيره وإنْ كان مباينًا له في المعنى ، ألا ترى إلى قولهم:(١) / ١٩٥

يا ليتَ زوجَك قد غَدَا متقلدًا سيفًا ورُمْحَا

أراد(٢): وحاملاً رمحا ،فحذف حاملاً لنظيره الذى هو " متقلدا" وكذلك قولهم(٣):

* علَفْتُهَا تِبنًا وماءً بَارِدًا *

يريد : وسقيتها ماءً باردًا ،فحذف نظيره(٤) ،وكذلك قال أبو عليّ في قوله تعالى : * فأجمعوا أمركم وشركاءكم *(٥) : إنّ شركاءكم منصوب بإضمار فعل ،تقديره : وأجمعوا شركاءكم(٦) ، بوصل الألف ،فحذف هذا الثاني لتقدم نظيره ،لأن الجمع في المحسوس(٧) نظيره الإجماع في المعنى ، فعلى هذا ينبغي ألا يمتنع أن يقال : يا رجل وغلاماً أقبل ،

---

(١) البيت لعبدالله بن الزِّبَعْرَى وهو في شعره : ومجاز القرآن : ٢/ ٦٨ ،ومعاني الأخفش : ٢٥٥ ،والمقتضب : ٢/ ٥٠ ،والخصائص : ٢/ ٣٢ ،وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٢١ ،وأمالي المرتضى : ١/ ٥٤ ، ٢/ ٢٦٠ ، ٣٧٥ والإنصاف : ٦١٢ ،وشرح ابن يعيش : ٢/ ٥٠ .

(٢) في "ق" "أرادوا"

(٣) هذا صدر بيت عجزه :

* حتّى شَتَتْ هَمّالَةً عَيْنَاهَا *

وبعضهم يجعله عَجُزًا وصدره :

* لما حَطَطْتُ الرحلَ عنها وَارِدَا *

قال في الخزانة ١/ ٤٩٩ : ولا يعرف قائله ،ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذى الرُّمة ،وفتشت ديوانه فلم أجده فيه . وقد أضافه محقق شرح ديوان ذي الرِّمة في ملحق الديوان ١٨٦٢ . وهو في الخصائص : ٢/ ٣٤١ ،وأمالي المرتضى: ٢/ ٢٥٩ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٣٢١ ،والإنصاف : ٦١٣ ،وشرح ابن يعيش : ٢/ ٨ ،وشرح ابن عقيل .

(٤) في "ح" و"ق" "فحذفه لنظيره".

(٥) يونس : ٧١ .

(٦) الإيضاح : ١٩٤- ١٩٥ .

(٧) في "ق" في هذا المحسوس .

وأنت تريد : يا غلاماً[١] أقبل ،والله أعلم ،وكذلك لو قلت : يا رجلاً ويا[٢] غلامُ أقبل ،لم يجز حذف حرف النداء من الثاني : وهو[٣] عكس الأول[٤] في التفسير المذكور ،وكذلك لو[٥] قلت : يا زيدُ ويا رجلُ ويارجلاً مقصوداً أو غيرَ مقصود ، يجرى كل ذلك على ما ذكرناه .

ومنع ابن عصفور حذفَ حرف النداء من الثاني في جميع هذه المسائل قال : لاختلاف المراد فيهما[٦] ،وفيه النظر الذي ذكرناه ،فتأمل ذلك ، والله الموفق .

---

(١) في "ح" "وأنت تريد ويا غلاماً".
(٢) "يا" ساقطة من "ق".
(٣) في جميع "وهي".
(٤) في الأصل و"ق" "الأولى".
(٥) في "ق" "إذا".
(٦) شرح الجمل : ٢/ ٩٥.

باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما (١)

عقد هذا الباب أن تقول : كل اسم مضاف ليس علما ، فإنه يجوز أن يكرر (٢) في النداء توكيداً كقولك : يا زيدُ زيدَ عمرو ، ويا غلامُ غلامَ زيدٍ ، وأصل المسألة قبل التكرار : يا زيد عمرو ويا غلام زيدٍ ، فزيد في قولك : زيد عمرو ليس علماً في الحال ، وإنما كان علماً ثم نكّر عند الإضافة ، فصار غيرَ علم ، لتعرفه الآن بالإضافة ، بعد ما كان علماً قبلها ، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العلمية والإضافة : لامتناع الجمع بين تعريفين ، فصار قولك : يا زيد عمرو ، في طبقة يا غلامَ زيدٍ ، فلأجل هذا قلنا في عقد الباب ما تقدم .

ثم إنَّ الاسم الأول من الاسمين فيه وجهان :

أحدهما : بناؤه على الضم ، وهو أجود ، لأنه ليس فيه تكلف يحتاج فيه إلى اعتذار (٣) .

وأما الثاني : فإنه منصوب لا غير ، وانتصابه من خمسة أوجه (٤) .

أحدها : أن يكون عطفَ بيان على الأول .

والثاني : أن يكون بدلا منه ، وكلاهما على الموضع .

والثالث : أن يكون نداء ثانيا حذف منه حرف النداء ، والفرق بين هذا الوجه وبين البدل أنَّ هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك

---

(١) في "ق" "والآخرُ منهما مضافٌ" وهذا يوافق بعض نسخ الجمل . انظر الجمل : ١٥٧ .

(٢) في "ق" "يكون" .

(٣) لأنه منادىً مفردٌ . انظر المقتضب : ٢٢٩/٤ .

(٤) ذكر ابن عصفور من هذه الأوجه الثلاثة الاولى . شرح الجمل : ٩٦/٢ ، وذكر ابن مالك في شرح التسهيل : ٨١٢/٢ خمسة أوجه ، فزاد أن يكون الثاني منصوبا على البدلية ، ونقص الوجه الخامس المذكور هنا . وانظر همع الهوامع ٥٨/٣ ففيه ما ذكره ابن مالك ونص على أنَّ ابن مالك زاد التوكيد ، وهو الآخر لم يذكر الوجه الخامس الذى ذكره المؤلف هنا ، وانظر قول السيرافي الآتي في هامش التحقيق .

في ٱلبدل ،وإنْ كان ٱلبدل على تقدير تكرار (١) [ٱلعامل] (٢) ويتضح ذلك غاية ٱلاتضاح على رأي من يقول : إنَّ تقدير ٱلعامل مع ٱلبدل إنَّما هو تقدير معنويّ ،وهو في مسألتنا تقديرٌ لفظيٌّ وٱلله أعلم.

وٱلوجه ٱلرابع : أن يكون منصوبًا بإضمار "أعني" كأنّه لمّا (٢) قال : يا زيد قيل له من تعني ؟ قال : أعني زيدُ عمرو، وهذا اللفظ هو ٱلذى يقدّر في مواضع ٱلبيان.

وٱلوجه ٱلخامس : أن يكونَ نعتاً للأول كأنه قال : يا زيدُ زيد عمرو (٣) أي يا زيدُ ٱلمنسوب إلى عمرو ،وهذا ٱلوجه فيه نظرٌ ،لأنّ ٱلوصف بٱلجامد على توهم ٱلاشتقاق موقوف على ٱلسماع ،فإنْ قيل : نعم ولكنّه توجيه ٱلمسموع قيل : قد وجد عنه مندوحةٌ بما تقدم ،وإنّما يقال ذلك عند قيام دليل عليه دون تصور ٱلاحتمال ،كما قال سيبويه في مسألة : هذا خاتم حديدٌ ،وقد تقدم [ذلك] (٤) في بابه. (٥)

وٱلوجه ٱلثاني من ٱلوجهين المذكورين أولاً : نصب الاسمين معا كقولك : يا زيدَ زيدَ عمرٍو ،وٱختلف سيبويه وٱلمبرد في ٱلمسألة ،فذهب سيبويه إلى أنّ الاسم ٱلمضاف إليه مخفوض ٱلأول ،وٱلاسم ٱلثاني مقحم بينَ ٱلمضاف وٱلمضاف إليه (٦) ،وذهب أبو ٱلعباس (٧) إلى أنّ ٱلمضاف إليه

---

(١) في ٱلأصل و"ح" "تكراره" وذلك صحيح إذا حذفت التكملة التي بين القوسين وهي من "ق".

(٢) ساقطة من "ق".

(٣) هذا قول ٱلسيرافي . قال "وعندي وجه ثالثٌ لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قويّ في نفسي ،وذلك أن تجعل أصله : يا زيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نعتا للأول مثل قولنا : " يا زيد بنَ عمرو ، ثم تتبع حركة ٱلأول المبنى حركة الثاني . الكتاب : ٢/ ٢٠٦ هامش(٢).

(٤) زيادة من "ق".

(٥) انظر الكتاب : ١/ ٣٩٦.

(٦) قال ابن عصفور : سيبويه - رحمه الله - يقدر ٱلأصل : يا زيدَ عمرو زيد عمرو ، ثم حذف عمرو ٱلثاني لدلالة ٱلأول عليه ، فبقي : يا زيد عمرو زيد ،ثم قدم زيد وأقحم بين ٱلمضاف وٱلمضاف إليه. شرح الجمل : ٢/ ٩٦ وانظر الكتاب : ٢/ ٢٠٦ وقول ٱلسيرافي في حاشية الكتاب.

(٧) في "ح" "أبو القاسم" خطأ.

مخفوض بما يليه ،وهو زيد الثاني ،ومخفوض الأول محذوف لفظاً ، مراد معنى ، وإنّما حذف لدلالة ما بعده عليه (١) ،وَنَقَدَ الناس هذا المذهب بثلاثة أوجه (٢).

أحدها : أنه لو كان كذلك لرجع تنوينه لزوال ما أوجب (٣) حذفه ،لأنه إنّما كان حذف للإضافة ،فلمّا حذف المضاف إليه الذى هو سبب حذف التنوين وجب رده ،لارتفاع سبب حذفه ،فإن أجاب عن هذا بأن المضاف إليه وإن كان محذوفا من اللفظ ، مرادٌ في المعنى ، فكان بمنزلة الثابت لفظاً .

أجيب : بأنَّ (٤) المضاف إليه "كلٌّ" و"بعضٌ" بهذه المنزلة ،ولم يجز فيهما إلاّ ردُّ التنوين الذى كان محذوفًا للإضافة مع وجود المحرز لها ،وهو بقاء التعريف (٥) ،فإذا كان كذلك وجب اجتناب ما ذهب إليه .

---

(١) أصل الكلام عند المبرد : يا زيد عمرو زيد عمرو ،فحذف عمرو الأول لدلالة الثاني عليه . انظر مذهب المبرد في المقتضب : ٢٢٧/٤ ، وفي الحاشية الثانية من الكتاب : ٢٠٦/٢ وشرح الجمل لابن خروف : ١١٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ ،وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٢/ب ،والحقيقة أن للمبرد في هذه المسألة مذهبين أحدهما مذهب سيبويه والآخر ما هو مذكور هنا ،ولكن من ذكر من النحاة مذهب المبرّد لم ينصرف إلاّ إلى المذهب الثاني ، ويبدو أنَّ سبب ذلك ما نقله السيرافي عنه في شرحه . انظر هامش الكتاب : ٣١٥/١ نسخة بولاق ، فإن شرح السيرافي كان أكثر دورانا من كتاب المقتضب ،لأسباب شرحها محققه رحمه الله . وقد نبه الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى هذين المذهبين في حواشي الجزء الرابع ص ٢٢٧ واستكمل الحديث عنها بأبسط من هذا .

(٢) انظر بعض هذه الأوجه في شرح ابن عصفور ٩٦/٢ ومابعدها وشرح ابن الضائع ٥٢/ب .

(٣) في "ق" "ما وجب" خطأ .

(٤) في الأصل "إن" بدون حرف جر .

(٥) لأنهم إذا حذفوا المضاف إليه أرجعوا التنوين إلى المضاف فإنهم قالوا في كل إذا حذفوا : مررت بكلٍّ قائماً بتنوين "كلّ" فالمضاف هنا منون لأنه حذف المضاف إليه واستدلوا على حذف المضاف إليه في كل بنصب قائم على الحال ،والحال لا يكون إلاّ من المعرفة .

الوجه الثاني من ٱلنقد عليه : أنه لو كان [على] (١) ما ذهب إليه لم يختص هذا ٱلحكم بٱلنداء ،فكنت / تقول : هذا زيدَ زيد ١٩٦
عمرو ،ورأيت زيدَ زيدَ عمرو ،ومررت بزيد زيد عمرو ،لأن مخفوض ٱلأول عنده محذوف لدلالة ما بعده عليه ،وهذا ٱلحكم مستمر في باب ٱلإعمال ،وفي ٱختصاص هذا ٱلذى نحن بسبيله بٱلنداء دليل على خلاف ما ذهب إليه .

الوجه ٱلثالث من أوجه ٱلنقد : أنَّ تأخر ٱلدليل على خلاف ٱلأصول ، فكان ما ذهب إليه من حذف ٱلأول لدلالة ما بعده عليه مرجوحا .

وأما هو فنقد مذهبَ سيبويه بأمرين : (٢)

أحدهما : أنَّ ٱطراد ٱلفصل بين ٱلمضاف وٱلمضاف إليه مخصوص بٱلشعر بشرط أن يكون ٱلفصل (٣) ظرفًا أو مجرورًا ،فلما كان قول سيبويه يلزم عليه ٱلفصل بٱلثاني بينَ ٱلأول ومخفوضه ،وليس بشعر ولا هو ظرف ولا مجرور، وجب ٱلقول بخلافه .

وٱلأمر (٤) ٱلثاني : ما ألزمناه أولاً من كون ٱلٱسم ٱلثاني غيرَ مضاف إلى ما بعده ،وهو مع ذلك غير منون ،ولو كان غيرَ مضاف على ما يقوله سيبويهِ لكان منوناً ،إذْ لا مانع يمنع من ذلك .

أجيب عن هذا بٱلفرق بين هذا وبين قوله هو في ٱلأول : بأنّ هذا بصورة ٱلمضاف ،فألزم حذف ٱلتنوين ؛لإصلاح ٱللفظ ؛لٱستقباح تنوين مباشر للمضاف إليه (٥- وليس هذا في ٱلأول ، لأنه غير مباشر للمضاف إليه -٥) وأما نقده ٱلأول فأجاب عنه ٱلأستاذ بأن ٱلٱسمين ركّبا وصيّرا كٱسم واحد ،قال : ويكون تركيبه إذْ ذاك من عطف ٱلبيان (٦) ، قال

---

(١) تكملة من "ح".
(٢) انظر شرح ٱلجمل لٱبن الضائع : ٥٢/ب.
(٣) في "ح" "ٱللفظ".
(٤) في "ق" "ٱلوجه".
(٥-٥) ساقط من "ق".
(٦) انظر ٱلملخص : ٤٦٣.

أبو بكر بن عبيدة : وهو قول حسن ،فجاء من هذا كُلِّهِ ترجيحُ ما ذهب إليه سيبويهِ على ما ذهب إليه أبو العباس ،وبالله التوفيق .

ثم قال : (وكذلك تقول : يا زيدَ بنَ عمرو) (١) إلى آخره

هذه المسألة شبيهةٌ بما قبلها من وجه ،ومباينة لها من وجه

فأما وجه المشابهة فهي أنّ الاسم الأول من الاسمين يجوز فيه وجهان: الضمُّ والفتحُ كما جاز في الأول ،فالضم أجود كما كان في الأول ،ويكون إعراب الثاني على ضَمِّ الأولِ نعتًا ،أو عطفَ بيان ،أو بدلًا ، أو نداءً ثانيا ، أوعلى أعنى ،والأول أجود ؛ ليكون في هذا الموضع على مَجْرَاه في الكلام ، وأنت إذا قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو ،ورأيت زيدَ بنَ عمرو ،ومررت بزيدِ ابن عمرو ،فإنّما هو نعت لما قبله ،فكذلك ينبغي أن يكون في هذه المسألة .

وأما الفتح فعلى تركيب النعت مع المنعوت وجعلهما كاسم واحد ، فيكون آخر الأول متبعا للمنادى ،فيكون قولك (٣) : يا زيدَ بنَ (٤) ، منادىً مضافًا إلى عمرو ،وعلامة نصبه فتحة النون ،وأما فتحة آخر الأول فحركة إتباع وليست حركةَ إعراب ،وهذا الوجه إنّما يكون على مذهب من يقول : إنَّ تنوين الاسم الأول إنما حذف في نحو : هذا زيد بن عمرو ،للتركيب مع كثرة الاستعمال .

[وأمّا على مذهب من يقول: إنّما حذف لالتقاء الساكنين مع كثرة الاستعمال] (٥) ،فإنّما يجيء منه الوجه الأول ،فالحاصل أنَّ ضم

---

(١) الجمل : ١٥٧ .
(٢) في "ح" للثاني .
(٣) في الأصل و"ح" "كقولك" خطأ .
(٤) في "ح" يا زيد بن عمرو بزيادة عمر. خطأ .
(٥) تكملة من "ح" و"ق" .

الأول في قولك : يا زيدُ بنَ عمرو، على مذهب من يقول بحذف التنوين في غير النداء، لالتقاء الساكنين ، وأنَّ فتحَهُ على مذهب من يقول : إن حذفه للتركيب ، وسنبين ذلك بأكثرَ من هذا في بابه إنْ شاءَ الله. [تمَّ] (١)

فصل : ثبت قوله في الترجمة (٢) (والآخر مضافٌ (٣) منهما) بضبطين في خاء الآخِرُ ، بالكسر والفتح ، فأما بالكسر (٤) فظاهره مذهب أبي العباس ، لأنه يقول : إن الاسم الثاني مضافٌ إلى ما بعده ، ومخفوضُ الأولِ محذوفٌ ، فقوله : (والآخر مضاف منهما) بكسر الخاء ، ظاهر في هذا المأخذ ، وقد يقال يمكن أن يكون تجوزٌ في العبارة ، من حيث كان بصورة المضاف ، فسماه مضافاً لذلك ، والله أعلم ، وهذا هو الظاهر من مذهبه في داخل الباب ، وأما على الرواية الأخرى وهو فتح الخاءِ ، فليس فيه بيان لأحدِ المعنيين ، لأن قوله : (والآخر مضاف منهما) بمنزلة لو قال : وأحدهما مضاف ، فتأمَّل ذلك وبالله التوفيق .

وأما ما ذكره أبو القاسم من إقحام "ابن" بينَ زيد وعمرو في قولك : يا زيد بن عمرو ، فلا وجه له، لامتناع زواله ، بخلافِ يا زيد زيد عمرو ، إلَّا أنَّ يريد بذلك (٥) أنه مثلُ الأول في أنهما كاسمٍ واحدٍ مضاف إلى ما بعده ، فصار كأنه (٦) مقحم (٧) ، فيصح على ضرب من المجاز ، والله أعلم .

---

(١) زيادة من "ح" و"ق". وانظر المقتضب : ٢٣١/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢-٩٨ وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٢/ب والملخص : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) في "ق" "ثبت في قوله في الترجمة".

(٣) ساقطة من "ح" ولها إحالة لم يظهر في الهامش أمامها شيء. وانظر الجمل : ١٥٧ .

(٤) في "ح" فأما الكسر" بسقوط الباء .

(٥) ساقطة من "ح" .

(٦) في "ح" "كله".

(٧) وكذا قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل : ٥٣/أ وابن عصفور في شرحه : ٩٨/٢ وانظر المسألة في المقتضب ٢٣١/٤ .

باب إضافة المنادى إلى المتكلم (١) / ١٩٧

قوله : إلى المتكلم ،على حذف المضاف [وإقامة المضاف إليه مقامه] (٢) ومعناه إلى ياء المتكلم ؛لأنّ المتكلمَ هو الشخصُ [والشخص] (٣) ليس هو المخفوض بالإضافة ،وإنّما المخفوض بالإضافة ضميره .

ولا خلاف في جواز حذف المضاف إذا كان المعنى مفهوماً ،إلّا ما يحكى عن أبي الحسن (٤) ،وتوقف ابن الحاج في هذه الحكاية ،وقال فيها نظرٌ ؛لأنّ مقتضاها خلافُ ما عليه الجماعة .

ثم إنّ المضاف إلى ياء المتكلم لا يخلو آخرُهُ من ثلاثة أقسام : إمّا ان يكون صحيحا ،وإمّا أن يكون معتلا بالألف ، وإمّا أن يكون معتلا بالواو أو الياء ،فإنْ كان حرفًا صحيحا كان (٥) فيه ستة أوجه (٦) .

أحدها (٧) : يا غلامي بإسكان الياء ،وصلاً ووقفا ،وأصلها الفتح ؛لأنّها بإزاء كاف المخاطب ، فلذلك وجبت لها الحركة ،وإنّما أسكنت في هذه اللغة ؛لأنها عوض من الاسم الظاهر ،فهي في حكم ما هو على ثلاثة أحرف مثلاً ،وأيضاً فإنّها شبيهة بالتنوين من حيث هو (٨) طَرَفٌ على حرف

---

(١) في "ح" إلى ياء المتكلم . ويمكن قراءة ذلك في "ق" وكلمة "ياء" مثبتة في الجمل عن أحد الأصول المعتمدة والصواب إسقاطها لتلائم الترجمةُ مابعدها .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) تكملة من "ح" .
(٤) انظر ما يحكى عن أبي الحسن الأخفش في ضرائر الشعر : ١٦٦ ، ومذهب الأخفش هذا لم يضمنه كتابه معاني القرآن في المواطن التي ذكر فيها محققه أنّها من حذف المضاف.
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) انظر تلك الأوجه في شرح ابن عصفور : ٢/٩٩ .
(٧) انظر هذا التوجيه في المقتضب : ٤/٢٤٧ .
(٨) "هو" في "ق" "هي" وكله صواب .

واحد ، ووضع التنوين أنْ يكون ساكنًا ، وأيضاً فإنَّ الحركة مستثقلة في حرف العلة ، وأيضًا فإنّه مبني ، والمبني مستثقل في نفسه ، فلمّا اجتمعت فيها هذه الأسباب أسكنت (١) ، وأصلها التحريك ، وإنّما اختيرت لها الفتحة دونَ الضمة والكسرة طلباً للتخفيف المناسب لِمَا ذكر من أسباب الإسكان.

الوجه الثاني (٢) : حذفها لإشعار الكسرة بها تشبيهًا لها بالتنوين من جهة تطرفها ، وسكونها ، وكونها على حرفٍ واحدٍ ، فحذفت كما يحذف التنوين من المنادى .

الوجه الثالث (٣) : بناؤه على الضم بعد حذفها تكملة لشبهها بالتنوين من الأوجه المذكورة ، إلاَّ أنَّ هذا الوجه ينبغي ألاّ يجوز إلاَّ في موضع البيان ، لئلا يلتبس بغير المضاف حتى يكون مثل قراءة من قرأ ﴿ قل ربُّ أحكم بالحق ﴾ (٤) بضم الباء ، لأن الداعي مقر بالعبودية ، لأنه في مقام الخضوع والاستكانة .

وحذف حرف النداءِ هاهنا دليل آخر ، إلاّ أنّه لا يطرد حذفه من النكرة المقصودة ، واطرادُ حذفه في هذا الوجه دليل على أنه ليس بنكرة مقصوده (٥) ، ومثال ما فيه بيان على الإضافة أيضًا أن تقول : قال زيدٌ لغلامه : يا غلامُ أقبل ، فالظاهر أنَّ معناه الإضافة .

---

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) هذا هو الوجه المختار . الكتاب ٢/٢٠٩ ، والمقتضب ٢/٢٤٦ .
(٣) في الأصل "الوجه الثالث بل الرابع".
(٤) آخر الأنبياء وهي قراءة أبي جعفر . النشر ٢/٣٢٥ ، والبحر المحيط ٦/٣٤٥ ، وذكر أبو الفضل الرازى أنّه نكرة مقصودة ، فبني على الضم وهو بعيد . النشر ، وانظر الآتي .
(٥) انظر ما سبق ص:٥٩١-٥٩٢ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٢٥ ، وهذه المسألة التي ذكرها هنا في غاية التحقيق ، لأنه يعتمد على ما سبقت الإشارة له ، ولم يحقق ابن مالك هذا التحقيق . وانظر شرح ابن الضائع ٥٣/أ .

الوجه الرابع[١] : يا غلاميَ أقبل بفتح ياء المتكلم بعد الكسر[١]، وهذا هو الأصل لِما قلناه من أنّ هذه الياء بإزاء كاف المخاطب ،وقد تقدم ذلك ،ويدل على ذلك أيضا اطّراد الفتح دونَ الإسكان ،وذلك أنها تُفتح مطلقاً ،ولا تُسكَّن إلاّ بعد حركةٍ في الأمر الشائع .

والوجه الخامس : يا غلامَا أقبل بتحويل الكسرة فتحةً والياء ألفاً ، وإنّما فُعِل ذلك فراراً من ثقل الياء المتحركةِ المكسورِ ما قبلها ،فإذا فعلت ذلك وقفت بهاء السكت على سبيل الجواز دون اللزوم ،لأن القراء وقفوا بغير هاء على ﴿يا حسرتي﴾[٣] ونظائرها ،ويجوز أيضًا إلحاق هاء السكت الياء المفتوحة في الوقف كقولك : يا غلاميَهْ .

فهذه خمسة أوجه لم يذكر سيبويه غيرها[٤] ،وزاد الأخفش سادسًا[٥] وهو حذف الألف بعد الفتحة[٦-] في قولك : يا غلاما[-٦] ، وهذا وجه ضعيف ؛ لاستخفاف الألف بعد الفتحة ،ولكن وجه ذلك أنّ هذه الألف مبدلة من الياء المستثقلة ،والمبدل من المستثقل مستثقل ،وهذا كما قالوا في الفتحة المبدلة من الكسرة في معتل ما لا ينصرف ، كقولك : مررت بجوارٍ ، تقديره : مررت بجواريَ ، ولم تظهر هذه الفتحة ،لأنها نائبة عن كسرة ، فكان حكمُها حكمَها في الاستثقال ،بخلافها إذا كانت أصلاً بنفسها نحو : رأيت جواريَ ، فظهرت ها هنا في موضع النصب لخفتها ،ولم تظهر في موضع الجر لثقلها اعتباراً بالأصالة والفرعية ،فعلى هذا يتجه ما ذكر عن

---

(١) هذا الوجه ذكره في المقتضب ٢/٢٤٧ .
(٢) في "ح" و"ق" "الكسرة" .
(٣) في "ح" "ياحسرتا" .
(٤) الكتاب : ٢/٢١٠ .
(٥) ذكر هذا الوجه عن الأخفش ابن عصفور ٢/١٠٠ .
(٦-٦) ساقط من "ق" وجزء من مكانها بقدر كلمة بياض .
(٧-٧) ساقط من "ح" .

ٱلأخفش وٱلله أعلم.(١)

فصل : فإنْ كان ٱلحرف ٱلذى قبل ياء ٱلمتكلم ألفاً كان لك في ٱلمسألة وجهان :

أحدهما : إثبات ٱلألف(٢) مع فتح(٣) ٱلياء في ٱلدَّرْجِ كقولك : يا فتايَ أقبل ، ولا يطرد إسكانُ هذه ٱلياء في ٱلدَّرْجِ ؛ لما يلزم على ذلك من ٱلتقاء ٱلساكنين بغير شرطه.(٤)

---

(١) انظر ما زاده ٱلأخفش في معاني ٱلقرآن له : ٧٢-٧٣ ، وشرح ٱبن عصفور : ٢/ ١٠٠ ، وقد ٱعترض ٱبن عصفور على ٱلأخفش فقال : وزعم أبو ٱلحسن ٱلأخفش أنه يجوز : يا غلامَ تجترئ بٱلفتحة عن ٱلألف ، وهذا خارج عن ٱلقياس ، ألا ترى أنّ الذى قال : يا غلاما إنما آثر ألاّ يحذف ، فإذا حذف فقد تناقض ، مع أنّ ٱلألف فيها من ٱلخفّة بحيث لا تحذف ، وإنّما يكون ذلك في ٱلكسرة وٱلياء ، وٱلذى غرّ - في هذا - ٱلأخفشَ قولُ ٱلشاعر :

فلستُ براجعٍ ما فاتَ منّي بِلَيْتَ ولا بلهفَ وَلَا لوأنّي

قال : [أي ٱلأخفش] فهو قد حكى قوله : يا لهفَ ولو لم يكنْ على ٱلحكاية لقال : بلهفِ [بكسر ٱلفاء] فهو قد حكى قوله قبل هذا ، على أنه قال : يا لهفَ [بالفتح] وإلاّ فما ٱلذى حكى ؟ وهذا غير مرضيّ ؛ لأنّ ما ذكرنا من ٱلقياس يدفعه ، ولا يخفض إلاّ في هذا خاصة ، مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون قد حذف ٱلألف ضرورةً كما قال الشاعر :

* أقبل سيل جاء من عند الله *

فالصحيح أنه ليس فيه إلاّ خمس لغات ".هـ

(٢) في "ح" "الإثبات بالألف".

(٣) في "ق" "فتحة".

(٤) في "ق" "على غير شرطه" انظر ٱلكتاب : ٢/ ٤١٣ ، وٱلمقتضب ٤/ ٢٤٨ - ٢٤٩ وانظر شرح ابن الضائع : ٥٣/ب والملخص : ٤٦٦ وقرأ نافع آية ٱلأنعام ١٦٢ * قل إن صلاتي ونسكي ومحياى ومماتي * باسكان ٱلياء من "محياى" انظر السبعة : ٢٧٤ ، وحجة القراءات : ٢٧٩ .

وآلوجه آلثاني : قلب آلالف / ياءً وإدغامها في ياء آلمتكلم ١٩٨
كقولك : يا فتيَّ أقبل ، وهو أقل آلوجهين ، فإن كان آلحرف آلذى قبل ياء آلمتكلم ياء لزم إدغامها في ياء آلمتكلم (١) ، ولم تكن ياء آلمتكلم حينئذ إلاَّ مفتوحة كقولك : يا قاضيَّ أقبل ، ويا غلاميَّ أقبلا (٢) ، ويا زيديَّ أقبلوا .

وهل يتصور أن يكون ذلك آلحرف واواً في هذا آلباب ؟ الظاهر أنه لا يتصور ؛ لأنَّ نحو : مصطفَوْنَ ، ومسلمُونَ إذا ناديته مضافاً إلى آلمتكلم لم يكن آلموضع للواو أصلا ؛ لأنّه منادىً مضافٌ ، وآلمنادَى آلمضاف إعرابه آلنصب ، فلا مدخل للواو هاهنا (٣) ، وآنظر إلى مسألة نحو : يغزو إذا حكيته آسماً للفظ آلفعل ، ثم أضفته على سبيل آلملابسة كقولك : يغزى فعل مضارع نحو : قام فعلٌ ماض ، فآلظاهر أنّ أصله يغزوِيَ فعل مضارع ، ثم لحقه آلإعلال ، فهذا موضع يتصور فيه ما بقي قبل ، فتأمل ذلك ، ولم أر هذا آلنحو لأحد ، وبآلله آلتوفيق .

وأما مسألة : * يآبنة عما لا تلومي وآهجَعي * (٤)

فليست من هذا آلباب ، وإنَّما هي من آلباب آلثاني بعد هذا ، فثَمَّ يستوفى حكمها إنْ شاء آلله ، وإنَّما ذكرها أبو القاسم في هذا آلباب ؛ لأنها قد تكون منه على وجهٍ مَّا ، (٥) وسنبينه بعد إنْ شاء آلله .

---

(١) هذه آللغة لهذيل ، وقال آلفراء إنه سمعها أيضاً من سُلَيم . معاني آلقرآن ٣٩/٢ ، وآلقبيلتان جارتان .
(٢) في "ق" "أقبل" بآلإفراد خطأ .
(٣) انظر آلملخص : ٤٦٧ .
(٤) الرجز لأبي آلنجم آلعِجْليّ ، وهو في نوادر أبي زيد : ١٩ ، والكتاب : ٢٤١/٢ ، وآلمقتضب ٢٥٢/٤ وآلأصول ٣٤٢/١ ، وشرح آبن يعيش ١٢/٢ .
(٥) في "ح" و"ق" "لأنها قد تكون من هذا آلباب على وجهٍ مَّا" .

باب ما لا يجوز فيه إلا إثباتُ الياءِ

إذا أضفت منادىً إلى اسمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلم كانت الياء معه على حالها إذا لم يضف إليها منادى ، وحالها أن تنظر الى ما قبلها ، فإنْ كان ساكناً لم تكن إلّا مفتوحة كقولك : يا غلام فتايَ ، ويا غلام قاضِيَّ ، وأصل هذا قاضيَّ بياء مكسورة قبل ياء المتكلم فحذفت (١) الكسرة وأدغمت في ياء المتكلم .

ويجوز قلب الألف ياءً فتقول : يا غلام فتَيَّ ، ويا غلام موسيَّ ، وإثباتها أجود (٢) ، وهذا حكم الياء إذا كان قبلها ساكن ، فإن جاءت ساكنة في مثل هذا كان ذلك (٣) من باب إجراءِ الوصل مُجْرَى الوقف ، كقراءة نافع ﴿ ومحياى ومماتي ﴾ (٤) .

فإن كان الحرف الذى قبل ياء المتكلم متحركاً (٥) ، ولا تكون الحركة إلّا كسرة جاز في الياء الفتح ، وهو الأصل ، والإسكان طلباً للتخفيف كقولك : يا صاحب غلاميَ أقبل ، ويا صاحب غلامِي أقبل ، ويستثنى مما ذكر أربعة ألفاظ وهي : ابن أمي ، وابن عمي ، وابنة أمي ، وابنة عمي ، فإن العرب تختلف فيها ، فمنهم من يُبْقِي (٦) ذلك على الأصل من عدم التركيب ، فيكون فتح الأول فتح إعراب . والاسم الثاني مخفوض بالإضافة ، فينبغي على هذا أن يكون حكم ياء المتكلم على ما ذكر من إسكانها وتحركها (٧) ، فتقول : يا بنَ أميَ أقبل ، ويا بنَ أمِي أقبل ، وكذلك الثلاثة .

---

(١) في "ق" "فحذف" .
(٢) انظر ص: ٧٠٧ .
(٣) في "ح" "كذلك" خطأ .
(٤) الأنعام : ١٦٢ . وانظر ذلك فيما سبق ص: ٧٠٦ هامش: ٤ .
(٥) في "ق" "مفتوحا" خطأ .
(٦) في الأصل "يبنى" .
(٧) في "ق" "وتحريكها" .

ومنهم من يركب الاسم الأول مع الاسم الثاني تركيب خمسة عشر ، فيكون ذلك بمنزلة اسم مفرد مضاف إلى ياء المتكلم ، فيكون في الياء على هذه اللغة الأوجه الخمسة (١) المذكورة في الياء المخفوضة بالمنادى ، فمن قال : يا غلامي أقبل بإسكان الياء قال : يا ابن أمي أقبل ، ومن قال : يا غلاميَ بفتح الياء : يا بنَ اميَ أقبل ، ومن قال : يا غلامِ بحذف الياء ، اكتفاءً عنها بالكسرة . قال : يا بن أمِّ أقبل ، ومن قال : يا غلامُ بالضمِّ تشبيهاً بالمفردِ قال ها هنا : يابن أمَّ بفتح الميم لتعذر ضمِّه ؛ لأنه لا يصح في النداء المركب ، وإنما يصح فيه ما طرأ عليه البناء ، نعم هو في موضع اسم مضموم ، ومن قال : يا غلامَا بتحويل الكسرة فتحة (٣) ، والياءِ ألفاً قال ها هنا : يابنَ أمَّا ، كذلك .

ويجوز وجه سادس على قول الأخفش ، وهو حذف الألف اكتفاءً عنها بالفتحة ، وهو ضعيفٌ ، والذي سوغ ذلك الاعتبارُ بأصل هذه الألف مع ثِقل التركيب (٤) ، والله أعلم .

مسألة : إذا أضفت اسماً يعرب بالحركة إلى ياء المتكلم زال إعرابُه من اللفظ ؛ لأن ياء المتكلم يجب لها كسر ما قبلها كقولك : قام غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، وليس مبنيا خلافاً لبعض المشارقة (٥) ، ولا معرباً بالكسرة الظاهرة في موضع الجر خلافاً لابن مالك (٦) ، ولا رتبته موقوفةٌ بين رتبتين ، خلافاً لأبي الفتح ، وإنما هو معربٌ زالت منه العلامة لفظاً لإضافته إلى ياء المتكلم ، كما تزول في الوقف لفظاً ، وكلاهما عارضٌ .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٠٥ .
(٢) في "ق" تشبه "يضم" .
(٣) في الأصل "الفتحة كسرة" خطأ .
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) منهم الجرجاني وابن الخشاب ، والمطرِّزي ، وهو الظاهر من كلام الزمخشري ، وفي كلام ابن السراج احتمال ، شرح ابن مالك للتسهيل ٢/ ٦٢٠ .
(٦) شرح التسهيل : ٢/ ٦٢٠ .

وأما ما يعرب بحرف ،فإنْ كان ذلك (١) الحرف حرفَ تثنية لزم بقاؤه على حاله لو لم يضف كقولك : قام زيدايَ بإثبات الألف ، لأنها علامة الرفع / والتثنية ،فلما اجتمع فيها الأمران خالفت ١٩٩
الحركة في هذا الحكم ، لأن المحافظة على المعنى آكد من المحافظة على اللفظ .

وإن كان ذلك الحرف واواً لزم قلبها ياءً كقولك : هؤلاء مسلِميَّ ،وأصلها : هؤلاء مسلمويَ ،فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون لزم قلبها ياءً وإدغامُهَا في ياءِ المتكلم فقلت : هؤلاء مسلِميَّ ،ومنه قوله عليه السلام لورقةَ بنِ نوفل " أومخرجيَّ هم "(٢) وأصله أومخرجوَيَ هم ،فقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياءِ المتكلم ، لما ذكر ،فعلامة الرفع الواو التي انقلبت ياءً ،وهذا هو الوجه الذى اتفق عليه الإمامان : أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي (٣) ،وأبو عبدالله بن عبد المنعم في حكاية حضرتها بينهما ،فليبحث عن الفرق بين هذا الضرب من الجمع والمفرد ،فإنَّ فيه غموضًا .

وأما قول أبي القاسم في آخر الباب (وإثباتها أجودُ)(٤).

يعني إثبات الياء في قولك : يابن أمي ،فاعترضه الناس بأنّ الأفصح حذفها ،فإنْ أراد بقوله : " أجود " في القياس صح ،لأن الأصل عدم التركيب ،والقياس يقتضي إثباتَها اعتباراً بهذه الأصالة (٥) ، والله أعلم.

---

(١) ساقطة من " ح ".
(٢)
(٣) في " ق " أبو عبدالله محمد عبد المهيمن " خطأ .
(٤) الجمل : ١٦٢.
(٥) ذكر اعتراضَ الناس عليه ابنُ الضائع ،واعتذرَ عنه بهذا الاعتذار ولعل المؤلف استفاد ذلك منه .

وأما إنشاد ه هذا ٱلبيت :

* يابنةَ عَمَّا (١) لا تلومي وٱهجَعي *

في ٱلباب قبل هذا (٢) ، فينبغي أن يكون إِنَّما أدخله في ذلك ٱلباب ٱعتباراً بلغة من يركّب ، لأنه حينئذ يكون بمنزلة ٱسم واحد مضاف إلى ياء ٱلمتكلم ، ويكون ذكر ٱلألفاظ ٱلأربعة في هذا ٱلباب ٱعتباراً بلغة من لا يركّب ، هذا تحقيق ٱلغرض بذكر ٱبن أمي وٱبن عمي في ٱلبابين . وٱلله أعلم .

---

(١) في "ح" "عمي".

(٢) انظر ما سبق ص:٧٠٧

باب ما لا يقع إلّا في النّداء خاصّةً ولا يستعمل في غيره

أسماء هذا الباب على أربعة أقسام :

قسم كان يستعمل في النداء وغيره ، ثم زيد عليه (١) فصار بتلك الزيادة مخصوصًا بالنداء ، وذلك قولهم : يا هَنَاةُ .

وقسم كان يستعمل أيضًا في النداء وغيره ثم نقص منه فصار بذلك النقصان مخصوصا بالنداء ، وذلك يا فُلُ ، ويا فُلَةُ .

وقسم كان يستعمل أيضاً في النداء وغيره على بناءٍ ثُمَّ غير بناؤه فصار بذلك التغيير مخصوصا بالنداء وذلك قولهم : يا مَكْرَمَانُ ، ويا مَكْذَبَانُ .

وقسم كان يستعمل أيضا في النداء وغيره ثم حذف منه حرف وعوض منه حرف آخر ، فصار لذلك مخصوصا بالنداء كقولنا : اللهمَّ ارحمنا ، ويا أبتِ لا تفعل ، ويا أُمّةِ (٢) لا تفعلي ، فهذه أربعة أقسام . ولا بدَّ من بيانها واحداً بعد واحد إنْ شاء الله .

فنقول والله المستعان : اختلف العلماء في قولهم : يا هَنَاهُ على ستة أقوال (٣) .

أحدها : أنّ هذه الهاء بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من ألف ، والألف بدل من واو ، والواو هي أصل الكلمة لقولهم : (٤)

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) في "ق" "ويا أمتي".
(٣) انظر أمالي ابن الشجرى : ٢/١٠١ ومابعدها ، وشرح ابن الضائع ٥٣/ب - ٥٤/أ .
(٤) البيت لم يعرف قائله وهو في الكتاب : ٣/٣٦١ ، والمقتضب : ٢/٢٧٠ ، والأصول : ٣/٣٢١ ، وسر صناعة الإعراب : ١٥١ ، ٥٥٩ ، وشرح ابن يعيش : ١/٥٣ ، ٥/٣٨ ، ٦/٣ ، ١٠/٤٠ ، ٤٤ .

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني وملني (١) على هَنَوَاتٍ شأنها متتايع

فأصل الكلمة (٢) : يا هناوُ ،بواو مضمومة ، فانقلبت الواو الفا ،لتحركها وانفتاح ما قبلها ،ولم يعتد بالألف ،لسكونها وزيادتها ، ثم قلبت الألف همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألفٍ زائدةٍ ،ثم قلبت الهمزةُ هاءً ،كما قلبت في "هَرَقْتُ" الماء ،فصار : يا هَنَاهُ كما ترى ، وهذا أجود الأقوال إنْ شاء الله (٣) ،لأن كل واحد من هذه المراتب جارٍ على القياس ،وكثير في الاستعمال ، لأن إبدال الها من الهمزة أكثر من عكسه. (٤)

القول الثاني : أنّ هذه الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو كما أُبدلت من ألف هنا (٥) ،حيث قالوا : هُنَهْ ،وهذا وإنْ كان له نظير فليس في طبقة القول الأول لقلته. (٦)

القول الثالث : أنّ هذه الهاء مبدلةٌ من همزة مبدلةٍ من الواو (٧) على حَدّ إبدالها في كساءٍ ورداءٍ ،لأن الواو إذا وقعت طَرَفًا بعد ألف زائدة وجب قلبها همزةً ،وهذا من ذلك ،فلما انقلبت الواو همزة قلبت الهمزة هاءً ،من باب هَرَقْتُ الماء ،وهذا وإن كان جاريا على ألسنة المعربين ،فإنّه على وجه المسامحة في إسقاط رتبة منها ،فكان فيه بعض تحريف عن القول الأول ،فكان مرجوحًا باعتباره.

---

(١) صدر البيت ساقط من "ح" و"ق".
(٢) في "ق" "المسألة".
(٣) كذا قال ابن الشجري : ٢/١٠١.
(٤) كذا قال ابن السكيت . انظر ما سبق ص:٦٩٠هـ٣ وبعد كلمة "عكسه" في "ق" الحق في الهامش قُرَابةُ سطر لكنه غيرواضح لكثرة الطمس فيه.
(٥) انظر سر صناعة الإعراب : ٥٥٥.
(٦) ساقطه من "ق".
(٧) شرح الجمل لابن الضائع : ٥٤/أ.

القول الرابع : أنَّ هذه الهاء مبدلة من الواو التي هي أصل الكلمة ، وهذا القول ضعيف؛ لعدم النظائر ، ولعل قائله تمسك بإبدال الهاء من الياء في قولهم : هذه ، فإن أصلها [1] هذِي بالياء ، ثم أبدلت الياء منها ، فكما أبدلت الهاء من الياء هاهنا ، فكذلك أبدلت الهاء من الواو في هَناه ؛ لأنَّ الياء والواو أخوان ، فما جاء في أحدهما لم يمتنع في الآخر ، ومما تعلق به أيضاً قولهم في التصغير : هُنَيْهَة ، قال بعضهم : إنَّ هذه الهاء بدلٌ من ياءٍ مبدلةٍ من الواو التي هي لام الكلمة ، فإذا كانت/هذه الهاء مبدلةً من الياءِ المبدلةِ من الواو صارت الهاء ، كأنها مبدلة [2] ٢٠٠
من الواو بواسطة الياء ، وهذا كلُّه تلفيقٌ ، ليس في قوة ما قبله .

القول الخامس : أنَّ هذه الهاء لام الكلمة أصل بنفسها [3] ، وأنَّ لامَها كلام سَنَةٍ [4] وعِضَة ، مرّةً واوٌ ومرةً هاءٌ ؛ لأنه يقال : في جمع سَنَة : سَنَوات وفي تصغيرها سُنَيَّة ، ويقال في تسليم عِضَة : عِضَوات ، وفي تكسيرها : عِضَاه [5] فكذلك يا هناهُ ؛ لأنَّها مرةً هاءٌ ، ومرةً واو ، إلّا أنَّ هذا المذهب يلزم منه الدخول في الباب المنهي عنه ما وجد عنه مندوحةٌ ، وهو من [6] باب سَلِس ، أعني بذلك أنّ فاءه ولامه من جنس واحد ، وعينه أجنبية منهما [7] ، وهذا القول ضعفه ابنُ عصفور [8] ، ورجحه ابن الضائع [9] .

---

(١) في "ق" "في قولهم : هذه أصله".
(٢) في "ق" "بدل".
(٣) شرح الجمل لابن الضائع : ٥٤/أ .
(٤) في "ق" "سنيه" خطأ .
(٥) في الأصل ، "ق" "عضاة" بالتاء المعقودة .
(٦) ساقطة من "ق" ، "ح" .
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) جعله ابن عصفور قليلا ، ٢/١٠٥ ، وهو قول ابن الشجرى : ٢/١٠٢ واليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٨١٧ .
(٩) شرح الجمل : ٥٤/أ .

القول السادس : أنَّ هذه الهاء هاء السكت ، ولام الكلمة محذوفة ، والألف[1] هي المزيدة قبل هاء السكت ، وهو قول الكوفيين وأبي زيد الأنصاريّ[2] ، وهو أضعف الأقوال ، لأنّ هاء السكت وضعها ألّا تثبت وصلاً ، وألّا تحرك فيه[3] ، غير أنهم اعتذروا عن ذلك بأنْ قالوا : لما كثر استعمالها في الباب الذى كثر فيه التغيير ، شُبِّهَت بالأصلية ، فجرى عليها ما يجري على الأصلية من إثباتها في الدَّرْج وتحرُّكِها[4] فيه ، وقد يستدل على صحة هذا القول بتحرك هذه الهاء بالكسر ، وقد سمع ذلك فيها ، ولا وجهَ لذلك ، إلاّ أن تكون هذه الكسرة لالتقاء الساكنين ، وهما سكونها وسكون الألف قبلها ، ولا وجهَ لسكونها ، إلاّ أنْ تكون هاءَ السكت ، والله أعلم .

مسألة[5] : إنْ قيل كيف تقول في التثنية على هذه الأقوال ؟

فالقول في ذلك : أنّ من زعم أنها هاء السكت فإنّه يقول : في التثنية يا هنانِيَه ، وفي الجمع : يا هنوناه ، يجعل[6] الألف المزيدة قبل هاء السكت تابعةً لما قبلها ، فتنقلب ياءً بعد الكسرة ، وتثبت بعد الفتحة ، وتنقلب واواً بعد الضمة في جمع المؤنث إذا قلت : ياهنانوه ، فالياء في قولك : يا هَنَانِيه منقلبة عن الألف المزيدة لأجل كسرة نون التثنية . وتثبت بصورتها في جمع المذكر ، لوقوعها بعد فتحة النون ، وانقلبت واواً في جمع المؤنث لوقوعها بعد ضمة التاء ، هذا كله على مَنْ قال : إنّها هاء السكت .

---

(١) ساقطة من " ق " .
(٢) أمالي ابن الشجرى : ٢/١٠٢ .
(٣) بعد كلمة " فيه " في " ق " ألحق بخط النسخة قوله : " وإنّما وضعت أن تثبت . . . في الوقف وتحذف في الدَّرْج " .
(٤) في " ق " " تحريكها " .
(٥) انظر هذه المسألة في أمالي ابن الشجرى : ١/١٠٢ .
(٦) في الأصل " بجعل " مجرورا .

وأما على الأقوال المتقدمة ، فإنك تلحق علامة التثنية والجمع بعد الهاء ؛ لأن الهاء لام الكلمة لفظاً أو أصلاً ، على ماتقدم من المذاهب ، وعلامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد الفراغ من الكلمة بأسرها ، كما أن هاء السكت إنما تلحق بعد العلامة ، فيجب أن يكون اللفظ بذلك : يا هنا هان ، وفي الجمع : يا هنا هون ، وفي جمع المؤنث : يا هنا هات ، وزعم ابن السراج أن هذا لا يقوله أحد ، يعني أن هذا غير مسموع ، وإنما هو قياس تلك الأقوال (١) ، ولهذا - والله أعلم - تمسك الكوفيون وأبو زيد بمذهبهم في المسألة فدل لحاق علامة التثنية والجمع قبل الهاء أنها هاء السكت ، ولو كانت أصلاً على ما تقدم من الأقوال لم تلحق علامة التثنية والجمع قبلها ، لأن علامة التثنية والجمع لا يمكن لحاقها قبل حرف أصلي من أصول الكلمة ، والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو قولهم (٢) : يا فلُ ، ويا فُلَةُ ، فإن البصريين يذهبون إلى أن هذا من الحذف المخصوص بالنداء على غير قياس ، وليس بترخيم فلانٍ وفلانةَ ، وإنما القول فيه كالقول في يدٍ ودمٍ ونحو ذلك مما حذف منه وبقي الاسم بعد الحذف بمنزلته لو وُضِعَ كذلك ، ولو كان يا فُلُ ترخيمَ فُلَان لم يحذف منه إلا النون وحدها ؛ لأنه لا يجوز بقاء الاسم في النداء على حرفين ، إلا ما كان في آخره تاء التأنيث ، فكنت تقول : يا فلا بالألف ، ويدل على ذلك قولهم في المؤنث : يا فُلَةُ أقبلي ،

---

(١) الأصول : ٣٤٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٨١٧/٢ ، وشرح ابن الضائع ٥٤/أ .
وقول ابن السراج كما ينقله ابن مالك هو أن ابن السراج لا يرى أن الهاء بدل من لام الكلمة واستدل على ذلك بأن العرب لم تقل في تثنيته الا " يا هنان " ولو كانت بدلا لقيل : يا هناهان . وضعف ذلك ابنُ مالك بأن العرب قد تستغني بما فيه نعتان بأخصر اللفظين كقولهم في تثنية سَوَاءٍ " سِيَّانِ " .

(٢) ساقط من " ق " .

ولو كان ترخيم فلانة لم يحذف منه إلا التاء وحدها ، لأن ما آخره تاء التأنيث لم يحذف منه غيرها (١) ، قلّت حروفه أو كثرت ، فدل ذلك على صحة قول البصريين ، من أنّه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم (٢) ، والله أعلم .

وأما القسم الثالث : وهو ما كان يستعمل على بناء ثم غيّر إلى بناءٍ آخر ، فصار بسبب ذلك مخصوصاً بالنداء (٣) فمنه قولهم : يا مَكْرَمَانُ ، ويا مكذَبان ، ويا مَلْأَمَانُ ، واختلف الناس في اختصاص هذا البناء بالذم وجواز / استعماله في المدح ، فأكثرهم على الجواز ، وهو ظاهر قول ٢٠١
أبي القاسم ، لقوله : يا مَكْرَمانُ ويا مكذَبانُ (٤) ، وقال المانع : إنّ قوله : يا مكرمان تصحيف (٥) ، وإنّما هو يا مكذَبان ، والمشهور ما ذكرناه (٦) من جواز استعماله في المدح والذم معا .

وإذا أردت المؤنث ألحقت البناء تاء التأنيث فقلت : يا مَلْأَمَانَةُ ، ويا مَكْرَمَانَةُ .

---

(١) في "ح" "غيرما" خطأ .

(٢) الكتاب : ٢/١٩٨-١٩٩ ، ٢٤٨ ، والمقتضب : ٤/٢٣٧ ، والأصول : ١/٣٤٩-٣٥٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٠٠ .

(٣) روى ابن سِيدَهْ : رجل مَكْرَمَانُ ومَلْأَمَانُ وامرأة مَلْأَمَانَة . المساعد : ٢/٥٤٤ .

(٤) قال أبو القاسم في الجمل : ومن ذلك قولهم : يا ملأمان ، ويا مَخْبَثَانُ ، ويا مَكْذَبَانُ " فلم يرد في كلام أبي القاسم هذا ما يدل على المدح ، وإن كان قد جاء في إحدى نسخ الجمل : مَكْرَمَان بدل "مَكْذَبان" وبذلك يتجه قول المؤلف إلا أنه لم يثبت في نسخ الجمل الجمع بين "مكذَبان" و "مَكْرَمَان" في آن واحد ، ولعل ذلك في نسخة الشارح من الجمل والله أعلم .

(٥) هو ابن السّيد في إصلاح الخلل : ٢٣٧ ، ونقل في هامش الإصلاح أنّ أبا حيان قال : لا التفات إلى زعم ابن السّيدِ أن مكرمان تصحيف مَكْذَبان .

(٦) في "ق" "ما قلناه" .

ومن هذا الفصل قولهم : يالَكَاعِ ، ويا خَبَاثِ ، ويا لُكَعُ ، ويا خُبَثُ في المذكر ، وهو قياس في الموضعين (١) ، والله أعلم .

وأما (٢) القسم الرابع : وهو ما كان يستعمل في النداء وغيره ، ثم حذف منه وعوض فيه من المحذوف ، فصار لذلك مخصوصا بالنداء ، فمنه قولنا : اللهمّ ارحمنا ، أصله : يا الله ، فحذف حرف النداء من أوله ، وزيدت الميم المثقّلة في آخره عوضاً من حرفِ النداء ، والدليل على ذلك امتناع الجمع بينهما من حيث لم يجز الجمع بين العوض والمعوَّض منه ، إلا في الشعر ، وقال الفراء : إنَّ هذه الميم المشددة إنَّما هي بقيّةُ فعل ، وأصل المسألة عنده : يا الله أُمَّنا بخير ، معناه اقصِدنا بخير (٣) ، فحذف المجرور والمفعول ، لأنهما (٤) من جنس ما يجوز حذفه مطلقاً ، ثم حذفت الهمزة من الفعل لكثرة الاستعمال ، فصار اللهمّ كما رأيت (٥) .

وهذه دعوى لا دليل عليها ، فإن استدل بمجيء الجمع بين الميم وحرف النداء على نفي العوضية (٦) ، أجيب : بأنَّ ذلك إنَّما جاء في الضرورة (٧) ، ولو كان على ما يقوله لم يختص بها ، فسقط الاستدلال [بهذا] (٨) وردّ بعضهم قوله بجواز قولك : اللهم أُمَّنا بخيرٍ ، ولو كانت الميم بقيةَ أمنا ، لم يجز أن يذكر بعده " أُمَّنا بخير " (٩) .

---

(١) وهو وزن فَعَال ، وفُعَل . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٧-١٠٨ .
(٢) سقطة من " ق " .
(٣) معاني القرآن : ١/٢٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٦ .
(٤) في " ح " " لأنما " خطأ .
(٥) في " ق " " كما ترى " .
(٦) الذى قال بأن الميم عوض من حرف هو الخليل . انظر الكتاب ٢/١٩٦ ، وقال به عموم البصريين ، الإنصاف : ٣٤١ .
(٧) نحو قول الشاعر :
* صليت أوسبحت يا اللهم ما *
أنشده الفراء في المعاني : ١/٢٠٣ وانظر المسألة في الإنصاف ٣٤١ .
(٨) زيادة من " ق " .
(٩) هذا الرد في الإنصاف : ٣٤٤ .

قال بعضهم ليس في هذا ردٌّ على ٱلفراء ،لأنه لم يؤثر عنه ٱمتناع ٱلجمع بين فعلين يكون ٱلثاني منهما توكيداً للأول ،وصوّب بعضهم ٱلردّ عليه بهذا من جهتين :

إحداهما : أنك تقول هذا من غير قصد إلى توكيد أصلاً .

وٱلجهة ٱلأخرى : أنّ هذا إنّما كان يكون من باب (١) ٱلتوكيد ٱللفظي ،وٱلغرض به ٱلتكثير وٱلإسهاب ،وٱلحذف ينافي هذا (٢) ٱلغرض، فبطل ٱلقول بذكر ٱلفعل بعد ٱللهم ، على وجه ٱلتوكيد ، وإذا بطَلَ أن يكون توكيداً تعين أن يكون بياناً ،وإذا تعين كونه بياناً بطَلَ قول ٱلفراء بجواز ٱستعمال أمَّنا بخير بعد ٱللهم ،فتأمل ذلك فإنّه مأخذٌ حَسَنٌ.

وَيُحكَىٰ عن ٱلفارسي أنه رَدَّ قولَ ٱلفرّاء بقوله تبارك وتعالى : ﴿ وإذْ قالوا ٱللهم إنْ كان هذا هو ٱلحقَّ من عندك فأَمطِرْ علينا ﴾ (٣) ووجه ٱلردّ (٤) من ٱلآية ٱلكريمة أنّ ٱللهم لو كان أصله يا الله أمّنا بخير لكان أمنا مغنيا عن جواب ٱلشرط ، ولم يؤت للشرط بجواب ،لأن حرف ٱلشرط إذا تقدم عليه فعل أمر لزم حذف جوابه ،فلما صرح بجواب ٱلشرط، وهو ٱلفعل ٱلمقرون بٱلفاء دل على خلاف قول ٱلفراء ،هذا بيانُ ما رَدَّ [به] (٥) ٱلفارسي على ٱلفراء ،ومنه نقله ٱبن ملكون وٱبن عصفور. (٦)

---

(١) في "ق" "من حكم".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) الأنفال : ٣٢.
(٤) في "ق" "ٱلدليل".
(٥) "به" تكملة من "ح" و"ق".
(٦) انظر نقل ابن عصفور دون ٱلإشارة إلى أنّه من كلام ٱلفارسي في شرح ٱلجمل : ٢/١٠٧ وقال ابن عصفور أيضًا : "ولا يتصور أن يقدّر هنا : يا الله أمنا بخير ، إنْ كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من ٱلسماء ،لأن ذلك تناقض ،فدل ذلك على بطلان ما زعم.

ولقائل أن يقول : ليس في الآية ردٌّ على الفراء ، ولا بدّ ، لأنه له أن يقول : يمكن أن يكون قولهم : فأمطر علينا غيرَ جوابٍ لحرف الشرط ؛ لأنه لا نسبةَ بين قولهم : ياالله أمّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك ، وبين ﴿ فأمطر علينا حجارة من السماء ﴾ وإنّما ينبغي أن يكون عطفا على الفعل الذى قبل حرف (١) الشرط ، كأنّهم قالوا : ياالله أمّنا بخير فأمطر علينا حجارة من السماء (٢) إنْ كان هذا هو الحق من عندك ، فإذا أمكن ذلك كان جواب الشرط محذوفاً غيرَ مصرَّح به ، والله أعلم .

ثم قال : (ومما لا يستعمل إلّا في النداء خاصّةً (٣) قولهم : يا أبتِ لا تفعل) إلى آخره .

أب وأمّ لا تلحقهما تاء التأنيث إلّا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكونا مناديين .

والثاني : أن يكونا مضافين إلى ياء المتكلم .

والثالث : أن تكون ياء المتكلم غيرَ منطوق بها كقولك : ياأبت لا تفعل ، وياأمتِ لا تفعلي .

وفيهما لغات (٤) .

---

(١) في "ح" "فعل" .

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف على ما أول به فيه تناقض ، لأن حرف العطف يفيد التشريك فينوب عن تكرير العامل وعليه يصبح الكلام : يا اللّهُ أمنا بخير ، يا الله أمطر علينا حجارة ، وليس هذا مرادَهم فطلب الخير مناقض لطلب الشر وهو إمطار الحجارة عليهم . وقد قال ابن عصفور ذلك فيما نقلته في الهامش : "٦" من ص ٢١٩ .

(٣) "خاصة" لم ترد في الجمل : ١٦٥ ، وهي في جميع النسخ .

(٤) انظر تلك العبارة في أوضح المسالك : ٥٢٧ ومابعدها ، وذكر فيهما عشر لغات ، وانظر باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم ص: ٧٠٣ ومابعدها .

إحداها : بتاء مكسورة ،وهي ما ذكرناه .

وآلثانية : بضم آلتاء : يا أَبَةُ ،ويا أُمَّةُ ،تشبيهاً بآلمفرد كقراءة من قرأ ﴿ قل ربُّ آحكم بالحق ﴾ (١) بضم آلباء .

وآلثالثة (٢) : يا أَبَ ،ويا أُمَّ بالترخيم ،لأنه لمّا بُنِيَ على آلضم تشبيهاً بآلمفرد ،صار بمنزلة قولك : يا طلحة ،مرخّماً كترخيم طلحة .

وآللغة آلرابعة : يا أَبَةَ ،ويا أُمَّةَ بفتح آلتاء على وجه آلإقحام ، كما فعلوا في قولهم : يا طلحة ،وسنبيّن وجهَ آلإقحام في باب آلترخيم ، إنْ شاء آلله .

اللغة آلخامسة : يا أبتاه / ويا أُمَّتَاه بألف بعد آلتاء ،وفي ٢٠٢
هذه آلألف قولان : منهم من يقول : إنَّها مبدلةٌ من ياءِ آلمتكلم ،وجاز أن يجمع بينها وبين آلتاء ،لأنها ليست نفسَ آلياء ،وإنَّما هي مبدلة منها ،فليس فيه صورة آلجمع بين آلعوض وآلمعوض منه ،كما جاز آلجمع بين لامِ آلتوكيد وإنَّ ،حين غيرت همزتها بقلبها هاء (٣) في قولهم (٤) :

* لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ *

لَمَّا لم يكن فيه صورة آلجمع بين آللام وإنَّ .

---

(١) آخر سورة آلأنبياء وسبق تخريج آلقراءة ص
(٢) في "ح" "الثانية".
(٣) رصف المباني : ١٢١ .
(٤) هذا عجز بيت وصدره :
* ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ آلحمى *
وهو لغلام من بني كِلاب كما في مجالس ثعلب : ٩٣ ،أو لرجل من بني نمير كما في أماليّ آلقالي : ١/ ٢٢٠ ،والخزانة : ٤/ ٣٣٩ وانظره في سر صناعة آلإعراب : ٣٧١ ،٥٥٢ ،والخصائص : ١/ ٣١٥ ورصف المباني : ٤٤ ،١٢١ ، وشرح آلجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٣ ، والملخص : ٢٣١ ،وآلجَنَى آلداني : ١٦٦ .

ومنهم من يقول : إنَّ هذه الألف ليست مبدلة من ياء المتكلم، لما في ذلك من الجمع بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه على الجملة ، وإنَّما هي الألف المزيدة قبل هاء السكت ، والله اعلم ، فهذه خمس لغات.

ثم اختلف في صورة الوقف عليها ، فالبصريون يختارون الوقف عليها بالهاء اعتبارًا بأنها تاء (١) التأنيث ، فوجب أن تكون كتاء عمة وخالة (٢) ، والفراء يختار الوقف عليها بالتاء (٣) اعتبارًا بأنها بدل من ياء المتكلم ، فانبغى أن يكون حكمها في الوقف حكم (٤) الحرف المبدل منه ، فكما أنَّ الياء لا تغير في الوقف ، فكذلك التاء ينبغي أنْ لا تغير في الوقف ، وأيضًا فإنَّها في خطّ المصحف بالتاء مسجودة ، والأول أولى (٥) ؛ لأنَّ تاء التأنيث لا يمتنع أنْ يوقف عليها بالتاء ، وبالهاء أولى ؛ لأنَّه الأكثر ، فكذلك هذه ، والله أعلم.

وأمّا قوله : (ولا يجمع أيضًا (٦) بينَ علامة التأنيث وياء الإضافة في نداء ولا غيره) .

فإنَّما يريد في اللفظين المذكورين (٧) ، ولا يتصور إرادة الإطلاق بذلك ، والله أعلم.

---

(١) في "ح" هاء التأنيث .
(٢) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٢/ ٨١٦ ، وقد وقف عليها بالهاء ابن كثير وابن عامر .
(٣) انظر معاني القرآن : ٢/ ٣٢ ، وقد قرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون قوله تعالى : ﴿ يا أبت اني رأيت أحد عشر كوكبا ﴾ ، فوقفوا عليها بالتاء . شرح ابن مالك للتسهيل : ٢/ ٨١٦ ، وانظر السبعة : ٣٤٤ .
(٤) في "ح" و"ق" كحلم.
(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨١٦ وكلا الوجهين صحيح فصيح .
(٦) ساقطة من "ق" والجمل : ١٦٥ .
(٧) أي "أب" و"أم" .

باب الاستغاثة

الاستغاثة دعاء المستنصَر به على وجه الاستغاثة به (١) ، فإذا ناديت الاسمَ على معنى (٢) الاستغاثة به (٣) ،أو التعجب لم يكن بدٌّ من أحد أمرين ؛إمَّا أنْ تُلحِقَهُ لامَ الجرِّ من أوله ،وإمَّا الألفَ من آخره ، كقولك : يا لَزَيدٍ لِعمرو ،ويا زيدا لِعَمْرو ،ولا يجوز الجمع بين الحرفين لأنَّ أحدهما يغني عن الآخَرِ ؛ لحصول المعنى المراد منه ،ولا ينادى المستغاث إلاَّ بيا وحدَها من بين سائرِ حروفِ النداء (٤) ،لأنَّها الأصل وأكثرها تصرفًا ،ولا يجوز حذفها منه ؛لأنَّ الغرض بها مدُّ الصوت ، والحذف ينافي هذا القصد ،والكلام في هذه اللام من وجهين :

أحدهما : هل هي زائدةٌ أو حرفُ إضافة ؟ فظاهر سيبويه أنَّها حرف إضافة غيرُ زائدة (٥) ،وهي الأصل ،وقال جماعة منهم ابن الطراوة ، وابن خروف (٦) : إنَّها زائدة [لأنها] (٧) في مقابلة الألف المزيدة آخرا ،فكما أنَّ الألف زائدةٌ في آخر المستغاث ،فكذلك تكون هذه اللام زائدة في أوله ،فعلى هذا القول لا متعلَّق لها ؛لأن حرف الجر إذا كان زائداً لم يفتقر إلى ما يتعلق به ،وعلى القول الأول لا بدَّ لها من متعلَّق .

واختلف في تعيُّنه ، فذكر عن ابن جنّي وبه قال ابنُ الباذش : إنها متعلقة بحرف النداء (٨) كأنهم عدَّوهُ إلى المنادى على وجهين ،

---

(١) به ساقطه من "ح" .
وانظر تعريف ابن مالك للاستغاثة في شرح التسهيل : ٢/٨١٨ .
(٢) في "ق" "جهة" .
(٣) ساقطه من "ح" ، وذكر ابن مالك أنَّ استغاثَ يتعدى بنفسه ،قال: "والنحويون يقولون استغاث به ،فهو مستغاث به ، وكلام العرب بخلاف ذلك .
(٤) الكتاب : ٢/٢١٨ .
(٥) ذكر في المغني : ٢٨٩ أنَّ ابن عصفور وابن الضائع نسباه لسيبويه .
(٦) انظر المغني : ٢٨٨ ،وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٦/أ .
(٧) زيادة من "ح" و"ق" .
(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٩ ،وشرحها لابن الضائع : ٥٥/ب .

مرة بنفسه كقولك : يا عبدَالله ،ومرّةً بالحرف كقولك : يا لَزيدٍ ،وهـــذا الرأى ضعيف ،لأنّ الحرف ليس أصله أن يعمل بما فيه من معنى الفعل ، وإنّما ذلك في مواضعَ نوادرَ لا يقاس عليها ،وهي كأنّ ،وليتَ ،ولعلّ ، وأمّا الشرطيةُ .

والقول الثاني : أنها متعلقة بفعل النداء الذى صار الحرف بدلًا من اللفظ به ، فإنْ قيل : كيف عُدّيَ بحرف الإضافة ،وإنّما وَضْعُه على التعدى بنفسه ،وما وُضِعَ متعديًا بنفسه من الأفعال لم يجز أنْ يُعَدَّى بحـــرف الإضافة ،إلّا عندَ تقدم معموله عليه ،كقولكَ: ضربت زيدا ،ولا يطـــرد نحو : ضربت لزيد ، (١- فإن قدمت المعمول (٢) فقلت : زيدًا ضربـت اطّرد أنْ تقول : لزيد ضربتُ -١) ، كما قال تعالى ﴿ إن كنتم للرؤيـا تعبرونَ ﴾ (٣) .

فالجواب : أن هذا الفعل لمّا لَزِمَ إضماره ،ولم يجز إظهاره ،وكان مع هذا مرادًا به الإنشاء وليس ذلك أصلا في الأفعال ،ضعف عن قـوة غيره من الأفعال المتعدية ،فجاز أن يعدَّى على وجهين ، مرّةً بحرف الإضافة اعتبارًا بهذا الوهن الذى لحقه ،ومرّةً بنفسه اعتبارا بأصله (٤) ، وهـذا بيّن إنْ شاء الله .

فصل : وأمّا فتحُ هذه اللامِ ، فمنهم من قال : إنّما فتحت فرقًا بينها وبينَ لامِ (٥) المستغاث من أجله (٦) ،لأنّه قد يذكر هذا دونَ هذا

(١-١) ساقط من "ح".
(٢) في "ق" "المفعول".
(٣) يوسف : ٤٣ ، وهذا الإ يرادُ ذكره ابن الضائع في شرح الجمل ٥٥/ب.
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٩ فقد ذكر إضمار الفعل ولم يذكر أنّ الجملة يراد بها الإنشاء.
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) هو المبرد . انظر المقتضب : ٤/٢٥٥ وانظر المسألة في اللامات للهروى : ٧٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٩-١١٠ وشرح ابن يعيش : ١/١٣١ .

[وهذا دون هذا][1] ، فلو لم تفتح لام المستغاث [به][2] لوقع اللبس بينهما ، وحمل الأزدواج على الانفراد ، فإن قيل : / وهلا كان ٢٠٣
الأمر بالعكس ، لأنّ الفرق أيضاً يقع بذلك ؟[3]

أجيب بأن لام المستغاث أولى بالفتح ، لأنّها داخلة على منادىً ، والمنادى واقع موقع المضمر ، والمضمر يرد الشيء إلى أصله في غالب الأمر[4] ، فمن ثَمَّ كانت بالفتح أولى من الثانية ، ومنهم من قال : إنّما وجب لها الفتح لا للفرق ، ولكن لدخولها على اسمٍ واقعٍ موقعَ المضمر كما تقدم[5] ، فمن ثَمَّ لزم فتحها ، وليس في الثانية شيء من ذلك ، فوجب بقاؤها على الكسر الذى وَجَبَ لها مع الأسماء الظاهرة ، ومنهم من قال : إنّما وجب لها الفتح لا لِما ذكر ، ولكن لِأمرٍ آخر ، وهو أَمْنُ اللَّبْسِ الذى من أجله كسرت مع الأسماء الظاهرة .

وبيان ذلك أنّها إنّما كُسِرَت مَعَ الأسماءِ الظاهرة ، فرقاً بينها وبينَ لامِ الابتداء على ما فُسِّر فيما مضى ، فلمّا أُمِنَ [هاهنا][6] اللبس بينها وبين لام الابتداء ردت إلى أصلها من الفتح[7] ؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه المبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون منادىً[8] أبداً ، والمنادى لا يكون مبتدأ أبداً ، فلمّا ارتفع السبب في كسرها مع الظاهر وَجَبَ ردّها إلى الفتحِ

---

(١) زيادة من "ح" و "ق".
(٢) زيادة من "ح".
(٣) الاعتراض والجواب هذان أوردهما ابن عصفور : ٢/ ١١٠ .
(٤) انظر المسائل البَصْرِيَّات : ٥١٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٢٧ .
(٥) هو قول أبي الفتح بن جني في سر صناعة الإعراب : ٣٢٩ ، وانظر الخصائص : ٢/ ٢٧٨ .
(٦) زيادة من "ح".
(٧) قال أبو الفتح : واعلم أنّ جميعَ الحروفِ التي تقع في أوائلِ الكلم حكمها الفتح أبداً لخفته نحو : واو العطف وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء . سر صناعة الإعراب : ١٤٤ .
(٨) في هامش "ق" "مستغاثاً".

ٱلذى هو أصلها ، حيث لم يَعْرِضْ لها ما تلتبس به ، وأمّا ٱللام ٱلثانية ، وهي لام ٱلمستغاث من أجله فكسرها واجبٌ، لبقاء ٱللبس بينها لو فتحت وبين لام ٱلابتداء ، لأنّ ٱلموضع يصلح فيه ٱلابتداء ، ألا ترى أنك تقول: يا لَزيد ولِعمرٍو ، ممن ٱستغيث به ، فلو فتحت لٱحتمل أن تكون لامَ ٱلابتداء ، أو لامَ ٱلجر ، ولا يعتد بالإعراب فرقاً ، لأنه يزول في ٱلوقف ، ولأنْ ثَمَّ مواضعَ يعدم فيها فرق ٱلإعراب ، وهذا الفرق قوى في معناه ، وٱلله أعلم.

فصل : ثم ٱختلف ٱلناس في تعيين متعلَّق لامِ ٱلمستغاث من أجله فأمّا ٱبن ٱلضائع فذكر أنها مُعَلَّقة بفعل ٱلنداء قولاً واحداً (١) ، وٱلعجب منه مع كثرة ٱضطراب ٱلناس في ذلك ، فكان ينبغي أن يقول عوضاً من ذلك: وٱلمختار تعلقها بفعل ٱلنداء ، أو غير ذلك ، كما قال غيره ، وجاز تعلقها بفعل ٱلنداء مع تعلق ٱلأولى به ، وقد قالوا : إنَّ حرفي جَرٍّ متفقي ٱللفظ وٱلمعنى لا يتعلقان بفعل واحد ، إلَّا أن يكون ٱلثاني بدلاً من ٱلأول ، لاختلاف معنييهما ، لأنّ ٱلأولى لام إضافة فعل ٱلنداء إلى ٱلمدعو ، على جهة ٱلمفعولية ، ولام ٱلمستغاث من أجله لام ٱلعلة وٱلسبب ، فلما ٱختلف مَعْنَيَاهُمَا (٢) جاز أن يتعلقا بفعل واحد ، وهذا ظاهر (٣) ، وٱلله أعلم.

ومنهم من قال : إنَّها متعلِّقة (٤) بفعل محذوف دَلَّ عليه ٱلمَسَاقُ (٥) ، كأنّه قال : يا لَزيد أدعوك لِعَمْرٍو ، وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، لِأَنَّ ٱلغالب ٱمتناع حذف ٱلفعل ٱلواصل بحَرْفِ ٱلجر.

---

(١) شرح ٱلجمل له : ٥٦/أ.
(٢) في "ٱلأصل" "معناهما".
(٣) انظر ٱلتذييل وٱلتكميل : ٤/٢١٤/ب.
(٤) في "ق" "معلقة".
(٥) انظر ٱلمغنى : ٢٩٠.

ومنهم من قال: إنها معلّقة بحال محذوفة مدلول عليها أيضاً بالمَساقِ ،كأنّه قال : يا لَزَيد مدعوًّا لِعَمْرٍو (١) ،فيكون "مدعوا" نصبا على الحال من المستغاث ،ولام المستغاث من أجله معلّقة بها ، وهذا أيضا مرجوح ،لأن حذاق النحويين يمنعون الحال من المنادى ،اعتبارًا بكونها قيدا في حصول الفعل أوعدم حصوله كقولك : جاء زيد ضاحكا ،فالمجيء مقيد بالضحك ،أي أن مجيئه كان في هذه الحال ،وكذلك لم يجيء زيد ضاحكًا ، امتناع المجيء مقيدٌ بالضحك ،أي لم يجيء في هذا الحال ، إمّا على معنى (٢) انتفاء المجيء وثبات الضحك ،وإمّا بالعكس ،فافهمه ، وأما فعل النداء فهو فعل إنشاء لا يتصور أن يكون وقوعه موقوفًا على قيد (٣) ،لأن النداء قد وقع من المنادى بنفس التلفظ به ،فاستحال توقفه على قيدٍ ، فكان القول الأول أظهرَ ،والله أعلم .

مسألة : فإن عَطَفْتَ مستغاثًا على مستغاث ،فإنْ كررت حرف النداء لزم فتح لامه لما تقدم وإلّا لزم كسرها ،لأنه قد علم من عطفه على المستغاث أنه مستغاث مثله ،فلمّا أُمِنَ اللَّبس من جهة العطف لَزِم أن تكون مكسورةً على ما استقر لها مع الظاهر في غَيرِ هذا الباب ،لكن هذا إنّما هو على طريقة مَنْ قال : إنّما فتحت لام المستغاث ليقع بذلك الفرق بينه وبين [لام] (٤) المستغاث من أجله إذْ كان كل واحد منهما يجوز ذكره وحدَه ،ففرّق بينهما بالحركة ،وأمّا على طريقة مَنْ قال : إنّما فتحت لام المستغاث ،لأنه واقعٌ موقعَ المضمر ،فإنّه إذا قيل له : فكان ينبغي أنْ تفتح بعد حرف العطف ،لأنه قد شرّك بينهما في الوقوع موقعَ المضمر / فإنّه قائل يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ، ٢٠٤
وله نظائر ليس هذا موضعَ استقصائها .

---

(١) قال به ابنُ البانِش . التذييل والتكميل : ٤/٢١٤/ب ،والمساعد : ٢/٥٢٨ .

(٢) ساقطه من "ح" .

(٣) في "ح" "وجه" .

(٤) تكملة من "ح" .

باب الترخيم (١)

الترخيم في اللغة هو : التسهيل والتليين (٢) ، ومنه البيت المشهور: (٣)

لَهَا بَشَرٌ مثلُ الحرير ومَنطِقٌ رَخيمُ الحواشي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

ومن هذا المعنى أخذه النحاة فقالوا : الترخيم حذف أواخر الأسماء في النداء، (٤) وينبغي أن تحصر مواضعه فيقال : الترخيم على ثلاثة أقسام :

قسم يختص بالنداء ، وقسم يختص بالتصغير ، وقسم يختص بالشعر ، وله باب يبين فيه ، يأتي بعدُ إنْ شاء الله ، وكذلك القسم الذى يختص بالتصغير يذكر في بابه إنْ شاء الله .

والكلام ها هنا إنَّما هو فيما يختص بالنداء وبيان ذلك أن نقول: الأسماء المعربة على قسمين : قسم آخره تاءُ التأنيث ، وقسم مجرد منها ، فما آخره تاء التأنيث يرخم بثلاثة شروط وهي : النداء ، والبناء على الضمة أو ما ناب عنها ، وأن يكون غيرَ مقصود به مدُّ الصوت ، وهو المندوب والمستغاث والمتعجَّب منه ، فإذا توفرت فيه هذه الشروط الثلاثة (٥) جاز ترخيمه ، وهو أكثر الوجهين استعمالا (٦) ، ووجه هذه الكثرة أنَّ هذه التاء قد كانت

---

(١) عنون ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/٨٣٦ بقوله : " باب ترخيم المنادى " وقد قيّد " الترخيم " بالمنادى لئلا يدخل فيه ترخيمُ التصغير ، لأنَّ معناهما مختلفان .

(٢) اللسان " رخم " وانظر تفسير ابن الشجرى لذلك : ٢/٧٨ .

(٣) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه : ٦٩٦ والخصائص : ١/٢٩ ، وأمالي ابن الشجرى : ٢/٨١ ، شرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٥ ، شرح ابن يعيش : ١/١٦ ، ٢/١١٩ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٦/ب .

(٤) انظر التعريف في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١١٣ وشرح ابن الضائع : ٥٦/ب .

(٥) انظر هذه الشروط الثلاثة في الملخص : ٤٧٧ .

(٦) نصَّ على ذلك سيبويه : ١/٥٣ ، ٢/٢٤١ ، وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/٨٤٥ .

تبدل في الوقف هاء ، فهذا تغيير ،وأنها تضم في النداء ،فهذا تغيير آخر ،فكثر حذفها في النداء ،لأن التغيير يأنس بالتغيير فيما أصله البناء على التغيير (١) ، ولأنها بمنزلة الثاني من المركبين ،وإذا وقفت وقفت بهاء السكت لبيان الحركة ،وأما قوله: (٢)

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

فإنما وقف على الألف دون هاء السكت ،لأنه يحصل منها ما يحصل من الهاء من بيان الحركة (٣) ،والأول أكثر والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو المجرد من تاء التأنيث فإنه يرخم بخمسة شروط (٤) : الثلاثة المذكورة فيما فيه تاء التأنيث ، والشرط الرابع العلمية ،والخامس الزيادة على ثلاثة أحرف خلافاً للفراء في جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الثاني (٥) ،فتقول (٦) في : حارث ،وعامر ،ومالك :

---

(١) انظر أمالي ابن الشجرى : ٢/٧٩ .

(٢) الشطر الأخير من البيت ساقط من "ح" و"ق" ،والبيت للقطامي وهو أول قصيدته العينية . انظر ديوانه ،والكتاب : ٢/٢٤٣ ، والمقتضب : ٤/٩٤ ، وشرح ابن مالك على التسهيل ٢/٨٤٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٩٦ ،وشرح ابن يعيش : ٧/٩١ ، والمغني : ٥٩١ ،والخزانة : ١/٩١ ، ٤/٦٤ .

(٣) قال الشلوبين : ... وينفرد من يحذف الهاء للترخيم إذا وقف التزم "هاء" السكت ،ولم يكن فيها بالخيار ،إلا إذا اضطر شاعر - ثم أنشد البيت السابق - ومن العرب من لا يلتزم الهاء ، ولكنه قليل . حواشي المفصل : ١٥١ ،وفي الكتاب : ٢/٢٤٢ ، واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ،وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها .

(٤) انظر تلك الشروط في الملخص : ٤٧٨ وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٦ ومابعدها ،والتوطئة : ٢٦٨ .

(٥) انظر قول الفراء في شرح السيرافي : ٣/٧٠ ، وانظر أمالي ابن الشجرى ٢/٨١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٧ ،وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/٨٣٩ ،والمسألة من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف : ٣٥٦ ،فنحو : عنق ،وحجر يجوز عند الفراء ومن تبعه : عن ،وحج .

(٦) "فتقول" كذا في جميع النسخ ولعلّ في الكلام سقطاً يصح بنحو : "كما تقول" ...

يا حارِ ، ويا مالِ ،ويا عامِ ، وقد كثر ترخيم هذه الأسماء الثلاثة أكثر من غيرها من المجرد لكثرة استعمالها في الكلام (١) ،وتقول في جعفر (٢) : يا جعفَ أقبل (٣) ،وتدع ما قبل المحذوف على حاله ،وإنْ كان ساكناً خلافاً للفراء في حذف الساكن (٤) ،وإنْ كان أصلياً مع الآخر ،فتقول في هرقل: يا هرق أقبل بحذف اللام وحدها ، لأن المحذوف في حكم الملفوظ به في لغة من نَوَى ،وسيأتي بعدُ إنْ شاء الله.

وأما قوله : (حارِ بن كعب . . .) البيتَ (٥)

فإنّه أدخله شاهدا على ترخيم حارث على لغة من نوى ،والمشهور جواز نعت المرخم (٦) ، فقوله : ابن كعب نعت لهذا المرخم ، ويذكر عن أبي الحسن الرماني امتناع نعته (٧) ،

(١) الكتاب : ٢/٢٥١.
(٢) في "ح" جعف خطأ.
(٣) ساقطه من "ح".
(٤) انظر شرح الرضي : ١/١٥٤ ،وشرح التسهيل : ٢/٨٤١-٨٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/١١٥.
(٥) الجمل : ١٦٩ ،والبيت بتمامه :
حارِ بنَ كعب ألاَ أحلامَ تزجركم عنّا وأنتمْ من الجُوفِ الجَماخِيرِ
وهولحسان بن ثابت رضي الله عنه وهو في ديوانه :
والكتاب : ٢/٧٣ ،والمقتضب : ٤/ ٢٣٢ ،وشرح أبيات الكتاب ١/٥٦٢ ،وأمالي ابن الشجرى : ٢/ ٨٠ ،والحلل : ٢٣٠ ،وشرح ابن يعيش : ٢/١٠٢ ويروى "يا يزيد يابن الأفحل" والقصيدة في مدح يزيدَ بن مُعاوية .
(٦) في الأصل "الترخيم".
(٧) انظر مذهب الرّماني في الخزانة : ١/٣٩٦ ،وتبعه عليه ابن خروف وقال ابن عصفور : ٢/١٢٢ : واعلم أنك إذا وصفت المرخم فقلت : يا مال بن فلان ،فمنهم من زعم أنه على نية النداء ،ولا يجوز عنده أنْ يوصف المرخم ،لأنك لم تحذف إلا وقد علم من تعنى به ،والوصف إنّما يجيء للبيان ،فيصير جامعًا بين ما يقتضي البيان والإبهامَ ، وذلك تناقض .
وهذا خُلْفٌ ،لأن المخاطب إنّما يكون يعلم أنّ الاسم حارث أو مالك ، فإذا علم اللفظ حذفت ،إلاّ أنّ ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو، فلا بد فيه من الوصف ،فالحذف إنّما ورد على غير ما ورد عليه الوصف ، فهو معلوم من وجهٍ مجهول من وجهٍ آخرَ .هـ . قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه : ١/٥٦٣ : " وقد أنكر بعض النحويين

===

وما أوهم ذلك فإنّه (١) محمولٌ عنده على ٱلقطع ،وإنّما تعلق بقول سيبويه في مسألة : يا معاويا بن ٱلأفضل.(٢)

أنّ حرف يا ٱلذى بعد "واو" معاوِ حرف نداء للثاني ،وأنّ معاوية دخله ترخيم بعد ترخيم فيقول ٱلرمّانيّ لوكان ٱلمرخم عند سيبويه ما يجوز نعته لجعل ٱلياء للأول ولم يدّع في لفظ معاويةما ليس بأصل معروف، وهو دخول ترخيم على ترخيم ، هذا متعلّقه ،وأمّا من طريق ٱلمعنى فإنّ نعت ٱلمرخم ينافي ٱلغرض [ٱلمقصود] (٣) بٱلترخيم ،وذلك أنهم إنّما قصدوا بترخيم ٱلٱسم تسهيلَه بتقليل حروفه ،وٱلنعت بمنزلة تكثيره ، من جهة أنّ ٱلنعت وٱلمنعوت كالشيء ٱلواحد فحصل ٱلتنافي (٤) فوجب ٱلٱمتناع ، وهذا كلّه غير لازم عند ٱلجمهور .

=== إنشاد سيبويه هذا ٱلبيت ،وقال : إنّما هو :

* إنّك يا معاوى ٱبن ٱلأفضل *

فأثبت ٱلياء في "معاوي" ولم يحذف منه إلاّ ٱلهاء ،وجعل "ٱبن ٱلأفضل" صفة ،فيقال له : لوجاءت رواية بما ذكرت لم يمتنع من قبولها . وٱلذى يرويه سيبويه إنّما تبينه بعد أن فهمه عمن أخذه عنه ،ولا ينكر جواز ما قاله هذا ٱلقائل لوكانت ٱلرواية جاءت به ، فإن قال : فأنا أنكره ولا أنسب سيبويه إلى تهمة وضع رواية ،وسيبويه سمع هذا ٱلبيت ينشد فظن أنّ ٱلياء ٱلتي هي من حروف "معاوى" منفصلة عنه ،وأنها ٱلياء من "يا" ،ولا يمكنكم أن تقولوا إنّ الذى سمعه سيبويه ينشد قال لسيبويه : أنا أريد "يا معاو" بلا ياء ،وأنادي نداء آخر فأقول : يٱبن ٱلأفضل .
قيل له كان سيبويه سمع هذا ٱلبيت ينشد ولفظه يحتمل أمرين : أحدهما ما قال سيبويه ،وٱلآخر مازعمت ،ورأينا لِمَا قلت نظيرًا في كلام ،ورأينا لما قاله نظيرًا لم تَعْمِد إلى قول سيبويه فنردّه ، وٱلشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في ٱلإنشاد .

(١) ساقطة من "ح" .

(٢) هذا جزء من بيت للعجاج في ديوانه : ١٦٤ وهو وما قبله :

* فقد رأى الراؤن غير ٱلبُطّل *

* أنك يا يزيد يابنَ ٱلأفحل *

وعلى هذه ٱلرواية يفوت ٱلٱستشهاد ، وهو في ٱلكتاب : ٢/ ٢٥٠، وٱلخصائص : ٣/ ٣١٦ ،والخزانة : ١/ ٣٩٦.

(٣) زيادة من "ق" .

(٤) في "ق" "ٱلتكافي".

وقوله في ٱلبيت : * أَلَا أَحلامَ تزجُرُكُمْ *

هي "لا" (١) ٱلعاملة عمل إن دخل عليها حرف ٱلٱستفهام ، فدخلها معنى ٱلتوبيخ ، وأمّا أنْ تكون هنا بمعنى ٱلتمني فبعيدٌ جدًّا لقوله في عجز ٱلبيت :

* وأنتم من ٱلجُوف ٱلجَماخِيرِ *

لأنّ هذا يناسب ٱلتوبيخ ، وٱلجُوف جمع أجوف ، وهو العظيم ٱلجوف ، والجماخير : ٱلعظام ٱلأجسام ، وٱلواحد جُمْخُور ، أَوَلَا تراه قال في هذه ٱلقصيدة :

لا بأسَ بالقومِ من طولٍ ومن عِظَمٍ (٢) جسمُ ٱلبغال وأحلام ٱلعصافير

وهو غاية في (٣) الهجو ، فكيف يصح مع هذا أن يكون قوله : ألا أحلام ، تمنياً ، وقوله : أحلام (٤) ٱسم "لا" مبنيٌّ معها ، فمن قال : ان أحلام منصوبٌ / بما في لا (٥) من معنى ٱلتمني فباطلٌ من جهتين : ٢٠٥

إحداهما : أن ٱلحرف لا يعمل بما فيه من معنى ٱلفعل ، وإنّما ذلك مقصور على ٱلسماع ، لخروجه (٦) عن ٱلأصل ، لأنها موضوعة على ٱلٱختصار ، وإنّما سمع ذلك في كأنّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وأمّا الشرطية (٧) ، ثم إنَّ ٱلحرف لا يعمل في ٱلٱسم ٱلصريح بما فيه من معنى ٱلفعل مطلقاً .

وٱلجهة الثانية : أنه لو كان منصوبًا بما في ٱلحرف من معنى ٱلفعل على تسليم ٱلجواز ، لكان ٱلٱسم معربًا منونًا ، إذْ لا مانع من ذلك في ٱللفظ ، فٱعرف ذلك ، وبٱلله ٱلتوفيق .

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) في "ح" "قصر" خطأ .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) في "ح" "وأحلام".
(٥) في "ح" "الا" خطأ .
(٦) في "ق" "... مقصور على ٱلسماع ، وهو مع ذلك خلاف ٱلأصول بخروجه على ٱلأصل" وٱلزيادة ٱلتي في "ق" ملحقة بٱلهامش ، وكأنها بخط مغاير .
(٧) انظر ما تقدم ص: ٧٢٤ .

ثم قال : (ومن العرب من إذا رخّم الاسمَ حذفَ منه آخره)[١] إلى آخر الفصل .

الترخيم على وجهين :

أحدهما : يحذف فيه آخر الاسم ويبقى ما قبل المحذوف على حاله من حركة أو سكون ، إلّا أنْ يَعْرِض له حكم يستلزم تحريك الساكن ، أو تبدّلَ الحركة على - ما يأتي بعد إنْ شاء الله - وتسمى هذه بلغة من نوى ، لأنه ينوى المحذوف ويجعله بمنزلته ملفوظاً به .

والقسم الثاني : يحذف فيه آخر الاسم ويكون الباقي بمنزلة اسم لم يحذف منه شيءٌ ، فيلزم على ذلك أن تجرى عليه الأحكام التي يقتضيها التصريف ،[٢] وتسمى هذه بلغةِ مَنْ لم ينوِ ، لأنه لا ينوى المحذوف كما ذكر .

واللغة الأولى أكثر استعمالاً من هذه لموافقتها الحقيقةَ ، فإذا سئلت عن ترخيم ثمودَ قلت : يا ثمو ، على لغة من نَوَى ، لأنه ينوى المحذوف وكأنه موجود ، فيجب بقاءُ الواو على ما كانت عليه ، لأنها وإنْ كانت طرفا في اللفظ فإنّها متوسطة في المعنى ، فإن رخمته على لغة من لم ينو قلت : يا ثمي ، فقلبت الواو ياءً والضمة كسرةً ، لأنه[٣] لما لم ينو المحذوف كان آخر الاسم واواً قبلها ضمّةٌ لفظاً وحكماً ، ومتى أدى قياس[٤] إلى هذا رُفِض ، فقلبت الضمة كسرة والواو ياء ، اعتبارا بوجوب ذلك عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، وكذلك إذا سميت بقولك : بَنُون ، فرخمته على من نَوَى ، قلت : يا بَنُو ، بإثبات الواو ، ويا بني على الأخرى ، بقلبها ياء على الأصل المذكور[٥] ، فإن سميت بقولك : مُحْمَرٌّ ، فرخمته على من نوى

---

(١) الجمل : ١٧٠ .
(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٢٤٥ ومابعدها .
(٣) في "ق" "لأنها" .
(٤) في "ق" "قال أبو علي : ومتى أدّى قياس إلى هذا رفض" وانظر المسألة في أمالي ابن الشجرى : ٢/ ٨٥ ومابعدهما بنص قريب مما هنا ، ومثله في الملخص : ٤٨١ .
(٥) الكتاب : ٢/ ٢٥٥ .

قلت : يا مُحْمَرْ ،بسكون الراء الباقية ،لأنك حذفت الثانية وبقيت الأولى على حالها ،فإنْ رخمته على الأخرى قلت : يا محمرُ بضمها ،لأنه لا يُنوى المحذوف ،فوجب أن يكون كقولك : يا زيد مبنيا على الضمّ ، فإنْ سميت بنحو مُحْمَارّ ، بالألف فرخمته على لغة من لم ينو حذفت الراء الثانية وضممت الأولى على الأصل المعلوم ،فإن رخمته على لغة (١) من نوى قلت : يا محمارِ بكسرها ، إنْ كان اسمَ فاعل في أصله (٢) ،وذلك أنك لما حذفت الراء الثانية على هذه اللغة بقيت الأولى ساكنة وقبلها ألف ساكنة ،فلما التقى ساكنان وجب تحريك الثاني ،لالتقائهما ،وحيث يجب ذلك فلا بدَّ أنْ ينظر إلى الحرف الذي يجب تحريكه لالتقاء الساكنين ، فإنْ كان له أصلٌ في الحركة حُرِّك بها ،وكان ذلك أولى من اجتلاب حركةٍ أجنبيةٍ ،وهذا كما مثّل ،فإنْ لم يكن له أصل في الحركة فإنّ الأفصح أنْ تحرك بحركة الإتباع كما قال سيبويه في مسألة : أَسْحَارٌ (٣) ،أنك إذا سميت به فرخمته على مَنْ نَوَى قلت : يا إسْحَارُ بفتح الراء الباقية ،وذلك أن هذه الكلمة وزنها إفْعَال ،ولا أصل للراء الأولى في الحركة ، فلما حذفت الراء الثانية للترخيم بقيت الأولى ساكنةً وقبلها ألف ساكنة وجَبَ (٤) تحريكها لالتقاء الساكنين ،وقد كان الأظهر أنْ تحرك بالكسر على أصل التقاء الساكنين ،ولكن لمَّا كانت لغة المُتْبِعِينَ أفصحَ من ذلك اختير تحريكها بالفتح ،إتْبَاعاً للألف التي قبلها ،على أنّ ابنَ عصفور قال : إنَّما حرك بالفتح ، لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بالمضاف إلى المتكلم ،فعدل إلى الإتباع

---

(١) ساقطة من "ح" و"ق"

(٢) وتفتح إنْ كان اسم مفعول ،لأن نحو : مُضَارّ إنْ كان اسم فاعل فإن أصله مُضَارِر بكسر الراء الأولى وإنْ كان اسمَ مفعول فهو مُضَارَر بفتح الراء الأولى . انظر المسألة في الكتاب : ٢/ ٢٦٣ وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/ ٨٤٠ وانظر أمالي ابن الشجرى ٢/ ٩٦ .

(٣) إسحارّ ،بفتح الهمزة وكسرها مع تشديد الراء ،بقل يسمن عليه المالُ . الواحدة أسحارّة ،بالفتح والكسر ،وانظر الكتاب ٢/ ٢٦٤-٢٦٧ وشرح ابن مالك ٢/ ٨٤٠ .

(٤) في "ح" "موجب" .

ٱلذى لا لبس فيه (١) ،وٱلأول أولى ،لأن سيبويه لم يعرض لذكر ٱللبس [ها هنا] (٢) أصلاً ،ولٱستقصاء هذا موضعٌ آخرُ يأتي في باب (٣) ٱلمعرَب والمبنيّ إنْ شاء ٱلله.

فإنْ سميت بقولك : قاضون ،وغازون ونحو ذلك قلت (٤) :

يا قاضون ويا غازون ، / فبينته على ما كان يعرب به ، فإنْ رخمته ٢٠٦
قلت : يا قاضي ،ويا غازى على ٱللغتين معاً ،وذلك أنّ ٱلكلمة أصلها قاضيون وغازيون على مثال ضاربونَ ، فنقلت ضمة ٱلياء إلى ما قبلها ، ثم حذفت ٱلياء لٱلتقاء ٱلساكنين ،فلما رخمت ٱلكلمة بحذف ٱلواو وٱلنون ، وَجَبَ ردُّ ٱلياء لزوال ما أوجب حذفها ، لأنّك إنما حذفتها ؛لسكونها وسكون الواو بعدها ،فلما ٱنحذفت ٱلواو زال بذلك سبب حذف ٱلياء فوجب ردُّها ،فلما رجعت وَجَبَ كسر ما قبلها ؛لأنّ ضمّه إنّما كان بنقل ضمة ٱلياء عند حذفها ،فلمّا رجعت ٱلياء وجب تحريك ٱلحرف بحركة أصله وٱلفرق في ٱلمسألة بينَ ٱللغتين أنّ الكلمة مبنيةٌ على ٱلواو ٱلمحذوفة على لغة من نَوَى ؛لأنها في حكم ٱلملفوظ به ، وٱلمنادى ٱلمقصود يبنىٰ على ما كان يرفع به ،وأمّا على لغة مَنْ لم يَنْوِ فإنّه مبنيٌّ على ضمّةٍ مقدرة في ٱلياء ، لأنه عنده بمنزلة ٱسم لم يحذف منه شيءٌ ،فلا يقع فرق بين ٱللغتين هنا إلّا في ٱلتقدير كما تقدم. (٥)

ولابن مالك في هذه ٱلمسألة نظرٌ غير هذا، خالفَ فيه حذاق ٱلنحويين ، (٦) وذلك أنّ ٱلأئمة ٱلموثوق بعلمهم سوّوا بينَ باب ٱلترخيم

---

(١) شرح ٱلجمل ٢ /١١٧-١١٨.
(٢) زيادة من "ح".
(٣) ساقط من "ح".
(٤) في ٱلأصل "قالت" خطأ.
(٥) انظر ٱلكتاب : ٢/٢٦٢ ،وأمالي ٱبن الشجرى ٢/٩٦.
(٦) من هنا إلى قوله "فصل" ٱلآتي ص: ٧٣٩ ساقط من "ح".

وباب النون الخفيفة في وجوب (١) ردّ المحذوف عند زوال السبب في حذفه فيقولون في ترخيم قاضون ومُصْطَفَوْنَ (٢- علمين -٢) : يا قاضي ، ويا مصطفى ، على اللغتين معاً ، كما يقال في الوقف على الموءكّد بالنون الخفيفة نحو هل تَفْعَلُنْ يا زيدون : هل تفعلون (٣) ، وذلك أنّ واو الجمع في قاضون ومصطَفَوْن ، والنون الخفيفة في : هل تفعلُنْ يا زيدون سبب في حذف ما حذف في هذه المواضع الثلاثة ، فلما زال ذلك السبب بالترخيم والوقف (٤) وجب ردُّ المحذوف لزوالِ سبب الحذف ، هذا هو القول في هذا الأصل . (٥)

وأما أبو عبدالله بن مالك - رحمة الله عليه - فردَّ قولَ الأئمة في ذلك واستضعف تسويتهم بين باب الترخيم وباب التوكيد بالنون الخفيفة ، والفرق بينهما عنده واضح ، وهو أنّ الترخيم في الاسم غيرُ لازم ، فيصح أنْ ينوى معه ثبوت المحذوف ، ولا يرد ، وحذف نون التوكيد لأجل الوقف (٦) لازم ، فلا يصح أن ينوى معه ثبوت المحذوف ، ولكن يجب ردّه قال : وكذلك أيضاً احتجوا برد الواو والياء في نحو إنّ مدمني البر وافرو الأجر ، عند زوال المضاف إليه ، فكذلك يجب ردّ المحذوف من نحو : قاضون ، ومصطفون إذا رخّم ، لاجتماعهما في أنّ المحذوف في الموضعين إنّما كان لالتقاء الساكنين ، فلما أزال الترخيم ، وزوال المضاف إليه سبب الحذف ،

---

(١) ساقطة من "ق" .
(٢-٢) ساقط من "ق" .
(٣) في الأصل و"ق" "تفعلوا" بدون نون والكلام كلّه ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك .
(٤) في "ق" كلمة أخرى غير واضحة .
(٥) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٢/ ٨٤٠ والمساعد : ٢/ ٥٥٥ .
(٦) في "ق" "للوقف" .

وجب ردّ المحذوف ،لأنّه لولم يرد لكان حذفه لغير سبب ، قال : وهذا يستلزم أن يعطى كل مصحح بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لولم يكن ذلك السبب موجودا ،فكان يقال في ترخيم كَرَوَان ،ونزوان : يا كرا ،ويا نزا ، على اللغتين معاً ،لأنّ سببَ تصحيح الواو فيهما هو ما كان يلزم على اعتلالهما من التقاء الساكنين ،وقد زال ذلك ،وهم مع ذلك يبقون الحكم المرتّب عليهما ،لكون المحذوفِ منويّ الثبوت ،قال : ولا فرق بين نية ثبوته ونية ثبوت سبب حذف ياء قاضون وألف مصطفَوْن ،حين يرخمان .

قال : فعلى هذا يقال في ترخيمهما على لغة من نَوَى يا قاض ، ويا مصطف ،ليدل بذلك على تقدير (١) ثبوت سبب المحذوف .

قال : وأمّا [على] (٢) لغة من لم ينو ، فيجوز أنْ يقال : ياقاضُ، ويا قاضي ،ويا مصطفى ،ويا مصطفُ . (٣)

قلت : هذا كلّه تخليطٌ وإفساد (٤) قاعدة أثبتها الأئمة الموثوق بعلمهم ،بتخيل ضعيف وعدم شعور بالفرق بين مشتبهَيْن ،وذلك أنّهم جعلوا جميع ما هو راجع إلى اللفظ قسماً على حِيَاله (٥) ، وجعلوا ما هو راجع إلى الأحكام التصريفية قسماً آخر ،فما هو راجع إلى اللفظ جعلوا فيه المسبب مربوطاً بسببه وجودا وعدما ،وما هو راجع إلى الأحكام التصريفية ، فرقوا في ترخيمه بين (٦) لغة من نوى ولغة من لم ينوِ ؛وبيان ذلك أنّ

---

(١) ساقطة من "ق".
(٢) تكملة من "ق".
(٣) انظر قول ابن مالك في شرحه على التسهيل ٢/ ٨٤٠-٨٤١ مع تصرف في بعض العبارات .
(٤) في "ق" "إثبات".
(٥) في "ق" "حاله".
(٦) في "ق" "على".

حذف ياء قاضي وألف مصطفى مع واو الجمع إنّما كان لتعذر النطق بالساكن (١)، فوجب تعلق الحكم به ضرورةً ، فلما زال ذلك بالترخيم وجبت مراجعة الأصل على اللغتين معًا ؛ لأنها تكون بأدنى سبب ، فضلا عن أقوى سببٍ ، وأما ترخيم نحو : كَرَوَانٍ ، ونزوان ، وثمود ، وما أشبه ذلك ، فإن رخّم على لغة من نوى قيل : يا كرو ، ويا نزو ، ويا ثمو ، لأن النطق بنحو هذا غير متعذر ، فإذا قيل : فينبغي أن تنقلب الواو / في الأولين ألفًا (٢) ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والضمة كسرة ، والواو ياء في نحو : ثمو ؛ لأنه لا يوجد في الأسماء المعربة اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمةٌ ، ومتى أدى قياس إلى ذلك رفض ، وقلبت الضمة كسرة والواو ياء . ٢٠٧

أجيب بأن المسألة تصريفية ، والتصريف يراعى فيه المعاني دونَ مجرد الألفاظ ، فوجب لذلك أن يفرق بين لغة من نوى ، ولغة من لم ينو ، فيقال : ما كان على لغة من نوى فإنّه يبقى الشيء فيه على صورته قبل الترخيم ؛ لأنّه في معنى ما لم يحذف منه شيء ، وما كان على لغة من لم يَنْوِ ، جرى عليه حكم التصريف ؛ لأنه بمنزلة ما لم يحذف منه شيء ، ومن هذا مسألة أبي بكر بن عَبِيْدَةَ ، قال قلت للأستاذ : ما الفرق بين دِرْحَابَةٍ وبين قاضون ، حيث بقي دِرْحَابَةُ بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم ، (٣- ولم يبقَ قاضون بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم -٣؟)

فأجاب بأنْ قال : إنّما كان ذلك في قاضون ؛ لأجل النطق ، لأنه لا يمكن النطق بساكنين ، وأما نحو دِرْحَابَةٍ فيمكنك النطق بقولك : يا دِرْحَاب ، وهذا كله بين واضح لا إشْكال فيه ، وبالله التوفيق .

---

(١) في "ق" "الساكنين".
(٢) ساقطة من "ق".
(٣-٣) ساقط من "ق".

فالحاصل أن مختار الإمام أبي عبدالله بن مالك رحمة الله عليه غير مختار ، لأنه جعل المتعدد الأحكام متحدها ، ولم يكفه ذلك حتى أردفه فجعل المتعدد في فصل المؤنث بالتاء متحدًا ، فقال : لا يرخم نحو عمرة ، وضخمة إلا على لغة من نوى ، لأنه لو رخم على اللغة الأخرى لالتبس بالمذكر (١) ، فجعل العلم والصفة قسما واحدًا وهما قسمان ، وذلك أن التاء في نحو ضخمة موضوعة للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث ، والتاء في نحو عمرة وغيرها من الأعلام ليست بفارقة ، لأن التسمية بما فيه التاء غير محجورة والصفات مشتقة على سبيل الاشتراك في معناها ، فدعت الضرورة إلى فارق بين القبيلين ، وأما الأعلام فلا يراعى فيها اللبس ، لأنها موضوعة على الاختصاص ، والفرق بين ما وضع على الاشتراك وما وضع على الاختصاص واضح جدًا (٢) ، وبالله التوفيق .

فصل : الأسماء كلها ترخم بشروطها المذكورة قبل ، على من نوى مطلقًا ، وأما على لغة من لم ينو فلم يستثن سيبويه من ذلك ولا حذاق أصحابه ، إلا ما آخره التاء الفارقة بين صفة المذكر وصفة (٣) المؤنث كقولك : يا شيخة ، ويا ضاربة ، ويا قائمة وما أشبه ذلك ، فإن هذا النوع

---

(١) شرح التسهيل ٢/٨٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٣١١-٣١٢ .

(٢) قال في المساعد : ٢/٥٥٥ : "... فلا يرخم عمرة وحفصه إلا على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء من اسمه عمرو وحفص ، وكذا ضخمه لو رخم على غير الأعرف [وهي معاملة المرخم على أنه اسم لم يذهب منه شيء] التبس بصفة المذكر ، هذا كلام المصنف ، والمغاربة يخصون هذا بالصفات ، وأما الأعلام فلا يمتنع فيها ذلك عندهم ، فتقول في قائمة ونحوه علما : يا قائم على اللغتين ، ولا يجوز في الصفة إلا اللغة الأولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

(٣) ساقطة من "ق" .

يرخم على من نوى [لعدم اللبس](١) ، ولا يرخم على من لم ينو خوف اللبس بالمذكر (٢) ، وزاد أبو العباس شرطاً ثانيا (٣) وهو ألا يؤدي (٤) ترخيمه على هذه اللغة إلى مثال غير موجود ، ومثال ذلك لو رخمت سفرجلاً علما لقلت : يا سَفَرْجُ ، فكان يكون على مثال جعفر (٥) ، وهو بناء غير موجود ، وكذلك لو رخمت طَيْلِسَاناً على من كسر لامه لقلت : يا طَيْلِس ، فكان يكون على مثال فَيْعِل ، وهو بناء مخصوص بالمعتل [العين] كسيِّد ، وميِّت ، وكذلك لو رخمت حِذْرِيَة (٧) لقلت : يا حِذْرِيَ ، فكان يكون على مثال (٨) فِعْلِيَ ، وهو مثال غير موجود ، وكذلك لو سميت بقولك : حُبْلَوِيّ لوجب أن تقول : [على هذه اللغة](٩) يا حُبْلَى ، لأنك لما حذفت ياء النسب للترخيم وجب تحريك الواو بضمة الياء ثم تنقلب ألفاً ، لأنها بعد فتحة ، فصار يا حُبْلَى ، وهذا المثال مخصوص بالتأنيث ، لا تكون ألفه أبداً إلا له ، وألف التأنيث لا تكون أبداً (١٠) منقلبةً عن شيء ، فلم يجز لذلك ، وكذلك لو سميت بقولك : حَمْرَاوِي ، لوجب حذف ياء النسب للترخيم ،

---

(١) تكملة من " ق " .
(٢) الكتاب : ٢/٢٥١ ، والمخلص : ٤٨٠ .
(٣) انظر قول المبرد في شرح السيرافي ٣/٧١ وحواشي المفصل : ١٥٣ - ١٥٤ ، وانظر الملخص ٤٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٤٢ - ٨٤٣ .
(٤) في الأصل " ينوى " تحريف .
(٥) انظر المسألة في سر صناعة الإعراب والملخص ٤٨٠ .
(٦) تكملة من " ح " .
(٧) " حِذْرِيَة " بالكسر ثم السكون ، وكسر الراء ، وياء مفتوحة خفيفة ثم هاء : اسم إحدى حُرَّتَيْ بني سُلَيْم .
(٨) ساقطة من " ق " .
(٩) تكملة من " ق " .
(١٠) ساقطة من " ق " .

ثم تنقلب[١] ٱلواو همزة لوقوعها طَرَفًا بعد أُلف زائدةٍ ،فيصير ٱللفظ : يا حمراء ،فتكون هذه ٱلهمزة بدلاً من واوٍ[٢] ، وهمزة ٱلتأنيث لا تكون منقلبةً عن واو أبدًا ،وهذا ٱللفظ مخصوص بٱلتأنيث فوجب امتناع ذلك كلّه ، هذا رأيِ أبي ٱلعباس في هذا ٱلفصل ،وخالفه حذاق ٱلنحاة في ذلك ، وجوزوا جميعَ ما مَنَعَ ،لأنه أمرٌ أدّى إليه ٱلقياس مع ٱلعلم بأنه ليس بناءً أصليا[٣] ، وهذا أظهر ،وٱلله أعلم.

ثم قال : (ومن قال : يا تيم تيم عَدِيّ فأقحم ٱلثاني توكيدًا[٤]) إلى آخره.

ما آخره ٱلتاء ينادى على أربعة أوجه :

أحدها : يا طلحةُ بالضم ،وٱلثاني يا طلحَ بٱلترخيم على من نوى ،وٱلثالث : يا طلحُ على مَنْ لم ينو ،وٱلرابع : يا طلحةَ بفتح ٱلتاء[٥] ،فٱلأوجُه ٱلثلاثة ٱلأولى[٦] بينة بلا إشكال ،وهذا ٱلوجه هو ٱلمشكل ،ولإشكاله / ٢٠٨ ٱضطرب[٧] ٱلناس في توجيهه ، فقال أبوعلي ٱلفارسيّ : إنّ هذه ٱلتاء مُقْحَمَةٌ بين ٱلحاء وحركتها ،فصارت عليها حركة ٱلحاء ثم فتحت ٱلحاء لأجل ٱلتاء ،لأنّ ٱلتاء يفتح ما قبلها وتبعه على هذا ٱلقول جماعة منهم ٱلأستاذ أبوٱلحسين وغيره.[٨]

---

(١) في "ق" تقلب.
(٢) في "ق" "بدلا من واو هو همزة" خطأ
(٣) انظر شرح ٱبن عصفور ٢/ ١٢٠- ١٢١ ،وٱلتذييل والتكميل ٣/ ٢٣١/أ
(٤) الجمل : ١٧٢.
(٥) انظر فتح ٱلتاء في ٱلكتاب ٢/ ٢٤٢ قال : "واعلم أنّ ناسًا من ٱلعرب يثبتون ٱلهاء فيقولون : يا سلمةُ اقبل [أي بالضم] وبعض من يثبت يقول : يا سلمةَ اقبل [أي بالفتح] وٱنظر : ٢/ ٢٠٧، وشرح ٱبن مالك على ٱلتسهيل : ٢/ ٨٤٥.
(٦) في "ح" و"ق" "ٱلأول".
(٧) في "ٱلأصل" "اضطراب".
(٨) انظر قول ٱبن ٱلفارسي في شرح ٱبن ٱلضائع : ٥٨ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٣٣/ ٣ - ٢٣٤/ وقول أبي الحسين في الملخص ٤٨٣-٤٨٤.

ومنهم من قال : إنّما فتحت هذه التاء اعتبارًا بالتاء المحذوفة للترخيم ، لأنها مقدّرة من حيث الكلمة مرخمة على مَنْ نَوَى كأنه في تقدير يا طلحتَة ، فهذه التاء على هذا القول غير التاء التي من أصل الكلمة (١) ، وهذا بعيدٌ ، لأن ما يقبح في الإظهار يقبح في الإضمار ، لقول سيبويه : أحسنه في الإضمار أحسنه في الإظهار .

ومنهم من قال : إنَّ الكلمة مختصرة من اسمين كأنها كانت يا طلحة طلحة على سبيل التوكيد ، فأُقحم طلحة الثاني بين الأول وتائه فصار كأنه يا طلح طلحتة ، ثم فتحت التاء الأولى من أجل الثانية ؛ لأن التاء تَطْلُبُ بفتحِ ما قبلها كما قلناه ، فصار كأنه يا طلح طلحتة ثم حذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني ، وحذف من الثاني ما ثبت نظيره في الأول ، ومعنى هذا أنَّه (٢) حذفت التاء الثانية ؛ لأنها من الاسم الأول ، لأن نظيرَها تاء الاسم الثاني ، وحذف الاسم الثاني دون تائه ، لأن نظيره الاسم الأول ، وهذا القول يُنْظَرُ إلى قول الهُذَلِيّ (٣) :

وإني لَتَعْرونِي لِذِكراك فَتْرةٌ كما انتفض العصفورُ بلّله القطرُ

ومعنى البيت فيما زعموا : وإني لتعرو ني لذكراك فترة وانتفاض كفترة العصفور وانتفاضه ، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، ويُعْزَى هذا المذهب الذى ذكرناه في يا طلحة لأبي الحسن بن الأخضر ، وفيه نظرٌ ، لأن الغرض بالإقحام التوكيد ،

---

(١) هذا المذهب لابن كيسان . انظر التذييل والتكميل ٢/٢٣٣/ب.
(٢) في "ق" "أنها" خطأ .
(٣) البيت لأبي صَخْرٍ الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ ، والخزانة ١/٥٥٢ ، ورواية السكرى هي :
* إذا ذُكِرَتْ يرتاح قلبي لِذِكْرِها *
وانظره في الإنصاف : ٢٥٣ وشرح ابن يعيش : ٢/٦٧ ، وأمالي القالي : ١/١٤٩ ، والمقرب : ١/١٦٢ .

وٱلتوكيد يناسبه ٱلإسهاب وٱلإكثار ،وينافره ٱلحذف وٱلاختصار .

وأما أبو ٱلحسن بن ٱلضائع فٱستبعد أن يكون على ما ذكر ،قال: وإنما حَمَلَهُم على ذلك ٱعتقادُهم أن معنى ٱلإقحام جعل شيء بين شيئين فقط ،وليس كذلك ،وإنَّما معنى ٱلإقحام جعل ٱلشيء في غير موضعه سَوَاءٌ كان بين شيئين أو لم يكن .(١)

وٱلقول في ٱلمسألة(٢) : أنّهم لما رخَّموا ٱلكلمة على من نَوَى فقالوا : يا طلحَ أرادوا أن يردُّوا ٱلتاء مفتوحة ليكونَ ٱلآخر مفتوحًا كما كانَ مفتوحا مع(٣) حذفها إشْعَارًا بإرادة ٱلترخيم ،لأنهم لو ردوها مضمومة لم يعلم أنَّه أريد به ٱلترخيم ،فهذه ٱلتاء على هذا مجعولة في غير موضعِهَا ،لأنَّه لما أريد به ٱلترخيم لم يَنْبَغِ أنْ تُرَدَّ إليه ٱلتاء ،فصار ردّها جَعْلاً لها في غير موضعها بهذا ٱلنظر فتدبره فإنّه قولٌ حَسَنٌ ، فهذه أربعة طرق ،وبٱلله ٱلتوفيق .

ثم قال : (وإذا رخّمت ٱسمين جعلا ٱسماً واحداً)(٤) إلى آخره .

وذلك أنَّ ٱلثاني من ٱلمركبين يجري في هذا ٱلمعنى مَجْرَى تاء ٱلتأنيث ،فكما أنَّ تاء التأنيث لا يحذف معها غيرُها مما قبلها فكذلك ٱلثاني من ٱلمركبين يحذف بكماله في ٱلترخيم ولا يحذف معه غيره مما قبله ،وإنَّما يكون هذا في لغة من ركب ٱلأول مع ٱلثاني من ٱلمركبين يحذف بكماله في ٱلترخيم ، ولا يحذف معه غيره مما قبله ،وإنَّما يكون هذا في لغة من ركّب ٱلأول مع ٱلثاني وأجراه مُجْرَى ٱسمٍ لا ينصرف ،ولا يتصور ذلك على

---

(١) انظر قول ٱبن ٱلضائع في شرح ٱلجمل : ٥٨/ب +
(٢) هذا ٱلقول لٱبن ٱلضائع .
(٣) في "ح" "قبل".
(٤) الجمل : ١٧٣ .

ٱللغتين ٱلأُخْرَيَيْنِ ؛ لأنه لا يرخم إلاَّ ما غيَّره ٱلنداء ، وقد تقدم ذلك كلُّه . فتقول على لغة من نَوَى في بعلبك ، وحضرموت ، ورام هرمز ، وبلال آبادٍ ، ومَعْدِي كَرِب : يا بعل ، ويا حضر ، ويا رام ، ويا بلال ، ويا معدى ، يبقى آخر ٱلأول على ما كان عليه قبل ٱلترخيم ، وتضمه على لغة من لم ينو ، لا أنّها مقدرة في يا معدي ، فيبقى ٱللفظ على ٱللغتين واحدًا ، وٱلتقدير مختلف كما كان ذلك في قولك : يا منص ، وكذا تفعل بكل مركب هذا ٱلتركيب ، فٱعرفه وقس عليه ، وبٱلله ٱلتوفيق .

فصل (١) : يحذف ما قبل ٱلآخر مع ٱلآخر بشرط ٱلتجريد من تاء ٱلتأنيث ، وأن يكون حرفَ مدٍّ ولينٍ زائدا ، (٢-وألاَّ يبقى بعد ٱلحذف على أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ فيما لم يكثر ٱستعمالُهُ على حرفين-٢) ، فتقول في سِمْلَاةٍ : يا سِمْلَا ، ولا تحذف ٱلألف ، وإنْ كان حرفَ مدٍّ ولينٍ زائدا ، لتلبسه بتاء ٱلتأنيث ، وتقول في مختار ، ومنقاد : يا مختا ، ويا منقا ، ولا تحذف ٱلألف وإن كانت حرف مدٍّ ولين ؛ لأنها ليست بزائدة ، وإنَّما هي منقلبة عن عين ٱلكلمة ، وتقول في إِدْرَوْنٍ : يا إِدْرَو ، (٣) ولا تحذف ٱلواو وإن كانت زائدة ؛ لأنها ليست حرف مد ولين ، وإنَّما هي حرف لين ، لأن حركة ما قبلها من غير جنسها ، وإنَّما يقال حرف مدٍّ ولين عن ٱلواو وٱلياء إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها ، وكذلك إذا رخمت عِذْيَوْطًا لم تحذف إلاَّ ٱلطاء / وحدَها ، وتقول في ترخيم سعيد : ياسعي ، وفي ثَمُودَ ، ٢٠٩

---

(١) انظر هذا ٱلفصل في ٱلملخص : ٤٧٨ وما بعدها ، فهو مستفيد من أستاذه كثيرًا .

(٢-٢) ساقط مع "ح" .

(٣) شرح ٱلشافية : ١/٥٦ .

يا ثمو ،ولا يجوز حذف ٱلياء وٱلواو ،لما في ذلك (١) من بقاء ٱلٱسم على حرفين ،ولم يكثر ٱستعماله عليها ،ولا يوجد ذلك في ٱلأصول (٢) ،وكذلك تقول في بَنُون يا بنو ، بإثبات ٱلواو على (٣) ما ذكر ،وتقول في ترخيم يدان ،ودمان : يا يد ،ويا دم ،على ٱلأصح ،لأنه قد ٱستعمل في ٱلكلام عليهما ،فلم يستوحش من بقائه (٤) في ٱلترخيم (٥) عليهما ، وقد مضى بيانُ ٱلترخيم على مَنْ لم يَنْوِ .

---

(١) في "ق" "لما ذكر" .
(٢) نص على ذلك سيبويه في ٱلكتاب : ٢/٢٥٥ .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) في ٱلأصل " بنائه ".
(٥) بعد كلمة "ٱلترخيم "في "ح" سَقَطٌ كبيرٌ قربَ نهاية باب ٱلنكرة وٱلمعرفة بقوله : "العلم إلى ٱلقلب ،فٱلتعريف حقيقته إنّما هو بٱلقلب" وهو في ص

باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا

ذهب سيبويه إلى أنّ الترخيم في غير النداء ضرورة يكون على اللغتين معًا ، لأن ترخيمه في غير النداء مشبّه بترخيمه في النداء ، فوجب أن يكون كما قال الإمام (١) ، وذهب أبو العباس إلى اختصاصه بلغة من لم ينوِ ، لأنه حذفٌ في غير النداء على غير قياس ، فوجب أن يكون كيد ، ودم يجري بوجوه الإعراب ، وأنكر الاحتجاج ببيت جرير: (٢)

ألا أضحت حبالُكُمُ رِمَامَا وأضحت منك شاسِعةً أُمَامَا (٣-)

وقال : الرواية الصحيحة :

ألَا أضحت حِبَالُكُمُ رِمَامَا وما عهدي كعهدك يا أُمَامَا (٣-)

وهذا ترخيم في النداء (٤) ، وأجيب بأنّ روايةً لا تقدح في رواية ، فليس

---

(١) الكتاب : ٢/٢٦٩ ومابعدها .

(٢) البيت لجرير في ديوانه : ٥٠٢ برواية السكرى ، والكتاب : ٢/٢٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه : ١/٥٩٤ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/١٢٦ ، والإنصاف : ٥٩٥ ، والملخص : ٤٨٥.

(٣-٣) ساقطه من "ق" وهي ملحقة بالهامش هناك وأكثرها غير واضح .

(٤) انظر ردّ المبرد على سيبويه في شرح أبيات سيبويه : ١/٥٩٥ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/١٢٧ ومابعدها ، وفي المقتضب ما يؤدي إلى هذا المذهب دون الإشارة إلى مخالفة سيبويه فقال : ٢/٢٥٢ : " وأما قول رؤبة :

أما تَرَيْني اليوم أم حَمْزِ قاربت بعد عَنَقِي وجَمْزِي

فليس من هذا ، ولكنه قدّر حمزة أولاً مرخما على قول : يا حارُ ، فجعله اسمًا على حياله فأضاف إليه . هـ فقوله اسمًا على حِيَالِهِ يعني أنه يعرب على أنّه اسم لم يذهب منه شيء ، فيبنى على الضم ولعل هذه المسألة ناقشها المبرد في ردّه على سيبويه ، وهو كتاب مستقل ، وكان بأسلوب عنيف . ثم لما كبر سئل عن ذلك فأجاب بأن ذلك كان زمن الشبيبة ، معتذرا بذلك عما كان في أسلوبه من حرارة ، وقد عدل عن كثير من تلك المسائل ، وما لم يعدل عنه ، فقد ساقه بأسلوب هادئ ، لا يظهر منه تحامل على الإمام كهذه المسألة التي في المقتضب ، إلّا أنّ الإمام ابا عبدالله بن مالك قال في شرح التسهيل : ٢/٨٥٠ ، وللمبرد إقدامٌ في ردّ مالم يَرْوِ.

ٱلاستدلال بإحدى ٱلروايتين بقادحٍ في ٱلاستدلال بٱلأخرى ، وٱلرواية ٱلأولى (١) صحيحة ؛ لاستدلال ٱلثقاتِ بها ، فٱلأصح ما ذهب إليه سيبويه ، وعليه ٱلأكثر.(٢)

ثم أدخل أبو ٱلقاسم هذا ٱلبيت شاهدًا على جواز ٱلترخيم في غير ٱلنداء ضرورةً على لغة من لم يَنْوِ وهو :(٣)

وهذا رِدَائي عندَه يستعيره ليسلبني نفسي أمال بنُ حنظل

الشاهد في قوله : ابن حنظل ، وهو أنه لمّا رخمه على لغة من لم ينو أجراه بالإعراب ٱلذى يقتضيه ٱلموضع ، وهو ٱلجر بالإضافة ، ولو رخمه على لغة من نوى لقال : ٱبنُ حنظلا بفتح ٱللام(٤) ، ولكن لما كانت ٱلقوافي مطلقةً بٱلياء دعاه ذلك إلى ترخيمه على لغة من لم ينو ، لأن ترخيمه على من نوى يقتضي إطلاقه بٱلألف ، ولأجل هذا أنشد ٱلبيت ٱلذى قبله(٥) ليعلم به إطلاق ٱلقوافي بٱلياء(٦) ، وٱلله أعلم .

---

(١) في "ق" "ٱلأخرى".

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه : ١/ ٥٩٥ ، وشرح ٱبن مالك على ٱلتسهيل ٢/ ٢٤٩ ومابعدها .

(٣) البيت للأسود بن يعفر ٱلتميمي وهو في ديوانه : ٥٦ ، ونوادر أبي زيد : ١٥٩ ، والكتاب ٢ / ٢٤٦ ، وٱلجمل : ١٧٤ ، والحلل : ٢٤٩ ، ومابعدها ، وشرح ٱلجمل لابن خروف .

(٤) " بفتح ٱللام " ساقطة من "ق".

(٥) هو قوله :
ألا ما لهذا ٱلدهر من متعلَّلِ على ٱلناس مهما شاءَ بٱلناس يفعَلِ

(٦) في "ق" "في الياء".

بـاب النُّدْبَـة

إذا كان المنادى مندوبا متفجعا عليه كنت مخيَّرًا بين أمرين:

أحدهما: أن تأتي به على هيئته إذا كان غيرَ مندوب كقولك: وازيدُ، واعمرُو (١).

والثاني: أنْ تُلْحِقَهُ ألفًا من آخره تكون علامةَ الندبة، وألحقتها هاء السكت في الوقف فقلت: وازيداهْ، واعمراهْ، وهذه الألف يجب أن تكون تابعة للحركة التي قبلها في كل موضع يقع فيه اللبس بين مشتبهين كقولك: واغلام صاحبهيه، فهذه الياء بدلٌ من ألف الندبة لكسر ما قبلها، لأنك لو قلت: واغلام صاحبهاه، فأثبت الألف التبس بالمؤنث، وكذلك إذا قلت: واغلامكيه إذا خاطبت مؤنثا قلبت الألف ياءً للكسرة التي قبلها، ولو لم تفعل ذلك وأثبت الألف فقلت: واغلامكاه التبس بالمذكر، وكذلك إذا قلت: واغلامكموه، أو واغلامهموه، قلبت الألف واوًا من أجل الضمة التي قبلها، ولو أثبتَّها فقلت: واغلامكماه، وواغلامهماه التبس بالمثنى، وكذلك ما أشبهه، فوجب في مواضع اللبس أن تكون الألف تابعة للحركة التي قبلها (٢)، فإنْ أمن اللبس وجب إثباتها الفا؛ لأنها الأصل في الباب.

فصل: إذا كان المندوب منادىً بوا (٣)، فلا إشكال في كونه مندوبًا؛ لأنَّ هذا الحرف مخصوص بالمندوب، فإنْ كان مندوبًا بـ«يا» لم يعلم كونه مندوبًا إلَّا بقرينة حالية؛ لأنَّ حرفَ "يا" مشترك بين سائر المناديات، وسواء كان على هيئته غير مندوبٍ كقولك: يا زيدُ، أو ألحقته ألفًا من آخره؛ لأنه حينئذ على صورة المستغاث والمتعجَّب منه. فوجب أن يكون كما ذكرناه، ولا ينادى المندوب إلَّا بأحد [هذين] (٤) الحرفين،

---

(١) في الأصل: أيا زيد وياعمرو.
(٢) في "ق" "تابعة لما قبلها".
(٣) في "ق" "بواو" خطأ.
(٤) زيادة من "ق".

ولا يجوز حذفه ، لأنّ الغرض بندائه مدّ الصوت بإظهار التفجع عليه ،لا لأنْ يجيب ،وحذفه يناقض هذا الغرض ،والله أعلم .(١)

/ ثم قال : (وتقول : واغلاماه(٢) في لغة من قال : ياغلام) ٢١٠

إلى آخره .

الأصل في هذا الفصل أن الحرف الذى تلحق الندبةَ بعده لا يخلو من أن يكون مضموما ،أو مكسورا أو مفتوحاً أو ساكنًا ، فإنْ كان مضموما أومكسورا فتح لها ،فقلت في قولك : يا غلامِ ، ويا غلامُ : يا غلاماه ،وكذلك تقول في لغة من قال : يا غلامَ بالفتح ، فإنْ كان ساكنا يقبل الحركة ،وله أصل فيها ، حرك لها بالفتح ،فقلت في قولك : تغزو ،مسمًّى به منويا فيه ضميرُ . وايغزواه ، وكذا ينبغي أن تقول فيمن قال : يا غلاميْ بسكون الياء : واغلاميَاه ، لأن أصلها الفتح ،وهورأي سيبويه(٣) ،وذكر القاضي وجهاً آخر وهو : حذف الياء لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة .(٤)

فإنْ كان الساكن ليس له أصل في الحركة ،أو كان غيرَ قابل لها وجب حذفه؛لالتقائه ساكنًا مع ألف الندبة ،فقلت : واغلامهوه(٥) ،فحذفت الواو التي هي صلة الضمير ،وهذه الواو بدلٌ من ألف الندبة لئلا يلتبس بالمؤنث على الأصل المذكور قبل ؛ من أنّ ألف الندبة يجب أن تكون تابعةً لما قبلها إذا خيف لبس بينَ مشتبهين ،ومما يجب حذفه لسكونه وسكون ألف الندبة التنوينُ كقولك : واغلام زيداه ، هذا مذهب البصريين ،والكوفيون يثبتونه

---

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) في الأصل " يا غلاماه " خطأ وعبارة الجمل" بتمامها " وتقول : يا غلاماه في لغة من قال : يا غلامِ [بالكسر] ،وكلمة الكسر زيادة من إحدى نسخ الجمل في حين ورد في نسخة أخرى " غلام " مضموما .

(٣) الكتاب : ٢/ ٢٢٠-٢٢١ .

(٤) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن الضائع : ٦٠/ب.

(٥) انظر شرح ابن عصفور : ٢/ ١٣٢ .

فيقولون : واغلام (١) زيدناه ، ويحتجون بأنّ الأصل في التنوين التحريك، لالتقاء الساكنين ، وهو الغالب فيه ، وحذفه لالتقاء الساكنين شاذ ، ويحتج البصريون بأنّه قد جاء حذفه في غير النداء لالتقاء الساكنين ، فلزم أن يحذف في هذا الباب ، لأنه باب تغيير ، وقد ألف فيه حذف التنوين ، وهذا المذهب أقوى (٢) ، والله أعلم .

فالحاصل أنه من قال : يا غلامِ ، ويا غلامُ ، ويا غلامَ ، ويا غلامًا ، قال في الندبة : يا غلاماه لا غير ، ومن قال : يا غلاميَ بفتح الياء قال : يا غلاميَاه لا غير ، ومن قال : يا غلامي بسكون الياء فوجهان : أحدهما : تحريكها بالفتح لالتقاء الساكنين . والآخر : حذفها لهما وقد تقدما .

ثم اختلف في موضع ألف الندبة من الصفة والموصوف ، فقال يونس : آخر الصفة ، محتجاً بأنّ الصفةَ والموصوفَ كالصلةِ والموصولِ ، فكما تقول : وامَنْ حفر بئرَ زمزماه ، فتلحقها آخر الصلة ، فكذلك تقول : وازيد العاقلاه ، فتلحقها آخرَ الصفة ، وفرق سيبويه بين الصفة والصلة ، فألحق العلامة آخر الموصوف ، فقال: وازيدا العاقل ، لأن الصفة مع الموصوف ليست كالصلة مع الموصول في الاتصال واللزوم ، وهو أظهر (٣) ، والله أعلم .

---

(١) في الأصل " وياغلام " خطأ .

(٢) انظر مذهب كل من البصريين والكوفيين في شرح ابن الضائع : ٦٠/ب ، وشرح ابن عصفور : ١٣٢/٢ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٥٩ .

(٣) الكتاب : ٢٢٦/٢ ، وقد احتجّ لمذهب سيبويه الفارسيُّ ، فقال: " والدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإنْ كانت تجري عليه في إعرابه قولُهم في النداء : يا زيدُ العاملُ ، ألا ترى أنّ الموصوف مبني والصفة معرَبة ، فاختلافهما في الإعراب والبناء دلالة على أنهما ليسا بجاريين مَجْرَى الشيء الواحد ، فإذا كان كذلك لم يجز قولُ يونس في إلحاقه علامة الندبة الصفة . المسائل البَصْرِيّات جـ: ٥١٣-٥١٤ . وانظر شرح ابن عصفور : ١٢٩/٢ .

باب المعرفة والنكرة

النكرة مقدَّمة على المعرفة وضعًا ، والدليل على ذلك أنَّ لفظ الاسم يكون نكرةً ثم يدخل عليه ما يعرَّف به ،(١) فالمقرون بالألف واللام قد كان(٢) مجردًا منها ، وكذلك المضاف والعلم ، قد كان هذا غيرَ مضاف ، وهذا غيرَ علم على الأصل ، ثم عَرَض لكل واحدٍ من المذكورين(٣) ما تَعَرَّف به ، وهو ظاهر .

وعَبَّر بعضهم عن ذلك بأنْ قال : النكرة قبل المعرفة ، لأنَّ الجهل في طبع الآدمي قبل العلم ، فقد حصل تقدم النكرة على المعرفة ، لأن النكرة مجهولة ، والمعرفة معلومة ، وأيضا فإنّ النكرة كالعموم والمعرفة كالخصوص ، والعموم مقدَّم على الخصوص ، فالنكرةُ أَوَّلُ ، وقد يقال : إنَّ التعريف من جملة علل ما لا ينصرف وهي كلُّها فروع اتفاقًا ، فلزم كونُهُ فرعًا ، من حيث كان واحدًا من جملة ما اتفق على فرعيته على الجملة ، والتنكير ليس واحدًا منها ، فلزم كونُه أصلاً ، لأنّ الأسماء محصورة في القسمين ، فإذا عرفت فرعية أحدهما تعينت أَصالةُ الآخر ضرورةً ، فهذا مما يشبه أنْ يقال في الموضع.

ثم أخذ أبو القاسم في بيان ما يميز النكرة من المعرفة فقال :

(النكرة كل اسم شائعٍ في جنسه لا يُخَصُّ به واحدٌ دون آخَرَ).(٤)

أما قوله : " لا يخص به واحد دون آخر " فهو تفسير لقوله : شائع ، لأنه لو كان مخصوصًا به واحدٌ دون آخَرَ لم يكن شائعًا ، وكان شيخنا أبو إسحاق الغافقي - رحمة الله عليه - يُتِمُّ هذا الرسم بأنْ يُقَيِّد الشائع بالوضع،

---

(١) في " ق " " يتعرف ".
(٢) في " ق " " قد يكون ".
(٣) في " ق " " المنكورين " خطأ .
(٤) الجمل : ١٧٨.

فيقال : النكرة كل آسم شائعٍ في جنسه وضعاً ،وكان يقول رحمه آلله :

/ إنّما قلت ذلك مخافة ما يلزمه من تعريف بعض ما آتُّفِق على تنكيره مما ليس ٢١١
شائعاً في جنسٍ كشمسٍ وقمرٍ ،فذكرت " وضعاً " في آلرسم تنبيها على أن شمساً
وقمراً وضعهما وضعُ آلنكرات ،وما وضع شائعا في جنس لكن آتفق أنْ لم يكن
لهما جنسٌ فلم يكونا شائعين في آلوجود .

وكان أيضا يقول في بعض إقرائه : وقد لا يُحتَاجُ إلى ذكر " وَضْعًا ".

فيجاب آلمعترض على أبي آلقاسم بالإلزام آلمذكور قبلُ ،بأن (١) الآختصاص في آلنكرة نظير الآشتراك في آلمعرفة ،فكما أن الآشتراك في آلمعرفة لا يصيرها نكرة ،فكذلك الآختصاص في آلنكرة لا يصيّرها معرفة بدلالة آلأحكام ،لأنّ كليهما عارض وآلعارض لا يُعتَدُّ به ،وهذا بيّن إنْ شاء آلله .

ثم قال : (وأنكر آلنكرات شَيءٌ ثم جوهرٌ ثم جسم) (٢) إلى آخر آلفصل .

الألفاظ بآعتبار معانيها على ثلاثة أقسام : متباينةٌ ،ومترادفةٌ ، ومتداخلةٌ ،ويعتبر ذلك بأن تضيف " كلاًّ " هذا (٣) آللفظ إلى أحد آلآسمين وتخبر عنه بالآخَرِ ثم تعكِسَ ،فإن كذبت آلقضيةُ من طرفيها فآلآسمانِ متباينانِ كقولك : كل رجلٍ فرسٌ ،وكل فرسٍ رجلٌ ، فإن صَدَقَتْ من طرفيها فآللفظان مترادفان كقولك : كل إنسانٍ ضاحِكٌ ،وكل ضاحكٍ إنسانٌ ،فإن صدقت آلمسألة من أحد طرفيها وكذبت من آلآخر فالآسمان متداخلان كقولك : كل رجل إنسان ،وكل إنسان رجل ، فهذه آلقضية صادقة في آلأول كاذبة في آلثاني ،وهذا آلقسم (٤) هو مقصود أبي آلقاسم ، لأن كل واحد من آلأسماءِ

---

(١) في آلأصل " فإنّ ".
(٢) الجمل : ١٧٨ .
(٣) ساقطه من " ق " .
(٤) في " ق " " آلثاني ".

المذكورة في مَسَاقِهِ داخلٌ ،فيما قبله ،فكان أخصَّ منه ،وما قبله أعمُّ منه ؛ لأنك تقول : كل رجل إنسان ،وكل إنسان حيوان ،وكل حيوان جسم ،وكل جسم جوهر ،وكل جوهر شيءٌ ،ولا يصح العكس في جميعها ,ويظهر من أبي القاسم أنه أخذ جوهرًا بمعنى مُتَحَيِّزٍ ،وإذا كان كذلك صح التداخل بينه وبين جسم ؛لأن جوهرًا على هذا يكون أعمَّ من جسم ، إذْ كان الجسم لا يطلق (١) إلَّا بازاء الجوهر المركب ،والجوهر يعم المركّب ،والفَرْدَ (٢) إذا كان بمعنى متحيِّز ؛لأن المتحيز (٣) عبارةٌ عما شَغَلَ حَيِّزًا ،فإذا كان كذلك عرفت أن اعتراض ابن عصفور على أبي القاسم تَحَامُلٌ ،لأنه قال في قول أبي القاسم : " ثم جوهر ثم جسم " لا يخلو أن يعني بالجوهرِ المركبَ أو الفردَ (٤) ،فإنْ عنى المركبَ فهو الجسمُ بعينه ،ولا يكون بينهما عموم ولا خصوص ،وإنْ عنى به الجوهرَ الفردَ كانا متباينين ، لأن القضية على هذا كاذبةٌ من طرفيها ،لأنك لو قلت : كل جسمٍ جوهرٌ فردٌ ، أوكل جوهرٍ فردٍ جسمٌ ،لكان فاسدًا (٥) ، والجواب ما قلناه قبل فتأمله .(٦)

ثم قال : (والمعارِف خمسة أجناسٍ) (٧) إلى آخره .

خص المعارف بالعدد اعتبارًا بتنوعها وأقسامها ،كما ذكر ،إلَّا أنَّ منها ما في وجه تعريفه خلاف ،فمن ذلك الأسماء الموصولات كالذى وأخواتها ،فذهب الفارسي ومن قال بقوله إلى أنَّ تعريفها بالصلة ،إذْ لا بد فيها من عهد والألف واللام زائدة بدلالة أنَّ فيها ما ليس فيه ألف ولام ،كمن وما ،

---

(١) في "ق" "ينطلق" .
(٢) في الأصل "المفرد" .
(٣) في الأصل "التحيز" .
(٤) في الأصل "المفرد" .
(٥) شرح الجمل : ١٣٥ .
(٦) هذا الجواب هو جواب أبي الحسن ابن الضائع في شرح الجمل له : ٦٢/ب ،أ .
(٧) الجمل : ١٧٨ .

فكما أنّ هذا الضرب معرفة بالصلة لعدم معرِّفٍ غيرها ،فكذلك ما فيه الألف واللام منها .(١)

وذهب الأخفش إلى أنّ تعريفها بالألف واللام ؛لأنها أصل في التعريف ،وما ليس فيه ألف ولام منها معرَّف بنيَّتها ؛لأنه في معنى ما فيه الألف واللام ،فإذا قلت أعجبني من في الدار ،فإن معناه أعجبني الذى في الدار.(٢)

وردّ أبو بكر بن ميْمونٍ قولَ الفارسيّ ،بأنّ الصلة لا بد أن تكون جملة ، أو في حكمها ،والجمل نكراتٌ ،وما لا يقوى على تعريف نفسه فأولى ألّا يقوى على تعريف غيره(٣) ،وهذا نظرٌ ضعيفٌ ؛لأنه ليس من شرط المعرِّف أن يكون معرفةً في نفسه . فإنّ الألف واللام موضوعة للتعريف ،ولا يقال :إنها معرفة في نفسها ،ولعله إنّما غرَّهُ في ذلك أن المضاف إليه لا يقوى على تعريف المضاف إلّا إذا كان معرفةً في نفسه ، فإن كان نكرة لم يقو على تعريف المضاف .

قلنا:لا بد إذْ ذاك من تخصيصه وإنْ كان نكرة في نفسه ،وعلى القولين فإنّ الموصول داخلٌ في قسم المعرف بالألف واللام ؛لأنه معرفة بالعهد الذى في الصلة على قولٍ ، أو(٤) بالألف واللام على قولٍ .

ومن ذلك أيضًا المنادى المقصود نحو : يا رجلُ ،منهم من قال: إنّه معرَّفة بالألف واللام /٢ إلّا أنّها حذفت وبقي معناها ؛لأنّ حرف ٢١٢
النداء صار عوضًا منها ،وبهذا المعنى نسب لها التعريف ،وأصل المسألة: ياأيها الرجل ،وقد تقدم ذلك في النداء ، فعلى هذا يكون داخلًا في قسم المعرف بالألف واللام.

---

(١) انظر مذهب الفارسي في شرح ابن عصفور : ٢/ ١٣٥ ،وشرح ابن الضائع ٦٢/ب ،وهمع الهوامع ١/ ١٩٠ .
(٢) انظر مذهب الأخفش في شرح ابن عصفور ٢/ ١٣٥ ،وشرح ابن الضائع ٦٢/ب ،وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.
(٣) انظر شرح الرضي : ٢/ ٣٦.
(٤) في الأصل و"ق" "أو في الالف" وهذا الموضع كما سبقت الإشارة ساقط من "ح" ولعل ما أثبت هو الصواب .

ومنهم من قال : ان تعريفه بالخطاب ؛ لأن معنى يا رجل يا أنت ، أو يا إيّاكَ ، وقد جاء ذلك (١) ، وعلى هذا القول يكون داخلاً في قسم المضمرات من جهة التعريف .

ومن ذلك أيضاً ألفاظ التوكيد المعنوى كقولك : قبضت المال أجمعَ ، فذهب الفارسيّ ومن قال بقوله إلى أنها أعلامٌ بمعنى الإحاطة والعموم (٢) ، فعلى هذا القول تكون داخلة في قسم المعرف بالعلمية ، إلاّ أنها جنسية .

ومنهم من قال : إنّ تعريفها بنية الإضافة ، (٣-لأن معنى قبضت المال أجمعَ ، قبضت أجمعه ، -٣) وعلى هذا القول تكون داخلةً في قسم (٤) المعرف بالإضافة كالمضاف منها ، وأما أسامة وثُعَالَةُ وأمثالُ ذلك فإنها مترددة بين التخصيص [والشِيَاعِ] (٥) فالتخصيص باعتبار استعمال اللفظ ، والشِيَاع باعتبار المعنى ، لأن العرب أجرت على هذا اللفظ أحكام المعارف ، وإنْ كانَ نكرةً من جهة المعنى فاعرف ذلك ، وبالله التوفيق .

فصل : العلمية إما شخصية ، وإمّا جنسية ؛ فالشخصية في الحيوان العاقل ، وفي الحيوان المخالط له ، وأما الجنسية فتكون في الحيوان غيرِ العاقل ، وغير المخالط له . وتكون أيضاً في المصادر . وفي الزمان ، وفي

---

(١) في " ق " " وكذلك " خطأ . وما أشار إليه نحو قوله :
يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أنتَ أنتَ الذى طلّقت عامَ جُعْتَ

(٢) ألفاظ التوكيد معارف بالإجماع ، لكن الاختلاف في سبب تعريفها ، فذكر عن صاحب البديع ، وابن الحاجب ، وصححه أبو حيان أنّها أعلام لتعليقها على معنى الإحاطة ، كأسامة علم على الجنس ، وعزي لسيبويه وهو اختيار السهيلي وابن مالك أنّها أعلام بنية الإضافة إلى الضمير . همع الهوامع ٥/٢٠٢ - ٢٠٣ وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٤ .

(٣-٣) في " ق " " لأن معناه قبضت المال أجمعُهُ " .

(٤) ساقط من " ق " .

(٥) تكملة من " ق " .

النبات (١) ، مثال ذلك في الحيوان غير المخالط لمن يعقل : أسامةُ ، وثعالةُ ، وقد تقدم أن اللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى النكرة ، وقال بعضهم : بل هو معرفة لفظاً ومعنىً ، وبيان ذلك أنَّ اللفظ علم للمعنى المعقول المتصوَّر في الذهن ، وهو غير متعدد لا يتصور أن يعقل له ثانٍ ، ولما كان ذلك المعنى منطبقاً على ما في الخارج ، جاز إطلاق اللفظ الموضوع على ذلك المعنى على كل واحد واحد مما في الخارج ، وهذا موقوفٌ على السماع ، ولولا ذلك لجاز هذا الحكم في سائر أسماء الأجناس ، والله أعلم.

ومثال كونها في المصادر قوله : (٢)

* سبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخرِ *

أي براءةً منه على طريقِ الذّم ، وسبحانَ لا ينصرف ها هنا للعلمية وزيادة الألف والنون ، وهي عَلَمِيَّةُ الجنس كما قلناه.

ومثال كونها في الزمان قولك : خرجت يومَ الجمعة سَحَرَ ، وغدوةَ ، وبكرةَ ، فلولا العلمية مع العلة الأخرى لانصرفت.

ومثال كونها في النبات : بنات أَوْبَرَ لضرب من الكَمْأة ، ولولا العلمية مع العلة الأخرى لانصرف اللفظ ، والله أعلم.

---

(١) انظر تحرير الشاطبي لعلم الجنس في شرح الألفية ١/١٦٢ وما بعدها.

(٢) هذا عجز البيت وصدره :

* أقول لَمَّا جاءني فَخْرُهُ *

وهو من قصيدة للأعشى الكبير نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن روايتها، لأن الأعشى يفضِّل فيها عامرَ بنَ الطفيل على علقمة بن عُلاثة رضي الله عنه . انظر سيرة ابن هشام ، والبيت في ديوانه ١٧٩ . والكتاب : ١/٣٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٥٧ ، والمقتضب ٣/٢١٨ ، ومجالس ثعلب : ٢٦٠ ، والخصائص ٢/١٩٧ ، والخزانة ٢/٤١ .

فصل : وقد تقدم أنَّ المعارف خمسة أجناس ،فاعلم هاهنا أنها ترجع إلى أربع مراتب ،فالضمائر في المرتبة (١) الأولى من [قوة] التعريف ، إلاَّ أنّها في هذه المرتبة (٣) على ثلاثة أقسام ،أقواها تعريفًا ضمير المتكلم ،لامتناع الاشتراك وضعًا ،ثم ضمير المخاطب ،لندور الاشتراك ،ثم ضمير الغائب لاحتمال الاشتراك .

والرتبة الثانية للعلم والمضاف إليه والمضاف إلى الضمير .

والثالثة للمبهم والمضاف إليه ،هذا مذهب سيبويه (٤) ، وعكس الفراء فقدم المبهم على العلم ، لأنه يعرّف من جهتين بالعين والقلب ، والعلم إنّما يعرف من جهة القلب خاصة ،وما يعرف من جهتين أقوى تعريفا مما يعرّف بجهة واحدة . (٥)

والجواب عن هذه الشبهة : أنَّ معرفة العين إنَّما هي نسبةٌ مَجَازِيَّةٌ ،وإنَّمَا هي أداة توصل العلم إلى القلب ،فالتعريف حقيقة إنَّما هو بالقلب ،لكن من هذه الناحية ،كاللمس باليد (٦) والذوق باللسان والاستنشاق بالأنف ،في أنها أدوات توصل العلم إلى القلب ،وأيضًا فإنَّ العلمَ يعرف مطلقًا ،لا يتوقف على قيد ،والمبهم لا يعرف إلاَّ بشرط حضور (٧) مدلوله ، وما يعرَّف مطلقًا أقوى تعريفًا (٨) مما يُعَرَّفُ بقَيْدٍ .

---

(١) في "ق" "الرتبة".
(٢) تكملة من "ق".
(٣) في "ق" "الرتبة".
(٤) انظر همع الهوامع : ١/١٩٢ ،وانظر الكتاب : ٢/١ .
(٥) انظر همع الهوامع : ١/١٩٢ .
(٦) ساقطة من "ق".
(٧) ساقطة من "ح".
(٨) ساقطة من "ق".

وٱلرتبة ٱلرابعة لما فيه ٱلألف وٱللام ،وٱلمضاف إلى ٱلشيء في رتبته ، إلّا ٱلمضاف إلى ٱلضمير فإنّه في رتبة ٱلعلم خلافًا للمبرد في أنّ (١) ٱلمضاف إلى ٱلشيء دونه في ٱلرتبة مطلقًا (٢) ،وبٱلله ٱلتوفيق .

ثم قال : (ومما جاء بلفظ ٱلمعرفة وهونكرة مِثْلُكَ) (٣) إلى آخره .

زعموا أن هذه ٱلأشياء / نكرات وإنْ كانت بلفظ ٱلمعرفة ، ٢١٣
وٱستدلوا على ذلك بأدلة جملتها أَحَدَ عَشَرَ دليلًا ،وهي : دخول كم ،وكلّ ،وأيّ ،ورُبَّ ،ولا ٱلنافية ،ومِن ٱلزائدة ،ووقوعها أحوالا ،وتمييزا ، وصفاتٍ للنكرة ،وموصوفًا بها ٱلنكرةُ وٱلإخبار بها عنها ،كقولك : كم ضاربٍ زيد ، وأيّ ضارب زيد ،ورُبَّ ضاربٍ زيد ،ولا مثل زيد هنالك ،وما جاء (٤) من ضارب زيد ،وهذا زيدٌ ضارب عمرو ،وعندي عشرون مثلَ زيدٍ ،وهذا رجل ضارب زيد ،وهذا ضارب زيد عاقل ،وكل نفس ذائقة ٱلموت ،وهذه كلها (٥) أحكام ٱلنكرات .

ثم ٱختلفوا في وجه تنكيرها ،فذهب ٱلفارسيُّ وعليه ٱلأكثر إلى أنّها إنّما وجب تنكيرها ،لأنّها مؤولة بٱسم ٱلفاعل ،فقولك : هذا رجلٌ مثلُ زيد ، بمنزلة هذا رجلٌ مشابهٌ زيد (٦) ،و(٧) :

* بمنجَرِدٍ قَيْدِ ٱلأَوابِدِ *

بمنزلة مقيِّد ٱلأوابد .

---

(١) "في أن" في ٱلأصل "فإن" وٱلمثبت من "ح" و"ق".
(٢) انظر همع الهوامع ١/١٩٣.
(٣) الجمل : ١٨٠.
(٤) في "ق" "وما جاء ني".
(٥) في ٱلأصل "وهذا كله".
(٦) ذكر ٱبن أبي الربيع في البسيط ١٠٤٣-١٠٤٤ : أنّ ٱلفارسي يرى أنّ سبب تنكير "مثلك" وما جرى مَجْرَاها عائد إلى أنّ ٱلاشتراك لا يرتفع بالإضافة بل يبقى ،ولذلك جرى وصفًا للنكرة. وهي طريقة سيبويه ١/٤٢٣ ،وٱنظر كتاب ٱلشعر : ٢٨٦-٢٨٧ .
(٧) هذا جزء من بيت وهو بتمامه :
بمنجرد قيد الأوابد لاحَهُ طِرادُ الهوادي كلّ شأوٍ مُغرَّبِ
وهو في ديوان ٱمرئ القيس : ٤٦ ،وٱلكتاب : ١/٤٢٤ ،ونسبه ابن ٱلسيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٠/٤٥٧ لعلقمة بن عَبَدَة .

ومنهم من قال : إنّما وجب تنكيرها ؛ لكثرة الأشباه والأمثال ، ويلزم على هذا القول تعريفها إذا انتفى التعدد كقولك : مررت بالساكن غير المتحرك ، و ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ ، وكشمس وقمر وما أشبه ذلك .

ومنهم مَنْ قال : إنَّما وجب تنكيرها ؛ لأنها وضعت مضافة في أول أحوالها ، إذ معلومٌ أن التعريف ثانٍ عن التنكير ، وليست إضافتها ثانيةً عن انفصالها ، فوجب أن تكون نكرة ؛ لأن الاسم في أول أحواله نكرة ، وهذا المذهب أيضا غير سديد ؛ لأنه معارَضٌ بكل ، وبعض من جهة أنهما لا ينفصلان عن الإضافة تصريحًا أو تقديرًا ، وقد أجمعوا على تعريفهما بها فاعرف ذلك ، والله ولي التوفيق .

مسألة : شَبِيهٌ إضافتهُ محضة من بين سائر أخواته ، ووجه ذلك أنَّه من أمثلة المبالغة ، فلا يقال : زيدٌ شبيهُ عمروٍ ، إلَّا عند استغراق جميع وجوه الشبه حتى كأنه هو ، فصار قولك : زيدٌ شبيهُ عمروٍ ، بمنزلة لو قلت : زيد المعروف بشَبَهِ (١) عمروٍ ، فكان بمنزلة الماضي (٢) ، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي كانت إضافته محضةً ، فافهم ذلك وبالله التوفيق .

---

(١) في الأصل و "ق" "بشبيه".
(٢) ساقطة من "ح".

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

كلامه في هذا الباب في نواصب الأفعال المضارعة ، وهي أربعة في الحقيقة "أن" المصدرية الموضوعة خفيفةً و"لن" و"إذاً" و"كي" المصدرية ، وهذه الحروف على قسمين : أحدهما : لا ينصب إلّا ظاهرًا ، وهو "لن" و"إذاً" و"كي".

والآخر : ينصب على ثلاثة أوجه وهو "أن". أحدها : أن تكون محذوفةً لا تظهر ، وذلك بعد "حتى" الجارة ، و"كي" الجارة ، ولام الجحود ، والجواب بالفاء ، والواو ، وأو .

والثاني : أن تكون مخيَّرًا في إضمارها وإظهارها ، وذلك في موضعين : أحدهما بعد لام "كي" إذا لم يقع بعدها لا (١) النافية ، فيلزم حينئذ إظهارها ، ليكون فاصلاً بين المثلين كقوله تعالى ﴿ لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب ﴾ (٢) فإضمارُها كقوله تعالى : ﴿ ليقطع طَرَفًا من الذين كفروا ﴾ (٣) وإظهارُها كقوله تعالى ﴿ وأمرت لِأَنْ أكون أولَ المسلمين ﴾ (٤).

والموضع الثاني : إذا كان المضارع معطوفًا على اسم صريح قبلَه مصدرًا كانَ أو غيرَ مصدرٍ (٥) وأكثر ما يكون مصدرًا ، من ذلك قول الشاعر: (٦)

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيني ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

(١) ساقطة من "ح".
(٢) الحديد : ٢٩.
(٣) آل عمران : ١٢٧.
(٤) الزمر : ١٢.
(٥) في "ح" مخرومٌ مكانُها وظهر في التصوير بعض حروف كلمة أخرى من الصفحة التي تليها .
(٦) انظر البيت فيما سبق ص : ٧٩.

ومثال إظهارها قول الشاعر:(١)

أبتِ الروادفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِها ... مَسَّ البطون وأنْ تمسَّ ظُهورا

والموضع الثالث من القسمة الأولى ما خرج عن القسمين يلزم فيه إظهارها في غالب الأمر، وقد تقدم ذلك في باب الأفعال، وإنّما أعدنا ذكره ها هنا على سبيل البيان.

وأما "لن" ففيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها بسيطة، أعني أنها غيرُ مركبة(٢)، وهو قول سيبوية(٣)، وعليه الأكثر.

والثاني: أنّها مركبة من "لا" و"أنْ" وهو قول الخليل، ورده سيبويه بإجماعهم على جواز تقديم معمول معمولها عليها(٤) كقولك: زيدا لن أضرب، ولو كان أصلها لا أنْ أضرب زيدا كما يقوله الخليل لامتنع هذا لأن الموصول لا يتقدم عليه ما في حَيِّزه(٥)، وقد وَجَّهه(٦) / بعضهم ٢١٤
بأنّ التركيب تَحْدُثُ مَعَه أحكام لم تكن قبل التركيب(٧)، وهذا كما ترى؛ لأنّه يلزم(٨) عليه أنْ يعود ما ليس بكلام كلامًا مستقلا بالتركيب، وذلك غير مستقيم، فتأمل ذلك.

والمذهب الثالث: أنّ أصلها "لا" ثم أبدلت ألفها نونًا كما أبدلت النون ألفًا في نحو: ضربت زيدًا اذا وقفت عليه، ويُعزَى هذا

---

(١) لم أعثر على البيت فيما راجعته.
(٢) ساقطه من "ق".
(٣) الكتاب ٣/٥ وانظر الجَنَى الداني ٢٨٤.
(٤) في "ح" "عليه".
(٥) الكتاب ٣/٥، وانظر الصاحبي: ٢٥٦، والجنى الداني: ٢٨٤، وانظر ما سبق ص
(٦) في "ق" "وجه".
(٧) انظر نتائج الفكر: ١٣٣، والجَنَى الداني ٢٨٥، وانظر ما سبق ص
(٨) "لأنه لا يلزم" في "ح" "لا يلزم" وهو متّجه أيضا.

القول إلى ٱلفراء،[١] قال ٱلقاضي[٢] : وهذه دَعْوَى مجردةٌ من ٱلدليل.

وَأَمَّا " إِذًا " فذهب سيبويه إلى أَنَّها تنصب ٱلمضارع بنفسها، وحُكِيَ عن[٣] ٱلخليل أنَّ له فيها قولاً أَنَّها تنصب ٱلمضارع بإضمار "أنْ" كحتى وأخواتها، وردَّه سيبويه بأنها لو كانت كذلك لجاز ٱنتصاب ٱلمضارع بعدها، في نحو قولك : زيد إِذًا يُكْرِمُكَ، لأنَّ ٱلنصب عنده إنَّما هو بأَنْ مضمرةً بعدها،[٤] فما مَعْنَى ذكر تقدمها شرطًا في عملها ؟!.

ومنهم من قال : إنَّ أصلها إِذْ أَنْ[٥]، فنقلت حركة ٱلهمزة للذال قبلها، وحذفت ٱلهمزة على قياس ٱلتسهيل، فصارت[٦] إذًا، وهذا ضعيف من جهة ٱلتزام ٱلتسهيل بٱلنقل وٱلحذف، لأنَّ ٱلتسهيل موقوف على بعض ٱلعرب دون بعضٍ، وهذا ٱللفظ يقوله كل ٱلعرب، وأيضًا فإنّه لو كان أصلها إِذْ أَنْ لكانت " إِذْ " ظَرْفًا مضافًا إلى مفرد، لأنَّ "أنْ" مع ٱلفعل بتأويل اسم مفردٍ، ولا يضاف هذا ٱلظرف للمفرد أصلًا، وأيضًا فيلزم أن يكون [قولك][٧] إِذًا أكرمك في ٱلجواب غيرَ كلام، لأنه ظرف مخفوض به، ولا بد في ٱلكلام من مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه، فإذا بَطَلَ هذا وٱلذى قبله صح ٱلأول[٨]، وٱلله أعلم.

---

(١) رصف المباني : ٢٨٥.
(٢) "قال ٱلقاضي" ساقطة من "ح".
(٣) ساقطة من "ح".
(٤) في "ح" "إنّما هو بإضمار أنْ بعدها"، وٱنظر ٱلمسألة في ٱلكتاب ٣/١٦ وما ذكره سيبويه عن ٱلخليل حكاه عنه أبو عبيدة رصف المباني : ٦٩، الجني الداني : ٣٥٧.
(٥) نسبه في الجني : ٣٥٧ إلى ٱلخليل في أحد اقواله، ونسبه في رصف المباني للكوفيين : ٦٩.
(٦) رصف المباني : ٦٩.
(٧) زيادة من "ح".
(٨) رد في رصف ٱلمباني بِرَدَّيْنِ آخَرَيْنِ.

وأما " كي " فإنَّها على وجهين : جارّةٌ ، ومصدرية ؛ فالمصدرية هي الناصبة للفعل ، والجارة بمنزلة حتى في أنها تنصب المضارع بإضمار " أنْ " ولها ثلاثة أحوال ، فموضعٌ يتعين فيها (١) أنها ناصبة بنفسها ، وذلك إذا دخل عليها حرفُ الجر كقوله تعالى ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ (٢) لأن حرف الجر لا يدخل على مثله ، وموضعٌ يتعين فيها (٣) أنّها جارّةٌ ، وذلك إذا كانت من لغة من يقول : كَيْمَهْ بمعنى لِمَهْ ؟ فلا بد أن تكون هاهنا جارّة ، لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، وموضعٌ يحتَمِلُ الأمرين ، وذلك إذا وقع بعدها الفعل ، ولم يدخل عليها حرف جر كقولك : جئت كي أقرأَ ، وكقوله تعالى : ﴿ كي تَقَرَّ عينها ﴾ (٤) فإنْ كانت الجارة كان الفعلُ بعدَها منصوباً بإضمار " أنْ " ، وإنْ كانت المصدرية كان الفعل بعدها منصوبًا بها نَفْسِها ، وهذا أولى ها هنا ، لأنه قد ثبت كونها مصدريةً في قوله تعالى ﴿ لكيلا تَأْسَوْا ﴾ (٢) فيكون من باب حَمْلِ المطلق على المقيَّد ، والله أعلم .

وأما لَم الجحود ، فهي الواقعة في خبر كون منفي ماضي اللفظ ، أو المعنى كقولك : ما كان زيد لِيَفْعَلَ ، ولم يكن [زيد] (٥) لِيَفْعَلَ ، فالأول ماضي اللفظ ، والثاني ماضي المعنى ، وإنّما لزم إضمارها ها هنا (٦) ليكون الخبر في النفي بمنزلته في الإيجاب في وجوب استفتاحه بحرف واحدٍ ؛ لأنَّ قولك : ما كان زيد لِيَفْعَلَ ، نفيٌ لقولك : كان زيدٌ سيفعل ، ولو

---

(١) في " ح " و " ق " فيه .
(٢) الحديد : ٢٣ .
(٣) في " ح " و " ق " " فيها " .
(٤) طه : ٤ ، والقصص : ١٣ .
(٥) زيادة من " ق " .
(٦) في " ق " " وإنّما لزم إضمارُ أنْ ها هنا . "

أظهرت "أنْ" بعد اللام فقلت : ما كان زيد لِأَنْ يفعلَ ، لانتفت المطابقة بين الخبر ونفيه ، وظاهر هذا جواز استعماله بأَنْ دونَ اللام (١) ، وقد قال به بعضهم ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أَنْ يُفْتَرَى ﴾ (٢) وليس في هذا دليلٌ ، لاحتمال أنْ يكون من باب الإخبار بالمصدر عن الاسم مبالغة (٥) ، والله أعلم.

---

(١) مذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار أنْ بعد اللام ، واختلف النقل عن الكوفيين فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر "أنْ" وحكى غيره جواز ذكرها توكيداً . الجَنَى الداني : ١٥٨ .

(٢) يونس : ٣٧ .

(٣) انظر مسألة لام الجحود في شرح ابن الضائع : ٦٨/أ فقد استفاد منه المؤلف فائدةً ظاهرة .

باب الجواب بالفاء (١)

الفاء حرف من حروف العطف ، موضوعٌ للتشريك ، إلَّا أنَّها إنْ وقع بعدها فعل مضارع ، وكان معطوفًا على اسم صريح قبلَها ، مصدرًا كان ، أو غيرَ مصدر ، كان منصوبا بإضمار أنْ ، ويجوز إظهارها ، فإنْ كان معطوفًا على اسم مقدَّر كان منصوبًا بإضمار أنْ ، ولا يجوز إظهارُهَا ، إلَّا أنَّ هذا لا يكون في غالب الأمر إلَّا بشرطين :

أحدهما : أنْ يكون ما قبلها غيرَ واجب.

والثاني : أنْ يكون سببًا فيما بعدها ، وذلك في تسعة مواضع وهي : الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والعَرْض ، والتحضيض ، والتمني والترجي ، والدعاء ، وزيد فيها الشرط وجوابه (٢) ، إلَّا أنه بعد فعل الشرط أسهل منه بعدَ الجواب ، وستأتي هذه المسألة بعدُ إنْ شاء الله .

وذكر سيبويهِ في جملتها مثالاً من الشَّكِّ وهو قول العرب : حسبته شَتَمَنِي فأَثِبَ عليه (٣) ، لأنَّ هذه اللفظة بمنزلة / غير الواجب ، لأنها ٢١٥
للمتردد في وقوعِ معناها (٤) . فعلى هذا تكون جملة المواضع التي ينصب المضارع فيها بعد الفاء بإضمار أنْ لا يجوز إظهارها (٥) اثنَيْ عَشَرَ موضعًا ، فإذا اجتمع الشرطانِ المذكورانِ كانَ (٦) في الفعل المذكور الرفع والنصب ، فالنصب على معنيين ، والرفع على معنيين مثال ذلك : ما تأتينا فتحدثنا ،

---

(١) انظر الكتاب : ٣/٢٨ ومابعدها ، وسر صناعة الإعراب : ٢٧٠ وما بعدها .
(٢) انظر رصف المباني : ٤٢٢ ، وهمع الهوامع : ٤/١٣٦ .
(٣) الكتاب : ٣/٣٦ .
(٤) انظر همع الهوامع ٤/١٣٧ .
(٥) في "ق" "اظهورها" سبق قلم.
(٦) في هامش "ق" عن نسخة أخرى "جاز" .

فأحد مَعْنَيَيِ (١) النصب مقدّرٌ بقولك : ما تأتينا محدثا ، ومفهومه توجه النفي على إتيان مخصوص بالحديث دون غيره ، فمعناه ما يكون منك إتيان لأجل الحديث ، ولكن يكون منك لغيره ، والمعنى الآخر مقدّرٌ بكيف ، كأنه قال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ وظاهره نفي الإتيان مطلقا ، فحاصل المسألة انتفاء الحديث ، لانتفاء سببه في الوجهين ، لأنه إذا انتفى السبب انتفى المسَبَّبُ (٢) ، وأما الرفع فعلى وجهين من المعنى أحدهما على التشريك في النفي ، فيكون المعنى على نفي الإتيان ، ونفي الحديث في عقبه ؛ أي ما تأتينا وما تحدثنا ، والوجه الثاني على القطع وعدم التشريك في حرف النفي ، ويكون حينئذ سببًا في معرفةِ مقتضى الأول ، أي حديثك الآن دليلٌ على امتناع الإتيان ، ويتبين لك هذا بأن تضعَ اللام موضعَ الفاء ، فإنّ اللام تشعر بالعِلةِ ، كما أنَّ الفاء تشعر بالسبب ، فكأنه قال : ما تأتينا لِأنَّك تحدثنا ، (٣) والفعل حينئذ مبنيٌّ على مبتدأ تقديره : ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا ، وذكر ابن جني وجها ثالثا في الرفع ، وهو أنه يأتي على معنى النصب ، وقال : مِنْ ذلك قوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ (٤) معناه على معناه لو كان منصوبا ، وقال سيبويه : إنّه على التشريك في حرف النفي . والمعنى : إنّهم لا يؤذنُ لهم ولا يعتذرون أصلاً . (٥)

---

(١) في "ق" "معنى" بدون نقط الياء ، فهو مفردٌ .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٠ .
(٣) في "ق" "لتحدثنا" .
(٤) المرسلات : ٣٦ .
(٥) الكتاب ٣/ ٣٠ .

بـــــاب " أَوْ "

الأصل في "أو" أن تكون عاطفة ، تعطف الأسماء والأفعال ، فمتى عطفت فعلاً مضارعاً على اسمٍ صريحٍ كان منصوباً بإضمار "أَنْ" وجاز إظهارها كقولك يعجبني قراءتك الفقه أو تَقْرأَ النحو ، ويجوز أو أَنْ تقرأ النحو ، فإنْ كان معطوفاً على اسمٍ غيرِ ملفوظٍ به وكان ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، كان منصوبا بِأَنْ لازمةَ الإضمار، ليحصل بذلك التناسب بين توهمها وتوهم المعطوف عليه ، ويراد بها حينئذ معنى " إلَّا أَنْ " أو معنى "إلى أَنْ" أو معنى "كي" كقولك : لأسيرن في البلاد أَوْ أستغنيَ ، فهذا المثال يحتمل الأوجه الثلاثة ، وأما قولك (١) : لأسيرَنَّ أو تغرُبَ الشمس ، فهذا المثال لا يتصور فيه أن يكون على معنى كي ، لأن سيرك لا يكون سببا في غروب الشمس ، ولكن يكون (٢) على معنى "إلى أَنْ" على أن تجعل غروب الشمس غايةَ سيرك ، ويكون أيضاً على معنى " إلَّا أَنْ " : أيْ لأسيرن في جميع الأزمان إلَّا زمان غروب الشمس ، كأنك استثنيت زمان الغروب من أزمنة السير ، ومثال كونها بمعنى " إلَّا أن " على التعيين : لأقتلن هذا الكافر أو يُسْلِمَ ، أي لأقتلنه إلَّا أَنْ يُسْلِمَ ، ومثال كونها بمعنى "كي" على التعيين لأصلين أو أدخلَ الجَنَّةَ ، أي لأصلين كي أدخلَ الجنة ، فيظهر من هذا كله أنّ واحدًا من هذه (٣) التقديرات لا يطَّرد ، فالوجه أنْ يكون تقديرها على حَسَبِ المعنى الذى يصح في الموضع ، ورُبَّ موضعٍ يتعين فيه أحد هذه المعاني الثلاثةِ فيجب تقديرها بالحرف الذى يليق بذلك

---

(١) ساقطة من "ق" .
(٢) "ولكن يكون" في "ق" "ولا يكون" .
(٣) في "ق" "هذا" .

ٱلمعنى ، فإذا قلت : لأسيرَنَّ في ٱلبلاد أواستغنيَ كان مجملا في ٱلمعاني الثلاثةِ ،فيحتمل أن يكون ٱلمعنى : لأسيرن في ٱلبلاد كي أستغنيَ ،فيكون علة ومعلولا ،ويحتمل أن يكون ٱلمعنى : لأسيرن في ٱلبلاد إلى أنْ أستغنيَ فيكون حصول ٱلغني غايةَ ٱلسير ،ويحتمل أن يكون ٱلمعنى : لأسيرن في ٱلبلاد الى أن (١) استغني ،فيحتمل أنْ يقع سيرٌ ثم يرتفع بحصول ٱلغنى ، ويحتمل أن يَحْصَلَ ٱلغنى دون وقوع سيرٍ ،ويظهر ٱلفرق بين هذه ٱلمعاني في بَابِ ٱلأيمان ٱلتي ينفع فيها ٱلٱستثناء نحو قولك : وٱللهِ لأسيرن أوأستغنيَ ،فإنْ كان معناه لأسيرنَّ إلى أن أستغنيَ ،فهو على حِنْثٍ إلى زمان حصول ٱلغنى أو يموت دونه ،وإنْ كان معناه: لأسيرنَّ كي أستغنيَ ،فإنه يلزمه ٱتصال ٱلسير إلى زمان ٱلغنى ،أو ٱلموت ،وإنَّما يلزمه أقل ما ينطلق عليه ٱلٱسم ، لأنّه إنَّما حلف على وقوع سيرٍ يكون سببًا في حصول ٱلغنى غالبًا / وليس ٢١٦ عليه حصول ٱلغنى ،وإنَّما عليه ٱلٱجتهاد في ذلك ،ويظهر أنه لا يريد بٱلألف وٱللام ٱستغراق جنس ٱلبلاد مطلقًا حتى يلزمه إعمال ٱلسير إلى كل واحدٍ واحدٍ من بلاد أهل ٱلأرض ،هذا لا يخطر لأحد ،وإنَّما غرضه بذلك ٱلٱجتهاد في حصول ٱلمطلوب ، ولا يلزمه حصوله بعدُ ،هذا هو ٱلمعنى وٱلله أعلم.

وإنْ كانَ معناه لأَسيرَنّ في ٱلبلاد إلى أنْ (٢) أستغنيَ ،فإنَّه إن ٱستغنى مَكَانَهُ لم يلزمه ٱلسير ،وكذلك إن ٱستغنى بعدَمَا سار إلى ما لا ينطلق عليه ٱسم بلاد (٣) وٱلله أعلم.

مسألة : يسأل عن ٱلفرق بين ٱلفاء وبين ٱلواو وأو ،فإنّه قال في باب ٱلفاء : باب ٱلجواب بٱلفاء ،ولم يقل ذلك في باب ٱلواو وأو ؟

---

(١) في "ق" "إلّا أن".
(٢) في "ح" و"ق" "إلّا أن".
(٣) في "ق" "بلد".

فيجاب بأنَّ ٱلفرق أنَّ ٱلفاء من شروط نصب مابعدها أن يكون ما قبلها سببًا فيما بعدها ،فأشبهت وقوعها في جواب ٱلشرط ؛ لأنها هنالك يقال فيها : جواب قَسَمٍ ،ثم قيل فيها ها هنا جواب ٱعتبارًا بما فيها من معنى ٱلسبب ،وليس شيءٌ من ذلك في ٱلواو وأو ،وهذا ظاهر ،وٱللهأعلم.

فإنْ أطلق لفظ جواب على ٱلواو وأو ،كما أطلق [ذلك](١) على ٱلفاء ،فيكون ذلك مجازًا وتشبيهًا بعيدًا ٱعتبارًا بأنها كلَّها أخوات في لزوم إِضْمارِ ٱلناصب بعدها ،أطلق على ٱلكل ما أصله أَنْ يطلق على ٱلبعض ،وٱللّه أعلم.

---

(١) زيادة من "ق".

بـــاب آلـــواو

الواو بمنزلة آلفاء ،في أنها تعطف آلمضارع آلواقع بعدها علـــى آسمٍ صريحٍ وغيرِ صريح ،فإنْ كان معطوفًا على آسمٍ صريحٍ جاز إظهار "أَنْ" وإضمارها (١) كقولك : أعجبتني قراءتك وتفهمَ ،وإنْ شئت أظهرت "أَنْ" وإنْ كان معطوفًا على آسمٍ غيرِ صريحٍ لزم إضمارها ليقع آلتساوى بين توهمها وتوهم آلمعطوف عليه ،وأيضًا فإنَّ لزوم إضمارها لا يستلزم محظورًا بخلاف (٢) إظهارها ،فإنَّه يستلزم محظورًا وهو أنّ ذلك شبيهٌ بعطف آلآسم على آلفعل ، (٣-لأنّ "أَنْ" مع آلفعل في حكم آلآسم آلصريح ،فكان يجيء من ذلك ما قلناه من عطف الآسم على آلفعل-٣) ،فلهذا ولِما قدّمناه لزم إضمارهـــا وآلله أعلم ،غير أنّها لا ينتصبُ بعدها في هذا آلقسم إلّا بشرطين :

أحدهما : أن يكون ما قبلها غيرَ واجبٍ ،وهو ما قدّمنا تعديده في باب آلفاء .

وآلثاني : أن يرادَ به (٤) معنى آلجمع دون معنى آلعطف ، ومثال ذلك "لا تأكلِ آلسمك وتشربَ آللبن" (٥) بنصب آلباء ،ومعنى هذا : أنَّ آلنهي معلّقٌ بالجمع بين آلأمرين ،أيْ لا تجمع بينهما في زمان واحد ، فلو آستعملهـــا في زمانين مفترقين لم يكن مرتكبًا للنهي ،فلو كانت آلـــواو لمجرد آلعطف فقلت : لا تأكلْ سَمَكًا وتَشْرَبْ لبنا ، بجزم آلفعلين لكـــان النهي مطلقًا ،وآلنهي آلمطلق يتناول جميع آلمذكور بعدَهُ ،فإنْ قلت : لا تأكل آلسمك وتشربُ آللبن ، بجزم آلأول ورفع آلثاني كان آلأول وحدَه منهيًّا عنه ،

---

(١) في "ق" جاز إظهارها وإضمارها .
(٢) في "ح" آلخلاف".
(٣-٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ح" و"ق" "بها".
(٥) هذا آلأسلوب في آلكتاب ٣/٤٢ .

وأما الثاني فقيل : إنَّه مستأنفٌ على معنى الإباحة ،كأنه قال :لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن ،أي وأنت تشرب اللبن إنْ شئت ، أي ولك ذلك.(١)

وقال قوم من النحاة : إنَّ هذه الواو واو الحال والفعل الذى بعدها مبنيٌّ على مبتدأ ،كأنه قال : لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن ،أي لا (٢) تأكل السمك في حال شربك اللبن.(٣)

فإنْ قيل : هذا المعنى بعينه هو المعنى (٤) الذى دَلَّ عليه نصب الفعل ،لأنه إذا كان التقدير في النصب : لا تأكل السمك مع شربك اللبن كان المستفاد منه ما أفاده قولُهُ : لا تأكل (٥) السمك في حال شربك اللبنَ .

فالجواب : أن بعض الشيوخ كان يفرق بين المعنيين ،بأن النهي مع نصب الفعل معلَّق بهما على معنى الجمع ، وأما مع (٦) رفع الفعل فإنَّ النهي معلَّق بأكل السمك في حال شربه اللبنَ ،وظاهر هذا أنّ النهي غير معلَّق بشرب اللبن ،وإنَّما هو معلَّقٌ بأكل السمك في حال استعمال اللبن ، فقد ظهر الفرق باختلاف وجه التعلق ،والله أعلم.

وفيه طريقة أخرى أظهر من هذا / وهي أنَّ النهى مع ٢١٧
جزم الفعلين يخاطب به المريض دون الصحيح ،كأن الطبيب رَأَى أنَّ هذا الضرب يضر المريض مطلقًا ،وأنه مع نصب الفعل الثاني يخاطَب به الصحيح ،

---

(١) الكتاب ٣/٤٢ والأصول ٢/١٥٤ وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/٩٧١.
(٢) في الأصل " ولا ".
(٣) ممن قال به ابنُ مالك ، وابنُ الضائع ، لكنه ضَعَّف دخولَ واو الحالِ على المضارع ،شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٧١ ،وشرح ابن الضائع : ٧١/أ ،وانظر شرح ابن عصفور ٢/١٥٨.
(٤) " هو المعنى " ساقط من " ق ".
(٥) " لا تأكل " ساقطة من " ح ".
(٦) في الأصل " وأقاما " خطأ.

كأن الطبيب قال له : لا تجمع بين هذين ، لأنّ الجمع بينهما يُثمِرُ كَيْمُوسَ سوءٍ ،وأما مع رفع الفعل الثاني فيخاطب به من عادته استعمال أحدهما ، فيقول الطبيب لراعي الغنم مثلاً : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ،أي وأنت تشرب اللبن ،لا على معنى أنه ينهاه عن أكل السمك وإناءُ اللبن بيده مثلا ، وإنّما معناه لا تأكل السمك وأنت ممن عادته شربُ اللبن ،لأنّك إذا فعلت ذلك دخل غذاء السمك على أعضاءٍ نشأت من شرب اللبن فأثمر ذلك كَيْمُوسَ سوءٍ ،وإن كان المخاطَب بذلك أهلَ السواحلِ كانت العبارة : لا تشرب اللبن وتأكل السمك ،أي وأنت تأكل السمك ،أيْ وأنت ممن عادته أكل السمك ، كما قلنا في المسألة قبلُ ،وهذا بيِّنٌ إنْ شاء الله ،وهو أحسن ما يفسَّر به الموضع ،والله أعلم .

قوله : (اعلم أنَّ الواو تَنْصِبُ الفعل المستقبل) (١) إلى آخره .

ظاهره مذهب أبي عمر (٢) الجرمي ، وذلك أنه يقول : إنَّ هذه الحروف الثلاثة: الواو ،والفاء ،وأو تنصب الفعل بنفسها من غير تقدير حرف بعدَها ،وحجته في ذلك أنّ إضمار الحروف وإبقاء عملها على خلاف الأصول (٣) وأيضًا فإنَّ "أنْ" لم تظهر فقط في هذا الموضع ،فوجب نسبة النصب إلى هذه الحروف الثلاثة ،وحذاق النحاة يضمرون "أنْ" بعد هذه الحروف الثلاثة في هذا الموضع ،لأنها الأصل (٤) في النصب (٥) ،ولأن إضمارَها قد ثبت بعدها فيما إذا كان الفعل المضارع معطوفًا بها على

---

(١) الجمل : ١٨٧
(٢) في الأصل "عمرو" خطأ .
(٣) انظر مذهب الجرمي في الإنصاف : ٥٥٥، ونسبه بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل ٢/ ٩٧٦ للكوفيين والمشهور في مذهب الكوفيين أنّ الفعل المضارع المنصوب بعد حرف العطف نُصِبَ بالصرف ،أي لمخالفته لما قبله .
(٤) في الأصل "أصل" .
(٥) في "ح" "المذهب" خطأ .

آسم صريح قبلها ،فوجب أن يضمر هنا ما ظهر هنالك، وأيضاً فإنّ هذه آلحروف آلثلاثة لو كانت ناصبةً بنفسها لجاز أن يدخل عليها حرف آلعطف ،كما دخل على واو آلقسم ، فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا وفتكرمنا ،وهذا لا يقوله أحد (١) ،وأيضاً فإنّ هذه الحروف مشتركة بين آلاسماء وآلافعال ، وآلحروف لا تعمل إلاّ بشرط آلاختصاص ،فآلاصح ما ذهب إليه سيبويه (٢) وآلله أعلم.

فإنْ قلت : لعلّه نسب آلنصب لها مجازاً كما نسبه لحتى ،ويكون مذهبه مذهب آلجماعة.

قلنا : يظهر من قوله بعدُ أنها نسبة حقيقية ،ألا تراه قال : «وأما قوله: (٣)

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ آلشُّفُوفِ

فإنه أضمر "أنْ" ونصبَ بها» ،فهذا ظاهر في آختلاف آلموضعين ،ولو كان آلنصب في آلاول بإضمار "أنْ" لم يكن بين آلموضعين فرق ،ولكن قد يقال : يصح في آلاول أن يكون نسبةً مجازيةً وَنَبَّهَ في هذا آلموضع على إضمارها ؛لأنها تظهر فيه كثيراً ،ولما لم تظهر في آلاول صحت آلنسبة ، ولو نسب (٤) آلنصب في هذا آلقسم آلثاني للواو لعارضه جواز إظهارها ، فهذا مما يمكن أنْ يقالَ ، وآلله أعلم.

---

(١) هذا آلدليل آلأخير من أدلة سيبويه : ٣/ ٤١ . وقال أبو الفتح آبن جنّي - رحمه آلله - [في شأن حروف آلعطف] " ... إنّما هي نائبة عن العامل دالة عليه ،وليست بمتولّية للعمل دونه ،وذلك قولك: قام زيد وعمرو ،ورأيت زيدا وبكرا ... فلو كانت ناصبة لم تكن جارّةً وهي بلفظ واحد ،وكذلك لو كانت آلواو رافعةً لم تكن جارّةً ،ويدلك على أنّ آلعمل فيما بعدَ حرفِ آلعطف إنّما هو لما نابَ آلحرف عنه ،ودلّ عليه من آلعوامل إظهارُهم آلعاملَ بعده في نحو : ضربت زيداً وضربت بكراً ،ونظرت إلى جعفر وإلى خالدٍ ،فآلعمل إذاً للعامل المراد لا لحرف آلعطف . سر صناعة آلإعراب : ٦٣٨.

(٢) الكتاب : ٣/ ١٨، ٤١.

(٣) سبق ص: ٧٦٠

(٤) في "ح" نصب.

بـــاب وحـــده

مذهب سيبويه في "وحده" أنه آسمٌ في موضعِ آلمصدر آلموضوع موضعَ آلحال ،وآلأصل في قولك : جاء زيد وحدَه ، جاء زيد منفرداً ،فمنفرداً حالٌ ، ثم وضع موضِعَهُ انفراداً ،فآنفراداً مصدرٌ في موضع آلحال ،ثم وضع موضعه وَحْدَهُ ،فوحده آسم في موضع آلمصدر آلموضوع موضع آلحال ، فإن قيل:(١) هلا قلتم فيه : إنَّه آسمٌ في موضع آلحال ،ولم يحتج إلى توسط آلمصدرية ؟

فآلجواب أنا إنَّما قلنا ذلك ،لأنا رأينا آلعرب تضع آلمصادر مَواضِعَ آلأحوال ،كقوله تعالى ﴿ يأتينك سعياً ﴾(٣) وتضع آلاسماء موضِعَ آلمصادر كقوله تعالى ﴿ لن يضروا آلله شيئاً ﴾(٤) فإذا قلنا : إنَّ وحدَه آسم في موضع آلمصدر كان له نظير ، وإذا قلنا إنَّ ذلك آلمصدر موضوعٌ موضِعَ آلحال كان له نظيرٌ ،فلو قلنا : إنَّ وحدَه آسمٌ في موضع آلحال لم يكن له نظيرٌ ؛ لأنا لم نرها تَضَعُ آلأسماء في موضع آلأحوال من غير واسطة في موضع من آلمواضع ،فوجب آعتبار آلنظائر وآجتناب ما ليس له نظيرٌ . فلهذا قلنا في وحده إنَّه آسمٌ في موضع آلمصدر آلموضوعِ موضِعَ آلحال ، وذهب قومٌ إلى أنه في موضع آلحال ،لأنه حكي من كلامهم : وَحَدَ يَحِدُ حِدَةً ، وَوَحِدَ يَوْحَدُ وَحْداً وَوَحْدَةً / وَوَحَادَةً ، فإنْ صحَّ هذا كان وَحْدَهُ مصدراً ٢١٨ في موضع آلحال ،وهذا ظاهر قول أبي آلقاسم(٥) ،وذهب يونس إلى أنَّه على إسقاطِ حرف آلجرّ ،وآلمعنى عنده : زَيْدٌ عَلَى حِيَالِهِ(٦) ، فهو

---

(١) الكتاب ١/٣٧٨ ،وآنظر شرح آبن الضائع ٧٢/أ وشرح آبن عصفور ٢/١٥٩.
(٢) في آلأصل "كقولك" .
(٣) البقرة ٢٦٠.
(٤) آل عمران ١٧٦، ١٧٧ ،ومحمد صلى الله عليه وسلم: ٣٦.
(٥) الجمل :
(٦) الكتاب : ١/٣٧٧.

في رأيه بمنزلة عندَهُ ،وهذا ضعيف؛لبعد معنى الظرفية فيه ،وينبني على هذا الخلاف جوازُ ما يجري على ألسنة العامة (١) من قولهم : زيد وَحْدَهُ ، وامتناعه وإثباته في لحنهم ،أما على مذهب الجماعة ،فهو من لَحْنِ العامة ؛ لأن زيدا من قولك : زيد وَحْدَهُ رفع بالابتداء ،ووحده حالٌ ،على التقدير المذكور ،والحال لا تأتي إلاَّ بعد تمام الكلام ،فإنْ قلت : أجعله حالاً تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر كقولهم : ضربي زيدًا (٢) قائمًا .

أجيب بأنّ الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلاَّ بشرط أنْ يكون المبتدأ مصدرًا أو في حكمه ،وليس ذلك في قولك : زيدٌ وحدَه ،والعلة في الشرط المذكور أنَّ الخبر الذى سَدَّتِ الحال مَسَدَّهُ ظرف زمان ،وظروف الزمان يصح كونها أخبارًا عن المصادر دونَ الأشخاص ،ويمكن أن يتجه قولُ العامة على طريقة يونس ؛لأن وحده في رأيه بمنزلة عنده ،والله أعلم .

فصلٌ : اعلم أن وَحْدَهُ منصوبٌ أبدًا ،إلاَّ في ثلاثِ مواضع ،فإنَّه يضاف إليه فَيُخْفَضُ ،وذلك أنه حكي من قولهم : زيدٌ نَسِيجُ وَحْدِهِ ،إذا مدحوه تشبيهًا بالثوب الرفيع الذى لا ينسج على مِنْوالِهِ غيرُهُ ،كأنه واحدُ زمانه في الفضائل ،فإذا ذَمُّوه قالوا : عُيَيْرُ وَحْدِهِ ،وجُحَيْشُ وحدِهِ (٣) ، كأنهم أرادوا أنه منفرد برأيه ،ولا خير فيه ،حتى كأنهم قالوا : حِمارُ نفسِهِ ،وما عدا هذه المواضع الثلاثة منصوبٌ لا غيرُ، (٤) على ما ذكر .

وقوله في أول الباب : (لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يؤنَّث) (٥) .

يعني أنهم استغنوا عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بإعطاء الضمير

---

(١) في "ح" "المعربين" خطأ .
(٢) في الأصل "زيد" غير منصوب .
(٣) انظر الكتاب ١/٣٧٧ - ٣٧٨ .
(٤) في هامش الأصل عن نسخة أخرى "ليس غير" .
(٥) الجمل ١/١٨٩ .

ٱلمتصل به تلك ٱلمعاني ،وقد نبّه هو على ذلك بقوله : (ولكن يثنى ٱلضمير ٱلمتصل به ويجمع ،ويؤنّث ،ويذكّر) ،وٱلأولى أنْ يقال : ولا يثنى ،ولا يجمع ،ولا يؤنث ٱعتبارًا بٱلمصدرية ،وَلَاحَظَ للمصدر في واحد من تلك ٱلمعاني (١) ،وأيضًا فإنّ ٱلضمير ٱلمتصل به يفي بتلك ٱلمعاني ،وٱلله أعلم .

ثم قال : (وتقول : مررت بٱلقوم خمستهم) (٢) إلى آخره .

هذه ٱلأسماء ٱلمذكورة في هذا ٱلفصل تستعمل مضافةً إلى ضمير ٱلمذكور قبلها من ثلاثة إلى عشرة ،كقولك : مررت بٱلقوم ثلاثتهم ،إلى قولك: عشرتهم ، ولا يستعمل فيما دون ٱلثلاثة ،لما يلزم في ذلك (٣) من إضافة ٱلشيء إلى نفسه ،فلو قلت : مررت بٱلزيدين ٱثنيهما لكان فيه ٱلمحظورُ ٱلمذكور ،فإنْ قلتَ : هذا ٱلمانع ٱلمذكور (٤) موجودٌ في سائرِها .

فٱلجواب أنّ ٱلأمر كذلك ،ولكن فرق بين ٱلموضعين بأنّ ذلك في ٱلمثنى بالتنصيص ،فوجب ٱمتناعه ،وهو في ٱلثلاثة وأخواته بخلاف ذلك ، أَلَا تَرَى أنك إذا قلت : مررت بٱلقوم ثلاثتهم ، فإنّ هذا ٱلضمير ليس نصًّا في ٱلمذكور قبله ،(٥) لِصَلَاحِيَتِهِ للوقوع على أكثر من ٱلمذكور ،وهذا فرق واضحٌ (٦) ، ولا تُسْتَعْمَلُ فيما فوق ٱلعشرة على ٱلمشهور ،ٱستغناءً عن ذلك بمجيء (٧) ٱسم ٱلعدد على ٱلأصل من ٱنتصابه على ٱلحال كقولك :

---

(١) لأنّ ٱلمصدر يدل على ٱلكثير وٱلقليل .
(٢) الجمل : ١٨٩ .
(٣) في "ح" و"ق" "لما يلزم عليه".
(٤) ساقطة من "ح" و"ق" .
(٥) في "ق" "قبلها".
(٦) أجاب بهذا ٱلجواب ٱبن ٱلضائع في شرحه ٧٢/ب.
(٧) في "ح" "لمجيء".

مررت بالقوم أحد عشر رجلاً ،أي في حال كونهم أحدَ عشرَ (١) . ومن الناس من أجراه مُجرى ما قبله (٢) ،والصواب ما ذكرناه أولاً ،لأنه ليس موضعَ قياس ،والله أعلم .

فصل : ثم إنَّ العرب تختلف في هذه الأسماء ،فأهل الحجاز يجرونها مُجرى وَحْدَهُ في لزوم النصب على ما ذكر فيه قبلُ ،وبنو تميم يجرونها على ما قبلها على سبيل التوكيد (٣) ،والمعنى فيها على حَسَبِ المعنى فيما أجريت مُجراه ،فإذا قلتَ : مررت بالقوم خَمْسَتَهُم فكأنك قلت : مررت بالقوم وَحْدَهُم فكما أنَّ المعنى في قولك : مررت بالقوم وحدَهم ،أنك لم تمرَّ بغيرهم ،وإنَّما خصصتهم بالمرور ،فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم خمستَهم سواءً بسواءٍ ،وإذا أنت أجريته على ما قبله في الإعراب فقلت : مررت بالقوم خَمْستِهم ،فكأنك قلت : مررت بالقوم كلِّهم ، وإذا قلت : مررت بالقوم كلِّهِمْ ،فإنَّ معناه أنك لم تدع منهم أحدًا إلَّا مررت به ،ولا يلزم من ذلك / امتناع المرور بغيرهم ،فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم خمستِهِمْ ،والمفهوم منه تابعًا عكس المفهوم منه منصوبًا نَصْبَ وَحْدَهُ ،فتأملْ ذلك فإنَّ فيه غموضًا ،وبالله التوفيق . ٢١٩

---

(١) في "ح" أحد عشر رجلا .

(٢) قال ابن الضائع : "فإذا جاوزت العشرة لم تضف اسم العدد بل يقال : رأيت القوم أحدَ عشرَ رجلاً ،فهذا حال بنفسه لمّا كان لا يضاف إلى المعدود لم يستعمل هنا مضافًا كما تقدم في الواحد والاثنين ،وقد حُكِيَ عن بعض العرب : مررت بهم أحد عشرهم ، وهو قليل ،ويكون على ذينِكَ الوجهين التوكيد والحال على ذينك المعنيين . شرح الجمل : ٧٢-٧٣ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤ .

باب حتّى في الأفعال (١)

إذا وقع الفعل (١) المضارع بعد حتّى فإنّه على وجهين :

أحدهما : يلزم فيه النصب . والوجه (٣) الثاني يجوز فيه الأمران : الرفع والنصب ، فأمّا الوجه الذي يلزم فيه النصب فثلاثة مواضع. (٤)

أحدها : إذا كان قبلها اسم مفرد كقولك : سيري حتّى أدخل المدينة .

والثاني : إذا كان قبلها جملة لا تقتضي وقوع الفعل كقولك : ما سرت حتّى أدخلها .

والثالث : أن يكون ما قبلها غير سبب فيما بعدها كقولك سرت حتى تطلع الشمس خلافاً للكوفيين (٥) في هذا الثالث وللأخفش في الثاني ، فإن كان قبلها جملة تقتضي وقوع الفعل ، سبب فيما بعدها نظرت ؛ فإن كان الفعل الذي بعدها مستقبلاً في المعنى ، لم يكن إلّا منصوباً ، وإن كان حالاً في المعنى لم يكن إلّا مرفوعاً ، وإن كان ماضياً في المعنى جاز فيه الأمران مثال الأول : أسلمت حتى أدخل الجنّة ، ومثال الثاني : مرض حتّى لا يرجونه ، (٦) ومثال الثالث قوله تعالى : ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ﴾ (٧) قرئ رفعاً ونصباً (٨) ، فالنصب على معنى إلى أن قال ، والرفع على معنى الفاء ، كأنه قال : وزلزلوا فقال ، والله أعلم.

---

(١) ترجمته في الجمل : ١٩١ "باب من مسائل حتّى في الأفعال".
(٢) ساقط من "ح" و"ق".
(٣) ساقط من "ق".
(٤) انظر الكتاب ٣/١٧ ومابعدها ، ورصف المباني : ١٨٣ ومابعدها .
(٥) انظر الجنى الداني : ٥٠٧.
(٦) هذا من أمثلة الكتاب ٣/١٩.
(٧) البقرة : ٢١٤.
(٨) الرفع قراءة نافع، وقراءة السبعة بالنصب . السبعة لابن مجاهد ١٨١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٣٢.

ثم قال : (وللنصب وجهان)[١] إلى آخره .

هذا كما ذكر ، وذلك أنّ المضارع إذا انتصب بعد حتّى فإنّ ذلك على معنيين :

أحدهما : أن تكون غاية لما قبلها لا يحتمل غير ذلك ، وذلك في كل موضع لا يتجه أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى تطلع الشمس ، معناه سرت إلى[٢] أن تطلع الشمس .

والمعنى الثاني : أنْ يكون مابعدها على وجهين : أحدهما أن تكونَ غايةً لما قبلها ، والأخرى : أن تريدَ بها[٣] معنى كي وذلك في كلّ موضعٍ يتصوّر أنّ يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى أدخل المدينة ، يتصوّر أنْ تريد معنى الغاية ، فيكون معناه : سرت إلى أنْ أدخل المدينةَ ، ويتصوّر أنْ تريد بها معنى "كي" ، فيكون المعنى سرت كي أدخلَ المدينةَ ، فيتعين الدخول في الأول دونَ الثاني ، لأنّ قولك : سِرْتُ كي أدخلَ المدينةَ ، غايتُهُ أنْ أوقعتَ سيرًا به أن يكون سبباً لدخول المدينة ، ولا يلزم من وقوع السبب وقوعُ المسبَّب ، ومما يتمحّض فيه أنْ يكون معناها معنى كي قولُكَ[٤] : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، معناه : أسلمت كي أدخلَ الجنّةَ ، هذا هو الظاهر .

وزعم زاعم[٥] أنه على حذفِ معطوفٍ تقديرُهُ : أسلمت ودُمْتُ على إسلامي حتى أدخلَ الجنّة ، رَوْماً منه على إبقائها على أصلِ وضعِها مِنْ معنى

---

(١) الجمل : ١٩١ .
(٢) في "ق" "معنا إلى أنْ" وفيها إحالة إلى السقط لم يظهر في الهامش .
(٣) في "ح" "به" .
(٤) في الأصل "فقولك" .
(٥) في هامش "ق" "هو الشلوبين" وليس هذا مِنْ نصّ المؤلف ، وقول الشلوبين ذكره ابن الضائع في شرح الجمل : ٧٤/ب .

الغاية،وهذا لا يحتاج[إليه](١) لأن الإسلام له غايتان.(٢)

إحداهما حاصلة في الدنيا، وهي النجاة من إراقة الدماء وإباحة الأموال(٣)، لقوله عليه السلام: "فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم"، والغاية الثانية في الآخرة وهي الغاية العظمى، وهي النجاة من عذاب الله تبارك وتعالى، وذلك [أنك(٤)] إنما حملك على الإسلام معقولية دخول الجنة، والإسلام سبب في نفس(٥) الدخول، وهذا واضح إن شاء الله.

ثم قال: (وإذا كان الفعل الذي قبل حتى منفياً)(٦) إلى آخره.

هذه المسألة خالف فيها الأخفش(٧) وقال: إن الرفع فيما بعدها جائز قياساً منه على الفاء في نحو قولك: ما تأتينا فتحدثنا؛ لأن الفعل الذي قبل الفاء بمنزلته قبل حتى في أنه سبب فيما بعدها، فكما أن الرفع والنصب جائزان بعد الفاء، فكذلك بعد حتى، وهذا قياس منه في موضع السماع(٨)، وهو عندهم من فساد الوضع، فوجب اجتنابه، والقول بما أثبته السماع، وبالله التوفيق.

مسألة: إذا قلت: قلما سرت حتى أدخل المدينة، فإن هذا على وجهين:-(٩)

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٢) ذكر هاتين الغايتين ابن الضائع.
(٣)
(٤) زيادة من "ق".
(٥) ساقطة من "ق".
(٦) الجمل: ١٩٢ "وإذا كان الفعل منفياً ..."
(٧) انظر خلاف الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٦٥، وابن عصفور قال، ويجب أن لا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه، وانظر قول الأخفش وتوجيه السيرافي لمراده ورد ابن عصفور في شرح ابن الضائع: ٧٣/أ. وانظر المسألة في شرح الرضي ٢/٢٤٢.
(٨) زعم الأخفش أن القياس يقتضي جواز الرفع بعد النفي، إلا أن العرب لم تقله، كذا قال ابن الضائع: ٧٣/أ. فعبارة ابن الفخار توهم أنه يقيس لتعذر السماع، وما ثبت عن الأخفش أنه قاس مع علمه بمخالفة السماع.
(٩) انظر المسألة في الكتاب ٣/٢٢، ٢٥، وشرح ابن عصفور: ٢/١٦٥.

أحدهما : أنْ تريدَ أنَّكَ أوقعتَ سيراً قليلاً لا يؤدّي إلى الدخول.

والآخر أنَّكَ سِرْتَ قليلاً فدخلتَ ، فعلى الأول لا يكونُ الفعلُ / ٢٢٠
الذي بعدها إلاَّ منصوباً ، لأنَّهُ بمنزلته بعد النفي ، وعلى الثاني يجوز الرفعُ لحصول السبب في الدخول ، ويجوز أنْ تريد بقلَّما النفيَ المحضَ ، كأنك قلتَ (١) : ما مررت حتى أدخلها ، فلا يكونُ فيه إلاّ النصبُ ، وهو أحرى بذلك من الأول ، وهذا بيِّنٌ إنْ شاء اللهُ.

مسألة : فإنْ قلت : كان سيرى حتَّى أدخلُها ، فإنْ جعلت كانَ ناقصةً لم يكنْ فيما بعدَها إلاَّ النصبُ ، لأنه خبرُها ، ولا تصح الخبرية بنصبه ، فإن جعلتها تامَّةً جاز الأمران ، لاستقلال الجملة قبلها ، لأنَّ المعنى ثبت سيرى حتى أدخلُها ، فيكون بمنزلة سرت حتى أدخلها في جواز الأمرين (٢) ، فإنْ زدت في المسألة ظرفاً فقلت : كان سيرى أمس حتى أدخلها فإنْ جعلتها تامَّةً كان على ما ذكر ، وكان الظرف معلَّقاً بالمصدر ، فإنْ جعلتها ناقصةً نظرتَ فإن كانَ الظرفُ معلَّقاً بالمصدر لم يكن في الفعل الذي بعدَها إلاَّ النَّصْبُ ، لأنه في موضع خبر كانَ ، فإنْ جعلت الظَّرْفَ خبر كان ولم تعلّقه بالمصدر جاز في الفعل الرفعُ والنصبُ ، لأنَّ قبلَها حينئذٍ جملةً مُسْتَقِلَّةً.

مسألة : إذا قلت سرت حتى تطلعَ الشمس وأدخلَ المدينة ، فإن نصبتَ الفعل فلا إشكال في الجواز ، فإن نصبت الأول اعتباراً بأنَّ ما قبلها غيرُ سببٍ فيما بعدها ورفعت الثاني اعتباراً بأنه مُسَبَّبٌ عما قبلها (٣) لم تَجُزِ المسألةُ ، لأنَّ حتَّى الجارَّةَ غيرُ حتَّى الابتدائية ، وأنت لو قلت ذلك

---

(١) ساقطة من "ق" ، وانظر المسألة فيما سبق: ٤٧١.
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٤٨.
(٣) في "ق" "قبله".

لكانت حتى جارّةً اعتبارًا بالأولِ وابتدائية اعتبارًا بالثاني ، فقد ظهر فساد المسألة ،ولقائل أن يقول: إنّها جائزة بالتخريج على مذهب الشافعي رضي الله عنه ،وذلك أنه يقول بتعميم اللفظ المشترك؛ (١) وبيان ذلك أن لفظ حتى مشترك بين الجرّ والابتداءِ ،فهي بمنزلة غيرها من الألفاظ المشتركة كالعين والجَوْنِ وما أشبه ذلك .

مسألة : سرت حتى أَدْخلَها ويدخلَها زيد ؛ فنصب الفعلين ظاهرُ الجوازِ ورفعُهُما معًا غيرُ جائزٍ ،لأن سيرَك وإنْ كان سببًا في دخولك أنت ،فليس سببًا في دخول زيد ،هذا وجه الامتناع ،فإنْ كان زيدٌ من أَتباعِكَ كأن يكون غلامك أو خديمك أو أحدًا (٢) ممن يَنْضَوِي إليك جاز الممتنع لتصور كون ما قبلها سببًا في حصول مابعدَها (٣- فافهمْ ، والله المستعانُ .-٣)

---

(١) انظر ذلك فيما سبق ص

(٢) في "ق" "أحد" غير منصوبة .

(٣-٣) ساقطة من "ح" و"ق" .

باب من مسائل الفاء

هذا الباب قد تقدم القول فيه ، وإنّما ذكره ها هنا على سبيل بسط مسائله وجملة الأمر أنّ الفاء كأختيها الواو وأو ، وذلك أنّ هذه الأحرف الثلاثة إذا كان المضارع بعدها معطوفاً على اسم صريح قبلها جاز إظهار أنْ وإضمارها (١) ، وان كان معطوفا على اسم غير صريح لم يجز إظهارها ، وكانت هي والفعل بتأويل (٢) مصدر (٣) معطوف على اسم مقدّر مما قبلها ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فكأنك قلت : ما يكون منك إتيان فحديث إلّا أنّ هذا لا يلفظ به على ذلك المعنى ، وقد تقدم أنّ الفاء ينتصب المضارع بعدها بإضمار " أنْ " لا يجوز إظهارها بشرطين :

أحدهما : أنْ يكون ما قبلها غير واجب .

والشرط الثاني : أن يكون سببًا فيما بعدها ، وقد تقدّم أيضًا أنّ النصب على معنيين : أحدهما أن تقصد إلى نفي الإتيان مطلقًا فينتفي الحديث بانتفائه ، ويكون تقدير هذا : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟!

والمعنى الثاني أنْ تقصد إلى نفي الإتيان المخصوص بالحديث دون غيره فينتفي الحديث بانتفاء سببه ، ويكون تقدير هذا : ما تأتينا محدّثًا . وتقدم أيضًا أنّ للرفع وجهين :

أحدهما : تشريك الثاني مع الأول في حرف النفي ، فيكون الفعلان منفيين بالقصد .

والثاني : أن يكون الثاني مقطوعًا من (٤) الأول مبنيًّا على

---

(١) في " ق " جاز إظهارها واضمارها .
(٢) في " ق " " في تأويل " .
(٣) في " ح " المصدر .
(٤) في " ح " " عن " .

مبتدأ محذوفٍ ،كأنه قال : ما تأتينا فأنت الآن تحدّثنا ، فالثاني على هذا سببٌ في معرفةِ مقتضى الأولِ ، وهذا واضحٌ إنْ شاء الله / ٢٢١

وأما قوله : (وجميع ما ينتصب من الجوابات بالفاء ،والواو ، وأو ،فإنّما ينتصبُ لمخالفةِ الثاني الأولَ)(١).

فظاهره مذهب أبي عمر الجرمي القائلِ بأنّ هذه الحروف هاهنا نواصبُ بأنفسها ولا إضمارَ ،وقد تقدم القول في ذلك ،(٢) وقوله : لمخالفةِ الثاني الأولَ شرطٌ وليس بناصبٍ خلافاً للكوفيينَ (٣) ،فإنْ قلت : لعلّ الباء في قوله : بالفاء ،والواو ،وأو باءُ سببٍ (٤) فينتفي الظهور المذكور.

فالجواب : أنّ هذا التأويل بعيدٌ جدًّا ،لأنّ اللامَ في قوله : لمخالفة الثاني الأولَ قد اقتضت ذلك والله أعلم.

ثم قال : (وتقول : ليت لي مالاً فانفقُ منه) (٥) إلى آخره.

قوله : "فأنفقُ منه" فيه الرفع والنصب ،أما النصب فعلى جواب التمني ،لأنه إنّما تمنّى وجودَ مالٍ يكون سببًا في الإنفاق ،وأما الرفعُ فعلى القطع ،كأنه قال : ليت لي مالاً فأنا أنفق منه ،فالثاني على (٦) هذا هو (٧) سببٌ في معرفةِ مقتضى الأول ، كأنه إنّما حمله على هذا التمني معرفتُهُ من نفسه حصولَ الإنفاق لو كان له مالٌ ،فمعقولية الإنفاق سببٌ في التمني ،ولا يجوز رفعُهُ على التشريك ، لأنّه ليس قبله فعلٌ يعطف عليه ،

---

(١) الجمل : ١٩٣.
(٢) انظر ص
(٣) الكوفيون يعتبرون الناصب هو المخالفة ،انظر ما تقدم في هامش (٣) ص٧٧٢
(٤) في "ق" "باب السبب" خطأ.
(٥) الجمل : ١٩٤.
(٦) و (٧) ساقط من "ق".

وأورد بعض الأشياخ (١) ها هنا سؤالاً وهو : إن قال ما الذي يمنع أن يكون النصبُ ها هنا من باب ما يجوز فيه إظهارُ "أن" على أن يكون عطفا على نفس المال ، فيكون من باب :

* للبس عباءة وتقر عيني * (١)

ويكونُ المعنى حينئذ أنه تمنّى المالَ والإنفاقَ منه ، كأنّه تمنى المالَ وإطلاقَ يده عليه ، وهذا معنًى صحيحٌ ، فسئل عن الجواب فقال: لا مانعَ من ذلك ، إلاّ أنه علم (٣) من العرب بالاستقراء (٤) أنّه من باب الأجوبة وهي التي لا تظهر فيها أنْ ، وإلاّ فلا مانعَ من ذلك والله أعلم.

ثم قال : (وقرئ * يا ليتنا نُردُّ ولا نكذب بآياتِ ربّنا ونكون * (٥) بالرفع على العطف والنصب على الجواب بالواو) (٦).

هذه المسألة ليست من هذا الباب ، وإنّما هي من باب الواو ، وإنّما ذكرها [ها] (٧) هنا لما بينَ الواو والفاء (٨) من الارتباط من جهة أنّ كلّ واحدٍ منهما يلزم معه إضمارُ "أنْ" وأنْ يكون ما قبله غيرَ واجبٍ ، وإلاّ فكان ينبغي أنْ يذكرها في باب الواو ، ثم إنّ هذه الآية قُرِئَتْ على ثلاثة أوجه : * يا ليتنا نرد ولا نكذبَ ونكونَ * بنصب الفعلين ويرفعهما ، وبنصب الثاني منهما ورفع ما قبله (٩) ، فأما رفع الفعلين فعلى وجهين (١٠) ،

---

(١) في هامش الأصل وفي هامش "ق" "هو ابنُ هاني" وابن هاني من أساتذة ابن الفخار. انظر ترجمته في أساتذته

(٢) هذا جزء من بيت تقدم ص

(٣) في "ق" "عرف".

(٤) في "ق" الاستقرار .

(٥) الأنعام ٢٧ .

(٦) الجمل : ١٩٤ .

(٧) "ها" زيادة من "ح" و"ق".

(٨) في "ق" "لما بينهما وبين الفاء".

(٩) نصب الفعلين قرأ به حمزة وحفص ، وقرأ ابنُ عامر بنصب الثاني ، ورفع ما قبله ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر حجة القراءات : ٢٤٥ .

(١٠) انظر الكتاب ٣ / ٤٤ .

أحدهما : أن يكونا مقطوعين مما قبلهما ، كأنهم تمنوا الردّ ثم أخبروا عن أنفسهم أنّهم لا يكذّبون ويكونون من المؤمنين لو ردّوا ، وهذا ظاهر لقوله تبارك وتعالى بعدُ : ﴿ وإنّهم لكاذبون ﴾ والتكذيب إنّما يصح في الأخبار دون غيرها . والوجه الثاني : أنْ يكونا معطوفين على خبر ليت داخلين في التمني ، كأنهم تمنّوا الرد وعدمَ التكذيب والكونَ من المؤمنين ، وهذا الوجه فيه إشكالٌ من جهة قوله تعالى [بعدُ] (١) ﴿ وإنّهم لكاذبونَ ﴾ وليس التمنى مما يصح فيه التكذيب أو التصديق ، لكونه غيرَ خبر (٢) ، وقد اعتذر بعضُهم عن سيبويه في هذا الوجه بأنّ التكذيبَ راجعٌ إلى ما علِمه الله من عقائدهم دونَ حقيقة التمنّي (٣) ، وهذا ممكنٌ ، على أنّ بعضَهم يزعم أنّ التمنيَ خبرٌ يصح فيه الصدقُ والكذبُ (٤) ، وهذا والله أعلم باعتبار ما عقَدَه القلب من المعنى المعلّق بالتمنى وما عليه الجمهورُ أظهرُ (٥) ، وأما نصب الفعلين فعلى إرادة معنى الجمع ، كأنهم قالوا : يا ليتنا يُجمَعُ لنا الردُّ ، وعدمُ التكذيبِ ، والكونُ من المؤمنينَ ، وكلُّ ذلك منسحبٌ عليه حكمُ التمني والقولُ في قوله تعالى : ﴿ وإنّهم لكاذبون ﴾ على ما تقدّم في أحدِ وجهي الرفعِ ، فلا معنى لنقدِ ناقدٍ كلامَ سيبويه .

وأما قراءة نصب الثاني منهما مع رفع ما قبله ، فمن الناس من يقول : إنّه منصوبٌ بإضمارِ أنْ / باعتبارِ لا النافيةِ ، كأنّهم قالوا : يا ليتنا ٢٢٢

---

(١) تكملة من "ح" و"ق".
(٢) كذا قال ابن الضائع ٧٧/أ.
(٣) هو ابنُ السّيدِ ، انظر إصلاح الخَلَلِ : ٢٥٥ ، وشرحَ ابن الضائعِ ٧٧/أ.
(٤) هو عيسى بن عمر . إصلاح الخلل : ٢٥٦.
(٥) في "ق" "اكثر".

نردّ ونحن لا يجتمع لنا التكذيبُ والكونُ من المؤمنين ، وهذا بعيدٌ من جهةِ المعنى ؛ لأنّ الإخبار بامتناعِ التكذيب مع حصولِ الإيمانِ غيرُ مفيدٍ ؛ لأنه معلوم بالضرورة أنّ المؤمنَ غيرُ مكذِّبٍ ، وأنّ المكذِّب غيرُ مؤمنٍ ، فلا معنى إذاً لقولهم : ونحن لا يجتمع لنا التكذيب والكونُ من المؤمنين ، فالأولى أنْ يكون منصوباً بإضمار «أنْ» باعتبار التمني ، كأنهم تمنّوا الردّ وألاّ يجتمعَ لهم التكذيبُ مع الكونِ من المؤمنين ؛ أيْ ولا يكونوا مع حصول الإيمان مكذِّبينَ ، أي تمنّوا حصولَ الإيمان وأنْ يحالَ بينهم وبينَ التكذيب ، فتأملْ ذلك فإنّ في الموضعِ مجالاً للبحْث ،(١) وبالله التوفيقُ .

ثم قال : (وكذلكَ تقولُ : متى تخرجُ فأخرجَ معكَ)(٢) إلى آخره .

متى هاهنا استفهامٌ يُرفعُ(٣) الفعلُ بعدَها ، ولا يجوز جزْمُه على أنْ يكونَ شرطًا إذا نصبتَ ما بعد الفاء ؛ لأنّه إذْ ذاك في حكمِ المفردِ ، وجواب الشرط لا يكون إلاّ جملةً والمعنى مع نصب ما بعد الفاء أنّه استفهم المخاطب عن تعيين زمانِ خروجِه الذي هو سببٌ في خروجِه معَهُ ، ولا إشكالَ في هذا المعنى ، وأمّا رفع ما بعد الفاء فعلى وجهين :

أحدهما : القطعُ مما قبلَه ، كأنّه قال : متى تخْرجُ فأنا خارجٌ معك على كل حال ، ولم يجعل الأول سبباً في الثاني .

والوجه الثاني(٤) : أن يكون معطوفاً على الفعل قبله مشتركاً معه في الاستفهام ، فإنْ قلت : وكيف يستفهِم المخاطَب عن فعلِ نفْسِه ، فالجوابُ أنه مقيَّدٌ بقوله معك ؛ لأنه جعل خروجَهُ معه موقوفاً على خروجِه هو ، ولولا هذا المعنى لم يَصِحّ التشريك ، وهذه المسألة تُنظَرُ إلى مسألة المسافر إذا وعَدَ قوماً على سفرٍ وجهةٍ تُقصَرُ فيها الصلاة ، فخرج ينتظرهم ، فإنّه لا يَقْصُرُ ما دام في انتظارهم ؛ لأنّ سفره موقوفٌ على سفَرِهِمْ ، فكان غيرَ محقَّقٍ ولا معزوم عليه ، والله تعالى أعلَم .

---

(١) انظر شرح ابن الضائع ٧٧/أ .
(٢) الجمل : ١٩٤ .
(٣) في "ح" "لرفع" .
(٤) ساقطة من "ق" .

بَابٌ مِنْ مَسَائِل إِذًا (١)

اعلم أن إِذًا حرفُ جوابٍ وجزاءٍ (٢) ، وهي أحدُ حروفِ نواصبِ الأفعالِ ، إلَّا أنَّها لا ينتصب المضارع بعدَها إلَّا بثلاثةِ شروط (٣) .

أحدها : أن تكون أوَّلًا ، والثاني أن يكونَ الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا ، والثالث : ألَّا يُفْصَلَ بينهما إلَّا بالقسم ، والنداء ، و" لا " ، فإنَّ الفصل بهذه كلِّها أو بعضِها كلا فَصْل ، فإنْ كانت غيرَ أول وَجَبَ إهمالها إلَّا مَعَ الواوِ والفاءِ من حروف العطفِ ، فالإعمال (٤) والإهمال (٥) جائزان (٦) مع هذين الحرفين كقوله تعالى ﴿ فَإِذًا لا يؤتون الناس نَقِيرًا ﴾ (٧) ، ﴿ وإذًا لا يلبثون خلفك إلَّا قليلا ﴾ (٨) قال سيبويه : وفي بعض المصاحف ﴿ وإذًا لا يلبثوا ﴾ بالنصب (٩) ، فإنْ كان الفعلُ الذي بعدَها حالًا في المعنى وَجَبَ إهمالُها كقولك (١٠) لمن يحدِّثك حديثًا : إذًا أظُنُّك صادقًا ، لأنَّك إنَّما أخبرتَهُ بصفةٍ حاضرةٍ ، وإنَّما اشترطَ فيه الاستقبالَ ؛ لأنَّ هذا الشرطَ لازمٌ لِكُلِّ واحدٍ من النواصبِ ، فلم يلحق بها إلَّا بحصول هذا الشرطِ ، فإنْ فُصِلَ بينَهما وبينَ الفعل بغير القسم والنداء (١١) و" لا " وجب إهمالُها إلَّا بالظرف والمجرور (١٢) ، فإنَّ ذلك

---

(١) اختلف في كتابه "إذًا" ؛ فمنهم من يكتبها بالنون ، ومنهم من يكتبها بالألف والأكثر النون ، انظر المسائل في رصف المباني ، والجنى الداني وشرح ابن عصفور ٢/ ١٧٠ .

(٢) كذا قال سيبويه ٤/ ٢٣٤ ، وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٠ والجنى الداني ٣٥٧ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٢-١٣ ، ١٦ ، والجنى الداني : ٣٥٥ ، وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٢ ، وشرح ابن الضائع : ٧٨/أ .

(٤) في "ح" "فإنَّ الإعمال" .

(٥) ساقطة من "ق" .

(٦) في "ق" "جائز" بالافراد .

(٧) النساء : ٤ .

(٨) الإسراء : ٧٦ .

(٩) الكتاب : ٣/ ١٣ ، والنصب قراءة أبيٍّ وعبدالله بن مسعود . البحر المحيط ٦/ ٦٦ .

(١٠) في الأصل "قوله" .

(١١) في "ق" "أولا" .

(١٢) في "ق" "او المجرور" .

مغتفر عند ابن عصفور.(١)

مسألة : إذا اجتمع الشرط والقسم وإذا ،وجب إهمالها (٢- وكان الحكم للمتقدم -٢) من الشرط والقسم ،وكذلك إذا اجتمعت مع الشرط ؛ لأنها إن كانت أولاً حصل الفصل بالشرط ،وإن كان الشرط أولاً حصل توسطها هي ،فإن اجتمعت مع القسم فإن تقدم القسم وجب إهمالها لتوسطها ،وإن تقدمت هي فوجهان: إعمالها لتقدمها وعدم الاعتداد بهذا الفصل وإهمالها اعتباراً بالفصل بالقسم عند بعض العرب ، وأما البيت الذى أنشد الشيخ أبو القاسم في هذا الباب (٣) ، ففيه اجتماع القسم والشرط وإذا ،ولما كان القسم هو المتقدم كان الجواب له وأغنى عن جواب الشرط ، ولذلك أهمل إذاً ،وهذا كله ظاهر.

مسألة / : إذا توفرت شروط إعمالها كان إعمالها من باب ٢٢٣
(٤- الواجب لا من باب -٤) الجائز على ظاهر (٥) قول أبي القاسم ، وذكر سيبويه أن بعض العرب يلغيها إذ ذاك (٦) ؛ فمن اعتبر هذا فجائز (٧) أن يجعل إعمالها من باب (٨- الجائز على معنى الاعتداد بهذه اللغة على قلتها ،وجائز أن يجعل إهمالها من باب -٨) الواجب على عدم الاعتداد بهذه اللغة وندورها.

مسألة : المشهور في "إذن" ما ذكرناه من كونها إحدى ما ينصب بنفسه ،وحكى سيبويه عن الخليل أنها تنصب بإضمار أن (٩) كما تنصب

---

(١) انظر مذهب ابن عصفور في الجنى الداني ٣٥٦.
(٢-٢) في "ح" "وكذلك الحكم المتقدم".
(٣) البيت هو : لئن عادلي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذاً لا أقيلها
(٤-٤) ساقطة من "ح".
(٥) ساقطة من "ح".
(٦) الكتاب : ٣/١٣، ١٦.
(٧) في "ح" "الجائز.
(٨-٨) ساقط من "ح".
(٩) ساقط من "ح".

حتى كذلك ، وردّه سيبويه بأنّه لو كان كذلك لم يشترط فيها التقديم فكنتَ تقول : زيدٌ إذَنْ يكرمك ، لأنّ النصب على قوله : إنّما هو بأنْ مضمرةً فلا معنى لاشتراط تقديمها (١) ، وحُكي عن بعضهم: (٢) أنّ أصلها «إذْ أنْ» فإذْ (٣) ظرفُ زمانٍ و «أنْ» حرفٌ ينصبُ ثم سُهّل بالنقل والحذف على القياس ، فصار إذَنْ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ من غيرِ وجهٍ ، لأنّ هذا الظرفَ لا يُخفضُ المفردَ ، ويلزمُ عليهِ أنْ يكون قولُكَ إذًا أكرمك غيرَ كلامٍ ، لأنه في تقدير مضافٍ ومضافٍ إليه ، ويلزم عليه أيضًا أنْ يكون الزمان الماضي ظرفًا للفعلِ المستقبلِ ، وهذا محالٌ ، وبالله التوفيق .

---

(١) الكتاب : ٣/١٦ وحكايةُ سيبويهِ عن الخليل لم يسمعْها سيبويهِ من الخليل ، وإنّما نقلها بعضُهم إلى سيبويه .

(٢) ذهب إلى ذلك الخليل في أحد قوليه ، الجني الداني : ٣٥٧ .

(٣) في "ح" "إذْ" بدونِ حرفِ عطفٍ .

بابٌ من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

الغرض بهذا الباب إعطاء الفرق بين أن الناصبة للفعل وأن الخفيفة من الثقيلة ، وبيانُ ذلك : أنَّ الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم يراد به التحقيق وثبات الأمر كعلمت وتيقنت ، وقسم بعكسه كتمنيت وأردتُ ، وقسم متردد بينهما كظننت وحسبتُ ، فإنْ تقدَّم على حرف " أنْ " ما يراد به العلم والتحقيق وثباتُ الأمر فهي مخففةٌ من الثقيلة ليس (١) غيرُ كقولك : علمتُ أنْ سيقومُ زيدٌ ، وتيقنتُ أنْ لا يخرجُ عمرٌو ، وإنْ تقدم عليه العكس فهي الناصبة للفعل ليس غيرُ (٢) كقولك : أريد أنْ تقومَ ، وأتمنى أنْ تخرجَ ، وعسى أن يذهبَ زيدٌ ، وإنْ تقدم عليها القسمُ الثالث جاز الأمران كقولك : ظننت أنْ لا يقومُ زيدٌ رفعاً في المضارع ونصباً وذلك أنَّ الظنَّ موضوعٌ للتردد بينَ معتقدين ، فلذلك كانت بعدَها على الوجهين (٣) ، وقد قُرِئَ * وحَسِبُوا أنْ لا تكونُ فتنة * (٤) رفعاً ونصباً .

فصل : ثم لمَّا كانت أن المخففةُ من الثقيلة من عوامل الأسماء والأصلُ في عوامل الأسماء امتناعُ مباشرة الأفعال ، أرادوا ألَّا تباشرَ الأفعالَ مخففةً كما لم تكن تباشرها مثقَّلةً ، فلم تخفَّف إلَّا بشرط العوض ، وبسطُ ذلك أنْ تقول إذا خففتها فلا يخلو أن تُعملَها لفظاً أو معنًى دونَ لفظ ، فإنْ أعملتها لفظاً كان الحكم على ما كان عليه ، وهي مثقَّلةٌ كقولك : أعجبني أنَّ زيداً قائمٌ ، وإنْ أهملتها لفظاً فإنَّها معملةٌ معنًى لا بدَّ من ذلك ، ولا يخلو حينئذ أنْ يقع بعدها جملةٌ اسمية أو فعليةٌ ، فإنْ كانت اسميَّةً

---

(١) في "ح" و "ق" "لا غير" ، والمثبتُ من الأصل وكتب فوقها في الأصل " صح " .

(٢) في "ح" و "ق" ، وانظر المغني : ٤٢ ، الجنى الداني : ٢٣٨ ، ورصف المباني : ١١٢ .

(٣) في "ق" " على وجهين " .

(٤) المائدة : ٧١ ، والرفع قراءة أبي عمرو ، وحمزة والكسائي ، والنصب قراءة الباقين . حجة القراءات : ٢٣٣ .

لم يلزم العوض كقوله تعالى ﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ (١)
المعنى معنى المثقلة ، فإن كانت الجملة فعلية ، فإن كان الفعل ماضيا
كان في النفي بما كقولك : علمتُ أنْ ما قام زيدٌ ، وفي الإيجاب بقد كقولك :
علمتُ أنْ قد قام زيدٌ ، ومن هذا عند سيبويه قوله تعالى : ﴿ وناديناه
أنْ يا إبراهيمُ قد صدَّقت الرؤيا ﴾ (٢) وفيها وجه آخر وهو أنْ تكونَ حرفَ
عبارةٍ (٣) وتفسيرٍ ، وكلاهما في الكتاب. (٤)

فإنْ كان الفعل مضارعًا ، كان في النفي بـ "ما" إنْ أريد به الحالُ ،
و بـ "لا" إنْ أريدَ به الاستقبالُ ، وفي الإيجاب بحرف قد كقولك : علمت
أنْ قد يقوم زيدٌ ، وهذا كلُّه إذا كان الفعل متصرفًا لا يراد به الدعاء ،
فإنْ كان غيرَ متصرِّفٍ أو مرادًا به الدعاءُ تعذَّر العوض (٥) كقوله تعالى :
﴿ وأنْ عسى أنْ يكونَ قد اقترب أجلهم ﴾ (٦) ﴿ والخامسة أنْ غضبَ الله
عليها ﴾ (٧) والله أعلم.

ثم قال : (كقولك : علمت أن يقوم زيد) (٨) إلى آخره.

كذا وقع في جميع النسخ / دون عوض ، والصَّواب لزوم العِوَضِ ، ٢٢٤

---

(١) يونس : ١٠.
(٢) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥ . وانظر المسألة في الكتاب : ٣/١٦٣.
(٣) في "ق" "عبره".
(٤) في "ق" "الكتب" خطأ وانظر المسألة في الكتاب : ٣/١٦٣ ، وانظر رصف المباني : ١١٦ ، والجني الداني ٢٣٩ ، وأنكر ابن هشام هذا القسم تبعا للكوفيين قال : إنه إذا قيل : كتبت له بأن قم لم يكن معنى "قم" نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجدٌ ، أي ذهبٌ ، ولهذا لو جئت بأيٍّ في مكان "أنْ" في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع". المغني : ٤٧ - ٤٨.
(٥) هذه الأحرف عوض لأنها سادَّةٌ مسدَّ اسم "أن" المخففة ، الملخص ٢٤٠.
(٦) الأعراف : ١٨٥.
(٧) النور : ٩.
(٨) الجمل : ١٩٧.

فكان ينبغي أن يقول : علمت أَنْ سيقومُ زيدٌ إنْ كان موجَبًا ،أو علمت أنْ لا يقومُ زيدٌ إنْ كان منفيًّا (١) ،فجاء بعض الناس وقال : إنَّما قاله بغير عوض ، لأنه (٢) إنَّما (٣) أراد به الحال في مَساق الإيجاب ، ولا يتأتى حصول ذلك المعنى إلَّا بالتجريد من العوض ، فاضطرَّه المعنى إلى ذلك ، وهذا توجيهٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّ [هذا] (٤) المعنى حاصلٌ مع ما هو مذكور فيما يصح أنْ يكون عوضًا ،وهو حرفُ قد ،ألَا ترى أنَّه لو قال : علمت أنْ قد يقومُ زيدٌ لكان ذلك المعنى حاصلا ،وهذا الحرف يستعمل فيما يراد به الحال كقول امرئ القيس : (٥)

كذبت لقد أُصْبي على المرءِ عِرْسَهُ وأمنعُ عِرْسي أنْ يُزَنَّ بها الخالي

فأُصْبَي في هذا الموضع يراد به الحال ،ولا بُدَّ ،وهو كما ترى مقرون بحرف قد، فقد ظهر ضعف ذلك (٦) التوجيه ، والأولى أنْ يُقَالَ في ذلك : إنَّ كَلَامَهُ إنَّما (٧) هو في تصوير المسألةِ ،وذلك لزومُ رفعِ الفعل المضارعِ بعدَ أنِ المخففةِ من الثقيلة ،وأمَّا لزوم العوض فأمرٌ ثانٍ عن تصوير المسألة حتى لو قيل له : هلا جئت بالعوضِ لقَالَ : العوضُ لا بدَّ منه ،وليس كلامي إلَّا في صورةِ رفعِ الفعل بعدَ هذا الحرف المخصوص ،وهذا كثير الدَّوْرِ في ألفاظ العلماء من ذلك قول الأستاذ في القوانين : وتقول في دَلْوٍ دُلَيٍّ ،فصغَّره كما تَرَى بغير كَلَامةٍ ،والمعروف فيها التأنيث ، وإنَّما قَالَ

---

(١) انظر إصلاح الخَلَل : ٢٥٨ ، وشرح ابن الضَّائع : ٨٠/ب .
(٢) في الأصل " لأنها "
(٣) في الأصل " لأنَّما إنَّما أراد " خطأ وفي "ح" " لأنه أرادَ " والمثبتُ من ق .
(٤) زيادة من "ح" .
(٥) البيت في ديوانه : ٢٨ ، والخصائص : ٣/٢٠٦ ،ويزن : يرمى ويتهم بها الخالي .
(٦) في "ق" هذا .
(٧) "انما" ساقطة من "ق".

ذلك الأُستاذُ كذلك (١) ، لأنَّ كلامه إنَّما هو في صورة التغير وأما إلْحاقُ العلامةِ فأمرٌ ثانٍ عن معرفة صورة التصغير ، وكذلك صاحب الدُّرَّة في تصغير عِصا عُصَيٌّ (٢) ، والتوجيهُ كما تَقَدَّمَ في قولِ الأُستاذ ، وهذا أسهل ، لأنه في النظم يجوز فيه تذكير المؤنث غير الحقيقي ، ومن ذلك أيضاً مسألة سيبويه في باب الاشتغال في نحو : زيدٌ ضربته وعمرًا كلمته إذا عطفتَ على الصغرى في مأخذ القاضي ، فهذا التوجيهُ أقربُ لِمَا أراده أبو القاسم ، والله أعلم .

قوله : (لأنَّ الظَّنَّ في كَلَامِ العرب يكونُ بمعنَى العلمِ (٣)) .

هذا كما ذكر إلَّا أنَّهُ إذَا كان بمعنَى العلمِ ، كان حكمه حكم علمت ، ولَا بُدَّ ، وإنَّما كلامنا في الظن إذَا كانَ على أصله من ترجيح أحد الطرفين ، وأما بيت دُرَيد بن الصِّمَّةِ (٤) :

* فقلتُ لهمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ * البيت

فأدخله شاهدا على أن الظَّنَّ بمعنى اليقين ، ومعناه : فقلت [لهم] (٥) أيقنوا بِأَلفَيْ مُدَجَّجٍ ، لأنَّ اليقينَ هنا أبلغُ في الترهيبِ والحَمْلُ على الاستعدادِ من التنبيهِ عَلَى الترجيحِ ، فَمِنْ ثَمَّ صَحَّ الاحتجاج بهذا البيتِ ، وَاللَّهُ أعلَم .

---

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) انظر شرحها لابن القوّاس : ١٢١٢ .

(٣) كذا في جميع النسخ وفي الجمل : ١٩٨ " لأنَّ الظَّنَّ في كلام العرب قد يكون في معنى العلم " .

(٤) تمام بيت دُرَيد : * سَرَاتُهُم بالفارسيِّ المسرَّد *
والبيت من قصيدة لدريد في الأصمعيات : ١٠٥-١١٠ ، والمحتسب : ٢/٣٤٢ ، الجمل : ١٩٩ ، والحلل : ٢٦٧ . وانظر تخريجات له أخرى هناك .

(٥) تكملة من " ح " .

وأما إعرابُ هذا البيتِ فَعَلَى ما يذكر إنْ شاءَ اللهُ ، فأمّا الباء في قوله بالفي فظرف للظن كما تقول : ظننت بزيدٍ ،أيْ جعلته موضعَ ظني (١) . كذا قال سيبويهِ ،وأمّا سَرَاتُهم فيحتملُ أمرين :

أحدهما أنْ يكون رفعًا بالابتداءِ خبره في الباء بعدُ (٢) ، والوجهُ الثاني أنْ يكون رفعًا بمُدَجَّجٍ سواءٌ كانَ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعول ،والمدَجَّجُ التامّ السلاح ،ويختلف المعنى باختلاف الإعراب ،فالمعنى على الأول أنَّ كل واحدٍ [واحدٍ] (٣) من الألفين تامُّ السلاحِ ، فقد دخل في الجملة سراتهم (٤) ، فيكون تخصصهم بعدَ الذِّكر (٥) من باب التجريد على جهةِ التضخيم كقوله تعالى ﴿ من كان عدوًّا لله وملائكته ورسله وجبريل و ميكائيل ﴾ (٦) وهو باب واسعٌ في كلام العربِ ،وأمّا الإعراب الثاني فيقتضي أنَّ ذلك مخصوص بالسَّراةِ دون كل واحدٍ واحدٍ من الألفين ،لأنَّ سَرَاتَهم أشْرافُهم وزعماؤهم ،وهذا ظاهر ، إلّا أنَّه يحكى عن ابن (٧) أبي العافية أنَّه أوجبَ رفعَ سَراتِهم بالابتداء ومَنَعَ ارتفاعه بمُدَجَّجٍ مطلقًا .

قال : لأنَّ المسألةَ حينئذٍ من بابِ الصفة المشبَّهةِ باسم الفاعل ، ولا تجوز مسألة من تلك المسائل إلّا حيث تجوزُ صاحبتُها ،فإنْ تعذَّرت إحدى تلك / المسائل منعتَ البواقيَ جُمْلَةً ؛وبيانُ ذلك أنَّكَ لو نقلتَ الضميرَ ٢٢٥

---

(١) انظر شرحَ ابن الضائع ٨٠/ب .
(٢) ساقطة من "ق".
(٣) تكملة من "ح" و"ق" .
(٤) هذا تفسير ابن خروف في شرحِ ابن الضائع ٨٠/ب .
(٥) في "ق" "بالمذكر".
(٦) البقرة : ٩٨ ، المثبت في المصحفِ "ميكال" وهي قراءة أبي عمرو ، وحفص والمثبت هنا هي قراءة نافع بهمزة مختلسة ليس بعدها "يا" كأنه كسرة الإشباع . حجة القراءات : ١٠٨ .
(٧) ساقطة من "ق".

ٱلمخفوض بالسراة واضمرته في مُدَجَّجٍ لوجب جمعه لِتَحَمُّلِه ضميرَ ٱلجماعة ، فكنت تقول بِٱلْفَيْ مدججين سَرَاة ، وهذا لا يجوز ، لأنَّ ٱلألف وما تكرر منه لا يُفَسَّر بجَمْعٍ (١) ، وإنَّما يفسَّر بواحدٍ مخفوضٍ ، فلمَّا كانَ أمرُ ٱلمسألة يؤول إلى هذا ٱلمحظور وجَبَ ٱمتناعُهُ جُمْلَةً ، فهذا هو ٱلسببُ ٱلذي أوجَبَ عنده رفعَ سَرَاتِهِم بالٱبتداء دونَ أن يكونَ مرفوعًا بما قَبْلَهُ ، هذا حاصلُ قوله ، وٱلقولُ في ذلك : أنَّ هذا ٱلأصلَ ٱلذى أَصَّلَهُ غيرُ لازمٍ ، ولا مُسَلَّمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مسألةٍ لها حكم نَفْسِها ، وَٱلٱمتناع وٱلجوازُ مربوطان بوجود ٱلمانع وٱلمجوِّز. فما صَحِبَهُ ٱلمانعُ ٱمتنع ، وما صَحِبَهُ ٱلمجوِّز جَازَ ، فأنتَ إذا رفعتَ سَرَاتهم بما قبله لم يكن في لَفْظِه مانعٌ وإذا نَقَلْتَ ٱلضميرَ على طريقة ما تفعله في باب ٱلصفة ٱلمشبَّهة ٱمتنعَ ، فوجب أن يكون لكل مسألة حكمُ نَفْسِها ، هذا هو ٱلأصلُ ، وأمرٌ آخر وهو أنَّ ٱلأصل في ٱلألف أنْ يفسَّر بجمعٍ مخفوض ، فلا يبعد أنْ يأتيَ ذلك على ٱلأصلِ ٱلمرفوض مُنَبِّهَةً على ٱلأصلِ ، وعلى ذلك قراءة من قرأ ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين ﴾ (٢) على ٱلإضافة فإذا جاء ذلك صريحًا فكيف يمتنع ٱرتفاعُ سَرَاتهم بما قبلَهُ على توهُّم ما جاء صريحا ؟ ! فهذا من ٱبنِ أبي ٱلعافية كما تَرَى على إمامته ورُسُوخ قَدَمِهِ في هذا ٱلفَنِّ (٣) ، وبٱلله ٱلتوفيق .

---

(١) في ٱلأصل " بجميع ".

(٢) الكهف : ٢٥ وهي قراءة حمزة وٱلكسائيّ بإضافة ثلاثمائة إلى سنين ، وكان حق ذلك - على ما يقول قوم من ٱلنحاة - أنْ تُمَيِّزَ ٱلمائة بمفرد فيقول ثلاث مائة سنة . انظر حجة القراءات ٤١٤ .

(٣) هذه المسألة ٱلتي ساقها حول ٱلبيت ٱستفادها من ٱبن ٱلضائع في شرح ٱلجمل : ٨٠ - ٨١ ، أو من ٱبن خروف . إلّا أنها عند ٱبن ٱلضائع أكثر وضوحاً واستشهاداً . فكان عليه أن يعزو ما ٱعترض به على ٱبن أبي ٱلعافية وما ٱختاره لمن قال به قبله ، وهو ٱلإمام أبو الحسن بن خروف رحمه الله .

باب أفعال المقاربة

أفعالُ هذا الباب على ثلاثةِ أقسام[١]:

أحدُها: لِمُقاربةِ الفعلِ في الوقوعِ، وهو كاد، وكرب[٢]؛ لأنك إنّما تقول: كادَ زيدٌ يدخلُ المدينةَ إذا أشرفَ عليها ولم يدخُلْ.

والثاني لِمُقاربةِ الفعلِ في الرجاء، وهو: عسى، وأوشك وذلك أنك تقول:[٣] عسى زيدٌ أن يحجَّ [وهو][٤] لم يبرحْ من مكانه بعدُ، وإنّما قربَ ذلك في رجائك.

القسم الثالث: للأخذِ في الفعل والشروعِ فيه، وذلك: جعلَ، وأخذَ، وأنشأَ، وطفقَ، لأنّك تقول جعلَ زيدٌ يقرأ بعدَ أخذِه في القراءة، وشروعِه فيها، فهذه الأقسام الثلاثة لا تكون أخبارها إلّا بالأفعالِ المضارعة المسنَدةِ إلى ضمائر أسمائِها غالباً، ويلزم تجريد القسم الثالث من حرف أنْ لِتدافعِ الحالِ والاستقبالِ؛ لأنّ الشروعَ فيه حالٌ، والمصحوبَ بـ "أن"[٥] مستقبَلٌ، فلزمَ التدافعُ، فلم يجُزْ لذلك مطلقاً، وأمّا الأولُ فتجريده من حرف أنْ هو الصوابُ؛[٦] لقربه من زمانِ الحالِ وما قربَ من الشيء أُعطي حكمَه، وقد يأتي مصحوبا بأن اعتباراً بأنه لم يقع بعدُ[٧]، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر، وأما القسم الثاني فعكس الأولِ على ما ذُكر، والله أعلم.

---

(١) في "ق" افعال المقاربة على ثلاثة أقسام.
(٢) "كرب" بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصحُ، شرح ابن مالك على التسهيل ١/ وهمع الهوامع: ٢/١٣٢. وزعم بعضهم أنها من أفعال الشروع، انظر شرح ألفية ابن معطي: ٨٩٩، وهمع الهوامع: ٢/١٣٢.
(٣) في "ق" "لأنك تقول".
(٤) زيادة من "ق".
(٥) في الاصل «أل» خطأ.
(٦) في "ح" و"ق" "الباب".
(٧) في "ح" "بعده".

فصل : اختلف الناس في حكم " عسى " على أربعة مذاهب.(١)

أحدها أنها في معنى قرب مطلقاً ، فإن باشرها "أن" مع الفعل كان ذلك فاعلاً بها ، وإن تراخى عنها كان مرفوع المحل على البدل من مرفوعها.(٢)

والثاني : أنها في معنى قارب مطلقاً ، وموضع أن مع الفعل نصب على المفعولية بها مطلقاً باشرها أو تراخى عنها.

والثالث أنها في معنى قرب إن وليها حرف " أن " وفي معنى قارب إن تراخى عنها ، فـ" أن " مع الفعل فاعل بها إن باشرها ، ومفعول بها إن تراخى عنها.

والرابع أنها من نواسخ الابتداء ، فأما الأول فمردود من جهتين :

إحداهما : لزوم البدل على أصل مذهبه فيما إذا تراخى عنها حرف أن.

والجهة الثانية : ظهور المنصوب في الموضع ، ولو كان في موضع رفع على أصل مذهبه لظهر فيه الرفع دون النصب(٣) ؛ فدل هذا على فساد هذا القول.

وأما الثاني فيبطل بقوله تعالى * وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم *(٤) إذ لا يتصور في هذا الموضع أن يكون موضع أن مع الفعل نصبا على المفعولية بعسى ، لأن ذلك إنما كان(٥) يكون على أن تكون

---

(١) انظر هذه المذاهب في شرح الألفية للشاطبي : ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) حكاه بعض المتأخرين عن الكوفيين . شرح الفية ابن معطي : ٩٠١ والتذييل والتكميل : ٢/١٨١/أ ، ومنهج السالك : ١/٦٩.

(٣) ظهور النصب مثل "عسى الغوير أبؤسا" فأبؤسا منصوب.

(٤) البقرة : ٢١٦.
وانظر شرح الجمل ٢/١٧٧-١٧٨.

(٥) ساقطة من "ق".

مسندةً إلى ضمير المخاطَبينَ ، وقال به (١) ابنُ عصفور ، وهو غلطٌ على القاعدة
في وجوب إبراز / ضمير المخاطَب المسنَد إليه الفعلُ الماضي مطلقاً ؛ ٢٢٦
أي مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا (٢) ، فتعين كونُها (٣) ، ها هنا بمعنى
قَرُبَ .

وأما الثالث ، وهو التفصيل فهو أجودها وقال به الأستاذ ، ويُعزى لأبي
العباس المبرّد (٤) ، وهو ظاهر أبي القاسم ها هنا ، وأما القول بأنّها من
نواسخ الابتداء فإنّه منقود بما يلزم عليه من الإخبار بالمعنى عن العين
إذْ كان حرفُ أنْ مع الفعل في تأويل المصدر ، ويجاب عن هذا الإلزام بأنّ
حرفَ أنْ ها هنا إنّما جيء به تنبيهًا على التراخي الموضوع له بابُ عَسَى ،
فليس الفعلُ معها ها هنا مؤولاً بالمصدر ، كما لم يكن مؤولاً به في خبر
" لَعَلَّ " نحو قوله عليه السلامُ " لَعَلَّ بعضَكم أنْ يكونَ ألحنَ من بعض " (٥) فكما
لا يُتصوَّرُ ها هنا تأويلُ أنْ مع الفعل بالمصدر ، فكذلك في مسألتنا ، وينبغي
أنْ يكونَ هذا أجودَ ما يؤخذ عليه هذا الفعلُ من جهة أنّه لا يقتضي
مفعولاً به ، فوجب حَمْلُه على أنْ يكون من جُملة النواسخ ، ويدل (٦) على
ذلك أيضًا أنّ هذا الفعل الذي دخلت عليه " أنْ " قد يُجرَّدُ منها
فيتعين حينئذٍ جعلُه خبرًا ، لأنّ الفعلَ لا يكونُ مفعولاً ، والله أعلمُ .

---

(١) في " ح " " بها " وفي " ق " " وقاله ابنُ عصفور .
(٢) في الأصل " مفردًا ومثنًّى ومجموعًا " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) انظر مذهب المبرّد في شرح ابن الضائع : ٨٢/ب .
(٥) في " ح " و " ق " " لعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحُجّته من الآخر " وفي " ق " من بعض .
(٦) في " ق " " ويدلك " .

عبارة أخرى : الجواب عن ذلك الإلزام أنه يجب أن تكون عسى من نواسخ الابتداء وإن كان الفعل بعدها مقروناً بحرف " أن " كما هي كذلك باتفاق إذا كان مجرداً منها ، ولا ينبغي أن تكون من قبيل ما لا يتعدى إلى مفعول ، لأنها لا تقتضيه من جهة المعنى ، ولما يلزم عليه عند بعضهم من الإخبار بالمعنى عن العين ، فإنما كان يلزم ذلك لو قدرناه معها بلفظ المصدر ، ولا نقول بذلك ؛ لأن دخول هذا الحرف إنما هو لمعنى غير هذا وهو التنبيه على التراخي ، ألا ترى أن لعل قد وقعت أن مقرونة بخبرها ، ولا يصح تقدير المصدر هنالك ، وكذلك هذا ، وهو ظاهر إذا وليها الاسم وبعده أن مع الفعل ، فأما إذا وليها أن والفعل فإنها حينئذ مقدرة مع الفعل بلفظ المصدر ، ويكون موضعهما مع الفعل رفعاً بأنه اسمها ، ويكون سادا مسد خبرها لتضمنه الخبر والمخبر عنه كما تقول ذلك في أن المثقلة إذا وقعت معمولة لناسخ يتعدى إلى مفعولين كقولك : علمت أن زيداً قائم ، ألا ترى أنها مصدرية سادة مسد مفعولي علمت ، لتضمنها الخبر والمخبر عنه ، وهذا ظاهر وبالله التوفيق .

ثم قال : (فإن قدمت " أن " فقلت : عسى أن يقوم زيد كان موضعها رفعاً) (١) إلى آخره .

إنما جعل عسى في الآية بمعنى قرب (٢) ؛ لأنه لا يتصور عنده أن تكون بمعنى قارب ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين أثناء صلة " أن " ، كذا قال بعضهم (٣) ، واحتج بذلك على من زعم أنها بمعنى

---

(١) الجمل : ٢٠٠ .
(٢) الآية هي ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ الإسراء : ٧٩ .
(٣) هو ابن باب شاذ ، انظر شرح الجمل له ٢ ١٢٢/ب بترقيمنا ، وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ١٧٨ والإشارة إلى ابن بابشاذ وقعت في هامش " ق " .

قارب على كل حال ،وذلك لازم من جهة أنه يجوز في المسألة وجه آخر ،وهو أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول ، فتكون إذ ذاك بمعنى قارب ، فتكون أن مع الفعل [بتأويل المصدر] (١) في موضع نصب بعسى ،وإنما لزم (٢) أن يكون المرفوع بعد أن يبعثك إنما ارتفع بيبعثك ؛ لأن مقاماً لا وجه له إلا التعلق بيبعثك ،فلو كان المرفوع بعد يبعثك مرفوعاً بعسى للزم فيه ما قلنا به من الفصل بين أثناء الصله والموصول .

ثم قال : (وأما قوله عز وجل * إذا أخرج يده لم يكد يراها * (٣) تأويله لم يرها ولم يكد (٤) ،أي لم يرها (٥) ولم يقارب رؤيتها) .

إذا دخل حرف النفي على كاد كان ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يقتضي نفي الفعل ونفي مقاربته ،وهو مقتضى ما قاله أبو القاسم في هذه الآية الكريمة .

والوجه الثاني :أن يكون لنفي المقاربة دون نفي الفعل ،وهو مقتضى الآية الأخرى * فذبحوها وما كادوا يفعلون * (٦) وهذا أكثر الوجهين استعمالاً ،وتحقيق ذلك أنك إذا نفيت الشيء وكان له ضدان لم يتعين إثبات أحدهما بعينه ، بل يكون ذلك على وجه الاحتمال حتى يقترن بأحدهما ما يوجب إثباته ،وذلك أنك إذا قلت : ما كاد زيد يفعل كذا ، فإن النفي واقع على المقاربة التي دلت عليها (٧) كاد ،ولهذه المقاربة ضدان .

---

(١) زيادة من "ح" .
(٢) في "ق" "يلزم" .
(٣) الجمل : ٢٠١ - ٢٠٢ والآية من سورة النور : ٤٠ .
(٤) "لم يكن" ساقطة من "ق" .
(٥) في "ق" "يراها" خطأ .
(٦) البقرة : ٧١ .
(٧) في "الأصل" عليه .

أحدهما : المباعدة ، والآخر مماسة الفعل ومباشرته ، فإن اقترن بالكلام ما يقتضي إثبات المباعدة جاء من ذلك مقتضى (١) ما قاله أبو القاسم في الآية الأولى ، وإن اقترن به ما يقتضي إثبات الضد الثاني ، وهو مماسة الفعل ومباشرته جاء منه ما اقتضته / الآية الثانية ، وهذا ٢٢٧
هو الوجه الكثير في الاستعمال ، فتدبر ذلك فإنه تحقيق في الموضع (٢) ، والله أعلم .

وأما قول رؤبة : (٣)

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

فأدخله شاهداً على تشبيه كاد بعسى لقرب ما بينهما في المعنى كما تشبه (٤) عسى بكاد ، فيكون إسقاط أن مع عسى وإثباتها مع كاد تنبيهاً على هذا المعنى ، وقوله أن " يمصحا " معناه يدرس ويذهب ، مصح الطل إذا انتقل ، ومصح المنزل إذا درس وذهب أثره ، ويقال مسح بالسين ، ومعناه الانملاس قريب من هذا المعنى يصف منزلاً قد خلا من أهله وأقفر .

وأما قوله : (جعل زيد يقول كذا وكذا) (٥) فظاهره أن الحكم واحد ، وليس كذلك ، لأن جعل ، وأخذ ، وأنشأ ، وطفق للأخذ في الفعل والشروع فيه ، وحرف أن مخصوص بالاستقبال ، فلا مدخل له في هذا الموضع ، ولا يصح ذلك .

مسألة : إذا قلت : زيد عسى أن يقوم ، فإن " أن (٦) يقوم "

---

(١) ساقط من " ق " .
(٢) انظر المسألة في شرح ابن الضائع ٨٣/ب فقد ذكر الوجهين دون التحقيق الذى ذكر هنا .
(٣) هذا البيت ينسب لرؤبة وليس في ديوانه كذا قال في الحلل : ٢٧٤ ، وهو في ملحقات ديوانه ٧٢ ، وهو من شواهد الكتاب : ٣/ ١٦٠ ، والمقتضب ٣/ ٧٥ ، والجمل : ٢٠٢ ، وشرح المفصل ٧/ ١٢١ ، والخزانة ٤/ ٩٠ .
(٤) في " ق " " شبه " .
(٥) الجمل : ٢٠٢ .
(٦) ساقطة من " ق " .

يحتمل وجهين من الإعراب .

أحدهما : أن يكون مرفوع المحل بعسى على أن تكون بمعنى قرب .

والثاني أن يكون منصوب المحل بعسى على أن يكون فيها ضمير زيد ، وهي بمعنى قارب ، ويظهر الفرق بين الوجهين في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على الوجه الأول : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم .

وتقول على الوجه الثاني : الزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم ، والهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن ، فهذا يبين لك وجه الفرق ، ويوضحه والله أعلم.(١)

مسألة : عسى وزنها فعل بفتح الثاني ، وبذلك قرأت الجماعة مطلقا ، وقرأ نافع وحده بكسر السين مع ضمير المخاطبين(٢) ، وهي لغة فاشية يفعلون ذلك إذا كانت مسندة إلى ضمير المتكلم أو المخاطب، أو الإناث ، ووجه ذلك الإتباع للياء إذ(٣) كانت الكسرة من جنسها تقول في ذلك : عسيت أن أفعل ، وعسيتم أن تفعلوا ، والهندات عسين أن يفعلن والفتح أكثر(٤) ، وهو الأصل ، والله أعلم.

---

(١) انظر المسألة في شرح ابن الضائع : ٨٢/أ.

(٢) انظر قراءة نافع في حجة القراءات : ١٣٩- ١٤٠ عند آية البقرة : ٢٤٦ ﴿ قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ﴾

(٣) في الأصل و "ق" " اذا " خطأ.

قال أبو عبيد [القاسم] القراءة عندنا هي الفتح ، لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان عسيتم لقرئت عسي ربنا ، وما اختلفوا في هذا الحرف ، وقد حكى عن أبي عمرو أنه كان يحتج بهذه الحجة. حجة القراءات : ١٤٠.